

مَشْرِحٌ

# كِتَابُ سَبْعِينَ مِثْقَالًا

لِلْأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى

الرُّمَّانِيِّ

(ت ٥٣٨٤ هـ)

تَقْدِيرُ

أ. د. عِيَّادُ عَمَّارُ السَّيِّدِي

أَسَاطِدُ النَّحْوِ وَالْفَرْبِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْنِ

دِرَاسَةُ وَتَحْقِيقُ

أ. د. شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ النُّجَّارِ

أَسَاطِدُ النَّحْوِ وَالْفَرْبِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْنِ

دارُ السَّيِّدِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دارُ النشر والتوزيع

# تَشْرِحُ كِتَابِ سَيِّدِي

رَأْيِ الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى

الرُّمَّانِيَّ

(ت ٣٨٤ هـ)

تَقْدِيرُ

أ. د. عِيَادُ عِيدِ السَّيِّدِي

أُسْتَاذُ النَّحْوِ وَالصَّرَفِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْبَى

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقُ

أ. د. شَرِيفُ عَبْدِ الْكَرِيمِ النَّجَّارِ

أُسْتَاذُ النَّحْوِ وَالصَّرَفِ بِجَامِعَةِ أَمْدُ الْقُرْبَى

الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دار عمل للنشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبد الفادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر لإعداد الهيئة المصرية العامة لدار

الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتناد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢) +

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢) +

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢) +

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين -

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣) +

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة  
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م  
وحصلت على جائزة أفضل  
ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية  
١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عشر  
الجائزة تخويجاً لعقد ثالث  
مضى في صناعة النشر حينها.





## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- ١٥٩٩ ..... باب ( أَيْ )
- ١٦١٠ ..... باب ( أَيْ ) الذي لا يصلح فيه البناء
- ١٦١١ ..... وباب ( أَيْ ) المضاف إلى الموصول
- ١٦١٧ ..... باب ( أَيْ ) في الاستفهام عن نكرة مذكورة
- ١٦١٨ ..... وباب ( مَنْ ) في الاستفهام عن نكرة مذكورة
- ١٦٢٦ ..... باب ( مَنْ ) في لحاق الزيادة إذا اسْتُفْهِمَ بها عن معرفة
- ١٦٢٧ ..... وباب ( مَنْ ) التي يستفهم بها عن الاسم العلم المذكور
- ١٦٢٩ ..... وباب ( مَنْ ) التي يُسْتَفْهِمُ بها عن صفة المذكور على طريق النسبة
- ١٦٣٤ ..... باب ( مَنْ ) التي يصلح أن يعود إليها ضمير الاثنين والجميع
- ١٦٣٦ ..... وباب ( ذا ) الجاري بمنزلة ( الذي ) مع ( ما )
- ١٦٤٣ ..... باب الاستفهام الذي تلحقه الزيادة للإنكار
- ١٦٤٩ ..... باب إعراب الأفعال المضارعة
- ١٦٥٣ ..... باب الحروف التي يُضْمَرُ فيها ( أن )
- ١٦٥٥ ..... وباب حروف الجزم
- ١٦٦٢ ..... باب عامل الرفع في الفعل المضارع
- ١٦٦٨ ..... باب ( إِذَنْ )
- ١٦٧٥ ..... باب ( حتى )
- ١٦٨٢ ..... باب ( حتى ) التي يرتفع الفعل بعدها
- ١٦٩١ ..... باب ( حتى ) التي يكون العمل فيها من اثنين
- ١٦٩٨ ..... باب الفاء
- ١٧١٧ ..... باب الواو



١٧٢٦	باب (أو) .....
١٧٣٥	باب الفعل الذي يحتمل الإشراك في (أن) والانقطاع .....
١٧٤٥	باب الجزاء .....
١٧٦٥	باب الأسماء التي يصلح فيها الصلة والجزاء .....
١٧٧٠	باب الأسماء التي يجازى بها الكائنة بمنزلة (الذي) .....
١٧٧٧	باب الحروف التي يمتنع بعدها الجزاء .....
١٧٨٥	باب الجزاء الذي يدخل عليه حرف الجر .....
١٧٩٢	باب الجزاء الذي يدخل عليه حرف الاستفهام .....
١٧٩٣	وباب الجزاء الذي يدخل عليه حرف القسم .....
١٨٠٠	باب إعراب الفعل بين الجزمين .....
١٨١٠	باب الجواب بالجزم لما لم يذكر فيه حرف الجزاء .....
١٨٢٢	باب الحروف التي لها جواب كجواب الأمر .....
١٨٣٠	باب الأفعال في القسم .....
١٨٤٠	باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم .....
١٨٤٨	باب الحروف التي لا تدخل إلا على الفعل غير عاملة .....
١٨٥٠	وباب الحروف التي يصلح دخولها على الاسم والفعل .....
١٨٥٨	باب نفي الفعل .....
١٨٥٩	وباب إضافة الاسم إلى الفعل .....
١٨٦٩	باب (إنَّ) و (أَنَّ) .....
١٨٧٤	باب العامل في (أَنَّ) .....
١٨٨٤	باب (أَنَّ) المعطوفة على ما قبلها .....
١٨٨٥	وباب (أَنَّ) المحذوفة العامل .....
١٨٩٣	باب (أَنَّمَا) .....

- وَبَاب ( أَنْ ) التي تكون بدلًا من شيء هو الآخر ..... ١٨٩٤
- باب ( أَنْ ) التي تكون بدلًا من شيء ليس بالآخر ..... ١٨٩٩
- باب ( أَنْ ) التي تكون مبنية على الظرف ..... ١٩٠٦
- باب ( إِنَّ ) التي تقع بعد القول ..... ١٩١٩
- وَبَاب ( إِنَّ ) التي تقع بعد ( حتى ) ..... ١٩٢١
- وَبَاب ( إِنَّ ) التي تقع بعد ( إلا ) ..... ١٩٢٣
- باب ( إِنَّ ) التي تدخل اللام في خبرها ..... ١٩٣١
- باب ( أَنْ ) و ( إِنَّ ) ..... ١٩٤٠
- وَبَاب ( أَنْ ) التي مع الفعل بمنزلة المصدر ..... ١٩٤١
- باب ( أَنْ ) بمنزلة ( أي ) ..... ١٩٥٦
- باب ( أَنْ ) المخففة من الثقيلة ..... ١٩٦٣
- باب ( أم ) و ( أو ) في موجب اختلاف معانها ..... ١٩٦٨
- وَبَاب ( أم ) المعادلة للألف ..... ١٩٦٨
- باب ( أم ) منقطعة ..... ١٧٩٥
- باب ( أو ) في الاستفهام بـ ( أي ) ..... ١٩٨٣
- باب ( أو ) مع ألف الاستفهام ..... ١٩٩١
- باب ( أو ) في غير الاستفهام ..... ١٩٩٩
- باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام على خلاف معنى ( أو ) ..... ٢٠٠٦
- وَبَاب ( أم ) التي تدخل على حروف الاستفهام ..... ٢٠٠٨
- أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف** ..... ٢٠١٣
- باب ( أفعل ) ..... ٢٠١٥
- باب ( أفعل ) مع أخواته في زنة الفعل ..... ٢٠٢٠
- باب ( أفعل ) الذي يكون صفة تارة واسمًا تارة ..... ٢٠٣١

٢٠٣٣	وباب (أفعل منك) .....
٢٠٣٨	باب الأمثلة التي لا تنصرف .....
٢٠٤٦	باب التسمية بالفعل .....
٢٠٥٥	باب الألف التي تمنع الصرف .....
٢٠٦٢	باب ألف التأنيث في الممدود
٢٠٦٤	وباب الألف والنون التي تمنع الصرف في المعرفة والنكرة .....
٢٠٧٠	باب الاسم الذي آخره ألف ونون ليست له (فعلَى) .....
٢٠٧٨	باب هاء التأنيث
٢٠٧٩	وباب المذكر الذي ينصرف على كل حال .....
٢٠٨٥	باب (فُعل) .....
٢٠٩٨	باب الجمع الذي على مثال (مَفَاعِلْ أو مَفَاعِيلْ) .....





## بَابُ (أَيِّ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي: (أَيِّ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### [ مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ ]

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: (أَيِّ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (أَيِّ) أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: (مَنْ) فِي تَرْكِ الْإِضَافَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لِتَفْصِيلٍ<sup>(١)</sup> مَا أَجْمَلْتُهُ: (مَا)، وَ (مَنْ)؟

وَعَلَى كَمَ وَجْهًا تَكُونُ (أَيِّ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا، وَجَزَاءً، وَمَوْصُولَةً بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي)، وَصِفَةً، وَحَالًا؟ وَلِمَ جَازَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً فِي هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ وَغَيْرِ مُضَافَةٍ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: (أَيُّ أَفْضَلُ؟)، وَبَيْنَ: (أَيُّ الْقَوْمِ أَفْضَلُ؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْأَخْصِ وَالْأَعْمَ، فَ (أَيُّ أَفْضَلُ؟) أَعْمُ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (مَنْ أَفْضَلُ؟)، وَبَيْنَ: (أَيُّ أَفْضَلُ؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنْ: (أَيًّا)<sup>(٢)</sup> عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَنْ)، فَهِيَ<sup>(٣)</sup> تُخَصِّرُ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِاقْتِضَائِهَا لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَنْ)، كَقَوْلِكَ: (أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟)، وَ: (مَنْ أَفْضَلُ؟)، فَفِي أَحَدِهِمَا تَنْبِيهُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْآخَرِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَاهُنَا جَزَاءً؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ حَذْفِ التَّوْنِ مِنْ: (تَدْعُونَ)؟ وَمَا حُكْمُ: (أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَاهُنَا مَوْصُولَةً؟ وَهَلْ

(\*) العنوان في الكتاب ٣٩٨ / ٢: «هذا باب أيّ».

(١) في د: (لتفصيل).

(٢) في الأصل ود: (أما).

(٣) في الأصل ود: (فهو).

ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ<sup>(١)</sup> كَانَتْ اسْتَفْهَامًا لَنُصِبَ: (أَيُّ)، وَلَوْ كَانَتْ جَزَاءً لَجَزِمَ: (تَشَاءُ)، فَتَقْدِيرُهُ: الَّذِي تَشَاءُ لَكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيُّهَا تَشَاءُ فَلَكَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (أَيُّهَا تَشَاءُ فَلَكَ) عَلَى الْجَزَاءِ، وَالصَّلَةِ، وَالِاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ الْفَاءُ؟

وَمَا حُكْمُ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى مَعْنَى: اضْرِبِ الَّذِي أَفْضَلُ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]؟  
وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ عَلَى قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ؟ وَمَا  
الِاخْتِلَافُ فِي عِلَّةِ الرَّفْعِ؟ وَمَا وَجْهُ قَوْلِ [٧٦] الْخَلِيلِ<sup>(٢)</sup>: «إِنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ»،  
وَقَوْلِ يُونُسَ<sup>(٣)</sup>: «إِنَّهُ عَلَى تَعْلِيلِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ)»،  
وَقَوْلِ سِيبَوَيْهِ<sup>(٤)</sup>: «إِنَّهُ عَلَى الْبِنَاءِ»<sup>(٥)</sup>؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

وَلَقَدْ آيَبْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ      فَأَبَيْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ؟  
فَلِمَ رَفَعَ:

..... لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ؟

وَهَلْ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا قَدْ قِيلَ، وَلَوْ نَصَبَ فَقَالَ:  
( لَا حَرَجًا وَلَا مَحْرُومًا ) لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْحِكَايَةِ؟

وَمَا عِلَّةُ الْبِنَاءِ فِي: ( اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ) عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ؟ وَلِمَ جَعَلَ  
خُرُوجَهُ عَنْ نَظِيرِهِ عِلَّةً لِلْبِنَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِحَذْفِ يَقْتَضِي تَرْكَ بَعْضِ  
الاسْمِ، فَلَمَّا خَرَجَ بِهَذَا الْوَجْهِ أُجْرِيَ مُجْرَى بَعْضِ الْاسْمِ فِي الْبِنَاءِ؟

(٢) سيبويه ٣٩٩/٢.

(٤) في د: (سيبويه).

(١) في د: (إن).

(٣) سيبويه ٤٠٠/٢.

(٥) سيبويه ٤٠٠/٢.

وَلَمْ جَازَ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) عَلَى مَعْنَى: أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ، وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي أَخَوَاتِهِ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ، فَلَمْ يَجْزُ: (اضْرِبِ الَّذِي أَفْضَلُ) <sup>(١)</sup>، وَلَا: (اضْرِبْ مَنْ أَفْضَلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: (أَيًّا) لَمَّا كَانَتْ لِلتَّفْصِيلِ بَعْدَ الإِجْمَالِ احْتِمَلَتْ مِنَ الْحَذْفِ لِتَقْدَمِ الإِجْمَالِ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ مَا لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ، كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ لَمَّا كَانَ مُبَيَّنًّا عَلَى السُّؤَالِ احْتِمَلِ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ التَّفْصِيلُ بِـ (أَيُّ) مُبَيَّنٌّ عَلَى الإِجْمَالِ بِـ (مَا)، وَ (مَنْ)؛ فَلِذَلِكَ جَازَ: (هَاتِ أَيُّهَا أَحْسَنُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (هَاتِ مَا أَحْسَنُ)؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي) فِي أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَمَّا خَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ فِي النَّدَاءِ بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِيهِ اقْتَضَى أَنْ تُثَبَّتَ أَلِفُهُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ؛ إِذْ يُثَبَّتَانِ جَمِيعًا فِي النَّدَاءِ، فَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنْ أَخَوَاتِهِ بِوَجْهِ جَازٍ أَنْ يَخْرُجَ بِمَقْتَضَى ذَلِكَ الْوَجْهِ أَيْضًا؟ وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ: (لَيْسَ) لَمَّا وَجَبَ فِيهَا أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَخَوَاتِهَا بِامْتِنَاعِ التَّصَرُّفِ جَازٍ أَنْ تَخْرُجَ بِمُقْتَضَى امْتِنَاعِ التَّصَرُّفِ مِنْ لُزُومِ التَّخْفِيفِ دُونَ الْأَصْلِ، فَلَمْ يَجْزُ: (لَيْسَ)، وَ (لَيْسَ)، كَ (صَيْدَ)، وَ (صَيْدَ)؟

وَمَا قِيَاسُ الْحَذْفِ فِي: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) مِنْ: (لَا عَلَيْكَ)؟

وَلَمْ جَازَ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (اضْرِبِ اللَّذَيْنِ أَفْضَلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (اللَّذَيْنِ) لَمْ يَخْرُجْ عَنْ قِيَاسِ أَخَوَاتِهِ فِي ضَعْفِ الْحَذْفِ فِيهِ [ظ ٧٦] كَضَعْفِهِ فِي سَائِرِ أَخَوَاتِهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (امْرُرْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَ (امْرُرْ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ)؟ وَلَمْ جَازَ ذَلِكَ؟ وَهَلْ عَلَّتُهُ الْبِنَاءُ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيُّهُمْ) إِذَا جَاءَ عَلَى قِيَاسِ أَخَوَاتِهِ؟ وَهَلْ يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِيهِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ)، وَالْمُثَبَّتُ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (فَإِنَّهُ)، وَلَيْسَ: (فِي أَنَّهُ)، وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ.



الْبِنَاءُ؛ إِذْ قَدْ جَرَى عَلَى قِيَاسِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ<sup>(١)</sup> الْبِنَاءُ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: ( مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ ) فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ؛ إِذْ خَرَجَ عَنِ الشَّبهِ الَّذِي يُوجِبُ الْإِعْمَالَ؟

وَهَلْ يَلْزَمُ الْخَلِيلَ عَلَى الْحِكَايَةِ فِي: ( اضْرِبْ أَيْتُهُمْ أَفْضَلُ ) أَنْ يُجِيزَ: ( اضْرِبِ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ ) عَلَى: اضْرِبِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ؟

وَلَمْ لَا يَكُونُ خُرُوجُهُ عَنْ نَظَائِرِهِ بِالْحَذْفِ يُجَوِّزُ فِيهِ الْحِكَايَةَ بَعْدَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا يُحْكِي غَيْرُهُ بَعْدَهَا، كَمَا جَوَّزَ فِيهِ الْبِنَاءُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ؟

وَلَمْ لَا يَجَوِّزُ قَوْلُ يُؤَنَسُ<sup>(٢)</sup>: « إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: ( أَشْهَدُ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ ) » عِنْدَ سِيبَوِيهِ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ، فَيَكُونُ كَأَنَّهُ قِيلَ: نَزَعْتُ بِالشَّهَادَةِ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ، وَبِالشَّهَادَةِ أَيْتُهُمْ أَفْضَلُ؟

وَلَمْ جَازَ: ( اضْرِبْ أَيْيَ أَفْضَلُ ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ، وَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ إِلَّا بِالنَّصْبِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ يُبْنَى: ( أَمْسِ )، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُبْنَى: ( أَمْسُكْ )؟

وَلَمْ جَازَ: ( أَزِيدًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا )، وَلَمْ يَجْزُ: ( أَزِيدًا يَقُولُ فَلَانٌ مُنْطَلِقًا )؟

وَلَمْ جَازَ: ( كَانَ هَذَا الْآنَ )، وَلَمْ يَجْزُ: ( حَانَ أَنْكَ ) بِالْبِنَاءِ، كَمَا بُنِيَ<sup>(٣)</sup>: ( الْآنَ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِصْافَةَ تُمْكِّنُهُ بِمَا لَا تُمْكِّنُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ اللَّازِمَةُ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: ( أَيْيَ وَأَيْتِكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللَّهُ )؟ وَلَمْ جَازَ هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ: ( أَيْنَا كَانَ شَرًّا )؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: ( أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ ) بِمَعْنَى: مِنَّا، وَقَوْلِهِمْ: ( هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ) بِمَعْنَى: بَيْنَنَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبَّاسٍ بْنِ مِرْدَاسٍ:

فَأَيُّي مَا وَأَيْتُكَ كَانَ شَرًّا      فَقِيدَ إِلَى الْمُقَامَةِ لَا يَرَاهَا  
وَقَوْلِ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا      أَيُّي وَأَيْتُكُمْ أَعَزُّ وَأَكْرَمُ  
وَقَوْلِ خِدَاشِ أَيْضًا:

فَأَيُّي <sup>(١)</sup> وَأَيُّ ابْنِ الْخُصَيْنِ وَعَثْعَثٌ      غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ بِالْحِلْفِ أَغْدَرَا؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( أَيُّ ) إِجْرَاؤُهَا عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ [ ٧٧ ]: اسْتِفْهَامٌ، وَجَزَاءٌ، وَمَوْصُولَةٌ <sup>(٢)</sup>، وَاسْتِعْمَالُهَا عَلَى هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَحَالًا لِلْمَعْرِفَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: ( مَنْ ) فِي الْامْتِنَاعِ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَالصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا <sup>(٣)</sup> لَتَفْصِيلٍ مَا أَجْمَلْتُهُ: ( مَا )، وَ ( مَنْ )، وَذَلِكَ التَّفْصِيلُ يُبَيِّنُ بِالْإِضَافَةِ، وَيُوجِبُ لَهَا بَيَانًا تَكُونُ بِهِ مُعْرَبَةً؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُهَا عَنْ إِبْهَامِ الْحَرْفِ، فَتَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ فِي الصِّفَةِ، وَإِذَا صَحَّ فِيهَا مَعْنَى صِفَةِ النَّكِرَةِ صَحَّتِ الْحَالُ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهَا فِي ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا لِتُبَيِّنَ عَنْ تَفْصِيلٍ مَا أَجْمَلْتُهُ: ( مَا )؛ إِذْ كَانَ الْقَائِلُ يَقُولُ: ( مَا عِنْدَكَ؟ ) فَتَقُولُ: ( مَتَاعٌ )، فَيَقُولُ: ( أَيُّي الْمَتَاعِ هُوَ؟ )، فَيَرُدُّ ذِكْرَ الْمَتَاعِ مُضَافًا إِلَيْهِ: ( أَيُّي )؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَطْلُبُ التَّفْصِيلَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِمِثْلِ: ( أَيُّي ) فِي مَوْضِعِهَا.

وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ جَزَاءً لِمُضَارَعَةِ الْجَزَاءِ لِلْاسْتِفْهَامِ؛ إِذِ الْاسْتِفْهَامُ فِيهَا

(١) جاء البيت في الأصل: ( أَيُّي )، وكذا في شعره ٧٤، وسيبويه ٢/ ٤٠٣، وهو الأولى عروضيًا.

(٢) في د: ( لأنهما ).

(٣) في د: ( وموصلة ).

هو الأَصْلُ؛ بَأَنَّهُ هو أَكْثَرُ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَشَدُّ؛ لاسْتِخْرَاجِ الْبَيَانِ مِنَ الْمُجِيبِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، فَأَمَّا الْجَزَاءُ فَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ: (أَيُّ) فِيهِ بِ (مَنْ)، وَ (مَا)، وَنَحْوِهِمَا، إِلَّا أَنَّ التَّفْصِيلَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ: (أَيُّ) مَعَ مُشَاكَلَةِ الْجَزَاءِ لِلِاسْتِفْهَامِ أَحْسَنُ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى: (الَّذِي) فَلِمُضَارَعَتِهَا لِلِاسْتِفْهَامِ بِاقْتِضَاءِ الْبَيَانِ، فَهِيَ فِي الْاسْتِفْهَامِ<sup>(١)</sup> تَقْتَضِي الْبَيَانِ مِنَ الْمُجِيبِ، وَفِي الْمَوْصُولَةِ تَقْتَضِي الْبَيَانِ بِالْصَّلَةِ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا صِفَةً لِلنَّكَرَةِ فَلَأَنَّهُ يُصْلَحُ أَنْ تَكُونَ مُبَيِّنَةً مَعَ ضَرْبٍ مِنَ الْإِبْهَامِ عَلَى جِهَةِ التَّفْخِيمِ لِلشَّانِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَرِيمٍ أَيْ كَرِيمٍ)، وَ (بَلِئْسَ أَيْ لَيْسَ)، فَقَدْ عَظُمَتِ الشَّانُ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَعَلَى ذَلِكَ تَجَرِّي فِي الْحَالِ، فَالْأَصْلُ فِي الْمَوْضُوعِ أَنْ تَكُونَ اسْمًا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ فِي التَّعَرِّيِّ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَالْأَصْلُ فِي الْاسْتِعْمَالِ إِجْرَاؤُهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: (أَيُّ أَفْضَلُ)، فَتَدُلُّ عَلَى الْإِصَافَةِ دَلَالَةَ التَّصْرِيحِ بِذِكْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ أَعْمٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ الْأَشْيَاءِ [ظ ٧٧] أَفْضَلُ، إِذَا أَطْلَقْتَ اللَّفْظَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ.

وَلَوْ قُلْتَ: (مَنْ أَفْضَلُ) لَمْ تَكُنْ قَدْ دَلَلْتَ عَلَى إِصَافَةٍ كَدَلَالَتِكَ فِي: (أَيُّ)، لَا دَلَالَةَ تَصْرِيحٍ، وَلَا تَضْمِينٍ؛ إِذْ كَانَتْ: (مَنْ) لَا تُضَافُ، فَ (أَيُّ) تُخْصَرُ [فِي] <sup>(٢)</sup> النَّفْسِ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِاقْتِضَائِهَا لَهُ، وَاخْتِصَاصِهَا بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (مَنْ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فَ (أَيُّ) هُنَا جَزَاءٌ، وَدَلِيلُهُ سُقُوطُ النُّونِ مِنْ: (تَدْعُونَ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْتِفْهَامًا

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) فِي د: (فهي بالاستفهام).



لَكَانَ: (أَيًّا مَا<sup>(١)</sup> تَدْعُونَ؟) مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْجَزَاءِ، وَهُوَ: إِنَّ دَعَوْتُمُوهُ يَقُولُكُمْ: اللَّهُ فَهُوَ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَإِنْ دَعَوْتُمُوهُ يَقُولُكُمْ: الرَّحْمَنُ فَهُوَ أَيْضًا مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَهْلِ مَنْ تَأْتَمُّ فِي دُعَائِهِ بِ (يَا رَحْمَانُ)؛ لِأَنَّهُ تَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ، فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ لَنَا بِأَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ تَشَبُّهُ بِالْيَهُودِ.

وَتَقُولُ: (أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ)، فَهِيَ هَاهُنَا مَوْصُولَةٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الَّذِي تَشَاءُ لَكَ، فَإِنْ زِدْتَ الْفَاءَ فَقُلْتَ: (فَلَكَ) جَارَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الِاسْتِفْهَامُ، وَالْجَزَاءُ، وَالصَّلَاةُ، فَتَقُولُ فِي الِاسْتِفْهَامِ: (أَيُّهَا تَشَاءُ فَلَكَ؟)، وَفِي الْجَزَاءِ: (أَيُّهَا تَشَاءُ فَلَكَ)، وَفِي الصَّلَاةِ: (أَيُّهَا تَشَاءُ فَلَكَ).

وَتَقُولُ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) عَلَى مَعْنَى: اضْرِبِ الَّذِي هُوَ<sup>(٢)</sup> أَفْضَلُ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْسُنُ حَذْفُ: (هُوَ) مِنْ: (أَيُّ)، وَلَا يَحْسُنُ مِنْ: (الَّذِي)؛ لِأَنَّ: (أَيًّا) أَشَدُّ اقْتِضَاءً لِلْبَيَانِ مِنْ: (الَّذِي)، وَأَمَكْنُ فِي ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: دَوْرُهَا فِي اقْتِضَاءِ الْبَيَانِ.

وَالْآخَرُ: الْإِعْرَابُ الَّذِي فِيهَا يَقْتَضِي الْبَيَانَ عَنْ مَعْنَى الْمَفْعُولِ. فَاحْتَمَلْتَ [ (أَيُّ) حَذْفَ ]<sup>(٣)</sup>: (هُوَ) مِنَ الصَّلَاةِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ: (الَّذِي)؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]، فَقَرَأَهَا الْكُوفِيُّونَ بِالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup> عَلَى حَذْفِ: (هُوَ)، وَحَسَنَ ذَلِكَ فِيهَا عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَمْ يَحْسُنْ فِي: (الَّذِي).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَكَانَ أَيُّمَا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) قَوْلُهُ: (هُوَ) لَيْسَ فِي د.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ النُّسخَتَيْنِ، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٤) قَرَأَ الْجُمْهُورُ ﴿أَيُّهُمْ﴾ بِالرَّفْعِ، وَهُوَ بِنَاءٌ، وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَرْصُوفٍ، وَمَعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَرَاءِ، وَزَائِدَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ. انْظُرْ مُخْتَصَرُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٨٦، وَالْكَشَافُ ٣/٣٥، وَإِعْرَابُ الْقُرَّاءَاتِ الشَّوَّازِ لِلْعَبْكَبَرِيِّ ٤/٥٤، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٦/١٩٦.

فَأَمَّا الرَّفْعُ عَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ: (هو)، [على] <sup>(١)</sup> مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَيُوُسُّ؛ لِأَنَّ الْخَلِيلَ يَجْعَلُهَا فِي مَخْرَجِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ [٧٨] بِالْقَوْلِ: أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا، وَعَلَى ذَلِكَ يُجِيزُ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ).

وَأَمَّا يُوُسُّ فَيَجْعَلُهُ عَلَى تَعْلِيلِ الْفِعْلِ كَتَعْلِيلِهِ إِذَا قُلْتَ: (أَشْهَدُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ).

وَأَمَّا سَيَبَوِيهِ فَيَجْعَلُ الضَّمَّةَ ضَمَّةَ بِنَاءٍ، وَهُوَ عَلَى مَعْنَى: (الَّذِي)، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَذْفٍ: (هو).

فَفِيهِ الْاِخْتِلَافُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ.

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ قَوْلَ الْخَلِيلِ جَائِزٌ حَسَنٌ، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ، وَأَمَّا مَذْهَبُ يُوُسُّ فَلَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ: (اضْرِبْ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ: (نَزِعْ) لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُعَلَّقُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ اسْمٌ وَخَبَرٌ، كَمَا يَصِحُّ فِي: (الْعِلْمِ) وَأَخَوَاتِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا أُلْغِيَتْ بَقِيَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهَا، يَعْمَلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (اضْرِبْ) <sup>(٢)</sup> وَأَخَوَاتُهَا. وَأَنْشَدَ الْخَلِيلُ فِي صِحَّةِ مَذْهَبِهِ قَوْلَ الْأَخْطَلِ:

٧٠٢ وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ <sup>(٣)</sup>

فهذا على الحكاية، ولولا ذلك لَنَصَبَ بـ (أَبَيْتُ)، فَقَالَ: أَبَيْتُ لَا حَرْجًا وَلَا مَحْرُومًا، فَهُوَ مُضْمَنٌ بِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحِكَايَةِ لَمْ يَكُنْ مُضْمَنًا.

وَعِلَّةُ جَوَازِ الْبِنَاءِ فِي: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) خُرُوجُهُ عَنْ نَظَائِرِهِ بِمَا يَقْتَضِي

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسختين، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) قوله: (اضرب) ليس في د.

(٣) البيت من الكامل، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (٤٤٧).

حَذْفًا يَكُونُ الْبَاقِي بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ الْأَسْمِ، وَبَعْضُ الْأَسْمِ مَبْنِيٌّ، فَجَرَى مَجْرَى: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]؛ مِنْ أَجْلِ الْحَذْفِ<sup>(١)</sup> الَّذِي يَقْتَضِي تَبْقِيَةَ<sup>(٢)</sup> بَعْضِ الْأَسْمِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي نَظَائِرِهِ؛ لِإِلْعَلِّهِ قَدْ اخْتَصَّ بِهَا، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا.

وَنَظِيرُهَا فِي جَوَازِ الْحَذْفِ لِمَا فِيهَا مِنْ اقْتِصَاءِ الْبَيَانِ الْحَذْفُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ اقْتِصَاءِ الْبَيَانِ، فـ (أَيَّ) مَبْنِيٌّ عَلَى إِجْمَالٍ: (مَا)، وَالْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى اقْتِصَاءِ السُّؤَالِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (هَاتِ أَيُّهَا أَحْسَنُ)، وَلَا يَجُوزُ: (هَاتِ مَا أَحْسَنُ)، حَتَّى تَقُولَ: (هَاتِ مَا هُوَ أَحْسَنُ).

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (يَا اللَّهَ اغْفِرْ لِي) فِي أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ جَازَ أَنْ يَخْرُجَ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ الْوَجْهِ [ظ ٧٨]، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ: (لَيْسَ) لَمَّا خَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ بِامْتِنَاعِ تَصَرُّفِهِ خَرَجَ بِلُزُومِ التَّخْفِيفِ<sup>(٣)</sup> لَهُ، فَكَذَلِكَ لَمَّا خَرَجَ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) بَيَانٍ لَيْسَ لِنَظَائِرِهِ مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ الَّذِي فِيهِ خَرَجَ بِالْحَذْفِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ الْوَجْهُ، وَخَرَجَ بِالْحَذْفِ إِلَى الْبِنَاءِ عَلَى مَا فَسَّرْنَا. فَقَدْ خَرَجَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: بِالتَّفْصِيلِ، وَبِالْحَذْفِ، وَبِالْبِنَاءِ.

وَتَقُولُ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَلَا يَجُوزُ: (اضْرِبِ اللَّذَانِ أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ، كَمَا يَجُوزُ فِي: (أَيُّهُمْ).

وَتَقُولُ: (امْرُؤٌ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَ(امْرُؤٌ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ) عَلَى طَرِيقَةِ الْبِنَاءِ، وَإِذَا جَاءَ: (أَيُّهُمْ) عَلَى قِيَاسِ أَخَوَاتِهِ فِي التَّمَامِ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْبِنَاءِ سَبِيلٌ، فَتَقُولُ: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ) لَا غَيْرُ.

وَنَظِيرُهُ فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ بِبُطْلَانِ الْعِلَّةِ الَّتِي أَخْرَجَتْهُ عَنْهُ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ)<sup>(٤)</sup>.

وَالزَّمَّ سَبَوِيهِ الْخَلِيلَ عَلَى الْحِكَايَةِ فِي: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) أَنْ يُجِيزَ:

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْحَرْفُ).

(٢) فِي د: (بَقِيَّةُ).

(٣) فِي د: (التَّحْقِيقُ).

(٤) فِي د: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).



(اضْرِبِ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ) <sup>(١)</sup>، وهذا الإلزامُ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِ فِي إِجَارَتِهِ الْبِنَاءَ، فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ أَجَزْتَ الْبِنَاءَ لِلْحَذْفِ، وَأَجَزْتَ الْحَذْفَ لِلْبَيَانِ الَّذِي فِي قَوْلِكَ: (الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ)، وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى الْحِكَايَةِ.

وَيَجُوزُ: (اضْرِبِ أَيُّ أَفْضَلُ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا بِالنَّصْبِ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ، فَيُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُبْنَى: (أَمْسِ)، وَلَا يُبْنَى: (أَمْسُكَ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تُمَكِّنُهُ، وَتَمْنَعُ مِنْ بِنَائِهِ، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ بِنَاءِ: (أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، فَيَصِيرُ كَبَعْضِ الْأَسْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَمْسُكَ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ أَبْطَلَتْ تَضْمِينَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّذِي كَانَ فِي: (أَمْسِ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (اضْرِبِ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لَمْ تُبْطَلْ عِلَّةُ الْبِنَاءِ، وَإِنَّمَا تَوَجَّهَ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ بِالْحَذْفِ.

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ: (أَزِيدَا تَقُولُ مُنْطَلِقًا)، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ: (أَزِيدَا يَقُولُ أَخُوكَ مُنْطَلِقًا)؛ لِأَنَّهُ مُبْنِيٌّ عَلَى الْأَغْلَبِ فِي اسْتِفْهَامِ الْمُخَاطَبِ عَنْ ظَنِّهِ، لَا عَنْ ظَنِّ غَيْرِهِ.

وَتَقُولُ [ ٧٩ ]: ﴿ أَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [ البقرة: ٧١ ]، بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى: (أَنْكَ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ أَبْطَلَتْ لُزُومَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمَعْنَى <sup>(٣)</sup> الْمُبْهَمِ إِنْهَامَ الْحَرْفِ؛ إِذْ قَدْ صَارَتْ الْإِضَافَةُ قَدْ بَيَّنَّتْ أَنَّهُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ اخْتَصَّ بِكَ، وَلَيْسَ عَلَى تَحْدِيدِ فَضْلِ الزَّمَانَيْنِ، الْمَاضِي مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، كَأَنَّهُ قَدْ أُحِيلَ فِي ذَلِكَ عَلَى بَيَانِكَ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْكَ.

وَتَقُولُ: (أَيُّي وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْرَاهُ اللَّهُ)، وَالْمَعْنَى: (أَيُّنَا كَانَ شَرًّا)، وَإِنَّمَا فَصَّلَ لِيُؤْذَنَ بِالتَّفْصِيلِ <sup>(٤)</sup> فِي اللَّفْظِ عَلَى التَّبَرُّؤِ <sup>(٥)</sup> فِي الْمَعْنَى عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ،

(١) سيبويه ٤٠١/٢.

(٢) انظر رأي الخليل ويونس وسيبويه في سيبويه ٤٠١/٢.

(٣) في د: (معنى).

(٤) في الأصل ود: (التفصيل).

(٥) في الأصل ود: (التبري).

عَلَى نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٧٠٢ أَحَارِثُ إِنَّا لَوُتْسَاطُ دِمَاؤُنَا تَزَايَلْنَ حَتَّى لَا يَمَسَّ دَمٌ دَمًا<sup>(١)</sup>

فهذا مُبَالَغَةٌ، لَا أَنَّ الدَّمَ إِذَا خِلَطَ لَا يَخْتَلِطُ فِي الْحَقِيقَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ) عَلَى مَعْنَى: بَيْنَنَا، فَإِنَّمَا كُرِّرَ تَوْكِيدًا.

وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ:

٧٠٤ فَأَيُّي مَا وَأَيْتِكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ خِدَاشُ بْنُ زُهَيْرٍ:

٧٠٥ وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرَّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيِّي وَأَيْتُكُمْ أَعَزُّ وَأَكْرَمُ<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ خِدَاشُ أَيْضًا:

٧٠٦ فَأَيُّي وَأَيُّ ابْنِ الْحُصَيْنِ وَعَثَعْتُ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ بِالْحِلْفِ أَغْدَرًا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو للمتلهمس في ديوانه ١٦، وانظر الأصمعيات ٢٤٥، والشعر والشعراء ١٧٩/١، والحيوان ٣/٧٠، والاشتقاق ٣٤٢، والمحكم ٩/٩٠، والخزانة ٧/٤٨٧. وهو بلا نسبة في الصحاح (شيط)، وتفسير البحر المحيط ٨/٤٦٢، والدر المصون ١٠/٧٨٦. وروي البيت برواية: (تشاط) و (تساط) بالمعجمة والمهملية.

(٢) البيت من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٦٣، وانظر سيبويه ٢/٤٠٢، وشرح السيرافي ٣/١٦٤، وابن السيرافي ٢/١٠١، وتحصيل عين الذهب ٣٨٤، والنكت للأعلم ١/٦٨٠، وابن يعيش ٢/١٣١، والمقاصد الشافية ٤/١٠٩، والخزانة ٤/٣٦٧. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥/٤٧١، والحجة للفراسي ٥/٤٧١، وإيضاح الشعر للفراسي ٣٢٦، وشرح الرضي ٢/٢٥٣. والمقامة بفتح الميم: الجماعة من الناس.

(٣) البيت من الكامل، وهو لخداش بن زهير في ديوانه ٨٤، وانظر سيبويه ٢/٤٠٣، وشرح السيرافي ٣/١٦٤، وتحصيل عين الذهب ٣٨٥، والنكت للأعلم ١/٦٨٠. وهو للعباس بن مرداس في ابن السيرافي ٢/١٠٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٥. وقد جاء البيت في مصادره جميعًا برواية: (أعز وأمنع). وتناهزوا: بدر بعضهم إلى بعض للقتال.

(٤) البيت من الطويل، وهو لخداش بن زهير في ديوانه ٧٤، وانظر سيبويه ٢/٤٠٣، وتحصيل عين الذهب ٣٨٥، والنكت للأعلم ١/٦٨٠، والمقاصد الشافية ٤/١٠٩. وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٣/١٦٨، والإغفال ١/٢٥٣. وجاء البيت في الأصل: (أَيُّي)، وكذا في ديوانه ومصادره، وهو الأول عروضيًا.

## بَابُ ( أَيْ )

### الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبِنَاءُ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: ( أَيْ ) الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبِنَاءُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( أَيْ ) الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبِنَاءُ مِمَّا لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ إِذَا جَاءَ عَلَى التَّمَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ بِحَقِّ  
الْأَصْلِ، وَلَا الشَّبَهِ، كَمَا لَا يَجِبُ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( اضْرِبْ أَيْتَهُمْ هُوَ أَفْضَلُ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ؟ وَمَا قِيَاسُهُ  
عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ فِي الْحِكَايَةِ، وَتَغْلِيْقِ الْفِعْلِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى  
الْحِكَايَةِ، وَلَمْ يَجْزُ فِيهِ عَلَى تَغْلِيْقِ الْفِعْلِ فِي مَذْهَبِ يُونُسَ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( اضْرِبْ أَيْتَهُمْ كَانَ أَفْضَلُ )، و ( اضْرِبْ أَيْتَهُمْ أَبُوهُ زَيْدٌ )؟ وَهَلْ  
النَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( اضْرِبْ أَيْتَهُمْ عَاقِلٌ )؟ وَلِمَ خَالَفَ حُكْمُ: ( اضْرِبْ أَيْتَهُمْ هُوَ  
عَاقِلٌ )؟

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>: ( مَا أَنَا بِالَّذِي [ ٧٩٤ ] قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا )؟  
وَلِمَ جَازَ عَلَى هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ: ( مَا أَنَا بِالَّذِي مُنْطَلِقٌ )؟  
وَمَا فِي طُولِ الْكَلَامِ مِمَّا<sup>(٢)</sup> يُحَسِّنُ الْحَذْفَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الطَّوِيلَ أَحَقُّ  
بِالتَّخْفِيفِ<sup>(٣)</sup> مَعَ مَا يَتَضَمَّنُهُ بِطُولِهِ مِنَ الْبَيَانِ، فَهُوَ أَحْمَلُ لِلْحَذْفِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٢/ ٤٠٣: « هذا باب مجرى أَيْ مضافاً على القياس ».

(١) انظر القول في سبويه ٢/ ٤٠٤، والمحكم ٢/ ٤٧٢، وسر الصناعة ١/ ٣٨٢، وشرح الرضي ٣/ ٢٧.

(٢) في د: ( فيما ).

(٣) في د: ( بالتحقيق ).

## بَابُ ( أَيْ )

### المُضَافِ إِلَى الْمُؤْصُولِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَيْ ) الْمُضَافِ إِلَى الْمُؤْصُولِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

#### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( أَيْ ) الْمُضَافِ إِلَى مُؤْصُولٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى مُؤْصُولٍ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ فِي: ( أَيْتُهُمْ )؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَيْ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ )؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: ( أَيْتُهُمْ أَفْضَلُ )،  
و ( أَيْ الْقَوْمِ أَفْضَلُ )<sup>(١)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَيْ الَّذِينَ رَأَيْتَ أَفْضَلَ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ: ( أَيْ الَّذِي رَأَيْتَ أَفْضَلَ )  
عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَيْ الَّذِينَ رَأَيْتَ فِي الدَّارِ أَفْضَلَ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ  
وَالصَّلَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ( أَيْتُهُمْ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ )، أَيْ: الَّذِينَ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَيْ مَنْ فِي الدَّارِ رَأَيْتَ أَفْضَلَ )؟ وَمَا مَوْضِعُ: ( فِي الدَّارِ ) هُنَا؟  
وَمَا الْعَامِلُ فِيهِ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: أَيْتُهُمْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهَا: ( أَيْ مَنْ فِي  
الدَّارِ رَأَيْتَ أَفْضَلَ )؟، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ( أَيْتُهُمْ أَفْضَلُ )؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نُكْرِمُهُ؟ )<sup>(٢)</sup>؟ وَلِمَ كَانَ تَقْدِيرُهُ: أَيْتُهُمْ  
نُكْرِمُهُ<sup>(٣)</sup>؟

(\*) العنوان في الكتاب ٢ / ٤٠٤: « هذا باب أي مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة ».

(١) قوله ابتداء من: ( وما حكم أي من رأيت ) ساقط من د.

(٢، ٣) في د: ( تكرم ) .

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نُكْرِمُ؟) وَلِمَ كَانَ تَقْدِيرُهُ: أَيُّهُمْ نُكْرِمُ<sup>(١)</sup>؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: (أَيَّ) فِي هَذَا بِمَعْنَى: (الَّذِي)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ  
نَاقِصٌ، بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي نُكْرِمُهُ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نُكْرِمُ تُهِنُّ)؟ وَلِمَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي نُكْرِمُ  
تُهِنُّ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نُكْرِمُ تُهِنُّ)؟ وَلِمَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ: (أَيُّهُمْ نُكْرِمُ  
تُهِنُّ) فِي الْجَزَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيَّ<sup>(٢)</sup> مَنْ يَأْتِنَا يُرِيدُ صَلَاتِنَا فَنُحَدِّثُهُ)؟ وَلِمَ جَازَ إِذَا كَانَ: (يُرِيدُ)  
فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَلَمْ يَجْزُ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، فَمِنْ أَيْنَ اسْتَحَالَ إِذَا كَانَ  
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَلِمَ صَارَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ: (أَيُّهُمْ فَنُحَدِّثُهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
الْحَالَ فِي صَلَاةٍ (مَنْ) مِنْ أَجْلِ أَنْ: (يَأْتِنَا) يَعْمَلُ فِيهِ؟ [و ٨٠] وَلِمَ لَا يَجُوزُ:  
(أَيَّ مَنْ يَأْتِنَا فَنُحَدِّثُهُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَيُّهُمْ فَنُحَدِّثُهُ)؟ وَلِمَ جَازَ  
بِاسْتِقَاطِ الْفَاءِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْخَبَرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يُعْطِهِ تَأْتِيهِ يُكْرِمُكَ)؟ وَلِمَ كَانَ  
بِمَنْزِلَةِ: (أَيُّهُمْ تَأْتِيهِ يُكْرِمُكَ)، وَبِمَنْزِلَةِ: (أَيَّ مَنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ تَأْتِيهِ يُكْرِمُكَ)؟  
وَلِمَ جَازَ: (أَيُّهُمْ فَلَانَةٌ)<sup>(٣)</sup>؟ بِالتَّذْكِيرِ مَعَ وَقْعِهِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ، يُحْمَلُ عَلَى التَّأْوِيلِ مَعَ شَبَهِهِ حُرُوفَ الِاسْتِفْهَامِ؟  
وَلِمَ جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: (كُلُّهُنَّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِخْلَاصِهِ بِالْعُمُومِ، كَمَا  
يَخْلُصُ: (بَعْضُ) لِلْخُصُوصِ فِي قَوْلِكَ: (بَعْضُهُنَّ)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (أَيُّهُنَّ فَلَانَةٌ)<sup>(٤)</sup>، وَ (كُلَّتُهُنَّ هُنَاكَ)؟ وَهَلْ هَذَا  
عَلَى التَّأْنِيثِ بِعَلَامَةٍ، وَالْأَوَّلُ عَلَى التَّأْنِيثِ بِغَيْرِ عِلَالَةٍ، فَالَّذِي بِغَيْرِ عِلَالَةٍ مَحْمُولٌ

(١) الكلام من قوله: (وهل يجوز) ساقط من د.

(٢) قوله: (أَيَّ) ساقط من د.

(٣) قوله: (أَيُّهُنَّ فَلَانَةٌ) ساقط من د.

(٤) قوله: (كُلَّتُهُنَّ هُنَاكَ) ساقط من د.



عَلَى اللَّفْظِ، وَالَّذِي بِعَلَامَةٍ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، كَالْقِرَاءَةِ فِي: ﴿وَمَنْ يَفْنَتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، فهذا عَلَى اللَّفْظِ، «وَمَنْ تَفْنَتْ»<sup>(١)</sup> بِالتَّاءِ عَلَى الْمَعْنَى.

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: (أَيُّ) الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبِنَاءُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْإِعْرَابِ، إِذَا أَتَى عَلَى التَّمَامِ. وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِذَا كَانَ عَلَى التَّمَامِ لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءُ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَا الشَّبَهِ؛ إِذْ أَصْلُهُ الْإِعْرَابُ، وَلَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ الْأَسْمِ.

وَتَقُولُ: (اضْرِبْ أَيْهَمُ)<sup>(٢)</sup> هُوَ أَفْضَلُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ بِإِجْمَاعٍ، وَلَكِنْ يُنْصَبُ عَلَى: اضْرِبْ<sup>(٣)</sup> الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْحِكَايَةِ فِي مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى تَعْلِيلِ الْفِعْلِ فِي مَذْهَبِ يُونُسَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَدَّ مَعَ الْحَذْفِ. وَتَقُولُ: (اضْرِبْ أَيْهَمُ كَانَ أَفْضَلُ)، وَ (اضْرِبْ أَيْهَمُ أَبُوهُ زَيْدٌ)، فَكُلُّ هَذَا عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ تَمَامٌ، لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَيَجُوزُ: (اضْرِبْ أَيْهَمُ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا) بِالنَّصْبِ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْعَرَبِ الَّذِي يَقُولُ: (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا)، وَلَا يَحْسُنُ عَلَى هَذَا: (مَا أَنَا بِالَّذِي مُنْطَلِقٌ)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا طَالَ فَهُوَ أَحْمَلُ لِلْحَذْفِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالتَّخْفِيفِ<sup>(٤)</sup> [ظ ٨٠] مَعَ الْبَيَانِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ بِطَوِيلِهِ.

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي: (أَيُّ) الْمُضَافِ إِلَى مَوْصُولٍ إِجْرَاؤُهُ عَلَى تَقْدِيرِ: (أَيْهَمُ).

(١) قَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ فِي السَّبْعَةِ ٥٢١: «لَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ فِي (يَفْنَتْ) أَنَّهَا بِالْيَاءِ»، وَالْقِرَاءَةُ بِالتَّاءِ هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فِي رَوَايَةٍ، وَرَوَيْتُ الْقِرَاءَةَ أَيْضًا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ وَنَافِعٍ. انْظُرْ مُخْتَصَرَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ١٢٠. وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجَحْدَرِيِّ وَالْأَسَوَارِيِّ وَيَعْقُوبَ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى. انْظُرْ تَفْسِيرَ الْبَحْرِ الْمَحِيط ٧ / ٢٢١.

(٢) قَوْلُهُ: (أَيْهَمُ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) فِي د: (الضَرْبُ).

(٤) فِي د: (بِالتَّحْقِيقِ).

ولا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِطَ الصَّلَاتُ، فَتُجْعَلَ صَلَاةُ الْأَوَّلِ أَوَّلَ الصَّلَاتِ، وَصَلَاةُ الثَّانِي ثَانِي الصَّلَاتِ، بَلْ تُجْعَلَ صَلَاةُ الثَّانِي أَوَّلَ الصَّلَاتِ، وَصَلَاةُ الْأَوَّلِ ثَانِي الصَّلَاتِ، فَتَأْمَلْ هَذَا، فَإِنْ عَلَيْهِ مَدَارُ الْأَمْرِ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَوْضُولَانِ أَوْ أَكْثَرُ بَدِئَ بِالْمَوْضُولِ <sup>(١)</sup> الْأَخِيرِ، فَقَدَّرَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَصِحُّ بِذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَعَ صَلَاتِهِ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ، فَإِذَا رُفِعَ مَعَ صَلَاتِهِ، وَجُعِلَ فِي مَوْضِعِهِ الْاسْمُ الْمُفْرَدُ اتَّصَحَّ الْمَعْنَى، وَبَانَ <sup>(٢)</sup> عِلْلُ الْإِعْرَابِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

وَتَقُولُ: (أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلُ؟)، وَتَقْدِيرُهُ: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟

وَتَقُولُ: (أَيُّ الَّذِينَ رَأَيْتَ أَفْضَلُ؟)، وَيَجُوزُ: (أَيُّ الَّذِي رَأَيْتَ أَفْضَلُ؟)، إِذَا كَانَ (الَّذِي) عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْعَهْدِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَيُّ زَيْدٍ أَفْضَلُ؟).

وَتَقُولُ: (أَيُّ الَّذِينَ رَأَيْتَ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ؟)، فـ (أَيُّ) هَاهُنَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا، إِذَا كَانَ: (فِي الدَّارِ) ظَرْفًا لِلرُّؤْيَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا لِلرُّؤْيَا كَانَتْ مَوْضُولَةً كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ)، بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِينَ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ).

وَتَقُولُ: (أَيُّ مَنْ فِي الدَّارِ رَأَيْتَ أَفْضَلُ؟) كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ رَأَيْتَ أَفْضَلُ؟)، فَإِنْ جَعَلْتَ: (فِي الدَّارِ) ظَرْفًا لِلرُّؤْيَا <sup>(٣)</sup> رَفَعْتَ: (أَيُّ مَنْ فِي الدَّارِ رَأَيْتَ أَفْضَلُ؟) كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ أَفْضَلُ؟)، وَفِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ: (رَأَيْتَ)، وَفِي الْوَجْهِ الْآخَرِ يَعْمَلُ فِيهِ الْاسْتِفْرَارُ.

وَتَقُولُ: (أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نُكْرِمُهُ؟)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ نُكْرِمُهُ؟).

وَتَقُولُ: (أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ نُكْرِمُهُ؟)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ نُكْرِمُهُ؟)، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (الَّذِي)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ نَاقِصٌ، بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي نُكْرِمُهُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَبَانَ).

(١) فِي د: (بِالْمَوْضُولِ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَرْوِيَةٌ).

وَتَقُولُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ نُكْرِمُ تَهْنُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّهِمْ نُكْرِمُ [٨١] تَهْنُ)، أَي: (الَّذِي نُكْرِمُ تَهْنُ).

وَتَقُولُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ نُكْرِمُ تَهْنُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّهِمْ نُكْرِمُ تَهْنُ)، فهذا جَزَاءٌ.

وَتَقُولُ: (أَيَّ مَنْ يَأْتِنَا يُرِيدُ صَلَّتْنَا فَنُحَدِّثُهُ)، فهذا يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَ: (يُرِيدُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّهِمْ يُرِيدُ صَلَّتْنَا فَنُحَدِّثُهُ). وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ: (يُرِيدُ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ بَصِيرٌ بِمَنْزِلَةِ: (أَيَّهِمْ فَنُحَدِّثُهُ)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَلَا يَجُوزُ: (أَيَّ مَنْ يَأْتِنَا فَنُحَدِّثُهُ)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ نَاقِصٌ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّهِمْ فَنُحَدِّثُهُ)، فَإِنْ أَسْقَطْتَ الْفَاءَ جَازَ فِي الاسْتِفْهَامِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّهِمْ نُحَدِّثُهُ؟) (١).

وَتَقُولُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ يُعْطِيهِ تَأْتِ يُكْرِمُكَ)، فِي الْكَلَامِ مَوْصُولَانِ، تَبْدَأُ بِالْأَخِيرِ، فَتَرْفَعُهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَتَضَعُ مَوْضِعَهُ: (زَيْدًا)، فَتَقُولُ: (أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ تَأْتِ يُكْرِمُكَ)، فَتَنْصِبُ: (أَيَّا) بِ (تَأْتِ)، وَهُوَ جَزْمٌ عَلَى الْجَزَاءِ، وَ (يُكْرِمُكَ) جَوَابُهُ، وَكِلَا الْفِعْلَيْنِ مِنْ مُعَلَّقٍ: (أَيَّ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّهِمْ تَأْتِ يُكْرِمُكَ)، إِذَا رَفَعْتَ: (مَنْ) الْأُولَى مَعَ صَلَّتْهَا، فَمُنْتَهَى صَلَّتْهَا: (يُعْطِيهِ)، وَمُنْتَهَى صَلَّةٍ: (مَنْ) الثَّانِيَةِ: (نُعْطِيهِ)، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَصِحُّ الْكَلَامُ.

وَتَقُولُ: (أَيُّهُنَّ فَلَانَةٌ؟) بِالتَّذْكِيرِ عَلَى اللَّفْظِ، وَ (أَيُّتُهُنَّ فَلَانَةٌ؟) بِالتَّأْنِيثِ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا قُرِئَ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] عَلَى لَفْظٍ: (مَنْ)، «وَمَنْ تَقْنُتُ» بِالتَّاءِ عَلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا اخْتَمَلَ اللَّفْظُ التَّذْكِيرَ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ، كَمَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ: (مَنْ).

(١) الكلام من قوله: (فإن أسقطت) ساقط من د.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (كُلُّهُنَّ) فَلِإِخْلَاصِهِ<sup>(١)</sup> لِلْعُمُومِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كِإِخْلَاصِ:  
 (بَعْضِ) لِلْخُصُوصِ، فَتَقُولُ: (بَعْضُهُمْ)، و (بَعْضُهُنَّ)، فَكَذَلِكَ: (كُلُّهُمْ)،  
 و (كُلُّهُنَّ). وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (كُلَّتُهُنَّ)<sup>(٢)</sup>، فَيُؤَنِّثُ عَلَى تَأْنِيثِ الْمَعْنَى،  
 وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ أَكْثَرُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.



(١) في د: (ولإخلاصه).

(٢) انظر هذه اللغة في سيبويه ٤٠٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٤/٥، والمخصص ٢٣٤/٤، ٢١٤/٥، وشرح الرضي ٢٥٩/٢.

## بَابُ ( أَيْ )

[ في ] <sup>(١)</sup> الاستفهام عن نكرة مذكورة <sup>(\*)</sup>

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في: ( أَيْ ) التي يُستفهم بها عن نكرة مذكورة مما لا يجوز.

### مسائل هذا الباب

[ ظ ٨١ ] ما الذي يجوز في: ( أَيْ ) التي يُستفهم بها عن نكرة مذكورة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟

ولم لا يجوز فيها الحكاية إلا إذا استفهم بها عن نكرة مذكورة؟ وهل ذلك للإيدان بأنه قد ذكرت نكرة يحتاج إلى عملها، وهي أحق بالحكاية من المعرفة؛ لأن المعرفة تنبئ عن الشيء بعينه، وليس كذلك النكرة، فهو يحتاج فيها إلى الإشعار بأن المستفهم عنه هو الذي ذكر، لا غيره؛ إذ كان الاشتراك فيها واقعاً؟ وما الاستفهام بـ ( أَيْ ) لمن قال: ( رأيت رجلاً )؟ ولم جاز فيه: ( أياً؟ )، وفي التثنية إذا قال: ( رأيت رجلين )، قلت: ( أيّين؟ )، وفي الجمع إذا قال: ( رأيت رجالاً )، قلت: ( أيّين؟ )؟

ولم إذا ألحقت: ( يا فتى )، فهي على حالها في الحكاية والزيادة؟ وهل ذلك لأنها مربة تقتضي من البيان بها ما لا يقتضيه المبني؟

وما الاستفهام بـ ( أَيْ ) لمن قال: ( رأيت امرأة )؟ ولم جاز فيه: ( أية يا فتى؟ )، وفي التثنية إذا قال: ( رأيت امرأتين )، قلت: ( أيّتين يا فتى؟ )، وفي الجمع إذا قال: ( رأيت نسوة )، قلت: ( أيات يا فتى؟ )؟

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وهو زيادة يقتضيها السياق، وهي مذكورة في العنوان الذي يليه.

(\*) العنوان في الكتاب ٢/ ٤٠٧: « هذا باب أي إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة ».

فَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَتَّبَعَ فِي إِعْرَابِهِ النَّكِرَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَفِي تَنْشِيطِهِ وَجَمْعِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَلَوْ اسْتَأْنَفَ الْاسْتِفْهَامَ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ؟

وَمَا الْاسْتِفْهَامُ بِـ (أَيِّ) إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ)، أَوْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: (أَيُّ عَبْدُ اللَّهِ؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ مُكْتَفِيَةً بِالْبَيَانِ الَّذِي فِيهَا عَنِ الْحِكَايَةِ، فَيُسْتَأْنَفُ الْاسْتِفْهَامُ عَلَى أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِيهَامٌ أَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ غَيْرُ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ)، قُلْتُ: (مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟)، وَلَمْ تَقُلْ: (مَنْ؟)

## بَابُ ( مَنْ )

### فِي الْاسْتِفْهَامِ عَنْ نَكِرَةِ مَذْكُورَةٍ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ [بِـ (مَنْ)] <sup>(١)</sup> عَنْ نَكِرَةِ مَذْكُورَةٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ [بِـ (مَنْ)] <sup>(٢)</sup> عَنْ نَكِرَةِ مَذْكُورَةٍ، وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْاسْتِفْهَامُ بِـ (مَنْ) عَنِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى [٨٢] طَرِيقَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَنْ نَكِرَةٍ فِي الزِّيَادَةِ؟

وَلِمَ كَانَتْ النَّكِرَةُ أَحَقَّ بِالزِّيَادَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِتَوْذِنِ الزِّيَادَةِ بِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> الْمَذْكُورُ، وَالْمَعْرِفَةُ تَكْتَفِي بِبَيَانِهَا عَنِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَعْزُضُ فِيهَا التَّنْكِيرُ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٢/ ٤٠٨: «هذا باب مَنْ إذا كنت مستفهما عن نكرة».

(١، ٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل ود: (وذلك).

وَمَا الاسْتِفْهَامُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ؟) [وَلِمَ جَاَزَ فِيهِ <sup>(١)</sup>]: (مَنِ؟)،  
وفي: (أَتَانِي رَجُلَانِ): (مَنَانِ؟) وفي: (رَأَيْتُ رَجَالًا): (مَنِ؟)، وفي:  
(رَأَيْتُ امْرَأَةً): (مَنَه؟)، وفي: (رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ): (مَنْتَيْنِ؟)

وَلِمَ سُكِّنَتِ النُّونُ فِي: (مَنْتَيْنِ)، و (مَنْتَانِ) فِي التَّشْنِيعِ، وَحُرِّكَتْ فِي  
الْوَاحِدِ مِنْ قَوْلِكَ: [ (مَنَه) ] <sup>(٢)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلإِذَانِ <sup>(٣)</sup> بِأَنَّ الْعَلَامَةَ فِي الْوَصْلِ  
تَسْقُطُ، فَجَاءَتْ عِلَامَةٌ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ لَا يَلْزَمُ سُقُوطُهَا، كَمَا يَلْزَمُ سُقُوطُهَا مِنْ آخِرِ  
الْكَلِمَةِ؛ لِتُنْبِئَ [ عَنْ ] <sup>(٤)</sup> التَّأْنِيثِ، فُبْنِيَتْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ بِنَاءً: (بِنْتٍ)، و (أُخْتٍ)،  
وَوُجِدَتْ عَنْ طَرِيقَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ؟

وَمَا الاسْتِفْهَامُ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ نِسَاءً؟) وَلِمَ جَاَزَ: (مَنَاتٍ؟)

وَمَا الاسْتِفْهَامُ بِ (مَنْ) إِذَا قَالَ: (أَتَانِي رَجُلٌ؟) وَلِمَ جَاَزَ: (مَنُو؟)، وفي:  
(رَأَيْتُ رَجُلًا): (مَنَا؟)، وفي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ): (مَنِي؟) وَلِمَ لَحِقَتْ <sup>(٥)</sup> هَذِهِ  
الزِّيَادَةُ (مَنْ) <sup>(٦)</sup>، وَلِمَ تَلَحَّقَ: (أَيَّ؟) وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: (أَيًّا) تَسْتَغْنِي بِالْإِعْرَابِ  
عَنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَكَانَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا كَالْوَقْفِ عَلَى:  
(زَيْدٍ)، و (عَمْرٍو)، تَقُولُ: (أَيًّا؟) فِي النَّصْبِ <sup>(٧)</sup>، و (أَيُّ؟) فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ،  
كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ)؟

وَلِمَ وَجَبَ إِسْقَاطُ الْعَلَامَةِ فِي: (مَنْ) فِي الْوَصْلِ، فَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ  
الزِّيَادَاتِ لِلْإِعْرَابِ، وَلَا لِلتَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ، وَلَا لِلتَّأْنِيثِ، وَلَكِنْ تَقُولُ: (مَنْ  
يَا فَتَى) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَصْلَ قَدْ أَخْرَجَهُ عَنْ مَحْضِ الْحِكَايَةِ،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا يقتضي السياق، وكذا عبارته في السؤال في الباب السابق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في د: (الإيدان).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٥) في د: (ألحقت). (٦) قوله: (مَنْ) ساقط من د.

(٧) قوله: (تقول أيا في النصب) مكرر في الأصل ود.

وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الِاسْتِفْهَامِ الْمُسْتَأْنَفِ مَعَ أَنَّهَا<sup>(١)</sup> مَبْنِيَّةٌ، لَا يَجِبُ لَهَا مَا يَجِبُ  
لِلْمُتَمَكِّنِ<sup>(٢)</sup> مِنَ التَّصَرُّفِ فِي وُجُوهِ الْبَيَانِ بِاخْتِلَافِ الْعَلَامَاتِ، كَمَا يَجِبُ لـ  
(أَيِّ) فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ؛ فَلِذَلِكَ قُلْتُ: (أَيَّةُ يَا فَتَى)، و(أَيَّتَانِ)، و(أَيَّاتُ)  
فِي الْوَصْلِ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (مَنْ)؟

وَلَمْ جَازَ فِي مَذْهَبِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (مَنَا)، و(مَنِي)، و(مَنُو) فِي الْوَاحِدِ  
وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْاجْتِزَاءِ بِعَلَامَةِ الْإِعْرَابِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى  
الْحِكَايَةِ؛ إِذْ كَانَتْ (مَنْ) تَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ،  
كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ:  
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، فَمَرَّةٌ يُحْمَلُ عَلَى الْلفْظِ، وَمَرَّةٌ عَلَى  
الْمَعْنَى، وَمَنْ ثَنَى وَجَمَعَ كَانَ مَذْهَبُهُ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّهُ أَذَلُّ وَأَشْكَلُ عَلَى أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ  
عَنِ النَّكِيرَةِ الْمَذْكُورَةِ؟

وَمَا قِيَاسُ: (أَيِّ) عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ فِي تَرْكِ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؟ وَلَمْ  
اسْتَوَتْ حَالُ: (أَيِّ)، و(مَنْ) فِيهِ؟ وَهَلْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْاجْتِزَاءُ  
بِعَلَامَةِ الْإِعْرَابِ فِي الدَّلِيلِ عَلَى الْحِكَايَةِ؟

وَمَا وَجْهُ مَذْهَبِ يُونُسَ فِي قَوْلِهِ: (مَنَّةُ يَا فَتَى؟)، و(مَنَّة؟)، و(مَنَّة؟)  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَاسَهُ عَلَى: (أَيِّ)؟ وَلَمْ اسْتَبْعَدَ هَذَا سَبَبُوهُ، وَلَمْ يُجِزْهُ إِلَّا فِي  
الضَّرُورَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [ظ ٨٢]:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجَنُّ، قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا؟

وَمَا وَجْهُ مَا حَكَاهُ يُونُسُ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>: (ضَرَبَ مَنْ مَنَا؟) وَلَمْ أَنْكَرْ هَذَا  
سَبَبُوهُ، وَقَالَ<sup>(٤)</sup>: لَا يَسْتَعْمِلُهُ أَكْثَرُ الْعَرَبِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنَّ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (لِلْمُتَمَكِّنِ).

(٣) (٤، ٣) سَبَبُوهُ ٤١١/٢.



وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَالَ هَذَا أَلَّا يُحْيِزَ: (مَنْ)، و (مَنْ)، و (مَنْ)، ولكنَّ يَجْعَلُهُ  
كَ (أَيَّ) فِي الْوَقْفِ؟

وَمَا الاسْتِفْهَامُ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا)؟ وَلَمْ جَازَ: (مَنْ وَمَنْ؟)، فَإِنْ قَالَ:  
(رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً) قُلْتَ: (مَنْ وَمَنْ؟).

\* \* \*

## الجواب عن الباب الأول

الَّذِي يَجُوزُ فِي: [ (أَيَّ) ] <sup>(١)</sup> الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ مَذْكُورَةٍ إِعْرَابُهَا  
بِإِعْرَابِ تِلْكَ النُّكْرَةِ؛ لِلإِذَانِ بِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ عَنْهَا، لَا عَمَّا يُشَارِكُهَا فِي اسْمِهَا.  
وَلَا تَجُوزُ الْحِكَايَةُ إِلَّا عَنِ النُّكْرَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْحِكَايَةِ لِمَا لَمْ يُذَكَّرْ  
مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الإِذَانِ بِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ هُوَ هَذَا الْمَذْكُورُ دُونَ مَا يُشَارِكُهُ فِي اسْمِهِ.  
وَالاسْتِفْهَامُ بِ (أَيَّ) لِمَنْ قَالَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا) أَنْ تَقُولَ: (أَيَّا؟)، وَفِي التَّثْنِيَةِ  
إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) قُلْتَ: (أَيَّيْنِ؟)، وَفِي الْجَمْعِ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ رَجَالًا)  
قُلْتَ: (أَيَّيْنِ؟).

وَإِنْ أَلْحَقْتَ: (يَا فَتَى) فَهِيَ عَلَى حَالِهَا فِي طَرِيقَةِ الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ يَجِبُ  
فِيهَا مِنَ الْبَيَانِ مَا لَا يَجِبُ فِي الْمُبْنِيِّ.

وَالاسْتِفْهَامُ لِمَنْ قَالَ: (رَأَيْتُ امْرَأَةً) بِ (أَيَّ) أَنْ تَقُولَ: (أَيَّةَ يَا فَتَى؟)، وَفِي  
التَّثْنِيَةِ لِمَنْ قَالَ: (رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ) قُلْتَ: (أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى؟)، وَفِي الْجَمْعِ لِمَنْ  
قَالَ: (رَأَيْتُ نِسْوَةً) قُلْتَ: (أَيَّاتِ يَا فَتَى؟). فَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا ذُكِرَ.

وَلَوْ اسْتَوْنِفَ الاسْتِفْهَامُ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ: (أَيَّا) مُوَحَّدَةٌ <sup>(٢)</sup> فِي غَيْرِ هَذَا  
الْمَوْضِعِ، فَلَوْ قَالَ: (أَيُّ الْقَوْمِ جَاءَ؟)، فَقَالَ الْمُجِيبُ: (إِخْوَتُكَ) بِالْجَمْعِ،  
لَكَانَ جَوَابًا صَحِيحًا، وَإِنْ كَانَتْ: (أَيَّ) مُوَحَّدَةً؛ لِأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى: (مَنْ)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٢) كذا في د، وفي الأصل: (موحد).

فِي الْإِبْهَامِ، وَتَضْمَنُ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَا تَقْتَضِي مِنَ التَّفْصِيلِ أَقْلُ إِبْهَامًا مِنْ: (مَنْ)، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِبْهَامَ يَتَعَاطَمُ، فَأَشَدُّ الْإِبْهَامِ إِبْهَامُ الْحَرْفِ، ثُمَّ الْأِسْمُ النَّاقِصُ الَّذِي لَا [٨٣] يَقُومُ بِنَفْسِهِ دُونَ صَلَاتِهِ مِنْ غَيْرِ اقْتِضَاءِ تَفْصِيلٍ فِي مَعْنَاهُ، كـ: (الَّذِي)، و (مَنْ) الْمُؤْصُولَةِ، ثُمَّ مَا اقْتَضَى تَفْصِيلًا فِي مَعْنَاهُ مَعَ أَنَّهُ مُؤْصُولٌ، وَهُوَ: (أَيُّ)، فَفِيهَا إِبْهَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ أَقْلُ مِمَّا فِي: (مَنْ)؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَالْاسْتِفْهَامُ بِـ (أَيِّ) إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ)، أَوْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ) أَنْ يَقُولَ: (أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ؟)، فَيُسْتَأْنَفُ الْاسْتِفْهَامُ؛ لاسْتِغْنَاءِ الْمَعْرِفَةِ عَنِ الْحِكَايَةِ مَعَ أَنْ: (أَيًّا) مُعْرَبَةٌ تَقْتَضِي الْاسْتِئْثَنَاءَ وَبِنَاءَ خَبَرِهَا عَلَيْهَا عَلَى طَرِيقَةِ سَائِرِ الْأَخْبَارِ فِيمَا الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ. وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: (مَنْ عَبْدُ اللَّهِ؟)، وَلَا يَجُوزُ: (مَنْ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ تَدُلُّ عَلَى النَّكِرَةِ.

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ بِـ (مَنْ) عَنْ نَكِرَةِ مَذْكُورَةٍ إِلَّا حَاقَ عِلَامَةً تُؤْذِنُ بِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ عَنِ النَّكِرَةِ الْمَذْكُورَةِ خَاصَّةً، لَا عَمَّا شَارَكَهَا فِي اسْمِهَا، فَإِذَا ذَكَرَ مَرْفُوعًا كَانَتْ عِلَامَتُهُ الْوَائِي، وَفِي الْمَنْصُوبِ الْأَلِفُ، وَفِي الْمَجْرُورِ الْيَاءُ؛ لِيُؤْذِنَ ذَلِكَ بِالْحِكَايَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ عَنِ النَّكِرَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَكَانَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ أُولَى مِنْ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ؛ لِثَلَاثِ يَوْمِهِمْ أَنَّهُ لـ (مَنْ) بِحَقِّ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا تَلَحُّقُ الْعَلَامَةِ لِلإِذْنِ بِالْحِكَايَةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا، لَا عَلَى حَقِّ الْإِعْرَابِ.

وَالْاسْتِفْهَامُ بِـ (مَنْ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) أَنْ تَقُولَ: (مَنْينِ؟)، وَفِي: (أَتَانِي رَجُلَانِ): (مَنَانِ؟)، وَفِي: (رَأَيْتُ رَجُلًا): (مَنِينِ؟)، وَفِي: (رَأَيْتُ امْرَأَةً): (مَنَةً؟)، وَفِي: (رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ): (مَنْتَيْنِ؟) بِسُكُونِ النُّونِ؛

لئلا يُخالفَ الأصولُ في إثباتِ العلامةِ في الوصلِ مع الدليلِ على أَنَّهُ للتَّأْنِيثِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ المَذْكَرَ: ( مَنْيْنِ )، والمؤنَّثَ: ( مَنْتَيْنِ )، كما تدلُّ: ( بِنْتُ ) على أَنَّهُ للمؤنَّثِ باختصاصِهِ بِهِ؛ إذ المَذْكَرُ: ( ابْنُ )، فجمعُ البيانِ عن التَّأْنِيثِ والسَّلامَةِ مِنْ مُخَالَفَةِ الأصولِ بِأَنْ بُنِيَ<sup>(١)</sup> بِنِيَّةٍ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ عَلَى قِيَاسٍ: ( بِنْتِ )، و ( أُخْتِ ) .

والاستفهامُ إذا قال: ( رَأَيْتُ [ ظ ٨٣ ] نِسَاءً ) أَنْ تَقُولَ: ( مَنْاتٍ ؟ )، فَإِنْ قَالَ: ( أَتَانِي رَجُلٌ )، قُلْتَ: ( مَنْوُ ؟ )، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> قَالَ: ( رَأَيْتُ رَجُلًا ) قُلْتَ: ( مَنْأُ ؟ )، وَإِنْ قَالَ: ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ) قُلْتَ: ( مَنْي ؟ )، فَإِنْ وَصَلْتَ أَسْقَطْتَ العَلَامَاتِ فَقُلْتَ: ( مَنْ يَا فَتَى ؟ )؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلَ .

وَتَقُولَ: ( أَيَّةُ يَا فَتَى ؟ )، فلا تُسْقِطُ العَلَامَةَ، كما تُسْقِطُهَا مِنْ: ( مَنْه ؟ ) إذا قُلْتَ: ( مَنْ يَا فَتَى ؟ )؛ لِأَنَّ: ( أَيًّا ) مُعَرَّبٌ يَسْتَحِقُّ البَيَانَ فِي الوَصْلِ وَالْوَقْفِ، عَلَى قِيَاسِ الْمُعْرَبَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: ( مَنْ ) .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ<sup>(٣)</sup>: ( مَنْأُ )، و ( مَنْي )، و ( مَنْوُ ) فِي الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي لَحِقَتْ إِنَّمَا هِيَ لِلإِذَانِ بِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ عَنِ النَّكِرَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِذَا وَافَقَتْهَا فِي وَجْهِ الإِعْرَابِ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ زِيَادَةِ أُخْرَى، وَأُجْرِيَتْ: ( مَنْ ) فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى قِيَاسِ مَا تُجْرَى عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ .

وَمَنْ أَلْحَقَ عِلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَمَذْهَبُهُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهَا أَدْلُّ عَلَى الْحِكَايَةِ بِتَمَامِ الْمُوَافَقَةِ فِي الْوَجْهَيْنِ مِنَ الإِعْرَابِ، وَعِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ أَشَدُّ مُشَاكَلَةً لِمَا قُصِدَ بِهِ الْحِكَايَةُ، فَكَانَ ذَلِكَ أَحْسَنَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ حَسَنٌ أَيْضًا؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلَ .

(١) فِي د: ( بِنِي ) .

(٢) فِي د: ( إِنْ ) بِلَا وَاو .

(٣) انظر هذه اللغة في سيبويه ٢ / ٤١٠، والأصول ٢ / ٣٩٤، وعلل النحو ٤٢٨ .

وَقِيَّاسُ: (أَيُّ) فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهَا<sup>(١)</sup> وَبَيْنَ: (مَنْ) فِي إِسْقَاطِ  
عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَافَقَةَ فِي الْإِعْرَابِ تَكْفِي فِي الدَّلِيلِ عَلَى  
الْحِكَايَةِ، فَالْعِلَّةُ فِيهَا وَاحِدَةٌ؛ إِذْ كَانَ إِنَّمَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَقَلِّ مَا يَكُونُ فِيهِ الدَّلِيلُ  
عَلَى الْحِكَايَةِ، فَعَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ لَا بُدَّ مِنْ إِسْقَاطِ عَلَامَةِ الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ.

وَوَجْهُ مَذْهَبِ يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ: (مَنْةٌ يَا فَتَى؟)، و (مَنْةٌ؟) و (مَنْةٌ؟) فِي  
الْوَصْلِ، قِيَاسُهُ عَلَى: (أَيُّ). وَسَبَبُوهُ يَسْتَبْعِدُ هَذَا الْقِيَاسَ<sup>(٢)</sup>؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ  
مِنْ إِعْرَابِ: (أَيُّ)، وَبِنَاءِ: (مَنْ)، وَلَكِنْ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:  
٧٠٧ أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنْونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجَنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامًا<sup>(٣)</sup>

فهذا في الضَّرُورَةِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْكَلَامِ [٨٤] لَوَجَبَ: (مَنْ أَنْتُمْ؟).  
وَحَكَى يُوسُفُ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: (ضَرَبَ مَنْ مَنَا؟)، كَأَنَّهُ قَالَ:  
(ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا)، فَاسْتَفْهَمَهُ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ مِنْ طَلَبِ الْحِكَايَةِ، فَقَالَ:  
(ضَرَبَ) حَاكِيًا لِكَلَامِهِ، ثُمَّ أَعْرَبَ: (مَنْ) عَلَى حِكَايَةِ النِّكْرَةِ.  
وَأَنْكَرَ سَبَبُوهُ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَقَالَ: « لَا يَسْتَعْمِلُهُ أَكْثَرُ الْعَرَبِ »، وَهُوَ

(١) في الأصل ود: (بينهما).

(٢) انظر مذهب يونس وسيبويه في سيبويه ٤١٠/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لَشَمِيرٍ (أَوْ شَمِيرٍ) بِنِ الْحَارِثِ الصَّبِيِّ يَصِفُ الْجَنَّ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ  
١٧٤/٢، وَشَرَحَ اللَّمْعَ لَابْنُ بَرَهَانَ ٤٩٨/٢، وَابْنُ يَعِيشَ ١٦/٤. وَهُوَ لَتَأْبُطِ شَرًّا فِي دِيوَانِهِ ٢٥٦،  
مِمَّا يَنْسَبُ إِلَيْهِ وَإِلَى غَيْرِهِ)، وَانْظُرِ الْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ ٣٣٦/٦. وَيَنْسَبُ لِلْجَنِّ فِي الْحَيَوَانَ ١٨٦/١.  
وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبَبُوهُ ٤١١/٢، وَالْمَقْتَضَبَ ٣٠٧/٢، وَالْجَمْلَ لِلزَّجَاجِيِّ ٣٣٦، وَابْنُ بَرَهَانَ ١٢٩/١، وَالنِّكْتُ  
لِلْأَعْلَمِ ٦٨٥/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٨٥، وَشَرَحَ الرُّضِّيَّ ٧٥/٣، وَابْنُ رِشْدَانَ ٢٣٨٦/٥. وَذَكَرُوا  
فِي الْحُلَلِ، وَالْمَقَاصِدِ، وَالْخَزَانَةَ أَنَّ هُنَاكَ قَصِيدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا بِقَافِيَةِ الْمِيمِ، وَهِيَ مَا تَنْسَبُ لَشَمْرِ بْنِ  
الْحَارِثِ، وَالثَّانِيَةُ بِقَافِيَةِ الْحَاءِ، وَآخِرُ الْبَيْتِ فِيهَا:

..... عَمُوا صَبَاحًا

وهذه القصيدة لجذع بن سنان الغساني. انظر الحلل ١٩٣، والمقاصد النحوية ٤٦١/٣، وخزانة الأدب  
١٦٨/٦.

ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَيَلْزَمُ مَنْ أَعْرَبَ: (مَنْ) فِي مِثْلِ هَذَا لَا يُجِيزُ: (مَنْو)، ولا: (مَنَا)، و (مَنِي)،  
ولكن يَجْعَلُهُ<sup>(١)</sup> كَ (أَيِّ) فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ.

وَالِاسْتِفْهَامُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا) أَنْ تَقُولَ: (مَنْ وَمَنَا؟)، فَإِنْ  
قَالَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً) قُلْتَ: (مَنْ وَمَنَهُ؟)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَوْصُولٌ، وَالثَّانِي  
مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ.



(١) فِي د: (جَعَلَهُ).

## بَابُ ( مَنْ )

### فِي لِحَاقِ الزِّيَادَةِ إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ(\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) فِي لِحَاقِ الزِّيَادَةِ إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) فِي لِحَاقِ الزِّيَادَةِ إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْحَقَهَا الزِّيَادَةُ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنْ مَعْرِفَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَامَةٌ لِلنَّكِرَةِ، وَكَانَتْ أَحَقَّ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنِ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، فَجَاءَتْ الزِّيَادَةُ تَقْتَضِي الْبَيَانَ عَنِ النَّكِرَةِ الْمَذْكُورَةِ؟

وَلِمَ امْتَنَعَ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: ( رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ) أَنْ يَقُولَ: ( مَنْ؟ )، وَلِمَ يَمْتَنِعُ إِذَا قَالَ: ( رَأَيْتُ رَجُلًا ) أَنْ يَقُولَ: ( مَنْ؟ )؟

وَمَا حُكْمُ السُّؤَالِ بِـ ( مَنْ ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( رَأَيْتُهُ )، أَوْ: ( رَأَيْتُ الرَّجُلَ )؟ وَلِمَ وَجَبَ: ( مَنْ هُوَ؟ ) وَ: ( مَنْ الرَّجُلُ؟ )؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>: ( ذَهَبَ مَعَهُمْ ) فَقَالَ: ( مَعَ مَنْ؟ )، وَ: ( قَدْ رَأَيْتُهُ ) فَقَالَ: ( مَنْ؟ )، وَ: ( رَأَيْتُ مَنْ؟ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَزَّلَهُ تَنْزِيلَ النَّكِرَةِ، عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ<sup>(٢)</sup> فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى نَكِرَةٌ، فَسَأَلَهُ عَلَى ذَلِكَ؟

(\*) فِي الْأَصْلِ وَد: ( نَكِرَةٌ )، وَالْعُنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٤١٢: « هَذَا بَابُ مَا لَا تَحْسُنُ فِيهِ مَنْ كَمَا تَحْسُنُ فِيمَا قَبْلَهُ ».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: ( وَأَوْ ).

(١) سِيبَوِيه ٢/ ٤١٢.

## بَابُ ( مَنْ )

الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْأَسْمِ [ظ ٨٤] الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ بِ ( مَنْ ) عَنِ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ مَعْرِفَةٍ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ أَعْرَفُ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، فَاقْتَضَى ذَلِكَ مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى سَلَامَةِ لَفْظِهِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، كَمَا اقْتَضَى فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ، فَلَمْ يَجْزْ فِي: ( الرَّجُلِ )، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعْقِلُ مَا يَجُوزُ فِي الْعِلْمِ، وَصِفَةِ الْعِلْمِ؟

وَمَا حُكْمُ الاسْتِفْهَامِ بِ ( مَنْ ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( رَأَيْتُ زَيْدًا )، أَوْ قَالَ: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ )، أَوْ: ( هَذَا زَيْدٌ )؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: ( مَنْ زَيْدًا؟ )، و: ( مَنْ زَيْدٍ؟ )، و: ( مَنْ زَيْدٌ؟ )؟ فَلِمَ حَكُوا فِي الْأَسْمِ الْعِلْمِ؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَنِي تَمِيمٍ: ( مَنْ زَيْدٌ؟ ) عَلَى كُلِّ حَالٍ؟

وَلِمَ كَانَ قَوْلُ بَنِي تَمِيمٍ أَقْيَسَ، وَقَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ أَبْيَنَ؟

وَلِمَ جَازَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْحِكَايَةِ مَعَ اسْتِغْنَاءِ الْأَسْمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ بَعَيْنِهِ، لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى عَلَامَةٍ تُنَبِّئُ عَنْ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْمَذْكُورِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٢/ ٤١٣: « هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن ».

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ فِيهِ التَّنْكِيرُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ عَنْ أَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ عَنْ الْمَذْكُورِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: (دَعْنَا مِنْ تَمَرَاتِنِ)، وَ: (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا)، وَبَيْنَ<sup>(١)</sup> قَوْلِهِمْ فِي الاسْتِفْهَامِ: (مَنْ زَيْدًا؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ عَنْ الْمَذْكُورِ أَحَقُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي الْبَيَانَ مِنَ الْمُجِيبِ عَمَّا ذُكِرَ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا شَارَكَهُ فِي اسْمِهِ؛ وَلِذَلِكَ اطَّرَدَ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَكَثُرَ، وَلَمْ يَكْثُرْ فِي: (دَعْنَا مِنْ تَمَرَاتِنِ)؟

وَلَمْ جَازَ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ) أَنْ تَقُولَ: (مَنْ عَبْدَ اللَّهِ؟)، وَلَمْ يَجُزْ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ) أَنْ تَقُولَ: (مَنْ أَخَا زَيْدٍ؟) إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ قَالَ: (دَعْنَا مِنْ تَمَرَاتِنِ)، وَ: (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا)؟

وَمَا حُكْمُ الاسْتِفْهَامِ بِ (مَنْ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَغَيْرِهِمْ فِي قَوْلِ يُونُسَ: (مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو؟) وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ بِالْعَطْفِ رُدُّ إِلَى [٨٥] الْأَصْلِ؛ لِلْاِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْحِكَايَةِ؟ وَمَا وَجْهُ إِجَارَةِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ: (مَنْ زَيْدًا وَعَمْرًا؟) عَلَى الْحِكَايَةِ؟

وَمَا وَجْهُ قِيَاسِهِمْ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَخَاهُ) أَنْ تَقُولَ: (مَنْ زَيْدًا وَأَخَاهُ؟)، فَإِنْ قَالَ: (رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا) أَنْ تَقُولَ: (مَنْ أَخُو زَيْدٍ وَعَمْرُو؟)، وَمَا وَجْهُ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ فِيهِ<sup>(٢)</sup>: «هَذَا حَسَنٌ»؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا يَفْتَضِيهِ الْعَطْفُ مِنَ الْإِتْبَاعِ حَتَّى جَازَ: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، وَلَمْ يَجُزْ: (رُبَّ أَخِيهِ)؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ السَّائِلِ إِذَا كَرَّرَ: (مَنْ)، فَقَالَ: (مَنْ عَمْرًا وَمَنْ أَخُو زَيْدٍ؟)؟ وَلَمْ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ الْأَوَّلُ عَنِ الشَّرَكَةِ، وَاسْتَوْفَى الثَّانِي بِالْاِسْتِفْهَامِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (تَبًّا لَهُ وَوَيْلًا)، وَ (تَبًّا لَهُ وَوَيْلٌ لَهُ)، لَمَّا صَارَ الثَّانِي

(١) فِي د: (وَمَنْ).

(٢) سِيبَوَيْهِ ٢/٤١٤.



مُكَتَفِيًّا بِنَفْسِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ عَطْفٌ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَطْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ؟  
وَمَا حُكْمُ الاسْتِفْهَامِ بِ (مَنْ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو)؟ وَلِمَ جَازَ:  
(مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو؟) فِي <sup>(١)</sup> قَوْلِ يُونُسَ وَغَيْرِهِ؟ وَمَا حُكْمُهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ:  
(رَأَيْتُ زَيْدًا ابْنَ عَمْرٍو)، فَجَعَلَ: (ابْنَ) صِفَةً مُنْفَصِلَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ [فِي] <sup>(٢)</sup> قَوْلِ  
يُونُسَ: (مَنْ زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو؟) بِالرَّفْعِ؟

وَمَا حُكْمُ الاسْتِفْهَامِ بِ (أَيُّ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ:  
(أَيُّ زَيْدٌ؟) بِاجْتِمَاعِ، وَلَمْ تَجْزِ الْحِكَايَةُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: (أَيًّا) مَعْرِفَةٌ تَقْتَضِي  
إِعْرَابَ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا بِإِعْرَابِهَا إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ؟  
وَمَا وَجْهُ اعْتِلَالِهِ فِي: (مَنْ) بِأَنَّهَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَهُمْ يُغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ  
فِي كَلَامِهِمْ عَنْ حَالِ نَظَائِرِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ كَثْرَتَهُ تَمْنَعُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِهِ فِي  
تَغْيِيرِهِ؟

وَمَا حُكْمُ الاسْتِفْهَامِ بِ (مَنْ) إِذَا قُلْتُ: (فَمَنْ؟) أَوْ: (وَمَنْ؟)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ  
فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْحِكَايَةِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى  
أَنَّ الاسْتِفْهَامَ عَنِ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ مُتَّصِلٌ، لَمْ يُسْتَأْنَفْ فِيهِ الثَّانِي، فَأَغْنَى  
ذَلِكَ عَنِ الْحِكَايَةِ.

### بَابُ: (مَنْ) الَّتِي يُسْتَفْهَمُ

بِهَا عَنْ صِفَةِ الْمَذْكُورِ [ظ ٨٥] عَلَى طَرِيقِ النَّسْبَةِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: (مَنْ) الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ صِفَةِ الْمَذْكُورِ  
عَلَى جِهَةِ النَّسْبَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَفِي).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(\*) الْعُنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٤١٥: «هَذَا بَابٌ مِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يُضَافَ لَكَ مِنْ تَسْأَلِ عَنْهُ».

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ صِفَةِ الْمَذْكُورِ عَلَى طَرِيقِ النَّسْبَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا حِكَايَةُ الْإِعْرَابِ عَلَى جِهَةِ مُطَابَقَةِ السُّؤَالِ لِلْجَوَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ قَدْ اعْتُمِدَ بِهِ عَلَى ذِكْرِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: ( مَنْ رَأَيْتَ؟ ) فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: ( زَيْدًا )، وَلَوْ قَالَ: ( زَيْدٌ )، أَيْ: الْمَرْئِيُّ زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَى مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْقَائِلِ: ( رَأَيْتُ زَيْدًا ) فِي الْأَسْتِفْهَامِ عَلَى طَرِيقِ النَّسْبَةِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: ( الْمَنِ؟ )، وَفِي: ( رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ): ( الْمَنِينِ؟ )، فَإِنْ ذَكَرَ ثَلَاثَةً قُلْتُ: ( الْمَنِينِ؟ )، وَإِنْ ذَكَرَ مَجْرُورًا فِي: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ) قُلْتُ: ( الْمَنِ؟ )؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ مِنْ قَوْلِكَ: ( الْفُرْشِيُّ أُمُّ الثَّقَفِيِّ؟ ) وَكَذَلِكَ فِي الْمَجْرُورِ: ( الْفُرْشِيُّ؟ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ إِلَّا عَلَى قَوْلِهِ: ( صَالِحٌ ) فِي: ( كَيْفَ كُنْتَ؟ )؟

\* \* \*

## الْجَوَابُ عَنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) فِي لَحَاقِ الزِّيَادَةِ إِذَا اسْتُفْهِمَ بِهَا عَنْ مَعْرِفَةٍ إِبْطَالِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ لِلنَّكِرَةِ الَّتِي هِيَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنِ الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ الْمَعْرِفَةُ؛ لِاسْتِغْنَائِهَا بِالْبَيَانِ الَّذِي فِيهَا.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ) لَمْ يَجْزُ فِيهِ: ( مَنْ؟ )؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَإِذَا قَالَ: ( رَأَيْتُ رَجُلًا ) قُلْتُ: ( مَنْ؟ ).

وَإِنْ قَالَ: ( رَأَيْتُهُ ) أَوْ: ( رَأَيْتُ الرَّجُلَ ) قُلْتُ: ( مَنْ هُوَ؟ )، وَ: ( مَنْ الرَّجُلُ؟ ). فَأَمَّا بَعْضُ الْعَرَبِ فَوَجَّهَ قَوْلَهُ: ( مَنْ؟ ) بَعْدَ ذِكْرِ الْقَائِلِ: ( ذَهَبَ مَعَهُمْ )، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنَّهُ نَزَلَهُ تَنْزِيلَ النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ وَضَعَ الْمَعْرِفَةَ عَلَى غَيْرِ حَقِّهَا، فَأَجْرَاهُ مُجْرَى النَّكِرَةِ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا قَالَ: (رَأَيْتُهُ) فَقَالَ: (مَن؟)، و (رَأَيْتَ مَن؟)، إِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَهُ تَقْدِيرَ النُّكِرَةِ، كَأَنَّهُ<sup>(١)</sup> قَالَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا) فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِّ.

### الْجَوَابُ [٨٦] عَنْ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ الْحِكَايَةِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ بِالرَّفْعِ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ.

وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ مَعْرِفَةٍ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الْعِلْمِ فِي الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ أَعْرَفُ وَأَكْثَرُ، فَاقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ سَلَامَةً لَفْظِهِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، كَمَا اقْتَضَى لَهُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي: (الرَّجُلِ)، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعْقِلُ.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أَوْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، أَوْ: (هَذَا زَيْدٌ)، قُلْتُ: (مَنْ زَيْدًا؟)، و: (مَنْ زَيْدٍ؟)، و: (مَنْ زَيْدٌ؟)، عَلَى الْحِكَايَةِ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ. وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَقُولُونَ: (مَنْ زَيْدٌ؟) عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ أَقْبَسُ مَعْنَى، وَأَجْرَى<sup>(٢)</sup> فِي النَّظَائِرِ؛ إِذْ قِيَاسُ الاسْتِفْهَامِ أَنْ يُسْتَأْنَفَ الْكَلَامُ بِهِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ أَبْيَنُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ فِيهِ تَنْكِيرٌ، فَيَحْتَاجُ إِلَى عَلَامَةٍ تُنَبِّئُ عَنْ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْمَذْكُورِ، لَا عَمَّا شَارَكَهُ فِي اسْمِهِ، فَهَذَا قِيَاسٌ مُطَرِّدٌ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَذْكُورِ الْعِلْمِ.

وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ: (دَعْنَا مَنْ تَمَرَّتَانِ)، و: (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا)؛ لِأَنَّ السَّائِلَ يَقْتَضِي بَيَانًا مِنَ الْمُجِيبِ عَمَّنْ ذَكَرَ، لَا عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ شَارَكَهُ فِي اسْمِهِ، فَهُوَ أَحْوَجُ إِلَى الْحِكَايَةِ مِمَّا لَا يَقْتَضِي جَوَابًا.

وَإِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ) قُلْتُ: (مَنْ عَبْدَ اللَّهِ؟)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ)؛ لِأَنَّ: (عَبْدَ اللَّهِ) عَلَمٌ، و: (أَخُو زَيْدٍ) لَيْسَ بِعِلْمٍ.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا) قُلْتُ: (مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو؟) عَلَى مَذْهَبِ

(٢) في الأصل ود: (أجرى).

(١) قوله: (كأنه) مكرر في الأصل ود.

يُونُسُ<sup>(١)</sup> بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَطَفَ طَالَ الْكَلَامُ، وَاسْتَغْنَى بِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ عَنِ الْحِكَايَةِ. وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يُجِيزُ الْحِكَايَةَ فِي الْعَطْفِ<sup>(٢)</sup>، فَيَقُولُ: (مَنْ زَيْدًا وَعَمْرًا؟).

فَإِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَخَاهُ) قَالَ: (مَنْ زَيْدًا وَأَخَاهُ؟)، وَإِنْ قَالَ: (رَأَيْتُ أَخَاهُ وَزَيْدًا) قُلْتُ: (مَنْ أَخُوهُ وَزَيْدٌ؟)، فَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَفْتَضِي الْإِتْبَاعَ وَحَمَلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا لَا يَجُوزُ لَوْ بَنَاهُ عَلَى الْعَامِلِ.

فَإِذَا قَالَ: (مَنْ عَمْرًا وَمَنْ أَخُو زَيْدٍ؟) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا هَذَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ قَدْ انْقَطَعَ وَخَرَجَ إِلَى عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ [ظ ٨٦].

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) قُلْتُ: (مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو؟) عَلَى قَوْلِ يُونُسَ وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>، فَأَمَّا مَنْ نَوَّنَ فَقَالَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا ابْنَ عَمْرٍو) فَإِنَّهُ يَقُولُ: (مَنْ زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو؟) عَلَى<sup>(٤)</sup> قَوْلِ يُونُسَ، وَيُحْكَى عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) فَاسْتَفْهَمْتُ بـ (أَيِّ)، قُلْتُ: (أَيُّ زَيْدٌ؟)، وَلَمْ تَجْزِ الْحِكَايَةُ؛ لِأَنَّ: (أَيُّ) مَعْرِفَةٌ، يَفْتَضِي أَنْ يُعْرَبَ الثَّانِي بِإِعْرَابِهَا، إِذَا كَانَ هُوَ الْأَوَّلَ.

وَاعْتَلَّ سَبَبُونِيهِ فِي هَذَا بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ: (مَنْ)، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَثْرَةَ لَا يَخْتَلُ بِهَا الْكَلَامُ إِذَا غُيِّرَ؛ لِقُوَّةِ الْبَيَانِ بِالْكَثْرَةِ.

وَإِذَا قَالَ: (فَمَنْ؟)، أَوْ: (وَمَنْ؟) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْحِكَايَةِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اتِّصَالِ الْكَلَامِ، وَأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنِ الْمَذْكُورِ.

(١) سيبويه ٤١٣/٢ - ٤١٤.

(٢) في سيبويه ٤١٤/٢: «وأما ناسٌ فإنهم قاسوه فقالوا: تقول مَنْ أخو زيد وعمرو، ومن عمراً وأخا زيد، تُتبع الكلام بعضه بعضاً»، وانظر شرح السيرافي ١٧٩/٣، وشرح الرضي ٧٨/٣، والارتشاف ٦٩٣، والهمع ٢٦٨/٣، وكلهم نقلوا عن سيبويه بلا إسناد.

(٣) سيبويه ٤١٤/٢.

(٤) في د: (وعلى).

(٥) سيبويه ٤١٤/٢.

## وَالْجَوَابُ<sup>(١)</sup> عَنِ الْبَابِ الثَّالِثِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَلَى طَرِيقِ النَّسْبَةِ الْإِتْبَاعُ لِلْأَسْمِ الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ اعْتُمِدَ بِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الذِّكْرِ. وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، إِلَّا عَلَى غَيْرِ مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: ( مَنْ رَأَيْتَ؟ ) فَيَقُولُ: ( زَيْدًا )، فَهَذَا مُطَابِقٌ، فَإِنْ قَالَ: ( زَيْدٌ ) لَمْ يَكُنْ عَلَى حَدِّ الْجَوَابِ.

وَإِذَا قَالَ: ( رَأَيْتُ زَيْدًا ) قُلْتُ: ( الْمَنْيَّ؟ )، فَإِنْ قَالَ: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ) قُلْتُ: ( الْمَنْيَّ؟ )، وَإِنْ قَالَ: ( هَذَا زَيْدٌ ) قُلْتُ: ( الْمَنْيَّ؟ ) عَلَى الْإِتْبَاعِ، لَا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: ( رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ) قُلْتُ: ( الْمَنْيَّيْنِ؟ )، وَإِنْ ذَكَرَ جَمَاعَةً قُلْتُ: ( الْمَنْيَّيْنِ؟ ). وَتَقْدِيرُهُ: ( الْقُرْشِيُّ أَمْ الشَّقْفِيُّ؟ )، وَإِذَا قَالَ: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ) قُلْتُ: ( الشَّقْفِيُّ؟ ). وَلَمْ يَجْزِ الرَّفْعُ إِلَّا عَلَى قَوْلِهِ: ( صَالِحٌ ) فِي: ( كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ ).



## بَابُ ( مَنْ )

الَّتِي يَصْلُحُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا

صَمِيرُ الاثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) الَّتِي يَصْلُحُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا صَمِيرُ  
الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) الَّتِي يَصْلُحُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا صَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ؟  
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي نَظِيرِ: ( مَنْ ) مَا جَازَ فِيهَا مِنْ صَمِيرِ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ [ ٨٧ ]  
فَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ اسْمٍ مَنَزَلَتْهُ كَمَنَزَلَةِ: ( مَنْ ) فِي أَنَّهُ اسْمٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ:  
( مَنْ ) اسْمٌ مُبْهَمٌ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لِإِبْهَامِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَوْضِعُ؛  
لِأَنَّ إِضَاحَهُ قَدْ مَنَعَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ الشَّخْصُ الَّذِي يُرَى مِنْ  
بَعِيدٍ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجْرَى عَلَى حُكْمِ الْأَسْوَدِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجْرَى عَلَى حُكْمِ الْأَبْيَضِ،  
فَإِذَا قَرُبَ فَبَانَ أَنَّهُ أَسْوَدٌ لَمْ<sup>(١)</sup> يَحْسُنْ ذَلِكَ فِيهِ، وَكَذَا الَّذِي يُظْهَرُ زِيَّ الْمُسْلِمِينَ،  
وَالْإِقْرَارَ بِمَا يُقَرُّونَ بِهِ يَحْسُنُ أَنْ يُجْرَى حُكْمُهُ كَحُكْمِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَقِيقَةِ،  
عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ كَافِرٌ فِي بَاطِنِهِ، فَهَذَا نَظِيرُ الْمُبْهَمِ  
الَّذِي يَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ؟

وَلِمَ جَازَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَمِنْهُمْ  
مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: ( مَنْ ) مُبْهَمٌ، لَفْظُهُ لَفْظُ

(\*) فِي د: ( وَالْجَمْعُ )، وَالْعَنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٤١٥: « هَذَا بَابُ إِجْرَائِهِمْ صَلَاةَ مَنْ وَخَبَرَهُ إِذَا عَنِتْ  
اِثْنَيْنِ كَصَلَاةِ الَّذِينَ، وَإِذَا عَنِتْ جَمِيعًا كَصَلَاةِ الَّذِينَ ». (١) فِي د: ( وَلَمْ ).

الوَاحِدِ، فَتَارَةً يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَاهُ، وَتَارَةً يُحْمَلُ عَلَى لَفْظِهِ؟

وَلِمَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ: (مَنْ) لَفْظُهُ لَفْظُ الْوَاحِدِ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَيْسٌ عَلَى بِنَاءِ الْجَمِيعِ مِنْ جَمْعِ سَلَامَةٍ أَوْ تَكْسِيرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (يَدٍ)، وَ (دَمٍ) فِي الْبَنِيَةِ الَّتِي هِيَ لِلْوَاحِدِ؟

وَلِمَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ لَفْظُ الْمُذَكَّرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا عَلَامَةَ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ؟

وَمَا قِيَاسُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ فِي: (مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟)؟ وَلِمَ كَانَ قِيَاسُهُ فِي هَذَا تَأْنِيثٌ: (كَانَتْ)، وَقِيَاسُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ أَنْ تَقُولَ: (مَنْ كَانَ أُمُّكَ؟) بِالتَّذْكِيرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالْعِلَّةُ فِي التَّأْنِيثِ الْبِنَاءُ عَلَى الْمَعْنَى؟

وَلِمَ جَرَى: (أَيُّ) فِي هَذَا مَجْرَى: (مَنْ) حَتَّى جَارَ: (أَيُّهِنَّ كَانَتْ أُمُّكَ؟)، وَ: (أَيُّهِنَّ كَانَ أُمُّكَ؟) مَعَ أَنْ: (أَيًّا) مُعْرَبَةٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا شَبَهَ: (مَنْ) فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَطَرَفًا مِنَ الْإِبْهَامِ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ إِبْهَامًا: (مَنْ)؟

وَمَا وَجْهُ قِرَاءَةِ بَعْضِ الْقُرَاءِ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: (وَمَنْ تَقْنُتُ مِنْكُنَّ) بِالتَّاءِ<sup>(٢)</sup>؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِنُ مُصْطَحِبَانِ<sup>(٣)</sup>؟

وَلِمَ كَثُرَ [ظ ٨٧] مِثْلُ هَذَا فِي: (مَنْ)، وَلَمْ يَكْثُرْ فِي: (الَّذِي)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (الَّذِي) صِفَةٌ تَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ فِي تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ، كَمَا تَتَّبِعُهُ فِي تَوْحِيدِهِ؛ وَلِذَلِكَ جَارَ فِيهِ التَّثْنِيَةُ، فَتَقُولُ: (الَّذَانِ)، وَالْجَمْعُ عَلَى: (الَّذِينَ)، وَالتَّأْنِيثُ فِي الْمَعْنَى عَلَى: (الَّتِي)، وَلَيْسَ لـ (مَنْ) مِثْلُ هَذَا؛ لِمَا بَيَّنَّا؟

(١) فِي د: (الْمَذْكُر). (٢) مَرَّتِ الْقِرَاءَةُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ.

(٣) جَاءَ فِي الْأَصْلِ وَد: (نَكُون)، وَكَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

## بَابُ ( ذَا ) الْجَارِي بِمَنْزِلَةِ ( الَّذِي )

مَعَ : ( مَا ) (\*)

الغرض فيه أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي : ( ذَا ) الْجَارِي بِمَنْزِلَةِ : ( الَّذِي ) مَعَ ( مَا )  
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## [ مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ ]

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي : ( ذَا ) الْجَارِي بِمَنْزِلَةِ : ( الَّذِي ) مَعَ : ( مَا ) ؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ ؟ وَلِمَ ذَلِكَ ؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ : ( الَّذِي ) إِلَّا مَعَ : ( مَا ) ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا نُقِلَ عَنْ  
الْحَاضِرِ الْمُضْمَنِ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي الْغَائِبِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِشَارَةٌ أَحْتَاجَ إِلَى مَا  
يُؤْذَنُ بِالنَّقْلِ ، وَ ( مَا ) تَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ لِتَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا ،  
فَدَخَلَتْ لِتُؤْذَنَ بِهِذَا ؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ : ( ذَا ) ؟

وَلِمَ جَازَ فِي : ( ذَا ) مَعَ : ( مَا ) وَجَهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَالْآخَرُ  
أَنْ تَكُونَ : ( ذَا ) بِمَنْزِلَةِ : ( الَّذِي ) ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ؛  
لِأَنَّ التَّرْكِيبَ يُؤْذَنُ بِالنَّقْلِ ، وَالتَّفْصِيلُ بِمَعْنَى : ( الَّذِي ) ؛ لِشَبْهِهِ : ( ذَا ) بِ ( الَّذِي ) فِي  
الِإِبْهَامِ مَعَ الْإِيذَانِ بِالنَّقْلِ إِلَيْهِ ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ : ( مَاذَا رَأَيْتَ ؟ ) فِي الْجَوَابِ ؟ وَلِمَ جَازَ : ( مَتَاعٌ حَسَنٌ ) ،  
و ( مَتَاعًا حَسَنًا ) ، وَكِلَاهُمَا عَلَى مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ : مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٤١٦ / ٢ : « هذا باب إجرائهم ذَا وحده بمنزلة الذي وليس يكون كالذي إلا مع  
مَا وَمَنْ ».



وَلِمَ رَفَعَ: (أَتَحَبُّ؟)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، وفي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؟

وَمَا يَلْزَمُ مَنْ أَنْ: (ذَا) لَعُو؟ وَلِمَ وَجَبَ مِنْهُ إِلَّا يَجُوزَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟)؟ وَهَلْ يَلْزَمُ لَوْ كَانَتْ: (ذَا) بِمَنْزِلَةٍ: (الَّذِي) عَلَى كُلِّ وَجْهِ الرَّفْعِ فِي الْجَوَابِ، فَكَانَ الْوَجْهُ: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرٌ) <sup>(١)</sup>؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [٨٨]:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئْنِي؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (الَّذِي) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: (اضْرِبْ أَيْ رَجُلٌ جَاءَكَ) فِي أَنَّهُ قَدْ عَمَلَ فِيهِ: (دَعِيَ)، كَمَا عَمَلَ فِيهِ: (اضْرِبْ)؟

وَلِمَ جَازَ فِي: (مَاذَا رَأَيْتَ؟) أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَيُرْفَعُ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ: (خَيْرٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: (مَا رَأَيْتَ؟) فَيَقُولُ: (خَيْرٌ) عَلَى مَعْنَى الْجَوَابِ، لَا عَلَى مُطَابَقَةِ السُّؤَالِ؟

وَهَلْ مُطَابَقَةُ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ أُولَى؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا هُوَ أُولَى مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُسْتَعْنَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَدُلَّهُ عَلَى الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُجِيبًا لَهُ؛ إِمَّا لِتَصْغِيرِهِ عَنْ أَنْ يُجِيبَهُ؛ وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا عَارِضٌ، وَالْوَجْهُ مُطَابَقَةُ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي جَوَابِ: (مَنْ الَّذِي رَأَيْتَ؟) أَنْ تَقُولَ: (زَيْدًا)؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ صَلَةً: (الَّذِي) لَا تَعْمَلُ فِيمَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ الصَّلَةِ مِنْ كَلَامِ الْمُجِيبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: (رَأَيْتَ زَيْدًا)؛ إِذْ قَدْ فُهِمَ أَنَّ السَّائِلَ يَطْلُبُ الْبَيَانَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى؟

## الْجَوَابُ عَنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( مَنْ ) الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ<sup>(١)</sup> إِجْرَاؤُهَا<sup>(٢)</sup> عَلَى ذَلِكَ بِصِغَةٍ<sup>(٣)</sup> وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ تَحْتَمِلُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى التَّأْوِيلِ، تَارَةً عَلَى اللَّفْظِ، وَتَارَةً عَلَى الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَهَا لَفْظُ الْوَاحِدِ، وَهِيَ عَلَى اخْتِمَالِ الْوُجُوهِ فِي الْمَعْنَى.

وَلَا يَجُوزُ فِي نَظِيرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ إِذْ كَانَتْ مُوَضَّحَةً مِثْلُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُوجَّهَ عَلَى جِهَةِ الظَّنِّ، مَعَ وُجُودِ الْعِلْمِ، فَالْمُبْهَمُ يَجُوزُ فِيهِ الْوُجُوهُ الْمُخْتَلِفَةُ، كَمَا لَا يَجُوزُ مَعَ الْعِلْمِ؛ فَلِهَذَا جَازَ فِي<sup>(٤)</sup>: ( مَنْ ) ضَمِيرُ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَجْزُ فِي: ( رَجُلٍ )؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ عَلَى الْإِبْهَامِ الَّذِي يَحْتَمِلُ هَذِهِ الْوُجُوهَ.

وَالْمُبْهَمُ [ ٨٨ ] نَظِيرُهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْرُوفَةِ حَمْلُ أَحْكَامِ الْإِنْسَانِ عَلَى ظَاهِرِ حَالِهِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ فِي اخْتِمَالِ بَاطِنِهِ لِلْوُجُوهِ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَاطِنِهِ مُؤْمِنًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا مُغْتَلًا لِلْإِسْلَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا غَيْرَ مُغْتَلٍ لِلْإِسْلَامِ<sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اسْتَبْهَمَتْ حَالُهُ حَمْلُ أَمْرِهِ عَلَى الظَّاهِرِ فِي الْمُنَاكَحَةِ وَالْمُورَاثَةِ وَالذَّبِيحَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَإِذَا ظَهَرَتْ حَالُهُ فِي الْكُفْرِ الَّذِي يُبَيِّنُهُ لَمْ يَجْزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup>.

فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [ يونس: ٤٢ ]، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

(١) فِي د: ( وَالْجَمْع ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: ( وَإِجْرَاؤُهَا ).

(٣) فِي د: ( لَصِغَةً ).

(٤) قَوْلُهُ: ( فِي ) لَيْسَ فِي د.

(٥) فِي د: ( وَالْجَمْع ).

(٦) أَيْ: إِنَّ الْإِنْسَانَ فِي ظَاهِرِ حَالِهِ لَا يَعْرِفُ عَنْهُ شَيْءٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ، فَلَا يُعْرَفُ مَا فِي قَلْبِهِ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا عَدَّةً، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَاطِنِهِ مُؤْمِنًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا حَاقِدًا مُخَادَعًا لِلْإِسْلَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا لَكِنَّهُ غَيْرُ حَاقِدٍ وَلَا مُخَادَعٍ، قَالَ فِي الزَّاهِرِ ٢٧٩/٢: « الْغِيلَةُ مَعْنَاهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِصْصَالُ الشَّرِّ إِلَيْهِ وَالْقَتْلُ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَشْعُرُ »، وَقَالَ فِي الصَّحَاحِ ( غِيلٌ ): « وَالْغِيلَةُ بِالْكَسْرِ: الْاِغْتِيَالُ. يُقَالُ: قَتَلَهُ غِيلَةً، وَهُوَ أَنْ يَخْدَعَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ إِلَى مَوْضِعٍ، فَإِذَا صَارَ إِلَيْهِ قَتَلَهُ ».

(٧) بَعْدَهُ فِي د: ( الْأُمُور ).

﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [ الأنعام: ٢٥ ] ، بِالْحَمْلِ تَارَةً عَلَى اللَّفْظِ ، وَتَارَةً عَلَى الْمَعْنَى .  
وَكَذَلِكَ سَبِيلُ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ وَمَنْ يَفْقَهُ مِنْكُمْ لَهُ وَلَهُ  
وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ [ الأحزاب: ٣١ ] قُرِئَ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ ، فَالْيَاءُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالتَّاءُ  
عَلَى الْمَعْنَى <sup>(١)</sup> .

الجزء الثاني والثلاثون من شرح كتاب سبويه، إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ الْإِعَانَةُ <sup>(٢)</sup>

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ: ( مَنْ ) لَفْظُ التَّوْحِيدِ أَنَّهُ لَا عِلَاقَةَ فِيهَا لِلْجَمْعِ ، مِنْ بَنَاءِ  
تَكْسِيرٍ ، أَوْ زِيَادَةِ لَجَمْعٍ <sup>(٣)</sup> السَّلَامَةِ . وَكَذَلِكَ لَفْظُهَا لَفْظُ التَّذْكِيرِ ؛ لِخُلُوقِهَا مِنْ <sup>(٤)</sup>  
عِلَاقَةِ التَّأْنِيثِ ، وَ ( أَيُّ ) تَجْرِي فِي هَذَا مَجْرَى: ( مَنْ ) ؛ لِأَنَّهَا [ ٨٩ ] وَإِنْ كَانَتْ  
لِلتَّفْصِيلِ فِيهَا إِبْهَامٌ ؛ لِاقْتِضَائِهَا الْبَيَانَ مِنَ الْمُجِيبِ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: ( أَيُّهِنَّ  
كَانَتْ أُمَمٌ ؟ ) ، وَ ( أَيُّهِنَّ كَانَ أُمَمٌ ؟ ) ، وَ ( أَيُّهُمْ يَجْلِسُونَ إِلَيْكَ ؟ ) ، وَ ( أَيُّهُمْ  
يَجْلِسُ إِلَيْكَ ؟ ) ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ حَسَنٌ .  
وَقَالَ <sup>(٥)</sup> الْفَرَزْدَقُ :

٧٠٨ تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَضْطَحِبَانِ <sup>(٦)</sup>

وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِي: ( مَنْ ) ، وَلَمْ يَجْزُ فِي: ( الَّذِي ) ، كَمَا جَازَ فِي: ( مَنْ ) ؛ لِأَنَّ:  
( الَّذِي ) صِفَةٌ تَتَّبَعُ الْمَوْصُوفَ فِي تَوْحِيدِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ:

(١) بعده في الأصل: ( تم الجزء الحادي والثلاثون ، يتلوه الثاني والثلاثون : والدليل على أن لفظ: ( مَنْ )  
لفظ التوحيد . والحمد لله رب العالمين ) .

(٢) الكلام من قوله: ( الجزء الثاني والثلاثون ) ليس في د .

(٣) في د: ( بجمع ) .

(٤) في د: ( عن ) .

(٥) في د: ( وقد قال ) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٦٢٨ ، وانظر سبويه ٤١٦ / ٢ ، ومعاني الفراء ١١١ / ٢ ،  
والأصول ٣٩٧ / ٢ ، والجمل للزجاجي ٣٦٦ ، ومنازل الحروف للرماني ٤١ ، وابن السيرافي ٩٢ / ٢ ،  
والتبصرة ٥٢١ / ١ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨٦ ، والنكت للأعلم ٦٨٨ / ١ ، وتوجيه اللمع ٤٩١ . وهو  
بلا نسبة في معاني الأخفش ٣٧ / ١ ، والمقتضب ٢٩٥ / ٢ ، ٢٥٣ / ٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج  
١٤٦ / ١ ، وإيضاح الشعر ٣٤٩ ، والتمام ٢٣ ، والخصائص ٤٢٢ / ٢ .

(الَّذَانِ)، و (الَّذِينَ)، و (الَّتِي) [ <sup>(١)</sup> في تَأْنِيثِهِ عَلَى الْمَعْنَى، وَلَمْ يَكُنْ لـ (مَنْ) مِثْلُ هَذَا.

### وَالْجَوَابُ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي: (ذَا) الْجَارِي بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي) مَعَ: (مَا) إِجْرَاؤُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مَعَ: (مَا) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ). وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ: (مَا) مُنْفَصِلًا مِنْ: (ذَا)، و: (ذَا) بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا الَّذِي).

وَلَا يَجُوزُ فِي: (ذَا) أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي) إِلَّا مَعَ: (مَا)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نُقِلَ عَنِ الْحَاضِرِ إِلَى الْغَائِبِ، وَعَنِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ إِلَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ بِالصَّلَةِ، احتَاجَ إِلَى مَا يُؤْذَنُ بِذَلِكَ، فَأَتَى بِـ (مَا)؛ لِأَنَّهَا تُغَيِّرُ حَالَ الْكَلِمَةِ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلُ، كَمَا غَيَّرَتْ: (حَيْثُمَا)، و (إِذَا) إِلَى الْجَزَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ يَجُوزُ قَبْلُ، وَكَمَا غَيَّرَتْ: (كَأَنَّمَا)، و (إِنَّمَا) إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْكَلَامِ بَعْدَهَا، وَلَمْ يَكُنْ يَجُوزُ قَبْلُ.

وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَعَ: (مَا) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ لِلإِذَا بِأَنَّهَا قَدْ انْتَقَلَ حُكْمُهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: (الَّذِي)؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا فِي الإِبْهَامِ، مَعَ الدَّلِيلِ الَّذِي دَلَّ عَلَى انْتِقَالِ حُكْمِهَا.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (مَاذَا رَأَيْتَ؟) فَجَوَابُهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَنْ تَقُولَ: (مَتَاعٌ حَسَنٌ)، و (مَتَاعًا حَسَنًا)، وَكِلَاهُمَا عَلَى مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ.

وَقَالَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ:

٧٠٩ أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ: مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ <sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في د: (الجواب) بلا واو.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٢٥٤، وانظر سيبويه ١٧/٢، والأصول ٢/٢٦٤، والبغداديات ٣٧١، وإيضاح الشعر ٤٢٥، وابن السيرافي ٢/٥٣، والتبصرة ١/٥١٨، وأمالي =

فهذا شاهدٌ في أنها مع: (مَا) بِمَنْزِلَةِ: (الَّذِي)؛ لِرَفْعِهِ: (أُنْحَبْ).

وَلَوْ كَانَتْ: (ذَا) لَعَوَّا [٨٩ ظ] لَكَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ: (عَمَّ ذَا تَسْأَلُ؟)، وَكَلَامُهَا: (عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟)، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ (ذَا) لَيْسَتْ لَعَوًّا، دُخُولُهَا كَحُرُوجِهَا.

وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى: (الَّذِي) عَلَى كُلِّ وَجْهِ لَمْ يَحْسُنْ فِي: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] [النصب] <sup>(١)</sup>، وَلَكَانَ وَجْهَ الْكَلَامِ الرَّفْعُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٧١٠ دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئْنِي <sup>(٢)</sup>

ف (الَّذِي) لَا يَصْلُحُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ: (دَعِيَ) لَا يُعْلَقُ، كَمَا لَا يُعْلَقُ: (اضْرِبِي)، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (اضْرِبِي أَيَّ رَجُلٍ جَاءَكَ)، وَ (دَعِيَ أَيَّ شَيْءٍ عَلِمْتَ) عَلَى [أَنَّ] <sup>(٣)</sup>: (أَيُّ) مَوْصُولَةٌ يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَتْ اسْتِفْهَامًا مُعَلِّقَةً؛ لِأَنَّ: (دَعِيَ) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تُعْلَقُ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَاذَا رَأَيْتَ؟) عَلَى تَقْدِيرٍ: مَا الَّذِي رَأَيْتَ؟ فَيَقُولُ: (خَيْرًا)، وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ؛ لِأَنَّ مُطَابَقَةَ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ أَوْلَى، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِذَا كَانَ لِلْسَّائِلِ غَرَضٌ عَنْ جَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ، فَيَبْدَأُ بِالْإِخْبَارِ لِيُعْلِمَ الْحَاضِرِينَ، وَلَا يَكُونُ مُجِيبًا، وَلَا كَلَامُهُ دَلِيلًا عَلَى الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مُجِيبًا إِذَا دَلَّ كَلَامُهُ عَلَى

= ابن السَّجَرِيِّ ٢/ ٤٤٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٨٧. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ١/ ١٣٩، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٤٦٢، وَاللَّامَاتِ ٦٤، وَابْنُ يَعِيشَ ٣/ ١٤٩، وَشرح الْجَمَلِ لابْنِ عَصْفُورٍ ٢/ ٤٧٩، وَشرح الرُّضِيِّ ٣/ ٦٥.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِأَبِي حَيَّةِ النَّمِيرِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ١٧٧، وَانْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (أَبُو)، وَهَذِهِ النِّسْبَةُ مَنْقُولَةٌ مِنَ الصَّحَاحِ فِي نِسْبَةِ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، انْظُرِ الصَّحَاحَ (أَبُو). وَهُوَ لِمَزْرَدِ بْنِ ضَرَارٍ فِي دِيَوَانِهِ ٦٨. وَهُوَ لِسَحِيمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحْوِيَّةِ ١/ ٣٠١. وَهُوَ لِلْمُتَّقِبِ الْعَبْدِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ٢١٣. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَبِيهِ ٢/ ٤١٨، وَمَعَانِي الْأَخْفَشِ ٦٠، ١٨٥، وَالبَغْدَادِيَّاتِ ٣٧٢، وَالمَسَائِلِ الْمُنْتَوَرَةِ ٢٣١، وَالتَّمَامِ ٥٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٨٧، وَشرح الرُّضِيِّ ٣/ ٦٥. وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِرَوَايَةٍ: (خَبَرْنِي)، (حَدَّثْنِي).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

الجَوَابِ وفَعَلُهُ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ( مَاذَا رَأَيْتَ ؟ ) عَلَى تَقْدِيرِ: ( أَيَّهَمْ رَأَيْتَ ؟ )، فَيَقُولُ:  
( خَيْرٌ ) بِالرَّفْعِ عَلَى غَيْرِ مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا نَصَبَ فِي الْوَجْهِ  
الْأَوَّلِ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ، وَحَسُنَ هَذَا لِلْغَرَضِ الَّذِي بَيَّنَّا، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ مَا يُسْتَعْنَى  
عَنْهُ بِمَا هُوَ أَوْلَى.



## بَابُ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ لِلْإِنْكَارِ (\*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ الَّذِي تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ لِلْإِنْكَارِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ الَّذِي تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَةُ لِلْإِنْكَارِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِذَا وُصِّلَ بِـ (يَا فَتَى) لِحَاقِ الزِّيَادَةِ لِلْإِنْكَارِ؟  
وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ مِنْ حُرُوفٍ [ ٩٠ و ] الْمَدِّ وَاللَّيْنِ تَابِعَةً لِلحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا؟

وَلِمَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَارَتْ يَاءً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّاكِنَ يَتَحَرَّكُ بِالْكَسْرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي الْإِنْكَارِ وَجْهَانِ: أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ، أَوْ عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرَ؟ وَأَيُّهُمَا أَظْهَرُ؟

وَمَا حُكْمُهُ إِذَا قَالَ: (هَذَا عُمَرُ) <sup>(١)</sup>، أَوْ قَالَ: (رَأَيْتُ عُمَرَ) <sup>(٢)</sup>، أَوْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (أَعْمَرُوهُ؟!)، و: (أَعْمَرَاهُ؟!)، و: (الرَّجُلِيهِ؟!)؟

وَمَا حُكْمُهُ إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (أَزِيدْنِيهِ؟!)، وفي الرَّفْعِ: (أَزِيدْنِيهِ؟!) وفي الجَرِّ: (أَزِيدْنِيهِ؟!)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الحَرَكَةِ

(\*) العنوان في الكتاب ٤١٩ / ٢: « هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر ».

(١) في الأصل ود: (عمرو)، والسياق يقتضي: (عمر).

(٢) في الأصل: (عمراً)، وفي د: (عمرواً)، والسياق يقتضي: (عمر).

مَعَ الْوَقْفِ عَلَى الْهَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْكَارَ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ، لَا لِغَيْرِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَافَقَتِهِ فِي إِعْرَابِهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ إِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ؛ لِيُؤْذَنَ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ؛ إِذِ الْإِنْكَارُ كَالْجَحْدِ فِي اقْتِضَاءِ الزِّيَادَةِ، فَذَلِكَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْإِنْكَارِ، وَدَلٌّ مُوَافَقَتُهَا فِي الْإِعْرَابِ أَنَّهُ إِنْكَارٌ لِمَا ذُكِرَ، لَا لِغَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَأْنَفُ؟

وَلَمْ أَحْتَمِلِ الْاسْتِفْهَامَ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (أَتَعْرِفُ<sup>(١)</sup> زَيْدًا؟) أَنْ تَقُولَ: (أَزِيدُنِيهِ؟!)، فَتُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُسْتَفْهِمٌ، لَمْ يَدْعُ شَيْئًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْهَلَ مِثْلُ هَذَا، فَيُسْتَفْهَمَ عَنْهُ بِالْإِنْكَارِ أَنْ يَذْهَبَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا؛ إِمَّا فِي أَنَّهُ يَعْرِفُهُ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ مَشْهُورَةً بِذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ مَشْهُورًا بِضَعَةِ وَسُقُوطِ لَيْسَ مِثْلُهُ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَعْرَابِيٍّ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ لَمَّا<sup>(٢)</sup> قِيلَ لَهُ: (أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ؟) : (أَنَا إِنِّيهِ؟!) مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ الْخُرُوجِ؟ وَلَمْ أَحَقِّقِ الزِّيَادَةَ: (إِنْ) عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؟

وَمَا الْإِنْكَارُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ)، فَقُلْتَ: (أَزِيدُنِيهِ؟!)؟ وَلَمْ جَارَ أَنْ يَكُونَ إِنْكَارًا لِقُدُومِهِ، وَإِنْكَارًا لَانْتِفَاءِ قُدُومِهِ؟

وَمَا الْإِنْكَارُ إِذَا قَالَ: (لَقِيتُ زَيْدًا وَعُمَرَا)، فَقُلْتَ: (أَزِيدَا وَعُمَرَانِيهِ؟!)؟ وَلَمْ لَحِقَتْ الْعَلَامَةُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَسْتَعْنِي بِالْإِعْرَابِ الَّذِي فِيهِ عَلَى جِهَةِ [ظ ٩٠] مُوَافَقَةِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى الْإِعْرَابِ، فَاجْتَلَبَ لَهُ الزِّيَادَةُ، وَاسْتَعْنِيَ بِذَلِكَ عَنْ لِحَاقِهَا فِي وَسْطِ الْكَلَامِ؟

وَمَا اسْتِفْهَامُ الْإِنْكَارِ إِذَا قَالَ: (ضَرَبْتُ عُمَرَ؟) وَلَمْ جَارَ: (أَضْرَبْتُ عُمَرَاهُ؟!)، وَ (أَعْمَرَاهُ؟!)؟ فَهَلَّا اسْتَعْنِيَ بِإِعَادَةِ الْفِعْلِ عَنِ الْعَلَامَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَشْتَبًا، لَا مُنْكَرًا، فَاحْتَاجَ إِلَى الْعَلَامَةِ؛ لِأَنَّهُ تَتَضَمَّنُ الْإِنْكَارَ، وَأَنَّهُ لِمَا ذُكِرَ، وَإِعَادَةُ: (ضَرَبْتُ) لَا تَدُلُّ إِلَّا أَنَّهُ لِمَا ذُكِرَ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (كَمَا).

(١) قَوْلُهُ: (أَتَعْرِفُ) مَكْرَرٌ فِي د.



وَمَا اسْتَفْهَأُ الْإِنْكَارَ إِذَا قَالَ: ( ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ )؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: ( أَزِيدًا الطَّوِيلَا؟ )! بِلِحَاقِ الْعَلَامَةِ فِي الصِّفَةِ دُونَ الْأَسْمِ؟

وَلِمَ إِذَا قَالَ: ( أَزِيدًا يَا فَتَى؟ ) تَرَكَ الْعَلَامَةَ؟ فَمَا نَظِيرُهَا مِنْ تَرْكِهَا فِي: ( مَنَا )، و: ( مَنِي )، و: ( مَنُو ) حِينَ قُلْتَ: ( يَا فَتَى )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ بِ: ( يَا فَتَى ) عَنْ حَدِّ الْحِكَايَةِ؟

وَلِمَ كَانَتْ صَلََةُ الْكَلَامِ تَمْنَعُ الْعَلَامَةَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَوْضِعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي آخِرِ الْكَلَامِ؛ لِتَوْذِينَ بِالْإِنْكَارِ أَوْ الْحِكَايَةِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ قَبْلَ التَّمَامِ؟ وَمَا اسْتَفْهَأُ الْإِنْكَارَ إِذَا قَالَ: ( رَأَيْتُ عُثْمَانَ )، أَوْ: ( مَرَرْتُ بِعُثْمَانَ )، أَوْ: ( رَأَيْتُ حَذَامَ )، أَوْ: ( هَذَا عُمَرُ )؟ فَلِمَ وَجَبَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ عَلَيْهَا تَجْرِي الزِّيَادَةُ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: ( وَاعْلَامُهُمْ ) فِي الزِّيَادَةِ التَّابِعَةِ؟ وَلِمَ تَبَعَتْ فِي النُّدْبَةِ الْمُضْمَرَّ خَاصَّةً، وَتَبَعَتْ فِي الْإِنْكَارِ الْمُظْهَرَ وَالْمُضْمَرَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي النُّدْبَةِ لِمَدِّ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ الْبَاسِ فِي تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، وَلَا تَأْنِيثٍ وَلَا تَذْكِيرٍ، فَمَدُّ<sup>(١)</sup> الصَّوْتِ يَسْلَمُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ فِي الْمُظْهَرِ، وَلَا يَسْلَمُ فِي الْمُضْمَرِ، فَاحْتَاجَ إِلَى الْإِتْبَاعِ فِي الْمُضْمَرِ، وَاسْتَعْنَى عَنْهُ فِي الْمُظْهَرِ، وَأَمَّا زِيَادَةُ الْإِنْكَارِ فَهِيَ لِتَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْإِنْكَارِ لِمَا ذُكِرَ، وَتِلْكَ فِي النُّدْبَةِ لِمَدِّ الصَّوْتِ فَقَطْ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ التَّبَاسِ الْمَعَانِي؟

وَمَا وَجْهَ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( هَذَا عُمَرُ )<sup>(٢)</sup> فَقَالَ: ( أَعْمُرُ إِنِّيهِ؟ )؟ [ ٩١ ] وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَةٍ: ( إِنْ ) بَيْنَ الْأَسْمِ وَبَيْنَ<sup>(٣)</sup> عِلَامَةِ الْإِنْكَارِ؛ لِلتَّأْكِيدِ<sup>(٤)</sup>، وَإِذَا قَالَ: ( هَذَا زَيْدٌ ) قُلْتَ: ( أَزِيدُ إِنِّيهِ؟ )؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: ( مَا إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ )؟

(٢) في د: ( عمرو ).

(١) في د: ( ومد ).

(٤) في الأصل ود: ( لتأكيد ).

(٣) في د: ( يبين الاسم ومن ).

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي (اضْرِبْهُ): (اضْرِبْهُ)، نَقَلَ الْحَرَكَةَ لِبَيَانِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَخْفَى إِذَا سَكَنتَ وَسَكَنَ مَا قَبْلَهَا؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ بَيَانِ الْيَاءِ فِي: (سَعْدِي) فِي الْوَقْفِ، فَقَالَ: (سَعْدِج)، فَأَبْدَلَ مِنْ مَخْرَجِ الْيَاءِ حَرْفًا أَجْلَدَ مِنْهَا؟

وَلِمَ جَازَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْعَلَامَةِ وَتَرْكُهَا؟

وَمَا اسْتِفْهَامُ الْإِنْكَارِ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (أَنَا خَارِجٌ)؟ فَلِمَ جَازَ: (أَنَا نِيهِ؟!) عَلَى إِعَادَةِ: (أَنَا)، وَلِحَاقِ الْعَلَامَةِ: (إِنْ) الَّتِي تُزَادُ لِتَأْكِيدِ الْإِنْكَارِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ فِي: (مَنْ عَبْدَ اللَّهِ؟) إِذَا قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ؟) وَهَلْ يَجُوزُ: (أَيْنِيهِ؟!) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ: (أَنَا)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (أَنَا؟!) عَلَى لِحَاقِ الْعَلَامَةِ [مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ] <sup>(١)</sup> (إِنْ)، كَمَا جَازَ أَنْ تَحْكِي، فَتَقُولَ: (أَنَا إِنِيهِ؟!) <sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ إِذَا كُنْتَ مُسْتَشْتَبًا مُسْتَرَشِدًا لَمْ يَجْزُ لِحَاقُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لِلْإِنْكَارِ؟

وَمَا اسْتِفْهَامُ الْإِنْكَارِ إِذَا قَالَ: (ضَرَبْتُهُ)، فَقُلْتَ: (أَقُلْتَ: ضَرَبْتَهُ؟!) <sup>(٣)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ عَلَامَةُ الْإِنْكَارِ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّكَ أَوْقَعْتَ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ عَلَى غَيْرِ كَلَامِ الْمَسْئُولِ، فَأَبْطَلْتَ الْحِكَايَةَ بِذَلِكَ، وَأَخْرَجْتَهُ إِلَى الْاسْتِرْشَادِ دُونَ الْإِنْكَارِ؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الاسْتِفْهَامِ الَّذِي تَلْحَقُهُ الزِّيَادَةُ لِلْإِنْكَارِ إِلْحَاقُ حَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ تَابِعًا لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ؛ لِتَكُونِ الزِّيَادَةُ تُؤْذِنُ بِالْإِنْكَارِ، كَمَا تُؤْذِنُ عَلَامَةُ الْجَحْدِ بِمَعْنَى الْجَحْدِ، وَتَكُونُ تَابِعَةً لِتُؤْذِنُ بِأَنَّ الْإِنْكَارَ لِمَا قَدْ ذُكِرَ.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسختين، وكذا يقتضي السياق، وهو من الجواب.

(٢) في د: (أنا إنيه). (٣) قوله: (فقلت أقلت ضربه) ليس في د.

ولا يَجُوزُ إِذَا وُصِلَ الْكَلَامُ بِـ ( يَا فَتَى ) لِحَاقِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ حَدِّ الْحِكَايَةِ، وَيَصِيرُ مِنْ غَيْرِ كَلَامِ الْمَسْئُولِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَصْلَ يَمْنَعُ مِنْ لِحَاقِ الْعَلَامَةِ؛ لِأَنَّ مَوْقِعَهَا مُنْتَهَى الْكَلَامِ؛ إِذِ الْحِكَايَةُ بَعْدَ التَّمَامِ، وَكَذَلِكَ <sup>(١)</sup> الْإِنْكَارُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ بَعْدَ التَّمَامِ، فَمَوْقِعُ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَدُلُّ [ ظ ٩١ ] عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكَلَامِ.

فَإِنْ قُلْتُ: ( هَذَا عُمَرُ ) <sup>(٢)</sup> قُلْتُ: ( أَعْمُرُوهُ ؟ ! )، وَإِنْ قَالَ: ( رَأَيْتُ عُمَرَ ) <sup>(٣)</sup> قُلْتُ: ( أَعْمَرَاهُ ؟ ! )، وَإِنْ قَالَ: ( مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ) قُلْتُ: ( أَلَرَّجُلِيهِ ؟ ! )، وَإِنْ قَالَ: ( هَذَا زَيْدٌ ) قُلْتُ: ( أَزِيدُنِيهِ ؟ ! )، فَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَابِ.

وَالْأَظْهَرُ فِي الْإِنْكَارِ أَنْ يَكُونَ لِمَا ذَكَرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِخِلَافِ <sup>(٤)</sup> مَا ذَكَرَ؛ بِدَلِيلِ الشُّهْرَةِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِمَّا يُجْهَلُ.

وَشَاهِدُهُ قَوْلُ أَعْرَابِيٍّ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: ( أَتَخْرِجُ إِنْ أَخَصَبْتَ الْبَادِيَةَ ؟ ) فَقَالَ: ( أَأَنَا إِنْ يهِ ؟ ! ) مُنْكَرًا لِخِلَافِ الْخُرُوجِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: ( قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ ) فَقُلْتُ: ( أَزِيدُنِيهِ ؟ ! )، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْكَارُ لِخِلَافِ الْقُدُومِ؛ لِشُهْرَتِهِ إِلَى حَدِّ لَا يُجْهَلُ مِثْلُهُ.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( لَقِيتُ زَيْدًا وَعُمَرًا ) قُلْتُ: ( أَزِيدًا وَعُمَرَانِيهِ ؟ ! )، فَالْحَقْتُ الْعَلَامَةَ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِتَكُونِ فِي مُنْتَهَى الْكَلَامِ عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( ضَرَبْتُ عُمَرَ ) <sup>(٥)</sup> جَازَ: ( أَضْرَبْتُ عُمَرَاهُ ؟ ! )، وَ ( أَعْمَرَاهُ ؟ ! ) وَلَوْ قَالَ: ( هَذَا عُمَرُ ) <sup>(٦)</sup> لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقُولَ: ( أَقُلْتُ عُمُرُوهُ ؟ ! )؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَهُ عَنْ حِكَايَةِ كَلَامِ الْمَسْئُولِ بِزِيَادَتِكَ: ( أَقُلْتُ ).

وَإِذَا قَالَ: ( ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ ) قُلْتُ: ( أَزِيدًا الطَّوِيلَا ؟ ! )، فَالْحَقْتُهَا فِي آخِرِ

(٢، ٣) فِي د: ( عُمَرُو ).

(٥) فِي د: ( عُمَرُوَا ).

(١) فِي د: ( وَذَلِكَ ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: ( الْخِلَافِ ).

(٦) فِي د: ( عُمَرُو ).

الكلام؛ لَتَدُلَّ عَلَى الْحِكَايَةِ وَالْإِنْكَارِ.

وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي عِلَامَةِ النَّدْبَةِ، بَلْ تَلْحَقُ فِي الْاسْمِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا هُنَاكَ لِمَدِّ الصَّوْتِ فَقَطْ، وَهِيَ تَتَّبِعُ الْمُظْهَرَ وَالْمُضْمَرَ فِي الْإِنْكَارِ، وَلَا تَتَّبِعُ فِي النَّدْبَةِ إِلَّا فِي الْمُضْمَرَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا لِمَدِّ الصَّوْتِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْإِتْبَاسِ، فَلَمَّا كَانَ يَلْتَبِسُ فِي الْمُضْمَرَ تَبَعَتْ؛ حَتَّى تُزِيلَ الْإِتْبَاسَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُظْهَرُ.

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (أَعْمَرُ إِنْهِيَ)، فَيَزِيدُ: (إِنْ) لِيُؤَكِّدَ بِهَا عِلَامَةَ الْإِنْكَارِ، كَمَا تُؤَكِّدُ عِلَامَةُ الْجَحْدِ فِي: (مَا إِنْ زِيدَ مُنْطَلَقٌ).

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (إِنِّي قَدْ ذَهَبْتُ) قُلْتَ: (أَذْهَبْتُهُ؟!)، فَالْحَقَّتِ الْعِلَامَةُ فِي الْمُضْمَرَ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا.

وَإِذَا قَالَ: (أَنَا خَارِجٌ) جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: (أَنَا إِنْهِيَ؟!) عَلَى إِعَادَةِ (أَنَا). وَ: (أَيْنِهِ) عَلَى زِيَادَةِ: (إِنْ) [٩٢] الْمُؤَكِّدَةِ لِعِلَامَةِ الْإِنْكَارِ. وَ (أَأَنَاهُ) عَلَى لِحَاقِ الْعِلَامَةِ مَا لُفِظَ بِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ: (إِنْ).

وَإِذَا كُنْتَ مُسْتَشْبِتًا لَمْ يَجْزُ لِحَاقُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِشْبَاتَ نَظِيرُ الْإِثْبَاتِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ، وَالْإِنْكَارُ نَظِيرُ الْجَحْدِ فِي أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ.



## بَابُ إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ (\*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلُ الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى عَامِلِ الْأِسْمِ فِي  
الْإِسْمِ دُونَ الْفِعْلِ؟

وَمَا حُرُوفُ النَّصْبِ لِلْفِعْلِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِيهِ؟ وَلِمَ <sup>(١)</sup> كَانَتْ: (أَنْ) أَصْلًا  
فِي عَامِلِ النَّصْبِ فِي الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ بِحَقِّ الشَّبَهِ لِعَامِلِ الْفِعْلِ،  
وَأِنَّمَا تَعْمَلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ مُشَبَّهَةً لِعَامِلِ الْأِسْمِ؟

وَلِمَ عَمِلَتْ: (أَنْ) فِي الْفِعْلِ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ: (سَوْفَ)؟ وَلِمَ عَمِلَتْ النَّصْبُ  
دُونَ الرَّفْعِ وَالْجَزْمِ؟ وَلِمَ كَانَتْ أُمَّ حُرُوفِ النَّصْبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ  
غَيْرُهَا بِتَضَمُّنٍ مَعْنَاهَا، وَتَعْمَلُ هِيَ بِمَا لَهَا فِي نَفْسِهَا؟

وَلِمَ عَمِلَتْ: (كَيْ) فِي الْفِعْلِ؟ وَلِمَ عَمِلَتْ النَّصْبُ خَاصَّةً؟

وَلِمَ عَمِلَتْ: (لَنْ) فِي الْفِعْلِ؟ وَلِمَ عَمِلَتْ النَّصْبُ <sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ عَمِلَتْ: (إِذَنْ)؟ وَلِمَ عَمِلَتْ النَّصْبُ خَاصَّةً؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ الْخَلِيلِ فِي (لَنْ) <sup>(٣)</sup> أَنْ أَصْلُهَا: (لَا أَنْ)، وَلَكِنَّهَا حُذِفَتْ، كَمَا  
قَالُوا: (وَيُلْمُهُ)؟ وَلِمَ خَالَفَهُ سِيبَوَيْهِ، وَأَلْزَمَهُ أَنْ لَا يَجُوزَ: (أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ)؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٥: « هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ».

(١) في د: (وَأَنْ).

(٢) الكلام من قوله: (ولم عملت النصب خاصة) إلى هنا ساقط من د.

(٣) قوله: (لَنْ) ليس في د.

وَهَلْ لِلخَلِيلِ أَنْ يَنْفَصِلَ بِأَنَّ: (لَنْ) لَمَّا كَثُرَتْ حَتَّى صَارَتْ <sup>(١)</sup> بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ  
عُومِلَتْ مُعَامَلَةَ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ: (زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ)؟ وَمَا الصَّوَابُ  
فِي ذَلِكَ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ إِعْمَالُ عَوَامِلِهَا الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا فِيهَا. وَلَا يَجُوزُ  
[ظ ٩٢] أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا عَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى عَوَامِلِ الْأَسْمِ فِي الْأَسْمِ خَاصَّةٌ،  
وَأَمَّا يَعْمَلُ الْعَامِلُ بِمَعْنَاهُ، وَسَيِّلُهَا فِي الْأَخْتِصَاصِ لِلأَسْمِ كَسَبِيلِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ  
الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ بِالْأَسْمِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ <sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ سَبِيلُ السَّيْنِ  
و (سَوْفَ) فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي تَكُونُ لِلْأَسْمِ، وَتَصِيرُ  
كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالذَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ  
الْأَسْمِ، فَتَصْلُحُ أَنْ تَدُلَّ عَلَى الْأَسْمِ بِدَلَالَةٍ مُنْفَصِلَةٍ، لَا تُخْرِجُ الْأَسْمَ  
عَنْ حَقِيقَتِهِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ غَدًا)، أَوْ: (خَارِجٌ بَعْدَ <sup>(٣)</sup> غَدٍ).

وَلَا يَصِحُّ <sup>(٤)</sup> مِثْلُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ السَّيْنِ وَ (سَوْفَ) فِي الْأَسْمِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ  
مُتَّصِلَةٌ، تَصِيرُ كَجُزْءٍ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَيُوضَحُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قَدَّمْتَ الظَّرْفَ فَقُلْتَ:  
(زَيْدٌ غَدًا خَارِجٌ) [لَجَازَ] <sup>(٥)</sup>، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّيْنُ وَ (سَوْفَ)، فَعَوَامِلُ الْأَفْعَالِ  
لَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَحُرُوفُ النَّصْبِ لِلْفِعْلِ <sup>(٦)</sup> الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ: (أَنْ)، وَ (لَنْ)،  
وَ (كَيْ)، وَ (إِذَنْ). وَيَتَفَرَّغُ مِنْهَا خَمْسَةُ أَحْرَفٍ، وَهِيَ: الْوَائِ، وَالْفَاءُ، وَ (أَوْ)،  
وَ (حَتَّى)، وَاللَّامُ، تَعْمَلُ بِتَضَمُّنٍ مَعْنَى: (أَنْ)، فَجَمِيعُ <sup>(٧)</sup> حُرُوفِ النَّصْبِ لِلْفِعْلِ  
تِسْعَةٌ، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا أَصُولٌ، وَخَمْسَةٌ فُرُوعٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (صَارَ).

(٢) فِي د: (فِي الْأَسْمِ).

(٣) قَوْلُهُ: (بَعْدَ) لَيْسَ فِي د.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَلَيْسَ فِي النُّسخَتَيْنِ.

(٥) قَوْلُهُ: (لِلْفِعْلِ) لَيْسَ فِي د.

(٦) فِي د: (بِجَمِيعِ).

(٧) قَوْلُهُ: (بِجَمِيعِ) لَيْسَ فِي د.

و: (أَنَّ) أَصْلُ فِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ عَامِلَ الْأِسْمِ فِي النَّقْلِ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَى الْأَسْتِقْبَالِ بِدَلِيلٍ يَضْحَكُهُ، فَهِيَ تُشَبِّهُ: (أَنَّ) فِي قَوْلِكَ: (بَلَّغْنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) بِمَعْنَى: بَلَّغْنِي انْطِلَاقَكَ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: (أَنَّ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنِّي أَنَا خَيْرٌ لَكَ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةِ مِنَ الشَّبهِ عَمِلَتْ النَّصْبُ.

فَأَمَّا جَوَازُ عَمَلِهَا فَلِأَنَّهَا نَقَلَتْ الْفِعْلَ نَقْلَيْنِ إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ، وَمَعْنَى الْمَصْدَرِ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةِ عَمِلَتْ؛ وَلِشَبِّهِهَا بِـ (أَنَّ) الشَّدِيدَةِ عَمِلَتْ النَّصْبُ خَاصَّةً. وَهِيَ أَصْلُ فِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ بِحَقِّ الشَّبهِ لِعَامِلِ الْفِعْلِ، وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا [ ٩٣ ] يَعْمَلُ بِتَضَمُّنٍ مَعْنَاهَا، وَتَعْمَلُ هِيَ بِحَقِّهَا فِي نَفْسِهَا، فَقَدْ جَمَعَتْ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْأَرْبَعَةَ: أَنَّهَا عَامِلَةٌ، وَأَنَّهَا تَعْمَلُ النَّصْبُ خَاصَّةً، وَأَنَّهَا أَصْلُ فِي عَمَلِ النَّصْبِ، وَأَنَّهَا أُمُّ فِي الْعَوَامِلِ وَالْعِلَلِ الَّتِي بَيَّنَّا.

وَلَا تَعْمَلُ: (سَوْفَ) فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا نَقَلَتْهُ نَقْلًا وَاحِدًا إِلَى مَعْنَى الْأَسْتِقْبَالِ، فَلَمَّا غَيَّرْتَهُ بِوَجْهِ وَاحِدٍ كُفِيَ<sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمَّا غَيَّرْتَهُ الْحُرُوفُ الْأُخْرَى بِوَجْهَيْنِ لَمْ يَكْفِ فِي ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ دُونَ عَلَامَةِ زَائِدَةٍ تَكُونُ لِهَذَا الْمَعْنَى الزَّائِدِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حُسْنِ الْبَيَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

و: (كَي) تَعْمَلُ لِشَبِّهِهَا بِعَامِلِ الْأِسْمِ؛ إِذْ كَانَتْ تَنْقُلُ إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ وَالْعَرَضِ، وَكِلَاهُمَا يَكُونُ فِي الْأِسْمِ كَقَوْلِكَ: (جِئْتُهُ مَخَافَةَ شَرِّهِ وَطَمَعًا فِي خَيْرِهِ). وَتَعْمَلُ النَّصْبُ؛ لِشَبِّهِهَا بِـ (أَنَّ) إِذَا قُلْتَ: (جِئْتُهُ أَنْ يُكْرِمَنِي)، وَ (كَي يُكْرِمَنِي). وَتَعْمَلُ: (لَنْ)؛ لِأَنَّهَا نَقَلَتْ الْفِعْلَ إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ وَالنَّفْيِ، وَتَعْمَلُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهَا نَقَلَتْهُ إِلَى مَعْنَى يَكُونُ لِلْأِسْمِ، كَمَا نَقَلْتَهُ: (أَنَّ)، وَ (كَي).

وَتَعْمَلُ: (إِذَنْ)؛ لِأَنَّهَا نَقَلَتْ الْفِعْلَ إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ وَالْجَوَابِ، وَتَعْمَلُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى قِيَاسِ: (أَنَّ) فِي الْأَسْتِقْبَالِ.

فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ كُلُّهَا عَلَى قِيَاسِ وَاحِدٍ فِي نَقْلِ الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ؛ وَلِذَلِكَ

عَمِلْتَ النَّصَبَ خَاصَّةً؛ لِتَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةٍ: (أَنْ) الَّتِي قَدْ وَجَبَ لَهَا ذَلِكَ؛ لِشَبِّهِ:  
(أَنْ) الشَّدِيدَةِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ.

وَقَالَ الْخَلِيلُ فِي (لَنْ): أَصْلُهَا: (لَا أَنْ)<sup>(١)</sup>، وَلَكِنَّهَا حُذِفَتْ، وَوَجْهٌ هَذَا الْقَوْلِ  
أَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَنْبَغِي تَقْلِيلُ الْأُصُولِ، وَتَكْثِيرُ الْفُرُوعِ؛ لِتَضَبُّطِ الْأُصُولِ وَتَنْعَقِدَ  
فِي النَّفْسِ عَلَى أَمَكْنِ مَا يَكُونُ، وَتَقْتَضِي فُرُوعَهَا، فَتُغْنِي بِحِفْظِهَا عَنْ حِفْظِ  
فُرُوعِهَا، رَاعَى هَذَا الْأَصْلُ، فَوَجَدَ: (لَنْ) يُتَوَجَّهُ فِيهَا أَنْ تَرْجَعَ إِلَى: (أَنْ)،  
كَمَا تَرْجِعُ الْحُرُوفُ الْمُضْمَنَةُ بِمَعْنَى: (أَنْ)، فَרَدَّهَا إِلَيْهَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَوَجْهٌ خِلَافِهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْامْتِنَاعُ مِنْ جَوَازِ: (أَمَّا  
زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ)، كَمَا يُمْتَنَعُ مِنْ جَوَازِ [ظ ٩٣]: (أَمَّا زَيْدًا فَلَا الضَّرْبُ لَهُ)؛ لِأَنَّهُ  
لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ. وَلَا بُدَّ لِلْخَلِيلِ مِنْ أَنْ يَرُومَ الْإِنْفَصَالَ  
مِنْ هَذَا بِأَنَّ: (لَنْ) لَمَّا كَثُرَتْ حَتَّى صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ عُمِلَتْ مُعَامَلَةً:  
(لَمْ).

وَالصَّوَابُ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ رُوِيَ الْأَصْلُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْخَلِيلُ فَإِنَّهُ  
لَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْسُفِ إِذَا تَوَجَّهَ طَرِيقٌ لَا تَعْسُفَ فِيهِ، وَفِي الْحَمْلِ  
عَلَى: (لَا أَنْ)<sup>(٣)</sup> تَعْسُفٌ بِكَثْرَةِ الْحَذْفِ؛ إِذْ حُذِفَتِ الْأَلِفُ وَالْهَمْزَةُ، فَبِتَقْدِيمِ<sup>(٤)</sup>  
مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى وَجْهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى أَنْ: (لَنْ) بِمَنْزِلَةِ: (لَمْ) فِي  
الِاسْتِعْمَالِ، فَيَصِيرُ مِنْ أَجْلِ هَذَا حَمْلٌ: (لَنْ) عَلَى: (لَا أَنْ) تَعْسُفًا لَا يَجُوزُ.



(٣) فِي د: (لَا لَأَنْ).

(٢) سِيبَوَيْهِ ٥/٣.

(٤) فِي د: (فَتَقْدِيمِ).



## بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي يُضْمَرُ فِيهَا (أَنْ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي تُضْمَرُ فِيهَا: (أَنْ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي تُضْمَرُ فِيهَا: (أَنْ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُضْمَرَ: (أَنْ) فِي سَائِرِ حُرُوفِ الْعَطْفِ، كَمَا أُضْمِرَتْ فِي الْوَاوِ وَالْفَاءِ؟ وَهَلْ أُضْمِرَتْ لِأَنَّهَا أُضْمِرَتْ فِي الْأُصُولِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْاِشْتِرَاكُ؟

وَلِمَ<sup>(١)</sup> جَازَ إِضْمَارُ: (أَنْ) مَعَ اللَّامِ، وَ (حَتَّى) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَلَمْ يَجْزُ مَعَ: (إِلَى) وَالْبَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّامَ أَوْسَعُ فِي حُرُوفِ الْإِضَافَةِ مِنَ الْبَاءِ وَغَيْرِهَا؛ إِذْ كُلُّ مُضَافٍ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَاهَا إِلَّا مَا أُضِيفَ عَلَى<sup>(٢)</sup> مَعْنَى: (مِنْ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَجَازَ فِي: (حَتَّى)، وَلَمْ يَجْزُ فِي: (إِلَى)؛ لِأَنَّ: (حَتَّى) تَتَصَرَّفُ فِي النَّهَايَةِ عَلَى وُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ: نِهَائِيَّةٌ فِي الْمُفْرَدِ، وَنِهَائِيَّةٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَنِهَائِيَّةٌ مَعَ اِشْتِرَاكِ فِي الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (إِلَى)؛ لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ: (مِنْ) تَجْرِي عَلَى حَدِّهَا؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ فِي اللَّامِ، وَ (حَتَّى)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا<sup>(٣)</sup> عَلَى الْأَسْمِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (كَيْفَهُ؟) كَقَوْلِكَ: (لِمَهُ؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا [٩٤] بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ؟ وَلِمَ خَالَفَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي هَذَا سِيَاقَهُ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ أَنَّ تَنْصِبَ الْفِعْلَ كَنْصَبِ: (أَنْ)، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ شَبَّهَهَا بِاللَّامِ،

(\*) العنوان في الكتاب ٥/٣: «هذا باب الحروف التي تضمير فيها أَنْ».

(١) قوله: (ولم) ساقط من د.

(٢) في د: (إلى).

(٣) قوله: (إلا) ساقط من د.

فَقَالَ: (كَيْمَهُ؟)، كَمَا يَقُولُ: (لِمَهُ؟)، فَإِذَا نُصِبَ الْفِعْلُ فَعَلَى أَصْلِهَا مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ: (أَنْ)، وَسَيَبُونُهُ يَذْهَبُ إِلَى إِضْمَارٍ: (أَنْ) بَعْدَهَا فِي هَذَا الْقَوْلِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَظْهَرَ: (أَنْ) بَعْدَ: (حَتَّى)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ فِي الْغَايَةِ بِمَعْنَى الْأَسْمِ دُونَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؟ وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ)؟ وَلِمَ كَانَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ مَعَ الْعِوَضِ بِ (مَا)؟ وَهَلْ: (حَتَّى) عِوَضٌ مِنْ: (أَنْ)، وَلَيْسَتْ<sup>(١)</sup> اللَّامُ عِوَضًا مِنْ: (أَنْ)، وَإِنَّمَا هِيَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا، إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالْعِوَضِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْعِوَضُ وَالْمُعَوَّضُ مِنْهُ، وَيَجْتَمِعُ الدَّلِيلُ وَالْمَدْلُولُ عَلَيْهِ؟

وَمَا نَظِيرُ اللَّامِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ) فِي جَوَابِ إِضْمَارِ الْعَامِلِ وَإِظْهَارِهِ؟ وَهَلَّا جُعِلَتِ اللَّامُ عِوَضًا مِنْ: (أَنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلإِیْدَانِ بِصَحَّةِ إِضْمَارٍ: (أَنْ) بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرُفِ؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلُ)<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَجُزْ إِظْهَارُ: (أَنْ) مَعَ اللَّامِ هُنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْخَبَرِ؛ إِذْ لَيْسَ تَضَرِيحًا بِالْخَبَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلُ)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ خَاصَّةً؛ لِتَعَقُّدِ اللَّامِ مَعْنَى النَّفْيِ بِ (مَا)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِيَّاكَ وَزَيْدًا) فِي إِضْمَارِ عَامِلٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَلُ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَفْيٌ: (كَانَ سَيَفْعَلُ)؟ وَلِمَ صَارَتِ اللَّامُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِوَضًا مِنْ: (أَنْ)؟ وَ [مَا] <sup>(٣)</sup> نَظِيرُهَا مِنْ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ فِي: (أَلَلِهَ لَتَفْعَلَنَّ) فِي أَنَّهَا عِوَضٌ مِنْ وَائِ الْقَسَمِ؟ وَهَلْ يَمْنَعُ مِنْ إِظْهَارِ اللَّامِ أَنَّهَا نَفْيٌ لِمَا مَعَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: (سَيَفْعَلُ)، فَلَمْ يُشَاكِلْ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ حَرْفَانِ: اللَّامُ وَ: (أَنْ)؟

(١) قوله: (وليس) مكرر في الأصل ود. (٢) في د: (كان زيد يفعل).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٤) في د: (يتشاكل).

## بَابُ حُرُوفِ الْجَزْمِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### [ مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ ]

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ [ (١) ] وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ الْجَازِمِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ، كَمَا جَازَ مَعَ اللَّامِ مِنْ [ ظ ٩٤ ]  
غَيْرِ عَوْضٍ، وَلَكِنْ بِدَلِيلٍ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَازِمَ أَضْعَفُ مِنَ الْجَارِّ، وَالْجَارُّ  
لَا يُضْمَرُ مَعَ تَبْقِيَةِ عَمَلِهِ؟

وَمَا حُرُوفُ الْجَزْمِ الَّتِي هِيَ الْأُصُولُ؟ وَلِمَ جُزِمَ بِ (لَمْ)، وَ: (لَمَّا)، وَ: (لَا)  
فِي النَّهْيِ، وَلَامِ الْأَمْرِ، وَ: (إِنْ) فِي الْجَزَاءِ؟

وَلِمَ جَرَى الدُّعَاءُ مَجْرَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي قَوْلِكَ: ( لَا يَقْطَعِ اللَّهُ يَدَكَ )،  
وَ: ( لِيَجْزِكَ خَيْرًا )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا  
وَقَوْلِ مُتَمِّمٍ (٢):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمُشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى؟

وَلِمَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَقَالَ: لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ الْجَازِمِ أَصْلًا مِنْ  
غَيْرِ عَوْضٍ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ الْجَازِمُ بِحَقِّ الْأَصْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ جَازِمٌ

(\*) العنوان في الكتاب ٨/٣: « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسختين، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في د: (تميم).

يُشَبَّهُ بِهِ مَعَ أَنَّ الْمَعْمُولَ لَهُ الْعَمَلُ بِحَقِّ الْفَرْعِ لِشَبِّهِ الْمُضَارِعِ بِالِاسْمِ؟  
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا عَمِلَ إِلَّا بِحَقِّ الشَّبِّهِ، وَإِنْ لَمْ يُشَبَّهُ جَازِمًا، وَإِنَّمَا أَشَبَّهُ  
 جَازًا فِي الْاِخْتِصَاصِ، فَالْجَازُ مُخْتَصِّصٌ بِالِاسْمِ، وَالْجَازِمُ مُخْتَصِّصٌ بِالْفِعْلِ؟  
 وَلِمَ جَازَ: (وَبَلَدٍ قَطَعْتُ) عَلَى إِضْمَارٍ: (رُبَّ) مَعَ جَوَازٍ: (وَرُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ)؟  
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى اجْتِمَاعِ الْعَوَضِ وَالْمُعَوِّضِ مِنْهُ، وَلَكِنْ عَلَى الرَّدِّ إِلَى  
 الْأَصْلِ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي تُضْمَرُ فِيهَا (أَنْ) إِجْرَاؤُهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:  
 أَحَدُهُمَا: مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْإِضْمَارُ.  
 وَالْآخَرُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِظْهَارُ وَالْإِضْمَارُ.

فَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْإِضْمَارُ مَا كَانَ الْكَلَامُ مَحْمُولًا فِيهِ عَلَى التَّأْوِيلِ.  
 وَالَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْإِضْمَارُ وَالْإِظْهَارُ هُوَ مَا فِيهِ دَلِيلٌ مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ عَلَى  
 التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى [مَحْمُولًا عَلَى] <sup>(١)</sup> التَّأْوِيلِ وَجَبَ أَنْ يَجْرِيَ اللَّفْظُ  
 عَلَى طَرِيقِهِ فِي الْحَمَلِ عَلَى التَّأْوِيلِ بِإِضْمَارٍ: (أَنْ)، وَلَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مَحْمُولًا  
 عَلَى التَّصْرِيحِ بِذِكْرِ الدَّلِيلِ وَجَبَ أَنْ يَجُوزَ الْإِضْمَارُ وَالْإِظْهَارُ، كَاللَّامِ الَّتِي  
 يَصْلُحُ فِيهَا الْإِضْمَارُ وَالْإِظْهَارُ.

فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضْمَرَ فِي سَائِرِ حُرُوفِ الْعَطْفِ، كَمَا أَضْمِرْتُ فِي الْوَائِ [٩٥] وَالْفَاءِ،  
 وَ (أَوْ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ أَصُولٌ تَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ، فَلَمَّا أُخْرِجَتْ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي  
 تَحْتَمِلُهُ فِي أَصْلِهَا صَلَحَ أَنْ تُضْمَرَ مَعَهَا: (أَنْ)؛ لِيُؤْذَنَ بِخُرُوجِهَا إِلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ.  
 فَالْوَاوُ تَحْتَمِلُ الْجَمْعَ وَالْإِشْرَاكَ <sup>(٢)</sup>، كَقَوْلِكَ: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ)،

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (وَالِاشْتِرَاكَ).

فهذا إشراكٌ في النَّهْيِ؛ إِذْ قَدْ نَهَيْتَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَأَمَّا: ( لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ) فَإِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا أُخْرِجَتْ إِلَى مَعْنَى الْجَمْعِ أُضْمِرَ مَعَهَا: ( أَنْ )؛ لِيُؤْذَنَ بِإِخْرَاجِهَا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْفَاءُ فَتَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup> الْخُرُوجَ إِلَى الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ تُرْتَّبُ وَتُشْرِكُ، فَأُخْرِجَتْ فِي الْجَوَابِ إِلَى التَّرْتِيبِ خَاصَّةً، مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ، وَأُضْمِرَ مَعَهَا: ( أَنْ )؛ لِيُؤْذَنَ بِالْخُرُوجِ إِلَى مَعْنَى الْجَوَابِ.

وَأَمَّا: ( أَوْ ) فهي لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، إِلَّا أَنَّهَا مُضْمَنَةٌ بِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ لِأَحَدِهِمَا الْمَعْنَى بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلْآخَرِ فِي دَلَالَةِ ذَلِكَ الْكَلَامِ، فَخَرَجَتْ إِلَى مَعْنَى: ( إِلَّا أَنْ ) فِي قَوْلِكَ: ( لَا لَزَمَكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي )، بِمَعْنَى: إِلَّا أَنْ تُعْطِيَنِي حَقِّي، أَيْ: إِنْ حَصَلَ الْإِعْطَاءُ بَطَلَ اللَّزُومُ، كَمَا أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ الْمَعْنَى لِأَحَدِهِمَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلْآخَرِ، فَخَرَجَتْ إِلَى هَذَا الَّذِي هِيَ فِي الْأَصْلِ مُضْمَنَةٌ بِهِ.

وَأَمَّا اللَّامُ فَيَجُوزُ إِضْمَارُ: ( أَنْ ) مَعَهَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ الْإِصَافَةِ، وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِلْمِلْكِ وَالْغَرَضِ، فَإِذَا أُخْرِجَتْ مَعَ الْفِعْلِ إِلَى الْغَرَضِ خَاصَّةً أُضْمِرَ مَعَهَا: ( أَنْ )؛ لِيُؤْذَنَ بِخُرُوجِهَا إِلَى الْغَرَضِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لِلْغَرَضِ مَعَ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: ( جِئْتُهَ حَدَرًا مِنْهُ )، أَيْ: لِلْحَدَرِ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُضْمَرَ مَعَ الْبَاءِ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ اللَّامَ أُمُّ حُرُوفِ الْإِصَافَةِ، وَهِيَ تَكْثُرُ فِي الْغَرَضِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْمَصْدَرِ.

وَأَمَّا: ( حَتَّى ) فَصَلَحَ بَعْدَهَا إِضْمَارُ: ( أَنْ )؛ لِأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ لِلْوُجُوهِ مِنَ الْغَايَةِ فِي الْمُفْرَدِ، وَالْغَايَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْغَايَةِ الَّتِي مَعَهَا شَرْكَةٌ، فَإِذَا أُخْرِجَتْ إِلَى الْغَايَةِ فِي الْمُفْرَدِ عَلَى جِهَةِ التَّأْوِيلِ بِذِكْرِ الْفِعْلِ الَّذِي [ ظ ٩٥ ] يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ أُضْمِرَ مَعَهَا: ( أَنْ )، وَلَزِمَهَا الْإِضْمَارُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: ( إِلَى )، وَإِنْ شَارَكَتْهَا فِي مَعْنَى الْغَايَةِ، إِلَّا أَنَّهَا تَلْزِمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، كَلِزُومِ نَقِيضِهَا الَّذِي هُوَ: ( مِنْ )، وَلَيْسَ لـ ( حَتَّى ) نَقِيضٌ؛ لِأَنَّكَ [ لَا ]<sup>(٢)</sup> تَقُولُ: ( خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ حَتَّى الْبَصْرَةَ )

(١) فِي د: ( فَتَحْتَمِلُ ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنْ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ فِي اللَّامِ وَ (حَتَّى) أَنْ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ. وَدَلِيلٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهَا تَظْهَرُ مَعَ (أَنْ)، وَتُضْمَرُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ مُقَدَّرَةً لَمْ تُوَافِقْ مَعْنَى الْمُظْهَرَةِ، وَيَظْهَرُ عَمَلُهَا كَمَا تَظْهَرُ إِذَا كَانَتْ مَذْكُورَةً.

وَاخْتَلَفُوا فِي: (كَيْمَهُ؟):

فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ: (لِمَهُ) <sup>(١)</sup>، وَيَجِبُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُضْمَرَ بَعْدَهَا، كَمَا يُضْمَرُ بَعْدَ اللَّامِ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ: (أَنْ) لَا تَظْهَرُ بَعْدَ: (كَيْ) (بِاجْتِمَاعٍ، وَتَظْهَرُ بَعْدَ اللَّامِ).

وَخَالَفَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي ذَلِكَ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ بَعْدَهَا: (أَنْ) <sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا تَنْصَبُ الْفِعْلَ بِحَقِّ الْأَصْلِ عِنْدَ الْجَمْعِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي قَالَ: (كَيْمَهُ) شَبَّهَهَا بِ: (لِمَهُ) مِنْ جِهَةِ الْغَرَضِ الَّذِي يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ <sup>(٣)</sup> مِنْهُمَا لَهُ، إِذَا قُلْتَ: (جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ)، وَ (كَيْ تَفْعَلَ) فَالْمَعْنَى مُتَّفِقٌ.

وَيُقَوِّي قَوْلَ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ لَجَازَ: (الْمَالُ كَيْ زَيْدٍ)، كَمَا يَجُوزُ: (الْمَالُ لِزَيْدٍ)، فَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَمَكِّنَةِ، فَتَقَعُ مَوَاقِعَ اللَّامِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى الشَّبهِ فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ.

وَمَذْهَبُ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي هَذَا الْبَابِ أَقْوَى، وَيُقَوِّي مَذْهَبَ ابْنِ السَّرَّاجِ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِكَ: (جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ كَذَا)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا شَبَّهَتْ بِ: (أَنْ) مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَةِ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: (لَأَنْ تَفْعَلَ)، وَ (لِكَيْ تَفْعَلَ)، فَهُوَ بِحَقِّ الشَّبهِ.

وَنَظِيرُ: (حَتَّى) فِي امْتِنَاعِ إِظْهَارِ الْعَامِلِ: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ)، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ الْعِوَضُ بِ: (مَا) فِي هَذَا، وَ (حَتَّى) <sup>(٤)</sup> فِي ذَاكَ.

وَلَيْسَتْ اللَّامُ [٩٦] عَوَضًا مِنْ: (أَنْ) فِي: (جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ)، وَإِنَّمَا هِيَ دَلِيلٌ

(٢) الأصول ١٤٧/٢.

(١) سيبويه ٦/٣.

(٤) في د: (حتى) بلا واو العطف.

(٣) في الأصول ود: (واحدة).

عَلَيْهَا مَعَ الْفِعْلِ، وَلَوْ كَانَتْ عَوْضًا لَمْ تَجْتَمِعْ مَعَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ الْعَوْضُ وَالْمُعَوَّضُ مِنْهُ، وَيَجْتَمِعُ الدَّلِيلُ وَالْمَذْلُولُ عَلَيْهِ. وَنَظِيرُهَا قَوْلُهُمْ أَيْضًا: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ عَوْضًا لِلْإِذَا بِصِحَّةِ إِضْمَارِ: (أَنْ) بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ.

وَتَقُولُ: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ كَذَا) عَلَى إِضْمَارِ: (أَنْ)، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مُحْمُولًا عَلَى تَأْوِيلِ الْخَبَرِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى صَرِيحِهِ لَجَازَ فِي الْإِثْبَاتِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِثْبَاتُ إِنَّمَا هُوَ: (كَانَ زَيْدٌ سَيَفْعَلُ)، وَالنَّفْيُ: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ) كَانَ مُحْمُولًا عَلَى التَّأْوِيلِ.

وَإِنَّمَا اخْتَصَّ النَّفْيُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْخَبَرِ، وَقَدْ تَرَخَى عَنْهُ حَرْفُ النَّفْيِ، فَدَخَلَتْ اللَّامُ لِتَعْقِيدِهِ بِمَعْنَى حَرْفِ النَّفْيِ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (إِيَّاكَ وَزَيْدًا) فِي إِضْمَارِ عَامِلٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِ، فَتَقُولُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٥] عَلَى إِظْهَارِ الْعَامِلِ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ فِي التَّحْذِيرِ إِذَا قُلْتَ: (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ)، وَ (إِيَّاكَ وَزَيْدًا).

فَاللَّامُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَوْضٌ مِنْ: (أَنْ)، وَنَظِيرُهَا أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ: (أَلَلَّهِ لَتَفْعَلَ)؛ إِذْ هِيَ عَوْضٌ مِنْ وَائِ الْقَسَمِ.

وَعِلَّةُ أُخْرَى فِي امْتِنَاعِ إِظْهَارِ: (أَنْ)، وَذَلِكَ أَنَّهَا نَفْيٌ لِمَا مَعَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: (سَيَفْعَلُ)، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ لِمَا مَعَهُ حَرْفَانِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنًى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُ إِلَى التَّنَافُرِ فِي الْكَلَامِ، وَيَبْعُدُ فِي الشَّكْلِ.

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ أَنْ تَعْمَلَ بِنَقْلِ الْفِعْلِ إِلَى مَعْنَى لَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ؛ لِأَنَّهُ إِعْرَابٌ لَا يَكُونُ فِي الْأِسْمِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَحُرُوفِ النَّصْبِ الَّتِي تَنْقُلُ [الْفِعْلَ] <sup>(١)</sup> إِلَى مَعْنَى يَكُونُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ مُشْتَرَكٌ، وَالْجَزْمُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

## مُخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

وحُرُوفُ الْجَزْمِ الَّتِي هِيَ الْأُصُولُ خَمْسَةٌ: (لَمْ)، و (لَمَّا)<sup>(١)</sup>، و (لَا) فِي النَّهْيِ، وَلَا مُ الْأَمْرِ، و (إِنْ) فِي الْجَزَاءِ<sup>(٢)</sup> [ظ ٩٦]، [ف (لَا)]<sup>(٣)</sup> قَدْ نَقَلَتْ الْفِعْلَ إِلَى مَعْنَى النَّهْيِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمِ، وَكَذَلِكَ لَا مُ الْأَمْرِ، وَكَذَلِكَ: (إِنْ) نَقَلْتُهُ إِلَى الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، وَهُوَ مَعْنَى لَا يَكُونُ لِلْأَسْمِ، و (لَمْ) نَقَلْتُهُ إِلَى مَعْنَى الْمَاضِي، لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ يَقُومُ أَمْسٍ) لَمْ يَجْزْ، وَإِذَا قُلْتَ: (لَمْ يَقُمْ أَمْسٍ) جَازَ، فَ (لَمْ) نَقَلْتُهُ إِلَى الْمَاضِي، وَهُوَ نَقْلٌ لَا يَصْلُحُ لِلْأَسْمِ، وَكَذَلِكَ: (لَمَّا يَقُمْ).

وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ الْجَازِمِ مَعَ<sup>(٤)</sup> غَيْرِ عَوْضٍ؛ لِأَنَّهُ أَوْعَفُ مِنَ الْجَارِ، وَالْجَارُ لَا يُضْمَرُ إِلَّا بِعَوْضٍ.

وَالدُّعَاءُ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي قَوْلِكَ: (لِيَجْزِكَ اللَّهُ خَيْرًا)، و (لَا يَقْطَعِ اللَّهُ يَدَهُ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِلْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ الْأَمَرَ طَلَبٌ لِلْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ طَلَبٌ لِلانْتِهَاءِ<sup>(٥)</sup> عَنِ الْفِعْلِ، فَجَازَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَإِنْ انفَصَلَ بَأَنَّ الْأَمَرَ فِيهِ تَرْغِيبٌ فِي الْفِعْلِ، وَالنَّهْيُ تَحْذِيرٌ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الدُّعَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ طَلَبٌ لِلْفِعْلِ يَطْلُبُهُ الدَّاعِي مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٧١١ مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا<sup>(٦)</sup>

(١) فِي د: (لَمَّا وَلَمَّا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٤) فِي د: (عَلَى).

(٥) فِي د: (طَلَبُ الْانْتِهَاءِ).

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْأَعَشَى، وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ دِيَوَانِهِ (الصَّبْحُ الْمُنِيرُ) ٢٥٢. وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ فِي التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِلصَّبْرِيِّ ١/٤٠٦، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٤/١٢٥، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٦/٩٨، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ. وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِأَبِي طَالِبٍ فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ ٢٧٥، وَهُوَ فِي شَرْحِ دِيَوَانِهِ (غَايَةُ الْمَطَالِبِ) ١٧٧ نَقْلًا عَنْ ابْنِ هِشَامٍ. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِهِ ٣/٨، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١/٨٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٢/١٣٢، وَالْأُصُولُ ٢/١٧٥، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١/٣٤٤، ٤٣٨، وَالْإِغْفَالُ ١/٦٣، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٣٩١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٣٨٧. وَالتَّبَالُ: الْفَسَادُ، وَسُوءُ الْعَاقِبَةِ.



فَحَذَفَ لَامَ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ.

وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا، فَذَهَبَ سِبْيَوِيهِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الصَّرُورَةِ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ شُبَّهَ<sup>(٢)</sup> بِعَامِلِ الْجَرِّ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّ عَامِلَ الْجَزْمِ أضعف. وَقَالَ مُتَمِّمٌ بْنُ نُوَيْرَةَ:

٧١٢ عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمُشِي لِكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَنُوكَ مِنْ بَكَى<sup>(٤)</sup>

فَأَجَازَ هَذَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى ضَعْفِ<sup>(٥)</sup>؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: ( فَاخْمُشِي ) أَمْرٌ يَقُومُ مَقَامَ الْعَوَضِ مِنَ الْمَحذُوفِ.

وَالْجَازِمُ يَعْمَلُ بِحَقِّ الشَّبْهِ لِلْجَارِّ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، فَالْجَازِمُ [ يَخْتَصُّ ]<sup>(٦)</sup> الْفِعْلَ، وَالْجَارُّ يَخْتَصُّ الْأِسْمَ، فَصَارَ نَظِيرُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ الْقَوِيُّ الَّذِي يَكُونُ مَعْنَاهُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ، وَلَمْ يَعْمَلْ؛ لِشَبْهِهِ بِجَازِمٍ آخَرَ، وَإِنْ عَمِلَ بِحَقِّ الشَّبْهِ.

وَيَجُوزُ: ( وَبَلَدٍ قَطَعْتُ ) عَلَى مَعْنَى: رُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ، إِلَّا أَنَّ الْوَائِ عَوَضٌ مِنْ: ( رُبَّ )، فَإِذَا قُلْتُ [ و ٩٧ ]: ( وَرُبَّ بَلَدٍ ) لَمْ تَكُنْ وَائِ الْعَوَضِ، وَلَكِنْ وَائِ الْعَطْفِ الَّذِي يَقْتَضِي إِشْرَاكَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ، وَإِذَا كَانَتْ عَوَضًا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ<sup>(٧)</sup> الْعَوَضُ وَالْمُعَوَّضُ مِنْهُ أَصْلًا.

\* \* \*

(٢) فِي د: ( يَشْبَهُ ).

(١) سِبْيَوِيهِ ٨/٣.

(٣) الْمُقْتَضِبُ ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِمَتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ فِي دِيَوَانِهِ ٨٤، وَانْظُرْ سِبْيَوِيهِ ٩/٣، وَالْمُقْتَضِبُ ١٣٢/٢، وَالْأَصُولُ ١٥٧/٢، ١٧٤، وَابْنُ السِّرَافِيِّ ١٠٦/٢، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٥١/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الْذَهَبِ ٣٨٨، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٩٨/٦. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٨٣/١، وَسِرْ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٩١/١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٩٧.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْكَوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) انْظُرْ الْمُقْتَضِبُ ١٣٣/٢.

(٧) فِي د: ( يَجْمَعُ ).

## بَابُ عَامِلِ الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي عَامِلِ الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مسائلُ هذا البابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي عَامِلِ الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الرَّفْعُ فَقَدْ الْجَائِزِ وَالنَّاصِبِ، عَلَى مَا يَقُولُهُ بَعْضُ  
النَّحْوِيِّينَ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ لَا يَكُونُ عَامِلًا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ مَعَ نَفْيِهِ  
إِلَى أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَنْفِيٌّ مِنَ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا الْإِعْرَابُ بَيَانٌ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَعَانِي  
الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ مَعَانِي الْكَلَامِ، وَمَعَ أَنَّهُ إِذَا ضَعُفَ الشَّيْءُ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا، كَمَا  
لَا تَعْمَلُ السَّيْنُ وَ (سَوْفَ)؛ لِضَعْفِ نَقْلِهِمَا الْفِعْلَ، فَتَعْمَلُ (أَنْ)، وَ (لَنْ) لِقُوَّةِ  
نَقْلِهِمَا الْفِعْلَ بِوَجْهَيْنِ، فَاِنْتِفَاءُ الْعَامِلِ أَضْعَفُ شَيْءٍ فِي أَنْ يُوجَّهَ الْعَمَلُ إِلَيْهِ؟

وَلِمَ كَانَ عَامِلُ الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ هُوَ وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ  
أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمَوْقِعِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْأِسْمُ وَبَيْنَ الْمَوْقِعِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ  
الْأِسْمُ؛ إِذْ كَانَ<sup>(٢)</sup> تَأْلِيفُ الْكَلَامِ مِنْ أَكْبَرِ الدَّلَالَاتِ فِيهِ، فَاخْتِلَافُ الْمَوَاقِعِ مِنْ  
أَكْبَرِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي تَأْلِيفِ الْكَلَامِ حَتَّى يَصِحَّ بِهِ الْبَيَانُ عَنِ الْمَعْنَى؟

وَمَا مَوْقِعُ الْأِسْمِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ الَّذِي يَعْمَلُ  
فِيهِ عَامِلُ الْأِسْمِ؟ وَمَا قِسْمَتُهُ؟ وَلِمَ كَانَ مَوْقِعُ الْمُبْتَدَأِ، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَمَوْقِعُ  
الْمَفْعُولِ، وَمَوْقِعُ الصِّفَةِ، وَمَوْقِعُ الْحَالِ، وَمَوْقِعُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَحَقُّ بِالْأِسْمِ مَعَ  
جَوَازِ وَقُوعِ الْفِعْلِ فِيهِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ٩: «هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء».

(١) هذا رأي الفراء في رافع الفعل المضارع. انظر رأيه في الباب ٢/ ٢٥، وعلل النحو ١٨٨، وشرح

الرضي ٤/ ٢٧، والهمع ١/ ٥٩١. وهو مذهب الأكثرين من الكوفيين في الإنصاف ٥٥١.

(٢) في د: (إذا كان).

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْأِسْمُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الْمَوَاقِعِ مَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ، كَمَوْقِعِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ عَنِ الْفِعْلِ، وَصَلَحَ أَنْ يَقَعَ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ [ظ ٩٧] لِلْفَائِدَةِ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ لِلْبَيَانِ<sup>(١)</sup> فَقَطُّ؟

وَلِمَ كَانَ مَوْقِعُ الْأِسْمِ أَحَقَّ بِعَامِلِ الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ أَوَّلُ، فَلِهَذَا<sup>(٢)</sup> وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ الرَّفْعِ؟

وَلِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ فِي: (يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ)، وَفِي: (زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ)، وَفِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ)، وَ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَقُولُ ذَاكَ)، وَ (هَذَا يَوْمٌ آتِيكَ)، وَ (حَسِبْتُهُ يَنْطَلِقُ)؟ فَمَا الْعِلْلُ فِي رَفْعِ الْفِعْلِ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (هَلَّا يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي الْفِعْلِ الرَّفْعُ بَعْدَ: (هَلَّا)، وَلَيْسَ مِنْ مَوَاقِعِ الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ مَوَاقِعِهِ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَوَاقِعِهِ فِي الْأِسْتِعْمَالِ؛ إِذْ كُلُّ حَرْفٍ مُنْفَصِلٍ غَيْرُ عَامِلٍ، فَلَا اسْمٌ يَصْلُحُ بَعْدَهُ [فِي] <sup>(٣)</sup> الْقِيَاسِ إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ مَانِعٌ، فَلَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِعُ لَهُ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ عَرَضَ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ، كَمَا يَعْرِضُ فِي: (أَيُّهُمْ ضَرَبَتْ؟) أَنْ يَقَعَ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ، وَلَهُ مَوْقِعُ التَّأْخِيرِ بِحَقِّ الْمَفْعُولِ، وَقَدْ مَنَعَ مِنْهُ حَرْفُ الْأِسْتِفْهَامِ؟

وَلِمَ كَانَ: (هَلَّا) مِنَ الْحُرُوفِ الْمُنْفَصِلَةِ، وَلَمْ يَكُنْ (سَوْفَ) مِنَ الْحُرُوفِ الْمُنْفَصِلَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ تَقْدِيرُ الرَّائِدِ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (هَلَّا)، وَدَلِيلُهُ: (هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَلَا يَجُوزُ: (سَوْفَ زَيْدًا ضَرَبْتُ)؟

وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ: (هَلَّا) لِلْاسْمِ، فَيَكُونُ الْمَوْقِعُ بَعْدَهُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى التَّخْضِيزِ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَصْلُهُ الْأِسْتِفْهَامُ؟

وَمَا حُكْمُ: (اَيْتَنِي بَعْدَمَا تَفْرُغُ)؟ وَلِمَ كَانَ هَذَا الْمَوْقِعُ لِلْاسْمِ مَعَ أَنَّ (مَا)

(٢) فِي د: (فَهَذَا).

(١) فِي د: (الْبَيَان).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

## والفعل بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ؟

وَلَمْ جَارَ: ( اَيْتَنِي بَعْدَمَا زَيْدٌ أَمِيرٌ ) مِنْ غَيْرِ عَائِدٍ إِلَى ( مَا )، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: ( الَّذِي )، فَلَمْ يَجْزُ: ( بَعْدَ الَّذِي زَيْدٌ أَمِيرٌ ) حَتَّى تَذْكُرَ عَائِدًا إِلَى ( الَّذِي )، فَتَقُولَ: ( بِتَوَلِّيَّتِهِ ) أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: ( مَا ) حَرَفٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا أَنَّ ( أَنَّ ) حَرَفٌ، فَلَا [ ٩٨ ] يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، إِلَّا أَنَّهُ يُنْقَلُ الْفِعْلُ نَقْلَيْنِ، فَيَعْمَلُ فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( مَا )؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ <sup>(١)</sup> أَنْ يَنْصَبَهُ بِعَامِلِ الْاسْمِ، وَيَجْرَهُ، كَمَا أَعْمَلَ الْإِبْتِدَاءَ، وَهُوَ عَامِلُ الْاسْمِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( كِدْتُ أَفْعَلُ )، و ( كَرَبَ يَفْرُغُ )؟ وَلَمْ كَانَ هَذَا مِنْ مَوَاقِعِ الْاسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ؛ إِذَا الْأَصْلُ: ( كِدْتُ أَنْ أَفْعَلُ )، وَلَكِنْ حُذِفَتْ: ( أَنْ )؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ: ( قَارَبَ أَنْ يَفْعَلَ )، وَلَكِنْ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّقْرِيبِ أَوْجَبَتْ حَذْفَ: ( أَنْ )، فَهُوَ فِي مَوْقِعِ الْاسْمِ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْاسْمُ، وَكَذَلِكَ: ( كَرَبَ يَفْعَلُ )، و ( عَسَى يَفْعَلُ )، كُلُّ هَذِهِ الْمَوَاقِعِ لِلْاسْمِ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا مَوَاقِعُ الْمَفْعُولِ، وَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْاسْمِ مَا نَبَعَ عَارِضٌ؟

وَلَمْ جَارَ فِي ( بَلَّغَنِي أَنَّ زَيْدًا جَاءَ ): ( بَلَّغَنِي مَجِيءَ زَيْدٍ )، وَلَمْ يَجْزُ فِي ( لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَاءَ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا ): ( لَوْ مَجِيءَ زَيْدٍ ) مَعَ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِهِ؟ وَهَلْ

(١) هذا جواب لكلام سيبويه في كتابه ١١/٣: « ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم؛ ولكنها ترتفع بكيونتها في موضع الاسم »، ولم يسمهم. وقد أشار السيرافي إلى أنه يمكن أن يفهم الابتداء من كلام سيبويه بوقوع الفعل موقع الاسم، لكنه استبعد هذا الفهم. قال السيرافي في شرحه ١٩١/٣: « وأما المرفوع من الأفعال فعلى قول سيبويه وسائر البصريين: يرتفع لوقوعه موقع الاسم لا لمضارعة الاسم... والذي يقوله البصريون: إن المضارعة أوجبت للفعل استحقات الإعراب الذي فيه الرفع والنصب والجزم، ثم كان للرفع شيء يختص بإيجابه، وللنصب شيء يختص بإيجابه، والجزم كذلك »، ثم قال في ٢٠١/٣: « قد ذكرت من مذهب سيبويه أن رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم، وهذا سبب رفعه. ووقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي، ومنزله منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي لا في أنه يرتفع بالابتداء ».

ذَلِكَ لِأَنَّ: (لَوْ) تَطْلُبُ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَ (بَلَّغْنِي) يَطْلُبُ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ،  
فَ (لَوْ) لِلْفِعْلِ أَوْ الْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا فَائِدَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ؛ إِذْ أَصْلُهُ لِلْفِعْلِ  
الْمَاضِي؟

وَلِمَ<sup>(١)</sup> جَازَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، وَلَمْ يَجْزُ: (مَا مُحْسِنٌ زَيْدًا)؟  
وَمَا حُكْمُ: (جَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ)؟ وَلِمَ كَانَ: (يَقُولُ) فِي مَوْقِعِ الْأِسْمِ هَاهُنَا؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَ) إِلَّا فِي شِعْرِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:  
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا  
وَلِمَ جَازَ: (أَخَذَ يَقُولُ ذَاكَ)؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (آثَرَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ)، وَكَذَلِكَ:  
(جَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ)؟  
وَمَا قِسْمَةُ الْمَوَاقِعِ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي عَامِلِ الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَنْ يَكُونَ مَوْقِعَ الْأِسْمِ الَّذِي  
الْأِسْمُ أَحَقُّ بِهِ فِي الْأَصْلِ؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَوْقِعِ الَّذِي هُوَ لِلْأِسْمِ، وَإِنْ صَلَحَ أَنْ  
يَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ، وَبَيْنَ الْمَوْقِعِ الَّذِي لَيْسَ لِلْأِسْمِ أَصْلًا، وَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ  
عَامِلًا لِلرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ أَوَّلَ، وَمَوْقِعَ الْأِسْمِ أَوَّلَ، فَكَانَ<sup>(٢)</sup> أَحَقَّ بِأَنْ يَكُونَ عَامِلَ  
[ ٩٨ ] الرَّفْعِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلَ الرَّفْعِ فَقَدْ الْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ؛ لِضَعْفِ الْمَنْفِي عَنْ أَنْ  
يَكُونَ عَامِلًا، مَعَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ فَلَمْ يَعْمَلِ الرَّفْعُ، فَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا أَحَقَّ بِأَلَّا  
يَعْمَلَ الرَّفْعُ.

وَمَوْقِعُ الْأِسْمِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ هُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ  
عَامِلُ الْأِسْمِ مَعَ أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ مَا هُوَ لِلْفَائِدَةِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ

(٢) فِي د: (وَكَانَ).

(١) فِي د: (وَمَا).

يَكُونُ لِمَا هُوَ لِلْبَيَانِ، فالْمَوْقِعُ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلُ الاسْمِ هُوَ لِلْاسْمِ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ الاسْمَ أَوَّلَ، فَهُوَ لَهُ قَبْلَ حُدُوثِ الْفِعْلِ.

وَلَيْسَ كُلُّ مَوْقِعٍ يَقَعُ فِيهِ الاسْمُ فَهُوَ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ لَا يَصْلُحُ لِلْفِعْلِ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ دُخُولُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفِعْلَ يَفْتَضِي مَعْتَمَدَ الْبَيَانِ، وَالْفِعْلُ لِلْفَائِدَةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِعْلٌ عَلَى فِعْلٍ.

وَالْمَوْقِعُ الَّذِي هُوَ لِلْاسْمِ، وَيَصْلُحُ فِيهِ الْفِعْلُ عَلَى سِتَّةِ أَوْجِهٍ: مَوْقِعُ الْمُبْتَدَأِ، وَمَوْقِعُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَمَوْقِعُ الْمَفْعُولِ الَّذِي يَصْلُحُ لِمَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، وَمَوْقِعُ الصِّفَةِ، وَمَوْقِعُ الْحَالِ، وَمَوْقِعُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَتَرْفَعُ: ( يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ )؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْمُبْتَدَأِ، وَتَرْفَعُ: ( زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ )؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَتَرْفَعُ: ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ )؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الصِّفَةِ، وَ: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَقُولُ ذَاكَ )؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْحَالِ، وَتَرْفَعُ: ( هَذَا يَوْمٌ آتِيكَ )؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَتَرْفَعُ: ( حَسْبُهُ يَنْطَلِقُ )؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ.

وَتَقُولُ: ( هَلَّا يَقُولُ زَيْدٌ ذَاكَ )، فَتَرْفَعُ: ( يَقُولُ )؛ [ لِأَنَّهُ فِي ] مَوْقِعِ الاسْمِ فِي الْأَصْلِ؛ إِذْ: ( هَلَّا ) حَرْفٌ غَيْرُ عَامِلٍ، وَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، وَكُلُّ حَرْفٍ غَيْرِ عَامِلٍ، مَعَ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ لِلْاسْمِ بِحَقِّ الْأَوَّلِيَّةِ فِي الْاسْمِ، وَإِنْ كَانَ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ لِمَانِعٍ مَنَعَ الْاسْمَ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى التَّخْضِيسِ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَصْلُهُ الِاسْتِفْهَامُ، فَلَا أَصْلُ فِي الْمَوْضُوعِ يُعْمَلُ عَلَيْهِ، كَمَا يُعْمَلُ عَلَى الْأَصْلِ فِي قِيَاسِ النَّظَائِرِ، وَقَدْ يُعْمَلُ عَلَى الْأَصْلِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَكُلُّ [ ٩٩ ] ذَلِكَ بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ: الْأَصْلُ فِي الْمَوْضُوعِ، وَالْأَصْلُ فِي قِيَاسِ النَّظَائِرِ، وَالْأَصْلُ فِي الِاسْتِعْمَالِ.

وَمِمَّا يَوْضُحُ الْمَانِعَ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ قَوْلُهُمْ: ( أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ ) فَتَنْصِبُ؛

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الاسم).

(٢) فِي الْأَصْلِ: ( لا ... ) وَبَعْدَهُ بِيَاضٌ، وَكَذَا فِي د.

لَأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَمَوْقِعُ الْمَفْعُولِ التَّأْخِيرُ، وَقَدْ مَعَ مِنَ التَّأْخِيرِ مَانِعٌ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِعُ لَهُ فِي الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: ( اَيْتَنِي بَعْدَمَا تَفْرُغْ ) فَتَرْفَعُ؛ لَأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْاسْمِ إِذَا قُلْتَ: ( اَيْتَنِي بَعْدَمَا زَيْدٌ أَمِيرٌ ). وَ ( مَا ) هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ: ( أَنْ ) فِي أَنَّهَا حَرْفٌ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، كَمَا [ لَا <sup>(١)</sup> ] تَعْمَلُ: ( سَوْفَ )، وَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ مِمَّا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَهِيَ بِالْاسْمِ أَحَقُّ فِي الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: ( كِدْتُ أَفْعَلُ ) فَتَرْفَعُ الْفِعْلَ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْاسْمِ فِي الْأَصْلِ؛ إِذْ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِكَ: ( كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَ )، بِمَنْزِلَةِ: ( قَارَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ ) إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَتْ؛ لِمُبَالَغَةِ التَّقْرِيبِ فِي ( كِدْتُ )، وَكَذَلِكَ: ( كَرَبَ يَفْعَلُ )، وَالشَّاعِرُ إِذَا اضْطُرَّ رَدَّ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا قَالَ:

٧١٣ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا <sup>(٢)</sup>

وَكَذَلِكَ: ( عَسَى يَفْعَلُ )، وَهُوَ فِي ( عَسَى ) أَبْيَنُ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعْمَالَ: ( عَسَى أَنْ يَفْعَلَ )، وَحُذِفَ ( أَنْ ) فِيهِ قَلِيلٌ، كَمَا أَنَّ ذَكَرَ ( أَنْ ) فِي ( كِدْتُ ) قَلِيلٌ.

وَيَجُوزُ: ( مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ) <sup>(٣)</sup>، وَلَا يَجُوزُ: ( مَا مُحْسِنٌ زَيْدًا )؛ لَأَنَّهُ قَدْ عَرَضَ فِيهِ مَانِعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ حَدِّ الْفِعْلِ، فَكَذَلِكَ قَدْ عَرَضَ مَا يَمْنَعُ مِنْ: ( أَنْ )، وَلَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ عَنْ مَوْقِعِ الْاسْمِ.

وَتَقُولُ: ( جَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ )، فَتَرْفَعُ الْفِعْلَ؛ لَأَنَّهُ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: ( أَثَرُ أَنْ يَقُولَ ذَاكَ )، وَكَذَلِكَ: ( أَخَذَ يَقُولُ ذَاكَ ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

وَقِسْمَةُ الْمَوَاقِعِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَوْقِعٌ لَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا الْاسْمُ، وَمَوْقِعٌ لَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ، وَمَوْقِعٌ لِلْاسْمِ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ، وَإِنَّمَا كَانَ لِلْاسْمِ بِحَقِّ الْأَوَّلِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلُ الْاسْمِ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٢٩٣).

(٣) في د: ( زيد ).

## بَابُ <sup>(١)</sup> (إِذَنْ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: (إِذَنْ) مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مسائلُ هذا الباب

[ظ ٩٩] مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: (إِذَنْ) مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟

وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ جَوَابًا، مُبْتَدَأَةً؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تُتْلَى؟

وَمَا حُكْمُ: (إِذَنْ وَاللَّهِ أَجِيئَكَ)؟ وَلِمَ أُلْغِيَ الْقَسَمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ جَازَ:

(إِذَنْ وَاللَّهِ أَجِيئَكَ) عَلَى الْفَصْلِ، وَلَمْ يَجْزُ: (أُرِيدُ أَنْ <sup>(٢)</sup> وَاللَّهِ أَجِيئَكَ)؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تُؤَخَّرَ وَتُتْلَى، وَلَمْ يَجْزُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَخَوَاتِهَا ذَلِكَ؟ وَمَا نَظِيرُهَا

مِنْ: (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتِهَا؟

وَمَا حُكْمُ: (إِذَنْ) إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهَا

الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا بِالْوُقُوعِ بَعْدَ الْوَاوِ قَدْ <sup>(٣)</sup>

خَرَجَتْ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ، وَبِعَظْفٍ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ قَدْ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ،

فَجَازَ فِيهَا الْوَجْهَانِ لِذَلِكَ؟ وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ: (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا تَوَسَّطَتْ؟

وَلِمَ جَازَ: (فَإِذَنْ آتِيكَ)، (وَإِذَنْ أَكْرِمُكَ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وَقِرَاءَةُ

بَعْضِ الْعَرَبِ: (وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا) <sup>(٤)</sup>؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ

(١) قوله: (باب) ليس في د.

(\*) كذا العنوان في الكتاب ١٢/٣.

(٢) قوله: (أَنْ) ليس في د.

(٣) في د: (وقد).

(٤) قراءة جمهور السبعة الرفع بثبوت النون، والقراءة بحذف النون هي قراءة أبي وابن مسعود. انظر السبعة ٣٨٣، وحجة القراءات ٤٠٨، ومختصر ابن خالويه ٨٠، وقال في تفسير البحر المحيط ٦/٦٣ =



نَقِيرًا ﴿ [النساء: ٥٣] ؟

وَلِمَ لَا تَعْمَلُ: (إِذْنُ) إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا؟ وَلِمَ لَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا لِلْحَالِ؟ وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَانَ أَرَى زَيْدًا ذَاهِبًا)؟ فَلِمَ لَا تَعْمَلُ فِي هَذَا الْبَتَّة؟

وَمَا حُكْمُ: (أَنَا إِذْنُ آتِيكَ)؟ وَلِمَ لَا تَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَا فِي: (إِنْ تَأْتِنِي إِذْنُ آتِكَ)، وَلَا فِي: (إِنِّي <sup>(١)</sup> إِذْنُ أَذْهَبُ)؟ وَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ <sup>(٢)</sup>:

ارْذُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذْنُ يُرَدِّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ؟

فَلِمَ أَعْمَلُ: (إِذْنُ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ جَاَزَ: (وَاللَّهِ إِذْنُ لَا أَفْعَلُ)، وَلِمَ يَجْزُ: (إِذْنُ وَاللَّهِ أَفْعَلُ) إِلَّا بِالنَّصْبِ؟ فَلِمَ غَلَبَتِ الْيَمِينُ إِذَا تَقَدَّمَتْ، وَلِمَ تَغْلِبُ إِذَا تَوَسَّطَتْ؟ وَلِمَ جَاَزَ: (إِذْنُ وَاللَّهِ أَفْعَلُ) عَلَى الْإِيجَابِ، وَلِمَ يَجْزُ: (وَاللَّهِ إِذْنُ أَفْعَلُ) عَلَى الْإِيجَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَسَمَ إِذَا تَقَدَّمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ جَوَابٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا تَوَسَّطَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كُثَيْرٍ عَزَّةَ [١٠٠]:

لَيْنُ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنَنِي مِنْهَا إِذْنُ لَا أُقِيلُهَا

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَإِذْنُ أُكْرِمَكَ)؟ وَلِمَ جَاَزَ فِيهِ الْجَزْمُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ؟

= « وقرأ أبي: (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون، أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون ». وانظر سيبويه ١٣/٣، وتعليق أ. هارون.

(١) قوله: (إني) ليس في د.

(٢) هو عبد الله بن عنمة الضبي، شاعر إسلامي مخضرم، كان ابن عنمة مجاوراً في بني شيبان. انظر ترجمته في سمط اللآلي ٣٨٩/١، والخزانة ٤٧٢/٨.

وَمَا حُكْمُ: (إِذْنُ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْإِلْغَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَلِيَهَا الْأِسْمُ، وَلَمْ يَجْزِ: (كَيْ زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ)، وَلَا: (أَنْ زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ)؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (إِذْنُ أَفْعَلُ) فِي الْجَوَابِ بِالْإِلْغَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَمَّا خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا بِمَا<sup>(١)</sup> يَصْلُحُ فِيهَا مِنَ الْإِلْغَاءِ أَخْرَجَهَا عَنْ حَدِّهَا فِي الْإِعْمَالِ، وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُلُ الْفِعْلَ نَقْلَيْنِ: إِلَى الْاسْتِقْبَالِ<sup>(٢)</sup> وَالْجَوَابِ؟ وَلِمَ جَازَ: (إِذْنُ أَظُنُّهُ فَاعِلًا)، وَ (إِذْنُ إِخَالِكَ<sup>(٣)</sup> كَاذِبًا) إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لِلْحَالِ؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ الْخَلِيلِ: إِنَّ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ: (إِذْنُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَاهَا تَعْمَلُ تَارَةً، وَتُلْغَى تَارَةً، كَ (حَتَّى) وَأَخَوَاتِهَا؟ وَلِمَ أَلْزَمَهُ<sup>(٤)</sup> سَيَبَوِيهِ أَنْ يَنْصِبَ<sup>(٥)</sup> فِي اعْتِمَادِ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِ: (عَبْدُ اللَّهِ إِذْنُ يَأْتِيكَ)؛ إِذْ مَعْنَاهُ: إِذْنُ يَأْتِيكَ عَبْدُ اللَّهِ؟ وَهَلْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَعْنَى، فَيُقَالُ لَهُ: فَانْصِبْ بِهَا فِي التَّوَسُّطِ<sup>(٦)</sup> بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا عَامِلًا أَشْبَهَتْ: (أَرَى) فِي أَنَّهَا عَامِلَةٌ تَصْلُحُ أَنْ تُلْغَى، وَلَا تُلْغَى (أَنْ)؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: (إِذْنُ) الْإِعْمَالِ إِذَا كَانَتْ جَوَابًا مُبْتَدَأَةً، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى الْاسْتِقْبَالِ، وَلَمْ يَكُنْ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَوَابًا لِلْاسْتِقْبَالِ فَقَدْ نَقَلَتْ الْفِعْلَ نَقْلَيْنِ، فَصَلَحَ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى قِيَاسِ أَخَوَاتِهَا؛ لِتَغْيِيرِ الْفِعْلِ بِوَجْهَيْنِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَتَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَعْنَى<sup>(٧)</sup> الْجَوَابِ؛ إِذِ الْحَرْفُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ كَالْحَرْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى السُّؤَالِ فِي أَنَّ لَهُ صَدَرَ الْكَلَامِ؛ وَلِأَنَّهَا

(١) قوله: (بما) ليس في د.

(٣) في الأصل ود: (أخاك).

(٥) قوله: (أَنْ يَنْصِبُ) مكرر في النسختين.

(٧) في د: (تلغي).

(٢) في الأصل ود: (الاستعبار).

(٤) في الأصل ود: (ألزم)، وكذا يقتضي السياق.

(٦) في د: (في الوسط).

لَمَّا كَانَتْ لَهَا حَالَانِ: حَالُ قُوَّةٍ، وَحَالُ ضَعْفٍ لَا تَعْمَلُ فِيهَا، وَكَانَ صَدْرُ الْكَلَامِ<sup>(١)</sup> حَالُ قُوَّةٍ وَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ بِهَذَا الْوَجْهِ مَعَ الْأَسْبَابِ الْأُخْرَى [ظ ١٠٠].

فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا فَلَا تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْاِعْتِرَاضِ فِي أَنْ دُخُولَهَا كَخُرُوجِهَا؛ إِذْ<sup>(٢)</sup> كَانَتْ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ تُتْلَى. وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تُتْلَى لِأَنَّهَا مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَدْرَكَ بِهِ فِي آخِرِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (أَنَا أَكْرَمُكَ إِذَنْ)، فَتَدُلُّ بِذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ، إِذَا قَالَ لَهُ: (أَنَا آتِيكَ)، وَقَدْ كَانَ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى غَيْرِ حَرْفِ الْجَوَابِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ: (أَنَا أَكْرَمُكَ) وَسَكَتَ لَفُهِمَ الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (إِذَنْ وَاللَّهِ أَجِيْتُكَ)، فَتُلْغِي الْقَسَمَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَسَّطَ، وَلَا تُتْلَى: (إِذَنْ). وَإِنَّمَا جَازَ الْفَضْلُ بَيْنَ (إِذَنْ) وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا وَلَمْ يَجْزُ فِي أَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مِمَّا يَصْلُحُ فِيهَا الْإِلْغَاءُ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْفَضْلِ، جَازَ الْفَضْلُ مَعَ الْإِعْمَالِ بِمَا يُؤَكِّدُ الْكَلَامَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَخَوَاتِهَا.

وَنَظِيرُهَا فِي جَوَازِ الْإِلْغَاءِ وَالْإِعْمَالِ: (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا.

وَإِذَا وَقَعَتْ: (إِذَنْ) بَيْنَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ جَازَ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ؛ أَمَّا الْإِلْغَاءُ فَلِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ فِي اللَّفْظِ بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَمَّا الْإِعْمَالُ فَلِأَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، فَمَا بَعْدَ الْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ مُبْتَدَأٌ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] بِالرَّفْعِ عَلَى الْاِعْتِمَادِ عَلَى تَقْدِيمِ الْوَاوِ، وَقَرَأَ بَعْضُ الْعَرَبِ: (وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾

[النساء: ٥٣].

وَتَقُولُ: (أَنَا إِذَنْ آتِيكَ)، فَلَا تَعْمَلُ هَاهُنَا؛ لِاِعْتِمَادِ الْفِعْلِ عَلَى [مَا<sup>(٣)</sup>] قَبْلَهَا،

(١) الكلام ابتداءً من قوله: (ولأنها لما كانت لها حالان) إلى هنا ساقط من د.

(٢) في د: (إذا).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

وَكَذَلِكَ: (إِنْ تَأْتِنِي إِذْنُ أَتِكَ)، و: (إِنِّي إِذْنُ أَذْهَبُ).

وَقَالَ ابْنُ عَنَمَةَ الضَّبِّيُّ:

٧١٤ ارْذُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذْنُ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ<sup>(١)</sup>

فهذا على خلاف الجراء بـ (إِنْ)؛ لأنها لا بد لها من جواب، وليس كذلك النهي؛ لأنه يصلح بغير جواب؛ فلذلك استأنف، فأعمل: (إِذْنُ) في قوله: (يُرَدُّ).

وَتَقُولُ: (وَاللَّهِ إِذْنُ لَا أَفْعَلُ) بِالرَّفْعِ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ، فَأَمَّا: (إِذْنُ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ) فَبِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ مُلغَى<sup>(٢)</sup> فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَالْيَمِينُ إِذَا تَقَدَّمَتْ لَا تُلغَى، وَإِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [١٠١] تُلغَى.

وَتَقُولُ: (إِذْنُ وَاللَّهِ أَفْعَلُ) عَلَى الْإِيجَابِ، وَلَا يَجُوزُ: (وَاللَّهِ إِذْنُ أَفْعَلُ) عَلَى الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ جَوَابُ الْقَسَمِ بِمَنْزِلَةِ: (وَاللَّهِ أَفْعَلُ)، أَي: لَا أَفْعَلُ، وَلَوْ كَانَ إِيْجَابًا كَانَ: (لَأَفْعَلَنَّ).

وَقَالَ كَثِيرُ عَزَّةَ:

٧١٥ لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأُمْكِنَنِي مِنْهَا إِذْنُ لَا أَقِيلُهَا<sup>(٣)</sup>

فَجَاءَ بِجَوَابِ الْقَسَمِ، وَأَلغَى (إِذْنُ).

(١) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عنمة في المفضليات ٣٨٣، وسيبويه ١٤/٣، والأصول ١٤٨/٢، وابن السيرافي ١٠٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٨، والنكت للأعلم ٦٩٩/١، وابن يعيش ١٦/٧، والمقاصد الشافية ١٧/٦، وتمهيد القواعد ٤١٥٩/٨. وهو لسلي بن عوية الضبي في اللسان (إِذْنُ)، أو سلام بن عوية في اللسان (سوي)، قال في اللسان (سوي): «وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لِسْلَامُ بْنُ عَوِيَةِ الضَّبِّيِّ». وهو بلا نسبة في المقتضب ١٠/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٧، وجمهرة اللغة ٣٢٨، وتوجيه اللمع ٣٥٩، وشرح الرضي ٤٧/٤، ورصف المباني ١٥٢. وقد روي في أكثر مصادره برواية: (فازجر حمارك).

(٢) في د: (يلغى).

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٠٥، وانظر سيبويه ١٥/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٩/٢، والبغداديات ٢٣٦، وابن السيرافي ١٤٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧، وتحصيل عين الذهب ٣٨٩، وشرح اللمع لابن برهان ٣٤٥/٢. وهو بلا نسبة في المسائل المثورة ٢٣٠، والإغفال ٤٣٢/٢، وشرح الرضي ٤٨/٤. ولا أقيلها: لا أصفح عنها.

وَتَقُولُ: ( إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ )، فَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْجَزْمُ عَلَى الْإِلْغَاءِ، وَالنَّصْبُ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الْوَاوِ، وَالرَّفْعُ؛ لِأَنَّ ( إِذَنْ ) قَدْ وَقَعَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: ( إِذَنْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ )، بِالرَّفْعِ؛ لِدُخُولِ: ( إِذَنْ ) عَلَى الْاسْمِ، وَإِنَّمَا جَاَزَ دُخُولُهُ عَلَى الْاسْمِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَصْلُحُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ، كَقَوْلِكَ: ( هَلْ )، و ( بَلْ )، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَخَوَاتِ ( إِذَنْ )؛ لِأَنَّهُ تُلَغَى فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ.

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: ( إِذَنْ أَفْعَلُ ) فِي الْجَوَابِ<sup>(١)</sup>، فَيُلَغِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَوَجْهُ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَمَّا جَاَزَ فِيهَا الْإِلْغَاءُ، وَلَمْ يَجْزُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَخَوَاتِهَا، تَوَجَّهَ فِيهَا أَنْ يُشَبَّهَ حَالُهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا بِحَالِهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُلَغَى، فَتَجْرِي عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ؛ لِتَشَاكُلِ<sup>(٢)</sup> أَحْوَالِهَا، وَالْأَوَّلُ أَفْسَرُ؛ لِأَنَّهُ تَنْقُلُ الْفِعْلَ نَقْلَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْحَالِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا مِثْلُ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَا تُلَبَسَ بِالْعَوَارِضِ الَّتِي تَضَعُفُ بِهَا أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَخَوَاتِهَا.

وَتَقُولُ: ( إِذَنْ أَظُنُّهُ فَاعِلًا )، و ( إِذَنْ إِخَالَكَ كَاذِبًا ) إِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَنْقُلْهُ نَقْلَيْنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ: ( سَوْفَ ) فِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ.

وَالْخَلِيلُ يَذْهَبُ إِلَى إِضْمَارِ ( أَنْ ) بَعْدَ ( إِذَنْ )<sup>(٣)</sup>، وَوَجْهُ قَوْلِهِ أَنَّهُ وَجَدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ وَأَخَوَاتِهَا، تَعْمَلُ تَارَةً، وَلَا تَعْمَلُ تَارَةً، فَقَاسَهَا عَلَى الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تُضْمَرُ بَعْدَهَا ( أَنْ ). وَخَالَفَهُ سِيبَوَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَأَلْزَمَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَعْمَلَ فِي قَوْلِكَ: ( عَبْدُ اللَّهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ )؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: إِذَنْ [ ظ ١٠١ ] يَأْتِيكَ عَبْدُ اللَّهِ،

(١) هذا ما نقله عيسى بن عمر، قال: في كتابه ١٦/٣: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل». وانظر شرح الرضي ٤٦/٤.

(٢) في د: (لتشاكل). (٣، ٤) سيبويه ١٦/٣.

(٢) في د: (لتشاكل).

ولا يَنْقَلِبُ هذا<sup>(١)</sup> عَلَى سَيِّبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْمَلُ تِلْكَ الْأَحْرَفَ تَارَةً، وَلَا يُعْمَلُهَا تَارَةً؛ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، فَأَمَّا (إِذَنْ) فَإِنَّمَا تُلْغَى تَارَةً وَتَعْمَلُ تَارَةً؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا فِي الْاسْتِدْرَاكِ بِهَا تَارَةً، وَالْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا تَارَةً.



(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَهَذَا).

## بَابُ ( حَتَّى ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: ( حَتَّى ) مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مسائلُ هذا البابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( حَتَّى ) مِنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ إِذَا كَانَتْ لِلْحَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ عَنْ إِضْمَارٍ  
(أَنْ)؛ إِذْ كَانَتْ (أَنْ) لِلْإِسْتِقْبَالِ؟ وَلِمَ عَمِلْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مَعْنَى (إِلَى أَنْ)،  
وَمَعْنَى (كَيْ)، وَأُلْغِيتَ عَلَى وَجْهَيْنِ: سَبَبُ مُتَقَدِّمٍ لِلْحَالِ مُنْقَطِعٌ عَنْهُ، وَسَبَبُ  
مُتَّصِلٍ بِالْحَالِ؟

وَلِمَ لَا تَنْصُبُ إِلَّا بِإِضْمَارٍ (أَنْ)؟ وَلِمَ جَاَزَ فِيهَا إِضْمَارُ (أَنْ)، وَتَرَكْتَ إِضْمَارَهُ،  
وَلَمْ يَجْزِ فِي أُخْتِهَا، وَهِيَ (إِلَى)، وَقَدْ شَارَكَتْهَا فِي مَعْنَى النِّهَايَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
(إِلَى) نَقِيضَةُ (مِنْ)، فَجَرَتْ عَلَى حَدِّهَا، وَلَيْسَتْ (حَتَّى) نَقِيضَةَ (مِنْ)؛ إِذْ كَانَتْ  
تَجْرِي عَلَى طَرِيقَةٍ: (مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا)، وَلَا يُقَالُ: (مِنْ كَذَا حَتَّى كَذَا) عَلَى مُقَابَلَةٍ  
(مِنْ) فِي الْإِنْتِهَاءِ، وَإِنَّمَا (إِلَى) نِهَايَةٌ فِي الْمَكَانِ، وَ (حَتَّى) نِهَايَةٌ فِي تَعْظِيمٍ،  
أَوْ تَخْقِيرٍ، أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنْ غَيْرِ الْمَكَانِ؟

وَمَا حُكْمُ: (سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا)؟ وَلِمَ جَاَزَ النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى: سِرْتُ إِلَى أَنْ  
أَذْخُلَهَا، وَلَمْ يَجْزِ عَلَى مَعْنَى: سِرْتُ فَأَنَا<sup>(١)</sup> أَذْخُلُهَا الْآنَ مَا أُمْنَعُ؟  
وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ فِي الْفِعْلِ هَاهُنَا هُوَ الْجَارُ فِي الْأِسْمِ إِذَا كَانَ  
غَايَةً؟ وَلِمَ نُصِبَ الْفِعْلُ فِي الْغَايَةِ، وَجَرَّ الْأِسْمُ فِي الْغَايَةِ؟  
وَمَا حُكْمُ: (كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ)؟ وَلِمَ وَجَبَ النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى:

(\*) قوله: (حتى) ساقط في د. وكذا عنوان الباب في الكتاب ١٦/٣.

(١) في الأصل ود: (فأما).

كَلَّمْتُهُ كَيْ يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى مَعْنَى: كَلَّمْتُهُ فَإِذَا هُوَ يَأْمُرُ لِي بِشَيْءٍ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلَمْ وَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى أَنَّ السَّيْرَ  
مُتَّصِلٌ بِالذُّخُولِ الْآنَ بِمَعْنَى [ ١٠٢ ]: سِرْتُ فَأَذْخُلَهَا الْآنَ؟  
وَلَمْ جَازَ فِي ( حَتَّى ) الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ؟ وَهَلْ عَلَّتْهَا كَعَلَّةٌ ( إِذْنٌ ) فِي الْإِعْمَالِ  
وَالْإِلْغَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا الْآنَ مَا أُمْنَعُ )؟ وَلَمْ وَجَبَ الرَّفْعُ فِي هَذَا عَلَى  
مَعْنَى سَيْرٍ قَدْ مَضَى، وَانْقَطَعَ، وَذُخُولٍ ( الْآنَ ) فِي الْحَالِ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ سَبَبًا  
لِلذُّخُولِ مَعَ انْقِطَاعِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ سَيْرٌ أَدَّى إِلَى الذُّخُولِ بِتَقْرِيْبِهِ مِنْهُ، وَإِنْ  
انْقَطَعَ مُدَّةً مِنَ الزَّمَانِ لِبَعْضِ الْعَوَائِقِ الَّتِي تَعُوقُ، فَهُوَ سَبَبٌ بِتَقْرِيْبِهِ مِنَ الذُّخُولِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( لَقَدْ رَأَى مِنِّي عَامًا أَوَّلَ شَيْئًا حَتَّى لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَكَلِّمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ )؟  
وَلَمْ جَازَ أَنْ يَكُونَ: مَا رَأَى عَامًا أَوَّلَ مَعَ انْقِطَاعِهِ سَبَبًا يَمْتَنِعُ مَعَهُ اسْتَطَاعَتُكَ أَنْ  
تُكَلِّمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِذِكْرِهِ فِي هَذَا الْعَامِ مَا يُوجِبُ مِنَ الْارْتِدَاعِ عَنْ  
كَلَامِهِ، لَمَّا رَأَاهُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ، فَهُوَ كَالْحَاضِرِ الَّذِي يُوجِبُ الْارْتِدَاعَ عَنْ كَلَامِهِ  
الْعَامِ؟

وَلَمْ لَا تَرْفَعُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى السَّبَبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الثَّانِي؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَمَّا  
خَرَجَتْ عَنْ مَعْنَى الْغَايَةِ خَرَجَتْ إِلَى مَا يُشَاكِلُ الْغَايَةَ مِنْ تَأْدِيَةِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي  
عَلَى مَعْنَى السَّبَبِ، وَالَّذِي يَجْمَعُهُمَا الْمُنتَهَى، إِلَّا أَنَّ الْمُنتَهَى فِي الْغَايَةِ بِمَنْزِلَةِ  
مُنْتَهَى الْمَكَانِ، مِثْلُهُ فِي ( إِلَى )، وَالْمُنْتَهَى <sup>(١)</sup> فِي السَّبَبِ مَا أَدَّى إِلَيْهِ السَّبَبُ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّبْتُ تَسْبِنِي      كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ؟

وَلَمْ صَارَ الرَّفْعُ فِي الْفِعْلِ كَالرَّفْعِ فِي الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( الْمُنْتَهَى ) بَلَا وَو، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.



حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْمُنْتَهَى فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ مُنْتَهَى السَّبَبِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( شَرِبْتُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ )؟ وَلِمَ كَانَ الشُّرْبُ سَبَبًا لِحَرْفِ  
الْبَطْنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْإِمْتِلَاءِ حَتَّى تُقَلَّ بَطْنُهُ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ( حَتَّى إِنَّهُ يَفْعَلُ ذَاكَ ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ  
الْإِبْتِدَاءِ هُنَا، كَقَوْلِكَ [ ظ ١٠٢ ]: ( فَإِذَا إِنَّهُ يَفْعَلُ ذَاكَ )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ:

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهْرِئُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ؟  
وَلِمَ كَانَ الْغَشْيَانُ سَبَبًا لِتَرْكِ هَرِيرِ الْكِلَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ أَنْسَتْ  
بِهِ فَلَمْ تَهْرِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( مَرَضَ حَتَّى يَمُرَّ بِهِ الطَّائِرُ فَيَرْحَمُهُ )؟ وَلِمَ كَانَ مَرَضُهُ سَبَبًا لِمَرِّ  
الطَّائِرِ بِهِ رَاحِمًا لَهُ؟ وَهَلْ تَحْقِيقُ ذَلِكَ: حَتَّى يَرْحَمَهُ الطَّائِرُ إِذَا مَرَّ بِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى يَعْلَمَ اللَّهُ أَنِّي كَأُلٍّ )؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ سَبَبًا  
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ عَالِمٌ بِهِ كَيْفَ تَصَرَّفَتْ حَالُهُ؟ وَهَلْ تَحْقِيقُ  
ذَلِكَ: سِرْتُ حَتَّى أَكُلُ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، أَوْ فِيمَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ:

تُرَادَى عَلَى دِمَنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرُكُوبُ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( ضَرَبَ أُمْسٍ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْيَوْمَ )؟ وَلِمَ صَارَ ضَرْبُ  
أُمْسٍ يَمْتَنِعُ مَعَهُ التَّحَرُّكُ الْيَوْمَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: ( سِرْتُ فَأَدْخُلُهَا ) عَلَى أَنَّ السَّيْرَ وَالذَّخُولَ جَمِيعًا وَقَعَا فِيمَا مَضَى؟  
وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ فِي الْفَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي ( حَتَّى ) إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ عَلَى الْحَالِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( مَرَضَ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ )؟ وَلِمَ كَانَ بِالرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ؟

## الجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي ( حَتَّى ) أَنْ تَعْمَلَ فِي الْفِعْلِ بِإِضْمَارِ ( أَنْ )، وَتُلْغَى بِتَرْكِ إِضْمَارِ ( أَنْ ) مَعَ الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِلَّا عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، وَالسَّبَبِ الْمُؤَدِّي؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي سَقَطَتْ فِيهِ ( أَنْ ).

فَأَمَّا السَّبَبُ فَلَأَنَّهَا<sup>(١)</sup> لَمَّا أُخْرِجَتْ عَنِ الْغَايَةِ الَّتِي عَلَى تَقْدِيرِ الْمَكَانِ أُخْرِجَتْ إِلَى مَا يُشَبِّهُهَا مِنَ السَّبَبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الثَّانِي، وَقَدْ تَكُونُ الْغَايَةُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ، وَهُوَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ سَوَاءً وَقَعَ أَوْ لَمْ يَقَعْ، فَالثَّانِي كَائِنْ لَا مَحَالَةَ، كَقَوْلِكَ: ( وَقَفْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ )، فَهَذَا غَايَةٌ، وَلَيْسَ بِسَبَبٍ، لِأَنَّهُ سَوَاءٌ وَقَفْتُ أَوْ لَمْ تَقِفْ، فَالشَّمْسُ تَطْلُعُ [ ١٠٣ ] فِي وَقْتِهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ: ( أَنْتَظَرْتُ حَتَّى يَجُوزَ الْأَمِيرُ )، فَهَذَا غَايَةٌ، وَلَيْسَ بِسَبَبٍ؛ لِأَنَّهُ سَوَاءٌ، أَنْتَظَرْتُ أَوْ لَمْ تَنْتَظِرْ، فَالْأَمِيرُ يَجُوزُ، فَقَدْ بَانَ لَكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْغَايَةِ وَالسَّبَبِ الْمُؤَدِّي، فَإِذَا أُخْرِجَتْ عَنِ الْعَمَلِ، وَتَقْدِيرِ ( إِلَى أَنْ )، أَوْ ( كَيْ )، لَمْ تَخْرُجْ إِلَى<sup>(٢)</sup> مَا يُشَاكِلُ ذَلِكَ مِنَ السَّبَبِ الْمُؤَدِّي.

وَهِيَ تَعْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ: مَعْنَى ( إِلَى أَنْ )، وَمَعْنَى ( كَيْ )، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا فَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى الْاسْتِقْبَالِ.

وَتُلْغَى عَلَى وَجْهَيْنِ: السَّبَبُ الْمُتَّصِلُ، وَالسَّبَبُ الْمُتَنَقِّطُ، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا فَالْفِعْلُ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، وَالْأَوَّلُ أَدَّى إِلَى الثَّانِي، لَا مَحَالَةَ.

وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ ( أَنْ ) بَعْدَ ( إِلَى ) مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا لِلْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ، كَمَا أَنَّ ( مِنْ ) لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( حَتَّى )؛ لِأَنَّهَا لِلْغَايَةِ فِي الْمَعَانِي، كَالْغَايَةِ فِي التَّعْظِيمِ<sup>(٣)</sup>، وَالْغَايَةِ فِي التَّحْقِيرِ، فَوَضَعُهُمَا مُخْتَلِفٌ، وَإِنَّمَا جَمَعَهُمَا مَعْنَى الْغَايَةِ، فَجَرَتْ ( إِلَى ) عَلَى مُقَابَلَةِ ( مِنْ )، وَاتَّسَعَ فِي ( حَتَّى ) إِضْمَارُ ( أَنْ )؛ لِأَنَّهَا لِلْمَعَانِي الَّتِي هِيَ أَوْسَعُ مِنَ الْمَكَانِ.

(٢) فِي د: ( لَا إِلَى ).

(١) فِي د: ( فَلَأَنَّهَا ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( لِلتَّعْظِيمِ ).

وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا) بِالنَّصْبِ، عَلَى مَعْنَى: إِلَى أَنْ أَذْخُلَهَا، فَالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ إِلَى أَنْ يَقَعَ الدُّخُولُ. فَإِنْ قُلْتَ: (سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا) بِمَعْنَى: كَيْ أَذْخُلَهَا، صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا. وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى: سِرْتُ فَأَنَا أَذْخُلُهَا الْآنَ مَا أُمْنَعُ؛ لِأَنَّهَا هَاهُنَا لِلْحَالِ.

وَالنَّاصِبُ فِي الْفِعْلِ هُوَ الْجَارُّ فِي الْأِسْمِ؛ لِأَنَّهَا تَجُرُّ فِي الْأِسْمِ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ بِإِضْمَارٍ: (أَنْ) عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ.

وَتَقُولُ: (كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ) عَلَى مَعْنَى: كَيْ يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَكَ بِشَيْءٍ هَاهُنَا غَرَضٌ، فَهِيَ عَلَى مَعْنَى: (كَيْ).

وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا)، فَيَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ السَّيْرَ مُتَّصِلٌ بِالدُّخُولِ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ مِنْهُ. وَفِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ يَكُونُ سَبَبًا مُؤَدِّيًّا إِلَى الدُّخُولِ. وَإِنَّمَا جَازَ فِي (حَتَّى) الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ؛ لِأَنَّهَا تَارَةٌ تَدْخُلُ عَلَى مَعْنَى الْمُفْرَدِ، وَتَارَةٌ تَدْخُلُ عَلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَعْنَى الْمُفْرَدِ [ظ ١٠٣] عَمِلَتْ بِحَقِّ الْأَصْلِ، أَوْ إِضْمَارٍ (أَنْ)، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ أُلْعِيتْ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرَكَةِ الْمُفْرَدِ مَعَ الْأَوَّلِ.

وَإِنَّمَا جَازَ: (سِرْتُ مُنْذُ سَنَةٍ حَتَّى أَذْخُلَهَا الْآنَ مَا أُمْنَعُ)، وَإِنْ انْقَطَعَ سَيْرُكَ بِتَوَقُّفٍ مُدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ، فَهُوَ سَبَبٌ لِلدُّخُولِ بِتَقْرِيبِهِ مِنْهُ إِلَى ذَلِكَ الْبَلَدِ.

وَتَقُولُ: (لَقَدْ رَأَى مِنِّي عَامًّا أَوَّلَ شَيْءٍ حَتَّى لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَكَلِّمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ)، فَهَذَا رَفْعٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَدَّى إِلَى الثَّانِي، وَهُوَ حَالٌ. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧١٦ فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي      كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ<sup>(١)</sup>

فهذا شاهدٌ في الرَّفْعِ؛ لَأَنَّهَا تَصِيرُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ  
الْإِبْتِدَاءِ، وَيُوضَحُ ذَلِكَ: (حَتَّى إِنَّهُ لَيَفْعَلُ) <sup>(١)</sup>، فَلَوْلَا أَنَّهُ مَوْضِعُ إِبْتِدَاءٍ لَمْ يَصَحَّ  
فِيهِ: (إِنْ)؛ لَأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا مَوْقِعَ إِبْتِدَاءٍ.

وَتَقُولُ: (قَدْ نَارَعْتُهُ فِي الْأَمْرِ حَتَّى إِنَّهُ يَهْرُبُ مِنِّي). وَتَقُولُ: (شَرِبْتُ حَتَّى إِنْ  
الْبَعِيرَ يَجِيءُ يَجْرُ بَطْنُهُ)، جَازَ.  
وَقَالَ حَسَّانَ:

٧١٧ يُغَشَّوْنَ حَتَّى لَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ <sup>(٢)</sup>

فهذا لِكَثْرَةِ عَشْيَانِ الْأَصْيَافِ قَدْ أُنْسَتْ بِهِ الْكِلَابُ، فَهِيَ لَا تَهْرُ.  
وَتَقُولُ: (مَرَضَ حَتَّى يَمُرُّ بِهِ الطَّائِرُ فَيَرْحَمُهُ)، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: مَرَضَ حَتَّى  
يَرْحَمُهُ الطَّائِرُ فِي حَالِ مُرُورِهِ بِهِ.  
وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى يَعْلَمَ اللَّهُ أَنِّي كَأَلٍ)، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: سِرْتُ حَتَّى أَكَلْتُ فِيمَا  
يَعْلَمُ اللَّهُ، فَقَدْ دُمَّ ذِكْرُ: (يَعْلَمُ)، كَمَا قُدِّمَ ذِكْرُ: (يَمُرُّ بِهِ الطَّائِرُ) عَلَى الْإِتْسَاعِ.  
وَقَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ:

٧١٨ تُرَادَى عَلَى دِمَنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرُكُوبُ <sup>(٣)</sup>

فهذا شاهدٌ يُبَيِّنُ عَنْ اتِّصَالِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ فِي (حَتَّى)، كَمَا هُوَ فِي  
الْفَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَاءِ أَبْيَنُ؛ لَأَنَّهَا الْأَصْلُ فِيهِ.

(١) في الأصل ود: (لفعل).

(٢) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٠٩، وانظر سيبويه ٣/١٩، والزاهر ١/٣٤٣،  
وابن السيرافي ٢/٨١، والتبصرة والتذكرة ١/٤٢٢، وفرحة الأديب ١٠٤، وتحصيل عين الذهب ٣٩٠،  
وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٥٤، والمقاصد الشافية ٦/٤٠. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١٥٨،  
وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٦٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعقمة بن عبدة في ديوانه ٢٨، وانظر المفضليات ٣٩٤، وسيبويه ٣/١٩، وابن  
السيرافي ٢/٨٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٠، وابن يعيش ٦/٥٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/٦٩،  
والأصول ٢/١٥١، والخصائص ١/٣٦٩، والمخصص ٢/١٨٢.

وَتَقُولُ: (ضُرِبَ أَمْسٍ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْيَوْمَ)، فهذا رَفْعٌ؛ لِأَنَّ ضَرْبَهُ  
أَدَّى إِلَى أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْيَوْمَ [و١٠٤].

وَيَجُوزُ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا فِيمَا مَضَى)، فَيَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ، كَأَنَّكَ  
قُلْتَ: حَتَّى أَدْخُلُهَا فِي الْحَالِ الْمَاضِيَةِ، فَيَجْرِي مَجْرَى: (سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ).  
وَتَقُولُ: (مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَهُ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ أَدَّى إِلَى انْتِفَاءِ الرَّجَاءِ<sup>(١)</sup>.



(١) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء الله تعالى: باب حتى التي يرتفع الفعل بعدها).

[ الْجُزْءُ الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ  
إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى النُّحَوِيِّ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>

## بَابُ ( حَتَّى )

### الَّتِي يَرْتَفِعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا<sup>(\*)</sup>

الغرض فيه أن يُبينَ ما يجوزُ في ( حتى ) التي يرتفع الفعل بعدها ممّا لا يجوزُ.

#### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( حَتَّى ) الَّتِي يَرْتَفِعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟  
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ، مِنَ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ هُنَاكَ فِعْلٌ هُوَ سَبَبٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )، و ( قَدْ سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )، و ( إِنِّي سِرْتُ  
حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَالِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا )، و ( أَرَى زَيْدًا سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا )؟  
وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ فِي: ( أَرَى زَيْدًا سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا )؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ: « لَا يَكُونُ فِي ذَا إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَيْسَ  
بِمُتَيَقِّنٍ »؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ<sup>(٢)</sup> وَقُوعَ الْفِعْلِ الَّذِي يَكُونُ سَبَبًا لِلْفِعْلِ  
بَعْدَ ( حَتَّى )، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فِعْلٌ يَكُونُ سَبَبًا؟ وَلِمَ جَازَ

(١) الكلام من قوله: ( الجزء الثالث والثلاثون ) ليس في د.

(\*) العنوان في الكتاب ٢٠ / ٣: « هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما انتصب لأنه غاية ».

(٢) في د: ( يتقن )..

عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ كَاللَّازِمِ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ أَنَّ هُنَاكَ سَبَبًا، فَهُوَ كَلَزُومِ السَّبَبِ؟

وَهَلْ يَلْزُمُ الْمُخَالَفَ فِي هَذَا [ ١٠٤ ظ ] أَنْ يَنْصِبَ فِي قَوْلِهِ: ( سَارَ زَيْدٌ حَتَّى يَدْخُلَهَا فِيمَا بَلَّغْنِي، وَلَا أُدْرِي )، وَ ( سَارَ زَيْدٌ حَتَّى يَدْخُلَهَا أَرَى )؟ وَلِمَ أَلْزَمَهُ سِيبَوَيْهِ هَذَا مَعَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْهُ بِأَنَّهُ ذَكَرَ: ( لَا أُدْرِي )، وَ ( أَرَى ) فِي مَوْضِعِ الاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ مَا مَضَى صَدْرُ كَلَامِهِ عَلَى الْيَقِينِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ؟ وَمَا وَجْهُ امْتِنَاعِ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ مِنَ الرَّفْعِ فِي هَذَا: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَلْبُ؟ وَهَلْ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا ارْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فَهِيَ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي لَهَا جَوَازَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا فِي قَوْلِكَ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )، وَ ( حَتَّى أَدْخُلَهَا سِرْتُ )، وَإِذَا ذَكَرْتَ ( كُنْتُ ) لَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُقَدِّمَ ( سِرْتُ )، فَلَا يَجُوزُ: ( كُنْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا سِرْتُ )؟ وَلِمَ أَلْزَمَهُمْ سِيبَوَيْهِ امْتِنَاعَ الرَّفْعِ فِي: ( قَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )؟ وَهَلْ ذَلِكَ [ لِأَنَّهُ ]<sup>(٢)</sup> لَا يَجُوزُ: ( قَدْ حَتَّى أَدْخُلَهَا سِرْتُ )؟ وَهَلْ لَهُمْ أَنْ يَنْفَصِلُوا مِنْ هَذَا بِأَنَّ ( قَدْ ) زِيَادَةٌ فِي الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ، مِنْ نَحْوِ أَلْفٍ ( ضَارِبٍ )، وَوَاوٍ ( ضَرُوبٍ )، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَمَا جَوَابُهُمْ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ إِذَا حُقِّقَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؟ وَهَلْ هُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ: ( كُنْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا سِرْتُ )؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِي مَوْضِعِهِ ( سِرْتُ )، وَصَارَ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ ( كُنْتُ ) وَ ( سِرْتُ )، وَلَوْ قَالَ: ( كُنْتُ سِرْتُ زَيْدٌ مَعِيَ فِي مَسِيرِي كُلِّهِ ) عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْكَلَامِ فِي ( زَيْدٌ ) لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُقَدَّمَ؟

وَمَا حُكْمُ: ( إِنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )، وَ ( مَا سِرْتُ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى أَدْخُلَهَا )؟ وَلِمَ صَارَ مَعَ التَّقْلِيلِ الرَّفْعُ، وَالتَّقْلِيلُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ؟ وَمَا حُكْمُ: ( رَبَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )، وَ ( طَالَمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )؟ وَلِمَ

(١) فِي د: ( كَاللَّامِ ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَهُوَ سَاقِطٌ مِنَ النُّسخَتَيْنِ.

جَاَزَ الرَّفْعُ مَعَ امْتِنَاعِ الْقَلْبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَارِضٌ بِدُخُولِ ( مَا ) الْمُقْتَضِيَةِ لِذِكْرِ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، مِنْ ( رُبَّمَا )، وَ ( طَالَمَا )، وَ ( كَثَرَمَا )، فَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا تَقُولُ: ( رُبَّمَا سِرْتُ فَأَنَا أَذْخُلُ )، وَ ( طَالَمَا [ ١٠٥ ] سِرْتُ فَأَدْخُلُ )، وَ ( كَثَرَمَا سِرْتُ فَأَنَا أَذْخُلُ مَا أُمْنَعُ )؟

وَلِمَ جَاَزَ الرَّفْعُ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ سِيرٍ وَاحِدٍ، لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ سَبَبٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَحَصَّلُ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ أَحَدُ ضُرُوبِ السَّيْرِ الَّذِي وَقَعَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: ( سِرْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟

وَمَا حُكْمُ: ( مَا أَحْسَنَ مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَاَزَ بِالرَّفْعِ فِي التَّعَجُّبِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ فِيهِ تَشْيِيتَ فِعْلٍ ذِكْرٍ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ فِيهِ التَّعَجُّبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ( سِرْتُ ) يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ السَّيْرِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَاَزَ بِالرَّفْعِ مَعَ أَنَّ ( قَلَّمَا ) يُسْتَعْمَلُ عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ اشْتِرَاكًا<sup>(١)</sup>، فَإِذَا ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبُ النَّفْيِ لَمْ يَجْزُ، وَإِذَا ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبُ إِثْبَاتِ الْقَلِيلِ جَاَزَ، وَكَذَلِكَ: ( أَقَلُّ مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَاَزَ مِثْلُ هَذَا فِي ( قَلَّمَا )، وَلَمْ يَجْزُ فِي ( كَثَرَمَا سِرْتُ )؟

وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: ( [ قَلَّمَا ]<sup>(٢)</sup> سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا )، وَامْتِنَاعُ: ( كَثَرَمَا سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا )؟

وَلِمَ جَاَزَ: ( إِنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا ) عَلَى قُبْحٍ؛ لاختِقَارِ السَّيْرِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ أَجَاَزَهُ الْأَخْفَشُ مَعَ إِقْرَارِهِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَرْفَعْ غَيْرَ الْوَاجِبِ فِي بَابِ ( حَتَّى )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ مِنْ أَنَّ الرَّفْعَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فِيهِ سَبَبًا أَدَّى إِلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا لَمَّا أُخْرِجَتْ عَنِ الْعَايَةِ فِي الْمَكَانِ أُخْرِجَتْ إِلَى السَّبَبِ الَّذِي مُنْتَهَاهُ

(١) فِي د: ( إِشْرَاكَ ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.



المُسَبَّبُ، وَلَيْسَ فِي النَّفْيِ سَبَبٌ يَكُونُ الثَّانِي مُنْتَهَاهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
[كَانَ] <sup>(١)</sup> تَحْصُلُ بَعِيرٌ خَبِرٌ، وَإِذَا نَصَبْتُ فَلَهَا خَبَرٌ، بِمَنْزِلَةِ: (كَانَ سِيرِي إِلَى أَنْ  
أَدْخُلَهَا)، وَالرَّفْعُ بِمَنْزِلَةِ: (كَانَ سِيرِي فَإِذَا أَنَا أَدْخُلَهَا)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؟

وَمَا حُكْمُ: (كَانَ سِيرِي سَيْرًا مُتَعَبًا حَتَّى أَدْخُلَهَا)؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟  
وَمَا حُكْمُ: (حَتَّى) فِي إِشْرَاكِهَا <sup>(٢)</sup> الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا، كَمَا تُشْرِكُ الْفَاءُ؟  
وَلِمَ وَجَبَ: (لَمْ أَجِئْ فَأَقُلْ)، وَلَمْ يَجْزُ: (لَمْ أَجِئْ حَتَّى أَقُلْ)؛ إِذْ كَانَتْ  
[ظ ١٠٥ هـ] تَعْطِفُ الْأِسْمَ عَلَى الْأِسْمِ؟ فَلِمَ جَازَ أَنْ تَعْطِفَ اسْمًا عَلَى اسْمٍ، وَلَمْ  
يَجْزُ أَنْ تَعْطِفَ فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَعْطِفُ فِي تَعْظِيمٍ أَوْ تَحْقِيرٍ،  
وَلَا تَعْطِفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ قُلْتُ: (صَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمَرًا) لَمْ يَجْزُ؟ وَهَلْ  
يَلْزَمُ مِنَ الْعَطْفِ امْتِنَاعُ: (كَانَ سِيرِي أَمْسٍ شَدِيدًا حَتَّى أَدْخُلْ)، كَمَا <sup>(٣)</sup> يَمْتَنِعُ:  
(فَأَدْخُلْ)، عَلَى الْعَطْفِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (كَانَ سِيرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا) بِالرَّفْعِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ (يَفْعَلُ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلَ) فِي بَعْضِ الْكَلَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ  
قَدْ يَكُونُ (فَعَلَ) يَتَطَاوَلُ، فَيَصْلُحُ فِيهِ (يَفْعَلُ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ، وَمَا لَمْ  
يَقَعَ، وَيَصْلُحُ فِيهِ (فَعَلَ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ، نَحْوُ: (يَجْعَلُ اللَّهُ اللَّيْلَ سَكْنًا  
وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)، وَ (جَعَلَ اللَّهُ اللَّيْلَ سَكْنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلُولٍ:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي؟

وَلِمَ جَازَ: (أَمَرْتُ) فِي مَوْضِعِ: (مَرَرْتُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ مِنْ شَأْنِي  
الْمُرُورُ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ؟

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في د: (ذا).

(٣) في د: (اشترأها).

وَمَا حُكْمُ: (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا؟) وَلِمَ جَارَ بِالرَّفْعِ، وَلَمْ يَجُزْ: (أَسَارَ زَيْدٌ حَتَّى يَدْخُلُهَا؟) وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: (أَيُّهُمْ سَارَ) فِيهِ ادِّعَاءٌ وَقُوعٌ سَيْرٍ، وَكَذَلِكَ: (أَيْنَ الَّذِي سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا؟)

وَلِمَ جَارَ: (مَا سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ)، وَلَمْ يَجُزْ: (مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ إِلَى الرَّفْعِ، فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ وَبَعْدَهَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِلَّا إِلَى مَا يُشَاكِلُ الْأَصْلَ، وَهِيَ هَاهُنَا إِذَا دَخَلْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي عَلَى خِلَافِ تِلْكَ الْجِهَةِ، وَإِنَّمَا دَخَلْتُ عَلَى مَاضٍ مَعَ مَاضٍ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ: (مَا سِرْتُ فَدَخَلْتُ)، فَإِذَا دَخَلْتُ عَلَى مَا قَدْ أُمِنَ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ أَخَوَاتِهَا، وَصَارَتْ عَلَى حُكْمِ آخَرٍ، وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَاضِي، فَهِيَ إِذَا نَقَلَتْ الْفِعْلَ نَقْلَيْنِ: إِلَى الْاسْتِقْبَالِ وَالْغَايَةِ نَاصِبَةً؛ لِأَنَّهَا عَلَى قِيَاسِ<sup>(١)</sup> أَخَوَاتِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا لِلْحَالِ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ: (إِذَنْ) إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا لِلْحَالِ، وَإِذَا دَخَلْتُ عَلَى [١٠٦] الْمَاضِي فَلَيْسَ يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْغَايَةِ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ)، وَعَنِ الْمُضَارِعِ الَّذِي تَصْلُحُ فِيهِ الْغَايَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ: (وَقَفْتُ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَلَا يَجُوزُ: (وَقَفْتُ حَتَّى تَطْلُعُ الشَّمْسُ)؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: (حَتَّى) الَّتِي يَرْتَفِعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْحَالِ وَالسَّبَبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِلْحَالِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَنْصِبَ؛ لِخُرُوجِهَا عَنْ حَدِّ أَخَوَاتِهَا فِي النَّصْبِ، كَخُرُوجِ (إِذَنْ). وَإِذَا كَانَتْ لِلْسَّبَبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الثَّانِي صَلَحَ فِيهَا الرَّفْعُ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ تَقْدِيرِ الْغَايَةِ بِمَعْنَى (إِلَى أَنْ)، وَبَيْنَ مَا هُوَ لِلْحَالِ. وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ بِهَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ مِنَ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَمَعْنَى الْوَاجِبِ: الدَّالُّ عَلَى الْوَاقِعِ فِي مَاضٍ أَوْ حَاضِرٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ.

وَتَقُولُ: ( أَرَى زَيْدًا سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ) فَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَا يُجِيزُ الرَّفْعَ فِي هَذَا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَيَقِّنًا صَارَ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ. وَسَيَبُوْنِيهِ يُجِيزُهُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ كَاللَّازِمِ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ أَنَّ السَّيْرَ قَدْ وَقَعَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاقِعِ، لَا مَحَالَةَ.

وَتَقُولُ: ( كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )، فَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ لَا يُجِيزُ الرَّفْعَ<sup>(٣)</sup>؛ لِامْتِنَاعِ الْقَلْبِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ الْقَلْبُ خَرَجَتْ عَنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، فَيُجِيزُ<sup>(٤)</sup>: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ: ( حَتَّى أَدْخُلَهَا سِرْتُ )، وَلَا يُجِيزُهُ فِي: ( كُنْتُ ).

وَالصَّوَابُ جَوَازُ الرَّفْعِ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبُوْنِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ: ( كُنْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا سِرْتُ )؛ إِذْ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا ( سِرْتُ )، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: ( كُنْتُ سِرْتُ وَأَنَا مُصَاحِبٌ لِرَزِيدٍ ).

وَتَقُولُ: ( إِنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ) بِالرَّفْعِ، وَإِنْ احْتَقَرْتَ سَيْرَكَ، فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ مَا يُؤَدِّي الدُّخُولَ.

وَتَقُولُ: ( كَثَرَمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ) بِالرَّفْعِ. وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ [ ظ ١٠٦ ] مَنْ لَا يُجِيزُ إِلَّا النَّصْبَ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى ضُرُوبٍ مِنَ السَّيْرِ، فَلَا يَتَحَصَّلُ السَّيْرُ

(١) ذكر سيبويه هذا الرأي ولم ينسبه، انظر سيبويه ٢٠/٣ - ٢١، وقال في الارتشاف ٤/١٦٦٦: « وزعم بعض القدماء أنه إذا حسن القلب جاز الرفع والنصب نحو: سرت حتى أدخلها؛ لأنه يحسن: ( حتى أدخلها سرت )، وإذا امتنع القلب لم يجز الرفع نحو: ( قد سرت حتى أدخلها )؛ لأنه يمتنع: ( قد حتى أدخلها سرت )، ولم يعتبر سيبويه حسن القلب وامتناعه، بل يجوز الرفع والنصب حسن أو امتنع ». وانظر شرح السيرافي ٣/٢١٢، والتعليقة للفراسي ٢/١٤٠. والمقصود بالقلب هو قلب التركيب، وهو أن تأتي بالفعل الأول آخرًا، وقد وضعه أبو حيان في كلامه.

(٢) سيبويه ٢٠/٣. (٣) سيبويه ٢١/٣.

(٤) في د: ( فيجوز ).

(٥) ذكر سيبويه أن بعض الناس لم يجز الرفع، دون أن يسميهم، وعلة ذلك عندهم هو قبح القلب، فيقبح أن تقول: ( سرت حتى أدخلها كثرما ). انظر سيبويه ٢٢/٣، وقال في الارتشاف ٤/١٦٦٦: « وذهبت طائفة من القدماء إلى أنه لا يجوز الرفع في قلما وكثرما وطالما وربما. وسأل سيبويه العرب =

الَّذِي هُوَ سَبَبٌ. وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ عَلَى مَذْهَبِ سِبْوَيه<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ أَحَدَ تِلْكَ الْأَصْرُبِ مِنَ السَّيْرِ هُوَ الْمُؤَدِّي إِلَى الدُّخُولِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ بِعَيْنِهِ.

وَتَقُولُ: ( قَلَمًا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا )، إِذَا ذَهَبْتَ بِ ( قَلَمًا ) مَذْهَبَ النَّفْيِ فَلَيْسَ إِلَّا النَّصْبُ، بِمَنْزِلَةِ: ( مَا سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا )، وَهُوَ مَذْهَبٌ لِلْعَرَبِ مَعْرُوفٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: ( قَلَمًا سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا )، فَيُنْصَبُ بِالْفَاءِ عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ، وَلَا يَجُوزُ: ( [ كَثَرَمَا ]<sup>(٢)</sup> سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا ).

وَلَهُمْ فِيهِ مَذْهَبٌ آخَرُ عَلَى نَقِيضِ: ( كَثَرَمَا سِرْتُ )، فَيُثْبِتُ إِذَا قَالَ: ( قَلَمًا سِرْتُ ) سَيْرًا قَلِيلًا عَلَى النَّقِيضِ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجُوزُ: ( قَلَمًا سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا ) بِالرَّفْعِ.

وَالْأَخْفَشُ يُجِيزُ: ( مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ) بِالرَّفْعِ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ<sup>(٣)</sup>، مَعَ اعْتِرَافِهِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِالرَّفْعِ إِلَّا فِي الْوَاجِبِ، فَقَاسَهَا عَلَى الْفَاءِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ هَذَا الْقِيَاسُ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ ( حَتَّى ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ فَلَهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ غَايَةً بِمَنْزِلَةِ ( إِلَى أَنْ )، أَوْ ( كَيْ )<sup>(٤)</sup>. وَالْآخَرُ أَنْ تَكُونَ عَلَى شَبِّهِ الْغَايَةِ مِنَ السَّبَبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْمُسَبَّبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ؛ فَلِهَذَا جَازَ: ( مَا سِرْتُ فَأَنَا أَدْخُلُ مَا أُمْنَعُ )، وَلَمْ يَجْزُ: ( مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ مَا أُمْنَعُ )؛ لِلْفَرْقِ الَّذِي بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: ( كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا )، وَلَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ يُبْقِي ( كَانَ ) بِغَيْرِ خَبَرٍ.

= عن الذي منعوا فيه الرفع فرفعوه». وانظر شرح السيرافي ٢١٦/٣، والهمع ٣٨٣/٢.

(١) سبويه ٢٢/٣.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من السؤال.

(٣) انظر رأيه في شرح السيرافي ٢١٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٤، وشرح الرضي ٥٨/٤،

وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/٢.

(٤) في د: (وكي).

وَيَجُوزُ: (كَانَ سَيْرِي سَيْرًا مُتَعَبًا حَتَّى أَدْخُلَهَا) بِالرَّفْعِ وَالتَّصْبِ، وَكَذَلِكَ:  
(كَانَ سَيْرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا) بِالرَّفْعِ، إِذَا جَعَلْتَ: (أَمْسٍ) خَبَرَ (كَانَ)، وَلَمْ  
تَجْعَلْهُ مِنْ صِلَةٍ: (سَيْرِي)، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ صِلَةٍ (سَيْرِي) لَمْ يَجُزْ.

وَلَا يَجُوزُ فِي (حَتَّى) أَنْ تَعْطِفَ فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ، لَوْ قُلْتَ: (لَمْ أَجِئْ حَتَّى أَقُلْ) لَمْ  
يَجُزْ. وَيَجُوزُ: (لَمْ أَجِئْ فَأَقُلْ)؛ لِأَنَّهَا فِي الْعَطْفِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِتَحْقِيقٍ أَوْ تَعْظِيمٍ  
يَخْرُجُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَذْكُورِ، كَقَوْلِكَ: (قَدِمَ النَّاسُ [١٠٧] حَتَّى الْمُشَاةُ وَالصُّبْيَانُ)،  
و: (خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرِ)، وَلَوْ قُلْتَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمْرًا) لَمْ يَجُزْ.

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلُولٍ:

٧١٩ وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي<sup>(١)</sup>

فَجَعَلَ (أَمَرْتُ) فِي مَوْضِعِ (مَرَرْتُ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مِنْ شَأْنِي الْمُرُورُ فِي  
الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، فَجَارَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ أَوَّلِي بِـ (مَرَرْتُ) لِمُشَاكَلَةِ:  
(فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ).

وَتَقُولُ: (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا؟) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ادِّعَاءَ وَفُوعٍ سَيْرٍ.  
وَكَذَلِكَ: (أَيْنَ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا؟)، وَ (مَتَى سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا؟)، وَلَا يَجُوزُ:  
(أَسَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ادِّعَاءٌ وَفُوعٌ سَيْرٍ.

وَتَقُولُ: (مَا سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ)، فَيَجُوزُ فِي الْمَاضِي إِلَّا يَكُونُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ  
سَبَبًا لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ غَايَةِ<sup>(٢)</sup> إِلَى مَا يُشَاكِلُهَا، فَيَجِبُ لَهُ مَعْنَى السَّبَبِ،  
فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: (مَا سِرْتُ فَدَخَلْتُ)؛ وَلِذَلِكَ جَارَ: (وَقَفْتُ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ)،

(١) البيت من الكامل، وقد نسب لرجل من بني سلول في سيبويه ٢٤/٣، والإغفال ٣٥٥/١، وتحصيل  
عين الذهب ٣٩٠. وهو لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦. وهو لعُميرة بن جابر الحنفي  
في حماسة البحرري ١٧١. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١٤٥/١، والحجة للفارسي ٢٠٧/٢،  
والمسائل البصريات ٤٤٣/١، والتمام ٦٧، ٢٨، ٦٧، وأمالى ابن الشجري ٤٨/٣، وشرح اللمع لابن برهان  
١٢٧/١، وشرح الرضي ٢٣٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٠/١، والارتشاف ٢٠٢٣/٤. وقد  
جاء برواية: (فمررت ثممت)، و (فأجوز ثم أقول لا يعنيني) و (فأعفت ثم أقول).

(٢) قوله: (غاية) ساقط من د.

وَلَمْ يَجْزُ: ( وَقَفْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ ( تَطْلُعُ ) نُقِلَ عَنْ ( إِلَى أَنْ تَطْلُعَ )، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ الْغَايَةِ، إِلَّا إِلَى مُنْتَهَى مُسَبِّبٍ، كَالْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَاضِي.



## بَابُ ( حَتَّى )

## الَّتِي يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ اثْنَيْنِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( حَتَّى ) الَّتِي يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ اثْنَيْنِ  
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( حَتَّى ) الَّتِي يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ اثْنَيْنِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟  
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ اثْنَيْنِ فِي ( حَتَّى ) كَالْعَمَلِ مِنْ وَاحِدٍ؟ وَهَلْ  
ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِي الْعَمَلِ مِنْ اثْنَيْنِ <sup>(١)</sup> أَلَّا يَكُونَ فِعْلُ أَحَدِهِمَا سَبَبًا مُؤَدِّيًّا إِلَى  
فِعْلِ الْآخَرِ، كَمَا يَكُونُ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ <sup>(٢)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ )؟ وَلِمَ كَانَ الْأَظْهَرُ فِي هَذَا النَّصْبِ حَتَّى  
يَقُومَ دَلِيلٌ بِأَنْ سَيْرَكَ أَدَّى إِلَى دُخُولِ زَيْدٍ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ أَصْلًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لِأَنَّ السَّبَبَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَوَاءً وَجُودُهُ [ظ ١٠٧] وَعَدَمُهُ فِي أَنَّ الْمُسَبَّبَ يُوجَدُ  
لَا مَحَالَةً؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا ثَقْلِي )، و ( سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا بَدَنِي )؟ وَلِمَ  
كَانَ الْوَجْهُ فِي هَذَا الرَّفْعِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ <sup>(٣)</sup>: ( وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ) [البقرة: ٢١٤] بِالرَّفْعِ،

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٢٥: « هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين ».

(١) بعده في د: ( في حتى ).

(٢) في الأصل ود: ( كَمَا يَكُونُ فِي فِعْلِ الْآخَرِ، كَمَا يَكُونُ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ ).

(٣) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبد الله =

وَبَيْنَ قِرَاءَةِ غَيْرِهِ بِالنَّصْبِ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلِ النَّصْبُ عَلَى الْغَايَةِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ الزَّلْزَلَةَ هِيَ سَبَبُ قَوْلِ الرَّسُولِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ وَأَدْخُلَهَا )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: ( وَأَدْخُلَهَا ) إِذَا كَانَ سَيْرُكَ قَدْ أَدَّى إِلَى دُخُولِكَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ<sup>(٢)</sup> الْعَطْفُ بِمَرْفُوعٍ عَلَى مَنْصُوبٍ، لَا مَوْضِعَ لَهُ سِوَى النَّصْبِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَيَدْخُلَهَا زَيْدٌ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ، إِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَرْفُوعٍ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَحَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ )، وَ ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ )؟ وَلِمَ جَارَ نَصْبُ الثَّانِي مَعَ إِعَادَةِ ( حَتَّى )، وَلَمْ يَجْزُ مَعَ تَرْكِ إِعَادَتِهَا بِالْحَمْلِ عَلَى التَّأْوِيلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُا لَيْسَتْ فِي تَأْوِيلِ النَّاصِبَةِ؛ إِذِ الْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ أَيْضًا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَتَطْلُعَ الشَّمْسُ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: ( رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ فِي ( حَتَّى )؟

وَمَا وَجْهُ قَوْلِ الْأَخْفَشِ أَنَّ ( حَتَّى ) الَّتِي تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا لَيْسَتْ ( حَتَّى ) الَّتِي تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا؟ وَمَا الصَّوَابُ فِيهِ؟ وَهَلْ وَجْهُهُ أَنَّهُ رَأَى الْأَحْكَامَ تَخْتَلِفُ فِيهَا، وَالصَّوَابُ أَنَّ تَكُونَ وَاحِدَةً، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَحْكَامُ؛ لِأَنَّهُا تَرْجِعُ إِلَى تَقْدِيرَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِضَافَةِ لَا يَجُوزُ أَنَّ تَكُونَ هِيَ لَامَ

= ابن السائب، وقرأ عليه الأعمش وغيره، مات سنة ثلاث ومائة، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة اثنتين، وقد نبف على الثمانين. انظر ترجمته في غاية النهاية ٤١ / ٢.

(١) قَرَأَ نَافِعٌ: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ بِالرَّفْعِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ وَأَهْلِ الْحِجَازِ فِي سَبْيِ ٢٥ / ٣، وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٣٢ / ١: « وَقَدْ كَانَ الْكِسَائِيُّ قَرَأَ بِالرَّفْعِ دَهْرًا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّصْبِ »، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿ حَتَّى يَقُولَ ﴾ بِالنَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَالْحَسَنِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي عَمْرٍو فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٣٠٤ / ١. وَانْظُرِ السَّبْعَةَ ١٨١، وَحِجَةَ الْقِرَاءَاتِ ١٣١.

(٢) فِي د: ( يَصْلَحُ ).



الابْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ لَا يُتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ، عَلَى تَقْدِيرِ  
حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( حَتَّى )؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ  
عَلَى جِهَةِ اخْتِلَافِ التَّفْرِيعِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَتَّى أَذْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ أَنَّ الثَّانِيَّ  
لَا يُشَاكِلُ الْأَوَّلَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى عَطْفٍ [ ١٠٨ ] جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ بِاخْتِلَافِ  
الْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ      وَحَتَّى الْحَيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ شَاهِدٌ فِي رَفْعِ الْفِعْلِ بَعْدَ ( حَتَّى ) مَعَ الْعَطْفِ عَلَى ( حَتَّى ) الَّتِي  
نُصِبَ <sup>(١)</sup> الْفِعْلُ بَعْدَهَا؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ وَسَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا )؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ مَعَ انْفِصَالِ سَيْرِكَ مِنْ  
سَيْرِهِ؟ وَهَلْ ذَاكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ: ( سِرْنَا حَتَّى نَدْخُلَهَا )؟

وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَسْمَعَ الْأَذَانَ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ  
بِمَنْزِلَةٍ: ( سِرْتُ حَتَّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ )، فَذَكَرَ السَّمْعَ هَاهُنَا لَيْسَ مُعْتَمَدَ الْكَلَامِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَكُلَ )؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ، وَلَمْ يَجْزُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَصْبَحَ )  
إِلَّا بِالنَّصْبِ؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي ( حَتَّى ) الَّتِي الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ اثْنَيْنِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا  
لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا أَدَّى إِلَى الثَّانِي امْتِنَاعَ الرَّفْعِ مِنَ الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: ( وَقَفْتُ  
حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ )، لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ وَقُوفَكَ لَا يُؤَدِّي إِلَى طُلُوعِ  
الشَّمْسِ؛ لِأَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَالشَّمْسُ تَطْلُعُ فِي وَقْتِهَا، فَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ

هذا الرَّفْعُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ الرَّفْعُ إِلَّا وَالْفِعْلُ الْأَوَّلُ أَدَّى إِلَى وَقْعِ الثَّانِي؛ لِيَكُونَ عَلَى قِيَاسِ أَصْلِهَا فِي الْغَايَةِ، وَالَّذِي يَجْمَعُهُمَا <sup>(١)</sup> الْمُنتَهَى، إِلَّا أَنَّ الْغَايَةَ مُنْتَهَى مُجَرَّدٌ مِنْ مَعْنَى الْمُسَبَّبِ، كَتَجْرِيدِ: (وَقَفْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ)، فَمُنْتَهَى وَقُوفِكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ، وَلَيْسَ بِسَبَبٍ لَهُ، فَهَذَا غَايَةٌ وَمُنْتَهَى مُجَرَّدٌ. فَأَمَّا: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا مَا أُمْنَعُ) فهو مُنْتَهَى سَيْرِكَ، الْأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّانِي، وَالْمَعْنَى مَعْنَى الْحَالِ، فَلَمَّا أُخْرِجَتْ إِلَى مَعْنَى الْحَالِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُشَاكَلَ بِهَا مَعْنَى الْغَايَةِ الَّتِي هِيَ عَلَى تَقْدِيرِ (إِلَى أَنْ).

وَأِنَّمَا جَرَى هَذَا فِيمَا كَانَ الْعَمَلُ فِيهِ مِنْ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ عَلَيْهِ أَلَّا يَكُونَ أَحَدُ الْعَمَلَيْنِ سَبَبًا لِلْآخَرِ إِذَا كَانَ مِنْ اثْنَيْنِ.

وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ) بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْأَظْهَرَ أَلَّا يَكُونَ سَيْرُكَ [ظ ١٠٨] سَبَبًا لِدُخُولِ زَيْدٍ، فَإِنْ كَانَ سَبَبًا لَهُ بِأَنَّكَ حَمَلْتَهُ حَتَّى دَخَلَ، أَوْ سَأَلْتَهُ فِي ذَلِكَ، أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِمَّا يُؤَدِّي فِيهِ السَّيْرُ الَّذِي كَانَ مِنْكَ إِلَى دُخُولِ زَيْدٍ جَاَزَ الرَّفْعُ، كَأَنَّكَ سَأَلْتَهُ حَتَّى سَارَ مَعَكَ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: (سِرْنَا حَتَّى نَدْخُلُهَا).

فَأَمَّا: (سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ)، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ.

وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا ثَقْلِي)، و (سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا بَدَنِي)، فَالْرَّفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ.

وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢١٤] بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ الزَّلْزَلَةَ سَبَبٌ أَدَّى إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ <sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّاسِ بِالنَّصْبِ فَعَلَى مَعْنَى الْغَايَةِ <sup>(٣)</sup>، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَزُلْزِلُوا إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ، فَهُوَ مُنْتَهَى الزَّلْزَلَةِ

(١) في الأصل ود: (يجمعها)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) قوله: (والذين آمنوا بالرفع على أن الزلزلة سبب أدى إلى قول الرسول) ليس في د.

(٣) انظر توجيه القراءتين في المقتضب ٤٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٦/١، والأصول

١٥٣/٢، وشرح السيرافي ٢١٩/٣، والحجة للفارسي ٣٠٦/٢، والتعليقة للفارسي ١٤٧/٢.

عَلَى مَعْنَى الْغَايَةِ الْمُجَرَّدَةِ مِنْ تَضَمُّنِ السَّبَبِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِيقَةٍ مَعْنَاهُ قَدْ كَانَتْ الزَّلْزَلَةُ سَبَبًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ وَأَدْخُلَهَا )، لَا يَجُوزُ فِي الثَّانِي إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ، لَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ غَيْرُ النَّصْبِ.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَيَدْخُلَهَا زَيْدٌ )، فَلَا يَصْلُحُ فِي الثَّانِي إِلَّا النَّصْبُ بِالْحَمْلِ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَرْفُوعٌ، لَا تَأْوِيلَ لَهُ إِلَّا الرِّفْعُ.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَحَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ )، فَهَذَا يَجُوزُ إِذَا ذُكِرَتْ ( حَتَّى ) ثَانِيَةً؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ الْغَايَةِ، وَتَكُونُ الْأُولَى عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْابْتِدَاءِ.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ )، كُلُّ هَذَا يَجُوزُ، إِذَا ذُكِرَتْ ( حَتَّى ) ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ يَصِحُّ فِي أَنْ تَكُونَ الْأُولَى حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ، وَالثَّانِيَةَ غَايَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ<sup>(١)</sup> وَهِيَ غَايَةٌ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَتَطْلُعَ الشَّمْسُ ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: ( رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ )؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي هَذَا: رُبَّ رَجُلٍ وَأَخٍ لَهُ، وَلَا يَصِحُّ التَّقْدِيرُ فِي: ( حَتَّى ) [ ١٠٩ ] عَلَى أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَايَةٌ، عَلَى تَقْدِيرِ ( إِلَى أَنْ ).

وَالْأَخْفَشُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ ( حَتَّى ) الَّتِي تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا لَيْسَتْ ( حَتَّى ) الَّتِي تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا<sup>(٢)</sup>. وَوَجْهُ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ الصَّيْغَةُ وَاحِدَةً فَمَنْزِلَتُهَا كَمَنْزِلَةِ لَامِ الْابْتِدَاءِ وَلَا مِ الْإِصَافَةِ فِي اخْتِلَافِ الْمَعَانِي وَالْأَحْكَامِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّ لَامَ الْابْتِدَاءِ غَيْرُ لَامِ الْإِصَافَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ وَاحِدَةً.

(١) قوله: ( وَالثَّانِيَةَ غَايَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ ) ساقط من د.

(٢) انظر رأيه في شرح السيرافي ٢٢٠/٣، والتعليقة للفارسي ١٤٨/٢.

وَالصَّوَابُ مَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ فِي أَنَّهَا وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ وَالْمَعَانِي إِذَا لَمْ يُتَوَجَّهْ إِلَّا عَلَى اخْتِلَافٍ وَضَعَ الْحَرْفَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي الصُّورَةِ؛ فَلِهَذَا كَانَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ غَيْرَ لَامِ الْإِضَافَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( حَتَّى ) فِي حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ وَحُرُوفِ الْغَايَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَخْتَلِفُ الْأَحْكَامُ فِيهَا وَالْمَعَانِي بِحَسَبِ مَا يَصْحَبُهَا مِنْ ( أَنْ )، أَوْ تَجْرِيدها مِنْ هَذَا الْحَرْفِ، وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ وَضْعِهَا عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ، فَتَكُونُ حَرْفًا وَاحِدًا لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَلامِ الْإِضَافَةِ، وَلَكِنْ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الَّذِي تَصْحَبُهُ ( أَنْ )، فَيُنْصَبُ بِهِ، وَيُجَرَّدُ مِنْ ( أَنْ ) فَلَا يُنْصَبُ بِهِ، وَذَلِكَ كَحُرُوفِ الْعَطْفِ فِي الْوَاوِ، وَالْفَاءِ، وَ ( أَوْ ) .

وَتَقُولُ: ( سَرْتُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَتَّى أَذْخُلَهَا )، فَتَعْطِفُ بِحَرْفِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى حَرْفِ الْغَايَةِ، وَإِنْ خَرَجَ عَنِ الْمُشَاكَلَةِ؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى.

وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ:

٧٢٠ سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْحَيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(٢)</sup>

فهذا شاهدٌ في أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَفَ بِهَا، وَهِيَ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهَا، وَهِيَ حَرْفٌ عَلَى مَعْنَى الْغَايَةِ.

وَذَكَرَ سَيْبَوِيهِ أَنَّ هَذِهِ الَّتِي يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا الْأِسْمُ هِيَ الَّتِي يُرْفَعُ بِعَدِّهَا الْفِعْلُ<sup>(٣)</sup>؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ.

(١) سيبويه ٢٧/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٣، وسيبويه ٢٧/٣، ٦٢٦، وابن السيرافي ٢/٦٠، والمخصص ٤/٣٤٧، وتحصيل عين الذهب ٣٩١، وابن يعيش ٥/٧٩. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/١٣٣، والمقتضب ٢/٤٠، والبغداديات ٤٧٥، والبصريات ١/٦٨٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٨٠. وروي البيت في الديوان برواية: ( طويت بهم )، وروي أيضًا في غيره برواية: ( تكل غزيهم )، و ( تكل سراتهم )، وروي برفع ونصب ( تكل ). وتكل: تعجز، وأرسان: جمع رسن، وهو ما كان من الأزمة على الأنف.

(٣) سيبويه ٢٧/٣.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ وَسَارَ حَتَّى نَدْخُلُهَا )، فَظَاهِرُ هَذَا التَّفْصِيلِ يَقْتَضِي أَنَّ الْفَعْلَيْنِ لَمْ يَجْتَمِعَا فِي مَعْنَى السَّبَبِ، وَلَكِنْ قَدْ أَجَازَ [ ١٠٩ ] سِبْوَِيَهُ الرَّفْعُ، عَلَى أَنَّهُ فُصِّلَ لِلتَّأْكِيدِ، وَمَعْنَاهُ: ( [ سِرْنَا ] <sup>(١)</sup> حَتَّى نَدْخُلُهَا )، فَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَسْمَعَ الْأَذَانَ )، فَوَجَّهَهُ سِبْوَِيَهُ عَلَى النَّصْبِ <sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يُسَوِّغْ فِي مِثْلِ هَذَا الرَّفْعِ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّهُ كَلَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَرَضِ؛ إِذِ الْغَرَضُ فِي هَذَا: ( سِرْتُ حَتَّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ )، وَإِنَّمَا دَخَلَ ( أَسْمَعُ ) عَلَى ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ التَّأْكِيدِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ لَوْ كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يَسْمَعَ الْأَذَانَ، لَا الْأَذَانَ يُرْفَعُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ سَيْرُهُ أَدَى إِلَى سَمَاعِهِ الْأَذَانَ هُنَاكَ، وَلَوْ لَمْ يَسِرْ لَمْ يَسْمَعَ الْأَذَانَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَهَذَا شَبِيهٌ بِاللُّغْزِ <sup>(٣)</sup>؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ أَغْرَاضِ النَّاسِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ.

وَتَقُولُ: ( سِرْتُ حَتَّى أَكَلْتُ )؛ لِأَنَّ سَيْرَكَ أَدَى إِلَى الْكَلَالِ، وَ ( سِرْتُ حَتَّى أَصْبَحَ ) لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ سَيْرَكَ لَا يُؤَدِّي إِلَى الصُّبْحِ، إِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ طُلُوعُ الْفَجْرِ.



(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا في السؤال.

(٢) في د: ( في اللغز ).

(٣) سيبويه ٢٧/٣.

## بَابُ الْفَاءِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْفَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْفَاءِ مِنَ الْأَعْمَالِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي الْوَاجِبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ غَيْرَ  
الْوَاجِبِ مُفْرَعٌ عَلَى الْوَاجِبِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّفْرِيعِ الَّذِي يَقَعُ فِيهَا عَلَى تَقْدِيرِ  
إِضْمَارِ (أَنْ)؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِذَلِكَ الْمَوْقِعِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِهِ؟  
وَلِمَ جَازَ أَنْ تَخْرُجَ عَنِ الْعَطْفِ إِلَى نَصْبِ الْفِعْلِ بِإِضْمَارِ (أَنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لِلتَّصَرُّفِ فِي وُجُوهِ الْعَطْفِ بِعَطْفِ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ، وَاسْمٍ عَلَى اسْمٍ، وَفِعْلٍ عَلَى  
فِعْلٍ، وَجُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَاسْمٍ مُقَدَّرٍ عَلَى اسْمٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي هَذَا  
الْبَابِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي )؟ وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ:  
( لَا تَأْتِينِي مُحَدَّثًا )، وَ ( لَا تَأْتِينِي فَكَيْفَ تُحَدِّثْنِي )؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ الْعَطْفُ  
بِالْفَاءِ إِلَى مَعْنَى الْحَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْجَوَابِ مُعَلَّقٌ بِسَبَبِهِ، كَمَا هُوَ فِي  
الْحَالِ مُعَلَّقٌ بِالْفِعْلِ<sup>(١)</sup> الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ لَهُ، فَإِذَا نَفِيَ [ ١١٠ ] سَبَبُهُ انْتَفَى  
بِانْتِفَائِهِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا نَفِيَ الْفِعْلُ نَفِيَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَقْتُ وَقَعِ فِيهِ، أَوْ حَالٌ  
وَقَعَ فِيهَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ؟ وَهَلْ أَحَدُهُمَا عَلَى نَفْيِ الْإِتْيَانِ رَأْسًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
الْآخَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْفِي إِتْيَانًا وَقَعَ فِي حَالٍ حَدِيثٍ، أَوْ إِتْيَانًا هُوَ سَبَبٌ لِلْحَدِيثِ؟

(\*) كَذَا الْعنوان فِي الْكتاب ٢٨ / ٣.

(١) فِي د: ( فِي الْفِعْلِ ).

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ<sup>(١)</sup> تَظْهَرَ (أَنْ) مَعَ الْفَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْأَوَّلَ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ، غَيْرُ مُطَّرَحٍ بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي عَلَى قِيَاسِهِ؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ إِضْمَارِ (أَنْ) تَضَمُّنُ مَعَانٍ لَا تَكُونُ<sup>(٢)</sup> فِي التَّمْثِيلِ بِإِظْهَارِ (أَنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَمَّا اخْتَرِلَتْ تَضَمَّنَتْ الْفَاءَ مَعْنَى الْجَوَابِ لِلصَّرْفِ عَنِ الْعَطْفِ<sup>(٣)</sup> إِلَى وَجْهِ آخَرَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ الْعَطْفُ أَحَقَّ بِهَا أَنْ تَجْرِيَ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ؟

وَمَا نَظِيرُ إِضْمَارِ (أَنْ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجُوزَ إِظْهَارُهَا فِي (لَا يَكُونُ) وَأَخَوَاتِهَا فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (لَمْ آتِكَ فَحَدِيثٌ)؛ إِذِ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا؟

وَلِمَ اسْتَشْهَدَ عَلَى مَا يَجُوزُ، وَيَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ بِمَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الصُّدُورِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا فِي الْحَمْلِ عَلَى مُقَدَّرٍ لَمْ يُذَكَّرْ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْوَى مِنَ الْآخَرِ، فَفِيهِ بَيَانٌ لِلْحَمْلِ بِالْعَطْفِ عَلَى مُقَدَّرٍ؟  
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً      إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

فَلِمَ جَازَ: (وَلَا دَيْنَ)؟

وَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وَمَا نَظِيرُ انْتِصَابِ الْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى وَجْهِ مُخْتَلَفَةٍ مِنَ الْيَمِينِ وَغَيْرِهَا؟  
وَلِمَ قُدِّرَ: (مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي) عَلَى وَجْهَيْنِ: مَا تَأْتِينِي فَكَيْفَ تُحَدِّثْنِي،

(٢) في د: (يكون).

(١) قوله: (أَنْ) مكرر في الأصل.

(٣) في د: (على العطف).

وَمَا تَأْتِينِي أَبَدًا إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنِي؟

وَلَمْ جَارَ رَفْعِ الْفِعْلِ الثَّانِي فِي: ( مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي )؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ  
[ ظ ١١٠ ] وَبَيْنَ النَّصْبِ فِي الْمَعْنَى؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي فِي الرَّفْعِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [ فاطر: ٣٦ ]؟ وَهَلْ  
يَجُوزُ عَلَى مَعْنَى: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ بِالْمَوْتِ، فَكَيْفَ يَمُوتُونَ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الرَّفْعِ لَوْ تَكَلَّمُ بِهِ؟ وَهَلِ النَّصْبُ أَدْلُ عَلَى الْمَعْنَى لثَلَا يُوْهِمُ: فَهُمْ يَمُوتُونَ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [ المرسلات: ٣٥،  
٣٦ ]؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى: وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي النَّطْقِ، وَلَا يَعْتَذِرُونَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حِيلَ بَيْنَهُمْ  
وَبَيْنَ ذَلِكَ؟

وَلَمْ جَارَ: ( مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي ) بِالرَّفْعِ عَلَى إِيْجَابِ الْحَدِيثِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْحَارِثِيِّينَ:

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبِقَيْنٍ      فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثْنَا )؟ وَلَمْ جَارَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ عَلَى: أَنْتَ تُحَدِّثُنَا  
السَّاعَةَ، وَجَارَ الرَّفْعِ عَلَى النَّفْيِ؟ وَلَمْ اخْتِيرَ النَّصْبُ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ: ( مَا أَتَيْتَنَا  
فَحَدِّثْنَا )؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي: ( مَا أَنْتَ مِنَّا فَتَنْصُرْنَا ) إِلَّا النَّصْبُ، أَوِ الرَّفْعُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( مَا تَأْتِنَا فَتَكَلَّمْ إِلَّا بِالْجَمِيلِ )؟ وَلَمْ فَسَّرَهُ عَلَى<sup>(١)</sup>: إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا إِلَّا  
تَكَلَّمْتَ بِالْجَمِيلِ؟ وَلَمْ جَارَ بِالرَّفْعِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا      فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ؟  
وَلَمْ خَرَجَ إِلَى إِيْجَابِ النَّطْقِ بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ؟



وَمَا حُكْمُ: ( لَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا إِلَّا أَزْدَدْنَا فِيكَ رَغْبَةً )؟ وَلِمَ فَسَّرَهُ عَلَى<sup>(١)</sup>:  
مَا تَأْتِينِي مُحَدِّثًا إِلَّا أَزْدَدْتُ فِيكَ رَغْبَةً؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّعِينِ:

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيبًا بِبَلَدَةٍ فَيُنْسَبُ إِلَّا الزُّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ؟  
وَهَلْ هَذَا عَلَى إِيْجَابٍ أَنْ يُنْسَبَ الزُّبْرَقَانُ إِلَى أَنَّهُ أَبٌ لِلْغَرِيبِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ )؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاءِ فِيهِ وَبَيْنَ  
الْوَاوِ [ ١١١ ]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى الْأَوَّلِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( مَا أَنْتَ مِنَّا فَتُحَدِّثْنَا )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى نَفْيِ الْحَدِيثِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحُ دُونَهَا وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَى وَالْغَلَاصِمِ؟  
وَلِمَ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى:

فَنُرجِّي ونُكثِّرُ التَّأْمِيلَا .....

وَلَمْ يَجْزُ عَلَى النَّفْيِ<sup>(٢)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَلَا مَاءٌ فَأَشْرَبَهُ )، و ( لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثْنَا )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمَيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بُعِدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالنَّصْبِ؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْفَاءِ مِنَ الْإِعْمَالِ نَصْبُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا فِي الْجَوَابِ عَلَى إِضْمَارِ  
( أَنْ ). وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنْ تَفْرِيعِ الْعَطْفِ بِعَطْفِ مُقَدَّرٍ

(٢) في د: ( ولم يجز النفي ).

(١) سيبويه ٣/ ٣٢.

عَلَى مُقَدَّرٍ يُؤْذَنُ بِهِ غَيْرُ الْوَاجِبِ بِمُشَاكَلَتِهِ لَهُ بِمَعْنَى الْفَرْعِ، وَيُدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْفَرْعِ فِيهِ مُصَاحَبَةُ الْحَرْفِ لَهُ، كَحَرْفِ النَّفْيِ وَحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ. فَالنَّصْبُ فِي الْفَاءِ عَلَى الْجَوَابِ لِسِتَّةِ أَشْيَاءَ: الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِخْبَارِ، وَالْعَرْضِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّمْنِي، وَالنَّفْيِ.

وَتَقُولُ: (مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي) بِالنَّصْبِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا تَأْتِينِي فَكَيْفَ تُحَدِّثْنِي، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا نَفَيْتَ سَبَبَ الْحَدِيثِ امْتَنَعَ وَجُودُ الْحَدِيثِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: مَا تَأْتِينِي مُحَدَّثًا.

وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ: مَا تَأْتِينِي إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنِي، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا يَكُونُ إِتْيَانٌ هُوَ سَبَبٌ لِلْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ كَثِيرٌ.

وَإِنَّمَا تَوَجَّهَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّصْبَ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى الْجَوَابِ الَّذِي الْأَوَّلُ فِيهِ سَبَبٌ لِلثَّانِي، فَالنَّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نَفْيُ الْحَدِيثِ وَالِإِتْيَانِ جَمِيعًا، كَمَا يَنْتَفِيَانِ بِالْوَاوِ، إِذَا قُلْتَ: (مَا تَأْتِينِي وَمَا تُحَدِّثْنِي).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي عَلَى إِيجَابِ [ ١١١ ] الْحَدِيثِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فِي الْمُسْتَأْنَفِ، فَأَنْتَ تُحَدِّثْنِي الْآنَ.

فَالنَّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَالرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَطْهَرَ (أَنْ) مَعَ الْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَذْلُولٍ عَلَيْهِ، لَمْ يُصْرَحْ بِذِكْرِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِلَّا يُصْرَحَ بِذِكْرِ (أَنْ)؛ لِيُشَاكَلَ بِالثَّانِي الْأَوَّلَ، وَيُؤْذَنُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَذْلُولٍ عَلَيْهِ، لَمْ يُذَكَّرْ، وَكَذَلِكَ لَا يُصْرَحُ بِذِكْرِ

الْمَصْدَرِ، لَا يَجُوزُ: (مَا تَأْتِينِي فَحَدِيثٌ).

وَيَصْلُحُ مَعَ إِضْمَارِ (أَنْ) تَضْمُنُ مَعَانٍ لَا<sup>(١)</sup> تَكُونُ فِيهَا لَوْ ظَهَرَتْ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ عَنِ الْعَطْفِ يُؤْذِنُ بِالْحَمْلِ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَيُطَرِّقُ تَضْمِينُ الْمَعَانِي مِنْ جِهَةِ الْجَوَابِ الَّذِي يَكُونُ الْأَوَّلُ فِيهِ سَبَبًا لِلثَّانِي.

وَمَا يُوجِبُهُ تَقْدِيرُ السَّبَبِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى انْتَفَى الْمُسَبَّبُ، لَا مَحَالَةَ، وَمِنْ أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ سَبَبًا لَشَيْءٍ مَعَ وُجُودِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ.

وَنَظِيرُ إِضْمَارِ (أَنْ) الَّتِي لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا الْإِضْمَارَ فِي: (لَا يَكُونُ) وَأَخَوَاتِهَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ، فَهِيَ فِي هَذَا عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧٢١ مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا<sup>(٢)</sup>

فَحَمَلَ الثَّانِي بِالْعَطْفِ عَلَى مُقَدَّرٍ لَمْ يُذَكَّرْ، فَهَذَا عَلَى قِيَاسِ حَمْلِ الثَّانِي بِالْعَطْفِ فِي الْفَاءِ عَلَى مُقَدَّرٍ لَمْ يُذَكَّرْ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَوِيًّا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَقْوَى مِنْ دَلَالََةِ (لَيْسَ) عَلَى الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا فِي الصَّرُورَةِ، وَجَازَ بِالْفَاءِ فِي الْكَلَامِ، فَالْقِيَاسُ إِنَّمَا هُوَ الْحَكْمُ اللَّطِيفُ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ أَحَدِ<sup>(٤)</sup> الشَّيْئَيْنِ فِيهِ الْآخَرُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْعِلَلُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَنْشَدَ الْأَبْيَاتِ الْآخَرَ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، فَهَذَا نَصَبٌ عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ بِالْمَوْتِ فَيَمُوتُوا؛ لِأَنَّ مِنْ تَدْبِيرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ فِيمَا يَكُونُ مِنْ [١١٢] حَوَادِثِ الْأُمُورِ أَنْ يُقَدَّمَ الْقَضَاءُ بِهِ، فَصَارَ عَلَى مَعْنَى:

(١) قوله: (لَا) مكرر في الأصل ود. (٢) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (١٥٨).

(٣) العبارة في الأصل ود: (فهذا على قياس حمل الثاني بالعطف على مقدر لم يذكر، فهذا على قياس حمل الثاني بالعطف في الفاء على مقدر لم يذكر) والظاهر فيها تكرار.

(٤) في د: (إحدى).

لَا يُقْضَى عَلَيْهِم بِالْمَوْتِ فَكَيْفَ يَمُوتُونَ، وَلَا يَصِحُّ الْوَجْهُ الْآخَرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَلَوْ رُفِعَ: (فَيَمُوتُونَ) لَاحْتَمَلَ فِي التَّأْوِيلِ: فَهُمْ يَمُوتُونَ، وَهُوَ خَطَأٌ فِي الْمَعْنَى، فَالْنَّصْبُ أَبْعَدُ مِنَ الْغَلَطِ فِي التَّأْوِيلِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعَنْذِرُونَ ﴿[المرسلات: ٣٥، ٣٦]، فهذا بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِنْهَاءٌ يَقْتَضِي الْغَلَطَ فِي التَّأْوِيلِ. وَقَالَ بَعْضُ الْحَارِثِيِّينَ:

٧٢٢ غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبِقَيْنٍ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَ<sup>(١)</sup>

فهذا عَلَى الْإِيجَابِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَنَحْنُ نُرْجِي.

وَتَقُولُ: (مَا أَتَيْنَا فَتُحَدِّثُنَا)، فَيَحْسُنُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ عَلَى: فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا الْآنَ، وَيَضَعُفُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مَاضٍ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَمْ يَجُزْ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ مِنَّا فَتَنْصُرُنَا)، لَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى النَّفْيِ.

وَتَقُولُ: (مَا تَأْتِنَا فَتَكَلِّمُ إِلَّا بِالْجَمِيلِ)، فَهَذَا عَلَى إِيجَابِ التَّكَلُّمِ<sup>(٢)</sup> بِالْجَمِيلِ؛ لِإِدْخَالِ: (إِلَّا) بَعْدَ حَرْفِ<sup>(٣)</sup> النَّفْيِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

٧٢٣ وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالنَّاتِي هِيَ أَعْرَفُ<sup>(٤)</sup>

وَتَقُولُ: (لَا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا إِلَّا أَزْدَدْنَا فِيكَ رَغْبَةً)، وَلَا يَصْلُحُ عَلَى الْوَجْهِ

(١) البيت من الخفيف، وهو لبعض الحارثيين في سيبويه ٣/ ٣١، والنكت للأعلم ١/ ٧١٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٢، وابن يعيش ٧/ ٢٧، والخزانة ٨/ ٥٣٨. وهو للعنبري في المفصل ٣٢٩. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣١، وشرح الرضي ٤/ ٧٠، ٧٤، والمقرب ٣٤٢، ومغني اللبيب ٦٢٥، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٠٠.

(٢) في د: (حروف).

(٣) في د: (المتكلم).

(٤) البيت من الطَّوِيلِ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٩، وانظر سيبويه ٣/ ٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٣/ ٣٥٥. وهو لجميل بثينة في شمس العلوم ١٠/ ٦٥٤٠، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٧، وشرح الرضي ٤/ ٧٢، وتذكرة النحاة ٧١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٥٤.

الْآخِرِ مِنْ أَجْلِ: (إِلَّا).

وَقَالَ اللَّعِينُ:

٧٢٤ وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيبًا بِبَلَدَةٍ فَيُنْسَبُ إِلَّا الزُّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ<sup>(١)</sup>

فهذا على وجهين:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا حَلَّ الْغَرِيبُ بِبَلَدَةٍ انْتَسَبَ إِلَى الزُّبْرَقَانِ؛ لِشَرَفِهِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: إِذَا حَلَّ غَرِيبًا كَانَ الزُّبْرَقَانُ لَهُ أَبًا لِحُنُوِّهِ عَلَيْهِ، فَهَذَا عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي تَعَطُّفِ الزُّبْرَقَانِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ<sup>(٢)</sup> بَلَدَةٍ.

وَتَقُولُ: ( لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ )، فَهَذَا عَلَى: لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ عَاجِزًا عَنْكَ، وَلَا يَصْلُحُ الْوَجْهُ الْآخَرُ، وَلَا الرَّفْعُ [ ظ ١١٢ ]؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى؛ إِذْ هُوَ فِي الْمَعْنَى: لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ أَصْلًا وَلَا يَعْجِزُ عَنْكَ شَيْءٌ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧٢٥ وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحِ دُونَهَا وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهْمَا وَالْغَلَاصِمِ<sup>(٣)</sup>

فهذا بالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ. وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ:

فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا .....

(١) البيت من الطويل، وهو للعين المنقري في سيبويه ٣/ ٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٣، والنكت للأعلم ١/ ٧١٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٥١، والخزانة ٣/ ٢٠٦٠. وهو بلا نسبة في البديع لابن الجزري ١/ ١٩٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٣، ٤/ ٧٢.

(٢) قوله: ( كل ) ليس في د.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥٦٦ ( حاوي ) برواية:

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي الرُّؤُوسِ الْأَعَاطِمِ .....

وانظر سيبويه ٣/ ٣٣، والكامل ٢/ ٥٩، والتبصرة ١/ ٤٠١، ودقائق التصريف ٥٣، والمحكم ٦/ ٨١، وتحصيل عين الذهب ٣٩٣، والنكت ١/ ٧١٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٠، والمسائل المثورة ١٥٢.

وَتَقُولُ: (أَلَا مَاءً فَأَشْرَبَهُ)، و (لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثَنَا)، فهذا عَلَى جَوَابِ التَّمَنِّي.

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

٧٢١ أَلَا رَسُولَ لَنَا مِثْلَ مَا فِيْخَبِرْنَا مَا بُعِدَ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا<sup>(١)</sup>

فهذا لا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ اسْمٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِإِضْمَارٍ: (أَنَّ)، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي التَّمَنِّي.

\* \* \*

## تَمَامُ<sup>(٢)</sup> بَابِ الْفَاءِ

### مَسَائِلُ

مَا حُكْمُ: (أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ فَتَسْبِجُ)؟ وَلِمَ جَازَ: (فَتَسْبِجُ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فِيهِ سَبَبٌ فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْآخَرُ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا)؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ عَلَى مَعْنَى الْإِيجَابِ؛ إِذِ النَّفْيُ الَّذِي يَدْخُلُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ يَخْرُجُ إِلَى الْإِيجَابِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ جَرَى عَلَى مَجْرَى اللَّفْظِ مِنَ الاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّهُ يَرْتَفِعُ عَلَى أَصْلِ الْإِيجَابِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَمْ يَكُنْ إِثْيَانٌ هُوَ سَبَبٌ لِلْحَدِيثِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ عَلَى فِرْتَاكِ وَالطَّلَلِ الْقَدِيمِ؟

(١) البيت من البسيط، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٣٤، وانظر سيبويه ٣/ ٣٣، وابن السيرافي ١٥٨/ ٢، والتبصرة ١/ ٤٠٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٤، والنكت للأعلم ١/ ٧١٤. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٩، ودقائق التصريف ٥٣، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٥٧، والارتشاف ١٦٧٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٥٢.

(٢) قوله: (تمام) من الأصل، وليس في د. (٣) في د: (لا يدخل).

(وَمَا حُكْمُ: ( لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُهَا )؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ؟ وَمَا الْفَرْقُ  
بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ فِي الْجَزْمِ نَهْيٌ عَنِ الشَّقِّ، وَلَيْسَ  
هُوَ فِي الْأَوَّلِ نَهْيًا عَنِ الشَّقِّ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [ طه: ٦١ ]؟ وَلِمَ  
ظَهَرَ [ ١١٣ ] التَّضْعِيفُ فِي الْجَزْمِ فِي قَوْلِكَ: ( لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُهَا )<sup>(١)</sup>؟  
وَمَا حُكْمُ: ( اَيْتَنِي فَأُحَدِّثْكَ )؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَلِمَ يَجُزُّ بِالْجَزْمِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَيَسِيحَا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الشُّكُونُ بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ ( افْعَلْ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لَأَنَّ الْمُعْرَبَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَامِلٍ، كَقَوْلِكَ: ( اَيْتِهِ فَلْيُحَدِّثْكَ )؟  
وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَالَ: ( اَيْتَنِي فَأُحَدِّثْكَ ) بِالْجَزْمِ أَنْ يَقُولَ<sup>(٢)</sup>: ( تُحَدِّثْنِي ) فِي  
مَعْنَى الْأَمْرِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثْنَا )؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَمَا الْفَرْقُ  
بَيْنَهُمَا؟

وَمَا حُكْمُ: ( كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا )؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ؟ وَلِمَ جَازَ  
النَّصْبُ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِنَفْيٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِحَالِ النَّفْيِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي دَارِمٍ:

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعِجَةً فَيُضْبَحُ مُلْقًى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا؟

وَمَا حُكْمُ: ( وَدَّ لَوْ تَأْتِيهِ فَتُحَدِّثُهُ )؟ وَلِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟ وَمَا الْفَرْقُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( فَتَشْقُهَا )، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣ / ٣٤.

(٢) فِي د: ( تَقُولَ ).

بَيْنَهُمَا؟ وَلِمَ جَارَ فِي (وَدَّ)، وَلَيْسَ بِحَرْفِ تَمَنٍّ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: (وَدُّوا لَوْ تَدُهْنُ فَيُدْهِنُوا) [القلَم: ٩] <sup>(١)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَثَبَ عَلَيْهِ)؟ وَلِمَ جَارَ بِالنَّصْبِ فِي:  
(حَسِبْتُهُ)، وَهُوَ وَاجِبٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى النَّفْيِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ،  
كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: (حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي وَمَا شَتَمَنِي)، فَيُحَذَفُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ الَّتِي  
تَقْتَضِي سَلَامَتَهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي:

وَلَا زَالَ قَبْرٌ بَيْنَ نُبْنَى وَجَاسِمٍ      عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمِيِّ جُودٌ وَوَابِلٌ  
فَيْنَبْتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا      سَأْتِبِعُهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلٌ؟  
وَلِمَ جَارَ فِي مِثْلِهِ النَّصْبُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الدَّعَاءَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ  
فِي أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؟ وَلِمَ صَارَ الرَّفْعُ أَبْلَغُ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ      وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمْلُقٍ؟  
[ظ ١١٣] وَلِمَ رَفَعَ: (يَنْطِقُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مِمَّا يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ  
بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي فِيهِ وَالْآثَارِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيْنُهُ      تُقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ إِذَا قَالَ: (تُقْضَى)، وَيَجُوزُ <sup>(٢)</sup> بِالنَّصْبِ إِذَا قَالَ: (تَقْضَى)؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ (أَنَّ) بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَصْلٌ

(١) القراءة بحذف النون في مصحف أبي بن كعب، والجمهور على إثباتها. انظر القراءة في الكشف  
٥٩١/٤، والتفسير الكبير ٧٤/٣٠، وتفسير البحر المحيط ٣٠٤/٨.

(٢) قوله: (ويجوز) مكرر في د.



اقتضى أَنْ تَجْرِيَ الْفَاءُ فِيهِ عَلَى أَصْلِ الْعَطْفِ، وَغَيْرِ الْوَاجِبِ فَرُعُ اقْتَضَى أَنْ تَجْرِيَ الْفَاءُ عَلَى فَرْعِ الْعَطْفِ، بِالْحَمْلِ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِهِ فِي اللَّفْظِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ غَيْرَ الْوَاجِبِ أَحَقُّ بِالْجَوَابِ؛ لِتَغْلِيْقِ الْمَعْنَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِكُونِهِ؛ كَمَا يُعْلَقُ فِي الْجَزَاءِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِأَنَّهُ يَكُونُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( إِنَّهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثُنَا )؟ وَلِمَ جَازَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ مِنْ غَيْرِ الْفِعْلِ فِي الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهُ يَكُونُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثُنَا، وَيَجُوزُ فِي الرَّفْعِ وَجْهٌ آخَرُ عَلَى: فَهُوَ يُحَدِّثُنَا، بِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ؟ وَمَا حُكْمُ: ( سَوْفَ آتِيهِ فَأُحَدِّثُهُ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟ وَهَلَا <sup>(١)</sup> جَازَ عَلَى تَقْدِيرٍ: سَوْفَ يَكُونُ إِيَّانَ فَأُحَدِّثُهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى تَغْلِيْقِ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُعْلَقًا <sup>(٢)</sup> فَيَشْرِكُهُ الثَّانِي فِي التَّغْلِيْقِ حَتَّى تَجْرِيَ الْأَشْيَاءُ عَلَى أَصُولِهَا، أَوْ مُقْتَضَى <sup>(٣)</sup> أَصُولِهَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَوْ قِيلَ: ( فَيَتَعَلَّمُوا )؟ وَهَلِ الرَّفْعُ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى: فَهُمْ يَأْتُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ سَبَبًا لِلتَّعَلُّمِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ: ( كُنْ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ثَانٍ يَجِبُ بِأَوَّلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ( كُنْ )؟

وَلِمَ جَازَ النَّصْبُ فِي الْوَاجِبِ فِي الشَّعْرِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا؟

(٢) فِي د: ( مُتَعَلِّقًا ).

(١) فِي د: ( وَهَلِ ).

(٣) فِي د: ( أَوْ تَقْتَضِي ).

[١١٤] وَقَالَ الْأَعْمَى:

ثُمَّ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ<sup>(٢)</sup> طَرْفَةٌ:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسُطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً  
فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]؟ وَلِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ فِي: ﴿فَتُصْبِحُ﴾؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَتَسْمَعُ، أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ  
مُخْضَرَّةً؟

وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ وَالْوَاوُ وَ (أَوْ) يَنْصَبْنَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْفَاءُ وَالْوَاوُ  
لِلْعَطْفِ، كَمَا تَدْخُلُ عَلَى وَائِ الْقَسَمِ وَائِ الْعَطْفِ؟

### الْجَوَابُ

وَتَقُولُ: (أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ فَتَسْبَحُ)، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى  
الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ أَلَا تَسْبَحُ. وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْجَوَابِ الَّذِي  
يَكُونُ الْأَوَّلُ فِيهِ سَبَبًا لِلثَّانِي، عَلَى أَنَّكَ إِنْ وَقَعْتَ سَبَحْتَ لَا مَحَالَةَ.

وَتَقُولُ: (أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا)، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ، وَبِالْجَزْمِ عَطْفًا  
عَلَى الْمَجْزُومِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلَمْ تَأْتِنَا أَلَمْ تُحَدِّثْنَا، وَتَقْدِيرُ النَّصْبِ: أَلَمْ تَأْتِنَا  
إِتْيَانًا يُوجِبُ الْحَدِيثَ. وَإِنَّمَا جَازَ الْجَوَابُ مَعَ خُرُوجِ الْكَلَامِ إِلَى الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ  
عَلَى طَرِيقَةِ الْمُعْلَقِ فِي اللَّفْظِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَلَمْ تَأْتِنَا)، فَجَرَى الثَّانِي عَلَى التَّعْلِيقِ  
بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَطْفِ أَنْ يَجْمَعَ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ فِي مَعْنَى، فَاجْتَمَعَا هَاهُنَا  
فِي مَعْنَى التَّعْلُقِ فِي مَخْرَجِ الْكَلَامِ، وَالْإِيجَابُ فِي حَقِيقَتِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (سَيَجْزِينِي اللَّهُ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣/ ٣٩.

(٢) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (وَقَوْلُ).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٧٢٧ أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ عَلَى فِرْتَاجٍ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ<sup>(١)</sup>

فهذا شاهدٌ في: ( أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا ) بالنَّصْبِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: ( لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُقْهَا )، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى الْجَوَابِ،  
وَالْجَزْمُ عَلَى الْعَطْفِ وَمَعْنَى النَّهْيِ، فَتَقُولُ: ( لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُقْهَا )<sup>(٢)</sup> بِإِظْهَارِ  
التَّضْعِيفِ؛ لِسُكُونِ الثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ [ طه: ١١٤ ].

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [ طه: ٦١ ]، فهذا عَلَى  
الْجَوَابِ. وَلَا يَجُوزُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَعْنَى النَّهْيِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ السَّحْتَ بِالْعَذَابِ  
مِنْ فِعْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَلَا يُنْهَوْنَ هُمْ<sup>(٣)</sup> عَنْهُ.

وَتَقُولُ: ( ائْتِنِي فَأَحْدِثْكَ )، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ. وَالرَّفْعُ عَلَى:  
فَأَنَا أَحْدِثْكَ.

وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ:

٧٢٨ يَا نَاقَ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا<sup>(٤)</sup>

فهذا جَوَابُ الْأَمْرِ، وَهُوَ شَاهِدٌ فِيهِ.

(١) البيت من الوافر، وهو للبُرْج بن مُسَهَّر في ابن السيرافي ١٤٩/٢. وهو لعمر بن شَاس في منتهى  
الطلب ٧٦/٨. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٤/٣، والتبصرة ١/٤٠٢، والمحكم ٧/٥٩٣، وتحصيل عين  
الذهب ٣٩٤، والنكت للأعلم ١/٧١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٣١، والمقاصد الشافية ٦/٥٩.  
و ( فِرْتَاج ) : موضع ببلاد طيِّع.

(٢) في الأصل ود: ( فتشققها )، وكذا في الكتاب ٣٤/٣.

(٣) في د: ( ولا ينهونهم ).

(٤) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ١٢٣، وانظر سيبويه ٣/٣٥، وتحصيل عين الذهب ٣٩٤،  
والمحكم ٥/٢١٨، وتوجيه اللمع ٣٦١، والمقاصد الشافية ٦/٥٢. وهو بلا نسبة في معاني القرآن  
للغراء ١/٤٧٨، ٢/٧٩، والمقتضب ٢/١٥، والأصول ٢/١٨٣، واللمع ١٢٨، وشرح اللمع لابن برهان  
٣٥٤/٢، وابن يعيش ٧/٢٦، والمساعد ٣/٨٥.

وَتَقُولُ: (اَيْتِه فليُحَدِّثْكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (اَيْتِه فليُحَدِّثْكَ) بِالْجَزْمِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُضَارِعَ مُعْرَبٌ، وَكُلُّ مُعْرَبٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ.

وَتَقُولُ: (أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثْنَا)، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى: فَأَنْتَ تُحَدِّثْنَا، عَلَى الْإِيجَابِ.

وَتَقُولُ: (كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا) [فَتُحَدِّثْنَا] فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ، وَبِالْجَزْمِ [١] كَأَنَّكَ: لَمْ تُحَدِّثْنَا، فَهَذَا جَائِزٌ فِيهِ الْجَوَابُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ مَنْفِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ مُشَبَّهٌ بِحَالِ النَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ النَّفْيِ.

وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي دَارِمٍ:

٧٢٩ كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً      فَيُضْبِحُ مُلْقًى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا<sup>(٢)</sup>

فهذا شاهدٌ عَلَى الْجَوَابِ لِحَالِ التَّشْبِيهِ بِالنَّفْيِ.

وَتَقُولُ: (وَدَّ لَوْ تَأْتِيهِ فَتُحَدِّثُهُ)، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ (لَوْ)؛ إِذْ<sup>(٣)</sup> كَانَتْ لِلتَّمْنِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى: (تَأْتِيهِ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى (تُدْهِنُ). وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: (فَيُدْهِنُوا) عَلَى الْجَوَابِ لِلتَّمْنِي بِ (لَوْ).

وَتَقُولُ: (حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَثْبَ عَلَيْهِ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ لَمَّا تَضَمَّنَ (حَسِبْتُهُ) مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي وَمَا شَتَمَنِي فَأَثْبَ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسويد بن الطويلة في ابن السيرافي ١٤٦/٢ - ١٤٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣٥/٣، والمقتضب ١٨/٢، وتحصيل عین الذهب ٣٩٥، والنكت ٧١٤/١، والصاله والشاحج ٢٩١، والرد على النحاة ١١٧. وفي أشعار النساء للمرزباني ٨٧ بيت يشبه هذا البيت لامرأة من بني عامر تبكي مريضها، وفي ابن السيرافي ٢٠٠/١ هي امرأة من بني حنيفة، وتقول:

وَلَمْ تَلْقَ يَوْمًا بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا	كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً
بِهَاجِرَةٍ حَسْلَانِهَا وَضَبَابُهَا	وَلَمْ تَجِبِ الْبَيْدَ التَّنَائِفَ تَقْتَنَصْ
فَخَصَّ بِهَا كَعْبًا وَعَمَّ كِلَابُهَا	فَإِنْ مَتَّ هَذَا الْمَوْتَ أَبْنَاءَ عَامِرٍ

(٣) في د: (على جواب إذ لو).

عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى: فَأَنَا أَثْبُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي:

٧٢٠ وَلَا زَالَ قَبْرُ بَيْنِ ثُبْنَى وَجَاسِمٍ      عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمِيِّ جَوْذُ وَابِلُ  
فَيْنَبْتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا      سَأْتَبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلُ<sup>(١)</sup>

[١١٥] فهذا رَفْعٌ عَلَى: فَهُوَ يُنَبْتُ حَوْذَانًا، وَلَوْ نَصَبَ عَلَى جَوَابِ الدُّعَاءِ لَجَازَ، وَلَكِنَّ الرَّفْعَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّفَاوُلِ بِوُقُوعِ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ؛ وَلِأَنَّهُ لَمَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَثِقَ بِالْإِجَابَةِ، فَأَخْرَجَ الْكَلَامَ مُخْرَجَ الْإِجَابِ؛ فَلِهَذَا كَانَ الرَّفْعُ أَحْسَنَ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٧٢١ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ      وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمْلَقُ<sup>(٢)</sup>  
فهذا رَفْعٌ بِمَعْنَى: إِنَّهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِمَا فِيهِ مِنَ الْعَلَامَاتِ وَالْآثَارِ. وَقَالَ الْأَعْشَى:

٧٢٢ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ      تَقْضِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ<sup>(٣)</sup>

(١) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢١ وبينهما بيت وبرواية مختلفة، فجاء البيت الأول برواية:

سقى الغيث قبرًا بين بصرى وجاسم      بغيث من الوسمي قطرٌ ووابِلُ  
وجاء البيت الثاني برواية:

وينبت حوذانا وعوفًا منورًا      سأُتبعُهُ من خيرٍ ما قال قائلُ

وانظر سيبويه ٣٦/٣ - ٣٧، والمقتضب ٢/٢١، وابن السيرافي ٢/٦٩، والتبصرة ١/٤٠٤، وعلل النحو ٤٣٣، وتحصيل عين الذهب ٣٩٥، والرد على النحاة ١٢٠. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٠، والمخصص ٢٦٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٩١ برواية: (الخلاء)، وانظر ابن السيرافي ٢/١٨٧، وتحصيل عين الذهب ٣٩٦. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/٣٧، ومعاني الفراء ١/٢٧، والتبصرة والذاكرة ٤٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٠٥، وابن يعيش ٧/٦٣، وتوجيه اللمع ٣٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٣١، والمحصول لابن إياز ٦٢٣، وشرح الرضي ٤/٦٦، ٧١. والرَّبْعُ القَوَاءُ: الرِّبْعُ الخالي، ويبدأ سملق: صحراء لا نبت فيها، وهي سهلة مستوية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٧٧، وانظر سيبويه ٣/٣٨، وتأويل مشكل القرآن ١٣١، =

فهذا لا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ مَعَ (تُقَضَّى) <sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ وَاجِبٌ، وَلَكِنْ مَنْ رَوَاهُ: (تُقَضَّى) <sup>(٢)</sup> لِبَانَاتٍ (جَارَ عَلَى هَذَا: (وَيَسَامُ سَائِمٌ).

وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ (أَنْ) بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْجَوَابِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَصْلٌ، وَالْعَطْفُ عَلَى صَرِيحِ اللَّفْظِ أَصْلٌ، فَاقْتَضَى أَنْ يَجْرِيَ أَصْلُ الْعَطْفِ عَلَى الْأَصْلِ فِي اللَّفْظِ. وَأَمَّا غَيْرُ الْوَاجِبِ فَهُوَ فَرْعٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالزِّيَادَاتِ لِلْمَعْنَى، فَهُوَ فَرْعٌ، وَالْعَطْفُ <sup>(٣)</sup> عَلَى مُضَمِّنِ الْمَصْدَرِ فَرْعٌ، فَاقْتَضَى فَرْعُ الْعَطْفِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى فَرْعِ اللَّفْظِ، وَهُوَ غَيْرُ الْوَاجِبِ.

وَفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ غَيْرَ الْوَاجِبِ أَحَقُّ بِالتَّغْلِيْقِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُعَلَّقٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ وَقِعٌ، وَالثَّانِي مُعَلَّقٌ كَتَّغْلِيْقِ الْأَوَّلِ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ أَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي التَّغْلِيْقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاجِبُ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ بِأَنَّهُ كَائِنٌ.

وَتَقُولُ: (إِنَّهُ عِنْدَنَا فِيْحَدُّثُنَا) بِالرَّفْعِ، لَا غَيْرُ، فَيَصْلُحُ فِيهِ: (فَهُوَ يُحَدِّثُنَا) بِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَيَصْلُحُ عَلَى مَعْنَى: إِنَّهُ يَكُونُ عِنْدَنَا فِيْحَدُّثُنَا، أَوْ إِنَّهُ يَسْتَقِرُّ عِنْدَنَا فِيْحَدُّثُنَا، فَيَكُونُ عَطْفًا عَلَى خَبَرٍ (إِنْ) فِي هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (سَوْفَ آتِيهِ فَأَحَدُّثُهُ) بِالرَّفْعِ، لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَطَعَ بِأَنَّ الْإِنْيَانَ كَائِنٌ، وَالثَّانِي مَحْمُولٌ عَلَى الْأَوَّلِ [ ١١٥ ظ ] عَلَى جِهَةٍ أَنَّهُ قَطَعَ بِأَنَّهُ كَائِنٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُعَلَّقًا، وَالْأَوَّلُ قَطَعَ بِأَنَّهُ كَائِنٌ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] بِالرَّفْعِ عَلَى قَطْعِ الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ بَعْدَ أَمْرِ الْمَلِكِ بِإِخْبَارِ اللَّهِ: فَهُمْ يَأْتُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ، وَلَيْسَ

= والمقتضب ٢٨/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والأصول ٤٨/٢، والجمل للزجاجي ٢٦، والتبصرة والتذكرة ١٥٩/١، والنكت للأعلم ٧١٥/١، وتحصيل عين الذهب ٣٩٦، وقواعد المطارحة ٥١١، والبسيط ٢٣٤/١، والمقاصد الشافية ٢٠٩/٥. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٦٤، وأسرار العربية ٢٦٥، وابن يعيش ٦٥/٣، والارتشاف ٤/١٩٦٦.

(١) في د: (مقتضي). (٢) في د: (مقضي).

(٣) في الأصل ود: (في العطف)، وكذا يقتضي المعنى.

عَلَى مَعْنَى النَّهْيِ عَنْ كُفْرِ يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّعَلُّمِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] عَلَى الرَّفْعِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ وَاحِدٌ أَمَرَ بِهِ، وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ يَكُونُ. وَالْجَوَابُ فِي هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فِعْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا سَبَبٌ لِلْآخَرِ، وَالَّذِي ذَكَرَ فِعْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِكَ: (تَعَلَّمْ فَتَتَعَلَّمِ الْخَيْرَ)، فَهُوَ فِعْلٌ وَاحِدٌ أَمَرَ بِهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَكُونُ.

وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْوَاجِبِ لِضُرُورَةِ الشَّعْرِ، كَمَا قَالَ:

٧٢٣ سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحَا<sup>(١)</sup>  
وَقَالَ الْأَعَشَى:

٧٢٤ ثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُم      وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ طَرْفَةُ:

٧٢٥ لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدَّلُّ وَسَطَهَا      وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَحِيرُ فَيُعْصَمَا<sup>(٣)</sup>  
وَتَقُولُ: ( لَا تَأْتِنَا فَنَشْتُمُكَ ) بِالرَّفْعِ عَلَى: فَنَحْنُ نَشْتُمُكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

(١) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٩٧، قال في الخزانة ٥٢٢/٨: « وَنَسَبَهُ الْعَيْنِيُّ وَتَبَعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي أَبْيَات الْمُغْنِيِّ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ حَبْنَاءَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ الْحَنْظَلِيِّ التَّمِيمِيِّ. وَقَدْ رَجَعَتْ إِلَى دِيَوَانِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ فَلَمْ أَجِدْهُ فِيهِ ». وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/٣٩، ٩٢، ومعاني الأخفش ١/٧٣، والأصول ٢/١٨٢، ٣/٤٧١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٥٦، والتعليقة للفراسي ٢/٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢٧، وتحصيل عين الذهب ٣٩٧، وابن يعيش ٧/٥٥، وشرح الرضي ٤/٦٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١١٧ برواية: ( هنالك لا تجزوني )، وانظر سيبويه ٣/٣٩، وضرورة الشعر للسيرافي ١٩٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٦، والتبصرة والتذكرة ١/٤٠٣، والأزمية ٢٦٣، وتحصيل عين الذهب ٣٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٧. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر للفراسي ٨٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه بشرح الأعلام ١٨٣، وهو فيه مما نسب إليه والملحق في الديوان، وانظر سيبويه ٣/٤٠، ومعاني الأخفش ١/٧٣، وضرورة الشعر للسيرافي ١٩٨، وابن السيرافي ٢/١٥٤، وتحصيل عين الذهب ٣٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٦. ونسب للأعشى في الخصائص ١/٣٨٩، والمحتسب ١/١٩٧. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٢٤، والحجة للفراسي ٢/٢٠٥، وضرورة الشعر للفراسي ٣١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦١١.

وَتَقُولُ: ( مَا أَتَيْتَنِي فَأُحَدِّثُكَ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ ) بِالرَّفْعِ عَلَى جِهَةِ الْعِدَّةِ، أَيِ<sup>(١)</sup>:  
فَأَنَا أُحَدِّثُكَ وَأُكْرِمُكَ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾  
[الحج: ٦٣] بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى مَا هُوَ  
كَائِنٌ مِنْ إِنْزَالِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ.  
وَيَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْفَاءَ تَنْصِبُ إِدْخَالَ فَاءِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: ( وَاللَّهُ  
لَأَفْعَلَنَّ )، ( وَوَاللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ).





## بَابُ الْوَاوِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْوَاوِ مِنَ الصَّرْفِ وَالْعَطْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

[و١١٦] مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْوَاوِ مِنَ الصَّرْفِ وَالْعَطْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ

ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ بِإِضْمَارٍ (أَنْ) إِلَّا فِي مَعْنَى الْجَمْعِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِشْرَاكِ<sup>(١)</sup> وَالْجَمْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّبَبَيْنِ قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا فِي أَنْفُسِهِمَا، أَوْ فِي مَعْنَى آخَرَ؟

وَلِمَ لَا تَنْصِبُ بِإِضْمَارٍ (أَنْ) إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ جَوَابًا؟

وَمَا الْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ؟

وَمَا الْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى الصَّرْفِ؟

وَمَا الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْإِشْرَاكُ؟

وَمَا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ الْوَاوُ مُنْقَطِعَةً مِنَ الْأَوَّلِ؟

وَمَا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ؟

وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي تَجْتَمِعُ بِهِ مَعَ الْفَاءِ؟ وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي تَنْفَرِدُ بِهِ عَنِ الْفَاءِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ الْفَاءَ لَوْ دَخَلَتْ فِي هَذَا لَأَفْسَدَتِ الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ أَنَّهَا تُوجِبُ

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٤١ : « هذا باب الواو ».

(١) في د: ( الاشتراك ).

أَنَّ النَّهْيَ عَنِ خُلْقٍ سَبَبٌ لِإِتْيَانِ مِثْلِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ، [ وَهُوَ <sup>(١)</sup> ] بِالْوَاوِ صَحِيحٌ عَلَى مَعْنَى: لَا تَجْمَعِ النَّهْيَ عَنِ خُلْقٍ وَإِتْيَانِ مِثْلِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ )؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: ( لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ )؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ الْفَاءَ لَوْ دَخَلَتْ فِي هَذَا لَفَسَدَ <sup>(٢)</sup> الْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغِ أَذَاتَهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبُ؟ وَلِمَ كَانَ الْأَجُودُ الْجَزْمُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْحُطَيْئَةِ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمُ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَزْمُ؟

وَلِمَ صَارَ النَّصْبُ أَبْلَغَ فِي مِثْلِ هَذَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ:

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَلِكَ وَأَجْزَعَا <sup>(٣)</sup>؟

[ ظ ١١٦ ] وَهَلْ يَجُوزُ فِي هَذَا الْجَزْمُ؟ وَلِمَ صَارَ النَّصْبُ أَحْسَنَ؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي هَذَا الرَّفْعُ؟ وَلِمَ

لَا يَجُوزُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ هَاهُنَا الْفَاءُ؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا حُكْمُ: ( ائْتِنِي وَآتِيكَ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ هَاهُنَا الْعَطْفُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَطْفُ

أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْفِعْلِ الْمُعْرَبِ عَامِلٌ؟ وَلِمَ لَا بُدَّ فِي

الْعَطْفِ مِنْ إِدْخَالِ اللَّامِ فِي: ( ائْتِنِي وَلَا تَكْ )؟

(١) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق، وليس في الأصل ود.

(٢) كذا في د. وفي الأصل: (فسد). (٣) في الأصل: (بذلك وأجزعا).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]؟ وهل يَجُوزُ: (وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) عَلَى قِرَاءَةِ الْحَسَنِ<sup>(١)</sup>؟  
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهُ النَّصْبُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ غَافِلِينَ﴾ [البقرة: ٤٢]؟ وهل يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْجَزْمِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يَلَيِّنُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]؟ وَلِمَ كَانَ الرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: بِالْعَطْفِ وَالذُّخُولِ فِي التَّمْنَى، وَالْقَطْعُ بِالْخُرُوجِ عَنْهُ إِلَى الْإِيجَابِ عَلَى الضَّمَانِ وَالْأَلَّا يُكْذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ؟

وَمَا تَظْيِيرُهُ مِنْ: (دَعْنِي وَلَا أَعُودُ)، أَيُّ: فَإِنِّي مِمَّنْ لَا يَعُودُ أَصْلًا تُرِكَتْ أَوْ لَمْ تُتْرَكْ؟ وهل يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّفْعِ، وَكِلَاهُمَا دَاخِلٌ فِي التَّمْنَى؟ وَلِمَ اخْتَارَ النَّصْبَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ؟

وَلِمَ جَازَ: (زُرْنِي وَأَزُورُكَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَمْ يَجْزُ بِالْجَزْمِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ؟  
وَهَلْ يَجُوزُ مَا رُوِيَ مِنْ:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ؟

عَلَى حَذْفِ اللَّامِ، وَعَلَى حَذْفِ الْوَاوِ لِلضَّرُورَةِ؟ وَلِمَ قُبِحَ الْوَجْهَانِ، وَحَسُنَ النَّصْبُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ؟

(١) لا خلاف في القراءات السبع في هذا اللفظ، فقراءتهم جميعاً بفتح الميم، وقرأ الحسن، وابن يعمر، وأبو حيوة بكسر الميم، وقرأ عبد الوارث برفع الميم. انظر تفسير البحر المحيط ٧٢/٣، والدر المنصون ٤١١/٣.

[ ١١٧ ] وَلِمَ لَا بُدَّ مِنْ نَصَبٍ : ( تَقَرُّ ) فِي هَذَا ؟ وَهَلَّا قَطَعَهُ عَنِ الْعَطْفِ ؟ وَهَلْ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَتِمَّ إِذَا ( أَحَبَّ ) هِيَ الْخَبَرُ ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَعْبِ الْغَنَوِيِّ <sup>(١)</sup> :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ ؟  
فَلِمَ نَصَبَ : ( يَغْضَبُ ) ؟ وَهَلْ [ هُوَ ] <sup>(٢)</sup> مَحْمُولٌ عَلَى : ( لِلشَّيْءِ ) ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
وَلَا يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ ؟ وَهَلْ هُوَ تَظْيِيرُ : ( لِلْبُسْ عِبَاءَةً ) فِي الْحَمْلِ عَلَى  
الاسْمِ بِإِضْمَارِ ( أَنْ ) ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي صِلَةٍ  
( الَّذِي ) بِمَعْنَى : الَّذِي يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ ؟ وَعَلَامَ يَعْطِفُ الْوَائِي فِي هَذَا ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ بْنِ جُدَيْمَةَ :

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لِّئِنْ كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمُ عَامِرُ ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْوَائِي مِنَ الصَّرْفِ وَالْعَطْفِ إِجْرَاؤُهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْإِشْرَاكِ  
فِي مُوجِبِ الْعَامِلِ الْعَطْفُ. وَإِذَا كَانَتْ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبِ الْعَامِلِ  
الصَّرْفُ ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ عَلَى جِهَةِ التَّفْرِيعِ الَّذِي يُشَاكِلُ الْأَصْلَ ،  
فَخَرَجَتْ إِلَى الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى تَأْوِيلِ ( أَنْ ) ، كَمَا حُمِلَ عَلَى الْجَمْعِ  
الَّذِي يُشَاكِلُ الْأَصْلَ .

وَلَا يَجُوزُ النَّصَبُ فِيهَا عَلَى إِضْمَارِ ( أَنْ ) إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ الَّذِي  
خَرَجَتْ إِلَيْهِ ، كَمَا خَرَجَتْ الْفَاءُ ، فَأُضْمِرَ بَعْدَهَا ( أَنْ ) ، وَحُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى التَّأْوِيلِ .  
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِشْرَاكِ وَالْجَمْعِ أَنَّ الْإِشْرَاكَ جَمْعٌ فِي مُوجِبِ الْعَامِلِ خَاصَّةً ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَد : ( الْعَنْبَرِي ) تَحْرِيفٌ ، وَهُوَ كَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ . وَهُوَ كَعْبُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَمْرٍو  
الْغَنَوِيُّ ، مِنْ بَنِي غَنِي : شَاعِرٌ جَاهِلِي . مِنْ أَشْهُرِ شِعْرِهِ « بَائِثُهُ » فِي رِثَاءِ أَخٍ لَهُ قُتِلَ فِي حَرْبِ ذِي قَارٍ . انْظُرْ  
تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَعْلَامِ ٥ / ٢٢٧ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ ، وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد .

وَالْجَمْعُ جَمْعٌ فِيمَا لَا يُوجِبُهُ الْعَامِلُ الْمَذْكُورُ.

وَالْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الْإِشْرَاكَ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ<sup>(١)</sup>.

وَالْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى الصَّرْفِ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الْجَمْعَ فِي غَيْرِ مَعْنَى الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْإِشْرَاكَ بِالْوَاوِ هُوَ<sup>(٢)</sup> الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقْتَضِي فَسَادَ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ أَوْ الْمَعْنَى [ظ ١١٧]، كَعَطْفِ الْأَمْرِ بِالْمُضَارِعِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَبْنِيِّ، كَقَوْلِكَ: (اَيْتَنِي وَأَحْدِثْكَ)، فهذا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ. وَالَّذِي يَفْسُدُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: (لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ) بِالرَّفْعِ.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْوَاوُ مُنْقَطِعَةً عَنِ الْأَوَّلِ هُوَ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ عَطْفُ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ.

وَالْوَجْهُ الَّذِي تَجْتَمِعُ بِهِ مَعَ الْفَاءِ الْإِشْرَاكَ فِي مُوجِبِ الْعَامِلِ، وَجَوَازُ الصَّرْفِ بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وَالِاسْتِثْنَاءُ عَلَى الْقَطْعِ عَنِ الْأَوَّلِ.

وَالْوَجْهُ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ امْتِنَاعُ التَّرْتِيبِ، وَأَنَّهَا لَا تَكُونُ جَوَابًا، كَمَا تَكُونُ الْفَاءُ.

وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

٧٢١ لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) العبارة في د: (هي التي توجب الجمع في غير معنى العامل المذكور الذي يقتضي فساد الإشراك في معنى العامل).

(٢) في د: (وهو).

(٣) البيت من الكامل، ونسب لأكثر من شاعر، فهو للأخطل في ذيل ديوانه ٥٨٠، وهو للمتوكل الليثي في ديوانه ٨١، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٣٠. وهو للأعشى في شرح أبيات سيبويه للنجاشي ٢٩٥، وليس في ديوانه. وهو لحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٨/٢، وفرحة الأديب ١٣٤ - ١٣٥. ونسب لعبد الرحمن بن حسان في كشف المشكلات للباقولي ١٤٣/١ =

فَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَا يَجُوزُ الْفَاءُ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ النَّهْيَ عَنْ خُلْقٍ سَبَبًا لِإِتْيَانِ مِثْلِهِ.

وَتَقُولُ: ( لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ) فَهَذَا نَهْيٌ عَنِ الْجَمْعِ <sup>(١)</sup>، وَلَوْ كَانَ: ( وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ) لَكَانَ قَدْ نَهَاهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.  
وَقَالَ جَرِيرٌ:

٧٢٧ وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغِ أَذَاتَهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِ <sup>(٢)</sup>  
وَالْأَجُودُ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ يَنْهَاهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.  
وَقَالَ الْحُطَيْئَةُ:

٧٢٨ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمُ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ <sup>(٣)</sup>  
وَالْأَبْلَغُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ يُذَكِّرُ بِجَوَارٍ مُنْعَقِدٍ بِإِخَاءٍ.

= ونسب لسابق البربري في المقاصد النحوية ٣/ ٣٥٧. ونسب للطرماح في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٧٩ - ٧٨٠، وليس في ديوانه.

واستشهدت به كثير من كتب النحو، منها: سيبويه ٣/ ٤٢، ومعاني الفراء ١/ ٣٤، والمقتضب ٢/ ٢٦، والأصول ٢/ ١٥٤، والإيضاح العضدي ٣٢٣، والمسائل المثورة ١٥٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٩، وتحصيل عين الذهب ٣٩٧، وابن يعيش ٧/ ٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٦، والبسيط ١/ ٢٣٢، والارتشاف ٤/ ١٦٧٨، وغيرها كثير.  
(١) في د: (الجميع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٠٣٦، وانظر سيبويه ٣/ ٤٢، والتعليقة للفارسي ٢/ ١٦٠، والنكت ١/ ٧١٧، وتحصيل عين الذهب ٣٩٨، والرد على النحاة ١٢٢، وابن يعيش ٧/ ٣٣ - ٣٤. ونسبه ابن السيرافي لجحدر العكلي، أو للخطيم العكلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٣، ١٧٧. وهو بلا نسبة في المحكم ١٠/ ١٢١، والمفصل ٣٢٧، والموشح ٥٩٣، واللسان (أذي).  
(٣) البيت من الوافر، وهو للحطيفة في ديوانه ٩٨ برواية:

أَلَمْ أَكُ مُسَلِّمًا فَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

وانظر البيت منسوبًا في سيبويه ٣/ ٤٣، وابن السيرافي ٢/ ٨٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٠، ٤٧٤، وتحصيل عين الذهب ٣٩٨، وتوجيه اللمع ٣٦٤، والمحصول ٦٢٥. ونسب إلى الأخطل في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٧، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٧، والأصول ٢/ ١٥٥، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٦٢، ورصف المباني ٤٧، والارتشاف ٤/ ١٦٧٩.

وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ:

٧٣٩ قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ دُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا<sup>(١)</sup>

فَالْأَحْسَنُ فِي هَذَا النَّصْبِ عَلَى مَعْنَى<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعِ الْفَخْرُ مَعَ الْجَزَعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَخَرَ حَيْثُ قَالَ:

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ .....

فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الْمُنَاقَضَةِ.

وَتَقُولُ: ( لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ )، فَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا النَّصْبُ، وَلَكِنْ يَجُوزُ بِالْفَاءِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي.

وَتَقُولُ: ( ائْتِنِي<sup>(٣)</sup> وَآتِيكَ )، وَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ، وَبِالرَّفْعِ [ ١١٨ ] عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَامِلٌ يُعْطَفُ عَلَيْهِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [ آل عمران: ١٤٢ ] بِالنَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ، وَقَدْ قُرِئَ: ( وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ )، وَالنَّصْبُ عَلَى: لَمَّا يَجْتَمِعُ الْجِهَادُ مَعَ الصَّبْرِ، فَهُوَ حَثٌّ عَلَيْهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَأَمَّا الْجَزْمُ فَعَلَى الْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ وَعَلَى الصَّبْرِ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ، وَالْأَوَّلُ أَبْيَنُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكُفُّوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ ﴾ [ البقرة: ٤٢ ]، فَهَذَا يَصْلُحُ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْنَى النَّهْيِ، وَيَصْلُحُ فِيهِ النَّصْبُ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٣١ برواية:

قتلنا بعبد الله خير لداته  
دؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب  
وخير شهاب الناس لو ضمم أجمعا  
منيته أجرى إليها وأوضعا

وانظر البيت منسوباً في سيبويه ٤٣/٣، والتبصرة والتذكرة ٤٠١/١، وأمالى ابن الشجري ١٤٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٨، والرد على النحاة ١٢٢. وهو بلا نسبة في المقتصد ١٠٧٢، والمحكم ٣٣٢/٦، واللسان (قتل)، والارتشاف ١٦٧٩.

(٣) في الأصل ود: (اتني).

(٢) قوله: (معنى) ساقط من د.

(٤) في د: (العطف النصب).

عَلَى الصَّرْفِ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿يَلَيِّنَا نُرْذُ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]،  
وَالرَّفْعُ فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْعَطْفُ عَلَى الْأَوَّلِ، فَيَدْخُلُ فِي التَّمْنِي، وَيَجُوزُ  
الاسْتِثْنَاءُ عَلَى ضَمَانٍ أَلَّا يُكْذِبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ، كَمَا تَقُولُ: (دَعْنِي وَلَا أَعُودُ).  
وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: ﴿وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ نَصْبًا<sup>(١)</sup> عَلَى التَّمْنِي أَنْ يَجْتَمَعَ  
لَهُمُ الرَّدُّ مَعَ تَرْكِ التَّكْذِيبِ وَكَوْنِ الْإِيمَانِ.

وَتَقُولُ<sup>(٢)</sup>: (رُزْنِي وَأَزُورُكَ) بِالرَّفْعِ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى الصَّرْفِ.  
وَقَالَ الْأَعَشَى:

٧٤٠ فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ<sup>(٣)</sup>

فهذه الرِّوَايَةُ الْجَيِّدَةُ. وَقَدْ رُوِيَ: (أَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى)، وَهَذَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ  
عَلَى وَجْهَيْنِ: حَذْفُ لَامِ الْأَمْرِ، وَحَذْفُ الْوَاوِ اجْتِزَاءً بِالضَّمَّةِ لِلضَّرُورَةِ.  
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٧٤١ لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ<sup>(٤)</sup>

(١) هذه قراءة ابن عامر وَحْمَزَةٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ، وَهِيَ ﴿وَلَا نُكْذِبُ﴾... ﴿وَنَكُونُ﴾ بِنَصْبِهِمَا،  
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ﴿وَلَا نُكْذِبُ﴾... ﴿وَنَكُونُ﴾  
جَمِيعًا بِالرَّفْعِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ عَامَرَ ﴿وَلَا نُكْذِبُ﴾ رَفْعًا ﴿وَنَكُونُ﴾ نَصْبًا. انظر السبعة ٢٥٥، وحجة  
القراءات ٢٤٥. وانظر نسبتها لابن أبي إسحاق في سيبويه ٤٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٦١/٢.

(٢) في د: (وقول).

(٣) البيت من الوافر، ونسب إلى أكثر من شاعر: فذكر الكرمانى في شرح شواهد الموشح (٢٠٧) أنه  
نسب إلى مجموعة من الشعراء، فنسب إلى ربيعة بن جشم، وإلى الأعشى، وإلى الحطيئة، وإلى  
دثار بن سنان النمري، ورجح نسبته إلى دثار بن سنان. وهو من شواهد سيبويه ٤٥/٣، ومعاني الفراء  
١/١٦٠، ٢/٣١٤، ومجالس ثعلب ٢/٤٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٩، والتبصرة والتذكرة  
١/٣٩٩، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٦٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٩٩، وابن يعيش ٧/٣٣، وليس  
في ديوان الأعشى. وهو للحطيئة في ديوانه ٣٣٨. ونسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. انظر سمط  
اللاكي ٢/٧٢٦، وغيرها من المصادر. وأندى: أفعل من النداء. والمعنى: قلت: فليجتمع دعائي  
ودعاؤك، فإن أعلى صوت نداء داعيين.

(٤) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في المحتسب ١/٣٢٦، والمحكم ٨/٥٣٥، وشرح =



فهذا لا يجوزُ فيه إلا النَّصْبُ بِإِضْمَارٍ (أَنْ)؛ لِيَكُونَ عَطْفَ اسْمٍ عَلَى اسْمٍ.  
وَقَالَ كَعْبُ الْغَنَوِيُّ<sup>(١)</sup>:

٧٤٢ وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ<sup>(٢)</sup>

كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا يَغْضَبُ، فَعَطْفَ عَلَى (لِلشَّيْءِ). وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى عَطْفِ  
[ظ ١١٨] جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ فِي الصَّلَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي يَغْضَبُ مِنْهُ  
صَاحِبِي بِقَوْلٍ.

وَقَالَ فَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ:

٧٤٣ فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لِّئِنْ كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمَ عَامِرٌ<sup>(٣)</sup>

بِالرَّفْعِ عَلَى عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ. وَقَدْ أُشِيدَ بِالنَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ، كَأَنَّهُ  
قَالَ: لِّئِنْ أَجْتَمَعَ كَوْمِي مَقْتُولًا مَعَ سَلَامَةِ عَامِرٍ<sup>(٤)</sup>.



= اللمع لابن برهان ٣٦١/٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٩، وأمالى ابن الشجري ٤٢٧/١، وابن يعيش ٢٥/٧، واللباب ٤٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٤٤/١، وشرح الرضي ٥٣/٤، ورصف المباني ٤٢٣، والارتشاف ١٦٨٨/٤.

(١) في الأصل ود: (العنبري) تحريف، وهو كذا في مصادر البيت.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في سيبويه ٤٦/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٠٠، وابن يعيش ٣٦/٧، والمقاصد الشافية ٨٨/٦. وتنسب إلى مالك بن حريم في الحماسة البصرية ٤٥/٢. وهو لطيفيل الغنوي في علل النحو ٤٣٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٩/٢، والمسائل المنثورة ١٥٨، والمنصف ٥٢/٣، والفوائد والقواعد ٥٢٧، وشرح الرضي ٧٦/٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير في سيبويه ٤٦/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٠٠، والفصول المفيدة ٢١٣. وهو لورقاء بن زهير بن جذيمة العبسي في ابن السيرافي ١٨٩/٢. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٦٧/١، وضرورة الشعر للقرائز ٢٩٥، وشرح الكافية الشافية ٨٩٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٣، والارتشاف ١٦٨٦، والهمع ٤٠٠/٢.

(٤) بعده في الأصل: «يتلوه باب أو، الحمد لله كما هو أهلته، وصلى الله على محمد وآله وسلم».

الجزء الرابع والثلاثون من شرح كتاب سبويه  
إملاء الشيخ أبي الحسن  
علي بن عيسى بن علي النحوي  
بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>

## بَابُ ( أَوْ ) (\*)

الغرض فيه أن يُبينَ ما يجوزُ في ( أَوْ ) من الإعمالِ ممَّا لا يجوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَوْ ) مِنْ الْإِعْمَالِ<sup>(٢)</sup>؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى ( إِلَّا أَنْ )؟

وَلِمَ جَازَ فِيهَا الْإِعْمَالُ فِي الْوَاجِبِ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي اخْتِيهَا: الْوَائِ وَالْفَاءِ؟

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهَا مَعْنَى ( إِلَّا أَنْ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فَأَحَدُهُمَا

يَكُونُ لَا مَحَالَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ؟

وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهَا مَعْنَى التَّغْلِيْقِ كَالْتَّغْلِيْقِ فِي الشَّرْطِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكُونُ

أَحَدُهُمَا لَا مَحَالَةَ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْآخَرُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ ( أَنْ ) بَعْدَهَا، كَمَا يَجُوزُ بَعْدَ اللَّامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الثَّانِيَّ

مَحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اللَّامُ؟

وَمَا حُكْمُ [ ١١٩ ]: ( لِأَلْزَمْنَاكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي )؟ وَلِمَ قَدَرُهُ<sup>(٣)</sup>: لِيَكُونَ

(١) الكلام من قوله: ( الجزء الرابع والثلاثون ) ليس في د.

(\*) العنوان في الكتاب ٤٦ / ٣: « هذا باب أو ».

(٢) هي عاملة على إضمار ( أن )، وقد أجاب الرماني عن هذا في الجواب، وهذا رأي البصريين، وفيه خلاف. انظر التعليق في الجواب.

(٣) سبويه ٤٦ / ٣ - ٤٧.

الزُّومُ أَوْ تُعْطِيَنِي، و (لَأُضْرِبَنَّكَ أَوْ تَسْبِقَنِي) عَلَى: إِلَّا أَنْ تَسْبِقَنِي،  
و (لَأُزِمَنَّكَ) <sup>(١)</sup> أَوْ تَقْضِيَنِي) عَلَى: إِلَّا أَنْ تَقْضِيَنِي؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذَرَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: (لَيَكُونَنَّ الزُّومُ أَوْ الْإِعْطَاءُ) وَبَيْنَ: (لَيَكُونَنَّ الزُّومُ إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْإِعْطَاءُ)؟ وَهَلْ هَذَا عَلَى تَغْلِيْبِ الزُّومِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَدْرَكِ بِالتَّقْيِيدِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: (إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا)؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْغَرَضُ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ بِـ (إِلَّا أَنْ نُقْتَطَعَ بِالمَوْتِ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَوْ نَحْنُ مِمَّنْ نَمُوتُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَعَلَى الْعَطْفِ عَلَى (نَحَاوِلُ)؟ وَلِمَ كَانَ النَّصْبُ أَحْسَنَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ يَسْلَمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]؟ وَلِمَ كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ الْوَجْهَ، عَلَى الْعَطْفِ، وَعَلَى: أَوْ هُمْ يُسْلَمُونَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْإِسْلَامَ، لَا الْقِتَالَ، فَلَا يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَدْرَكِ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْفَضْلَةِ فِي الْكَلَامِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

حَرَّاجِيجَ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا؟

وَلِمَ جَازَ بِالْعَطْفِ عَلَى تَأْوِيلِ: لَا تَنْفَكُ تَنَاحُ أَوْ نَرْمِي، وَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ؟

وَمَا الْوَجْهُ فِي: (الزَّمَهُ أَوْ يَتَّقِيكَ بِحَقِّكَ)، و (اضْرِبْهُ أَوْ يَسْتَقِيمَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زِيَادٍ الْأَعْجَمِ:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا؟

وَلِمَ جَازَ الرَّفْعُ فِي الْأَمْرِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الْعَطْفِ؟

(١) قوله ابتداء من: (اللزوم أو) ساقط من د.

وَمَا حُكْمُ: (هُوَ قَاتِلِي أَوْ أَفْتَدِي مِنْهُ)؟

وَلِمَ جَازَ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ:

وَلَكِنْ مَوْلَايَ امْرُؤٌ هُوَ خَانِقِي عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسَالِ أَوْ أَنَا مُفْتَدِي؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ

[ظ ١١٩] حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ

مَحْمُولًا عَلَى (أَنْ) هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُرْسِلَ

اللَّهُ رَسُولًا، وَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ؟ وَعَلَامَ يُحْمَلُ النَّصَبُ؟ وَلِمَ جَازَ فِي مِثْلِهِ إِظْهَارُ

(أَنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مُصَرَّحٍ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى: أَنْ

يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا يُرْسِلَ رَسُولًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ إِلَّا

بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْحُصَيْنِ بْنِ حُمَامِ الْمُرِّي<sup>(١)</sup>:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلْ سَبِيْعٍ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا؟

وَلِمَ جَازَ إِظْهَارُ (أَنْ) فِي مِثْلِ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى رِجَالٍ، فَهُوَ

مِثْلُ الْآيَةِ فِي جَوَازِ إِظْهَارِ (أَنْ)؟

وَمَا وَجْهُ قِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ

حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾ بِالرَّفْعِ<sup>(٢)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ

وُقُوعِ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَّا مُوَحِّيًا أَوْ مُرْسِلًا رَسُولًا؟ وَلِمَ حَمَلَهُ

(١) الحُصَيْنِ بْنِ حُمَامِ بْنِ رِبْعَةَ الْمُرِّي الذَّيْبَانِي، أَبُو يَزِيدَ: شَاعِرُ فَارِسِ جَاهِلِيٍّ، كَانَ سَيِّدَ بَنِي سَهْمِ بْنِ مَرَّةٍ (مِنْ ذَيْبَانَ)، وَيَلْقَبُ (مَانِعَ الضَّمِيمِ)، فِي شِعْرِهِ حِكْمَةٌ. وَهُوَ مِمَّنْ نَبَذُوا عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. مَاتَ قَبِيلَ ظَهْوَ الْإِسْلَامِ، وَقِيلَ: أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَعْلَامِ ٢/ ٢٦٢.

(٢) قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ بِرَفْعِ اللَّامِ ﴿فَيُوحِي﴾ سَاكِنَةِ الْيَاءِ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي﴾ نَصْبًا جَمِيعًا. انْظُرِ السَّبْعَةَ ٥٨٢، وَحِجَّةُ الْقُرَاءَاتِ ٦٤٤.

عَلَى مَعْنَى: هَذَا كَلَامُهُ إِيَّاهُمْ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>: (تَحِيَّتُكَ الصَّرْبُ)، و (عِتَابُكَ السَّيْفُ)، و (كَلَامُكَ الْقَتْلُ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ الْوَحْيُ كَلَامًا فِي الْحَقِيقَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ وَحْيٍ يَكُونُ كَلَامًا، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ بَيَانٍ يَكُونُ كَلَامًا، وَأَمَّا الْإِزْسَالُ فَهُوَ كَلَامٌ، وَكَذَلِكَ مَا يُسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ؟

وما الشاهد في قول عمرو بن معدي كرب:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ      تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ؟  
وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِ الْأَعَشَى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا      أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزُلُ؟  
وَلِمَ حَمَلَهُ الْخَيْلُ عَلَى: (أَتَرْكَبُونَ أَوْ تَنْزِلُونَ)، وَحَمَلَهُ يُؤْنَسُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَأَنْتُمْ تَنْزِلُونَ)، كَمَا حَمَلَ يُؤْنَسُ الرَّفْعُ فِي الْآيَةِ: (أَوْ هُوَ يُرْسَلُ رُسُولًا) [و١٢٠] كَمَا قَالَ طَرَفَةُ:

..... أَوْ أَنَا<sup>(٢)</sup> مُفْتَدِي؟

وَلِمَ صَارَ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

أَضْيَقَ وَأَضْعَفَ، وَلَمْ يَكُنْ تَأْوِيلُ الْخَيْلِ فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ مِنَ الضَّعْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِضْمَارِ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِعْمَالِهِ فِي الْعَطْفِ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ عَلَى تَأْوِيلِ الْخَيْلِ: (هُوَ يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا) عَلَى تَفْدِيرٍ: هُوَ يَكُونُ مِنْهُ إِيْتِيَانٌ وَيُحَدِّثُنَا؟ وَلِمَ أَلْزَمَهُ سَيَبَوِيهِ هَذَا؟ وَبِمَ يَنْفَصِلُ الْخَيْلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي هَذَا مُنَاقَضَةً الْأَصُولِ بِالنَّصْبِ فِي الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِالْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: (أَوْ تَنْزِلُونَ)<sup>(٣)</sup>؟

(١) انظر قولهم في سيبويه ٥٠/٣، والمقتضب ٤/١٣، والحجة للفارسي ٣٧/٢، والحليات ١٩٥.

(٢) في د: (وأنا). (٣) في الأصل ود: (تنزلن).

## الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَوْ) مِنَ الإِعْمَالِ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) <sup>(١)</sup> إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى (إِلَى أَنْ)؛ لَأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ بِهَذَا الْوَجْهِ عَنِ الْعَطْفِ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَجَرَتْ مَجْرَى أُخْتَيْهَا فِي الصَّرْفِ عَنِ الْعَطْفِ إِلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ. وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) فِيهَا كَمَا لَا يَجُوزُ فِي أُخْتَيْهَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ.

وَيَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ فِي الْوَاجِبِ؛ لَأَنَّهَا لَمَّا خَرَجَتْ <sup>(٢)</sup> إِلَى مَعْنَى (إِلَّا أَنْ) جَرَتْ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَنْزِلَةِ الْجَزَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفَاءُ وَالْوَاوُ؛ لَأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْوَاجِبِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى تَعْلِيلِ الْجَزَاءِ. وَدَخَلَهَا مَعْنَى (إِلَّا أَنْ)؛ لَأَنَّهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فَمَا كَانَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ فَهُوَ يَقَعُ [فِي] <sup>(٣)</sup> الْمَعْنَى لِأَحَدِهِمَا لَا مَحَالَةَ إِلَّا أَنْ يَقَعَ لِلْآخِرِ <sup>(٤)</sup>.

وَتَقُولُ: (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) <sup>(٥)</sup>، أَوْ: (لَيَكُونَنَّ اللَّزُومُ أَوْ أَنْ تُعْطِيَنِي)، وَالْمَعْنَى: (إِلَّا أَنْ تُعْطِيَنِي). وَكَذَلِكَ: (لَأَضْرِبَنَّكَ أَوْ تَسْبِقَنِي)، وَ (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي).

(١) اختلف النحاة في النصب بعد الفاء والواو و (أو) ولام الجحود، والخلاف في إعمالها هذه الحروف واحد، فالْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ النَّصْبَ بِـ (أَنْ) الْمُضْمَرَّةَ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ وَأَوْ حُرُوفُ عَاطِفَةٌ، وَقِيلَ: الْفَاءُ قَائِمَةٌ مَقَامَ (أَنْ)، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ وَ (أَوْ)، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ أَصْلًا مُفْتَرَضًا، وَهُوَ وُجُودُ (أَنْ) بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَهَذَا الْأَصْلُ مَرْفُوضٌ، وَهُنَاكَ رَأْيَانِ آخَرَانِ فِي النَّصْبِ، فَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْجَزْمِيِّ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا، وَنُسِبَ إِلَى بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، وَالرَّأْيِ الثَّانِي هُوَ الْقَوْلُ بِالْمُخَالَفَةِ، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَنُسِبَ إِلَى الْجَزْمِيِّ. انظر المسألة في اللمع ١٢٨، وسر صناعة الإعراب ٢٧٦/١، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٣٤٦/١، والمنهاج في شرح جمل الزَّجَّاجِي ٣٩٢، والارتشاف ١٦٤٦/٤، والجنى الداني ٧٤، وتوضيح المقاصد ١٢٤٨/٣، ١٢٥٤، والمقاصد الشافية ٤٩/٦.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل ود: (جرت).

(٥) قوله: (حقي) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (كلاخر).

وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

٧٤٤ فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلْ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا<sup>(١)</sup>

عَلَى مَعْنَى: إِلَّا أَنْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (لَيْكُونَنَّ اللَّزُومُ أَوْ الْإِعْطَاءُ) وَبَيْنَ (لَيْكُونَنَّ اللَّزُومُ إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْإِعْطَاءُ) أَنَّ هَذَا عَلَى تَغْلِيْبِ اللَّزُومِ، وَجَاءَ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى [ظ ١٢٠] جِهَةِ الْفَضْلَةِ فِي الْكَلَامِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ النَّصْبُ أَحْسَنَ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنْ نَحَاوِلْ مُلْكًا، وَإِنَّمَا نَنْقُطِعُ عَنْهُ إِنْ قَطَعْنَا الْمَوْتَ.

وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْعَطْفُ عَلَى (نَحَاوِلْ)، وَالْاسْتِثْنَاءُ عَلَى: (أَوْ نَحْنُ نَمُوتُ فَنُعْذِرُ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، فَالرَّفْعُ<sup>(٢)</sup> فِي هَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْإِسْلَامَ، فَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْفَضْلَةِ فِي الْكَلَامِ، وَالرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى (تُقَاتِلُونَ). وَيَجُوزُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ: أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ. وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

٧٤٥ حَرَّاجِيحٌ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا<sup>(٣)</sup>

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي الرَّفْعِ، وَيَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى الْعَطْفِ، بِتَقْدِيرٍ: لَا تَنْفَكُ تُنَاخُ أَوْ نَرْمِي بِهَا. وَيَجُوزُ عَلَى: أَوْ نَحْنُ نَرْمِي بِهَا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، وانظر سيبويه ٤٧/٣، ومعاني الفراء ٧٠/٢ - ٧١، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٦/٢، واللامات للزجاجي ٦٥، وابن السيرافي ٧١/٢، والتبصرة ٣٩٨/١، وتحصيل عين الذهب ٤٠١. وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٦٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٦/٢، والجنى الداني ٢٣١.

(٢) في د: (بالرفع).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٨٥، وانظر سيبويه ٤٨/٣، ومعاني الفراء ٢٨١/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٠١، وابن يعيش ١٠٦/٧، والتبيين ٣٠٤، واللباب ١٧٠/١، والمقاصد الشافية ١٩٠/٢. وهو بلا نسبة في المحتسب ٣٢٩/١، وأمالى ابن الشجري ٣٧٣/٢، وأسرار العربية ١٣٨، والبسيط ٧٣٥، ومغني اللبيب ١٠٢.

وَتَقُولُ: ( الزَّمَهُ أَوْ يَتَقَيِّكَ بِحَقِّكَ )، و ( اضْرِبْهُ أَوْ يَسْتَقِيمُ )، فهذا في غير الواجب، والمعنى معنى: (إِلَّا أَنْ). وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْعَطْفِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عَامِلٌ.

وَقَالَ زِيَادُ الْأَعْجَمِ:

٧٤٦ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا<sup>(١)</sup>

فهذا على معنى: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ. وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الرَّفْعُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ.

وَتَقُولُ: ( هُوَ قَاتِلِي أَوْ أَفْتِدِي )، عَلَى مَعْنَى: إِلَّا أَنْ أَفْتِدِي. وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى: هُوَ يَقْتُلْنِي أَوْ أَفْتِدِي، وَعَلَى: أَوْ أَنَا أَفْتِدِي، كَمَا قَالَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ:

٧٤٧ وَلَكِنْ مَوْلَايَ امْرُؤٌ هُوَ خَانِقِي عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسَالٍ أَوْ أَنَا مُفْتِدِي<sup>(٢)</sup>

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾ [الشورى: ٥١]، فهذا على إضمار (أَنْ) غَيْرِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُرْسِلَ اللَّهُ رَسُولًا، وهذا لا معنى له، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى ( وَحْيًا ). وَيَجُوزُ أَنْ تَظْهَرَ فِيهِ (أَنْ) [١٢١] كَقَوْلِكَ: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ [أَنْ]<sup>(٣)</sup> يُرْسِلَ رَسُولًا.

(١) البيت من الوافر، وهو في شعره ١٠١ من قصيدة ساكنة الميم، فجاء برواية: (أو تستقيم) بسكون الميم، وهو في ابن السيرافي ١٦٢/٢ من قصيدة مكسورة الميم، وانظره منسوبا برواية سيبويه في سيبويه ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، والتعليق للفارسي ١٦٤/٢، والتبصرة ٣٩٨/١، وأما ابن الشجري ٧٨/٣. وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٥/٥، والمقرب ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٠، وقواعد المطارحة ٣٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٢، وانظر سيبويه ٤٩/٣، ٥١، وإعراب القرآن للنحاس ٩٤/٤، وابن السيرافي ٦٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٠٢، والنكت للأعلم ١/٧٢٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٢، والمسائل المنثورة ١٦١.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.



وَقَالَ الْحُصَيْنُ بْنُ حُمَامٍ الْمَرِّيُّ:

٧٤٨ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا<sup>(١)</sup>

فهذا بِمَنْزِلَتِهِ فِي جَوَازِ إِظْهَارِ (أَنْ)؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْاسْمِ الْمُصَرَّحِ بِهِ.

وَقِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالرَّفْعِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ الْحَالُ عِنْدَ الْحَلِيلِ<sup>(٢)</sup>، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَّا مُوحِيًا أَوْ مُرْسِلًا. وَيُؤْتَسُ بِحِمْلِهِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَوْ هُوَ يُرْسِلُ رَسُولًا<sup>(٣)</sup>.

قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (عِتَابُكَ السَّيْفُ)، يَعْني أَنَّ الْوَحْيَ الَّذِي يُلْقِيهِ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ<sup>(٥)</sup> إِلَى الْعِبَادِ قَدْ يَكُونُ بَيَانًا عَنِ الْمَعْنَى، لَيْسَ بِكَلَامٍ، كَالْإِلْهَامِ، وَنَصَبِ الدَّلَالَاتِ وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْوَحْيَ الْإِيمَاءَ إِلَى الْمَعْنَى مِنْ وَجْهِ يَخْفَى؛ فَلِهَذَا جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةَ: (عِتَابُكَ السَّيْفُ).

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرَبَ:

٧٤٩ وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ نَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(٦)</sup>

فهذا شَاهِدٌ فِي أَنَّ الْوَحْيَ كَلَامُهُ إِيَّاهُمْ.

وَقَالَ الْأَعْشَى:

٧٥٠ إِنْ تَرَكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فإِنَّا مَعْشَرٌ نَزَلُ<sup>(٧)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحُمام المري في المفضليات ٦٦، وسيبويه ٥٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، وتحصيل عين الذهب ٤٠٢. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٤، وإيضاح الشعر للفارسي ٣٥٦، والمسائل المثورة ١٦١، والمحتسب ٣٢٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١، ١٥٦/٢.

(٢) سيبويه ٥١/٣.

(٣) سيبويه ٤٩/٣.

(٤) في د: (عز وجل).

(٥) سيبويه في الكتاب ٥٠/٣.

(٦) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٦٤٣).

(٧) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٦٣ برواية:

قالوا الركوبُ فقلنا تلك عادتنا أَوْ تَنْزِلُونَ فإِنَّا مَعْشَرٌ نَزَلُ

وانظر سيبويه ٥١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، والتعليقة للفارسي ١٦٦/٢، والمسائل المثورة ١٦١، والمحتسب ١٩٥/١، وتحصيل عين الذهب ٤٠٣. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٢٦٤/٦، وأمالى الشجري ٢١٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١، وشرح الرضي ٧٣/٤، ومغني =

فهذا بِالْعَطْفِ عِنْدَ الْخَلِيلِ عَلَى الْمَعْنَى <sup>(١)</sup>؛ إِذِ الْمَعْنَى: أَتَرَكَبُونَ أَوْ تَنْزِلُونَ. وَهُوَ عِنْدَ يُونُسَ عَلَى الْاسْتِنَافِ: أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ <sup>(٢)</sup>، وَشَبَّهَهُ سَيَبَوِيهِ <sup>(٣)</sup> بِقَوْلِ زُهَيْرٍ:

٧٥١ بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا <sup>(٤)</sup>

فهذا ضَعِيفٌ لِإِضْمَارِهِ حَرْفَ الْجَرِّ مَعَ إِعْمَالِهِ.

وَلَا يَلْزَمُ فِي بَيْتِ الْأَعَشَى مِثْلُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ كَمَا تَأَوَّلَهُ الْخَلِيلُ، يَجْرِي مَجْرَى: ( وَحُورًا عَيْنًا ) [ الواقعة: ٢٢ ] فِي قِرَاءَةِ أَبِي <sup>(٥)</sup> بِالْحَمْلِ عَلَى دَلَالَةِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانُ مُخْلَدُونَ﴾ [ الواقعة: ١٧ ] بِمَنْزِلَةِ: يُعْطُونَ ذَاكَ وَحُورًا <sup>(٦)</sup> عَيْنًا.

وَالزَّمَهُ <sup>(٧)</sup>: ( هُوَ يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا )؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: هُوَ يَكُونُ مِنْهُ إِيْتِيَانٌ وَأَنْ يُحَدِّثَنَا. وَلَهُ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِمَا فِيهِ مِنْ مُنَاقَضَةٍ [ ظ ١٢١ ] الْأُصُولِ الَّتِي قَدْ انْعَقَدَتْ بِأَنَّ إِضْمَارَ ( أَنْ ) فِي الْوَاوِ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ، وَلَا تَكُونُ فِي الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَيْتُ الْأَعَشَى.



= اللبيب ٩٠٩، والمقاصد الشافية ٨٢/٣.

(١)، (٢) سيبويه ٥١/٣.

(٣) هذا قول سيبويه في توجيه قول الخليل. انظر سيبويه ٥١/٣.

(٤) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٥٧).

(٥) هي قراءة أَبِي وَعبد الله بن مسعود في المحتسب ٣٠٩/٢، وتفسير البحر المحيط ٢٠٦/٨.

(٦) في د: (وعورا). (٧) سيبويه ٥١/٣.

## بَابُ الْفِعْلِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الِإِشْرَاكَ فِي (أَنْ) وَالانْقِطَاعَ(\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْإِشْرَاكَ فِي (أَنْ) وَالانْقِطَاعَ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْإِشْرَاكَ فِي (أَنْ) وَالانْقِطَاعَ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْانْقِطَاعُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؟

وَلِمَ ذَكَرَ مِنْ حُرُوفِ الْإِشْرَاكِ<sup>(١)</sup> أَرْبَعَةً: الْوَآءَ، وَثُمَّ، وَ (أَوْ)، وَهِيَ عَشْرَةٌ؟ وَمَا حُكْمُ: (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثْنِي)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ فِيهِ وَالرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ: (أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ وَتُحْسِنَ)، وَ (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنَا فُتُبَايَعْنَا)، وَ (أُرِيدُ أَنْ تَنْطِقَ بِجَمِيلٍ أَوْ تَسْكُتَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ بِالنَّصْبِ دُخُولُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ كُلِّهَا فِي الْإِرَادَةِ، وَلِمَ يَجِبُ بِالرَّفْعِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثْنِي) عَلَى وَجْهَيْنِ: الْعَطْفِ عَلَى (أُرِيدُ)، وَالاسْتِثْنَاءِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولٍ (أُرِيدُ) وَبَيْنَ الْعَطْفِ عَلَى (أُرِيدُ)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴿آلَ عِمْرَانَ: ٧٩﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بِالرَّفْعِ، وَفِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلَا

(\*) العنوان في الكتاب ٥٢ / ٣: « هذا باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن ».

(٢) في د: (القراءات).

(١) في د: (الاشتراك).

يَأْمُرُكُمْ ﴿[آل عمران: ٨٠]﴾<sup>(١)</sup>؟ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؟ وَلِمَ كَانَ الرَّفْعُ عَلَى:  
ولا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ، وَالنَّصْبُ عَلَى: ولا يَأْمُرُكُمْ الْبَشَرُ أَنْ تَتَّخِذُوا؟  
وما حُكْمُ: (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتَشْتَمِنِي)؟ وَلِمَ لَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْعَطْفِ عَلَى  
مَعْمُولٍ (أَنْ)؟

وما الشَّاهدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةٍ:

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ؟

ولِمَ صَارَ الرَّفْعُ يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِرَادَةِ؟

وما تَأْوِيلُ: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]؟ وَلِمَ لَا يَصْلُحُ  
عَطْفُ: (وَنُقِرُّ) عَلَى الْمَنْصُوبِ الْمُتَقَدِّمِ [١٢٢]؟

وما تَأْوِيلُ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]؟ وَلِمَ  
جَازَ الْعَطْفُ عَلَى: (أَنْ تَضِلَّ) وَلَمْ يَقَعْ الْإِشْهَادُ لِأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا؛ إِذِ الْمَعْنَى:  
أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى إِذَا ضَلَّتْ؟ وَهَلْ لِلْإِضْلَالِ مَرْتَبَةٌ التَّقْدِيمِ مِنْ جِهَةٍ  
أَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ، وَمَرْتَبَةٌ التَّأخِيرِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مُسَبَّبُ الْغَرَضِ، وَلِلْإِذْكَارِ مَرْتَبَةٌ  
التَّقْدِيمِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ غَرَضٌ، وَمَرْتَبَةٌ التَّأخِيرِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَجْلِ  
الْإِضْلَالِ، فَقَدَّمَ الْإِضْلَالُ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ، وَلَوْ قُدِّمَ الْإِذْكَارُ لَجَازَ؛ لِأَنَّهُ  
غَرَضٌ، فَالْلَامُ مَعَ الْإِذْكَارِ تَدُلُّ عَلَى الْغَرَضِ، وَمَعَ الْإِضْلَالِ تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِ؟ وَمَا  
نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَعَدَدْتُهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأَدْعَمَهُ)، فَقَدَّمَ ذِكْرَ السَّبَبِ، وَأَخَّرَ  
الدَّعْمَ الَّذِي هُوَ الْغَرَضُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ تَأْوِيلُ مَنْ قَدَّرَهُ عَلَى: كَرَاهَةٍ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا  
فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُعْطَفُ (فَتُذَكِّرُ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَلِمَ جَازَ

(١) اختلفوا في ضم الرَاءِ وَفَحَهَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو  
وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ رَفْعًا، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يَخْتَلِسُ حَرَكَةَ الرَّاءِ تَخْفِيفًا، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ  
وَحَمْزَةً: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ نَصْبًا. انظر القراءات في السبعة ٢١٣، والحجة للفراسي ٥٧/٣، وحجة  
القراءات ١٦٨.

(٢) في د: (الضلال).

حَمْلُهُ عَلَى (كَرَاهَةٍ)، وَلَمْ يَجْزُ حَمْلُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ (كَرَاهَةٍ)؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ:  
 الإِشْهَادُ لِكَرَاهَةٍ<sup>(١)</sup> ذَا وَالْإِذْكَارُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ تَأْوِيلُ مَنْ ذَهَبَ فِيهِ إِلَى حَذْفِ (لَا)  
 بِتَقْدِيرٍ: (لَثَلَا تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لَا يَسُوغُ إِلَّا مَعَ رَفْعٍ (فَتُذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا  
 الْآخَرَى)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ عَلَى: لَثَلَا تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِذْكَارٍ إِحْدَاهُمَا  
 الْآخَرَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ:

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فَجَاءَتْ فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ<sup>(٢)</sup>؟

وَلَمْ جَازَ فِي: (فَأُبْهَتْ) الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؟ وَمَا الْفَرْقُ؟ وَلَمْ كَانَ الرَّفْعُ أَبْلَغَ فِي  
 الْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجُهَا حُورًا؟

وَلَمْ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى: (لِيُلْقِحَهَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِرَادَةِ أَنْ  
 يَنْتِجَهَا حُورًا، وَلَكِنَّهُ عَلَى أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> مُوجِبُ فِعْلِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى: يُعَالِجُ  
 فَيَنْتِجُ، وَيَحْتَمِلُ [ظ ١٢٢] الِاسْتِثْنَاءُ<sup>(٤)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا يَعْدُو أَنْ يَأْتِيكَ فَيَصْنَعُ مَا تُرِيدُ)؟ وَلَمْ جَازَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا عَدَا أَنْ رَأَيْتَنِي فَيَثْبُ) بِالرَّفْعِ؟ وَلَمْ كَانَ الْوَجْهَ الْقَطْعُ، أَوْ تَقُولُ:  
 (مَا عَدَا<sup>(٥)</sup> أَنْ رَأَيْتَنِي فَوَثْبَ)؟

وَلَمْ ضَعْفُ: (مَا أَتَيْتَنِي فَتَحَدَّثَنِي) بِالرَّفْعِ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ؟ وَلَمْ  
 ضَعْفُ: (مَا أَتَيْتَنِي فَحَدَّثَنِي)؟

(١) فِي د: (كَرَاهَةٍ).

(٢) فِي الْأَصْل: (مَا هُوَ إِلَّا)، وَكَذَا فِي سَبْيُوهِ ٥٤/٣.

(٣) قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) لَيْسَ فِي د. (٤) فِي الْأَصْل وَد: (الِاسْتِثْنَاءُ)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(٥) فِي الْأَصْل وَد: (عَدَانِي)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٥٥/٣.

وَمَا حُكْمُ: (مَا عَدَوْتُ أَنْ فَعَلْتُ)، و (لَا أَعْدُو أَنْ أَفْعَلَ)؟

وَلَمْ خَالَفَ حُكْمُ: (مَا أَلُو أَنْ أَفْعَلَ)، و (مَا أَلَوْتُ أَنْ أَفْعَلَ)، بِمَعْنَى: لَقَدْ جَهَدْتُ إِلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ، وَطَلَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ<sup>(١)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا عَدَوْتُ أَنْ آتَيْكَ)؟ وَلَمْ فَسَّرَهُ بِـ (مَا عَدَوْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ رَأْيِي فِيمَا أَسْتَقْبِلُ)<sup>(٢)</sup>؟

وَلَمْ جَارَ أَنْ يَجْعَلَ (أَفْعَلَ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْتُ)، وَلَمْ يَجْزُ (فَعَلْتُ) فِي مَوْضِعِ (أَفْعَلَ)، وَتُصَرِّفُهُ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَاللَّهِ مَا أَعْدُو أَنْ جَالَسْتُكَ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونَ بِمَعْنَى: مَا أَعْدُو أَنْ أُجَالِسَكَ عَدَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (جَالَسْتُكَ) لَا يَكُونُ فِي مَعْنَى (أُجَالِسُكَ)، كَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (مَا أَعْدُو أَنْ أُجَالِسَكَ أَمْسٍ) كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّ (أُجَالِسُكَ) لِلْأَسْتِقْبَالِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بْنِ أُمٍّ] <sup>(٣)</sup> الْحَكَمَ<sup>(٤)</sup>:

عَلَى الْحَكَمِ الْمَآتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتُهُ أَلَّا يَجُورَ وَيَقْصِدُ؟  
فَلَمْ رَفَعَ: (وَيَقْصِدُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى إِيْجَابٍ أَنَّهُ يَقْصِدُ وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ؟ وَلَمْ كَانَ الرَّفْعُ فِي مِثْلِ هَذَا أَسْبَقَ وَأَعْرَفَ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْإِشْرَاكَ فِي (أَنْ) وَالْإِنْقِطَاعَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي تَمَامِ الْكَلَامِ مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى. وَلَا يَجُوزُ الْإِنْقِطَاعُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ؛

(١) قوله ابتداء من: (وما أَلَوْتُ أَنْ أَفْعَلَ) ساقط من د.

(٢) سيبويه ٥٥/٣.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وساقط من الأصل ود.

(٤) هو عبد الرحمن بن أم الحكم، كان عبد الرحمن بن أم الحكم على الكوفة، ولما وليها أساء بها السيرة، فقدم قادم من الكوفة إلى المدينة، فسألته امرأة عبد الرحمن عنه، فقال لها: تركته يسأل إلحافاً، وينفق إسرافاً. وكان محمقاً، ولأه معاوية خاله عدة أعمال، فذمه أهلها وتظلموا منه، فعزله. انظر ترجمته في الأغاني ٢١٩، ٢١٥، ١٤.

لَأَنَّهُ لَا تُحْمَلُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى الْأُولَى قَبْلَ أَنْ تَتِمَّ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ<sup>(١)</sup> بِتَخْلِيطِ الْكَلَامِ.

وَحُرُوفُ الْإِشْرَاكِ فِي الْمَعْنَى ثَلَاثَةٌ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَ ( ثُمَّ )، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهَا سِيبَوَيْهِ، وَذَكَرَ مَعَهَا ( أَوْ )<sup>(٢)</sup>؛ لِمَا لَهَا مِنَ الْمَدْخَلِ فِي حُرُوفِ النَّصْبِ لِلْفِعْلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِي<sup>(٣)</sup> حُرُوفِ الْعَطْفِ؛ لَأَنَّهُ لَا مَدْخَلُ لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ [ ١٢٣ ].

وَتَقُولُ: ( أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثَنِي )، فَالنَّصْبُ يُوجِبُ دُخُولَ الْفِعْلِ الثَّانِي فِي الْإِرَادَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أُرِيدُ إِيَّانَكَ ثُمَّ حَدِيثَكَ، فَقَدْ أَرَادَهُمَا جَمِيعًا. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي: ( ثُمَّ تُحَدِّثَنِي ) عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْعَطْفُ عَلَى ( أُرِيدُ ). وَالْآخَرُ الْأَسْتِنَافُ عَلَى مَعْنَى: ثُمَّ أَنْتَ تُحَدِّثَنِي. وَكَذَلِكَ: ( أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ذَاكَ وَتُحْسِنَ )، وَ ( أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنَا فَتُبَايَعَنَا )، وَ ( أُرِيدُ أَنْ تَنْطِقَ بِجَمِيلٍ أَوْ تَسْكُتَ ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ مَا كَانَ لِلْبَشَرِ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ [ آل عمران: ٧٩ ]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾، أَيُّ: وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ، فَهَذَا فِي الرَّفْعِ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَقَدْ نَصَبَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ عَلَى مَعْنَى: وَلَا يَأْمُرُكُمْ الْبَشَرُ أَنْ تَتَّخِذُوا.

وَتَقُولُ: ( أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتَشْتَمِنِي )، فَلَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ بِالنَّصْبِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى: فَأَنْتَ تَشْتَمِنِي. وَقَالَ رُؤَبَةُ:

٧٥٢ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ<sup>(٤)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( الْفَاءُ ).

(٢) سِيبَوَيْهِ ٥٢ / ٣.

(٣) قَوْلُهُ: ( بَاقِي ) لَيْسَ فِي د.

(٤) الْبَيْتُ لِرُؤَبَةَ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٨٦، وَانْظُرْ سِيبَوَيْهِ ٥٣ / ٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٠٤. وَهُوَ لِلْحَطِيطَةِ فِي دِيَوَانِهِ بِشَرْحِ ابْنِ السَّكَيْتِ ٦٨ / ٢، وَانْظُرْ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ ٢٢٣ / ٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٤٧٧. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ٦٨ / ٢، وَالْمَقْتَضِبِ ٣٣ / ٢، وَالْمَسَائِلِ الْمَثُورَةِ ١٧٠، وَابْنُ عَيْشٍ ٤٠ / ٧، ٥٥، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٢٣، وَالْهَمْعُ ٣ / ١٩٤.

فهذا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى: فَهُوَ يُعْجِمُهُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَتُنَبِّينَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، فهذا<sup>(١)</sup> عَلَى: وَنَحْنُ نُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ، لِأَنَّهُ لَمْ تُصَرَّفِ الْآيَاتُ إِلَّا لِلْبَيَانِ، لَا<sup>(٢)</sup> لِلْإِقْرَارِ فِي الْأَرْحَامِ مَا يُقَرُّ.

فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ يَجْرِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مِنْهُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى (أَنْ) وَالِاسْتِثْنَاءُ، وَمِنْهُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْعَطْفُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْاسْتِثْنَاءُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَنْ تَصَلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ تَقْدِيمُ ذِكْرِ الضَّلَالِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ، فَإِذَا قِيلَ: الْإِشْهَادُ لِلضَّلَالِ، فَالْمَعْنَى فِي تَقْدِيمِهِ أَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ، وَلَوْ قِيلَ: الْإِشْهَادُ لِلإِذْكَارِ فِي حَالِ الضَّلَالِ لَكَانَ التَّقْدِيمُ لِلإِذْكَارِ؛ لِأَنَّهُ غَرَضٌ، فَالْغَرَضُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَقَعُ فِي النَّفْسِ، وَالسَّبَبُ ثَانٍ فِي الطَّلَبِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْغَرَضُ، وَهُوَ الْأَوَّلُ فِي الطَّلَبِ. فَأَمَّا السَّبَبُ فَهُوَ الْأَوَّلُ فِي الْعَمَلِ [ظ ١٢٣]، وَهُوَ ثَانٍ فِي الطَّلَبِ، فَيَصْلُحُ<sup>(٣)</sup> تَقْدِيمُ ذِكْرِ الضَّلَالِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ، وَهُوَ أَوَّلُ فِي الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ ثَانِيًا فِي الطَّلَبِ.

وَمَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ مَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ، فَالْحَجُّ غَرَضٌ، وَهُوَ أَوَّلُ فِي الطَّلَبِ، فَأَمَّا إِعْدَادُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَسُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ فَهُوَ سَبَبٌ، وَهُوَ<sup>(٤)</sup> أَوَّلُ فِي الْعَمَلِ، وَثَانٍ فِي الطَّلَبِ.

فَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ فِي الْغَرَضِ وَالسَّبَبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوَيْهِ<sup>(٥)</sup>،

(٢) فِي الْأَصْلِ: (إِلَّا).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَفِي).

(١) قَوْلُهُ: (فَهَذَا) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي د: (فِيصَح).

(٥) سَيَبَوَيْهِ ٥٣/٣.



وذلك أَنَّ لَامَ الإِضَافَةِ تَتَصَرَّفُ فِي وُجُوهِ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا الْغَرَضُ، وَمِنْهَا السَّبَبُ، وَمِنْهَا لَامُ الْعَاقِبَةِ، وَمِنْهَا لَامُ الاسْتِعَاثَةِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَوَاضِعِهِ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ عَلَى حَذْفِ (كَرَاهَةٍ)، كَأَنَّهُ قَالَ: الإِشْهَادُ كَرَاهَةٌ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ <sup>(١)</sup> وَالزَّجَّاجِ <sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِمَا <sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ يَجُوزُ عَطْفُ: (فَتُذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا) عَلَى (أَنْ تَضِلَّ)، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: كَرَاهَةٌ أَنْ تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى؟  
قِيلَ لَهُ: لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى: (أَنْ تَضِلَّ)، وَلَكِنْ عَلَى: (كَرَاهَةٍ)، كَأَنَّهُ قِيلَ:  
الإِشْهَادُ لِكَرَاهَةِ الضَّلَالِ وَلِلذِّكَارِ، فَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: حَذْفُ (لَا)، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ <sup>(٤)</sup>، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَثَلَا تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى.

(١) المقتضب ٣/ ٢١٥ - ٢١٦، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥١١، والمحزر الوجيز ١/ ٤٥٦، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٢٤.

(٢) انظر رأي الزجاج في معانيه ١/ ٤٣١، ٢/ ١٣٧، ١٦٢. والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن السري بن سهل، أخذ العلم عن المبرد وثعلب، بصري المذهب، وأخذ عنه أبو علي الفارسي، من مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه، والأماشي، وغيرها، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، انظر إنباه الرواة ١/ ١٥٩، ونزهة الألباء ١٨٣، والبلغة ٤٥، وبغية الوعاة ١/ ٤١٣.

(٣) ذهب الأخفش إلى هذا التقدير في غير هذه الآية. انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٢٢، وأخذ به النحاس، والزمخشري، وابن عطية، والأنباري، وابن هشام. انظر معاني القرآن للنحاس ١/ ١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣١١، والكشاف ١/ ٦٣٣، والمحزر الوجيز ٢/ ١٤٢، والبيان ١/ ١٥٥، وشرح شذور الذهب ٤١٩.

(٤) هذا رأي الفراء في معانيه ١/ ٢٩٧، أما قوله: (وغيرهم) فالمقصود به الطبري صاحب التفسير، فقد أخذ بتوجيه الفراء. انظر تفسير الطبري ٦/ ٦٥، ويرى الكسائي أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ: (لَثَلَا تَضِلُّوا)، فَيُقَدَّرُ لَامُ التَّغْلِيلِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى (لَا). انظر رأيه في معاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٤٣. وهو اختيار أبي عبيد، والبغوي. انظر معاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٤٣، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٢٤، وتفسير البغوي ١/ ٢٠٠.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ يَكُونُ عَطْفُ: (فَتَذَكَّرَ) عَلَى (أَنْ تَضِلَّ) فِي هَذَا  
الْوَجْهِ؟

قِيلَ لَهُ: يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الضَّلَالُ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الإِذْكَارِ،  
كَقَوْلِكَ: (قَوْمْتُهُ لئلا يُسِيءَ فُتُودَّبَهُ)، فهذا لَمْ تَكْرَهُ أَنْ تُؤدَّبَهُ، ولكن إِذَا  
انْتَفَتِ الإِسَاءَةُ اسْتَغْنَيْتَ عَنْ تَأْذِيْبِهِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي احْتِمَالِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ: (أَعَدَدْتُهُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأَدْعَمَهُ)،  
كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعَدَدْتُهُ أَلَّا يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأَحْتَاجُ إِلَى دَعْمِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ عَلَى:  
كَرَاهَةِ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأَدْعَمَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الإِعْدَادُ لِكِرَاهَةِ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ  
وَلِلدَّعْمِ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَعَدَدْتُهُ لِلْمِيلِ إِنْ وَقَعَ عَلَى [ ١٢٤ ] مَعْنَى السَّبَبِ،  
كَقَوْلِكَ: الإِشْهَادُ لِلضَّلَالِ إِنْ وَقَعَ عَلَى مَعْنَى السَّبَبِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحِجَازِيِّينَ:

٧٥٢ فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ<sup>(١)</sup>

فَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى (أَنْ أَرَاهَا)، وَالرَّفْعُ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّهُ  
أَشَدُّ تَحْقِيقًا، كَمَا يَلْحَقُهُ مِنْ أَنَّهُ يُبْهَتْ، كَأَنَّهُ قَالَ: (فَأُبْهَتْ لَا مَحَالَةَ) عَلَى  
هَذَا التَّأْكِيدِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مُعَلَّقًا بِ (أَنْ أَرَاهَا) فِي الْعَطْفِ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ.  
وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

(١) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلي قيس بن الملوخ في ديوانه ٤٩، وانظر سمط اللآلي ١/ ٤٠٠.  
وهو لقيس بن ذريح في شرح ديوان المتنبي للعسكري ١٩٥/ ٤، وليس في ديوانه. وهو لعروة بن حزام  
في الشعر والشعراء ٦٠٧/ ٢، والتخمير ٢٤٠/ ٣، وابن يعيش ٣٨/ ٧. وهو للأحوص في الأغاني  
٢٤٤/ ٤، ٨٠/ ٩، وهو في ملحق شعره ٢٦٥. وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ٥٢٢. وهو لبعض  
الحجازيين في سيبويه ٥٤/ ٣. وهو لبعض الحارثيين في تحصيل عين الذهب ٤٠٤، والنكت ٧٢٤.  
وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٧٤/ ٤. وفي الأصل: (ما هو إلا)، وكذا في سيبويه ٥٤/ ٣،  
ومصادر البيت. وهناك بيت لأبي صخر الهذلي شبيه بهذا البيت، وفيه شاهدنا (انظره في أمالي القاضي  
١/ ١٤٩)، وهو:

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتْ لَا عُرْفَ لَدَيَّ وَلَا نُكْرَ

٧٥٤ يُعَالِجُ عَاقِرًا أُعِيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجَهَا حُورًا<sup>(١)</sup>

فهذا رَفَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا (يُعَالِجُ فَيَنْتِجُ). وَالْآخَرُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي إِزَادَتِهِ لِيُلْقِحَهَا إِذَا رَفَعَ، وَلَوْ نَصَبَ لَدَخَلَ مَعْنَى الْكَلَامِ فِي الْإِزَادَةِ.

وَتَقُولُ: ( لَا تَعْدُو أَنْ يَأْتِيكَ فَيَصْنَعُ مَا تُرِيدُ )، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ.

وَتَقُولُ: ( مَا عَدَا أَنْ رَأَيْتَنِي فَيَثْبُ )، فهذا عَلَى مَعْنَى: فهو يَثْبُ. وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْعَطْفِ كَانَ الْوَجْهُ: ( مَا عَدَا أَنْ رَأَيْتَنِي فَوَثْبَ ). وَيَضَعُفُ ( يَثْبُ ) فِي الْعَطْفِ كَضَعْفِ: ( مَا أَتَيْتَنِي فَتُحَدِّثْنِي ) بِالرَّفْعِ إِذَا كَانَ دَاخِلًا فِي النَّفْيِ، وَالْوَجْهُ: ( مَا أَتَيْتَنِي فَحَدَّثْتَنِي )<sup>(٢)</sup>.

وَتَقُولُ: ( مَا عَدَوْتُ أَنْ فَعَلْتُ ) و ( لَا أَعْدُو أَنْ أَفْعَلَ )، فهذا وَجْهُ الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: ( مَا أَلُو أَنْ أَفْعَلَ )، و ( مَا أَلَوْتُ أَنْ أَفْعَلَ )؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: لَقَدْ جَهَدْتُ أَنْ أَفْعَلَ، وَطَلَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ.

وَتَقُولُ: ( مَا عَدَوْتُ أَنْ آتِيكَ )، أَي: أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ رَأْيِي وَعَزْمِي، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَزْمِي أَنْ آتِيكَ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ( أَفْعَلَ ) فِي مَوْضِعِ ( فَعَلْتُ )؛ لِأَنَّ ( أَنْ ) تَطْلُبُ الْمُضَارِعَ، وَتَقْلِبُهُ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَلَا يَجُوزُ: ( فَعَلْتُ ) فِي مَوْضِعِ ( أَفْعَلَ ) إِلَّا فِي الْجَزَاءِ؛ لِقُوَّةِ ( إِنْ ) فِي الْجَزَاءِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، وَتَعْقِدُ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِالْأُولَى، فَتَصِيرُ بِمَعْنَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَتَقُولُ: ( وَاللَّهِ مَا أَعْدُو أَنْ جَالَسْتُكَ )، أَي: مَا أَجَاوَزُ مُجَالَسَتَكَ. وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى [ ظ ١٢٤ ] يَصِحُّ فِيهِ عَلَى الْمَاضِي، كَأَنَّكَ

(١) البيت من الوافر، وهو في شعره ٧٣، وانظر سيبويه ٣/ ٥٤، والمعاني الكبير ١١٣٤، وتحصيل عين الذهب ٤٠٤، والنكت للأعلم ٧٢٤، والمفصل ٣٣٠، وابن يعيش ٧/ ٣٨.

(٢) في د: ( فتحدثني ).

قُلْتُ: مَا أَجَاوَزُ مُجَالَسَتَكَ فِي الْمَاضِي، فَلَا يَصْلُحُ قَلْبُهُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (مَا أَعْدُو أَنْ أُجَالِسَكَ) صَلَحَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَجَاوَزُ مُجَالَسَتَكَ فِي الْمُسْتَأْنَفِ، فـ (أَنْ) لَمْ تَقْلِبِ الْفِعْلَ عَنْ مَعْنَاهُ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ [ أُمٍّ ] <sup>(١)</sup> الْحَكَمُ:

٧٥٥ عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيٍّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَلَّا يَجُورَ وَيَقْصِدُ <sup>(٢)</sup>

فَقَالَ: عَلَيْهِ تَرْكُ الْجَوْرِ، وَرَفَعَ: (وَيَقْصِدُ) عَلَى مَعْنَى: وَهُوَ يَقْصِدُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ: (أَلَّا يَجُورَ)، فَعَلَى هَذَا مَجْرَى الْكَلَامِ فِي مِثْلِ هَذَا، وَلِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> رَفَعَ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى: (يَجُورُ).

\* \* \*  
\* \*  
\*

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وساقط من الأصل ود.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن عبد الحكم، وانظر تحصيل عين الذهب ٤٠٥، والنكت للأعلم ٧٢٦. وهو لعبد الرحمن بن أم الحكم في سبويه ٥٦/٣. وهو لأبي اللحام التغلبي في ابن السيرافي ١٧٣/٢، والتخمير ٢٤١/٣، وابن يعيش ٣٨-٣٩. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١٨٩، والتعليقة للفارسي ١٧٠/٢، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وشرح الرضي ٧٤/٤، والمقاصد الشافية ٢٦٢/٦. (٣) في الأصل ود: (وكذلك)، وكذا يقتضي السياق.

## بَابُ الْجَزَاءِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي<sup>(١)</sup> الْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ صَلَةً لِلْاسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهِ الْإِبْهَامَ، وَالصَّلَةُ تُبْطِلُ الْإِبْهَامَ؟

وَمَا الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُجَازَى بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَصْلُحُ أَنْ يُجَازَى بِهِ؟ وَلِمَ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُعْقَدُ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَيُنْقَلُهَا إِلَى مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، وَمَا نَقَلَ الْكَلَامَ عَنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى فَهُوَ حَرْفٌ؟

وَمَا قِسْمَةُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا؟

وَلِمَ جَازَ الْجَزَاءُ بِالْاسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ إِبْهَامَ الْحَرْفِ، يَصْلُحُ أَنْ يَتَّصَمَنَ مَعْنَى (إِنْ)؟

وَلِمَ صَارَتْ: (مَنْ)، و (مَا)، و (مَهُمَا)، و (أَيُّ) أَخَوَاتٍ فِي الْجَزَاءِ؟

وَلِمَ صَارَتْ: (أَنْتَى)، و (أَيْنَ)، و (مَتَى) أَخَوَاتٍ فِي الْجَزَاءِ<sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ صَارَ: (حَيْثُمَا)، و (إِذَا مَا)، و (إِذَا مَا) أَخَوَاتٍ فِي الْجَزَاءِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجَازَى بِـ (حَيْثُمَا) وَأُخْتِنِهَا إِلَّا أَنْ يَصْحَبَهَا (مَا)؟

وَلِمَ صَارَتْ: (مَا) مُسَلَّطَةً عَلَى الْجَزَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَقْوَى بِهَا

(\*) العنوان في الكتاب ٥٦/٣: «هذا باب الجزاء».

(١) بعده في د: (ما الذي يجوز). (٢) قوله ابتداء من: (ولم صارت أنتى) ساقط من د.

الْكَلَامُ فِي التَّكْيِيدِ قَوَّتُ<sup>(١)</sup> هَذِهِ الْأَحْرُفَ [ ١٢٥ ] عَلَى الْعَمَلِ، كَمَا قَوِيَتْ أَنَّ تَكُفَّ ( إِنَّمَا )، وَ ( كَأَنَّمَا ) عَنِ الْعَمَلِ، وَكَمَا قَوِيَتْ عَلَى تَغْيِيرِ ( لَوْ ) فِي قَوْلِكَ: ( لَوْ مَا )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ      حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَّامٍ:

إِذَا مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجَّى ظِعَيْتِي      أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ<sup>(٣)</sup>  
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا      رَجَالِي فَهُمْ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ  
وَقَوْلِ لَيْبِدٍ:

فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَاتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا      كَلَا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ  
وَقَوْلِ ابْنِ هَمَّامٍ:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَحِدُنَا      نَضْرِبُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي؟

وَمَا فِي ( إِنْ ) حَيْثُ تُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ تَقُومُ مَقَامَ الصَّلَةِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَزَاءِ بِهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا ضَعُفَتْ عَنْ أَنْ تَقُومَ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا، إِذْ كَانَتْ<sup>(٤)</sup> الْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ تَلْزِمُهَا عَلَى خِلَافِ ( مَنْ ) وَأَخَوَاتِهَا؛ إِذْ لَا تَلْزِمُهَا الصَّلَةُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُسْتَفْهَمُ بِهَا، فَلَا تَكُونُ لَهَا صَلَةً؟

وَلِمَ جَازَ الْجَزَاءُ بِبَعْضِ مَا يُوَصَّلُ دُونَ بَعْضٍ؟ وَلِمَ جَازَ بِبَعْضِ مَا يُسْتَفْهَمُ بِهِ دُونَ بَعْضٍ<sup>(٥)</sup>؟

وَهَلْ عَلَّةُ امْتِنَاعِ الْجَزَاءِ بِـ ( إِذْ )، وَ ( إِذَا ) كَعِلَّةِ ( حَيْثُ )؟

(١) فِي د: ( قَوِي ).

(٢) الْبَيْتُ فِي الْأَصْلِ وَد: ( إِذَا مَا )، وَلَيْسَ هُوَ شَاهِدُ الرِّمَانِيِّ.

(٣) الْبَيْتُ فِي الْأَصْلِ وَد: ( إِذَا مَا )، (٤) فِي د: ( إِذَا كَانَتْ ).

(٥) الْكَلَامُ ابْتِدَاءً مِنْ: ( مَا يُوَصَّلُ ) إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ سَاقِطٌ مِنْ د.

وَلِمَ وَجَبَ فِي قَوْلِكَ: ( حَيْثُ تَكُونُ أَكُونُ ) أَنْ ( حَيْثُ ) مُصَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَكُونِ الْجُمْلَةُ لَهَا صِلَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ صِلَةً لَمْ تَتَعَقَّدْ بِ ( حَيْثُ ) إِلَّا بِعَائِدٍ، فَكَانَ لَا يَجُوزُ: ( زَيْدٌ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ )، وَالْإِضَافَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ صِلَةً لـ ( مَنْ ) وَأَخَوَاتِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ؟ وَلِمَ جَازَ فِي ( مَنْ ) وَأَخَوَاتِهَا أَنْ تُوصَلَ، وَلَمْ يَجْزْ فِي ( أُنَى ) وَأُخْتِيهَا أَنْ تُوصَلَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ لَا يُخْبَرُ عَنْهَا؛ إِذْ هِيَ [ ظ ١٢٥ ] ظُرُوفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ، وَإِنَّمَا جَازَتْ الصِّلَةُ فِي ( مَنْ ) وَأَخَوَاتِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي ( مَهْمَا ): ( مَا )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي ( مَهْمَا ) مَا يَجُوزُ فِي ( مَا ) مِنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالصِّلَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠]؟

وَلِمَ أَجَازَ فِيهَا سَيَبَوِيهِ أَنْ تَكُونَ كـ ( إِذْ ) ضَمَّ إِلَيْهَا ( مَا )، فَيَكُونُ الْأَصْلُ ( مَهْمَا )؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْجَزَاءُ بِ ( كَيْفَ ) إِذَا قُلْتَ: ( كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِضَعْفِهَا بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً مَعَ إِجْرَائِهَا عَلَى قِيَاسِ أُخْتِهَا فِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ ( كَمْ )، وَلَمْ تَصْلُحْ أَنْ تَقْوَى بِ ( مَا )؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ أُخْتُهَا مِنْ إِجْرَائِهَا عَلَى طَرِيقَتِهَا<sup>(١)</sup>؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: ( عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ ) وَبَيْنَ ( كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ ) حَتَّى جَازَ أَحَدُهُمَا، وَلَمْ يَجْزِ الْآخَرُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي ( أَيِّ ) تَفْصِيلًا فِي إِنْهَامٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْجَزَاءِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: ( آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ )، وَبَيْنَ ( آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرُ )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً      حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي عَرَزِهَا تَشْبُ؟  
وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُجَازَ بِهَا؟

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

٧٥٦ إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ      فَذَلِكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ<sup>(١)</sup>

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ:

إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَتْ وَصْلُهَا      خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ  
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي      نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ<sup>(٢)</sup>  
وَقَوْلِ بَعْضِ السَّلُولِيِّينَ:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا      لَهَا وَكَيْفَ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ يَسْجُمُ<sup>(٣)</sup>  
[١٢٦] وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ:

إِذَا مَا نَشَاءُ نَبْعَثُ مِنْهَا      مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْغُورًا؟

وَمَا الْجَازِمُ لِلْجَوَابِ فِي: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ)؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ (إِنْ) أُمُّ الْجَزَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا يُجَازَى بِهِ قَدْ يَخْرُجُ  
عَنِ الْجَزَاءِ إِلَّا (إِنْ) مَعَ تَقْدِيرِهَا فِي كُلِّ اسْمٍ يُجَازَى بِهِ؟

وَمَا جَوَابُ الْجَزَاءِ؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ الْفَاءِ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْجَوَابُ  
بِالْوَاوِ وَلَا بِ(ثُمَّ)؟

(١) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٣/٦١، ٤٩٨، وقال: « ويقال: وضعه النحويون »، وانظر الأصول ١/٤٣٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٥٥، ٤/٢٣٨، ٢٤٣، وتحصيل عين الذهب ٥١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٢٤، ٨٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٢، والتذييل ١١/٣٤٤، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٨٠.

(٢) في د: (خندفاً). (٣) قوله: (لها) ساقط من د.



وَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ إِذَا قِيلَ لَهُ: (افْعَلْ كَذَا) فَتَقُولُ: (فَإِذَنْ يَكُونُ كَذَا وَكَذَا)،  
وَيَقُولُ: (لَمْ أَغْثْ أَمْسٍ) فَتَقُولُ: (فَقَدْ أَتَاكَ الْغَوْثُ)، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ  
الْوَاوُ وَلَا (ثُمَّ)؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ جَزْمُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ بِالْفِعْلِ عَلَى عَقْدِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ  
بِالْأُولَى حَتَّى يَكُونَ خَبَرًا وَاحِدًا. وَلَا يَجُوزُ الْجَزَاءُ فِي الْأَصْلِ إِلَّا بِالْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ  
يَنْقُلُ الْكَلَامَ عَنِ الْإِيجَابِ عَلَى الْقَطْعِ إِلَى تَعْلِيْقِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، فَيَنْقُلُهُ إِلَى  
مَعْنَى الْجَزَاءِ، كَمَا يُنْقَلُ عَنِ الْوَاجِبِ إِلَى النَّفْيِ بِحَرْفٍ، فَكَذَلِكَ مَا يُنْقَلُ عَنِ  
الْوَاجِبِ إِلَى الْجَزَاءِ، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَهَا  
نَقْلُ الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى، وَلَهَا عَقْدُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، فَهَذَا مِنْ شَرْطِ الْحُرُوفِ،  
وَقَدْ اجْتَمَعَ بِحَرْفِ الْجَزَاءِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ (إِنْ).

وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ صِلَةً لَهَا؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ  
فِيهِ الْإِبْهَامُ، وَالصَّلَةُ تُخْرِجُ عَنِ الْإِبْهَامِ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي يَصْلُحُ أَنْ يُجَازَى [بِهَا]<sup>(٢)</sup>  
هِيَ الْمُبْهَمَةُ إِبْهَامًا يَصْلُحُ أَنْ تُضْمَنَ مَعْنَى (إِنْ)، وَمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ تُضْمَنَ مَعْنَى  
(إِنْ) لَا يَصْلُحُ أَنْ يُجَازَى بِهِ.

وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي يُجَازَى بِهَا أَحَدَ عَشَرَ: (مَنْ)، و (مَا)، و (مَهْمَا)، و (أَيُّ)،  
وهذه الأربعة أخوات. و (أَنْتَى)، و (أَيْنَ)، و (مَتَى)، وهذه الثلاثة أخوات في  
مَعْنَى الظَّرْفِ الْمُطْلَقِ، كَمَا أَنَّ الأربعة الأول أخوات في طَرِيقِ الْجِنْسِ. و (حَيْثُمَا)،  
و (إِذَا مَا)، و (إِذَا مَا) [ظ ١٢٦] أخوات في الانْعِقَادِ بِ (مَا). و (إِذَا) يُجَازَى بِهَا  
الشُّعْرُ.

وَلَا يَجُوزُ الْجَزَاءُ بِ (حَيْثُ) مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا تَلْزِمُهَا الْإِصَافَةُ الَّتِي تَقُومُ لَهَا مَقَامَ

(١) فِي د: (الْجَر).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

الصَّلَاةُ، فَهِيَ نَاقِصَةٌ عَنْ أَنْ تَحْتَمِلَ الْجَزَاءَ، فَإِذَا لَحِقَهَا ( مَا ) قَوَّيْتُهَا عَلَى الْعَمَلِ.

وَكَذَلِكَ ( إِذْ )، ( إِذَا ) لَا يُجَازَى بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَّا مَعَ ( مَا )؛ وَإِنَّمَا احْتَمَلْتُ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لِتَقْوِيَةِ الْمَعْنَى بِالتَّأْكِيدِ إِذَا كَانَتْ صِلَةً، فَبِهَا مَعْنَى الْقُوَّةِ وَالتَّمْكِينِ فِي النَّفْسِ، فَقَوَّيْتُ عَلَى تَسْلِيْطِ هَذِهِ الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْعَمَلِ فِي الْجَزَاءِ، وَقَوَّيْتُ عَلَى كَفِّ الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ عَنِ الْعَمَلِ فِي ( كَأَنَّمَا )، و ( إِنَّمَا )، و ( أُنَّمَا ). وَقَوَّيْتُ أَيْضًا عَلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى فِي ( لَوْ مَا )، فَخَرَجْتُ إِلَى مَعْنَى ( هَلَا ).

وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ:

٧٥٧ إِذَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ<sup>(١)</sup>

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي أَنَّهُ يُجَازَى بِـ ( إِذَا ).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمَّامٍ:

٧٥٨ إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجَى ظِعِيَّتِي أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِغُ  
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا رِجَالِي فَهَمُّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ لَبِيدٌ:

٧٥٩ فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَسِسُ بِهَا كَلَامُ رَبِّكِهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاغِرُ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٨٨ برواية: (إما أتيت على النبي)، وانظر سيبويه ٥٧/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٠٥، والنكت للأعلم ٧٢٦، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤٧/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٤، ومنازل الحروف للرماني ٣٨، والخصائص ١٣١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١، وشرح الرضي ٨٩/٤، ورصف المباني ١٤٩. وجاء البيت في د: (إذا ما).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام السلولي في شعره ٧٥، وانظر سيبويه ٥٧/٣، والأزهية ٩٨، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، وابن يعيش ٤٧/٧، ٦/٩، ٧، وهو بلا نسبة في الأصول ١٦٠/٢، وأمالى ابن الشجري ٥٦٨/٢، والمحكم ٤٢٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤، وشرح الرضي ٩٠/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٢١، ٤٣٢٢. وجاء في الأصل ود وديوانه: (إذا ما)، وفي بعض المصادر: (إما تريني). والشاهد في سيبويه وبقيّة المصادر في (إذا ما).

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢٢٠، وانظر سيبويه ٥٨/٣، وابن السيرافي ٤٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، والنكت للأعلم ٧٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤. وهو بلا نسبة في =

فَجَازَى بِـ (أَنْى).

وَقَالَ ابْنُ هَمَّامٍ:

٧١٠ أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي<sup>(١)</sup>

فَجَازَى بِـ (أَيْنَ).

وَأَمَّا كَانَتِ الْجُمْلَةُ صِلَةً فِي (مَنْ) وَأَخَوَاتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ صِلَةً فِي (حَيْثُ) وَأُخْتَيْهَا؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ يَعْقِدُ الْجُمْلَةَ بِالْأَوَّلِ، وَالْإِضَافَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ: (زَيْدٌ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ) مِنْ غَيْرِ عَائِدٍ.

وَلَا يَجُوزُ فِي (أَنْى) وَأُخْتَيْهَا أَنْ تُوصَلَ، كَمَا جَازَ فِي (مَنْ) وَأُخْتَيْهَا، [لَأَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> لَا يَصْلُحُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا ظُرُوفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تُوصَلَ (مَنْ) وَأُخْتَيْهَا [١٢٧] لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا بِمَا مُعْتَمَدُ الْمَعْنَى فِيهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ.

وَالْأَصْلُ فِي (مَهْمَا): (مَا) دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا)، كَمَا تَدْخُلُ عَلَى سَائِرِ أَخَوَاتِهَا، وَاسْتَقْبَحَ التَّكْرِيرُ فِي (مَا مَا) فَأُبْدِلَتْ الْأَلْفُ هَاءً؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ الْأَلْفِ، وَحَسُنَ اللَّفْظُ بِهَا. وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ <sup>(٣)</sup>، وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي غَيْرُهُ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْعِلَّةِ لِتَجَرِي عَلَى قِيَاسِ أَخَوَاتِهَا، مِنْ نَحْوِ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ﴾ [النساء: ٧٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]. وَقَدْ أَجَازَ سَيَبَوِيهِ أَنْ

= المقتضب ٤٨/٢، والمرتل ٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣، وشرح الرضي ٢٠٤/٣، ولباب الإعراب ٤٩٢. وتلتبس: تختلط، وشاجر: متحركٌ ومضطرب، وكلا مركبيها: قدامها وخلفها. وقد روي البيت في مسائل الباب: (رجلك)، وروي هنا وفي دفي هذا الموضع: (رجليك)، والروايتان موجودتان في مصادر البيت.

(١) البيت من الخفيف، وهو في شعره ٨٣، وانظر سيبويه ٥٨/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، والنكت للأعلم ٧٢٩، والمقاصد الشافية ١٠٦/٦. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢٢١، والمقتضب ٨٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤، والتعليقة للفراسي ١٦٧/٢، وابن عيش ١٠٥/٤، و٤٥/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤. وروي: (أين تصرف)، و (أين تسلك).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سيبويه ٥٩/٣.

تَكُونُ (مَهْ) ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا) <sup>(١)</sup>.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ (عَلَى أَيْ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ) وَبَيْنَ (كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ) حَتَّى لَمْ يَجْزُ هذا، وَجَازَ ذَاكَ، أَنَّ فِي (أَيْ) إِبْهَامًا فِي تَفْصِيلٍ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْجَزَاءِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي (كَيْفَ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ: (آتَيْكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ) وَبَيْنَهُ بِ (إِنْ) أَنَّهُ بِ (إِذَا) مُوجِبٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: آتَيْكَ فِي وَقْتِ احْمِرَارِ الْبُسْرِ، وَهُوَ بِ (إِنْ) مُعَلَّقٌ، وَلَيْسَ يَحْسُنُ التَّعْلِيقُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ كَائِنٍ، لَا مَحَالَةَ.  
وَقَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

٧٦١ تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً      حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثْبُ <sup>(٢)</sup>  
فَهَذَا شَاهِدٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُعْمَلْ (إِذَا مَا).

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ:

٧٦٢ إِذَا قَصَرْتُ أَسِيفَانَا كَانَ وَضْلُهَا      خُطَانَا إِلَى أَغْدَائِنَا فَنُضَارِبِ <sup>(٣)</sup>  
فَهَذَا أَعْمَلْ (إِذَا) ضُرُورَةً.

(١) سيبويه ٦٠ / ٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٠، وانظر سيبويه ٦٠ / ٣، ومجاز القرآن ١ / ٢٠٥، وابن السيرافي ١٢٥ / ٢، وتحصيل عين الذهب ٤٠٧، والنكت للأعلم ٧٢٩، والمخصص ١٩٨ / ٢، وابن يعيش ٩٧ / ٤، ٤٧ / ٧، والمقاصد الشافية ١١٢ / ٦. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٤، وجمهرة اللغة ٧٠٦ / ٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ٨٨، وانظر سيبويه ٦١ / ٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٢ / ٤، وابن السيرافي ١٣٥ / ٢، وتحصيل عين الذهب ٤٠٨، وضرائر الشعر ٢٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٢ / ٤. وهو للأخنس بن شهاب في المفضليات ٢٠٧ بروي الباء المضمومة، وانظر شرح أبيات الجمل لابن السيد ٤٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٠. قال في الخزانة ٢٦٣ / ٢ بعد أن نسبته للأخنس بروي مضموم: «وَالْقَصِيدَةُ مَرْفُوعَةُ الْقَوَافِي، وَأَخَذَهُ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ وَجَعَلَهُ فِي قَصِيدَةٍ مَجْرُورَةٍ الْقَوَافِي». وهو لكعب بن مالك في فصل المقال ٤٤٢ / ١، وليس في ديوانه. وهو لرقيم المحاربي في فرحة الأديب ١١٦. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢ / ٢٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٧٩، وأمالي ابن الشجري ٨٢ / ٢، وضرائر الشعر للقرزاق ٣٤٣، وشرح الرضي ٣ / ١٨٧.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧١٢ تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتَ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ<sup>(١)</sup>

فهذا ضرورة، وكذلك قول بعض السلوليين:

٧١٤ إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَكَيْفَ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ يَسْجُمُ<sup>(٢)</sup>

فكُلُّ هذا ضرورة.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ:

٧١٥ إِذَا مَا نَشَاءُ نَبَعْتُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْغُورًا<sup>(٣)</sup>

فهذا حسن جيد؛ لأنَّ المعنى: في أيِّ وقتٍ شئنا بعثنا، فلم يجاز به (إذا).

والجَازِمُ [ظ ١٢٧] في: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ) هو الحَرْفُ الْعَامِلُ، وهو (إِنْ). وقد قيل: إِنْ الْعَامِلُ فِي الْجَوَابِ هو (إِنْ تَأْتِنِي)<sup>(٤)</sup>، والأوَّلُ أَقْبَسُ عَلَى طَرِيقَةِ عَمَلِ الْفِعْلِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَعَمَلِ (إِنْ) فِي الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ (إِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ هِيَ أَوْجَبَتْ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، فَهِيَ<sup>(٥)</sup> أَحَقُّ بِالْعَمَلِ.

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (الصاوي) ١/ ٢١٦، وانظر سيبويه ٣/ ٦٣، والتبصرة ١/ ٤١١، وتحصيل عين الذهب ٤٠٨، وابن يعيش ٧/ ٤٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨، والمقاصد الشافية ٦/ ١١١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٣٢، وأمالى ابن السجري ٢/ ٨٣، وضرائر الشعر للقرظ ٣٤٤، وشرح الرضي ٣/ ١٨٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض السلوليين في سيبويه ٣/ ٦٢، وابن السيرافي ٢/ ١٣٠، وتحصيل عين الذهب ٤٠٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨، والمقاصد الشافية ٦/ ١١١، والخزانة ٧/ ٢٢. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر للقرظ ٣٤٥.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٨ برواية: (أشياء أبعث... مطلع الشمس)، وانظر سيبويه ٣/ ٦٢، والمقتضب ٢/ ٥٧، وابن السيرافي ٢/ ١٢٤، وتحصيل عين الذهب ٤٠٩، وإعراب القرآن المنسوب ٨٨٥، وابن يعيش ٨/ ١٣٤، والخزانة ٧/ ٢٢. وهو لزهير في إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٢١٦.

(٤) هذا رأي بعض البصريين. وهذه مسألة خلافية في الإنصاف (مسألة رقم ٨٤) ٦٠٢، وأسرار العربية ٢٩٥.

(٥) في د: (فهو).

و(إِنْ) هِيَ أُمُّ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُجَازَى بِهِ فَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ الْخُرُوجُ عَنِ الْجَزَاءِ إِلَّا (إِنْ)، مَعَ أَنَّهَا تُضَمَّنُ كُلَّ اسْمٍ يُجَازَى بِهِ<sup>(١)</sup>.

وَجَوَابُ الْجَزَاءِ بِالْفِعْلِ أَوْ الْفَاءِ، وَلَا يَصْلُحُ بِالْوَاوِ، وَلَا (تُمْ)؛ لِأَنَّ (تُمْ) تَدُلُّ عَلَى الْمُهْلَةِ بَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ، وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ، وَالَّذِي يُوَافِقُ مَعْنَى الْجَوَابِ هُوَ الْفَاءُ، وَيُوضَّحُ ذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: (لَمْ أُعْثْ) فَيُقَالُ لَهُ: (فَقَدْ أَتَاكَ الْغَوْثُ)، وَلَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْوَاوُ وَلَا (تُمْ).

\* \* \*

### وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا مَسَائِلُ

وَمَا جَوَابُ (إِنْ) فِي: ﴿وَلِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئُهُ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ (إِذَا) جَوَابًا؟

وَلِمَ أَطْلَقَ أَنَّ الْجَوَابَ إِنَّمَا هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْفَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبَابِ، وَإِنَّمَا تَقَعُ (إِذَا) مُعَاقِبَةً لِلْفَاءِ عَلَى جِهَةِ الشَّبَهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُعَلَّقَةً بِمَا قَبْلَهَا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (قَنْطُوا) فِي الْجَوَابِ وَبَيْنَ: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فِي مَوْضِعٍ: (أَمْ صَمِتُمْ)؟ وَلِمَ جَازَ: ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ فِي مَوْضِعٍ: (أَمْ صَمِتُمْ)؟ وَهَلَّا كَانَ الْأَصْلُ<sup>(٢)</sup> أَحَقَّ بِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْفَائِدَةِ مَعَ دَلَالَتِهِ عَلَى: (أَمْ صَمِتُمْ) مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقَعُهُ، وَدَلَّ عَلَى: أَنَّكُمْ أَصَمْتُمْ صَمْتًا مُنْقَضِيًا أَوْ مُنْفَصِلًا، فَالْحَالُ وَاحِدَةٌ<sup>(٣)</sup>؟

وَلِمَ قُبِحَ إِدْخَالُ الْفَاءِ عَلَى: (إِذَا هُمْ) فِي [هَذَا]<sup>(٤)</sup> الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا

(١) الكلام من قوله: (فقد يجوز فيه) ساقط من د.

(٢) قوله: (الأصل) مكرر في د.

(٣) في د: (واحد).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَقَعْتَ مَوْقِعَ الْفَاءِ عَلَى الْمُعَاقَبَةِ؟ وَهَلْ لَوْ كَانَ إِدْخَالُ الْفَاءِ عَلَى (إِذَا) حَسَنًا لَكَانَ إِسْقَاطُ الْفَاءِ قَبِيحًا؟ وَلِمَ كَانَ الْأَصْلُ فِي الَّذِي يَعْقِدُ الْجَوَابَ بِالْأَوَّلِ عَلَى الْحَرْفِ حَتَّى صَارَتْ (إِذَا) إِنَّمَا وَقَعْتَ مَوْقِعَ الْحَرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي يَعْقِدُ [١٢٨] الثَّانِي بِالْأَوَّلِ إِنَّمَا هُوَ لِلْحُرُوفِ كَحُرُوفِ الْعَطْفِ وَغَيْرِهَا، مِنْ نَحْوِ الْاسْتِثْنَاءِ وَجَوَابِ الْقَسَمِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي أَنَا كَرِيمٌ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؟ وَمَا فِي أَنَّهُ كَلَامٌ يَقُومُ بِنَفْسِهِ مِمَّا يُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْجَوَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَوَابَ يَحْتَاجُ إِلَى عِلَالَةٍ تُؤْذِنُ بِأَنَّهُ<sup>(١)</sup> عَلَى مَعْنَى الْجَوَابِ؛ وَلِذَلِكَ وَجِبَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لَهُ فِي الْإِعْرَابِ، مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدًا) إِذَا قَالَ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)، و (صَالِحًا) إِذَا قَالَ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ؟

وَلِمَ جَازَ حَذْفُ الْفَاءِ فِي الضَّرُورَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ وَقَعْتَ مَوْقِعَ الْجَوَابِ، فَلَمْ يُشْكَلْ أَنَّهُ جَوَابٌ، وَإِنْ ضَعُفَ فِيهِ الْبَيَانُ؛ لَا قِصَاصَ عِلَالَةٍ الْجَوَابِ؟

وقول الأسدي:

بَنِي ثَعْلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعِزَّ شَرِبَهَا بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعِزَّ ظَالِمٌ

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي لِأَفْعَلَنْ)؟ وَلِمَ قُبِحَ هَذَا، وَلَمْ يَقْبَحْ: (إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَفْعَلَنْ)، وَلَا: (إِنْ تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَفْعَلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (لِأَفْعَلَنْ) يَجِيءُ مُبْتَدَأً لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عَامِلٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِذَا)؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَبْنِيَّةً عَلَى عَامِلٍ، وَقُبِحَ: (إِنْ تَأْتِنِي لِأَفْعَلَنْ)؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ مُشَاكَلَةِ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ بِالْفَاءِ إِذَا قُلْتَ: (إِنْ

(١) قوله: (بأنه) مكرر في د.

تَأْتِنِي فَأَنْتَ كَرِيمٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ)، و (إِنْ لَمْ تَأْتِنِي لِأَغْمَنَّكَ)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى:  
لَيْتُنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي لِأَغْمَنَّكَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّامَ تَقْتَضِي أَنْ  
تَكُونَ جَوَابًا لِقَسَمٍ قَدْ تَقَدَّمَ، وَاللَّامُ الْأُولَى خَلْفٌ مِنَ الْقَسَمِ، وَلَا تَكُونَ الثَّانِيَّةُ  
خَلْفًا مِنَ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْجَوَابِ الَّذِي يَقْتَضِي تَقَدَّمَ الْقَسَمِ فِيهِ،  
وَالْمَعْنَى: وَاللَّهِ لَيْتُنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ، فَاللَّامُ الثَّانِيَّةُ هِيَ الْجَوَابُ، وَاللَّامُ الْأُولَى  
مُؤَذِّنَةٌ بِالْجَوَابِ، وَلَوْ تَرَكْتَ لَجَارَ؟

وَلِمَ قُبِحَ: (لَيْتُنْ تَفْعَلْ لَا فَعَلَنَّ)؟

وَلِمَ قُبِحَ: (أَتَيْكَ إِنْ تَأْتِنِي) وَلَمْ<sup>(١)</sup> [ظ ١٢٨] يَقْبُحَ: (أَتَيْكَ إِنْ  
أَتَيْتَنِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾  
[الأعراف: ٢٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]؟  
وَلِمَ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَسَنَ فِي الْكَلَامِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْتَكَ) عَلَى: أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي؟ وَمَا الْخِلَافُ  
فِيهِ؟ وَلِمَ أَجَارَهُ سَيَبَوِيهِ فِي الضَّرُورَةِ، وَلَمْ يُجِزْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَلَا ابْنُ السَّرَّاجِ عَلَى  
هَذَا الْوَجْهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ؟

وَلِمَ قُبِحَ: (إِنْ تَأْتِنِي أَتَيْكَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

(١) قوله: (ولم) مكرر في الأصل.



إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ؟

وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ <sup>(١)</sup>؟

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ

وَلَمْ قَدَّرَهُ عَلَى قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup>: الْمَرْءُ ذَنْبٌ إِنْ يَلْقَ الرَّشَاءُ، وَلَمْ يُجْزِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ؟

وَقَوْلِ <sup>(٣)</sup> ذِي الرِّمَّةِ:

وَإِنِّي مَتَى أُشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ  
أَيُّ: وَإِنِّي نَاطِرٌ مَتَى أُشْرِفَ.

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتَكَ)، و (إِنْ لَمْ تَأْتِنِي أَجَزَكَ)؟ وَلَمْ جَاَزَ مَعَ خُرُوجِهِ عَنِ الْمُشَاكَلَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥]؟ فَلِمَ حَسُنَ هَذَا، وَضَعُفَ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتَكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِطُولِ الْكَلَامِ، مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى: مَنْ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا؟  
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

دَسْتُ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا  
عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ  
وَقَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ:

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلٍ  
عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

(١) فيه خلاف بين سيبويه والكوفيين والمبرد، فمذهب سيبويه أَنَّ (تصرع) خبر (إن)، والشرط معترض بينهما، وجوابه محذوف أغنى عنه ما قبله. ومذهب الكوفيين والمبرد أَنَّ (تصرع) خبر مبتدأ محذوف، أي: فأنت تصرع، على تقدير الفاء. انظر سيبويه ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢. وانظر الخلاف في الباب ٥٩/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٨٠/٣، والهمع ٥٥٨/٢.

(٢) سيبويه ٦٨/٣.

(٣) في د: (وقال).

[١٢٩] وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأُكْرِمُكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى<sup>(١)</sup> الْجَوَابِ بِالْفَاءِ؟ وَلِمَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى مُبْتَدَأٍ بِتَقْدِيرٍ: فَأَنَا أُكْرِمُكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]؟ وَمَا تَقْدِيرُ الْمَحذُوفِ فِيهِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وَفِي: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]<sup>(٢)</sup>؟

### الْجَوَابُ

جَوَابُ (إِنْ) فِي: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَآ فَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] (إِذَا) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاءِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُعَلَّقَةً بِمَا قَبْلَهَا مَعَ صَلَاحٍ مَعْنَاهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (يَقْنَطُوا) عَلَى جِهَةِ الْمُفَاجَأَةِ لِلْقُنُوطِ، لَا عَنْ تَقَدُّمِهِ، وَلَا رَوِيِّهِ، فَقَدْ دَلَّتْ (إِذَا) عَلَى مَعْنَى جَوَابِ الْجَزَاءِ بِهَذَا الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ.

وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَجْتَمَعَ الْفَاءُ مَعَ (إِذَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا تُغْنِي عَنْهَا، وَقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا، فَلَمْ يَصْلُحْ مَعَ تَقْدِيرِ الْمُعَاقَبَةِ فِيهَا فِي الْمَوْقِعِ الْوَاحِدِ أَنْ تَجْتَمَعَ مَعَهَا.

وَكُلُّ خَلْفٍ مِنْ مَحذُوفٍ فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا يُغْنِي عَنْهُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَهَذَا يَصْلُحُ أَنْ يَجْتَمَعَ مَعَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَخَلْفٌ آخَرُ يُغْنِي عَنْ الْمَحذُوفِ الْغِنَى التَّامَّ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَجْتَمَعَ مَعَهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِيهَامِ أَنَّهُ لَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ الْغِنَى التَّامُّ؛ وَلِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> قَالَ سِيبَوَيْهِ<sup>(٤)</sup>: لَوْ كَانَ يَصْلُحُ ذِكْرُ الْفَاءِ هَاهُنَا كَانَ حَذْفُهَا قِيَّحًا عَلَى قِيَّاسٍ: (إِنْ تَأْتِنِي أَنْتَ كَرِيمٌ)، فَحَذْفُهَا هَاهُنَا قِيَّحٌ. وَالْوَجْهُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ كَرِيمٌ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَمَنْ)، وَكَذَا فِي الْمَصْحَفِ.

(٤) سِيبَوَيْهِ ٣/ ٦٤.

(١) قَوْلُهُ: (عَلَى) مُكَرَّرٌ فِي الْأَصْلِ وَد.

(٣) فِي د: (وَكَذَلِكَ).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]،  
فَالْأَصْلُ: أَمْ صَمِتُمْ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمُعَادَلَةُ فِي: دَعَوْتُمْ أَمْ صَمِتُمْ، إِلَّا أَنَّهُ حَسُنَ:  
﴿أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْفَائِدَةِ؛ إِذْ يَدُلُّ عَلَى: (أَمْ صَمِتُمْ) بَوُقُوعِهِ  
مَوْقِعَهُ، وَعَلَى اتِّصَالِ ذَلِكَ بِالْحَالِ مِنْ جِهَةِ صِيغَةِ هَذَا الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعُهُ، فَهُوَ  
نَظِيرُ: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فِي أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْفَائِدَةِ.

وَالْأَصْلُ فِي الَّذِي يَعْقِدُ الْجَوَابَ [١٢٩ ظ] بِالْأَوَّلِ أَنَّ يَكُونَ حَرْفًا، عَلَى قِيَاسِ  
ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ، وَحَرْفِ<sup>(١)</sup> الاسْتِثْنَاءِ، وَمَا جَرَى هَذَا  
الْمَجْرَى؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ أَدَوَاتٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِغَيْرِهَا مِنَ الْكَلَامِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ مَعْنَاهَا  
فِي غَيْرِهَا. وَكُلُّ جَوَابٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَاقَةٍ تُوَدِّي بِمَعْنَى الْجَوَابِ فِيهِ، وَإِلَّا كَانَ  
بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْإِخْبَارِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ لَهُ بِأَوَّلِ الْكَلَامِ.  
وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

٧٦٦ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٢)</sup>

فهذا ضَرُورَةٌ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: ( فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا )، وَإِنَّمَا جَازَ فِي  
الضَّرُورَةِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِمَا يُحْذَفُ فِي الْكَلَامِ مِمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَدَلِيلُهُ

(١) فِي د: (وَحُرُوفِ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، نَسَبُهُ سَيَبُوهَ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ فِي كِتَابِهِ ٣/ ٦٥، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ (بَرْقُوقِي)،  
وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ دِيَوَانِهِ ٥١٦ (تَحْقِيقُ وَلِيدِ عُرْفَاتٍ). وَنَسَبُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ فِي الْمَقْتَضَبِ  
٢/ ٧٢، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ ٣/ ٣٩٥. وَقِيلَ: هُوَ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي ابْنِ السَّيْرَافِيِّ ٢/ ١٠٩، وَخَزَانَةُ  
الْأَدَبِ ٩/ ٥٣، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٢٨٨. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ١/ ٤٧٦، وَالْأَصُولِ ٣/ ٤٦٢،  
وَمَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٦١، وَالبَغْدَادِيَّاتِ ٤٥٨، وَالْخِصَائِصِ ٢/ ٢٨١، وَالْمَحْتَسَبِ ١/ ١٩٣، وَأَمَالِي  
ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/ ١٢٤، وَتَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٠٩، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٤/ ٧٦، وَشَرْحِ الرِّضِيِّ  
٤/ ٩٧، وَالْإِرْتِشَافِ ٤/ ١٨٧٢. وَقَدْ جَاءَ الْبَيْتُ بِرَوَايَةٍ أُخْرَى، قَالَ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢/ ٢٦٤:  
« وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمَازِنِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ  
يَقُولُ: غَيْرَ النَّحْوِيِّونَ هَذَا الْبَيْتَ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ .....

وَانْظُرْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/ ٢٦٥، وَمَغْنِيِّ اللَّيِّيبِ ١١٩، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ ٣/ ٣٩٥،  
وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢/ ٥٥٦.

هَاهُنَا وَقَوْعُهُ مَوْجَعُ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ: يَشْكُرُهَا اللَّهُ، وَالتَّقْدِيرُ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا.

وَقَالَ الْأَسَدِيُّ:

٧١٧ بَنِي ثُعَلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ<sup>(١)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ ظَالِمٌ.

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي لِأَفْعَلَنَّ)، فَهَذَا يَقْبُحُ؛ لِجَزْمِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْزَمَ  
الثَّانِي مَعَ إِمْكَانِ الْمُشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا فِي: (إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَفْعَلَنَّ).  
وَلَيْسَ مَنَزَلَةٌ<sup>(٢)</sup> (لِأَفْعَلَنَّ) كَمَنَزَلَةِ (إِذَا أَنَا أَفْعَلُ)؛ لِأَنَّ (إِذَا) بِمَنَزَلَةِ الْفَاءِ فِي  
التَّعْلِيلِ، وَ (لِأَفْعَلَنَّ) يَجِيءُ مُبْتَدَأً لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عَامِلٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِذَا).  
وَكَذَلِكَ يَقْبُحُ: (إِنْ تَأْتِنِي لِأَكْرِمَنَّكَ)؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ مُشَاكَلَةِ الثَّانِي فِيهِ الْأَوَّلِ  
مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ)، فَتَقْدِيرُهُ: لَئِنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ، حَتَّى  
تَكُونَ اللَّامُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، وَاللَّامُ الْأُولَى خَلَفَتْ مِنَ الْقَسَمِ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا التَّمْثِيلَ  
لِيَدُلَّ<sup>(٣)</sup> عَلَى قَسَمٍ مُبْهَمٍ كَدَلَالَةِ اللَّامِ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَوْ قُلْتَ: (وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ) جَازَ. وَكَذَلِكَ: (وَاللَّهِ لَئِنْ أَتَيْتَنِي  
لِأَكْرِمَنَّكَ) عَلَى أَنَّ اللَّامَ الْأُولَى مُؤَدَّةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ.

وَيَقْبُحُ: (لَئِنْ تَفْعَلَنَّ لِأَفْعَلَنَّ)؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْمُشَاكَلَةِ [ ١٣٠ ] الْمُمْمَكِنَةِ،  
وَكَذَلِكَ: (أَتَيْكَ إِنْ تَأْتِنِي)، وَيَحْسُنُ: (أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي).

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من بني أسد في سبويه ٣/ ٦٥، وتحصيل عين الذهب ٤١٠، والنكت  
للأعلم ١/ ٧٣١. وهو بلا نسبة في المحتسب ١/ ١٢٢، ١٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٣،  
والارتشاف ١٨٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٤، والمقاصد الشافية ٦/ ١٣٨، ١٤٠، وشفاء العليل  
١/ ٢٧٧. وتنكع: تمنع، والنكوع: القصيرة، كأنها منعت من الطول، والشرب: الحظ من الماء، وثعل:  
قوم من العرب.

(٣) في د: (أبدل).

(٢) في د: (بمنزلة).

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]،  
وفيه: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، فجاء في الأولى  
والثانية<sup>(١)</sup> على المُشَاكَلَةِ.

وتَقُولُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ)، فَيَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: حَذْفُ الْفَاءِ بِتَقْدِيرِ: (فَأَنَا  
آتِيكَ)، فهذا جَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ. والوجهُ الْآخَرُ عَلَى التَّقْدِيمِ فِي (آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي)،  
فهذا يَجُوزُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ<sup>(٣)</sup> وَابْنِ السَّرَّاجِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ  
الْكَلَامَ إِذَا وَقَعَ فِي مَوْقِعِهِ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُنَوَى بِهِ غَيْرُ مَوْقِعِهِ.

وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ الْفَاءِ أَقْوَى؛ لِتَوَجُّهِهِ فِي مَوَاضِعَ قَدْ جَاءَ  
[فِيهَا]<sup>(٥)</sup> فِي الشُّعْرِ الْفَصِيحِ لَا يَصْلُحُ فِيهِ التَّقْدِيمُ.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَضِيهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: (وَالْمَرْءُ ذَنْبٌ  
عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا)، وَتَكُونُ إِجَازَتُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَ مَا يَفْتَضِيهِ؛  
تَوَاطُؤُهُ لِهَذَا الْمَوْقِعِ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ [كَذَلِكَ]<sup>(٦)</sup> فَلَا<sup>(٧)</sup> بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِ بِحَذْفِ، وَأَنَّ<sup>(٨)</sup>  
يُنَوَى فِي الْفِعْلِ التَّقْدِيمُ؛ لِتَسْتَقِيمَ بِنْيَةُ الْكَلَامِ، كَمَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُنَوَى حَذْفُ  
الْفَاءِ لِتَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ، وَلَوْ اسْتَقَامَ<sup>(٩)</sup> مِنْ غَيْرِ حَذْفِ، وَلَا تَقْدِيمِ، لَمْ يَجْزِ وَاحِدٌ  
مِنْهُمَا، فَبَانَ [مِنْ]<sup>(١٠)</sup> قَوْلِهِمْ<sup>(١١)</sup>: (لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُنَوَى بِالْكَلَامِ الَّذِي وَقَعَ  
مَوْقِعُهُ غَيْرَ مَوْقِعِهِ)، [أَنَّهُ]<sup>(١٢)</sup> لَيْسَ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُنَوَى بِالْكَلَامِ حَذْفُ حَرْفٍ  
مِنْهُ إِذَا كَانَ تَامًا.

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ بِتَامٍ إِذَا اخْتَجَّ إِلَى الْحَرْفِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَالثَّانِي).

(٢) سِيبَوَيْهِ ٣/ ٦٦.

(٣) الْمُقْتَضِبُ ٢/ ٧١.

(٤) الْأَصُولُ ٢/ ١٩٢.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا).

(٨) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنْ).

(٩) قَوْلُهُ: (وَلَوْ اسْتَقَامَ) مَكْرَرٌ فِي د.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(١١) هَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ وَابْنِ السَّرَّاجِ السَّابِقُ.

(١٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

قِيلَ لَهُ: وَلَيْسَ فِي مَوْقِعِهِ إِذَا اقْتَضَى الرَّفْعُ التَّقْدِيمَ فِيهِ، وَلَا هُوَ جَوَابٌ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْجَوَابِ، كَمَا يَدُلُّ: (أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي).  
وَقَالَ زُهَيْرٌ:

٧٦٨ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ<sup>(١)</sup>  
أَيُّ: وَيَقُولُ: إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ.  
وَقَالَ جَرِيرٌ:

٧٦٩ يَا أَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ<sup>(٢)</sup>

[ظ ١٣٠] أَيُّ: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ.

وَقَالَ الْآخَرُ:

٧٧٠ هَذَا سَرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذِئْبٌ<sup>(٣)</sup>  
أَيُّ: وَالْمَرْءُ ذِئْبٌ عِنْدَ الرَّشَاءِ.

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٢٩، وانظر سيبويه ٦٦/٣، والأصول ١٩٢/٢، وجمهرة اللغة ١٠٨/١، وابن السيرافي ٩٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٠، وابن يعيش ١٥٧/٨، والموشح ٦٠٠، والمساعد ١٥٠/٣. وهو بلا نسبة في التوطئة ١٥١، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٣/١، وجمع الهوامع ٥٥٧/٢. وجاء برواية: (يوم مسغبة). وخليل: فقير، من الخلة وهي القلة.

(٢) هذا من الرجز، وهو لجرير بن عبد الله البجلي في سيبويه ٦٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١٣/١، وتحصيل عين الذهب ٤١١، والنكت للأعلم ٧٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤. وهو لعمر بن الحُثارم البجلي في ابن السيرافي ١٢٧/٢، وفرحة الأديب ١٠٧. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢١٨، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ١٩٢/٢، ٤٦٢/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٤/١، ٥/٢، والتعليقة للفارسي ١٨٥، ١٨٠/٢، والارتشاف ١٨٧٤.

(٣) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٦٧/٣، والأصول ١٩٣/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٥، والتعليقة للفارسي ١٨١/٢، والحجة للفارسي ٣٥٣/٣، والتمام لابن جني ٦٩، وأمالى ابن الشجري ٩١/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١١، والمحكم ٢٣٢/٦، والغرة لابن الدهان ٥٨٢، وشرح الكافية الشافية ١٦١٢/٣.

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

٧٧١ وَإِنِّي مَتَى أَشْرِفُ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ<sup>(١)</sup>  
أَيُّ: فَأَنَا نَاطِرٌ. وَإِنْ شِئْتَ: وَإِنِّي نَاطِرٌ مَتَى أَشْرِفُ.

وَتَقُولُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتَكَ)، و (إِنْ لَمْ تَأْتِنِي أَجَزِكَ)، فهذا يَضْعُفُ قَلِيلًا؛ لَخُرُوجِهِ عَنِ الْمُشَاكَلَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أَقْوَى مِنْ جَزَمِ الْأَوَّلِ وَرَفَعِ الثَّانِي. وَمَنْ تَرَكَ جَزَمَهُ فِي: (إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ)، و (إِنْ تَأْتِنِي لَا تِيكَ) مِنْ قَبْلِ أَنَّ جَزَمَ الثَّانِي يُحْمَلُ فِيهِ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ؛ إِذْ تَأْوِيلُهُ الْجَزْمُ، وَلَفْظُهُ عَلَى غَيْرِ الْجَزْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَجْزَمْ الثَّانِي وَجَزَمَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ لَفْظِهِ.

وَنَظِيرُهُ: (يَا زَيْدُ وَالْحَرْتُ)، و (الْحَرْتُ)، النَّصْبُ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَالرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ. فَأَمَّا: (يَا عَبْدَ اللَّهِ وَالْحَرْتُ) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥]، وهذا حَسَنٌ؛ لِحَمْلِهِ عَلَى التَّأْوِيلِ مَعَ طَوْلِ الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَقْتَضِيهِ الْمُشَاكَلَةُ، كَمَا يَقْتَضِيهِ إِذَا قَرُبَ وَتَقَابَلَ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧٧٢ دَسْتُ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيَّكَ يَشْفُؤُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ<sup>(٢)</sup>

فهذا الحَمْلُ الثَّانِي عَلَى التَّأْوِيلِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ:

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٣٥٣، وانظر سيبويه ٣/٦٨، ومجاز القرآن ٢/١٣٩، والمقتضب ٢/٧١، والأصول ٣/٤٦١، وابن السيرافي ٢/١٠١، وتحصيل عين الذهب ٤١٢، والنكت للأعلم ١/٧٣٢، والمقاصد الشافية ٦/١٣٧. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٥، وضرورة الشعر للقرظي ٢٤٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨٢، وانظر سيبويه ٣/٦٩، وابن السيرافي ٢/٩٨ - ٩٩، وتحصيل عين الذهب ٤١٢، والنكت للأعلم ٧٣٣، والمحكم ٦/٥٦، وتوجيه اللمع ٣٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٧، والمقاصد الشافية ٦/١٢٨. وهو بلا نسبة في الأزمنة لقطرب ٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٥، ١٥٨٨.

٧٧٢ أَلَا هَلْ لِهَذَا الذَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلٍ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ<sup>(١)</sup>

فهذا عَلَى ذَلِكَ الْقِيَّاسِ، إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَطُلْ فِيهِ.

وَتَقُولُ: ( إِنْ تَأْتَيْنِي فَأَكْرِمْكَ )، وَلَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ فِي الْجَزَاءِ وَصْلَةٌ إِلَى الْجَوَابِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُقَدَّرٌ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْجَوَابِ [ ١٣١ ] بِالْفِعْلِ لَا سْتَغْنَى عَنِ الْفَاءِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [ المائدة: ٩٥ ]، وَتَقْدِيرُهُ: فَهُوَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ.

وَفِيهِ: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ﴾ [ البقرة: ١٢٦ ]، عَلَى: فَأَنَا أُمَتِّعُهُ قَلِيلًا<sup>(٢)</sup>.

وَفِيهِ: ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [ الجن: ١٣ ]، أَيُّ: فَهُوَ لَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا<sup>(٣)</sup>.



(١) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في سيبويه ٣/ ٦٩، والنوادر لأبي زيد ٤٤٧، وابن السيرافي ١/ ٣١٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٣، وتحصيل عين الذهب ٤١٢، والمقاصد الشافية ٦/ ١٢٨. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٣، ٢/ ٣١٦.

(٢) قوله: ( على فأنا أمتعه قليلاً ) ساقط من د.

(٣) قوله: ( أي فهو لا يخاف بخساً ولا رهقاً ) ساقط من د.



## بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الصَّلَاةُ وَالْجَزَاءُ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْجَزَاءُ وَالصَّلَاةُ  
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الصَّلَاةُ وَالْجَزَاءُ؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ وَالْجَزَاءُ فِيمَا يَمْتَنِعُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
تَمَكُّنَهُ فِي الصَّلَاةِ وَالْجَزَاءِ يَقْتَضِي جَوَازَ الِاسْتِفْهَامِ بِهِ؟

وَمَا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الصَّلَاةُ وَالْجَزَاءُ؟ وَلِمَ جَازَ فِي ( مَنْ )، و ( مَا )،  
و ( أَيُّ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّتِهَا بِأَنَّهَا عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ مَعَ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ  
تَضَمُّنُ حَرْفِ الْجَزَاءِ، فَ ( مَنْ ) نَظِيرَةُ ( مَا ) إِلَّا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَا يَعْقِلُ، و ( أَيُّ )  
نَظِيرَةُ ( مَا ) إِلَّا أَنَّهَا تَنْفَصِلُ بِخَوَاصِّ عَلَى مَا بَيَّنَّا؟

وَمَا حُكْمُ: ( مَا تَقُولُ أَقُولُ )؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ: ( مَا تَقُلْ أَقُلْ )؟ و ( مَا تَقُولُ  
أَقُولُ )، و ( مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ )، و ( مَنْ يَأْتِينِي آتِهِ )، و ( أَيُّهَا تَشَاءُ أُعْطِيكَ )،  
و ( أَيُّهَا تَشَاءُ أُعْطِكَ )؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ أَحَدَهُمَا وَعْدٌ مُطْلَقٌ، وَالْآخَرُ وَعْدٌ مُعَلَّقٌ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَمَنْ يَمِيلُ أَمَالَ السَّيْفُ ذِرْوَتَهُ      حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافِي رَأْسِهِ الشَّعْرُ

وَمَا حُكْمُ: ( آتِي مَنْ يَأْتِينِي )، و ( أَقُولُ مَا تَقُولُ )، و ( أُعْطِيكَ أَيُّهَا تَشَاءُ )؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ٦٩: « باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي ».

(١) في الأصل ود: ( الأسماء )، وكذا ما يقتضيه السياق والسؤال الذي يليه والجواب.

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَزَاءِ إِلَّا عَلَى قُبْحٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (آتَيْ <sup>(١)</sup> مَنْ أَتَانِي)؟ وَلِمَ حَسُنَ فِي هَذَا الصَّلَةِ وَالْجَزَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (مَنْ) غَيْرُ عَامِلَةٍ فِي: (أَتَانِي)؟

وَلِمَ جَازَ فِي الشَّعْرِ: (آتَيْ مَنْ يَأْتِينِي)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي (مَنْ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ:

فَقُلْتُ لَهُ أَحْمِلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا <sup>(٢)</sup>؟

[ظ ١٣١] وَمَا الْخِلَافُ <sup>(٣)</sup> فِيهِ؟ وَلِمَ أَجَازَهُ عَلَى <sup>(٤)</sup>: لَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَعَلَى

حَذْفِ الْفَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَقُولُ مَهْمَا تَقُلْ)، و (أَكُونُ حَيْثُمَا تَكُنْ)، و (أَكُونُ أَيْنَ تَكُنْ) <sup>(٥)</sup>،

و (آتِيكَ مَتَى تَأْتِينِي)، و (تَلْتَسِسُ بِهَا أَنَّى تَأْتِيهَا)؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؟ وَلِمَ امْتَنَعَ رَفْعُ الْفِعْلِ عَلَى الصَّلَةِ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ إِلَّا (مَهْمَا)، فَإِنَّهَا غُيِّرَتْ لِتَلْزَمَ

الْجَزَاءَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (مَهْمَا تَصْنَعُ فَبِيحْ)، ولا: (فِي الْكِتَابِ مَهْمَا تَقُولُ)، كَمَا يَجُوزُ:

(مَا تَصْنَعُ فَبِيحْ)، و (فِي الْكِتَابِ مَا تَقُولُ)؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الصَّلَةُ وَالْجَزَاءُ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ

الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْعَامِلُ عَلَى تَقْدِيرِ (الَّذِي) أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً. وَإِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ

(إِنْ)، وَهُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، أَنْ تَكُونَ جَزَاءً <sup>(٦)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَي)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٧٠ / ٣.

(٢) فِي د: (وَقُلْتُ). (٣) فِي د: (إِلْحَاقَهُ).

(٤) سَبِيوِيَه ٧١ / ٣. (٥) قَوْلُهُ: (وَأَكُونُ أَيْنَ تَكُنْ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٦) قَوْلُهُ: (جَزَاءً) سَاقِطٌ مِنْ د.

ولا يَجُوزُ فِيمَا صَلَحَ فِيهِ الصَّلَةُ وَالْجَزَاءُ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنَ الاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَوِيَ عَلَى الْأَمْرَيْنِ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْجِنْسِ وَالْإِبْهَامِ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ تَقْدِيرُ (إِنْ) اقْتَضَى أَنْ يَصْلَحَ لِلْاسْتِفْهَامِ.

وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي يَصْلُحُ <sup>(١)</sup> فِيهَا الصَّلَةُ وَالْجَزَاءُ: (مَنْ)، و (مَا)، و (أَيُّ) <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهَا عَلَى طَرِيقَةِ (مَا) فِي الْجِنْسِ، إِلَّا أَنَّ (مَنْ) تَدُلُّ عَلَى مَا يَعْقِلُ، و (أَيُّ) لِتَفْصِيلِ مَا أَجْمَلْتُهُ (مَا)، وَهِيَ مُبْهَمَةٌ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَحْتَمِلُ تَقْدِيرَ (إِنْ)، وَهُوَ إِبْهَامُ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهَا، فَإِبْهَامُهَا فِي الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِي الْحَرْفَ <sup>(٣)</sup>. وَلَيْسَ كَذَلِكَ كُلُّ إِبْهَامٍ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَسْتَبْهِمُ بَعْمُومِهِ، فَلَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ فِي طَبَقَةِ تَبَعْدٍ مِنْ اسْتِبْهَامِ الْحَرْفِ.

وَالْأَصْلُ فِي الْإِبْهَامِ أَنَّ مِنْهُ مَا لَا يَظْهَرُ بِهِ شَيْءُ الْبَتَّةِ، وَلَا يُتَحَيَّلُ، كَقَوْلِكَ: (جَع)، وَمِنْهُ مَا يُتَحَيَّلُ، كَقَوْلِكَ: (نَعَمْ) فِيمَا يَقَعُ لِلْجَوَابِ. وَمِنْهُ مَا يَظْهَرُ ظُهُورًا ضَعِيفًا، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي فِي الدَّارِ). وَمِنْهُ مَا يَظْهَرُ أَشَدَّ مِنْ هَذَا الظُّهُورِ، كَقَوْلِكَ: (أَفْضَلُ) مِنْ غَيْرِ أَنْ تَذْكَرَ: (مِنْ كَذَا) فَتَجِدُهُ كَالنَّاقِصِ، وَمِنْهُ مَا يَظْهَرُ عَلَى هَذَا النِّحْوِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي مُتَمِّمًا، كَقَوْلِكَ: (شَيْءٌ)، و (مَكَانٌ). وَكُلُّ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَا مُبْهَمَاتٌ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهَا أَشَدُّ [و ١٣٢] إِبْهَامًا مِنْ بَعْضِ، فَ (مَنْ)، و (وَمَا)، و (أَيُّ) مُبْهَمَةٌ إِبْهَامًا يَصْلُحُ أَنْ يُضْمَرَ مَعَهُ (إِنْ) <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ إِبْهَامَهَا فِي الْمَرْتَبَةِ الَّتِي تَلِي الْحَرْفَ <sup>(٥)</sup>.

وَتَقُولُ: (مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، عَلَى تَقْدِيرِ: الَّذِي يَأْتِينِي آتِيهِ، و (مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، عَلَى تَقْدِيرِ: إِنْ يَأْتِينِي إِنْسَانٌ آتِيهِ، فَيَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الصَّلَةُ وَالْجَزَاءُ. وَكَذَلِكَ: (مَا تَقُولُ أَقُولُ)، عَلَى تَقْدِيرِ: الَّذِي تَقُولُ أَقُولُ، و (مَا تَقُلْ أَقُلْ)، عَلَى تَقْدِيرِ: إِنْ تَقُلْ شَيْئًا أَقُلْ. وَكَذَلِكَ: (أَيُّهَا تَشَاءُ أُعْطِيكَ)، عَلَى مَعْنَى: الَّذِي تَشَاءُ

(٢) فِي د: (أَيُّ).

(١) قَوْلُهُ: (يَصْلُحُ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٤) قَوْلُهُ: (إِنْ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) فِي د: (الْحُرُوفِ).

(٥) فِي د: (الْحُرُوفِ).

أُعْطِيكَ، وَتَنْصِبُ (أَيَّا) بـ (أُعْطِيكَ)، وَيَجُوزُ: (أَيَّهَا تَشَاءُ أُعْطِيكَ) عَلَى الْجَزَاءِ، وَتَقْدِيرُهُ<sup>(١)</sup>: إِنْ تَشَاءُ شَيْئًا أُعْطِيكَ، فَتَنْصِبُ (أَيَّهَا) بِالْفِعْلِ الَّذِي يَلِيهِ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بِالْجَوَابِ؛ لِثَلَا يَخْتَلِطُ مُتَعَلِّقُ الشَّرْطِ بِمُتَعَلِّقِ الْجَوَابِ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧٧٤ وَمَنْ يَمِيلُ أَمَالَ السَّيْفِ ذِرْوَتَهُ      حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافِي رَأْسِهِ الشَّعْرُ<sup>(٢)</sup>

فهذا عَلَى تَقْدِيرٍ: وَالَّذِي يَمِيلُ أَمَالَ السَّيْفِ ذِرْوَتَهُ.

فَلَوْ قُلْتَ: (مَنْ يَأْتِينِي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) جَارَ، وَلَا يَصْلُحُ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَزَاءِ.

وَلَوْ<sup>(٣)</sup> قُلْتَ: (مَنْ يَأْتِينِي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) عَلَى الدُّعَاءِ، لَمْ يَجْزُ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ: (مَنْ يَأْتِينِي فَاللَّهُ غَفَرَ لَهُ)، أَوْ: (فَغَفَرَ لَهُ اللَّهُ).

وَتَقُولَ: (آتِي مَنْ يَأْتِينِي)، وَ (أَقُولُ مَا تَقُولُ)، وَ (أُعْطِيكَ أَيَّهَا تَشَاءُ)، فَتَرْفَعُ عَلَى الصَّلَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي مِثْلِ هَذَا؛ لِتَقْدِيمِ الْعَامِلِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِكَ: (أَتِيكَ إِنْ تَأْتِينِي)، فَهَذَا يَقْبَحُ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ.

وَلَوْ قُلْتَ: (آتِي مَنْ أَتَانِي) لِحَسَنٍ فِي الصَّلَةِ وَالْجَزَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الصَّلَةِ تَكُونُ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: آتِي الَّذِي أَتَانِي، وَتَكُونُ فِي الْجَزَاءِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (آتِي إِنْ أَتَانِي أَحَدٌ).

وَقَالَ الْهَذَلِيُّ:

٧٧٥ فَقُلْتُ لَهُ أَحْمِلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا      مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا<sup>(٤)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَتَقْدِيرُ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ ٣٣٩/١ بِرَوَايَةٍ:

وَمَنْ يَمِيلُ يَمِيلُ الْمَأْثُورَ ذِرْوَتَهُ

.....

وَانْظُرْ جَمْلَ الْخَلِيلِ ٢١٩، وَسَيَبُوه ٧٠/٣، وَالْدَّلَائِلُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٤٥٦/٢، وَابْنُ السِّيْرَافِيِّ

٩١/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤١٢، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٧٣٤.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَوْ).

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢٠٨/١، وَانْظُرْ ابْنَ السِّيْرَافِيِّ =

فهذا ضرورة على حذف الفاء، كأنه قال: فهو لا يضيرها. ويجوز على التقديم والتأخير بتقدير: إنها مطبوعة لا يضيرها من يأتيها عند سيبويه<sup>(١)</sup>. ولا يجوز ذلك عند أبي العباس<sup>(٢)</sup> وابن السراج<sup>(٣)</sup>، ولكن حذف الفاء جائز فيه بإجماع [ظ ١٣٢].  
وتقول: (أقول مهما تقل)، و (أكون حيثما تكن)، و (أكون أين تكن)، و (أتيك متى تأتيني)، و (تلتبس بها أنى تأتها)، ولا يجوز مثل هذا إلا في الضرورة، ولا سبيل إلى الصلة للعلّة التي بيّنا قبل من أنها ظروف غير متمكنة لا يجوز أن يخبر عنها، وأن (مهما) غيرت لتلزم الجزاء.

وتقول: (ما تصنع فيج)، و (في الكتاب ما تقول). ولا يجوز أن تقع (مهما) هذا الموقّع؛ لأنها إذا كانت بمعنى (الذي) لم يحتاج إلى (ما) لتقويها على العمل؛ إذ كانت غير عاملة، فلا تصلح (مهما) في هذا الموقّع لهذه العلّة.



= ١٨١/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٣. وهو للهلالي في سيبويه ٧٠/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والحجة للفارسي ٧٥/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١٤/١. وهو بلا نسبة في الأصول ١٩٣/٢، ٤٦٢/٣، والحليات ٢٣٩ - ٢٤٠، وضرورة الشعر للقرّاز ٢٥١، وابن يعيش ١٥٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤، وشرح الرضي ١٠٠/٤، والارتشاف ٢٤١٩. (١) سيبويه ٧١/٣. (٢) المقتضب ٧٢/٢. (٣) الأصول ٤٦٢/٣.

## بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا الْكَاثِنَةُ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا الْكَاثِنَةُ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي يُجَازَى بِهِ الْكَاثِنَةُ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ إِلَّا وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَامِلُ الْأِسْمِ عَلَى (إِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَلَا يَدْخُلُ عَامِلُ الْأِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْاِسْتِفْهَامِ امْتَنَعَتْ؛ لِأَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، و (كَانَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، و (لَيْسَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)؟ وَلِمَ وَجَبَ ذَهَابُ الْجَزَاءِ مِنْ هَاهُنَا؟ وَهَلْ ذَهَابُهُ مَعَ: (مَا)، و (مَنْ)، و (أَيُّ) كَذَهَابِهِ مَعَ (إِنْ)؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ مَعَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (كَانَ مَتَى يَأْتِينِي زَيْدٌ آتِيهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (مَتَى) وَأَخَوَاتِهَا لَا تُوَصَّلُ؟

وَلِمَ جَازَ: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ)، وَلَمْ يَجْزُ: (إِنْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ عَامِلَ الْأِسْمِ يَعْمَلُ فِي الْجُمْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْخَبَرِ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُخْبَرِ<sup>(١)</sup> عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَوْقِعَ الْخَبَرِ لِلْفَائِدَةِ، وَمَوْقِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ لِلْبَيَانِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ٧١: «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي».

(١) في د: (الخبير).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ [ ١٣٣ ] جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾

[ طه: ٧٤ ]؟

وَلِمَ جَازَ: ( كُنْتُ مَن يَأْتِينِي <sup>(١)</sup> آتِهِ )، وَلَمْ يَجْزُ: ( كَانَ مَن يَأْتِينِي <sup>(٢)</sup> آتِهِ )  
إِلَّا عَلَى الإِضْمَارِ فِي ( كَانَ )، فَتَقُولُ: ( كَانَ مَن يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ) <sup>(٣)</sup>، وَ ( لَيْسَ مَن  
يَأْتِيهِ يُحِبُّهُ )؟

وَلِمَ جَازَ فِي الشُّعْرِ: ( إِنْ مَن يَأْتِينِي آتِهِ )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

إِنَّ مَن لَّامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا      نَ أَلْمُهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ  
وَقَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

وَلَكِنَّ مَن لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِيهِ      بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ <sup>(٤)</sup>؟

وَلِمَ وَجَّهَهُ عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ فِي ( إِنَّهُ )، وَ ( لَكِنَّهُ )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاعِي:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ      وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا <sup>(٥)</sup>؟

وَلِمَ كَانَ هَذَا الشَّاهِدُ أَبْيَنَ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ الْهَاءِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى إِضْمَارِ  
الْهَاءِ <sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يُقَدِّرْهُ عَلَى حَذْفِ ( مَا )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْمَجْهُولِ أَغْلَبُ  
عَلَى هَذَا الْبَابِ، وَأَجْرَى فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ ( مَا ) إِضْمَارُ الْهَاءِ، وَلَا يَصْلُحُ مَعَهَا  
إِضْمَارُ ( مَا )، وَيَصْلُحُ الْإِضْمَارُ فِي ( كَانَ )، وَ ( لَيْسَ )، وَلَا يَصْلُحُ حَذْفُ ( مَا )؟

وَهَلْ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَن يَأْتِينِي آتِهِ )؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَلِمَ  
لَا تُخَفَّفُ ( أَنْ ) إِلَّا وَفِيهَا إِضْمَارُ الْهَاءِ؟ وَهَلْ يُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ مُخَفَّفَةً

(٣) في د: ( يعطيه ).

(١، ٢) في د: ( يأتيني ).

(٤) في د: ( من لا يليق ).

(٥) في الأصل ود: ( فتسرعا ) بالحاء، وكذا في مصادر البيت.

(٦) سيبويه ٧٣/٣.

فِي اللَّفْظِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَكَاثِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ؟

وَلَمْ جَازَ فِي (كَانَ)، و (لَيْسَ) إِضْمَارُ الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عِلَالَةٍ لَهُ، وَلَمْ يَجْزُ إِضْمَارُ الْمُخَاطَبِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عِلَالَةٍ لَهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَائِبَ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ، فَأَغْنَى عَنْ إِظْهَارِ ذِكْرِ الْعِلَالَةِ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ وَالْمُتَكَلِّمُ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (كَانَ مَنْ يَأْتِكَ تُعْطِيهِ) بِمَعْنَى (كُنْتُ)، و (لَيْسَ مَنْ يَأْتِكَ تُعْطِيهِ) بِمَعْنَى (لَسْتُ) عَلَى الْحَذْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى [ظ ١٣٣]:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِلُّ؟

وَلَمْ لَا بُدَّ فِي (أَنْ) مِنْ ضَمِيرٍ؟ وَهَلَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي جَوَازِ تَرْكِ الْإِضْمَارِ مَعَهَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]؟

وَلَمْ لَا يَقْوَى: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يَقُولَ ذَاكَ)، كَمَا يَقْوَى: (قَدْ عَلِمْتُ أَلَّا تَقُولَ ذَاكَ)؟

وَلَمْ ضَعُفَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِذَهَابِ الْعِوَضِ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي يُجَازَى بِهِ الْكَائِنِ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) إِجْرَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ وَدَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْأَسْمِ عَلَى تَقْدِيرِ (الَّذِي).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ عَلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعٌ لِلْأَسْمِ الْمَذْكُورِ لِلْبَيَانِ.



ولا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَامِلُ الاسْمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ (إِنْ) الَّتِي لِلجَزَاءِ، وَعَامِلُ الاسْمِ لَا يَدْخُلُ عَلَى عَامِلِ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الاسْمِ خَاصَّةً، فَلَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، فَسَبِيلُ (إِنْ) مَعَ الْفِعْلِ كَسَبِيلِ (لَمْ) مَعَهُ فِي أَنْ عَامِلَ الاسْمِ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ، وَعَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ.

وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا؛ لِأَنَّ لِّلْاسْتِفْهَامِ صَدْرَ الْكَلَامِ، فَالْجَزَاءُ وَالْاسْتِفْهَامُ يَمْتَنِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُبْنَى عَلَى عَامِلِ الاسْمِ الَّذِي يُخْرِجُ الْاسْتِفْهَامَ عَنْ صَدْرِ الْكَلَامِ، وَيُخْرِجُ الْجَزَاءَ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْفَائِدَةِ.

وَيَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ الْجَزَاءُ مَوْقِعَ الْخَبَرِ، وَيَعْمَلُ فِيهِ عَامِلُ الاسْمِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِعِ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ فِي مَوْقِعِ الاسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَوْقِعَ الْخَبَرِ لِلْفَائِدَةِ، وَمَوْقِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ لِلْبَيَانِ، وَالْمَوْقِعُ الْأَوَّلُ هُوَ مَوْقِعُ الْمُخْبَرِ<sup>(١)</sup> عَنْهُ، وَالْمَوْقِعُ الَّذِي هُوَ لِلْبَيَانِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، و (كَانَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، و (لَيْسَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)، فَيَذْهَبُ الْجَزَاءُ فِي كُلِّ هَذَا، وَكَذَلِكَ فِي (مَا)، و (أَيَّ)، كَذَهَابِهِ مَعَ (إِنْ)؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ مَعَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَارَى بِهَا.

وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي [١٣٤] يُجَارَى بِهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: مِنْهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى مَعْنَى (الَّذِي)، وَمِنْهَا مَا لَا يَصْلُحُ. ف (مَا)، و (مَنْ)، و (أَيُّ) تَصْلُحُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى مَعْنَى (الَّذِي)؛ لِأَنَّهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْجِنْسِ، يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا. و (مَتَى)، و (أَيْنَ)، و (أَنَّى)، و (حَيْثُمَا)، و (إِذَا مَا)، و (إِذَا مَا) لَا يَصْلُحُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى مَعْنَى (الَّذِي)؛ لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ، وَالظَّرْفُ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَمَكِّنٍ لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ.

فَأَمَّا (مَهُمَا) فَهِيَ مُغَيَّرَةٌ بِمَا يَقْتَضِيهِ الْجَزَاءُ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَخْرُجَ عَنْهُ إِلَى

مَعْنَى (الَّذِي)، وَلَا الاسْتِفْهَامِ إِلَّا بِأَنْ تُرَدَّ إِلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ (مَا).

وَتَقُولُ: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ) فَيَجُوزُ الْجَزَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ. وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْأِسْمِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، فَهَذَا شَاهِدٌ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَزَاءُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ.

وَتَقُولُ: (كُنْتُ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ)، وَلَا يَجُوزُ: (كَانَ مَنْ<sup>(١)</sup> يَأْتِنِي آتِيهِ) مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ فِي (كَانَ)، وَلَكِنْ تَقُولُ: (كَانَ مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ)<sup>(٢)</sup> عَلَى الْإِضْمَارِ فِي (كَانَ)، وَ (لَيْسَ مَنْ يَأْتِيهِ يُحِبُّهُ) عَلَى الْإِضْمَارِ فِي (لَيْسَ).

وَقَالَ الْأَعَشَى:

٧٧٦ إِنْ مَنْ لَامٍ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًّا      نَ أَلْمُهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ<sup>(٣)</sup>

فَهَذَا عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ بِتَقْدِيرِ: (إِنَّهُ مَنْ لَامٍ). وَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا تَشْيِيهًا بِمَا يُحْدَفُ مِنَ الْكَلَامِ<sup>(٤)</sup>؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ الْحَدْفُ.

وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

٧٧٧ وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْوِبُهُ      بَعْدَنِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزْلُ<sup>(٥)</sup>

(١) فِي د: (مَنْ كَانَ). (٢) فِي د: (يُعْطِيهِ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ ٣٣٥، وَانْظُرْ سَيَبُوه ٧٢/٣، وَالْحَلِيبَاتِ ٢٦١، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٩٥/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤١٣، وَالْإِنْصَافُ ١٨٠/١، وَضُرَائِرُ الشَّعْرُ لَا بَنِ عَصْفُورٍ ١٧٨. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي التَّعْلِيقَةِ لِلْفَارِسِيِّ ٧٩/٢، وَالْإِيضَاحُ الْعَصْدِيُّ ١٥٧، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٨/٢، وَاللِّبَابُ ٥٦/٢، وَابْنُ عَيْشٍ ١١٥/٣، وَالْمَحْصُولُ ٧٩٨. وَهُوَ فِي الدِّيْوَانِ بِرَوَايَةٍ: (مَنْ يَلْمُنِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ حَسَّانَ)، وَلَيْسَ فِيهَا شَاهِدٌ.

(٤) قَوْلُهُ: (مَنْ الْكَلَامِ) لَيْسَ فِي د.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأُمَيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي دِيْوَانِهِ ٩٧، وَانْظُرْ سَيَبُوه ٧٣/٣، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ١٧٤/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤١٤، وَالْإِنْصَافُ ١٨١/١، وَضُرَائِرُ الشَّعْرُ لَا بَنِ عَصْفُورٍ ١٧٩. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٩/٢، وَضُرُورَةُ الشَّعْرِ لِلْقَزَازِ ٣٤٦، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٣٦/١. وَالرَّوَايَةُ فِي د: (مَنْ لَا يَلِيقُ).

فهذا عَلَى الإِضْمَارِ بِتَقْدِيرٍ: ولكنه.

وَقَالَ الرَّاعِي:

٧٧٨ فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً وَإِنْ كَانَ سَرُحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعًا<sup>(١)</sup>

فهذا أَتَيْنُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الإِضْمَارِ فِي (أَنَّ)؛ لِدُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ.

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ عَلَى حَذْفِ (مَا)؛ لِأَنَّ الْهَاءَ أَغْلَبَ عَلَى الْبَابِ وَأَجْرَى فِي

النَّظَائِرِ؛ إِذْ كَانَ يَصْلُحُ مَعَ (مَا)، وَ (لَيْسَ)، وَ (كَانَ).

وَيَجُوزُ فِي الْكَلَامِ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ) [ظ ١٣٤]، لِأَنَّ (أَنَّ)

لَا تُخَفَّفُ إِلَّا عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ عَامِلَةٍ فِي اللَّفْظِ، فَوَقَعَ:

(مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ) مَوْقِعَ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُخَفَّفْ إِلَّا عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ؛ لِمَا

يَقْتَضِيهِ حَالُهَا مِنْ تَغْيِيرِ الْكَلَامِ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ مَعَ التَّأَكِيدِ الَّذِي فِيهَا،

فَلَمْ يَجْزَ أَنْ تُلغَى مِنَ الْعَمَلِ، كَمَا يُلغَى مَا هُوَ لِلتَّأَكِيدِ فَقَطْ؛ فَلِذَلِكَ قُدِّرَ مَعَهَا

الْهَاءُ؛ لِثَلَاثِ يَقَعُ بِهَا الْإِخْلَالُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِلْغَاءِ مِنَ الْعَمَلِ مَعَ مَا يَقْتَضِي لَهَا أَنْ

تَعْمَلَ فِي اللَّفْظِ، كَمَا هِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى بِتَغْيِيرِهَا الْكَلَامَ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ

كَذَلِكَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا كَخُرُوجِهَا إِلَّا بِمِقْدَارِ التَّأَكِيدِ، فَصَلَحَ أَنْ

تُلغَى فِي التَّخْفِيفِ، وَلَمْ يَصْلُحْ فِي (أَنَّ).

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٧٧٩ أَكْأَشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ١٦٧، وانظر سيبويه ٧٣/٣، وابن السيرافي ٤٧/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، والنكت للأعلم ٧٣٧، والإنصاف ١٨٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٩. وهو بلا نسبة في التعليقة للفارسي ١٨٢/٢، والحجة للفارسي ١٧٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤/٢، والمقاصد الشافية ٣٩٩/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمر بن جابر الحنفي في محاضرات الأدباء ٣٠٧/١. وهو لعدي بن زيد في سيبويه ٧٤/٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٣٢٦/١، والمقتضب ٢٤١/٣، وإيضاح الشعر للفارسي ١٤٥، وأمالى ابن الشجري ٢٩١/١، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، والنكت للأعلم ٧٣٨، وابن يعيش ٥٤/١.

فهذا عَلَى الإِضْمَارِ بِتَقْدِيرٍ: وَأَعْلَمُ أَنَّهُ كِلَانَا.

وَيَجُوزُ فِي (كَانَ)، وَ (لَيْسَ) إِضْمَارُ الْعَائِبِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عِلَامَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ تَقْدَّمَ الذِّكْرِ قَدْ أَغْنَى عَنْ إِظْهَارِ عِلَامَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ وَالمُتَكَلِّمُ. وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ عِلَامَةِ الْمُخَاطَبِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ، فَلَيْسَ يَجُوزُ: (كَانَ مَنْ تَأْتِيهِ تُعْطِيهِ) عَلَى مَعْنَى: كُنْتُ مَنْ تَأْتِيهِ تُعْطِيهِ. وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

٧٨٠ فِي فِتْيَةِ كَسْبُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ<sup>(١)</sup>

فهذا لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى: أَنَّهُ هَالِكٌ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ لُزُومِ الإِضْمَارِ فِي (أَنْ)، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ، وَهُوَ يَضْعُفُ قَلِيلًا؛ لِذَهَابِ الْعَوَضِ، وَهُوَ مَعَ الْفِعْلِ أَضْعَفُ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ الْعَوَضُ، وَوَلِيَ مَا لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أَنْ يَلِيَهُ فِي الْأَصْلِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وَ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، فَهَذَا حَسَنٌ لِلْعَوَضِ.

وَلَا يَحْسُنُ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يَقُولَ ذَاكَ)؛ لِسُقُوطِ الْعَوَضِ، فَهُوَ فِي دُونَ مَنْزِلَةِ<sup>(٢)</sup>: (قَدْ عَلِمْتُ أَلَّا يَقُولَ ذَاكَ)، وَأَقْوَى مِنْهُ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ)؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ ذَهَبَ الْعَوَضُ فَقَدْ دَخَلَ عَلَى [١٣٥] الْاسْمِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ.



(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا، انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٤٧٩).

(٢) كَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ. وَفِي الْأَصْلِ وَد: (بِمَنْزِلَةِ).

## بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي يَمْتَنِعُ بَعْدَهَا الْجَزَاءُ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَمْتَنِعُ بَعْدَهَا الْجَزَاءُ، وَلَيْسَتْ عَامِلَةً، مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَمْتَنِعُ بَعْدَهَا الْجَزَاءُ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةً؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ امْتِنَاعُ الْجَزَاءِ بَعْدَ كُلِّ حَرْفٍ يَطْلُبُ الْاسْمَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ فِي طَلَبِ الْاسْمِ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِيهِ حَرْفٌ<sup>(١)</sup> الْجَزَاءِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ تَمْتَنِعُ مِنْهُ (إِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي يُجَازَى بِهَا؟

وَلِمَ امْتَنَعَتْ (إِنْ) بَعْدَ (إِذْ)، وَ (إِذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ الْإِضَافَةَ إِلَى مَا يُبَيَّنُّهَا؛ لِشِدَّةِ إِبْهَامِهَا، وَ (إِنْ) تُعَلِّقُ الْكَلَامَ تَعْلِيقًا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يُبَيَّنَّ بَيَانُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟

وَلِمَ امْتَنَعَتْ (إِنْ) بَعْدَ (مَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، كَمَا لِلْعَامِلِ، مَعَ شَبْهِهَا بِ (لَيْسَ) الَّتِي لَا يَصْلُحُ بَعْدَهَا (إِنْ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)، وَ (مَا مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)، وَ (مَا مَنْ يَأْتِينَا فَنَحْنُ نَأْتِيهِ)؟ وَلِمَ صَارَتْ (إِذْ) فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) وَعَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٧٤ / ٣: « هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في إن وكان وأشباههما ».

(١) في د: (حروف).

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ، كَمَا تَطْلُبُ عَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِنَّمَا يُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ، وَقَدْ نَقَصَ بَيَانُ (إِنَّ) عَنْ مَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُطْلَقِ، فَقَبَّحَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي الشَّعْرِ أَنْ يُجَازَى بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَتَقُولُ: (أَتَذَكِّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ؟) وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ لَيْسِدِ:

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبُّثُ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ      يَرِثُ شِرْبُهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَتَذَكِّرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنَا نَأْتِكَ) فِي الشَّعْرِ؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَذَكِّرُ [ظ ١٣هـ] إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ؟)

وَلِمَ حَسَنَ الْجَزَاءَ بَعْدَ (نَحْنُ)، وَلَمْ يَحْسُنْ بَعْدَ (حِينَ)، وَلَا بَعْدَ (إِذْ)؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ فَصْلِ (نَحْنُ) بَيْنَ (إِذْ) وَ (مَنْ)، كَمَا فَصَلَ الْأِسْمُ بَيْنَ (كَانَ) وَ (مَنْ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ)؟

وَلِمَ جَازَ بِالْجَزْمِ فِي الْكَلَامِ مَعَ (إِذَا) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ، وَلَمْ يَجْزُ مَعَ (إِذَا) الَّتِي لِغَيْرِ الْمُفَاجَأَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَا مَنْ يَأْتِكَ تُعْطِيهِ)، وَ (لَا مَنْ يُعْطِيكَ تَأْتِيهِ)؟ وَلِمَ جَازَ الْجَزَاءَ بَعْدَ (لَا)، وَلَمْ يَجْزُ بَعْدَ (مَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (لَا) تَقَعُ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ فَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا، حَتَّى كَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْكَلَامِ، فَلَمْ تَمْنَعْ هَاهُنَا كَمَا لَمْ تَمْنَعْ هُنَاكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:

وَقِدْرِ كَكْفِ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا      يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّسُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (لَا إِنْ أَتَيْتَنَاكَ أَعْطَيْتَنَا)، وَ (لَا إِنْ قَعَدْنَا عَنْكَ عَرَضَتْ عَلَيْنَا)؟

وَمَا حُكْمُ: ( مَا أَنَا بِبَخِيلٍ وَلَكِنْ إِنْ تَأْتِنِي أُعْطِكَ )؟ وَلِمَ حُسْنُ الْجَزَاءِ هَاهُنَا؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ابْتِدَاءٍ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ كَ ( إِذَا ) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ طَرْفَةٍ:

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَزِيدُ؟  
وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى الْإِضْمَارِ بِتَقْدِيرِ<sup>(١)</sup>: وَلَكِنْ أَنَا<sup>(٢)</sup> مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَزِيدُ،  
وَكَذَلِكَ حَمَلَ ( إِذَا ) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ، كَقَوْلِكَ: ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَوَهَّمْتُه بِخِيَلًا فَإِذَا  
رَجُلٌ كَرِيمٌ )، أَيْ: وَإِذَا هُوَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيُجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْمِ فِي الْعَوَامِلِ مِنْ  
نَحْوِ ( إِنْ ) وَأَخَوَاتِهَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعُجَيْرِ:

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ؟  
وَلِمَ رَفَعَ: ( أَنْفَعُ ) مَعَ الْجَزْمِ فِي: ( أَمْلِكُ )؟ وَلِمَ جَاَزَ رَفَعُ ( أَمْلِكُ ) مَعَ امْتِنَاعِ  
الصَّلَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿١٠﴾ فَسَلَّمَ لَكَ﴾  
[ الواقعة ٩٠، ٩١ ]؟ وَلِمَ جَاَزَ الْجَزَاءُ بَعْدَ ( أَمَّا )؟ وَمَا جَوَابُ ( أَمَّا )؟ وَمَا جَوَابُ  
( إِنْ )؟ وَلِمَ حَمَلَ الْفَاءَ [ ١٣٦ ] عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ ( أَمَّا )، وَجَاَزَ تَرْكُ جَوَابِ  
( إِنْ )؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ<sup>(٣)</sup> بِهَا، كَقَوْلِكَ: ( أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ )؟ وَلِمَ حَمَلَهُ الْأَخْفَشُ  
عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ لُهُمَا جَمِيعًا، وَلَمْ يُجْزِ ذَلِكَ إِذَا جُزِمَ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَخْلُصُ  
الْجَوَابُ بِالْجَزَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْجَزْمِ يَقْتَضِي جَوَابًا مُخْلَصًا؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ  
الْمَجْزُومِ؟

وَلِمَ خَالَفَ فِي هَذَا الْبَابِ أَبُو الْعَبَّاسِ وَالزِّيَادِيُّ، فَأَجَاَزَا فِيهِ الْجَزَاءَ؟

(٢) فِي د: (بَأْنَا).

(١) سيبويه ٧٨/٣.

(٣) فِي د: (يَجْز).

## الجواب<sup>(١)</sup>

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّذِي يَمْتَنِعُ بَعْدَهَا الْجَزَاءُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى امْتِنَاعِ الْاسْمِ  
الَّذِي يُجَازَى بِهِ، كَامْتِنَاعِ (إِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهَا أَنْ تَكُونَ (إِنْ) مَعَهَا،  
فَإِذَا حُذِفَتْ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ.

وَلَا يَجُوزُ امْتِنَاعُ الْجَزَاءِ بَعْدَ كُلِّ حَرْفٍ يَطْلُبُ الْاسْمَ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْهَا مَا هُوَ  
نَظِيرُ الْابْتِدَاءِ فِي طَلَبِ الْاسْمِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ (إِنْ).

وَالْحُرُوفُ الَّتِي يَمْتَنِعُ بَعْدَهَا الْجَزَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَطْلُبُ الْبَيَانُ بِالْإِضَافَةِ، فَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ فِي  
أَقْصَى مَرَاتِبِ الْإِبْهَامِ، فَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بِمَا يُذَكَّرُ  
لِلْبَيَانِ، وَهُوَ الْاسْمُ، ثُمَّ جَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْاسْمِ الْفِعْلُ الْوَاجِبُ عَلَى الْإِضَافَةِ  
الْلَفْظِيَّةِ، فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ؛ لِمَا فِي الْوَاجِبِ مِنَ الْبَيَانِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا يُذَكَّرُ  
لِلْفَائِدَةِ، وَفِيهِ طَرَفٌ مِنَ الْبَيَانِ، اخْتَمَلَ ذَلِكَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، فَلَمَّا جَاءَتْ (إِنْ) الَّتِي  
لِلْجَزَاءِ بَاعَدَتْهُ عَنِ الْبَيَانِ إِلَى الْإِبْهَامِ لِتَعْلِيلِ الْفِعْلِ فِي الْكَلَامِ، فَلَمْ يَحْتَمِلْ  
أَنْ يَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعُ؛ لِخُرُوجِهِ إِلَى الْإِبْهَامِ فِي مَوْضِعِ يَطْلُبُ الْبَيَانِ، وَذَلِكَ فِي  
(إِذْ) وَ (إِذَا)، وَ (حِينَ).

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ: (مَا) النَّافِيَّةُ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، كَمَا لِلْعَامِلِ، وَهِيَ تُشَبِّهُ  
(لَيْسَ) فِي أَنَّهَا نَفْيٌ مَا فِي الْحَالِ، فَامْتَنَعَ حَرْفُ<sup>(٢)</sup> الْجَزَاءِ مِنْهَا، كَمَا يَمْتَنِعُ فِي  
(لَيْسَ).

وَتَقُولُ: (أَتَذَكَّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)، وَ (مَا مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)، وَ (مَا مَنْ  
يَأْتِينَا فَنَحْنُ نَأْتِيهِ)، فَتُجْرِي (مَنْ) بِمَعْنَى (الَّذِي)؛ لِامْتِنَاعِ الْجَزَاءِ فِي هَذَا  
الْمَوْضِعِ.

(٢) فِي د: (حُرُوف).

(١) قَوْلُهُ: (الْجَوَابُ) لَيْسَ فِي د.



وَيَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَنْ يُجَارَى [ظ ١٣٦] بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، كَقَوْلِكَ: (أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ)؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَهِيَ مُشَبَّهَةٌ لِلْمَوْصُولِ فِي طَلَبِ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُولَ يَطْلُبُ الْبَيَانَ بِالْجُمْلِ، وَالْمُضَافَ يَطْلُبُ الْبَيَانَ بِالْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ مَوْضُوعٌ لِلْبَيَانِ، فَجَازَ أَنْ تُوصَلَ بِحَرْفِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحَرْفُ، وَلَمْ يَجْزُ فِي هَذَا أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ؛ لِتَبَاعُدِهِ مِمَّا هُوَ حَقُّ الْكَلَامِ.

وَقَالَ لَبِيدٌ:

٧٨١ عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبُّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ      يَرِثُ شِرْبُهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرٌ<sup>(١)</sup>

فَجَارَى بَعْدَ (حِينٍ) فِي الشَّعْرِ، وَقِيَّاسُهَا قِيَاسُ (إِذْ) فِي طَلَبِ الْبَيَانِ بِالْإِضَافَةِ.

وَيَجُوزُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنَا نَأْتِيكَ) فِي الشَّعْرِ، لِأَنَّ قِيَاسَ (إِنْ) فِي هَذَا كَقِيَاسِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَارَى بِهَا.

وَتَقُولُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ)، فَهَذَا يَحْسُنُ فِيهِ الْجَزَاءُ بَعْدَ (نَحْنُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ الْبَيَانَ بِالْإِضَافَةِ، كَمَا يَطْلُبُهُ (حِينٍ) وَ (إِذْ)، وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَ (إِذْ) وَ (مَنْ) كَمَا يَفْصِلُ الْأَسْمَاءُ بَيْنَ (مَنْ) وَ (إِنْ) فِي قَوْلِكَ: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ).

وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِهِ فَإِذَا مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ)، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْجَزَاءُ إِذَا كَانَتْ (إِذَا) لِلْمُفَاجَأَةِ؛ لِأَنَّهَا نَظِيرَةٌ (نَحْنُ) فِي أَنَّهَا لَا تَطْلُبُ الْبَيَانَ بِالْإِضَافَةِ، فَلَيْسَ فِيهَا مَانِعٌ مِنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ. وَسَيَبُونُهُ يُقَدِّرُ<sup>(٢)</sup> بَعْدَهَا مُبْتَدَأً<sup>(٣)</sup>، كَقَوْلِكَ:

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢١٧ برواية:

يجد فقدها وفي الذناب تدائر

.....

وانظر سيبويه ٧٥/٣، وإصلاح المنطق ٣٦١، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧، وتحصيل عين الذهب ٤١٥، وشرح الرضي ١٠١/٤، والمقاصد الشافية ٨٢/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٧١. وهو بلا نسبة في المخصص ١٤٣/٥، والإنصاف ٢٩١، والهمع ٥٦١/٢.

(٢) قوله: (يقدر) مكرر في د.

(٣) سيبويه ٧٦/٣.

( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَإِذَا زَيْدٌ )، أَي: فَإِذَا هُوَ زَيْدٌ، وَلَيْسَ قِيَاسُ ( إِذَا ) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ قِيَاسِ ( إِذَا ) الَّتِي تَقْتَضِي الإِضَافَةَ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ مَانِعٌ مِنَ الْجَزَاءِ كَمَا فِي تِلْكَ.

وَقَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ:

٧٨٢ وَقَدِرْ كَكْفِ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ<sup>(١)</sup>

فَجَازَى بَعْدَ ( لَا ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَقَعُ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ، فَلَا تَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> الْعَامِلُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا حَتَّى كَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْكَلَامِ، فَلَمَّا لَمْ تَمْنَعِ الْجَارَ لَمْ تَمْنَعِ الْجَازِمَ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهُمَا سَوَاءٌ، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ ( مَا )؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ حُكْمِ ( مَا ).

وَتَقُولُ: ( لَا [ ١٣٧ ] إِنْ أَتَيْنَاكَ أَعْطَيْتَنَا )، وَ ( لَا إِنْ قَعَدْنَا عَنْكَ عَرَضْتَ عَلَيْنَا ).

وَقَالَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ:

٧٨٢ وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ<sup>(٣)</sup>

فَجَازَى بِ ( مَتَى ) بَعْدَ ( لَكِنْ )، وَقَدَرَهُ سَبِيؤُهُ عَلَى حَذْفِ الِاسْمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ أَنَا مَتَى يَسْتَرْفِدِ، عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، وَلَوْ أَجَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعٌ فِي ( لَكِنْ ) لِحَرْفِ الْجَزَاءِ لَكَانَ صَوَابًا.

وَقَالَ الْعَجِيرُ:

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٧٧، وانظر سيبويه ٧٧/٣، وتحصيل عين الذهب ٤١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٤. وهو بلا نسبة في مجالس العلماء ٨٩، والتكملة للفارسي ٣٨٥، والتعليقة للفارسي ١٩٧/٢، والخصائص ١٦٥/٣، والمخصص ١٤١/٥، ومجمع الأمثال ٢٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢.

(٢) في د: (يمنتع).

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفه بن العبد في ديوانه ٤٢، وانظر سيبويه ٧٨/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٧، والزاهر ٢٢٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٦. وهو بلا نسبة في المسائل المنثورة ١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٨١/٣، وشرح الرضي ١٠٣/٤، ومغني اللبيب ٧٩٠.

٧٨٤ وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ<sup>(١)</sup>

وَالْقَوَافِي مَرْفُوعَةٌ، فَجَزَمَ (أَمْلِكُ) كَمَا جَزَمَ طَرَفُهُ، وَرَفَعَ (أَنْفَعُ) عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، أَيِ: فَأَنَا أَنْفَعُ<sup>(٢)</sup>. وَيَجُوزُ: وَلَكِنْ أَنْفَعُ مَتَى أَمْلِكُ الضَّرَّ. وَيَجُوزُ فِي (أَمْلِكُ) الرَّفْعُ عَلَى إِلْغَاءِ (مَا)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ أَنْفَعُ مَتَى أَمْلِكُ الضَّرَّ، وَتَكُونُ (مَتَى) عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(٣)</sup>، وَمَوْضِعُ (مَتَى) نَصْبٌ بـ (أَمْلِكُ).

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۖ فَسَلَّمَ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٩٠، ٩١]، فَوَقَعَ الْجَزَاءُ بَعْدَ (أَمَّا) وَإِنْ كَانَتْ تَطْلُبُ الْاسْمَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْابْتِدَاءِ الَّذِي يَطْلُبُ الْاسْمَ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ بِالْفَاءِ فَهُوَ لـ (أَمَّا)، وَجَوَابُ الْجَزَاءِ مَذْلُولٌ عَلَيْهِ لَمْ يُذَكَّرْ عِنْدَ سِبْوَِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَخْفَشُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ فِي هَذَا جَوَابُ (أَمَّا) وَالْجَزَاءُ جَمِيعًا<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْعَقَدَ بِهِمَا فِي الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا، وَلَا يُجِيزُ إِذَا جُزِمَ الْفِعْلُ بِحَرْفِ الْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ لَهُمَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي حَالِ الْجَزْمِ أَنْ يَخْلُصَ لِلْجَزَاءِ؛ إِذْ مَوْقِعُهُ مَوْقِعُ الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ فِي حَالِ جَزْمِ الشَّرْطِ.

وَالْأَوَّلَى مَذْهَبُ سِبْوَِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْبَسُ عَلَى الْأُصُولِ؛ إِذْ<sup>(٦)</sup> كَانَ إِذَا<sup>(٧)</sup> اجْتَمَعَ الْقَسَمُ وَالْجَزَاءُ كَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ دَلَالًا عَلَى جَوَابِ الْجَزَاءِ، كَقَوْلِكَ: (وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَنَّكَ)، فَكَذَلِكَ (أَمَّا)؛ لِأَنَّهُا وَقَعَتْ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، كَمَا يَقَعُ الْقَسَمُ.

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في سيبويه ٧٨/٣، وابن السيرافي ١٥٠/٢، وفرحة الأديب ١١٨، وتحصيل عين الذهب ٤١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٨١، والمقاصد الشافية ١٣٥/٦. وهو بلا نسبة في الأصول ١٩٤/٢، والتعليقة للفراسي ١٨٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢، وشرح الرضي ١٠٣/٤.

(٢) في د: (أفع). (٣) قوله: (الاستفهام) ساقط من د.

(٤) سيبويه ٧٩/٣.

(٥) انظر رأي الأخفش في شرح السيرافي ٢٧٦/٣، والتعليقة للفراسي ١٨٧/٢.

(٦) في د: (إذا). (٧) في الأصول: (إذ)، وكذا في د.

وخالَفَ في هذا الباب أبو العباس<sup>(١)</sup> والزيادي<sup>(٢)</sup>، فأجازا الجزاء فيه بعد الأخرَف التي منع منها<sup>(٣)</sup> سيبويه الجزاء.

والصواب [ ١٣٧ ] مذهب سيبويه للعِلل التي بيننا، وإنما تعلّقوا في ذلك بأنها غير عاملة، يصلح بعدها الاسم والفعل، فهي<sup>(٤)</sup> كالابتداء بالكلام الذي يصلح فيه الاسم والفعل، فإذا صلحا جميعاً صلح حرف الجزاء. والعِلل التي بيننا تسقط هذا، مع أنه يلزم من أجاز ذلك أن يُجيزه في أسماء الزمان المُتمكّنة كلّها؛ لأنها تُضاف إلى الفعل والاسم، فيجيء من هذا أن تقول: ( هذا يوم إن تأتينا نأتك )، و ( هذه ليلة إن تزونا نزرُك )، وهذا كلام قبيح لا يتكلّم به، وهو على قياس ما أجازوه في ( إذ )، و ( إذا ) .



(١) انظر رأي المبرد في التعليقة للفارسي ١٨٢/٢ - ١٨٣، والانتصار ١٧٧.

(٢) انظر رأي الزيادي في التعليقة للفارسي ١٨٣/٢، والارتشاف ١٨٨٠/٤.

(٣) قوله: ( منها ) ليس في د. (٤) في د: ( فهو ).

## بَابُ الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ(\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مسائلُ هذا البابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ حَرْفُ الْجَرِّ مَجْرَى غَيْرِهِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْعَوَامِلِ فِي الْاِمْتِنَاعِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الْجَزَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنِ الصَّدْرِ، كَمَا لَمْ يُخْرِجْهُ فِي الاسْتِفْهَامِ، فَكَأَنَّهُ الْاسْمُ الْمُفْرَدُ؟ وَمَا حُكْمُ: (عَلَى أَيِّ دَابَّةٍ أَحْمَلُ أَرْكَبُهُ)، و (بِمَنْ تُوْخَذُ أَوْخَذَ بِهِ)؟

وَلِمَ جَازَ: (بِمَنْ تُمْرُ؟)، و (عَلَى أَيِّهَا أَرْكَبُ؟) فِي الاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (مَنْ تَضْرِبُ؟)، و (أَيُّهَا تَرْكَبُ؟) فِي الْمُتَعَدِّي؛ إِذْ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَ الْاسْمِ فِيمَا لَا يَتَعَدَّى بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ وَحْدَهُ فِيمَا يَتَعَدَّى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ هَمَّامٍ السَّلُولِيِّ:

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ      فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ؟

وَلِمَ مَنَعَ الْعَامِلُ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ مِنَ الْجَزَاءِ، وَلَمْ يَمْنَعْ الْعَامِلُ الْجَارُّ مِنَ الْجَزَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّافِعَ وَالنَّاصِبَ عَامِلٌ مُنْفَصِلٌ، وَالْجَارُّ مُتَّصِلٌ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٧٩/٣: « هذا بابٌ إذا أُلزمت فيه الأسماء التي تُجَارَى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء ». (غير د: (غير)).

وَلَمْ جَازَ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ يَأْتِكَ) عَلَى أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ فِيمَا هُوَ مَعْمُولُهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْ عَامِلِ الْجَزْمِ [و١٣٨] فَعَمَلُهُ عَارِضٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ خَلَفَ؟  
وَلَمْ جَازَ أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى التَّقْدِيمِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَامِلٌ، وَعَلَى التَّأْخِيرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَعْمُولٌ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ مَعَ اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ؟

وَهَلْ وَجْهُ جَوَازِهِ فِي الاسْتِفْهَامِ عَلَى أَنَّهُ تَرْتَّبَ فِي الذِّكْرِ عَلَى التَّقْدِيمِ، وَفِي حَقِيقَةِ الْوَضْعِ<sup>(١)</sup> عَلَى التَّأْخِيرِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَعْمُولٌ فِي قَوْلِكَ: (أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ)، فَتَقْدِيمُهُ عَارِضٌ، كَمَا هُوَ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتَ)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ مِنْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ، وَكَذَلِكَ هُوَ عَارِضٌ فِي الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ (إِنْ)، فَتَقْدِيرُهُ فِي الْمُتَعَدِّي: إِنْ زَيْدًا تَضْرِبُ أَضْرِبُ، وَفِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي: إِنْ يَزِيدُ تَمُرُّزُ أَمُرُّزُ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (إِنْ) مَعَ (مَنْ) وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهُا صَارَتْ مُعَاقِبَةً وَخَلْفًا تُغْنِي عَنِ الْحَرْفِ، كَمَا تُغْنِي (كَيْفَ) عَنِ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ؟

وَمَا حُكْمُ: (بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمُرُّ)، وَ (عَلَى أَيُّهُمْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ أَنْزِلُ)، وَ (بِمَا تَأْتِينِي بِهِ آتِيكَ)؟ وَلَمْ يَبْطَلِ الْجَزَاءُ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَاءَ فِي: (بِمَنْ) صَارَتْ لِلْفِعْلِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ، وَالْجَوَابُ لَا يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي يُجَازَى بِهِ؛ لِثَلَا يَخْتَلِطُ مُتَعَلِّقُ الْجَوَابِ بِمُتَعَلِّقِ الشَّرْطِ، وَصَارَ بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَوَجَبَ رَفْعُ الْفِعْلِ لَمَّا بَطَلَ الْجَزَاءُ، وَصَارَتْ الْبَاءُ الثَّانِيَّةُ فِي (تَمُرُّ) الَّذِي هِيَ مُتَّصِلَةٌ بِهِ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ؟

وَمَا حُكْمُ: (بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ)؟ وَلَمْ يَبْطَلِ الاسْتِفْهَامُ فِي هَذَا، وَلَمْ يَجْزُ، كَمَا يَجُوزُ فِي: (بِمَنْ تَمُرُّ؟)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَاءَ الثَّانِيَّةَ هِيَ مُتَعَلِّقُ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَالْبَاءُ الْأُولَى لَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ غَيْرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى مَعْمُولُهُ بِالْبَاءِ الثَّانِيَّةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بِالَّذِي تَمُرُّ بِهِ أَمُرُّ، وَلَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا، أَوْ يُسْتَفْهَمُ إِلَّا الْفِعْلُ الَّذِي يَلِيهَا دُونَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جَوَابُ،

فَإِذَا بَطَلَ عَمَلُهُ فِيهَا بَطَلَ الْجَزَاءُ وَالْاِسْتِفْهَامُ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: « صَارَتِ الْبَاءُ الْأُولَى كَ (كَانَ) وَ (إِنَّ) »؟ وَهَلْ ذَلِكَ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْجَزَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (بِمَنْ تَمَرُّزُ أَمَرُّزُ)، وَ (عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ)؟ وَلِمَ جَاَزَ حَذْفُ (بِهِ) وَ (عَلَيْهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلَالَةِ [ ١٣٨ ظ ] الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ؟<sup>(٢)</sup>.

الْجُزْءُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ النَّحْوِيِّ.  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(٣)</sup>

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْأَعْرَابِ:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ؟

وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى الْحَذْفِ فِي<sup>(٤)</sup>: (يَتَّكِلُ عَلَيْهِ)؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: يَجِدُ عَلَى الَّذِي يَتَّكِلُ عَلَيْهِ مِنَ (الْمَوْجِدَةِ)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى الَّذِي يَتَّكِلُ عَلَيْهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ)؟ وَلِمَ جَاَزَ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ قَبْلَ الْأَسْمِ الَّذِي يُجَازَى بِهِ؟ وَهَلْ مَنَزَلَتُهُ فِي الْجَزَاءِ كَمَنَزَلَتِهِ فِي الْاِسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِكَ: (غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ؟) وَ (أَبَا أَيُّهُمْ رَأَيْتَ؟)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (بِغُلَامٍ مَنْ تُؤْخَذُ أَوْخَذُ)؟ وَلِمَ جَاَزَ؟ وَلِمَ كَانَ الْاِسْتِفْهَامُ عَلَى قِيَاسِ الْجَزَاءِ دُونَ الصَّلَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ لَا تُوَصَّلُ فِيهِمَا<sup>(٥)</sup>، وَتَقْدِيرُهُمَا عَلَى الْحَرْفِ الْمَتْرُوكِ فِيهِمَا؟

(١) سيبويه ٨٠/٣.

(٢) بعده في الأصل: (يتلوه: وما الشاهد في قول بعض الأعراب، الحمد لله الواحد العدل، وصلى الله على محمد وآله وسلم كثيرًا).

(٣) الكلام من قوله: (الجزء الخامس والثلاثون) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (فيه ما).

(٥) سيبويه ٨٢/٣.

وَلَمْ جَازَ: (بِمَنْ تَمَرُّزُ أَمْرُزُ)، و (عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ)، وَلَمْ يَجُزْ: (مَنْ تَضْرِبُ أَنْزِلُ) حَتَّى<sup>(١)</sup> تَقُولَ: (عَلَيْهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ شَيْءٌ يَقْتَضِيهِ يَكُونُ كَالْخَلْفِ مِنْهُ، كَمَا يَكُونُ مَعَ ذِكْرِ (عَلَى)؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ دُخُولُهُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي يُجَازَى بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ بِحَقِّ الْأِسْمِيَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى (إِنْ)؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا<sup>(٢)</sup> عَلَى الْاسْمِ [١٣٩]، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ حَرْفُ الْجَزَاءِ قَبْلَ حَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ بَزَيْدٍ تَمَرُّزُ<sup>(٣)</sup> أَمْرُزُ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ حَرْفُ الْجَرِّ مَجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ فِي مَنَعِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّصِلُ بِالْاسْمِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ وَحْدَهُ فِي الْمُتَعَدِّي.

وَتَقُولُ: (عَلَى أَيِّ دَابَّةٍ أُحْمَلُ أَرْكَبُهُ)، و (بِمَنْ تُؤْخَذُ أُؤْخَذُ بِهِ)، فَتُجَازَى بِـ (مَنْ) و (أَيِّ) مَعَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ، كَقَوْلِكَ: (مَنْ تَضْرِبُ يَأْتِكَ)، و (أَيُّهَا تَرْكَبُ تَجِدُهُ وَطِيًّا).

وَقَالَ ابْنُ هَمَّامٍ السَّلُولِيُّ:

٧٨٥ لَمَّا تَمَكَّنْ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ<sup>(٤)</sup>

فهذا شاهدٌ في دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ مَعْنَى الْجَزَاءِ.

(١) قوله: (حتى) مكرر في الأصل ود. (٢) قوله: (إلا) ساقط من د.

(٣) في د: (تمر).

(٤) البيت من البسيط، وهو بيت مفرد في شعره ٩٥، وانظر سيبويه ٨٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١٦/١، وتحصيل عين الذهب ٤١٧، والمحصول ٦٣٥. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٧، والمحكم ٧١/٧، وتوجيه اللمع ٣٧٣.



وَالْعَامِلُ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ يَمْنَعُ مِنَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ، وَالْعَامِلُ الْجَارُّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ، بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ.

وَيَجُوزُ: ( أَيْهِمْ تَضْرِبُ يَأْتِكَ ) عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ عَمِلَ فِيمَا هُوَ مَعْمُولُهُ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْ عَامِلٍ آخَرَ، فَعَمَلُهُ عَارِضٌ. وَعَلَى ذَلِكَ يَتَرْتَّبُ الْكَلَامُ فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ، إِذَا قُلْتَ: ( أَيْهِمْ تَضْرِبُ ؟ )، فَمَرْتَبَةُ ( أَيْ ) التَّأْخِيرُ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ الَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: ( زَيْدًا ضَرَبْتُ )، إِلَّا أَنَّهُ يُلْزَمُ التَّقْدِيمُ؛ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ، وَلَوْ زَالَ <sup>(١)</sup> تَقْدِيرُ الْحَرْفِ لَجَازَ التَّأْخِيرُ، كَمَا يَجُوزُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً فِي قَوْلِكَ: ( لِأَضْرِبَنَّ أَيْهِمْ قَامَ )، بِمَعْنَى: لِأَضْرِبَنَّ الَّذِي قَامَ.

فَتَرْتِيبُ الشَّيْءِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي حَالٍ [ وَاحِدَةٍ ] <sup>(٢)</sup> مُحَالٌ، وَتَرْتِيبُهُ عَلَى التَّأْخِيرِ مَعَ ذِكْرِهِ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ لَا يَسْتَحِيلُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْأَسْمُ فِي التَّقْدِيمِ مَوْقِعَ غَيْرِهِ مِمَّا لَهُ مَرْتَبَةُ التَّقْدِيمِ، وَهُوَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ، فَلَزِمَهُ حُكْمُهُ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ.

وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ ( إِنْ ) مَعَ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مُعَاقِبَةً لِحَرْفِ الْجَزَاءِ، وَخَلَفًا مِنْهَا، مُغْنِيًا عَنْ ذِكْرِهِ مَعَهَا.

وَتَقُولُ: ( بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ أُمُّرٌ ) [ ظ ١٣٩ ]، وَ ( عَلَى أَيْهِمْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ أَنْزِلُ )، وَ ( بِمَا تَأْتِينِي بِهِ آتِيكَ )، فَيَبْطُلُ الْجَزَاءُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ قَدْ اسْتَوْفَى مَعْمُولَهُ، وَبَقِيَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ، فَعَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَعَ الْجَزَاءِ لَثَلَا يَخْتَلِطَ مُتَعَلِّقُ الشَّرْطِ بِمُتَعَلِّقِ الْجَوَابِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعْمَلُ فِيمَا يَلِيهِ.

وَكَذَلِكَ سَبِيلُهُ فِي الْاسْتِفْهَامِ إِذَا قُلْتَ: ( بِمَنْ تَمُرُّ ؟ )، فَهَذَا الْفِعْلُ هُوَ الْعَامِلُ

فِي مَوْضِعِ الْبَاءِ. فَإِنْ قُلْتَ: (بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ) بَطَلَ الِاسْتِفْهَامُ، وَاحْتِاجَ الْبَاءِ إِلَى عَامِلٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بِالَّذِي تَمُرُّ بِهِ أَمْرٌ.

وَقَوْلُهُ: «صَارَتِ الْبَاءُ الْأُولَى كَ (كَانَ) وَ (إِنْ)»، أَيُّ: فِي إِبْطَالِ الْجَزَاءِ.

وَتَقُولُ: (بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ)، وَ (عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ)، فَيَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ؛ لِدَلَالَةِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ مَعَ اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ:

٧٨١ إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ<sup>(١)</sup>

فَهَذَا شَاهِدٌ فِي حَذْفِ (عَلَيْهِ)؛ لِدَلَالَةِ مِثْلِهِ، وَاقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الْكَرِيمَ يَعْتَمِلُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ (يَجِدْ عَلَيْهِ) مِنْ (الْمَوْجِدَةِ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَالْكَلَامُ مُتَّصِلٌ بِ (يَجِدْ)، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي (عَلَى). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرٍ: يَعْتَمِلُ عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ مِنْ أَضْيَافِهِ وَقَرَابَاتِهِ، فَيَكُونُ (يَجِدْ) مِنْ (الْحِجَةِ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَكِلَا هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلشَّاهِدِ الَّذِي أَرَادَهُ سَيَبَوِيهِ، وَ (مَنْ) فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ عَلَى مَعْنَى (الَّذِي).

وَقَدْ قِيلَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ (مَنْ) بِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ؟ أَيُّ: لَيْسَ يَعْتَدُّ<sup>(٣)</sup> بِأَحَدٍ يَتَّكِلُ

(١) هذا من الرجز، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٨١، ومجالس العلماء ٨٢، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ١٩١، والتعليقة للفارسي ٢/ ١٩١، والبصريات ٥٩٢، والمحاسب ١/ ٢٨١، والخصائص ٢/ ٣٠٥، وابن السيرافي ٢/ ١٩٠، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٤٤٠، وتحصيل عين الذهب ٤١٧، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٢، والارتشاف ١٧٣٦، والجنى الداني ٤٧٨.

(٢) هذا قول المبرد. انظر التعليقة للفارسي ٢/ ١٩١، والانتصار ١٨٣، وانظر القول في شرح السيرافي ٣/ ٢٨١. وهو قول البغداديين في العسكريات ٩٦، وهو قول الفراء في الانتصار ١٨٣.

(٣) في د: (يعتمد).

عَلَيْهِ سَوَى نَفْسِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ.

وَلَيْسَ هَذَا هُوَ الْوَجْهَ الْمُخْتَارَ فِي تَأْوِيلِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ صِفَةِ الْكَرِيمِ خَاصَّةً، بَلِ الْكَرِيمُ [ ١٤٠ ] وَاللَّيْمُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ فِي التَّأْوِيلِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ صِفَةُ الْكَرِيمِ. وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَبْعُدُ عَنْ شَاهِدِ سَيَبَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ حَذْفُ (عَلَيْهِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ فُلَانٌ؟ فَلَا يُحْتَاجُ فِي هَذَا إِلَى (عَلَيْهِ).

وَتَقُولُ: ( غُلَامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبَ )، فَيَجُوزُ دُخُولُ الْمُضَافِ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي يُجَازَى بِهِ، كَمَا يَجُوزُ دُخُولُ حَرْفِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهُمَا وَاحِدٌ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْأِسْمِ.

وَكَذَلِكَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِكَ: ( غُلَامٌ مَنْ تَضَرَّبَ؟ )، وَ ( أَبَا أَيِّهِمْ رَأَيْتَ؟ ) .  
وَتَقُولُ: ( بِغُلَامٍ مَنْ تَوَخَّذَ أَوْ خَذَ )، فَتُدْخِلُ عَلَيْهِ حَرْفَ الْجَرِّ، كَمَا تَدْخُلُهُ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ الشَّرْطِ.

وَتَقُولُ: ( بِمَنْ تَمَرَّزَ أَمَرَّزَ )، وَ ( عَلَى مَنْ تَنَزَّلَ أَنْزَلَ )، وَلَا يَجُوزُ: ( مَنْ تَضَرَّبَ أَنْزَلَ )؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ يَقْتَضِي مِثْلَهُ مَعَ اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَهُ.



## بَابُ الْجَزَاءِ

### الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ  
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟  
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ ( مَنْ ) وَأَخَوَاتُهَا مَقَامَ الْجَزَاءِ وَالاسْتِفْهَامِ حَتَّى جَازَ أَنْ  
تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْأَلِفُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( إِنْ تَأْتِيَنِي آتَكَ؟ )؟ وَلِمَ جَازَ دُخُولُ الْأَلِفِ عَلَى ( إِنْ )، وَكِلَاهُمَا  
لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دُخُولِهَا عَلَى الْابْتِدَاءِ؛ إِذْ يُحْتَاجُ إِلَى  
الاسْتِفْهَامِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى؟

وَلِمَ جَازَ: ( أَمَتَى تَشْتُمْنِي أَشْتُمُكَ؟ )، و ( أَمَنْ يَقُلْ ذَلِكَ أَزُرُّهُ؟ )؟

وَلِمَ جَازَ دُخُولُ الْأَلِفِ عَلَى الْجَزَاءِ، وَلَمْ يَجْزِ دُخُولُ ( إِذْ ) عَلَيْهِ؟

وَلِمَ جَازَ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ) أَنْ تَقُولَ [ ظ ١٤٠ ]: ( أَزِيدُ؟ )،  
و ( أَزِيدُنِيهِ؟ )، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي ( هَلْ )؟

وَلِمَ جَازَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَزْرِ فِي: ( أَزِيدُ )، وَلَمْ يَجْزِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَلِفِ و ( هَلْ ) إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ) فَقُلْتَ:  
( أَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟ )، و ( هَلْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟ ) حَتَّى كَانَ ( هَلْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟ )  
مُسْتَأْنَفًا، وَلَمْ تَكُنْ الْأَلِفُ كَذَلِكَ؟ فَلِمَ جَازَ فِي الْأَلِفِ مَعْنَى الْحِكَايَةِ، وَلَمْ يَجْزِ

(\*) العنوان في الكتاب ٨٢ / ٣: « هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام ».

فِي (هَلْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ أُمَّ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَا تُفَارِقُهُ؟  
وَكَيْفَ صَحَّ هَذَا مَعَ خُرُوجِهَا إِلَى التَّسْوِيَةِ فِي قَوْلِكَ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَرِيدُ ثُمَّ أَمْ  
عَمَرُو؟ )

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَعْتَمِدَ الْأَلْفُ عَلَى (إِنْ) مَعَ تَعْلِيلِ الْمَعْنَى فِيهَا؟  
وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ صِلَةٍ (الَّذِي) بِالْجَزَاءِ؟ وَهَلْ يُلْزَمُ مَنْ قَالَ: (الَّذِي إِنْ تَأْتِيهِ  
يَأْتِيكَ زَيْدٌ) أَنْ يَقُولَ: (أَنَا إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ)؟  
وَلِمَ ذَهَبَ يُؤَسُّ إِلَى أَنَّ الْوَجْهَ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ)؟ وَلِمَ قَبَّحَهُ سَيَبَوِيه؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]؟  
وَلِمَ جَازَ: (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ؟)، وَقُبَّحَ: (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنِي  
آتِيكَ)؟

## بَابُ <sup>(١)</sup> الْجَزَاءِ

### الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْقَسْمُ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْقَسْمُ مِمَّا  
لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْقَسْمُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ  
ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ لِلْجَزَاءِ يَكْفِي مِنْ جَوَابِ الْقَسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ أَحَقُّ بِالْجَوَابِ؟

(١) قوله: (باب) ليس في د.

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٨٤: «هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله».

وَمَا حُكْمُ: ( وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ )<sup>(١)</sup>؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكْفِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَسَمَ لَا يُلْغَى مُتَقَدِّمًا؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>: « لَوْ قُلْتَ: ( وَاللَّهِ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ) كَانَ مُحَالًا »؟ فَمِنْ أَيْنَ [ ١٤١ ] اسْتَحَالَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وُضِعَ مَوْضِعَ الْجَوَابِ مَا يُنَاقِضُ مَعْنَى الْجَوَابِ بِالْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْقَسَمِ، وَالْجَوَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا بِالْقَسَمِ؟

وَلِمَ ذَكَرَ الْأَلِفَ بِأَنَّهَا لَعْوٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ دُخُولَهَا كَخُرُوجِهَا فِي أَنَّهَا لَا تُغَيِّرُ الْكَلَامَ، وَالْقَسَمُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْكَلَامِ غَيَّرَهُ بِمَا يُؤْذَنُ بِإِنْعِقَادِهِ بِهِ، فَلَوْ قُلْتَ: ( أَرَيْدُ مُنْطَلِقٌ؟ ) جَازَ، وَلَوْ قُلْتَ: ( وَاللَّهِ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ) لَمْ يَجْزُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي لَا آتِكَ )؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يُلْغَى الْقَسَمُ مُتَوَسِّطًا وَمُتَأَخِّرًا، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُلْغَى مُتَقَدِّمًا؟

وَلِمَ جَازَ: ( لَنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ )، وَلَمْ يَجْزُ: ( لَنْ تَأْتِنِي لَا أَفْعَلُ ) إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: ( وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ )؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى النَّفْيِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الْإِثْبَاتِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقَبْلَةِ الَّتِي      بِهَا أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا؟

وَهَلَّا قَالَ: إِنْ يَضِلَّ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ جَزَاءٍ فِي الْمَعْنَى؟ فَلِمَ فَتَحَ ( أَنْ ) الْفَرَزْدَقُ؟ وَمَا مَعْنَاهُ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى<sup>(٣)</sup>: لِأَنَّ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا؟

(٢) سيبويه ٣ / ٨٤.

(١) في د: ( لا أفعل ).

(٣) سيبويه ٣ / ٨٥.

وَلَمْ لَا يُجَازَى بِـ (أَنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ صِلَةً لَهَا، وَالْجَزَاءُ لَا صِلَةَ لَهُ؟

\* \* \*

## الجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ تَقْدِيمُ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ عَنِ الْخَبَرِ إِلَى الاسْتِخْبَارِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِصَدْرِ الْكَلَامِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكْتَفَى بِـ (مَنْ) وَأَخَوَاتِهَا عَنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ فِي حَالٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي مَا قَامَ مَقَامَهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ فِي حَالٍ؛ لِأَنَّ الْمَعَانِي إِذَا اخْتَلَفَتْ وَجَبَ أَنْ يَخْتَلَفَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهَا؛ فَلِذَلِكَ دَخَلَ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا فِي قَوْلِكَ: (أَمَتِي تَشْتُمْنِي أَشْتُمُكَ؟)، وَ(أَمَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ؟).

وَتَقُولُ: (أَلِنْ تَأْتِنِي آتِكَ؟) [١٤١] فَيَدْخُلُ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى (إِنْ)، كَمَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِكَ: (أَزِيدُ مُنْطَلِقُ؟).

وَتَقُولُ: (أَمَنْ يَقُلْ ذَاكَ أَزُرُهُ؟)، وَ(أَأَيُّهُمْ يَأْتِكَ تُكْرِمُهُ؟).

وَيَجُوزُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) أَنْ تَقُولَ: (أَزِيدُ؟)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (هَلْ زَيْدٍ؟) لِأَنَّ الْأَلِفَ أُمُّ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (هَلْ)، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى (هَلْ) (أَمْ) فِي قَوْلِكَ:

٧٨٧ أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكِي..... (١).....

وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَلِفِ، فَلَمْ يُخَلَّ بِهَا تَضَمُّنٌ مَعْنَى الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ

(١) جزء من صدر بيت من البسيط، وتمام البيت:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكِي لَمْ يَفْضِ عَبْرَتَهُ      إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وهو لعقمة بن عبدة في ديوانه ٣٣، وانظر سيبويه ٣/ ١٧٨، والمحاسب ٢/ ٢٩١. وهو لأوس بن حجر في تهذيب اللغة ٩/ ١٧٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٩٠، والأصول ٢/ ٥٩، ومنازل الحروف للرماني ٤٢، وأمالى ابن الشجري ٣/ ١٠٧، وابن يعيش ٤/ ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٥، وشرح الرضي ٤/ ٤٤٩.

في بابها، ويُخِلُّ ذَلِكَ بِ (هَلْ) لَوْ ضَمَّنْتُهُ.

وَجَازَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي: (أَزِيدِ) لِلْحِكَايَةِ، كَمَا جَازَ تَرْكُ إِعْمَالِهِ لِلْحِكَايَةِ فِي قَوْلِهِمْ: (دَعْنَا مِنْ تَمَرَاتِنِ)، و (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا).

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فَقُلْتُ: (أَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟)، فَهُوَ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: (هَلْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟) فَهُوَ مُسْتَأْنَفٌ، لَيْسَ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْعِلَّةِ.

وَقَوْلُكَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو) لَمْ<sup>(١)</sup> يَخْرُجْ أَلْفُ الاسْتِفْهَامِ عَنِ الدَّلِيلِ بِهَا عَلَى مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ خَبَرًا لَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ فِيهِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ عَلَى حَدِّهَا عِنْدَ الْمُسْتَفْهِمِ فِي الْعِلْمِ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي احْتِمَالِ الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَذَا أَوْ ذَاكَ، فَأَرَدَتْ أَنْ تَجْعَلَ الْمُخَاطَبَ<sup>(٢)</sup> بِمَنْزِلَتِكَ حَيْثُ كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى بِطَرِيقِ الْإِنْهَامِ مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ بِهِ، فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي لَا يُطْلَبُ بِهِ مِنَ الْمُخَاطَبِ خَبَرٌ؛ وَلِذَلِكَ قَطَعْتَ الْعَامِلَ الَّذِي بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا، كَمَا تَقْطَعُهُ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا مَحْضًا، فَلَا يَجُوزُ: (زَيْدًا أَضْرَبْتُ) وَلَا: (قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا أَضْرَبْتُ).

وَأَلْفُ الاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ مِنْ مُعْتَمَدٍ تَدْخُلُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَائِنًا، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَكُونَ [١٤٢] كَائِنًا، فَهُوَ مُبَيَّنُّ لَهَا، وَالْجَزَاءُ يَصْلُحُ أَنْ يُبَيِّنَهَا، وَيَكُونَ مُعْتَمَدًا لَهَا، كَمَا يَصْلُحُ ذَلِكَ فِي صِلَةِ (الَّذِي)، وَلَا يَصْلُحُ فِي (إِذْ) مِنْ قَبْلِ أَنْ (إِذْ) تَطْلُبُ أَتَمَّ الْبَيَانِ، وَهُوَ بَيَانُ الْإِصَافَةِ الَّتِي يَصْلُحُ أَنْ تُعْرَفَ النَّكِرَةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَيَانُ الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ، وَالْبَيَانُ الَّذِي تَطْلُبُهُ الْأَلْفُ دُونَ الْبَيَانِ الَّذِي يَطْلُبُهُ الْمُؤْصُولُ؛ لِأَنَّ (الَّذِي) اسْمٌ، وَالْأَلْفُ حَرْفٌ،

(١) في د: (ولم).

(٢) قوله ابتداء من: (على حدها عند المستفهم) إلى هذا الموضع ساقط من د.



فهو أَشَدُّ إِنْهَامًا، يَكْفِي فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا هُوَ أَذْنَى مَرْتَبَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَيَانُ  
الاسم، فهو عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: بَيَانُ الْإِضَافَةِ، وَبَيَانُ الصِّفَةِ، وَبَيَانُ الْحَرْفِ  
الَّذِي يَطْلُبُ مُعْتَمَدًا مِنْ مَعْنَى يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ كَائِنًا، فَلَمَّا جَازَ: (الَّذِي إِنْ تَأْتِيهِ  
يَأْتِيكَ زَيْدٌ) كَانَ فِي أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ أَجُوزَ.

وَيُؤَسُّ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَيَقُولُ: (إِنْ<sup>(٢)</sup> تَأْتِيَنِي آتِيكَ؟) عَلَى (أَتِيكَ إِنْ  
تَأْتِيَنِي؟) حَتَّى تَعْتَمِدَ أَلْفُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ الْإِيجَابَ. وَقَبْحُهُ سَبَوِيهِ؛  
لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ)؛ إِذْ كَانَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ يَصْلُحُ أَنْ يَكْتَفِيَ  
بَبَيَانِ الْجَزَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ الصَّوَابُ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنَ الْعِلَّةِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَفَايُنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، فَهَذَا قَدْ جَاءَ عَلَى  
اعْتِمَادِ الْجَزَاءِ، وَهُوَ شَاهِدٌ بَيِّنٌ عَلَى قَوْلِ سَبَوِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أَنْ تَعْتَمِدَ  
الْأَلْفُ عَلَى الْجَزَاءِ لَضَعُفَ هَذَا الْكَلَامُ، وَلَيْسَ فِيهِ ضَعْفٌ؛ لَأَنَّهُ فِي الْقُرْآنِ الَّذِي  
هُوَ أَجَلُ الْكَلَامِ.

وَيَقْبُحُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ)، وَلَا يَقْبُحُ: (أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ أَتَيْتَنِي  
آتِيكَ؟)؛ لَأَنَّكَ لَمْ تُعْمَلْ (إِنْ)، فَسَاعَ لَكَ أَنْ تُقَدِّرَهُ عَلَى التَّقْدِيمِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:  
أَتَذْكُرُ إِذْ آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَزَاءِ [الَّذِي<sup>(٣)</sup> يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْقَسَمُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ الْقَسَمِ  
يَكْفِي مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْفِيَ جَوَابُ الْجَزَاءِ مِنْ جَوَابِ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ لَمَّا وَقَعَ فِي

(١) انظر رأي يونس ورد سيبويه في سيبويه ٨٣/٣.

(٢) فِي د: (إِنْ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ، وَهُوَ مِنَ السُّؤَالِ.

صَدَرَ الْكَلَامِ كَانَ أَحَقَّ بِالْجَوَابِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيَّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَوْ وَقَعَ مُتَأَخِّرًا أَوْ مُتَوَسِّطًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ مَوْقِعُ الْاسْتِدْرَاكِ بِالشَّيْءِ بَعْدَ [ ١٤٢ ] مَا بُنِيَ الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَتَقُولُ: ( وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ )<sup>(١)</sup>، فَهَذَا جَوَابُ الْقَسَمِ، وَقَدْ كَفَى مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ: ( وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ )، كَمَا لَا يَجُوزُ: ( وَاللَّهِ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ )؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ لَا يُلْغَى مُتَقَدِّمًا.

وَلَوْ قُلْتَ: ( وَاللَّهِ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ) كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّكَ نَاقَضْتَ بِوَضْعِ الْكَلَامِ مَوْضِعَ الْجَوَابِ، عَلَى مَا يُوجِبُ<sup>(٢)</sup> الْإِثْصَالَ، وَهُوَ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ مِنَ الْقَسَمِ، فَهَذَا مُحَالٌ - كَمَا قَالَ سِيبَوَيْهِ - عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ أَنَّهُ يُلْغَى مُتَقَدِّمًا، وَقَدْ أَلْغَيْتَهُ مُتَقَدِّمًا.

وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ الْأَلْفَ بِأَنَّهَا لَغَوٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّ دُخُولَهَا كَخُرُوجِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَسَمُ مُتَقَدِّمًا، وَدَلِيلُهُ: ( زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ )، وَلَا يَجُوزُ: ( وَاللَّهِ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ) حَتَّى يُغَيِّرَ الْكَلَامُ بِمَا يُؤْذَنُ بِالْجَوَابِ.

وَتَقُولُ: ( أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي لَا آتِكَ ) فَتُلْغِي الْقَسَمَ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَسِّطٌ. وَتَقُولُ: ( لَيْتَنِي أَتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ ) فَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُعْمِلَ ( إِنْ )، وَلَا يَحْسُنُ: ( لَيْتَنِي تَأْتِنِي لَا أَفْعَلُ )؛ لِأَنَّكَ أَعْمَلْتَ ( إِنْ ) مِنْ غَيْرِ جَوَابٍ لَهَا.

وَتَقُولُ: ( وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ ) عَلَى حَذْفِ ( لَا )، كَأَنَّكَ [ قُلْتَ ]<sup>(٣)</sup>: لَا آتِيكَ. وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ فِي مِثْلِ هَذَا: ( لَا تَيْنَنَّكَ )، فَوَقَعَ حَذْفُ ( لَا ) فِي النَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ أَحْمَلُ لِلْحَذْفِ، وَأَقْلُ فِيمَا يُحْذَفُ.

(٢) فِي د: ( عَلَى مُوجِبِ ).

(١) فِي د: ( لِأَفْعَلِ ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٧٨٨ وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقَبْلَةِ الَّتِي      بِهَا أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا<sup>(١)</sup>

هكذا أنشده<sup>(٢)</sup> الْفَرَزْدَقُ (أَنْ) بِالْفَتْحِ، وَلَمْ يَأْتِ بِـ (إِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ فِرَارًا مِنْ الْقُبْحِ فِي جَزْمِ الشَّرْطِ دُونَ الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ بِالْفِعْلِ، فَوَجَّهَهُ عَلَى وَجْهِ حَسَنِ، وَهُوَ مَعْنَى: لِأَنَّ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجَازَى بِـ (أَنْ)؛ لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَحَرْفُ الْجَزَاءِ لَا يُوصَلُ؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلَ.



(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٩٤ / ٢ برواية: (إن يضل) بكسر الهمزة، وانظر سيبويه ٨٥ / ٣، وابن السيرافي ٨٩ / ٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٨، والنكت ٧٤٣ / ٢.

(٢) في الأصل ود: (أسنده).

## بَابُ إِغْرَابِ الْفِعْلِ

### بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِغْرَابِ الْفِعْلِ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

[ ١٤٣ ] .

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِغْرَابِ الْفِعْلِ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ إِلَّا ضَعِيفًا، وَيَقْوَى بَعْدَ التَّمَامِ؟

وَمَا الْفِعْلُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي الْحَالِ الرَّفْعُ بَيْنَ

الْجَزْمَيْنِ؟

وَمَا الْفِعْلُ الَّذِي يَنْجَزِمُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي التَّابِعِ لِلأَوَّلِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ )، و ( إِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِي مَعَكَ )؟

وَلِمَ جَازَ فِي الثَّانِي وَجْهَانِ: ( تَمْشِي ) و ( تَمْشِ ) بِالْجَزْمِ، وَلِمَ يَجُزُ فِي الْأَوَّلِ

إِلَّا الرَّفْعُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبَدَلُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ      وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسْنَأُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَبَرُ ( يَزَلْ )؟ وَهَلْ كُلُّ مَا وَقَعَ

مَوْقَعِ الْأِسْمِ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ رَفْعٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْحُطَيْئَةِ:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ      تَحِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ<sup>(١)</sup>:

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَحِذُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا؟

وَلِمَ جَازَ فِي: (تُلِمُّمُ) الرَّفْعُ وَالْجَزْمُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ بَنِي أَسَدٍ:

إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِي ——— نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا؟

فَلِمَ جَازَ: (يَغْدُوا)<sup>(٢)</sup> بِالْجَزْمِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (لَا يَخْفِلُوا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ غَدَوْهُمْ مُرَجَّلِينَ يُفَسِّرُ أَنََّّهُمْ لَمْ يَخْفِلُوا؟ وَهَلْ يَجُوزُ بِالرَّفْعِ فِي مِثْلِهِ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْكَلَامِ؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى قَصْدِ السُّؤَالِ، وَيَجُوزُ عَلَى الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ۝١٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَحْلَدُ فِيهِ مُهَكَّنًا ﴿ [ الفرقان: ٦٨، ٦٩ ] ؟ فَعَلَامَ ائْتِجَزَ [ ١٤٣ ] الْأَوَّلُ؟ وَعَلَامَ ائْتِجَزَ الثَّانِي؟ وَلِمَ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الْجَوَابُ، وَالثَّانِي بَدَلًا مِنْهُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي هُوَ الْجَوَابُ وَالْأَوَّلُ بَدَلًا مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ لُقْيَ الْأَثَامِ هُوَ مُضَاعَفَةُ الْعَذَابِ، وَلَيْسَ يَفْعَلُ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنَا نُحْسِنُ إِلَيْكَ نُعْطِكَ وَنَحْمِلُكَ)؟ وَلِمَ كَانَ الْأَوَّلُ عَلَى الْجَوَابِ، وَالثَّانِي عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْجَوَابِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ أَقْلُ ذَاكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ تَأْتِنِي

(١) عبيد الله بن الحر بن عمرو الجعفي، من بني سعد العشيرة، كان من أصحاب عثمان بن عفان، فلما قتل عثمان انحاز إلى معاوية. انظر ترجمته في الأعلام ٤/ ١٩٢.

(٢) في د: (على مثله).

(٣) في الأصل ود: (يغدروا).

أَتَيْكَ أَقْلَ ذَاكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْجَزْمِ، وَ (إِنْ تَأْتِنِي فَتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ)، وَ (إِنْ تَأْتِنِي وَتَسْأَلْنِي أُعْطِكَ)؟ وَلَمْ<sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْحَالِ، كَمَا تَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي وَأَنْتَ تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ)، وَ (مَتَى تَأْتِيهِ وَأَنْتَ تَعْشَوْنِي إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ تَدْخُلُ مَعَ الْأَسْمِ فِي هَذَا لِلْحَالِ، وَلَا تَدْخُلُ مَعَ الْفِعْلِ؛ لِاسْتِغْنَاءِ الْفِعْلِ الَّذِي لِلْحَالِ عَنِ الْوَاوِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَحَدُثُكَ)، وَ (إِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثْنِي أَحَدُثُكَ)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ؟ وَلَمْ جَازَ أَوَّلًا مَعَ أَنَّهُ وَاجِبٌ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ زُهَيْرٍ:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقُ؟

وَلَمْ كَانَ النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَجْلِ النَّفْيِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأَحَدُثُكَ)؟ وَلَمْ<sup>(٢)</sup> لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ؟

وَلَمْ جَازَ: (إِنْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup> إِيَّانَ فَحَدِيثٌ) عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الرَّفْعِ بِالْعَطْفِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأَحَدُثُكَ)؟ وَلَمْ جَازَ: (فَأَحَدُثُكَ) بِالْجَزْمِ وَالرَّفْعِ؟ وَهَلِ الْجَزْمُ لِلْعَطْفِ عَلَى الْجَوَابِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ؟

وَلَمْ جَازَ بِالنَّصْبِ فِي الْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَلَمْ يَجْزُ فِي (ثُمَّ)؟

وَلَمْ لَا يَصِحُّ الصَّرْفُ فِي (ثُمَّ)، كَمَا جَازَ فِي الْوَاوِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمْ أَلَذَّابَارَ ثُمَّ لَا يُصْرَبُونَ﴾

[آل عمران: ١١١]<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾

(١، ٢) قوله: (لم) ساقط من د.

(٣) في د: (يكون).

(٤) الآية في الأصل ود: (إن يقاتلوكم) بلا واو، وكذا في المصحف.

[محمد: ٣٨]؟ وهل [١٤٤] ذلك شاهدٌ على أَنَّهُ يَجُوزُ بَعْدَ التَّمَامِ الرَّفْعُ وَالْجَزْمُ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]  
بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِن تُبَدُّوهُمَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتُخَفُّوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]؟<sup>(١)</sup> وَلِمَ جَازَ فِي بَعْضِ  
الْقِرَاءَةِ: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)؟<sup>(٢)</sup>

وَمَا حُكْمُ: (إِن تَأْتِنِي فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ وَأَكْرَمُكَ)، و (إِن تَأْتِنِي فَأَنَا آتِيكَ  
وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ)، وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلِإِن تَخَفُوهَا وَأُتُوهُمَا الْقِرَاءَةُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ  
وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]؟<sup>(٣)</sup> وهل يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي مِثْلِ  
هَذَا، وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَهِدَى لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾  
[الأعراف: ١٨٦]؟ وَلِمَ جَازَ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾؟<sup>(٤)</sup>

(١) الآية في الأصل ود: (إن تبدوا) بلا واو، وكذا في المصحف.

(٢) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفٌ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ: ﴿فَيَغْفِرُ  
لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ جَزْمًا، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ رَفْعًا، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ  
وَالْأَعْرَجُ وَأَبُو حَيَّوَةَ بِالنَّصْبِ. انظر في السبعة ١٩٥، والمبسوط في القراءات العشر ١٥٦، وحجة  
القراءات ١٥٢، وشواذ القراءات ١٠٤، وتفسير البحر المحيط ٣٧٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر  
٤٦١/١.

(٣) اختلفوا في الْيَاءِ وَالنُّونِ وَالرَّفْعِ وَالْجَزْمِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ  
فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بِالنُّونِ وَالرَّفْعِ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بِالنُّونِ وَجَزَمَ  
الرَّاءَ، وَرَوَى أَبُو خُلَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ: (وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ) بِالنُّونِ وَالرَّفْعِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ  
حَفْصٍ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾ بِالْيَاءِ وَالرَّفْعِ، وَرَوَى الْكَسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بِالنُّونِ  
وَالْجَزْمِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِالْيَاءِ وَجَزَمَ الرَّاءَ، وَرَوَى عَنْ الْأَعْمَشِ بِالْيَاءِ وَنَصَبَ الرَّاءَ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالنَّاءِ  
وَجَزَمَ الرَّاءَ. انظر السبعة ١٩١، والمبسوط ١٥٤، وحجة القراءات ١٤٧، وتفسير البحر المحيط ٣٣٨/٢.  
(٤) قَرَأَ ابْنُ مَصْرُوفٍ وَالْأَعْمَشُ وَالْأَخْوَانُ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو فِيمَا ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ: وَيَذَرُهُمْ بِالْيَاءِ  
وَالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ: وَيَذَرُهُمْ بِالْيَاءِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا،  
وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَالْأَعْرَجُ وَشَيْبَةُ وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ: ﴿وَيَذَرُهُمْ  
فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ بِالنُّونِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَرَوَى خَارِجَةُ عَنْ نَافِعٍ بِالنُّونِ وَالْجَزْمِ. انظر السبعة ٢٩٩،  
والحجة للغارسي ١٠٩/٤، وحجة القراءات ٣٠٣ - ٣٠٤، وتفسير البحر المحيط ٤٣١/٤. وقال  
الغارسي في الحجة ١٠٩ - ١١٠: «وَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيُّ: وَيَذَرُهُمْ بِجَزْمِ الْفِعْلِ فَوَجْهٌ فِيمَا  
يَقُولُ سِيبَوَيْهٌ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَكَأَهِدَى لَهُ﴾؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْفَاءِ مَعَ مَا  
بَعْدَهَا جَزْمٌ، فَحَمَلُ وَيَذَرُهُمْ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالْمَوْضِعُ جَزْمٌ».

وَمَا حُكْمُ: ( إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُوْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْجَزْمُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ بِالْجَزْمِ فِي: ( وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ )؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَلِمَ حَسَنَ: ( إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ ) وَلَمْ يَحْسُنْ: ( إِنْ أَتَيْتَنِي لَا آتِكَ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ( لَمْ آتِكَ ) بِمَنْزِلَةِ: ( إِنْ أَتَيْتَنِي آتَيْكَ )، و ( لَا آتِكَ ) بِمَنْزِلَةِ: ( إِنْ أَتَيْتَنِي )<sup>(١)</sup> آتِكَ )؟

وَلِمَ ضَعُفَ: ( فَعَلْتُ ) مَعَ ( أَفْعَلُ )، و [ أَفْعَلُ ]<sup>(٢)</sup> مَعَ ( فَعَلْتُ )، و ( لَمْ أَفْعَلْ ) مَعَ ( يَفْعَلُ )، و ( لَا أَفْعَلُ ) مَعَ ( فَعَلْ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْمُشَاكَلَةِ؟ وَلِمَ جَازَ: ( أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) عَلَى الْإِيجَابِ، وَهُوَ مُشْرُوطٌ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى  
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَّاءٍ وَمَسْحَبَا  
وَتُذْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَيَّ  
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

وَهَلْ ذَلِكَ شَاهِدٌ فِي: ﴿فَيَعْرِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِعْرَابِ الْفِعْلِ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الرَّفْعِ بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَسْمِ خَبَرًا أَوْ حَالًا، وَعَلَى الْجَزْمِ بِالِاتِّبَاعِ لِلأَوَّلِ، وَعَلَى النَّصْبِ بِالصَّرْفِ، إِذَا صَحَّ التَّقْدِيرُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، إِلَّا أَنَّ الصَّرْفَ يَضْعُفُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي الشَّرْطِ الَّذِي يُشَبِّهُ الْوَاجِبَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الشَّرْطِ. وَيُشَبِّهُ [ظ ١٤٤] غَيْرَ الْوَاجِبِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَجُوزُ أَلَّا يَقَعَ، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ قَوِي الصَّرْفِ؛

(١) قوله ابتداء من: ( إِنْ أَتَيْتَنِي لَا آتِكَ ) ساقط من د.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا في الكتاب ٩٢/٣.



لأنَّه أَحْمَلَ لِلتَّأْوِيلِ إِذَا جَاءَ بَعْدَ التَّمَامِ.

وَالْفِعْلُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ هُوَ الْوَاقِعُ مَوْجِعَ الْأَسْمِ.

وَالْفِعْلُ الَّذِي يَنْجَزِمُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ هُوَ التَّابِعُ لِلأَوَّلِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ: إِنْ تَأْتِنِي سَائِلًا أُعْطِكَ، وَ (إِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ: إِنْ تَأْتِنِي مَاشِيًا. وَيَجُوزُ بِالْجَزْمِ عَلَى الْبَدَلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ تَمْشِ أَمْشِ مَعَكَ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ إِنْيَانٌ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ لَيْسَ بِإِنْيَانٍ. وَقَالَ زُهَيْرٌ:

٧٨٩ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ<sup>(١)</sup>

بِرَفْعٍ (يَسْتَحْمِلُ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْأَسْمِ خَبَرًا لـ (يَزَلْ).

وَقَالَ الْحُطَيْئَةُ:

٧٩٠ مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَحْدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ<sup>(٢)</sup>

بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ: مَتَى تَأْتِيهِ عَاشِيًا.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> بِنُ الْحَرِّ:

٧٩١ مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَحْدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَبَا<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير في ديوانه ٥٢، وانظر سيبويه ٨٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٦٢/٤، وشرح القصائد للأنباري ٢٨٤، وابن السيرافي ٧٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٩، والمحكم ٣٦٨/٣. وهو بلا نسبة في العين ٢٤٠/٣، والمقتضب ٦٥/٢.

(٢) البيت من الطويل، وقد مر سابقًا، انظر تخريج الشاهد رقم (٤٧٢).

(٣) في د: (عبد الله).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر في ابن السيرافي ٧٧/٢، وسر الصناعة ٦٧٨. وهو بلا نسبة في سيبويه ٨٦/٣، والمقتضب ٦٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/٢، والحجة للفارسي ٣٥١/٥، وتحصيل عين الذهب ٤١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/٣، والارتشاف ١٩٧٢.

فهذا يَصْلُحُ فِيهِ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَتَى تَأْتِنَا مُلِمًّا.

وَقَالَ بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ:

٧٩٢ إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا      أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِي      نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا<sup>(١)</sup>

عَلَى الْبَدَلِ مِنْ: ( لَا يَخْفِلُوا )؛ لِأَنَّ عَدُوَّهُمْ مُرَجَّلِينَ هُوَ أَنَّهُمْ لَا يَخْفِلُونَ. وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَبْلَهُ قَدْ تَمَّ<sup>(٢)</sup>. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: غَادِينَ عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ.

وَتَقُولُ: ( إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ )، وَلَا يَجُوزُ فِي ( تَسْأَلُنَا ) الْجَزْمُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ١٦ ﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدُ فِيهِ مُهَكَّأً ﴿ [ الفرقان: ٦٨، ٦٩ ]، فهذا عَلَى أَنَّ ( يَلْقَ أَثَامًا ) هُوَ [ ١٤٥ ] الْجَوَابُ، وَ ( يُضَاعَفُ ) بَدَلٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ لُقِيَ الْأَثَامَ هُوَ مُضَاعَفَةٌ لِلْعَذَابِ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الْبَدَلُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهِ.

وَتَقُولُ: ( إِنْ تَأْتِنَا نُحْسِنُ إِلَيْكَ نُعْطِكَ وَنَحْمِلُكَ )، فَ ( نُحْسِنُ ) هُوَ الْجَوَابُ، وَ ( نُعْطِكَ ) بَدَلٌ مِنْهُ.

وَلَا يَجُوزُ: ( إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ أَقْلُ ذَاكَ )<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَيْسَ بِإِثْبَانٍ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: ( إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ أَقْلُ ذَاكَ ) عَلَى مَعْنَى: إِنْ تَأْتِنِي فِي حَالِ إِثْبَانِي إِيَّاكَ أَقْلُ ذَاكَ.

وَتَقُولُ: ( إِنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ ) بِالْجَزْمِ، لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَا تَمَّ، وَكَذَلِكَ: ( إِنْ تَأْتِنِي وَتَسْأَلُنِي أُعْطِكَ )، وَلَا يَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ وَאו

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وهما لبعض بني أسد في سبويه ٨٧/٣، وتحصيل عين الذهب ٤١٩. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٣٥١/٥، وابن السيرافي ١٩٠/٢، والمحتسب ٧٦/٢، والنكت للأعلم ٧٤٥، وابن يعيش ٣٦/١، والإنصاف ٥٨٤/٢.

(٢) في د: ( ذلك ).

(٣) في د: ( قد تقدم ).

الْحَالِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَقَعُ مَعَ الْأَسْمِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ وَزَيْدٌ قَائِمٌ).

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثُكَ)، فَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ، وَكَذَلِكَ: (إِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثُكَ).

وَقَالَ [ابنُ] <sup>(١)</sup> زَهِيرٍ:

٧٩٢ وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُسَبِّتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ <sup>(٢)</sup>

فهذا جيدٌ؛ لَأَنَّهُ جَوَابُ النَّفْيِ، وَجَوَابُ الْجَزَاءِ (يَزْلِقُ).

وَتَقُولُ: (إِنْ يَكُنْ إِنِّيَانٌ فَحَدِيثٌ)، فَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْابْتِدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْعَطْفِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ نَاقِصٌ بِالْعَطْفِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثُكَ) بِالْجَزْمِ عَلَى الْعَطْفِ، وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْأَسْتِنَافِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ.

وَلَا يَجُوزُ الصَّرْفُ فِي (ثُمَّ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَجْهٌ يَقْتَضِي التَّفْرِيعَ بِالصَّرْفِ، كَمَا لِلْفَاءِ وَالْوَاوِ؛ إِذِ الْفَاءُ تُرْتَبُ بِغَيْرِ مَهْلَةٍ، فَخَرَجَتْ إِلَى الْجَوَابِ لِمُوَافَقَتِهِ مَعْنَاهَا فِي هَذَا، وَالْوَاوُ لِيَجْمَعَ النَّهْيَ الثَّانِي وَالْأَوَّلَ، أَوِ الْأَمْرَ، أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى فِي الْفِعْلِ، فَخَرَجَتْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ نُهِيَ عَنْهُمَا فِي: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ)، فَخَرَجَتْ عَنْ جَمْعٍ مَعْنَى الْعَطْفِ إِلَى جَمْعٍ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَلَدَبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] <sup>(٣)</sup>، وَفِيهِ: ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْتَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، فهذا

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وكذا في السؤال.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير في سبويه ٨٨/٣ - ٨٩، وابن السيرافي ١١٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٢٠، وليس في ديوانه. وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨٤، وانظر المسائل المثورة ١٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣/٢، ٦٧، والحجة للفراسي ١٣١/٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٠.

(٣) الآية في الأصل: (إِنْ يَقَاتِلُوكُمْ) بلا واو، وكذا في المصحف.

شَاهِدٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بَعْدَ التَّمَامِ [ظه ١٤٥] الرِّفْعُ وَالْجَزْمُ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وفي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)، فهذا شَاهِدٌ فِي جَوَازِ الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ وَأَكْرَمُكَ)، فَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الرِّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، وَالْجَزْمُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ. وَكَذَلِكَ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا آتِيكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ).

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فهذا عَلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الْجَزْمُ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ هَادِيَ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بِالْجَزْمِ وَالرِّفْعِ، فُرِيَ بِهِمَا جَمِيعًا.

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُوْذِيكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ) بِالرِّفْعِ وَالْجَزْمِ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ نَفْيُ الْاِسْتِقْبَالِ بِالْجَمِيلِ مَعَ نَفْيِ الْأَذَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَنْ أَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ لَدَلَّ عَلَى الْأَذَى. وَلَا يَصْلُحُ النَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ)، فَيَجُوزُ بِالرِّفْعِ وَالْجَزْمِ وَالنَّصْبِ، إِلَّا أَنَّ الْجَزْمَ عَلَى الْعَطْفِ يَضْعُفُ؛ لِأَنَّ (لَمْ آتِكَ) إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ)، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ.

وَيَضْعُفُ: (أَفْعَلُ) مَعَ (فَعَلْتُ)، وَمَعَ (لَمْ أَفْعَلْ)؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْمُشَاكَلَةِ.

وَتَقُولُ: (أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، فَيَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) مَخْرَجُهُ هَاهُنَا مَخْرَجُ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ يُتَبَرَّكُ بِهِ فِي صَلَةِ كَلَامٍ غَيْرِهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: (أَفْعَلُ ذَلِكَ)، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ: (أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ

هَذَا شَرْطٌ عَلَى مَا يُوجِبُهُ صُورَتُهُ.

وَقَالَ الْأَعَشَى:

٧٩٤ وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى      مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا [١٤٦]  
وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى      يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا<sup>(١)</sup>  
فَنَصَبَ: (وَتُدْفَنَ) عَلَى الصَّرْفِ، وَهُوَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، كَمَا جَاءَ:  
(فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ) [البقرة: ٢٨٤].



(١) البيتان من الطويل، وهما في ديوانه ١١٣، والبيت الأول في الديوان مأخوذ من بيتين، هما:  
متى يغترب عن قومه لا يجد له      على من له رهط حواله مُغْضَبَا  
ويُحْطَمُ بظلم لا يزال يرى له      مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبَا  
وجاء البيت الثاني برواية الرفع في (وتدفن).

وانظر الشاهد منسوباً في سيبويه ٩٣/٣، ومعاني الفراء ٢/٢٩٠، والحجة للفارسي ١٣٢/٦، وتحصيل  
عين الذهب ٤٢١، والمخصص ١٦٣/٥. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٦٨/١، والمقتضب ٢/٢٢،  
وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٤، ٨٥/٤.

## بَابُ الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ

[لِمَا] <sup>(١)</sup> لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ حَرْفُ الْجَزَاءِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ لِمَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ حَرْفُ الْجَزَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ لِمَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ حَرْفُ الْجَزَاءِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا لِمَا فِيهِ مَعْنَى الْجَزَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَوَابَ بِالْجَزْمِ يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيلِ الْفِعْلِ؟

وَمَا قِسْمَةُ الْكَلَامِ الَّذِي جَوَابُهُ بِالْجَزْمِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالْعَرَضِ، وَالتَّمْنَى؟

وَلِمَ جَازَ جَوَابُ النَّفْيِ بِالْفَاءِ، وَلَمْ يَجْزْ جَوَابُهُ بِالْجَزْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ فِي الْجَوَابِ لِلصَّرْفِ عَنِ الْإِشْرَاكِ <sup>(٢)</sup> فِي الْفِعْلِ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَالْجَوَابُ بِالْجَزْمِ لَتَعْلِيلِ الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( اَيْتَنِي أَكْرَمَكَ )؟ وَمَا عَامِلُ الْجَزْمِ فِي ( أَكْرَمَكَ )؟ وَهَلْ هُوَ الْأَمْرُ عَلَى طَرِيقِ الْخَلْفِ مِنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ فِي الْفِعْلِ عَلَى جِهَةِ الْخَلْفِ، وَلَمْ يَجْزْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؟

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وهو ما يقتضيه السياق، وهو مأخوذ من الفقرة التي تليه.  
(\*) العنوان في الكتاب ٩٣/٣: « هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهْيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ ».  
(٢) في د: ( الاشتراك ).

وَمَا حُكْمُ: ( لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ )؟ وَلِمَ جَاَزَ حَذْفُ مِثْلِ هَذَا؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَلَا تَأْتِينِي أَحَدُنْكَ )، و ( أَيْنَ تَكُونُ أَزْرُكَ )؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ  
الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا لِمَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ  
يَقْتَضِي الْجَزَاءَ عَلَى وَقُوعِ الْمَطْلُوبِ؟ وَهَلْ الَّذِي يَصْلُحُ جَوَابُهُ بِالْجَزْمِ هُوَ  
مَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ حَرْفُ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الطَّلَبِ يَقْتَضِي  
الْجَزَاءَ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَلَا مَاءَ أَشْرَبُهُ )؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: أَلَا مَاءَ [ ظ ١٤٦ ] فَإِنْ يَكُنْ لِي  
أَشْرَبُهُ، و ( لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا )، أَيْ: فَإِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا )؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: فَإِنَّكَ إِنْ تَنْزِلُ تُصِيبُ  
خَيْرًا؟

وَلِمَ جَاَزَ تَرْكُ الْجَوَابِ فِي الْأَمْرِ وَأَخَوَاتِهِ، وَلَمْ يَجْزُ تَرْكُ الْجَوَابِ فِي ( إِنْ )  
وَأَخَوَاتِهَا؟

وَهَلْ تَقْدِيرُ<sup>(١)</sup>: ( أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرُكَ ): إِنْ أَعْلَمَ مَكَانَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ؟

وَلِمَ صَارَ ( لَوْ نَزَلْتَ ) بِمَنْزِلَةٍ: ( انْزِلْ )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَحْرِيرِ سُلَيْمَانَ مِّنْ عَذَابِ إِلِيمٍ ۖ ۝١٠ تَوْمُنُونَ  
بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ ﴾ [ الصف ١٠، ١١ ]، فَلَمَّا انْقَضَتْ الْآيَةُ قَالَ: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ۖ ﴾ [ الصف: ١٢ ]؟  
وَلِمَ جَاَزَ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ فِي هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ جَزَاءُ الْإِيمَانِ، لَا جَزَاءُ الدَّلَالَةِ عَلَى  
تَجَارَةٍ تُنْجِي مِنَ الْعُقُوبَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: أَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؛  
إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُمْ فِي دَلَالَةِ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ الْإِيمَانُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَتَيْتُنَا أَمْسٍ نُعْطِكَ الْيَوْمَ؟ )؟ وَلِمَ جَاَزَ الْجَزْمُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ  
الْمَحْضِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى التَّفْرِيرِ بِأَنَّهُ قَدْ أَتَى أَمْسٍ جَزْمُ الْجَوَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ

لَأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ تَعْلِيلِ الْفِعْلِ وَمَعْنَى الطَّلَبِ؛ لَأَنَّهُ يَطْلُبُ فِعْلَ مَا وَقَعَ؟ وَلِمَ جَارَ فِي التَّقْرِيرِ: أَأَتَيْتَنَا أَمْسٍ فَنُعْطِيكَ الْيَوْمَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ تُخْرِجُهُ عَنِ التَّقْرِيرِ إِلَى الصَّرْفِ عَنْ ذَلِكَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ إِيْتَانِكَ أَمْسٍ فَنُعْطِيكَ <sup>(١)</sup> الْيَوْمَ <sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَا تَجِدُ فِي هَذَا صَرَفًا عَنِ الْإِشْرَاكِ مَعَ الْفِعْلِ، كَمَا يَكُونُ فِي: أَتَيْتَنَا؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ جَوَابِ النَّفْيِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ:

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكُكَ وَتَنْتَقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُورُ الدَّمُ بِالدَّمِ <sup>(٣)</sup>؟

وَلِمَ جَارَ فِيهِ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ، وَلَيْسَ بَاسْتِفْهَامٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

مَتَى أَنَامُ لَا يُورِّقُنِي الْكَرِي؟

[١٤٧] وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ <sup>(٤)</sup>: «كَأَنَّهُ لَمْ يَعُدَّ نَوْمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَوْمًا؟» وَهَلْ ذَلِكَ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالْجَوَابِ؛ إِذْ لَوْ رَفَعَ فَقَالَ: لَا يُورِّقُنِي الْكَرِي، لَكَانَ قَدْ عَدَّ نَوْمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَوْمًا، إِلَّا أَنَّهُ نَوْمٌ غَيْرُ طَيِّبٍ؛ لَتَقَطُّعِهِ <sup>(٥)</sup>؟ وَمَا وَجْهُ إِشْمَامِ بَعْضِ الْعَرَبِ الرَّفْعَ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى الْحَالِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِيْتَنِي آتِيكَ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَزْمِ فِي الْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرُسُوا نَزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرِي يَمْضِي لِمِقْدَارٍ؟

وَهَلْ هُوَ عَلَى الْحَالِ أَوِ الْاسْتِثْنَاءِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: (فَنُعْطِكَ).

(٢) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) الْبَيْتُ فِي الْأَصْلِ وَد وَسَبِيوِيهِ ٩٥/٣: (لَا يَبُورُ) وَهَذَا عَرُوضِيًّا غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْعَيْنِ ٨/٤١٣: (وَيُرَوَّى: لَا يَبُورُ الدَّمُ بِالْدَّمِ)، وَانْظُرِ اللَّسَانَ (بِوَاءِ)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) سَبِيوِيهِ ٩٥/٣. (٥) فِي د: (لِلْقِطْعَةِ).



وَقَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ:

يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا      تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرَفًا<sup>(١)</sup>  
وَلِمَ جَازَ هَذَا عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَلَمْ يَجْزِ الْأَوَّلُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ؟  
وَقَوْلِ مَعْرُوفٍ<sup>(٢)</sup>:

كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ      نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا  
وَلِمَ جَازَ عَلَى خَبَرِ (كُونُوا) وَعَلَى الْاسْتِثْنَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَا تَدْنُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالْجَزْمِ، وَيَجُوزُ  
بِالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ: ( لَا تَدْنُ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاءَ تُوجِبُ  
الصَّرْفَ عَنِ الْعَطْفِ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يَكُنْ دُنُوًّا مِنَ  
الْأَسَدِ فَأَكُلْ مِنْ أَجْلِ الدُّنُوِّ، وَالرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى: فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ؟

وَلِمَ جَازَ: ( مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثْنَا ) عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ، وَلَمْ يَجْزِ: ( مَا أَتَيْتَنَا  
تُحَدِّثْنَا )<sup>(٥)</sup> بِالْجَزْمِ عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(٦)</sup>: ( لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عَلَيْهِ )؟ وَهَلْ هُوَ  
شَاهِدٌ فِي: ( لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ) بِالرَّفْعِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( ذَرَهُ يَقُلْ ذَاكَ )؟ وَلِمَ جَازَ بِالْجَزْمِ وَالرَّفْعِ؟ وَلِمَ جَازَ الرَّفْعُ عَلَى  
وَجْهَيْنِ: الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ ذَرَهُمْ [ظ ١٤٧] يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ ﴾ [الحجر: ٣]؟  
وَهَلْ يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الرَّفْعُ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ<sup>(٧)</sup> الرَّفْعَ

(١) كَذَا الْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ٩٦/٣، وَفِي الْأَصْلِ وَد: ( فَقُوا ).

(٢) لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً. وَلَهُ شَعْرٌ فِي الْبُخْلَاءِ ٢/٢١٣، وَبَيْتَانِ فِي الْحَيَوَانِ ١/٢٦٨.

(٣) فِي الْأَصْلِ: ( تَدْنُو ). وَفِي د: ( تَدْنُوا ).

(٤) فِي د: ( فَتَدْنُوا ).

(٥) فِي د: ( فَتُحَدِّثْنَا ).

(٦) انْظُرِ الْقَوْلَ فِي سَبْيُوهِ ٣/٩٨، وَشَرْحَ السِّيرَافِيِّ ٣/٢٩٨، وَبِالْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ١/٦٤٧.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: ( أَنَّ ).

يُوجِبُ لُزُومَ الْأَمْرِ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، وَالْجَزْمُ يُوجِبُ لُزُومَهُ فِي كُلِّ حَالٍ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] <sup>(١)</sup>؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَضْرَبَ لَهِمَّ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾

[طه: ٧٧]؟ وَلِمَ جَازَ الرَّفْعُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى صِفَةٍ (يَبَسٍ)؟

وَمَا حُكْمُ: (قُمْ يَدْعُوكَ)؟ وَلِمَ كَانَ الرَّفْعُ عَلَى: قُمْ فَإِنَّهُ يَدْعُوكَ؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ

الْجَزْمُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

كُتُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ؟

وَلِمَ جَازَ رَفْعُهُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مُرُهُ يَخْفِرُهَا)، و (قُلْ لَهُ يَقُلْ ذَاكَ)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ

الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [إبراهيم: ٣١]؟ وَلِمَ جَازَ: (مُرُهُ

يَخْفِرُهَا) بِالرَّفْعِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَعَلَى الْحَالِ، وَعَلَى: مُرُهُ أَنْ يَخْفِرُهَا؟ وَلِمَ إِذَا

حُدِفَتْ (أَنْ) ارْتَفَعَ الْفِعْلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (عَسَيْنَا نَفْعُلْ)، وَالْأَصْلُ:

عَسَيْنَا أَنْ نَفْعُلْ، فَإِذَا حُدِفَتْ (أَنْ) وَقَعَ (نَفْعُلْ) مَوْجِعَ الْاسْمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَسَيْنَا

فَاعِلِينَ، فِي مَخْرَجِ الْكَلَامِ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى: (عَسَيْنَا أَنْ نَفْعُلْ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ طَرْفَةَ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

وَهَلْ هُوَ عَلَى: الزَّاجِرِيِّ أَنْ أَحْضَرَ الْوَعَى، بِدَلِيلِ الْعَطْفِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونََ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]؟ وَلِمَ جَعَلَ (تَأْمُرُونََ)

(١) كَذَا فِي سَبِيحِهِ ٩٧/٣ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْمَصْحَفِ، وَلَيْسَ قَوْلًا، وَفِي الْأَصْلِ: (ذَرَهُمْ فِي طَغْيَانِهِمْ يَوْمَهُونَ) وَلَيْسَ فِي الْمَصْحَفِ آيَةٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، إِلَّا إِذَا أَرَادَ الرَّمَانِيُّ قَوْلًا لَيْسَ مِنَ الْمَصْحَفِ، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ خَلَطَ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ وَبَيْنَ آيَةٍ أُخْرَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ آيَةِ ١١٠ وَهِيَ: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اعْتِرَاضًا بَيْنَ كَلَامَيْنِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ( زَيْدٌ بَلَغَنِي يَقُولُ ذَاكَ )؟ وَهَلْ الْغَاوَةُ فِي  
الْإِعْرَابِ كَالْغَاءِ ( ظَنَنْتُ ) بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ؟ وَلِمَ أَجَازَهُ عَلَى <sup>(١)</sup>: أَتِيْهَذَا  
الزَّاجِرِي <sup>(٢)</sup> أَحْضُرُ الْوَعَى، مَعَ شُدُوذِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الشُّدُوذَ عَنْ قِيَاسِ النَّظَائِرِ  
لَا يَقْبَحُ إِذَا لَمْ يَشُدَّ فِي الْأَسْتِعْمَالِ، [ و١٤٨ ] أَوِ الْوَجْهَ الَّذِي يَحْسُنُ جَوَازُهُ؛ لِأَنَّهُ  
حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ: ﴿ أَسْتَحْذَرُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ ﴾ [ المجادلة: ١٩ ]؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ عَلَى هَذَا:  
أَفَتَأْمُرُونِي أَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ، عَلَى مَخْرَجِ الْحَالِ، وَمَعْنَى ( أَنْ )، فَفِيهِ وَجْهَانِ؟  
وَمَا وَجْهُهُ الطَّلَبُ حَتَّى اخْتَلَفَتْ الصِّيَغُ فِيهَا؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ لِمَا لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى  
مَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ بِتَعْلِيْقِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَزَاءِ فِي الشَّرْطِ  
وَجَوَابِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ <sup>(٣)</sup> يَقْتَضِي الْجَزَاءَ.  
وَلَا يَجُوزُ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا لِمَا فِيهِ مَعْنَى الْجَزَاءِ عَلَى تَعْلِيْقِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ  
دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَقِسْمَةُ الْكَلَامِ الَّذِي جَوَابُهُ بِالْقَسَمِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَمْرٌ، وَنَهْيٌ، وَاسْتِفْهَامٌ،  
وَعَرْضٌ، وَتَمَنٍّ.

وَلَا يَجُوزُ جَوَابُ النَّفْيِ بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ يُدُلُّ عَلَى تَعْلِيْقِ الْفِعْلِ، وَالنَّفْيُ قَدْ وَقَعَ  
بِإِنْتِفَاءِ الْفِعْلِ عَلَى الْقَطْعِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ جَوَابُ النَّفْيِ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الصَّرْفِ عَنِ  
الِإِشْرَاكِ فِي الْفِعْلِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مُسَبَّبُ الْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: ( اَيْتَنِي أَكْرِمَكَ )، فَهَذَا جَوَابُ الْأَمْرِ، وَعَامِلُ الْجَزْمِ فِي: ( أَكْرِمَكَ )  
مَحْذُوفٌ بِتَقْدِيرٍ: فَإِنَّكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَكْرِمَكَ، وَالْأَمْرُ خَلْفَ مِنْهُ.

(٢) في د: ( الزاجر ).

(١) سيبويه ٣/ ١٠٠.

(٣) الكلام من قوله: ( بتعليق الفعل ) ساقط من د.

وَلَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ فِي الْفِعْلِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ خَلْفًا مِنَ الْعَامِلِ؛ بِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ.  
وَتَقُولُ: ( لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا )<sup>(١)</sup>، وَتَقْدِيرُهُ: فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا.  
وَتَقُولُ: ( أَلَا تَأْتِنِي أُحَدِّثُكَ )، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ تَأْتِنِي أُحَدِّثُكَ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ الْإِيْمَانُ، وَإِنْ كَانَ فِي مَخْرَجِ الاسْتِفْهَامِ.

وَتَقُولُ: ( أَيْنَ تَكُونُ أَزْرُكَ )، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ أَعْرِفَ مَكَانَكَ أَزْرُكَ، أَوْ إِنْ تُخْبِرْنِي بِمَوْضِعِكَ أَزْرُكَ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّمَا الْجَوَابُ مَضْمُونٌ بِوُقُوعِ الْمَطْلُوبِ.  
وَتَقُولُ: ( أَلَا مَاءَ أَشْرَبُهُ )، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ يَكُنْ لِي أَشْرَبُهُ؛ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ فِي التَّمْنِي. وَكَذَلِكَ: ( لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا )، تَقْدِيرُهُ: إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا.  
و ( أَلَا تَنْزِلُ تُصَبِّ خَيْرًا )، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ تَنْزِلُ تُصَبِّ خَيْرًا.

وَيَجُوزُ تَرْكُ الْجَوَابِ فِي الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup> [ ظ ١٤٨ ] وَأَخَوَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِيهِ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْجَوَابِ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ. وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْجَوَابِ فِي الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الثَّانِي يَجِبُ بِوُجُوبِ الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ الْمُعْتَمِدِ، كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُعْتَمِدٌ وَالْمَفْعُولُ تَبَعٌ فِي الْبَيَانِ، فَكَذَلِكَ جَوَابُ الْأَمْرِ وَأَخَوَاتِهِ تَبَعٌ فِي الْبَيَانِ.  
وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُعْتَمِدٌ، وَكُلُّ مُعْتَمِدٍ فِي الْكَلَامِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ بِهِ نَاقِصًا، وَكُلُّ تَبَعٍ لِلْمُعْتَمِدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا أَنْ يَعْزِضَ مَانِعٌ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ هَلْ أَذْكَرُ عَلَى تَحَرُّفٍ نُتِجِكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [ الصف: ١٠ ]، فَلَمَّا انْقَضَتْ الْآيَةُ قَالَ: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [ الصف: ١٢ ] عَلَى طَرِيقِ الْجَوَابِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى: هَلْ تُؤْمِنُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى النِّجَاةِ مِنْ أَجْلِ الْإِيْمَانِ؛ فَلِهَذَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: هَلْ تُؤْمِنُونَ؟ وَفِيهِ مَعْنَى: آمِنُوا؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُمْ هُوَ الْإِيْمَانُ لَا الْإِخْبَارَ بِأَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ الدَّلَالََةَ، وَهُوَ كَمَا تَقُولُ: ( لَوْ نَزَلْتُ ) فِيهِ مَعْنَى: أَنْزَلَ،

(٢) الكلام من قوله: ( وتقديره ) ساقط من د.

(١) في د: ( خير ).

(٣) في الأصل ود: ( الأمور ).

ومعنى: (أَلَا تَنْزِلُ)، وهو عَلَى مَخْرَجِ التَّمَنِّي.

وتَقُولُ: (أَتَيْتَنَا أَمْسَ نُعْطِكَ الْيَوْمَ؟)، فهذا جَائِزٌ عَلَى الاسْتِفْهَامِ، فَإِنْ كَانَ تَقْرِيرًا لَمْ يَجْزِ الْجَزْمُ فِي (نُعْطِكَ)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ قَدْ بَطَلَ فِيهِ تَعْلِيْقُ الْفِعْلِ بِالذَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ، وَلَكِنْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي التَّقْرِيرِ، فَتَقُولُ: (أَتَيْتَنَا أَمْسَ نُعْطِيكَ<sup>(١)</sup> الْيَوْمَ).

وَيَجُوزُ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ عَلَى الصَّرْفِ عَنِ التَّقْرِيرِ إِلَى إِجَابِ الْإِعْطَاءِ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيرٍ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَقَعُ مِنْ أَجْلِ الْأَوَّلِ.

وَلَا يَجُوزُ: (قَدْ أَتَيْتَنَا أَمْسَ فَنُعْطِيكَ<sup>(٢)</sup> الْيَوْمَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَصِحُّ فِيهِ مَعْنَى الصَّرْفِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ إِذَا صَحَّ فِيهِ مَعْنَى الصَّرْفِ.  
وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ:

٧٩٥ أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ<sup>(٣)</sup>

فهذا جَوَابُ النَّهْيِ فِي الْمَعْنَى بِمَخْرَجِ الاسْتِفْهَامِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَسْتَيْحُوا مَحَارِمَنَا<sup>(٤)</sup> [١٤٩]، أَوْ: ائْتَهُوا عَنْ مَحَارِمِنَا.

وَقَالَ الرَّاجِزُ:

٧٩٦ مَتَى أَنَا لَا يُؤَرِّقُنِي الْكَرِي<sup>(٥)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (نُعْطِكَ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (فَنُعْطِكَ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِجَابِرِ بْنِ حَنِيٍّ التَّغْلِبِيِّ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ٣٧، وَسَبْوَهِ ٩٥/٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٢١، وَتَنْقِيحُ الْأَلْبَابِ ١٧٩. وَلِعَمْرُو بْنِ حَنِيٍّ التَّغْلِبِيِّ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ١/١٦١. وَهُوَ لِرَجُلٍ مِنْ تَغْلِبَ فِي الْحَيَوَانَ ٦/١٤٨، وَالْكَامِلِ ٢/١٧٢. وَالْبَيْتُ فِي الْأَصْلِ وَد وَسَبْوَهِ ٩٥/٣: (لَا يَبُوءُ)، وَهَذَا عَرُوضِيًّا غَيْرُ جَائِزٍ، وَالرَّوَايَاتُ فِي الْمَصَادِرِ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَأَرَاهَا كُلُّهَا تَصْحِيفًا لَوْجُودِ الْهَمْزَتَيْنِ أَوْ الْهَمْزَةِ عَلَى الْوَاوِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْعَيْنِ ٨/٤١٣: (وَيُرَوَّى: لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ)، وَانْظُرِ اللَّسَانَ (بُوءَ)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) فِي د: (مَحَارِمَا).

(٥) هَذَا مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لَجَرِيرٍ فِي تَنْقِيحِ الْأَلْبَابِ ١٨٠، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْحِجَّةِ لِلْفَارْسِيِّ ١/١٨٨، ٥/١٣٩، وَالْخَصَائِصُ ١/٧٣، وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ١/٥٩، وَالْمَحْكَمُ ٦/٤٧٣، ٩/٢٤٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٢٢، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٧٤٩.

فَهَذَا جَوَابُ التَّمَنِّي بِمَخْرَجِ الاسْتِفْهَامِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعُدَّ نَوْمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَوْمًا، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى مَا يُنْشِدُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ لَكَانَ قَدْ اعْتَدَّ بِنَوْمِهِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ.

وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

٧٩٧ وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ امْرِيٍّ يَمْضِي لِمِقْدَارٍ<sup>(١)</sup>

فَهَذَا رَفْعٌ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ.

وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ:

٧٩٨ يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا<sup>(٢)</sup>

فَهَذَا يَصْلُحُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَقَالَ مَعْرُوفٌ:

٧٩٩ كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا<sup>(٣)</sup>

فَهَذَا يَصْلُحُ عَلَى خَبَرٍ (كُونُوا)، وَعَلَى الاسْتِثْنَاءِ.

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في سيبويه ٩٦/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٢٢، وتنقيح الألباب ١٨١، وابن يعيش ٥١/٧، والمقاصد الشافية ٦٨/٦، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقتصد ١١٢٦، والبدیع في علم العربية ٦٤٦/١، والتخمير ٢٤٩/٣، وشرح الرضي ١١٩/٤، والموشح للخبزي ٦٠٧. والرائد: الطالب، والإرساء: حبس السفينة، ونزاول: نحاول.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لعمر بن امرئ القيس في ابن السيرافي ١٢/٢، وهو بيت ممزوج من اثنين، هما:

خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلِّ ذِي فَحَرٍ      يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا  
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا      فَالْحَقُّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا

وانظر فرحة الأديب ١٦٧، وتنقيح ذوي الألباب ١٨١. وهو لعمر بن الإطابة الأنصاري في تحصيل عين الذهب ٤٢٣، وانظر المقاصد الشافية ٦٩/٦. وهو للأنصاري في سيبويه ٢٥٢/٢، ٩٦/٣. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٩. وانظر الشاهد رقم (٥٨٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمعروف الديري في سيبويه ٩٧/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٢٣. وهو لصفوان بن محرز الكناني في ابن السيرافي ١١٢/٢. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢١٤، والتعليقة للفارسي ٢٠٤/٢، وتنقيح الألباب ١٨٢، والمقاصد الشافية ٦٩/٦.

وَتَقُولُ: ( لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ )، أَي: فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ. وَلَا يَجُوزُ بِالْجَزْمِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَجْعَلُ تَبَعْدَهُ مِنَ الْأَسَدِ سَبَبًا لِأَكْلِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَى: لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَإِنَّكَ إِنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ الْإِنْتِهَاءُ بِالتَّبَاعُدِ، فَإِنَّمَا يُقَدَّرُ الْجَوَابُ بِذَلِكَ الْمَطْلُوبِ.

وَيَجُوزُ: ( لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ )؛ لِأَنَّهُ صُرِفَ عَنْ مَعْنَى النَّهْيِ إِلَى مَعْنَى: لَا يَكُونُ دُنُوٌّ مِنَ الْأَسَدِ فَأَكُلْ، كَمَا تَقُولُ: ( لَا يَكُنْ إِعْطَاءُ زَيْدٍ فَعَمَّرُوا ).

وَتَقُولُ: ( مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثْنَا ) عَلَى الصَّرْفِ، وَلَا يَجُوزُ: ( مَا أَتَيْتَنَا تُحَدِّثْنَا ) عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ بِالْجَزْمِ.

وَقَالَتْ بَعْضُ الْعَرَبِ: ( لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ ) بِالرَّفْعِ، فَهَذَا شَاهِدٌ عَلَى: ( لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ).

وَتَقُولُ: ( ذَرَهُ يَقُلْ ذَاكَ ) بِالْجَزْمِ عَلَى الْجَوَابِ. وَيَجُوزُ: ( ذَرَهُ يَقُولْ ذَلِكَ ) عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَسْتَمْتَعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ ﴾ [الحجر: ٣] [طه: ١٤٩]، وَلَوْ رُفِعَ <sup>(١)</sup> لَجَازَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا نَخْشًا ﴾ [طه: ٧٧]، فَالرَّفْعُ عَلَى: غَيْرِ خَائِفٍ. وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى صِفَةٍ (يَبَسٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا عَائِدٌ فِيهِ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

وَتَقُولُ: ( قُمْ يَدْعُوكَ ) بِالرَّفْعِ عَلَى: كَلَامِ النَّاسِ فَإِنَّهُ يَدْعُوكَ، وَلَوْ أَرَدْتَ أَنَّكَ إِنْ قُمْتَ دَعَاكَ، جَزَمْتَ.

وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

٨٠٠ كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهَا      كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ <sup>(٢)</sup>

(١) فِي د: (وَقَع).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٨، وَانْظُرْ سَبِيْوِيَه ٩٩/٣، وَابْنُ السِّيرَافِي ٩٦/٢، =

فهذا يَصْلُحُ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَتَقُولُ: (مُرُهُ يَحْفِرُهَا) بِالْجَزْمِ عَلَى الْجَوَابِ. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (مُرُهُ يَحْفِرُهَا) عَلَى الْحَالِ، وَعَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَيَجُوزُ عَلَى: (مُرُهُ أَنْ يَحْفِرُهَا)، كَمَا قَالَ طَرْفَةُ:

٨٠١ أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَخْضِرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي<sup>(١)</sup>

فَحَذَفَ (أَنْ)، وَتَقْدِيرُهُ: أَنْ أَخْضَرَ الْوَعَى، وَدَلِيلُهُ: وَأَنْ<sup>(٢)</sup> أَشْهَدَ اللَّذَاتِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤]، وفيه وَجْهَانِ مِنَ التَّأْوِيلِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (تَأْمُرُونِي) اعْتِرَاضًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ بَلَغَنِي يَقُولُ ذَاكَ).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ: أَفَتَأْمُرُونِي أَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ، عَلَى مَعْنَى: أَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ، عَلَى مَعْنَى: أَنْ أَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا سَقَطَتْ (أَنْ) اِرْتَفَعَ الْفِعْلُ، وَلَمْ يُمْنَعْ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُ حِينَئِذٍ مَخْرَجُ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَتَأْمُرُونِي عَابِدًا غَيْرَ اللَّهِ، وَقُدِّمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَلَا يَمْتَنِعُ هَذَا التَّأْوِيلُ، وَإِنْ شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّظَائِرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشُدَّ فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَحُسِّنُ<sup>(٣)</sup>

= وتحصيل عين الذهب ٤٢٤، وتنقيح الألباب ١٨٣، وابن يعيش ٥٠/٧، ٥٢، وتوجيه اللمع ٣٨٠، والمحصل ٦٤٤، والمقاصد الشافية ٦٩/٦٩. وهو بلا نسبة في المخصص ٢/٢٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٤. وجاء في الديوان برواية: (كُزُوا إِلَى حُرِّيَّتِهِمْ يَعْمُرُونَهُمَا)، وفي بعض كما هو هنا: (حُرِّيَّتِهِمْ). وكروا: ارجعوا، والحررة: أرض ذات حجارة سود.

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة في ديوانه ٤٥، وانظر سيبويه ٩٩/٣، ٣٠٠، والمقتضب ٢/٨٥، ١٣٦/٢، وابن السيرافي ٢/٦١، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٥، وتحصيل عين الذهب ٤٢٤. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٣/٢٦٥، ومعاني الأخفش ١٢٦، والأصول ٢/١٦٢، ١٧٦، ومجالس ثعلب ١/٣١٧، والعسكريات ١٠٩، والحجة للفارسي ٩٩/٦، والمسائل المثورة ١٦٩، والنكت للأعلم ٧٤٩.

(٣) في الأصل ود: (كحسن).

(٢) في الأصل ود: (وَأَنِّي).



عَلَيْهِ وَقُوَّتُهَا كَحُسْنِ ( اسْتَحُودَ )<sup>(١)</sup>؛ وَذَلِكَ لِيُضَوِّحَ الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ مَعَ الْإِيْجَازِ بِحَذْفِهِ.

وَوُجُوهُ الطَّلَبِ فِي خَمْسَةِ أَقْسَامٍ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مُخْتَلِفَةً، فَالطَّلَبُ فِي الْأَمْرِ لِلْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ الْأَمْرِ. وَالطَّلَبُ [ ١٥٠ ] فِي النَّهْيِ أَنْتِهَاءُ<sup>(٢)</sup> الْفِعْلِ مِنَ الْمَنْهِيِّ. وَالطَّلَبُ فِي الاسْتِفْهَامِ الْخَبَرُ مِنَ الْمُخَاطَبِ. وَالطَّلَبُ فِي الْعَرْضِ هُوَ الْفِعْلُ عَلَى جِهَةٍ<sup>(٣)</sup> عَرَضٍ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِلْزَامٍ يَقْبُحُ تَرْكُهُ. وَالطَّلَبُ فِي التَّمَنِّيِ الْمَعْنِيُّ لِلتَّرَوُّحِ بِهِ، وَلِذَلِكَ جَازَ تَمَنِّيِ الْمَاضِي.



(٢) فِي د: ( انْتِفَاء ).

(١) قَوْلُهُ: ( كَحُسْنِ اسْتَحُودَ ) لَيْسَ فِي د.

(٣) قَوْلُهُ: ( جِهَةٌ ) لَيْسَ فِي د.

## بَابُ الْحُرُوفِ

### الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ  
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟  
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا لِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ؟  
وَمَا حُكْمُ: (حَسْبُكَ)، و (كَفَيْكَ)، و (شَرَعَكَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (حَسْبُكَ يَنِمُّ النَّاسُ)؟

وَلِمَ جَازَ: (اتَّقَى<sup>(١)</sup> اللَّهَ أَمْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ)؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنَى  
الْأَمْرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (أَحْسَنَ زَيْدٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ)، كَمَا جَازَ فِي الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ  
ذَلِكَ لِأَنَّ التَّقْوَى أَجْمَعُ لِخِصَالِ الْخَيْرِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَأَصْدَفَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾  
[المنافقون: ١٠]؟ وَمَا وَجْهُ الْجَزْمِ؟ وَمَا وَجْهُ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ<sup>(٢)</sup>؟ وَلِمَ حُمِلَ  
الْجَزْمُ عَلَى قَوْلِ زُهَيْرٍ:

(\*) العنوان في سيبويه ٣/ ١٠٠: «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي».

(١) في الأصل ود: (اتق)، وكذا في الجواب والكتاب ٣/ ١٠٠.

(٢) القراءة بالنصب قراءة أبي عمرو بن العلاء، والباقون بالجزم في (أكن). انظر السبعة ٦٣٧، وحجة القراءات ٧١٠.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَقْدِيرٍ [ مُتَحَقِّقٍ ]<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّ بَيْتَ زُهَيْرٍ عَلَى تَقْدِيرٍ مُتَوَهِّمٍ، لَمْ يَقَعْ فِيهِ عَامِلٌ لَفْظِي، وَلَا مَوْضِعٌ، وَالْآيَةُ عَلَى تَقْدِيرٍ مُتَحَقِّقٍ قَدْ وَقَعَ فِيهِ عَامِلٌ مَوْضِعٌ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصَدَّقُ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ)، فَهُوَ فِي الْآيَةِ قَوِيٌّ حَسَنٌ، وَفِي الْبَيْتِ ضَعِيفٌ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَإِنَّمَا وَجْهُ الاستِشْهَادِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاَزَ فِي الْمُتَوَهِّمِ فَهُوَ فِي الْمُتَحَقِّقِ مِنْ [ ظ ١٥٠ ] التَّقْدِيرِ أَجَوِزُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقُبِحَ هَذَا الاستِشْهَادُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَمَّارٍ الطَّائِي:

فَقُلْتُ لَهُ: صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فَيُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَرْزُقَ؟

فَلِمَ جَاَزَ الْجَزْمُ فِي: (فَيُذْنِكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى النَّهْيِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ، وَالنَّهْيُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُخَاطَبِ، وَهُوَ فِي مَخْرَجِ اللَّفْظِ لِلْغَائِبِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَعْنَى: لَا تَتَعَرَّضْ لِإِذْنَائِهِ. فَأَمَّا: (لَا تَمُدُّهَا فَتَشْقُقْهَا) فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى النَّهْيِ، وَهُوَ نَهْيٌ لِلْمُخَاطَبِ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ؟

وَمَا نَظِيرُ الْبَيْتِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لَا يَرَيْنَكَ هَاهُنَا)، وَ (لَا أَرَيْنَكَ هَاهُنَا)؟ وَلِمَ جَاَزَ مِثْلُ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلرُّؤْيَا مُنْعَقِدٌ بِهَا، فَصَارَ ذِكْرُهَا دَلِيلًا عَلَى مَا انْعَقَدَ بِهَا، كَمَا يَدُلُّ حُضُورُ أَحَدِ الْمُضْطَحَبِينَ عَلَى الْآخَرِ إِذَا كَثُرَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (آتِي الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعِ اللَّصَّ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ: (آتِي الْأَمِيرَ) وَاجِبٌ، وَلَوْ كَانَ عَلَى صِيغَةِ الْخَبَرِ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ لَجَاَزَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِالْجَزْمِ فِي الْجَوَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ، فَالْعِلَّةُ وَاجِبَةٌ، وَلَا يُجَازَى بِـ (أَنْ)؛ لِأَنَّهَُا مَوْصُولَةٌ عَلَى مَعْنَى الْأَسْمِ؟

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في د: (لِلْغَالِبِ).

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: ( مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَوْصُولَ لَا يُجَازَى بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي الْجَزَاءِ الْإِبْهَامَ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ ( إِنْ ) الَّتِي لَيْسَتْ بِمَوْصُولَةٍ، وَتَقْدِيرُهُ: أَدُومُ لَكَ دَوَامَكَ لِي؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( مَا تَدُومُ لِي ) عَلَى الْاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ لَا يُوَصَّلُ؛ إِذَ الْبَيَانُ مِنَ الْمُجِيبِ فِي الْمَائِيَّةِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: ( مَا تَدُومُ لِي )، غَيْرُ الصَّلَةِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: ( مَا ) كَمَا جَازَ فِي: ( كَمْ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الدَّوَامَ لَا يَتَنَوَّعُ وَيَتَجَزَّأُ، فَـ ( كَمْ ) تَصْلُحُ فِيهِ، وَلَا تَصْلُحُ فِيهِ ( مَا )، كَمَا تَصْلُحُ فِي [ ١٥١ ]: ( مَا <sup>(١)</sup> تَقُولُ؟ )؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ يَتَنَوَّعُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: أَيُّ قَوْلٍ تَقُولُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: ( مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ )؟ وَلِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْتِفْهَامِ فِي أَنَّهُ لَا يَتَنَوَّعُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: ( كُلَّمَا تَأْتِينِي آتَكَ )، بِالْجَزْمِ، كَمَا جَازَ أَنْ يُجَابَ بِالْفَاءِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟

وَلِمَ جَازَ: ( الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ ) بِالْفَاءِ؟

وَلِمَ صَارَتِ الْفَاءُ أَوْسَعَ فِي الْجَوَابِ مِنَ الْجَزْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكُونُ جَوَابًا لِمَا قُطِعَ بِهِ كَالنَّفْيِ، وَمَا لَمْ يُقْطَعْ بِهِ كَالْأَمْرِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: ( الَّذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمَانِ ) وَبَيْنَ: ( الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ )؟

وَلِمَ جَازَ: ( كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينَا فَلَهُ دِرْهَمَانِ )، وَلَمْ يَجُزْ: ( كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمَانِ )؟

(١) قوله: ( ما ) مكرر في الأصل.

(٢) في د: ( تدوم ).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وفي: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]؟

وَأَيُّ الْجَوَابِ فِي: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، وفي: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ الْجَوَابِ فِي هَذَا؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ أُبْلَغُ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّمَاخ:

وَدَوِيَّةٌ قَفِرَ تَمْشَى نَعَامُهَا كَمْشَى النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْبِرَنْدَجِ؟

وَمَا جَوَابُ الْوَائِي بِمَعْنَى (رُبَّ)؟ وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ؟ وَلِمَ ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَى أَنَّ جَوَابَهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: قَطَعْتُ إِلَى مَعْرِوفِهَا مُنْكَرَاتِهَا وَقَدْ حَبَّ آلُ الْأَمْعَزِ الْمُتَوَهَّجِ؟ وَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَهَا جَوَابٌ كَجَوَابِ الْأَمْرِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ فِي الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ. وَلَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ مَعْنَى الْأَمْرِ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَاجِبٌ، وَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ [١٥١] فِي الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ أَضْلَ هَذَا الْبَابِ لِلشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَلَّا يَقَعَ أَضْلًا بَأَلَّا يَقَعَ شَرْطٌ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ لَمْ يَجْزُ فِي الْخَبَرِ الْمَخْضِ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ.

وَتَقُولُ: (حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ)؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِكَ: (حَسْبُكَ) مَعْنَى: اكْتَفَى.

وَتَقُولُ: ( اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ؛ ) لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: لِيَتَّقِيَ اللَّهَ امْرُؤٌ، وَإِنَّمَا دَخَلَهُ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْوَى اللَّهِ بِأَوْكَدِ الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَجْمَعُ الْخَيْرَ لِلْمُتَّقِي. وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: ( أَحْسَنَ زَيْدٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ؛ ) لِأَنَّهُ قَدْ يُحْسِنُ فِي أَمْرٍ وَيُسِيءُ فِي آخَرٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَجِبُ الثَّوَابُ، وَالتَّقْوَى تَجْمَعُ<sup>(١)</sup> الْخَيْرَاتِ لِلْمُتَّقِي.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ فَاصْدَقْ وَ أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ المنافقون: ١٠ ]، فهذا عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ( لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصَدَّقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ )، وَهُوَ نَظِيرُ:

٨٠٢ ..... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(٢)</sup>

فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ.

فَأَمَّا قَوْلُ زُهَيْرٍ:

٨٠٣ بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(٣)</sup>

فهو بِمَنْزِلَةِ هَذَا فِي التَّقْدِيرِ مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ زُهَيْرٍ حَمْلٌ عَلَى مُتَوَهَّمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَطْفٍ عَلَى لَفْظٍ، وَلَا مَوْضِعٍ، وَلَكِنْ عَلَى تَوَهَّمٍ ذِكْرِ شَيْءٍ لَمْ يُذْكَرْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْآيَةُ؛ لِأَنَّهَا حَمْلٌ عَلَى مُتَحَقِّقٍ، وَهُوَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ إِذْ مَوْضِعُ الْفَاءِ جَزْمٌ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْعَامِلُ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ ( بِالْجِبَالِ ) نَصْبٌ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْعَامِلُ<sup>(٤)</sup>، وَلَكِنْ وَجْهُ الاسْتِشْهَادِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي التَّقْدِيرِ الْمُتَوَهَّمُ فَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ الْمُتَحَقِّقِ أَجُوزٌ.

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: ﴿ وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ فِي: ( فَاصْدَقْ ).

(١) فِي د: ( بِجَمِيعِ ).

(٢) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرْ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ رَقْمَ ( ٧٠ ).

(٣) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرْ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ رَقْمَ ( ١٥٧ ).

(٤) قَوْلُهُ ابْتِدَاءً مِنْ: ( كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ ) سَاقِطٌ مِنْ د.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَمَارٍ الطَّائِيُّ [١٥٢]:

٨٠٤ فَقُلْتُ لَهُ: صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فَيُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلْقِي<sup>(١)</sup>

فهذا لَيْسَ بِجَوَابٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى النَّهْيِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ، فَالنَّهْيُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُخَاطَبِ، وَفِي مَجْرَى اللَّفْظِ لِلْغَائِبِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَتَعَرَّضْ لِإِذْنَائِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّعَرُّضُ لِلشَّيْءِ مُنْعَقِدًا بِهِ اِنْعِقَادًا ظَاهِرًا جَارَ أَنْ يُذَكَّرَ أَحَدُهُمَا وَيُدَلَّ بِهِ عَلَى الْآخَرِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ: ( لَا يَرَيْنَكَ هَاهُنَا )، و ( لَا أَرَيْنَكَ هَاهُنَا ).

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وَالْمَعْنَى: لَا تَتَعَرَّضُنَّ لِلْمَوْتِ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ.

وَلَا يَجُوزُ: ( آتَى الْأَمِيرَ [ لَا ]<sup>(٢)</sup> يَقْطَعُ اللَّصَّ )؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ، وَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ بِالْجَزْمِ لِلْوَاجِبِ أَصْلًا، وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ لَجَارَ الْجَزْمُ. وَتَقُولُ: ( أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ )، وَلَا يَجُوزُ: ( أَنْطَلِقُ ) بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّ ( أَنْ ) لَا يُجَارَى بِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الْأَسْمِ، وَالْمَعْنَى: لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ، فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى الْوَاجِبِ، وَالْجَوَابُ بِالْجَزْمِ لَا يَكُونُ بِالْوَاجِبِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيلِ الْفِعْلِ كَتَعْلِيلِهِ فِي الشَّرْطِ.

وَتَقُولُ: ( مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ )، وَلَا يَجُوزُ: ( مَا تَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ ) عَلَى الْوَاجِبِ بِالْجَزْمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ ( مَا ) مَوْصُولَةٌ، وَكُلُّ مَوْصُولٍ فَهُوَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ ( إِنْ ) الَّتِي هِيَ أَمُّ حُرُوفِ الْجَزَاءِ لَيْسَ لَهَا صِلَةٌ؛ إِذِ الصِّلَةُ إِنَّمَا تَكُونُ لِمَا هُوَ

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن عمار الطائي في سيبويه ١٠١/٣، وابن السيرافي ٧٤/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٢٥. وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٧٤ برواية ( فيذكر )، وانظر ابن السيرافي ٧٤/٢، والمحتسب ١٨١/٢. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨/٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من سيبويه ١٠١/٣ والسؤال.

(٣) في د: ( بالجواب ).

(٤) الكلام من قوله: ( من قبل أن ما ) ليس في د.

مَعَ مَا قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يُجَازَى بِهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُبْهَمَ إِنْهَامَ (إِنْ) حَتَّى تَصْلَحَ أَنْ تَتَّصِمَنَّ مَعْنَى (إِنْ).

وَكَذَلِكَ لَا تُوصَلُ فِي الْأَسْتِفْهَامِ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ مِنَ الْإِنْهَامِ، كِإِنْهَامِ أَلِفِ الْأَسْتِفْهَامِ، فَإِذَا وَصِلَتْ أَخْرَجَتْهَا الصَّلَةُ إِلَى مَعْنَى (الَّذِي)، وَبَطَلَ الْأَسْتِفْهَامُ وَالْجَزَاءُ.

وَلَا يَجُوزُ: (مَا تَدُومُ؟) عَلَى الْأَسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ [لَيْسَ مِثْلَ] <sup>(١)</sup> تَقْدِيرِ: (مَا تَقُولُ؟)، فَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَوْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيَّ شَيْءٍ تَقُولُ؟ فَهَذَا يَصِحُّ فِي الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَوَّعُ، وَلَا يَصِحُّ فِي: (تَدُومُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَوَّعُ، فَلَا يُسْأَلُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ [١٥٢ ظ] عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (كَمْ تَدُومُ؟)؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَجْزِئَةً، وَالتَّجْزِئَةُ صَحِيحَةٌ فِي (تَدُومُ)، وَهُوَ خِلَافُ مَعْنَى التَّنَوُّعِ؛ لِأَنَّ التَّنَوُّعَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعَانِي الَّتِي قَدْ جَمَعَهَا مَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (مَا الدَّوَامُ؟)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي تَنَوُّعًا، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي بَيَانًا كَالْبَيَانِ بِالْدَّوَامِ.

وَلَا يَجُوزُ: (مَا تَدُمُ أَدُمُ)؛ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ. وَيَجُوزُ: (مَا تَقُلُّ أَقُلُّ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَّ شَيْءٍ تَقُلُّ أَقُلُّ)، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: (أَيَّ شَيْءٍ تَدُمُ أَدُمُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَوَّعُ. وَتَقُولُ: (كُلَّمَا تَأْتِينِي آتِيكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (آتِكَ) بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّ (مَا) مَوْصُولَةٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمَانِ)، فَتَدْخُلُ الْفَاءُ عَلَى شَبِّهِ الْجَزَاءِ فِي تَقْدُّمِ الْفِعْلِ، وَاقْتِضَاءِ مَبْنِيٍّ عَلَى مَا اتَّصَلَ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاءِ وَغَيْرِ الْفَاءِ أَنَّهُ بِالْفَاءِ يُوجِبُ أَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ أَجْلِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِغَيْرِ الْفَاءِ.

وَالْفَاءُ أَوْسَعُ فِي الْجَوَابِ مِنَ الْجَوَابِ بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ تَكُونُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُقْطَعُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ الْجَزْمُ إِلَّا فِي تَعْلِيلِ الْأَوَّلِ، وَيَجْتَمِعَانِ فِي أَنَّهُمَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ.

(١) ما بين المعقوفين ليس في النسختين، وهو ما يقتضيه السياق.



وفي التَّنْزِيلِ: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، والجوابُ مَحْذُوفٌ فيه؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ إِذَا ذُكِرَ مِثْلُ هَذَا مَا يَتَّبَعُهُ مِنَ الشُّرُورِ وَالْخُلُودِ فِي النَّعِيمِ، وَالْفَوْزِ يُبْلُغُ الْمَأْمُولِ، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى.

وَالْحَذْفُ <sup>(١)</sup> أَبْلَغُ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَزُ مَعَ ذَهَابِ الْوَهْمِ فِيهِ كُلِّ مَذْهَبٍ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبَعَ هَذَا الْمَعْنَى، وَعَلَى هَذَا يَحْسُنُ حَذْفُ الْجَوَابِ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

ففي ضِدِّ هَذَا الْمَعْنَى: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فَمَعْلُومٌ مَا يَتَّبَعُهُ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَآبَةِ وَالنَّدَمِ وَالْحَسْرَةِ وَالتَّأَلُّمِ لِمَا فَاتَ اسْتِدْرَاكُهُ، مِمَّا يَصْغُبُ مِثْلُ ذَلِكَ الْعَذَابِ، فَهَذَا يَكُونُ مَا يَتَّبِعُ الْمَعْنَى مِنْ ضُرُوبِ النَّعِيمِ أَوِ الْعَذَابِ بِحَسَبِ مُقْتَضَاهُ فِي فَهْمِ الْعَاقِلِ الْمُتَدَبِّرِ لَهُ. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّمَاخِ:

٨٠٥ وَدَوِيَّةٌ قَفِرَ تَمْشَى نَعَامُهَا كَمْشَى النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْبِرْتَدَجِ <sup>(٢)</sup>

[١٥٣] فَذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ جَوَابَ (رُبَّ) مَحْذُوفٌ <sup>(٣)</sup>، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِلَى أَنَّ جَوَابَهُ مَذْكُورٌ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ <sup>(٤)</sup> فِي قَوْلِهِ:

٨٠٦ قَطَعْتُ إِلَى مَعْرِوْفِهَا مُنْكَرَاتِهَا وَقَدْ خَبَّ آلُ الْأَنْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ <sup>(٥)</sup>

وَوَجَّهَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ الْخَلِيلُ مِنْ رُوِي عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ آخِرُ الْقَصِيدَةِ، وَسَمِعَهُ غَيْرُهُ مِنْ رَوَى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى أَنَّ بَعْدَهُ هَذَا الْبَيْتَ، فَهَذَا وَجَّهُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِي مِثْلِ هَذَا.

\* \* \*

(١) الكلام من قوله: (في النعيم والفوز) ساقط من د.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ٨٣، وانظر سيبويه ٣/١٠٤، والمنتخب ٧٥٣، وسر صناعة الإعراب ٦٤٩، وتحصيل عين الذهب ٤٢٥، والنكت للأعلم ٧٥٣، وضرورة الشعر للقرناز ٣٤٧. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٠، ومقاييس اللغة ٢/٢٦٢.

(٣) انظر رأيه في سيبويه ٣/١٠٣ - ١٠٤. (٤) انظر رأيه في الانتصار ١٨٦.

(٥) هذا بيت جاء بعد البيت السابق في الديوان ٨٤.

## بَابُ الْأَفْعَالِ فِي الْقَسَمِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ فِي الْقَسَمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ فِي الْقَسَمِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْجَوَابِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِلَّا بِاللَّامِ وَالتَّوْنِ فِي الْإِيجَابِ؟  
وَمَا حُكْمُ: (وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ)؟

وَمَا مَعْنَى الْقَسَمِ؟ وَلِمَ وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِيهِ؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟

وَلِمَ جَازَ إِبْدَالُ الْوَاوِ مِنَ الْبَاءِ فِي الْقَسَمِ؟

وَمَا نَظِيرُ لُزُومِ اللَّامِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (إِنْ كَانَ لَصَالِحًا) <sup>(١)</sup>؟

وَمَا الْفِعْلُ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَ: (وَاللَّهِ) فِي الْقَسَمِ؟ وَلِمَ جَازَ فِي: (أَخْلِفُ  
لَأَفْعَلَنَّ)، و (أُقْسِمُ لَأَفْعَلَنَّ)، و (أَشْهَدُ لَأَفْعَلَنَّ)؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ (وَاللَّهِ) هَذَا الْفِعْلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُؤَكِّدُ الْخَبَرَ كَمَا  
يُؤَكِّدُهُ: (وَاللَّهِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (وَاللَّهِ لَفَعَلْتَ)؟

وَلِمَ جَازَ مِنْ غَيْرِ تُونٍ فِي كُلِّ فِعْلٍ مَاضٍ؟

وَمَا الَّذِي يُجَابُ بِهِ الْقَسَمُ؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: (إِنَّ)، و (مَا)، وَاللَّامِ،  
و (لَا)؟

وَلِمَ جَازَ: (وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ) <sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ تُونٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّوْنَ يُؤَكِّدُ وَفُوعَ

(\*) هذا هو العنوان نفسه في سيبويه ٣/ ١٠٤.

(١) في الأصل ود: (صالحًا)، وكذا في الكتاب ٣/ ١٠٤.

(٢) في د: (لأفعل).

الْفِعْلِ؟ وَلِمَ كَانَ الْإِيجَابُ أَحَقَّ بِهَا مِنَ النَّفْيِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْإِيجَابِ أَظْهَرُ؟

وَلِمَ جَازَ: ( وَاللَّهِ أَفْعَلُ ذَلِكَ أَبَدًا ) بِمَعْنَى ( لَا )، وَلَمْ يَجْزُ بِمَعْنَى ( لَا فَعَلَنْ )؟  
وَلِمَ كَانَ حَذَفُ ( لَا ) أَوْلَى<sup>(١)</sup> مِنْ حَذْفِ اللَّامِ وَالنُّونِ [ ط ١٥٣ ]؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثَلَا  
يَلْتَبَسَ الْحَذَفُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

فَحَالِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهَيَّطْ تَلْعَةً مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ<sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ جَازَ إِسْقَاطُ ( لَا ) مِنَ الْقَسَمِ فِيهِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى الْغَاءِ الْقَسَمُ، كَأَنَّهُ قَالَ:  
لَا تَهَيَّطْ تَلْعَةً<sup>(٣)</sup> وَاللَّهِ؟ وَلِمَ لَا يَحْسُنُ الْغَاوَةُ هَاهُنَا؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتُ )، وَ ( لَمَّا فَعَلْتُ )؟ وَهَلْ مَعْنَى: ( لَتَفْعَلَنَّ )  
أَصْلُ ( إِلَّا ) وَ ( لَمَّا ) فِي هَذَا<sup>(٤)</sup>؟

وَهَلْ الْأَصْلُ ( لَا ) وَ ( إِنْ ) الْجَزَاءُ، وَ ( لَمَّا ) الَّتِي لِلنَّفْيِ؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ:  
( بِاللَّهِ لَا تَفْعَلْ خِلَافَ هَذَا )، فَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ فِعْلٌ هَذَا؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى  
الاسْتِغْبَالِ: ( أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتُ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الطَّلَبِ،  
كََمَا فِي: ( نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتُ )؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَتَفْعَلَنَّ )<sup>(٥)</sup>؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى نِيَّةِ الْيَمِينِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَامُ الْقَسَمِ، وَمَعْنَاهَا خِلَافُ مَعْنَى لَامِ الْابْتِدَاءِ، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا  
حُذِفَ، كَمَا أَنَّ: ( أَخْلِفْتُ لَتَفْعَلَنَّ ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ: ( وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ )،  
وَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْعِدَّةِ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ: ( أَقْسِمُ لَتَفْعَلَنَّ )؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ الْقَسَمُ مُؤَكِّدًا لِلخَبَرِ مَعَ مُخَالَفَتِهِ أَصْلَ التَّأَكِيدِ؛ إِذْ أَصْلُهُ  
التَّكْرِيرُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَقْدُهُ بِمَا تَعْظُمُ مَنْزِلَتُهُ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ حَقٌّ، وَلَوْ

(٢)، (٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( تَعْلَةٌ ).

(٥) فِي د: ( لَا تَفْعَلَنَّ ).

(١) فِي د: ( حَذَفُ الْأُولَى ).

(٤) فِي د: ( وَلَمَّا هَذَا ).

كَانَ بَاطِلًا لَمْ يَنْعَقِدْ لِمَا تَعْظُمُ مَنَزَلَتُهُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ وَضِيعُ الْمَنَزَلَةِ، فَمِنْ هَاهُنَا أَكَّدَ الْخَبَرَ بِالقَسَمِ؟

وَلَمْ جَازَ: (أَقْسِمُ لَتَفْعَلَنَّ)، و (أَسْتَحْلِفُنَّهُ لَيَفْعَلَنَّ) عَلَى أَنْ يَجْرِيَ فِعْلٌ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي هَذَا مَجْرَى فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ، و (أَخَذَ عَلَيْهِ لَا يَفْعَلُ ذَاكَ) فِي مَوْضِعِ: (وَاللَّهِ لَا يَفْعَلُ ذَاكَ)؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]،  
وَالْيَاءُ عَلَى الْغَيْبَةِ، وَالتَّاءُ عَلَى الْمُخَاطَبَةِ<sup>(٢)</sup>، ف (يَعْبُدُونَ) حِكَايَةٌ عَلَى الْمَعْنَى،  
و (تَعْبُدُونَ) حِكَايَةٌ عَلَى تَأْدِيَةِ الصُّورَةِ؛ فَلِهَذَا جَازَ الْوَجْهَانِ؟

وَمَا الْفَرْقُ فِي: (وَاللَّهِ [١٥٤] إِنَّهُ لَيَفْعَلَنَّ)؟

وَهَلْ دُخُولُ اللَّامِ فِي: (إِنْ كَانَ لَيَقُولُ) كَدُخُولِهَا فِي: (مَا كَانَ لَيَقُولُ)؟  
وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (مَا) فِي هَذَا؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١]؟ وَمَا اللَّامُ الْأُولَى؟ وَمَا اللَّامُ الثَّانِيَّةُ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى لَامَ الْابْتِدَاءِ، وَالثَّانِيَّةُ لَامَ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ: الَّذِي آتَيْتُكُمْ؟

وَلَمْ حَمَلٌ: (وَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لَأَفْعَلَنَّ) عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي: (لَئِنْ) كَاللَّامِ فِي (لَمَّا)، وَاللَّامُ الْأَخِيرَةُ كَالْأَخِيرَةِ فِي الْآيَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْجَوَابِ وَالتَّوْطِئَةِ لِلْجَوَابِ، لَا أَنَّهَا فِي: (لَئِنْ) لَامُ الْابْتِدَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ)<sup>(٣)</sup>؟ وَلَمْ جَازَتْ (أَنْ) فِي جَوَابِ الْقَسَمِ؟

(١) الكلام من قوله: (فاقتضى ذلك أنه حق) ساقط من د.

(٢) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿لا يعبدون﴾ بالياء. وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر ﴿لا تَعْبُدُونَ﴾ بالتاء. انظر السبعة ٦٣، والحجة للفارسي ٢/ ١٢١، وحجة القراءات ١٠٢.

(٣) كذا في جواب المسألة، وفي الأصل ود: (فعلت) بلا لام.

وَهَلْ ذَلِكَ لثَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ لَامَيْنِ فِي (لَوْ)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (وَاللَّهِ أَنْ فَعَلْتُ) بِمَعْنَى: وَاللَّهِ لَفَعَلْتُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْمُسَيَّبِ بْنِ عَلَسٍ<sup>(١)</sup>:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ؟  
وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿لَمَنْ يَعْلَمَ مِنْهُمْ لَا مَلَائِكَةَ﴾ [الأعراف: ١٨]<sup>(٢)</sup>؟ فَمَا اللَّامُ الْأُولَى؟  
وَمَا الثَّانِيَّةُ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾ [الروم: ٥١]؟ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى: (لَيَظْلُنَّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكْفِي مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْاسْتِقْبَالِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي: (وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ ذَاكَ أَبَدًا) أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: لَا أَفْعَلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَجْلِ دَلَالَةِ (لَا)؛ إِذَا الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ لِلْاسْتِقْبَالِ؟  
وَمَا حُكْمُ: (لَيْنَ زُرْتَهُ مَا يَقْبَلُ مِنْكَ)، و (لَيْنَ فَعَلْتَ مَا فَعَلَ)؟ وَلِمَ كَانَ بِمَعْنَى: مَا هُوَ فَاعِلٌ وَمَا يَفْعَلُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ حَرْفِ الْجَزَاءِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]  
فِي مَعْنَى: أَمْ صَمْتُمْ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]؟ فَلِمَ كَانَ عَلَى مَعْنَى: مَا هُمْ تَابِعِينَ، وَ: مَا يَتَّبِعُونَ، وَقَوْلُهُ [١٥٤]:  
﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] بِمَعْنَى: مَا يُمَسِّكُهُمَا أَحَدٌ؟  
مَا تَأْوِيلُ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]؟ فَمَا اللَّامُ الْأُولَى؟  
وَمَا الثَّانِيَّةُ؟

(١) هو المسيب بن علس بن مالك، هو من شعراء بكر بن وائل، وخال الأعشى ميمون، والأعشى راويته، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٧٢، والخزانة ٣/ ٢٤٠.  
(٢) بعده في د: (جهنم).

وَمَا اللَّامُ فِي: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ وَلَيَذْهَبُ) عَلَى مَعْنَى الِاسْتِقْبَالِ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ فِي قَلْتِهِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلٍ لَيِّدٍ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا؟

فَمَا هَذِهِ اللَّامُ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَظُنُّ لَيَسْبِقَنَّيَ)، وَ (أَظُنُّ لَيَمُوتَنَّ)؟ وَلِمَ جَازَ مِثْلُ هَذِهِ اللَّامِ فِي الظَّنِّ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]؟

وَمَا فَاعِلُ: (بَدَأَ لَهُمْ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ أَبُو عَثْمَانَ: بَدَأَ لَهُمْ بَدُوءٌ؟ وَهَلْ يَصْلُحُ عَلَى: بَدَأَ لَهُمْ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ، كَمَا تَقُولُ: (بَدَأَ لَهُمْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) بِمَعْنَى: بَدَأَ لَهُمْ مَعْنَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، أَيْ: ظَهَرَ لَهُمْ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ فِي الْقَسَمِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْحَذْفِ. وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ مَعَ ذِكْرِ الْمُقْسَمِ بِهِ؛ لِثَلَاثِ يَوْهَمٍ فِي: (أَفْعَلُ) مَعْنَى الْعِدَّةِ، وَفِي: (فَعَلْتُ) مَعْنَى: مَا كَانَ وَقَعَ مِنْكَ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْعَقِدٌ بِمَعْنَى الْقَسَمِ انْعِقَادًا لَازِمًا، فَتَقْدِيرُ (بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ): أَحْلَفُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، فَالْبَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ (أَحْلَفُ)، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَحذُوفٌ، لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وكَذَلِكَ: (وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ)، وَالْوَاوُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا، وَهِيَ أَغْلَبُ عَلَى الزِّيَادَةِ مِنَ الْمِيمِ، وَلَا تَكُونُ الْوَاوُ جَارَةً إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ مِنْ غَيْرِهَا. وَإِذَا قِيلَ: (تَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ) فَالْتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ.

ولا يَجُوزُ جَوَابُ الْقَسَمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُوجِبِ إِلَّا بِاللَّامِ وَالنُّونِ، لَا تُفْرَدُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ اللَّامَ مَوْضُوعَةٌ لِلْقَسَمِ، وَالنُّونَ لِلإِسْتِقْبَالِ عَلَى قِيَاسِ نَظَائِرِهِ فِي الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالإِسْتِفْهَامِ، وَالْعَرَضِ، فَهِيَ فِي كُلِّ هَذَا لِلإِسْتِقْبَالِ [١٥٥]، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ مَعَ الْمَاضِي.

وَمَعْنَى الْقَسَمِ تَأْكِيدُ الْخَبَرِ مِنْ جِهَةِ انْعِقَادِهِ بِمَا تَعْظُمُ مَنْزِلَتُهُ، فَيَدُلُّ بِذَلِكَ عَلَى عِظَمِ مَنْزِلَةِ الْخَبَرِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا خَسَتْ مَنْزِلَتُهُ، وَلَبْطَلُ أَنْ يُعْقَدَ بِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمًا، فَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَكَّدَ الْقَسَمُ مَعْنَى الْخَبَرِ.

وَنَظِيرُ لُزُومِ النُّونِ: (إِنْ كَانَ لَصَالِحًا) <sup>(١)</sup> فِي أَنَّهَا تُفَرِّقُ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ: مَعْنَى الْحَالِ وَالإِسْتِقْبَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: (وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لَيَفْعُلْ) فَهُوَ عَلَى الْحَالِ، وَإِذَا قُلْتَ: (وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لَيَفْعُلَنَّ) فَهُوَ عَلَى الإِسْتِقْبَالِ، فَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ فِي الْخَبَرِ، فَهِيَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، لَا مَحَالَةَ، وَإِذَا سَقَطَتِ اللَّامُ كَانَتْ (إِنْ) بِمَعْنَى (مَا)، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

وَالْفِعْلُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْقَسَمِ هُوَ الْمُؤَكَّدُ لِلْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَفْسِمُ لَتَفْعُلَنَّ)، و (أَشْهَدُ لَتَفْعُلَنَّ)، و (أَحْلِفُ لَتَفْعُلَنَّ)، فَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ: (وَاللَّهِ لَتَفْعُلَنَّ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هَاهُنَا لِلتَّأْكِيدِ، وَسَبِيلُ الْخَبَرِ بِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ هَذِهِ السَّبِيلُ، كَقَوْلِكَ: (أَفْسِمُ لَيَفْعُلَنَّ)، و (اسْتَخْلِفْنَهُ لَيَفْعُلَنَّ)، وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَجَوَابُ الْقَسَمِ فِي الْأَصْلِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (إِنْ)، و (مَا)، و (اللَّامُ)، و (لَا)، فَثَلَاثَةٌ مِنْهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى الْقَسَمِ، وَهِيَ (مَا) مَوْضُوعَةٌ لِلنَّفْيِ، وَتَصْلُحُ لِلْجَوَابِ، و (إِنْ) مَوْضُوعَةٌ عَلَى نَقِيضَةِ (مَا) فِي الْخَبَرِ، و (لَا) لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَأَمَّا الْحَرْفُ الَّذِي هُوَ أَخَصُّ بِالْقَسَمِ فَاللَّامُ الَّتِي تَلْزِمُهَا النُّونُ فِي الْمُضَارِعِ، مِنْ قَوْلِكَ: (وَاللَّهِ لَتَفْعُلَنَّ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (صَالِحًا)، وَكَذَا فِي سِيبَوِيهِ ١٠٤/٣.

وأما لامُ الابتدَاءِ فَمَوْضُوعَةٌ لِيُقْطَعَ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلُهَا عَمَّا بَعْدَهَا، وَتَصْلُحُ لِلْقَسَمِ، فَهِيَ نَظِيرَةُ (إِنَّ)، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ يَقْتَضِي وَضْعَ حَرْفٍ هُوَ أَخْصَصُ بِهِ، كَمَا يَقْتَضِي الْإِبْتِدَاءُ وَضْعَ حَرْفٍ هُوَ أَخْصَصُ بِهِ، فَالْأَمُّ الَّتِي تَصْحَبُهَا النُّونُ أَحَقُّ بِالْقَسَمِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ، وَلَا مُمْتَنِعُ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ الْعَامِلَ؛ فَلِذَلِكَ أَنْفَصَلَ حُكْمُهَا، وَصَارَ قَوْلُكَ: (لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) لَا يَدُلُّ عَلَى قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا لَا يَدُلُّ: (إِنَّ زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، وَيَدُلُّ: (لَيْفَعْلَنَ) عَلَى قَسَمٍ مَحْذُوفٍ لِلْعَلَّةِ [ظ ١٥٥] الَّتِي بَيَّنَّا مِمَّا يَجِبُ لِلْقَسَمِ كَمَا يَجِبُ لِلْإِبْتِدَاءِ مِنْ وَضْعِ حَرْفٍ هُوَ أَخْصَصُ بِهِ.

وَيَجُوزُ: (وَاللَّهِ أَفْعَلُ) بِمَعْنَى: لَا أَفْعَلُ؛ لِأَنَّ (لَا) تَلْزِمُ النَّفْيَ، فَلَا يُلْبِسُ حَذْفُهَا بِالِإِيجَابِ، وَكَانَ فِي الْحَذْفِ أَحَقُّ مِنْ عِلَامَةِ الْإِيجَابِ، لِثَلَا يَكْثُرَ الْحَذْفُ فِي الْمَوْجِبِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٠٧ فَحَالِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً      مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلدَّلِّ عَارِفُ<sup>(١)</sup>

فهذا عَلَى مَعْنَى: وَاللَّهِ لَا تَهْبِطُ تَلْعَةً.

وَلَا يَصْلُحُ إِنْغَاءُ الْقَسَمِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَتْ (لَا) وَهِيَ حَرْفٌ لَا يُعْتَدُّ بِتَقْدِمَتِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَتَقُولُ: (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ)، وَ (لَمَّا فَعَلْتَ)، فَالْمَعْنَى: لَتَفْعَلَنَّ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الطَّلَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: نَشَدْتُكَ إِلَّا فَعَلْتَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ (إِنْ لَا) مَفْصُولَةً، عَلَى مَعْنَى: أَلَزَمْتُكَ حُرْمَةَ الْقَسَمِ فِي الْمَأْتَمِ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ، وَإِنْ لَا تَفْعَلْ. وَكَذَلِكَ

(١) البيت من الطويل، وهو للقيط بن زرارَةَ فِي ابن السيرافي ١٣٢/٢، وفرحة الأديب ٧٧. وهو لقيس ابن معدان الكلبي فِي دلائل الإعجاز ٢٠. وهو لقيس بن مقلد البربوعي فِي اتفاق المباني ٢١٤. وهو للفرزدق فِي كشف المشكل ٢٤٠/١، وليس فِي ديوانه. وهو لمزاحم العقيلي فِي شرح شواهد المغني ١٠٧٥، وانظر شرح أبيات الجمل لابن السيد ٦١، وليس فِي ديوانه. وهو بلا نسبة فِي سيبويه ١٠٥/٣، والجمل للزجاجي ٧١، وتحصيل عين الذهب ٤٢٦، والبسيط ٩٢٢، ورصف المباني ٣٣١. (٢) فِي د: (بتقدمهما).



(لَمَّا) التي هي في النَّفْيِ: (لَمَّا يَخْرُجْ زَيْدٌ)، وَصَلَحَتْ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ جَوَابًا لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الْخَبَرَ فِي قَوْلِهِمْ: (لَمَّا يَجْلِسِ الْحَاكِمُ) لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ جُلُوسَهُ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَقُولُ الْقَائِلُ: (قَدْ جَلَسَ الْحَاكِمُ)، فَيَقُولُ لَهُ الْآخَرُ: (لَمَّا)، وَيَقِفُ عَلَيْهَا؛ لِقُوَّةِ مَعْنَاهَا فِي الْجَوَابِ لِغِلَّةِ مَا ذَكَرْتَ لَكَ. وَكَذَلِكَ: (وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ)، وَقَعْتَ (أَنْ) بَدَلًا مِنَ اللَّامِ؛ كَرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ اللَّامَيْنِ فِي (لَلَّوْ).

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] بِالنَّاءِ وَالْيَاءِ، فَالنَّاءُ عَلَى حِكَايَةِ الصَّبِغَةِ فِي الْخَطَابِ، كَأَنَّهُ بِمَعْنَى: قُلْنَا لَهُمْ: قُولُوا بِاللَّهِ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَأَمَّا الْيَاءُ فَحِكَايَةُ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْغَائِبِ، وَلَوْ قِيلَ: لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ<sup>(١)</sup>، عَلَى: قُلْنَا لَهُمْ: قُولُوا: لَا تَعْبُدُوا إِلَّا<sup>(٢)</sup> اللَّهَ، جَازٌ<sup>(٣)</sup>.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١] <sup>(٤)</sup>، فَاللَّامُ الْأُولَى لَامُ الْابْتِدَاءِ، وَهِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُؤَدِّةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ. وَاللَّامُ الثَّانِيَّةُ لَامُ الْقَسَمِ، وَالْمَعْنَى: لِلَّذِي آتَيْتُكُمْ.

وَلَامُ الْابْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا فِي بَابِ (إِنَّ) خَاصَّةً؛ فَلِذَلِكَ وَجَبَ أَنَّهَا فِي (لَمَّا) لَامُ الْابْتِدَاءِ.

وَقَالَ الْمُسَيَّبُ:

٨٠٨ فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ<sup>(٥)</sup>

(١) الكلام من قوله: (وأما الياء) ساقط من د. (٢) كذا في د. وفي الأصل: (لا نعبد).

(٣) انظر تفسير البحر المحيط ١/ ٤٥١، والدرّ المصون ١/ ٤٦٠.

(٤) في الأصل ود: (وإذ أخذنا ميثاق النبيين)، وكذا في المصحف.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمسيب بن علس في ابن السيرافي ٢/ ١٧٥، وتحصيل عين الذهب ٤٢٦.

وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ١٠٧، وابن يعش ٩/ ٩٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١،

وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩، وشرح الرضي ٤/ ٣١٣،

ومغني اللبيب ٥٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٢.

فَأَتَى بِ (أَنْ) جَوَابًا لِلْقَسَمِ مَعَ (لَوْ) لِلْعَلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿لَمَنْ تَعَلَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٨]، فاللَّامُ الأولى لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، واللَّامُ الثَّانِيَّةُ لَامُ الْقَسَمِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَفِيهِ: ﴿وَلَمَّا أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] عَلَى مَعْنَى: لِيُظَلَّنَّ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ إِذَا وَقَعَ خَلْفًا مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْجَزَاءِ مُسْتَقْبَلُ أَبَدًا، وَجَوَابُ الْقَسَمِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِمَا مَضَى وَلِمَا يُسْتَقْبَلُ، فَإِذَا وَقَعَ خَلْفًا مِمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَّا إِلَيْهِ، وَعَلَى ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ الَّتِي تَقْدَّمَ حَرْفُ (١) الْجَزَاءِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُنَّ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] وَ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق: ٤]، فَهَذِهِ اللَّامُ الْأُولَى لَامُ (إِنْ)، وَالثَّانِيَّةُ لَامُ الْقَسَمِ، وَهِيَ فِي: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ لَامُ (إِنْ).

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] بِمَعْنَى: لِحَاكِمُهُمْ.

وَقَالَ لَيْدٌ:

٨٠٩ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي  
إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا<sup>(٢)</sup>  
فهذا المَوْضِعُ مَوْضِعُ تَأْكِيدٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْقَسَمَ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ  
لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي.

(١) فِي د: (حُرُوف).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ فِي دِيْوَانِهِ ٣٠٨ بِرَوَايَةٍ مُخْتَلَفَةٍ فِي الصَّدْرِ، وَالْبَيْتُ فِي الدِّيْوَانِ:

صَادَقْنِ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا      إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وَالْمَثْبُتُ فِي النَّصِّ هِيَ رَوَايَةُ النُّحَاةِ، وَانْظُرْ سَبِيوِيهِ ٣/ ١١٠، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٧٥٦، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ  
الذَّهَبِ ٤٢٦. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ سَبِيوِيهِ لِلنَّحَاسِ ٧٠، بِرَوَايَةٍ: (الْمَنَايَا لِلرِّجَالِ بِمُرْصَدٍ)،  
وَالْحَلِيبِيَّاتِ ٧٣، وَالْحُجَّةُ لِلْفَارَسِيِّ ٢/ ٤٠٨، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/ ٤٠٠، وَالْمَحْصُولُ ١/ ٣٣٧،  
وَالْإِرْتِشَافُ ٤/ ٢١١٤. وَالْمَنَايَا: جَمْعُ مَنِيَّةٍ، وَهِيَ الْمَوْتُ، وَلَا تَطِيشُ: لَا تَعْدِلُ عَنْ هَدْفِهَا.

وَيَجُوزُ: (أَظُنُّ لَيْسَبِقَنِّي)، ولا يَجُوزُ: (أَشْكُ لَتَسْبِقَنِّي)؛ لَأَنَّ الظَّنَّ يَجْرِي  
مَجْرَى الْعِلْمِ فِي الْقُوَّةِ، فَيُؤَكِّدُ وَقُوعَ الْمَظْنُونِ، ولا يُؤَكِّدُ وَقُوعَ الْمَشْكُوكِ.  
وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]،  
فهذا عَلَى الْقَسَمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: ظَهَرَ لَهُمْ وَاللَّهِ لَيْسَجُنَّهُ. وَيَصْلُحُ فِي تَقْدِيرِ فَاعِلٍ  
(بَدَأَ) وَجَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: ذَكَرَهُ الْمَازِنِيُّ<sup>(١)</sup>، وهو: بَدَأَ لَهُمْ بَدَؤً، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِ (لَيْسَجُنَّهُ).  
وَالْآخَرُ: أَنْ يُضْمَرَ<sup>(٢)</sup>، وَتَقْدِيرُهُ: بَدَأَ لَهُمْ مَعْنَى [ظ ١٥٦] لَيْسَجُنَّهُ، كَمَا  
تَقُولُ: (ظَهَرَ لَهُمْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.



(١) هذا رأي موجود في كثير من المصادر دون نسبة، والتقدير: بدا لهم بدءا. انظر هذا الرأي في  
المحكم ٩/ ٤٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٤٢، والارتشاف ٣/ ١٣٢٤.  
(٢) انظر هذا الرأي في شرح السيرافي ٣/ ٣٢٠.

## بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْأِسْمِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ  
الْأِسْمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْأِسْمِ؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ الْأِسْمُ بَعْدَ شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنْ وَلِيَهَا؟

وَمَا الْحُرُوفُ الَّتِي هِيَ لِلْفِعْلِ خَاصَّةٌ؟ وَمَا قِسْمَتُهَا؟

وَلِمَ جَازَ فِي الْحُرُوفِ الْغَيْرِ الْعَامِلَةِ مَا يَجُوزُ فِي الْعَامِلَةِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ  
بِالْفِعْلِ؟ وَلِمَ كَانَتْ الْعَامِلَةُ فِي الْفِعْلِ أَحَقَّ بِهِ؟

وَلِمَ جَازَ: (إِنْ زِيدَ أَتَاكَ أَكْرَمْتَهُ)، وَلَمْ يَجْزِ: (خِفْتُ أَنْ زِيدَ يَقُولَ ذَلِكَ)؟  
وَلَايَ شَيْءٍ كَانَتْ (إِنْ) أَقْوَى مِنْ (أَنْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ  
وَالْجَوَابِ، وَتُحِيلُ الْمَاضِيَ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ عَلَى اطِّرَادٍ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (جِئْتُكَ كَيْ زِيدَ يَقُولَ ذَلِكَ)؟ وَلِمَ صَارَتْ (إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا أَقْوَى  
فِي الْعَمَلِ مِنْ (أَنْ) وَأَخَوَاتِهَا؟

وَلِمَ كَانَ عَامِلُ الْأِسْمِ أَقْوَى مِنْ عَامِلِ الْفِعْلِ؟

وَلِمَ كَانَتْ الْحُرُوفُ الْجَازِمَةُ أَبْعَدَ مِنْ تَقْدِيمِ الْأِسْمِ فِيهَا عَلَى الْفِعْلِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١١٠: «هذا باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل.»

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا نَظِيرُ الْجَارَةِ مَعَ ضَعْفِهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا حَرْفٌ، وَمِنْ عَوَامِلِ  
الْفِعْلِ؟

فَلِمَ لَا يَجُوزُ التَّفْدِيمُ فِي: ( لَمْ )، و ( لَمَّا )، و ( لَا )، وَاللَّامُ الَّتِي لِلْأَمْرِ؟ وَلِمَ  
امْتَنَعَ: ( لَمْ زَيْدٌ يَأْتِكَ )؟

وَهَلَّا جَازَ الْفَضْلُ بِالظَّرْفِ، كَمَا يَجُوزُ فِي: ( إِنَّ )؟ فَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( لَمْ فِي الدَّارِ  
يَقُمُ زَيْدٌ )<sup>(١)</sup>، كَمَا يَجُوزُ فِي: ( إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا )؟

وَمَا فِي كَثْرَةِ عَوَامِلِ الْأِسْمِ وَقِلَّةِ عَوَامِلِ الْفِعْلِ مِنَ الدَّلِيلِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( جِئْتُكَ كَيْ [ بِكَ ]<sup>(٢)</sup> يُؤْخَذُ زَيْدٌ ) كَمَا جَازَ:

.....بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ؟

وَلِمَ جَازَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ تَفْدِيمُ الْأِسْمِ فِي الصَّرُورَةِ، وَجَازَ فِي ( إِنَّ ) خَاصَّةً  
فِي الْكَلَامِ؟

وَلِمَ حَسُنَ فِي: ( إِنَّ ) مَعَ ( فَعَلَ )، وَقُبِحَ [ ١٥٧ ] مَعَ ( يَفْعُلُ )؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

عَاوِذَ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا.....؟

وَلِمَ جَازَ مِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ( إِنَّ خَيْرًا فَخِيرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى قُوَّةِ  
( إِنَّ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ مُظْهَرًا وَمُضْمَرًا، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ ذَلِكَ  
فِي أَخَوَاتِهَا؟

وَأَمَّا قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ:

فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

(١) العبارة في د: ( لم في الدراهم زيد ).

(٢) ما بين المعقوفين من الكتاب ١١١ / ٣ . وليس في الأصل ود.

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ  
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ  
فَلِمَ لَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا فِي الشُّعْرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ زَيْدٌ يَأْتِكَ يَكُنْ كَذَا)؟ وَمَا الرَّافِعُ لـ (زَيْدٍ)؟ وَمَا الْجَازِمُ (يَأْتِكَ) مَعَ أَنَّهُ<sup>(٥)</sup> لَا يَصْلُحُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ؛ إِذِ الْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى فِعْلِ هَذَا تَفْسِيرُهُ، عَلَى قِيَاسٍ: (إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ يَكُنْ ذَلِكَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنْ تَأْتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَلِكَ)؟ وَلِمَ جَازَ عَلَى قِيَاسٍ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ؛ بِدَلِيلٍ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ)؟  
وَهَلْ يَجُوزُ: (إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَلِكَ) عَلَى رَفْعٍ (زَيْدٍ) بِالْابْتِدَاءِ؟ وَلِمَ جَازَ  
إِذَا رَفَعْتَ: (يَقُولُ ذَلِكَ) <sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يَجْزِ إِذَا جَرَمْتَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ هِشَامِ الْمُرِّي:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ.....؟.....

## الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْأِسْمِ اخْتِصَاصُهَا بِالذُّخُولِ

(١) هو لكعب بن جعيل في سبويه ١١٣/٣، وانظر التخريج في الجواب، والذي ذكر الرمانى هو الحسام بن ضرار بن سلامان الكلبي، ولي إمارة الأندلس في سنة خمس وعشرين ومائة، في عهد هشام ابن عبد الملك. انظر ترجمته في الحلة السيرة ٦١.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وكذا يقتضى السياق.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وليس في الأصل ود.

(٤) في الأصل ود: (كما تصرف). (٥) الكلام من قوله: (وما حكم إن زيد) مكرر في د.

(٦) في الأصل ود: (يقول وذاك).

عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ وَلِيَ بَعْضُهَا الْأِسْمَ لِعِلَّةٍ، فَالْتَّقْدِيرُ دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي عَمِلَ فِي ذَلِكَ الْأِسْمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِشَيْءٍ مِنْهَا الْأِسْمُ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ حِينَئِذٍ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْأِسْمِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَذَلِكَ فَاسِدٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِيمَا قَوِيَ مِنْهَا دُخُولُهُ عَلَى الْأِسْمِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ [ظ ١٥٨].

وَالْحُرُوفُ الَّتِي هِيَ لِلْفِعْلِ خَاصَّةٌ هِيَ الَّتِي مَعْنَاهَا فِي الْفِعْلِ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ، وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَامِلَةٌ، وَغَيْرُ عَامِلَةٍ. وَالْعَامِلَةُ أَخْصَصُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا تُغَيِّرُ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى.

وَيَجُوزُ<sup>(١)</sup>: (إِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ أَكْرَمْتُهُ)، وَلَا يَجُوزُ: (خِفْتُ أَنْ زَيْدٌ يَقُولَ ذَلِكَ)، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أُمَّ فِي بَابِهَا، إِلَّا أَنَّ (إِنْ) لَهَا قُوَّةٌ زَائِدَةٌ بِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، وَتُحِيلُ الْمَاضِي إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ عَلَى أَطْرَادٍ. وَلَا يَجُوزُ: (جِئْتُكَ كَيْ زَيْدٌ يَقُولَ ذَلِكَ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ التَّقْدِيمُ فِي (أَنْ) فَهُوَ فِي (كَيْ) أَشَدُّ امْتِنَاعًا.

وَحُرُوفُ الْجَزَاءِ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْجَوَازِمِ؛ لِأَنَّهَا تُحِيلُ الْمَاضِي إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ، وَتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، فَيَجُوزُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْأِسْمِ فِي اللَّفْظِ لِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ فِي الشَّعْرِ، إِلَّا (إِنْ) فَإِنَّهَا تَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا أُمَّ حُرُوفِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لَهُ، وَيَعْمَلُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> غَيْرُهَا بِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْهَا، فَيَجُوزُ فِي الْكَلَامِ: (إِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ فَأَكْرَمْتُهُ). وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [التوبة: ٦].

وَالْحُرُوفُ الْجَازِمَةُ أَبْعَدُ مِنْ تَقْدِيمِ الْأِسْمِ فِيهَا عَلَى الْفِعْلِ سِوَى مَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، وَإِنَّمَا ضَعُفَتْ لِأَنَّهَا نَظِيرُ الْحُرُوفِ الْجَارَةِ، وَالْجَارَةُ لَا يَقَعُ فِيهَا فَضْلٌ إِلَّا بِالظَّرْفِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ.

(١) فِي د: (وَلَا يَجُوزُ).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (تَعْمَلُ فِي)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْفِعْلِ بِأَنَّهَا تَعْمَلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَعَوَامِلُ الْفِعْلِ تَعْمَلُ بِحَقِّ الشَّبَهِ، وَوَجْهُ شَبَهِ حُرُوفِ الْجَزْمِ بِحُرُوفِ الْجَزَاءِ أَنَّهَا تَنْقُلُ الْفِعْلَ إِلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، كَمَا تَنْقُلُهُ حُرُوفُ الْجَرِّ إِلَى الْإِضَافَةِ، وَتَكُونُ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَوَجَبَ لَهَا بِهَذَا الْعَمَلُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا: أَيُّ عَمَلٍ يَجِبُ لَهَا مِنْ وَجْهِ الْإِعْرَابِ؟ فَإِذَا هُوَ يَجِبُ لَهَا الْأَضْعَفُ مِنْ وَجْهِ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ الْجَزْمُ؛ إِذْ <sup>(١)</sup> كَانَ السُّكُونُ أَوْضَعُ مِنَ الْحَرَكَةِ بِأَنَّ السَّاكِنَ يَحْتَاجُ إِلَى الْحَرَكَةِ إِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ، وَفِي [ ١٥٩ ] ابْتِدَاءِ الْكَلِمَةِ، وَالْحَرَكَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى السُّكُونِ.

فَالَّذِي أَوْجَبَ لِعَامِلِ الْجَزْمِ أَنْ يَعْمَلَ هُوَ غَيْرُ الَّذِي أَوْجَبَ الْجَزْمَ خَاصَّةً؛ وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي أَوْجَبَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ شَبَهُهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالَّذِي أَوْجَبَ لَهُ الْجَزْمَ اخْتِصَاصُ الْمَعْنَى الَّذِي نُقِلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ أَوْضَعُ مِمَّا يُنْقَلُ الْأِسْمُ إِلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ فِي: (لَمْ)، و (لَمَّا)، وَلَا مِ الْأَمْرِ، و (لا)، وَهُوَ قَبِيحٌ جِدًّا لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

فَلَا يَجُوزُ: (لَمْ فِي الدَّارِ يَقُمُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَعُفَ الْفَضْلُ بِالظَّرْفِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَعَ أَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ امْتِنَاعَ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الضَّعْفِ إِلَّا الْاِمْتِنَاعُ، وَصَارَ أَبْعَدَ مِنْ: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا) بِمَرْتَبَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا أَنَّ عَامِلَ الْأِسْمِ أَقْوَى. وَالَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ أَقْوَى فِي التَّقْدِيمِ مِمَّا يَعْمَلُ غَيْرَ عَمَلِ الْفِعْلِ.

وَكَثْرَةُ عَوَامِلِ الْأِسْمِ تُقَوِّيْهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا جَرَتْ فِي النَّظَائِرِ الْكَثِيرَةِ تَمَكَّنَ الْبَيَانُ بِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَوَامِلُ الْفِعْلِ لِأَنَّهَا قَلِيلَةٌ.

(١) فِي د: (إِذَا).

(٢) قَوْلُهُ: (وَالْمَجْرُورِ) سَاقِطٌ مِنْ د.



وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨١٠ عَاوِذَ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا حَرِبَا ..... (١)

فهذا حَسَنٌ، يَجُوزُ مِثْلُهُ<sup>(٢)</sup> في الكلامِ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَقَوْلُهُمْ: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ) يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ (إِنْ) بِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ، فَلَهَا بِذَلِكَ مَا لَيْسَ لِعِغْرِهَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ.

وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ:

٨١١ فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي<sup>(٣)</sup>

فهذا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْحُسَامِ:

٨١٢ صَعْدَةُ نَابِتَةٍ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ<sup>(٤)</sup>

[ ١٥٩ ظ ]

(١) صدر بيت من البسيط، عجزه:

وأسعد اليوم مشغوفًا إذا طربا

وهو ضمن خمسة أبيات لشاعر من هراة قالها لما افتتحها عبد الله بن خازم، وكذا في اللسان (هرو). وهو بلا نسبة في سيبويه ١١٢/٣، ومعاني الأخفش ١/٢٦٧، ٣٥٤، والمقتضب ٧٤/٢، والأصول ٢/٢٣٢، وتحصيل عين الذهب ٤٢٧، وابن يعيش ١٠/٩.

(٢) قوله: (مثله) ساقط من د.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٥٦، وانظر سيبويه ١١٣/٣، والمقتضب ٧٦/٢، والأصول ٢/٢٣٢، وابن السيرافي ٩٨/٢، والتبصرة والتذكرة ١/٤١٨، وتحصيل عين الذهب ٤٢٧، والمقاصد الشافية ٨٤/٣. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٢، برواية: (وإذا واصل)، وابن يعيش ١٠/٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٩، وشرح الرضي ١/٤٦١، ٩٢/٤.

(٤) البيت من الرمل، وهو للحسام بن ضرار الكلبي في الأصول ٢/٢٣٣، وتحصيل عين الذهب ٤٢٨، والمقاصد النحوية للعيني ٤/١٩١٣. وهو لكعب بن جعيل في سيبويه ١١٣/٣، وذكر أ. هارون أنه في بعض النسخ: (هو لحسام)، وابن السيرافي ١٨٤/٢. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/٢٩٧، والمقتضب ٢/٧٥، والنكت ٧٥٩، وابن يعيش ١٠/٩، واللباب ٢/٥٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٩.

[الجزء السادس والثلاثون من شرح كتاب سيبويه، إملأه أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي] <sup>(١)</sup>  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ <sup>(٢)</sup>

و(مَا)، و(مَنْ) و(أَيُّ) دُونَ <sup>(٣)</sup> مَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ تَصَرَّفْتَ فِي  
الاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الْجَزَاءُ فِي (مَنْ) وَأَخَوَاتِهَا بِأَنَّهَا خَلْفَ مَنْ  
(إِنْ)، وَالْجَزَاءُ فِي (إِنْ) بِحَقِّ الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ زَيْدٌ يَأْتِكَ يَكُنْ كَذَا)، فَتَرْفَعُ (زَيْدًا) بِفِعْلِ هَذَا تَفْسِيرُهُ،  
كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ يَأْتِكَ زَيْدٌ يَأْتِكَ، إِلَّا أَنَّكَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ مَعَ وُجُودِ  
الْمُفَسِّرِ.

وَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَلِكَ)، فَهَذَا عَلَى قِيَاسِ مَنْ قَالَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)؛  
لَأَنَّهُ يُعْمَلُ فِيهِ فِعْلًا هَذَا تَفْسِيرُهُ. وَمَنْ قَالَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) لَمْ يَجْزِ عَلَى قَوْلِهِ  
هَذَا، وَلَكِنْ يَجُوزُ بَرْفَعِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ يَقُولُ <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ)، وَالدَّلِيلُ  
عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بِالْابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ فِي  
قَوْلِكَ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ)، فَتَرْفَعُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنْ  
تَأْتِنِي فَزَيْدٌ يَقُولُ ذَلِكَ).

وَقَالَ هِشَامُ الْمُرِّي:

٨١٣ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَرَّعًا <sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من تجزئة الأصل. وقبله في نهاية الصفحة السابقة  
(و ١٥٩) بعد الشاهد الشعري في الأصل: ( يتلوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: وما ومن وأي دون منزلة إِنْ فِي هَذَا  
الْبَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا ).

(٢) قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ) ليس في د.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (فِي دُونَ)، وَكَذَا فِي د، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي نَهَايَةِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) فِي د: (يَقُلْ).

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِهَشَامِ الْمُرِّي فِي سَبْيُوهِ ١١٤/٣، وَالتَّعْلِيقَةُ لِلْفَارَسِيِّ ٢/٢٢١،  
وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٤٥٩، وَابْنُ السَّرِفَرِيِّ ٩٨/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٢٨، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٠٧.  
وَيُنْسَبُ إِلَى مَرَّةٍ بَنِ كَعْبِ بْنِ لُؤْيٍ، انْظُرِ الْخَزَانَةَ ٣٨/٩ - ٤٠. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٧٥/٢، وَإِيضًا  
الشَّعْرُ ٣٦٢، وَالْمَقْتَضَدُ ١١٢٢/٢، وَالْمَحْصُولُ ٥٢٩.

فهذا كَقَوْلِهِ:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ ..... ٨١٤

وَكَقَوْلِهِ:

..... ٨١٥ فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ .....

وَلَوْ لَمْ يَجْزِمْ كَانَ أَقْوَى عَلَى مَا بَيَّنَّا.

\* \* \*  
\* \*  
\*

## بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ غَيْرَ عَامِلَةٍ(\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى [ الْفِعْلِ ]<sup>(١)</sup>  
غَيْرَ عَامِلَةٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ غَيْرَ عَامِلَةٍ؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَحُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ الَّتِي هِيَ بِالْفِعْلِ أُولَى مَعَ جَوَازِ  
دُخُولِهَا عَلَى الْاسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي الْفِعْلِ خَاصَّةٌ؟  
وَلِمَ لَا يَصِحُّ الِاعْتِلَالُ بِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يَكْسِرُ ذَلِكَ حُكْمُ (أَنْ)  
فِي أَنَّهَا<sup>(٣)</sup> مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَهِيَ عَامِلَةٌ؟

وَمَا حُكْمُ (قَدْ)؟ وَلِمَ اخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي فِي مَوْضِعِهَا؟ وَلِمَ جَازَ: (قَدْ  
يَقُومُ)، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهَا: (قَدْ قَامَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ [ وَ ١٦٠ ] لِجَعْلِ التَّقْلِيلِ لِلتَّقْلِيلِ؛  
لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: (قَدْ يَفْعَلُ) لِمَا قَلَّ مِنْهُ مِنَ الْفِعْلِ؟

وَلِمَ كَانَتْ (قَدْ) جَوَابًا لِقَوْلِهِ: (أَفْعَلْ؟)، وَ (مَا فَعَلَ) جَوَابًا لـ (هَلْ فَعَلَ؟)؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي (قَدْ) تَوْقَعًا<sup>(٤)</sup> لَوْقُوعِ الْفِعْلِ، وَقَوْلُكَ: (أَفْعَلْ؟) يَفْتَضِي التَّوَقُّعَ

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ١١٤: « هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن  
حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا ما جاء في العنوان.

(٢، ٣) بعده في الأصل ود: (أَنْ).

(٤) في د: (تقع توقعًا).

مَعَ الْاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: ( هَلْ فَعَلَ؟ ) لِأَنَّهَا اسْتِفْهَامٌ مَحْضٌ، وَ ( مَا فَعَلَ ) نَفْيٌ مَحْضٌ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ ( لَمَّا <sup>(١)</sup> ) يَفْعَلْ )، وَ ( قَدْ فَعَلَ ) تَجْرِي كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى جَوَابِ الْآخَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِمَا <sup>(٢)</sup> مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ؟ وَهَلْ يَصِحُّ الْاِغْتِلَالُ بِأَنَّ ( قَدْ ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ؛ لِتَكُونَ عَلَى حَدِّ جَوَابِهَا فِي النَّفْيِ بِـ ( لَمَّا ) <sup>(٣)</sup>، وَ ( لَمَّا ) عَامِلَةٌ فِي الْفِعْلِ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ ( سَوْفَ )؟ وَلِمَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى ( يَفْعَلُ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ السَّيْنِ فِي جَوَابِ: ( لَنْ يَفْعَلَ )، فَجَرَتْ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ مَجْرَى الْحَرْفِ الْعَامِلِ فِيهِ مَعَ مَا لَهَا مِنْ ذَلِكَ بِحَقٍّ أَنْ مَعْنَاهَا فِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( رَبُّمَا )، وَ ( قَلَّمَا ) <sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ دُخُولُهُمَا إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ( مَا ) أَخْلَصَتْهُمَا <sup>(٥)</sup> لِلْفِعْلِ؟ وَمَا وَجْهُ <sup>(٦)</sup> ذَلِكَ حَتَّى جَازَ أَنْ تَنْقَلِبَهُمَا ( مَا ) عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ؟ وَهَلْ الْعِلَّةُ أَنَّ التَّقْلِيلَ كَانَ فِي مَعْنَى الْأَسْمِ، وَأَنَّهُ قَدْ انْتَقَلَ حُكْمُهُمَا إِلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِصِغَةِ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ عَامِلَ الْأَسْمِ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( هَلَّا )، وَ ( لَوْلَا )، وَ ( أَلَّا )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ دُخُولُهُنَّ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ( لَا ) غَيَّرَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ إِلَى مَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْفِعْلِ مِنْ مَعْنَى التَّخْضِيزِ عَلَيْهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

صَدَدَتْ فَأَطُولَتِ الصُّدُودُ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ؟

(٢) فِي د: ( فِيهَا ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: ( وَهَلْ مَا ).

(٦) فِي د: ( وَجَبَ ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( فَلَمَّا ).

(٣) فِي د: ( فَلَمَّا ).

(٥) فِي د: ( أَخْلَصَهُمَا ).

وَلَمْ جَازَ: (قَلَمًا وَصَالًا) مَعَ مَنَعَ (مَا) مِنَ الدُّخُولِ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ؛ إِذْ كَانَتْ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا دَخَلَتْ فِي: (رُبَّمَا)، وَهَذَا يُنَاقِضُ الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجْلِهِ دَخَلَتْ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ لِدُخُولِهَا وَجْهًا آخَرَ<sup>(٢)</sup> يُقَدَّرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَصِحَّ الْكَلَامُ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ صَلَةً، لَا كَافَّةً لِلْعَامِلِ؟

وَلَمْ كَانَتْ حُرُوفُ الاسْتِفْهَامِ لِلْفِعْلِ أُولَى مَعَ جَوَازِ دُخُولِهَا عَلَى الْاسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ [ظ ١٦٠] مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، فَإِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ الْفِعْلُ طَلَبَتْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَلَبَتْ الْفَائِدَةَ مِنَ الْجُمْلَةِ؟

## بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي يَصْلُحُ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ<sup>(\*)</sup>

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَصْلُحُ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا<sup>(٣)</sup> الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَصْلُحُ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً أَصْلًا؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّهُ بِمَا يَصِحُّ فِي خِلَافِهِ مِنْ أَقْوَى الْوُجُوهِ، حَتَّى صَحَّ عَمَلُهُ فِيهِ؟

(٢) في د: (وجه الجر).

(١) في د: (إذا كانت).

(\*) العنوان في الكتاب ١١٦/٣: «هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال».

(٣) كذا في د. وفي الأصل: (مسائل من هذا).

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّمَا)، و (كَأَنَّمَا)؟ وَلِمَ (١) كَانَتْ تَصْلُحُ لِلْأَسْمِ وَالْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (مَا) دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافَّةً؛ لِيَصْلُحَ الِاسْتِثْنَاءُ بَعْدَهَا، وَدَخَلَتْ فِي: (رُبَّمَا)، و (قَلَّمَا) كَافَّةً؛ لِتُخْلِصَهَا لِلْفِعْلِ، فَالْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ، وَإِنْ اجْتَمَعَتْ فِي كَفِّ الْعَامِلِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي (لَكِنْ) الدُّخُولُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُشْرِكُ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ حُرُوفِ الْإِشْرَاكِ (٢)؟  
وَمَا قِسْمَةُ الْحُرُوفِ فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ؟ وَمَا الْحُرُوفُ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ؟ وَمَا الْحُرُوفُ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ؟ وَمَا الْحُرُوفُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ؟

وَلِمَ ذَكَرَ (إِذْ)، وَهِيَ اسْمٌ، فِي هَذَا الْبَابِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْمٌ يُشَبِّهُ الْحَرْفَ، فَلَيْسَ يَعْمَلُ بِحَقِّ شَبِّهِ الْحَرْفِ (إِذْ)، وَلَا (حَيْثُ)، وَلَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْعَرَبِ: (انْتَظِرْنِي كَمَا آتَيْكَ)؟ وَلِمَ دَخَلَتْ (مَا) عَلَى كَافِ التَّشْبِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (مَا) كَانَتْ لِتَشْبِيهِ مَعْنَى الْأَسْمِ بِمَعْنَى الْأَسْمِ، فَصَارَتْ عَلَى تَشْبِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ (٣)، أَيْ: لِيَكُنْ انْتَظَارُكَ كَمَا يَكُونُ إِيْتَانِي لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي (٤)، لَا مَحَالَةَ، وَهَذَا تَشْبِيهُ حَسَنٌ، وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَقْلِبُهَا إِلَى مَعْنَى (لَعَلَّ)، كَأَنَّهُ قَالَ: لَعَلِّي آتَيْكَ، وَالْأَوَّلَى فِي الْحَرْفِ إِذَا تَوَجَّهَ فِيهِ مَعْنَى الْأَصْلِ حَمْلُهُ عَلَيْهِ مَعَ نَظِيرِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ [و ١٦١]: (رُبَّمَا)، و (قَلَّمَا) عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ؟

وَلِمَ لَمْ تَعْمَلْ (كَمَا) فِي الْفِعْلِ عَلَى (٥) هَذَا الْمَعْنَى وَعَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (مَا) (٦) إِنَّمَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَلَكُمْ).

(٢) فِي د: (الِاشْتِرَاكِ).

(٣) قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى الْفِعْلِ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٤) فِي د: (عَلَى إِيْتَانِي).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَعْلَى).

(٦) قَوْلُهُ: (مَا) سَاقِطٌ مِنْ د.

دَخَلْتُ كَافَةً لِلْعَمَلِ؛ لِيَصْلُحَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، فَلَمْ يَجْزُ مَعَ هَذَا الْمَعْنَى أَنْ تَعْمَلَ؛ لِأَنَّ  
عَامِلَ الْفِعْلِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْقَلَهُ نَقْلَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كَمَا)؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ؟

وَهَلْ تَقْدِيرُهُ<sup>(١)</sup>: لِيَكُنْ انْتِفَاءُ شْتَمِكَ النَّاسَ<sup>(٢)</sup> كَمَا يَكُونُ انْتِفَاءُ شْتَمِهِمْ إِيَّاكَ،  
وَهَذَا تَشْبِيهُ حَسَنٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ: اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ

كَمَا تُغْدِي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ؟

وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: لِيَكُنْ دُنُوكَ مِنْ لِقَاءِ هَذَا الصَّيْدِ<sup>(٣)</sup> كَمَا يَكُونُ غَدَاؤُنَا الْقَوْمَ مِنْ  
شَوَائِهِ، أَيْ: فَاحْرِصْ عَلَى هَذَا كَمَا تَحْرِصُ عَلَى ذَلِكَ؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ غَيْرَ عَامِلَةٍ<sup>(٤)</sup> إِجْرَاؤُهَا  
عَلَى مَا<sup>(٥)</sup> مَعْنَاهُ فِي الْفِعْلِ خَاصَّةً. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَحُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ الَّتِي  
هِيَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الِاسْتِفْهَامِ تَطْلُبُ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، فَإِذَا<sup>(٦)</sup> كَانَ  
الْفِعْلُ فِي الْكَلَامِ طَلَبَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْفَائِدَةَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ طَلَبَ الْفَائِدَةَ مِنْ  
الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذِهِ الْأَحْرُفُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَطْلُبُ الْفِعْلَ بِخَاصَّتِهِ الَّتِي  
تَفْصِلُهُ مِنْ غَيْرِهِ.

(١) في الأصل ود: (تقدير)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) قوله: (الناس) ساقط من د.

(٣) قوله: (ليكن دنوك من لقاء هذا الصيد) مكرر في الأصل ود.

(٤) في الأصل ود: (عامل) وكذا في ترجمة الباب.

(٦) في د: (وإذا).

(٥) قوله: (ما) ليس في د.



وَكَانَ ابْنُ السَّرَّاجِ يَعْتَلُّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مَا كَانَ عَامِلًا فِي الْفِعْلِ يَخْتَصُّ بِدُخُولِهِ مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ فِيهِ، كَمَا أَنَّ مَا عَمِلَ فِي الْأِسْمِ يَخْتَصُّ بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ فِيهِ، وَمَا لَمْ يَعْمَلْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَرَى مَجْرَى حُرُوفِ الْأَسْتِفْهَامِ فِي أَنَّهُ يَصْلُحُ دُخُولُهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

ثُمَّ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ (سَوْفَ)، فَقَالَ: هَلَّا عَمِلَتْ إِذْ<sup>(١)</sup> اخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ؟ وَأَجَابَ عَنْ هَذَا بِأَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَعَ السَّيْنِ كَجُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ مَا يُزَادُ فِي حَشْوِ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاعتلالُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ (أَنَّ) غَيْرَ عَامِلَةٍ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ [ظ ١٦١].

فَإِنْ قَالَ: إِنَّ لَهَا حَقَّ الصَّدْرِ لِلْعَمَلِ الَّذِي قَدْ وَجَبَ لَهَا بِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ. قِيلَ لَهُ: فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحُرُوفُ لَهَا حَقَّ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّهَا فِي كُلِّ فِعْلٍ، خِلَافَ مَا يُزَادُ فِي حَشْوِ الْفِعْلِ.

فَلَيْسَ هَذَا جَوَابًا<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يُعْتَدَ بِقُوَّةِ الْأَطْرَادِ فِيهِ، وَالْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْتُ لَكَ أَوَّلًا تُغْنِي عَنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَحُكْمُ (قَدْ) أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَقَدْ أَكَّدَ ذَلِكَ سَيَّبَوِيهِ بِأَنَّهَا<sup>(٤)</sup> جَوَابُ (لَمَّا يَفْعَلْ)، فَتَقُولُ: (قَدْ فَعَلَ)، فَيَكُونُ لَهَا الصَّدْرُ، كَمَا هُوَ لِجَوَابِهَا، وَقَدْ وَجَبَ لِلْجَوَابِ بِحَقِّ الْعَمَلِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا عَلَيْهِ خَاصَّةً، وَالْأَغْلُبُ عَلَى (قَدْ) مَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لَهُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي عَلَى جِهَةِ التَّقْرِيبِ مِنَ الْحَاضِرِ.

(١) فِي د: (إِذَا).

(٢) الْأُصُولُ ٢/٢٣٣. وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (جَوَابُ).

(٤) فِي د: (لِأَنَّهَا).

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَدْ يَقُومُ) <sup>(١)</sup>، وَ (قَدْ يَفْعَلُ كَذَا) إِذَا ذَهَبَتْ بِهِ مَذْهَبَ الْقَلِيلِ لِمَا يَفْعَلُهُ، فَيُؤْذِنُ التَّقْلِيلُ لِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ بِالتَّقْلِيلِ لِمَا يَقَعُ مِنْهُ.

وَتَكُونُ (قَدْ) جَوَابًا لِقَوْلِهِ: (أَفَعَلَ؟)؛ لِأَنَّ أَلْفَ الِاسْتِفْهَامِ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُهَا الْمَعَانِي مَعَ الِاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّهَا أُمَّ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ، فَيَدْخُلُهَا مَعْنَى التَّوَقُّعِ، وَيَكُونُ جَوَابُهَا: (قَدْ فَعَلَ) لِمَا فِي (قَدْ) مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ <sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا صَلَحَ ذَلِكَ فِيهَا لِتَقْرِيبِ مَعْنَى الْمَاضِي مِنَ الْحَاضِرِ، وَمِنْ شَأْنِ النَّاسِ أَنْ يَتَوَقَّعُوا مَا قُرْبَ وَقْتِهِ.

وَيَكُونُ: (مَا فَعَلَ) جَوَابًا لـ (هَلْ فَعَلَ؟)؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَقُّعَ فِي (هَلْ).  
وَتَكُونُ: (لَمَّا) جَوَابًا لـ (قَدْ فَعَلَ)، وَإِنَّمَا دَخَلَ (لَمَّا) مَعْنَى التَّوَقُّعِ؛ لِأَنَّ (مَا) زِيدَتْ عَلَى (لَمْ) لِتَقْرِيبِ وَقْتِ الْفِعْلِ، فَجَرَتْ مَجْرَى (قَدْ) فِي التَّوَقُّعِ لِلْفِعْلِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

وَحُكْمُ (سَوْفَ) أَلَّا تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى (يَفْعَلُ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي الْفِعْلِ خَاصَّةً عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِقْبَالِ، كَالسَّيْنِ فِي (سَيَفْعَلُ)، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ جَوَابُ (لَنْ يَفْعَلَ)، فَجَرَتْ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ خَاصَّةً مَجْرَى (لَنْ) الَّتِي قَدْ وَجَبَ لَهَا ذَلِكَ بِحَقِّ الْعَمَلِ.

و (رُبَّمَا)، وَ (قَلَمًا) دَخَلَتْ فِيهِمَا (مَا)؛ لِتَكْفُفِهِمَا عَنِ الْعَمَلِ، وَتُخْلِصُهُمَا لِلْفِعْلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ التَّقْلِيلُ أَوَّلًا فِي مَعْنَى الْاسْمِ، فَلَمَّا اخْتِيجَ إِلَيْهِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ دَخَلَتْ (مَا) لِتَكْفُفِ عَامِلِ الْاسْمِ عَنْ عَمَلِهِ، وَتُخْلِصَهُ لِلْفِعْلِ.

وَلَا [١٦٢] يَعْمَلُ عَامِلُ الْاسْمِ فِي الْفِعْلِ، وَلَا عَامِلُ الْفِعْلِ فِي الْاسْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَخْتَصُّهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، فَيَجِبُ لِذَلِكَ لُزُومُهُ مَا اخْتَصَّ بِهِ فِي الْمَعْنَى، كَانَ إِذَا اخْتَصَّ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَقَّ بِاللُّزُومِ. وَالْحَرْفُ الَّذِي يَعْمَلُ يَخْتَصُّ بِمَعْمُولِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَلُزُومُهُ لَهُ أَوْ كَدُّ.

(٢) بعده في د: (ويكون جوابها قد فعل).

(١) في د: (تقدم).

وَقَالَ<sup>(١)</sup> الشَّاعِرُ:

٨١٦ صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٢)</sup>  
فَهَذَا ضَرُورَةٌ، وَوَجْهُهُ الرَّدُّ إِلَى الْأَصْلِ فِي ( قَلَّ )، وَإِدْخَالُ ( مَا ) عَلَيْهِ صِلَةٌ،  
لَا كَافَّةٌ، فَهَذَا شَدَّ بِالرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا شَدَّ:

٨١٧ ..... ضَنِئُوا<sup>(٣)</sup> .....

بِالرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ.

و ( هَلَا ) وَأَخَوَاتُهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا ( لَا ) لِتَغْيِيرِهَا إِلَى مَعْنَى خِلَافَ مَعْنَى  
الْأَصْلِ فِيهَا فَقَطُّ، وَكَانَتْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ ( مَا )؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ،  
فَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ عَمَّا<sup>(٤)</sup> بَعْدَهَا، فَكَانَتْ أَحَقُّ بِأَلَّا تَكْفُفَ الْعَامِلَ عَنْ عَمَلِهِ، وَكَانَتْ  
( مَا ) أَحَقُّ بِكَفِّ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَالٍ مَا تَكُونُ نَفْيًا لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَالْأَصْلُ<sup>(٥)</sup>  
فِيهَا أَنْ يُسْتَأْنَفَ الْكَلَامُ بَعْدَهَا.

و ( لَوْلَا ) إِنَّمَا صَلَحَ أَنْ تُغَيَّرَ عَنْ مَعْنَى ( لَوْ )؛ لِأَنَّهَا مُنَاسِبَةٌ لَهَا بِتَغْلِيْقِ  
الْفِعْلِ، و ( هَلَا ) أَحَقُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنْ تَغْلِيْقِ الْفِعْلِ فِيهَا مَعْنَى  
الطَّلَبِ؛ وَلِذَلِكَ فَسَّرَتْ ( لَوْلَا )، و ( أَلَّا )، و ( لَوْ مَا ) بِهَا.

وَالْوَجْهُ فِي ( أَلَّا ) أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهَا ( هَلَا ) فَلَبَّتِ الْهَاءُ هَمْزَةً، كَمَا قُلِبَتْ  
الْهَمْزَةُ هَاءً فِي: ( هَرَّاقَ )؛ لِأَنَّهَا أُخْتُهَا فِي الْمَخْرَجِ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، وَيُقَالُ:  
( إِيَّاكَ )، و ( هِيََاكَ ) عَلَى الْإِبْدَالِ الَّذِي ذَكَرْنَا.

وَجَاءَتْ ( لَوْ مَا ) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِأَنَّ ( لَا ) أَحَقُّ بِالتَّخْصِيصِ عَلَى الْفِعْلِ

(١) فِي د: ( وَقَوْل ).

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ ( ٢٧ ).

(٣) هَذَا نِهَآيَةُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

مَهْلًا أَعَاذَلُ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِئُوا

وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ ( ١٨ ).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: ( الْأَصْل ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: ( مَا ).

الْمُسْتَقْبَلِ، وَكَانَتْ (هَلَا) هِيَ الْأَصْلُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِهِ هَذِهِ الْأَحْرُفُ، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِتَمَكُّينِ الْمَعْنَى فِيهَا وَإِخْلَاصِهِ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ.

## الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَصْلُحُ دُخُولُهَا عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى مَا مَعْنَاهُ يَصْلُحُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حَرْفٌ عَامِلٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ [ظ ١٦٢] لَوْ كَانَ عَامِلًا لَأَخْتَصَّ بِالْدُخُولِ عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ.

وَحُكْمُ: (إِنَّمَا)، و (كَأَنَّمَا) أَنْ يَجُوزَ دُخُولُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ (مَا) دَخَلَتْ كَافَّةً؛ لِيَصْلُحَ الْأَسْتِثْنَاءُ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا (إِنْ)؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ فِيهَا قَوِيٌّ، ثُمَّ (لَكِنَّمَا)، و (كَأَنَّمَا)؛ لِقُرْبِ (إِنْ) مِنْهَا؛ إِذْ هِيَ مُغْيِرَةٌ عَنْهَا.

فَأَمَّا (لَيْنَمَا)، و (لَعَلَّمَا) فَالْإِعْمَالُ فِيهَا أَقْوَى، وَيَجُوزُ فِيهَا تَرْكُ الْإِعْمَالِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَخَوَاتِ (إِنْ)، فَتَدْخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ.

وَأَمَّا (لَكِنْ) فَلَأَنَّهُ مِنْ حُرُوفِ الْإِشْرَاكِ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ حَرْفٍ إِشْرَاكِ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ دُخُولُهُ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَطَفَ اسْمًا عَلَى اسْمٍ دَخَلَ عَلَى الْأِسْمِ، وَإِنْ عَطَفَ فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ دَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ، فَهَذَا حُكْمُ (إِنَّمَا) وَأَخَوَاتِهَا، وَحُكْمُ حُرُوفِ الْعَطْفِ كُلِّهَا.

وَقِسْمَةُ الْحُرُوفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: حُرُوفٌ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأِسْمِ. وَحُرُوفٌ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ. وَحُرُوفٌ يَصْلُحُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، وَقَدْ مَرَّ الْبَيَانُ عَنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (أَنْتَظِرْنِي كَمَا آتَيْكَ)، دَخَلَتْ (مَا) عَلَى كَافِ التَّشْبِيهِ؛

(١) فِي د: (الاشتراك).

(٢) انظر باب مَا يُخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْفِعْلِ لِلْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أَوَّلِي بِهِ. (ج ١/ ٣٥) داماد.

لِتَكْفُفَهَا عَنِ الْعَمَلِ، وَيَصِيرَ الشَّبَهُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لِيَكُنْ مِنْكَ  
إِتْيَانٌ كَمَا يَكُونُ مِنِّي إِتْيَانٌ.  
وَقَالَ رُؤَبَةُ:

٨١٨ لَا تُشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتِمُ<sup>(١)</sup>

فهذه عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ بِالْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لِيَكُنْ نَفْيُ شَتْمِكَ النَّاسَ كَمَا  
يَكُونُ نَفْيُ شَتْمِهِمْ إِيَّاكَ.

وَقَالَ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِمْ: (اَنْتَظَرْنِي كَمَا آتَيْكَ)<sup>(٢)</sup>: مَعْنَاهُ: لَعَلِّي آتَيْكَ، فَجَعَلَهَا  
مَنْقُولَةً إِلَى مَعْنَى (لَعَلَّ)، وَلَيْسَ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَدْخُلَهَا مَعْنَى (لَعَلَّ) مَعَ مَعْنَى  
التَّشْبِيهِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، كَمَا قَالَ أَبُو النَّجْمِ:

٨١٩ قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ

كَمَا تُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ<sup>(٣)</sup>

فَفِي هَذَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ، وَمَعْنَى (لَعَلَّ)، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: لِيَكُنْ حِرْصُكَ  
عَلَيْهِ كَحِرْصِنَا عَلَى أَنْ نُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ، وَفِيهِ مَعْنَى: لَعَلَّنَا نُغَدِّي الْقَوْمَ  
مِنْ<sup>(٤)</sup> [ ١٦٣ ] شَوَائِهِ.

\* \* \*

(١) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٣، وانظر سيبويه ١١٦/٣، وتحصيل عين  
الذهب ٤٢٩، وشرح الرضي ٣٢٧/٤، والمقاصد الشافية ٦٨٩/٣. وهو بلا نسبة في البغداديات ٢٨٩،  
والنكت للأعلم ٧٦٠، والإنصاف ٤٨٢/٢، والارتشاف ١٧١٥، وتوضيح المقاصد ١٢٣٤/٣،  
وتمهيد القواعد ٣٠٧، والهمع ٤٧٦/٢.

(٢) سيبويه ١١٦/٣.

(٣) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ٧٠ - ٧١، وانظر سيبويه ١١٦/٣، وهو برواية: (تغذي  
الناس)، والنكت للأعلم ٧٦١، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩، والإنصاف ٥٩١/٢، والمقاصد الشافية  
٦٩٩/٣. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٣١٠/١، ومجالس ثعلب ١٢٧/١، واللامات ١٣٧،  
والحجة للفراسي ٣٧٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٢.

(٤) قوله: (من) مكرر في الأصل.

## بَابُ نَفْيِ الْفِعْلِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ<sup>(١)</sup> مَا يَجُوزُ فِي نَفْيِ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي نَفْيِ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْفِي بِحَرْفِ النَّفْيِ أَيَّ حَرْفٍ كَانَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ  
 مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لابتداء الكلام؟  
 وَمَا نَفْيُ: (فَعَلَ زَيْدٌ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ: (لَمْ يَفْعَلْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (لَمْ  
 يَفْعَلْ) يَخْصُ الْمَاضِيَ فَقَطْ؟  
 وَمَا نَفْيُ: (قَدْ فَعَلَ)؟ وَلِمَ كَانَ: (لَمْ يَفْعَلْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ (لَمْ  
 يَخْصُ الْمَاضِيَ مَعَ التَّوَقُّعِ الَّذِي فِيهِ، وَالتَّقْرِيبِ مِنَ الْحَالِ؟  
 وَلِمَ وَجَبَ فِي (لَمْ) مَعَ أَنْ أَصْلَهَا (لَمْ) أَنْ تَكُونَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
 لِأَنَّ زِيَادَةَ (مَا) قَدْ اقْتَضَتْ زِيَادَةَ مَعْنَى لَا يُبْطِلُ نَفْيَ الْمَاضِيَ، كَمَا اقْتَضَتْ (قَدْ)  
 زِيَادَةَ مَعْنَى لَا يُبْطِلُ إِثْبَاتَ الْمَاضِيَ؟  
 وَمَا نَفْيُ: (لَقَدْ فَعَلَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ: (مَا فَعَلَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
 لِأَنَّهُمَا مِنْ جَوَابِ الْقَسَمِ فِي الْمَاضِيَ، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلَ)، فَقَالَ:  
 (وَاللَّهِ مَا فَعَلَ)؟  
 وَمَا نَفْيُ (يَفْعَلُ) الَّذِي لِلْمُسْتَقْبَلِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ: (لَا يَفْعَلُ)؟ وَهَلْ  
 ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ بِحَرْفٍ هُوَ لَهُ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ يَلْحَقُ الْفِعْلَ، كَمَا  
 لَمْ يَلْحَقْهُ فِي: (هُوَ يَفْعَلُ)؟

(\*) هذا هو العنوان في الكتاب ١١٧/٣.

(٢) الكلام من قوله: (مما لا يجوز) ساقط من د.

(١) قوله: (يبين) ساقط من د.

وَمَا نَفْيُ: (لَيَفْعَلَنَّ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ: (لَا يَفْعَلُ) بِ (لَا) الَّتِي هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ؟  
 وَمَا نَفْيُ: (سَوْفَ يَفْعَلُ)، و (سَيَفْعَلُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ: (لَنْ<sup>(١)</sup> يَفْعَلَ)؟  
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنْ غَيْرِ جَوَابِ الْقَسَمِ؟  
 وَمَا نَفْيُ: (هُوَ يَفْعَلُ) عَلَى مَعْنَى الْحَاضِرِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ: (مَا يَفْعَلُ)؟  
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا لِلْحَالِ؟

### بَابُ إِضَافَةِ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ<sup>(\*)</sup>

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِضَافَةِ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

#### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضَافَةِ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً [ظ ١٦٣]؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِلْفَائِدَةِ، وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ الْمُضَافُ بِمَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ؟  
 وَلِمَ جَازَ إِضَافَةُ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ عَلَى الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، فَأُضِيفَ إِلَيْهِ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى إِلَى الْمَصْدَرِ؟  
 وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ خَاصَّةً؟ وَهَلْ الْعِلَّةُ فِيهِ شِدَّةُ اخْتِصَاصِ الزَّمَانِ بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ، وَأَنَّهُ مُنْقَسِمٌ بِانْقِسَامِهِ، وَأَنَّهُ مُشَاكِلٌ لَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَبْقَى؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ)، و (آتَيْكَ يَوْمٌ تَقُولُ ذَاكَ)؟ وَهَلْ جَازَ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ: هَذَا يَوْمٌ قِيَامٍ لَزَيْدٍ، وَآتَيْكَ يَوْمٌ قَوْلٍ لَكَ ذَلِكَ، عَلَى إِضَافَتِهِ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَمْ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ١١٧/٣؛ لِأَنَّ (لَنْ) هِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ.

(\*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ١١٧/٣: «بَابُ مَا يُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ».

المَصْدَرِ النَّكِرَةِ، أَوِ الْمَعْرِفَةِ الْمُبْهَمَةِ دُونَ الْمُؤَقَّتَةِ، كَقَوْلِكَ: ( هَذَا يَوْمٌ قِيَامٍ زَيْدٍ )، وَ ( آتِيكَ يَوْمَ قَوْلِكَ ذَلِكَ )؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ الْمُبْهَمَةِ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ الْمُؤَقَّتَةِ؟ وَهَلِ الْمُبْهَمَةُ عَلَى الشَّيْءِ بَعِيْنُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمَكِّنَ تَمْيِيزُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ حَضَرَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُؤَقَّتَةُ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ تُوجِبُ تَمْيِيزَ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ حَضَرَ الشَّاهِدُ لَهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وَ: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩]؟

وَمَا نَظِيرُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ مِنَ الصِّفَةِ بِالْفِعْلِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تُوصَفَ النَّكِرَةُ بِالْفِعْلِ؟ وَهَلِ ذَلِكَ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى تَأْوِيلِ الْأِسْمِ، كَقَوْلِكَ: ( مَرَزْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ ) فِي مَوْضِعٍ: قَائِلٍ ذَلِكَ، فَإِذَا وُضِعَتِ الْكَلِمَةُ مَوْضِعَ غَيْرِهَا احْتَمَلَتْ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ، كَمَا أَنَّهَا إِذَا دَخَلَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهَا حَرْفٌ احْتَمَلَتْ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا الْحَرْفُ؟

وَلِمَ جَازَ صِفَةُ النَّكِرَةِ زَمَانًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَ زَمَانٍ بِالْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ؟ وَهَلِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ أَحْصُ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا كَبَعْضِ حُرُوفِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ، وَالْمُنْفَصِلُ أَوْسَعُ فِي التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَيَانِ بَعْدَ التَّمَامِ، وَذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ مُحَالٌ؟

وَمَا نَظِيرُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ مِنْ دُخُولِ أَلِفِ الْوَصْلِ عَلَى الْأِسْمِ؟ وَهَلِ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْإِشْعَارُ [و١٦٤] بِقُوَّةِ التَّصَرُّفِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: ( مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِي )، وَ ( مُذْ جَاءَنِي )؟

وَلِمَ جَازَ إِضَافَةُ اسْمِ الزَّمَانِ الْمَبْنِيِّ إِلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزِ إِضَافَتُهُ إِلَى سَائِرِ الْأَشْيَاءِ؟ وَهَلِ ذَلِكَ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى الْفِعْلِ كَإِضَافَتِهِ إِلَى الزَّمَانِ الْمُبَيَّنِّ لَهُ إِذَا



أُخْرِجَ<sup>(١)</sup> إِلَى مَعْنَى الْحَرْفِ فِي قَوْلِكَ: ( مَا رَأَيْتُهُ مُذَ الْيَوْمِ )؟ وَلِمَ لَا يُضَافُ إِلَى الْمُبَيِّنِ مِنَ الزَّمَانِ إِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ فِي نَفْسِهِ، لَا فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا      كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ؛ إِذْ كُلُّ<sup>(٢)</sup> فِعْلٍ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى فَاعِلِهِ، وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ صِفَةِ فَاعِلِهِ، فَكَانَ فِيهِ بَيَانٌ لِلآيَةِ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ<sup>(٣)</sup> الْمُبْهَمَةُ، فَجَرَى فِي هَذَا مَجْرَى أَسْمَاءِ الزَّمَانِ فِي شِدَّةِ الْاِخْتِصَاصِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ بِالْفِعْلِ لِلأَوَّلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ يَزِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الصَّعِقِ<sup>(٤)</sup>:

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا      بَايَةَ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا؟  
وَلِمَ وَجَبَ أَنَّ ( مَا ) صِلَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْعَرَبِ: ( لَا أَفْعَلُ ذَاكَ بِذِي تَسْلَمٍ )، وَ ( لَا أَفْعَلُ بِذِي تَسْلَمَانِ )، وَ ( لَا أَفْعَلُ بِذِي تَسْلَمُونَ )؟ وَهَلْ مَعْنَاهُ: لَا أَفْعَلُ بِسَلَامَتِكَ، وَجَازَ أَنْ يُضَافَ ( ذُو ) إِلَى ( تَسْلَمٍ )؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ، وَيَخْتَصُّ فِي الْإِضَافَةِ بِالْجِنْسِ الَّذِي هُوَ كَالْمَصْدَرِ، وَكُلُّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ يَفْتَضِي لَهُ الْإِضَافَةَ عَلَى جِهَةِ الْإِشْعَارِ بِقُوَّتِهِ فِيهَا؟

وَمَا نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: ( لَا أَفْعَلُ بِذِي تَسْلَمٍ ) مِنْ قَوْلِهِمْ: ( لَدُنْ غُدْوَةٍ )؟

وَلِمَ اطَّرَدَتِ الْأَفْعَالُ فِي ( الْآيَةِ )، وَلِمَ تَطَرَّدَتْ فِي ( ذِي )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ ( ذَا )

(٢) فِي د: ( إِذَا كَانَ ).

(١) فِي د: ( إِذَا خَرَجَ ).

(٣) فِي د: ( الْعَامَةِ ).

(٤) هُوَ يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خُوَيْلِدٍ ( الصَّعِقُ ) بِنُفَيْلٍ الْكَلَابِيِّ، مِنَ الشُّعْرَاءِ الْفَرَسَانِ. ( جُمُهرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٢/ ٢٨٦، وَالْأَعْلَامُ ٨/ ١٨٥ ).

مَوْضُوعٌ<sup>(١)</sup> لِلْجِنْسِ، فَهُوَ يُطَالَبُ بِهِ، وَلَيْسَ تُطَالَبُ (آيَةٌ) إِلَّا بِالْمُبَيِّنِ مِنَ الْإِضَافَةِ فَقَطُّ، فَمِنْ<sup>(٢)</sup> هَاهُنَا نَدَرُ<sup>(٣)</sup> بِ (ذِي تَسْلَمَ)، وَاطَّرَدَتِ الْإِضَافَةُ فِي (آيَةٍ)؟

وَمَا نَظِيرُ اطَّرَادِ الْإِضَافَةِ فِي (آيَةٍ) مِنْ اطَّرَادِ الْإِعْمَالِ فِي: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) وَنَحْوِهِ، فَهَذَا [ ظ ١٦٤ ] مُطَرِّدٌ كَمُطَرِّدٍ، مَعَ خُرُوجِهِ عَنِ الْأَصْلِ، وَالْأَوَّلُ نَادِرٌ كَنَادِرٍ لِشَبِّهِ يَفْتَضِي لَهُ ذَلِكَ؟

وَمَا حُكْمُ إِضَافَةِ الزَّمَانِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؟ وَلِمَ جَازَ ذَلِكَ فِي مَا كَانَ فِي مَعْنَى (إِذَا)، وَلَمْ يَجْزُ فِي مَا كَانَ فِي مَعْنَى (إِذَا) أَنْ يُضَافَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ؟ وَمَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (إِذَا)؟ وَلِمَ جَازَ الْإِبْتِدَاءَ، وَلَمْ يَجْزُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ خَاصَّةً فِي مَعْنَى (إِذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِذَا) لِلْمُسْتَقْبَلِ مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجَزَاءِ، فَهِيَ لِلْفِعْلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (يَكُونُ هَذَا يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرًا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ هُوَ لِأَنَّ (يَوْمًا) هَاهُنَا فِي مَعْنَى (إِذَا)، وَلَا يَجُوزُ: (يَكُونُ هَذَا إِذَا زَيْدٌ أَمِيرًا)؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (كَانَ ذَلِكَ زَمَانَ زَيْدٍ أَمِيرًا)؟ وَلِمَ جَازَ فِي (كَانَ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي (يَكُونُ)؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي نَفْيِ الْفِعْلِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِثْبَاتِ، فَإِنْ كَانَ الْإِثْبَاتُ مَاضِيًا كَانَ النَّفْيُ مَاضِيًا، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا كَانَ النَّفْيُ مُسْتَقْبَلًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ نَفْيُ ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي أُثْبِتَ مَعَ مُشَاكَلَةِ الْجَوَابِ لِمَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةِ السُّؤَالِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَلامِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْفَى بِحَرْفِ النَّفْيِ كَيْفَ اتَّفَقَ الْأَمْرُ فِيهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ

(٢) فِي د: (فَمِنْ مَا).

(١) فِي د: (مَوْضِع).

(٣) فِي د: (قَدَر).

مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لابتداء الكلام، مَعَ أَنَّهُ لَوْ أَثْبَتَ فِعْلًا مَاضِيًا فَنَفَيْتَ فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا لَمْ تَكُنْ قَدْ نَفَيْتَ مَا أَثْبَتَ.

وَنَفِي (فَعَلَ زَيْدٌ): (لَمْ يَفْعَلْ)؛ لِأَنَّهُ حَرْفُ نَفْيٍ يَخُصُّ الْمَاضِي، كَمَا يَخُصُّهُ (فَعَلَ) <sup>(١)</sup>.

وَنَفِي (قَدْ فَعَلَ): (لَمَّا يَفْعَلْ)؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ مَاضٍ، قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّقْرِيبِ مِنَ الْحَاضِرِ مَعَ مَعْنَى التَّوَقُّعِ، فَقَابِلُهُ مِثْلُهُ؛ إِذْ فِي (لَمَّا) مَعْنَى التَّقْرِيبِ وَالتَّوَقُّعِ؛ إِذْ كَانَتْ <sup>(٢)</sup> (مَا) زِيدَتْ عَلَى (لَمْ) لِيَزِيدَ مَعْنَى كَرِيذَةِ (قَدْ) عَلَى (فَعَلَ)، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْإِثْبَاتِ، وَهَذَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ.

وَنَفِي (لَقَدْ فَعَلَ): (مَا فَعَلَ)؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا مِنْ جَوَابِ الْقَسَمِ فِي الْمَاضِي، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلَ)، فَقَالَ: (وَاللَّهِ مَا فَعَلَ).

وَنَفِي (يَفْعَلُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ: (لَا يَفْعَلُ)؛ لِأَنَّ (لَا) تَنَفِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَهِيَ هُنَا لِلَّذِي تَنَفِيهِ فَقَطْ.

وَنَفِي (لَيَفْعَلَنَّ): (لَا يَفْعَلُ)؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا لِلْمُسْتَقْبَلِ <sup>(٣)</sup> عَلَى جِهَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ.

وَنَفِي (سَوْفَ يَفْعَلُ)، وَ (سَيَفْعَلُ): (لَنْ يَفْعَلَ)؛ لِأَنَّهُمَا <sup>(٤)</sup> لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنْ غَيْرِ جَوَابِ الْقَسَمِ.

وَنَفِي (هُوَ يَفْعَلُ) عَلَى مَعْنَى الْحَاضِرِ: (مَا يَفْعَلُ)؛ لِأَنَّ (مَا) لِنَفْيِ [١٦٥] الْحَاضِرِ فِي مَوْضِعِهَا.

## الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي إِضَافَةِ الْأِسْمِ إِلَى الْفِعْلِ إِجْرَاؤُهُ فِي الزَّمَانِ عَلَى اطِّرَادٍ؛ لِأَنَّ

(١) فِي د: (فَعَلَى).

(٢) فِي د: (إِذَا كَانَتْ).

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَهِيَ هُنَا لِلَّذِي) سَاقَطَ مِنْ د.

(٤) فِي د: (لِأَنَّهُ).

الزَّمانَ مُخْتَصَّصٌ بِالْفِعْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ. - وَأَنَّهُ مُنْقَسِمٌ بِانْقِسَامِهِ.

- وَأَنَّهُ مُشَاكِلٌ لَهُ فِيمَا لَا يَبْقَى.

وَأَصْلُ الإِضَافَةِ عَلَى اخْتِصَاصِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي، فَلَمَّا كَانَ لِلزَّمانِ مِنْ شِدَّةِ الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ كَانَ لَهُ مِنَ الإِضَافَةِ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِفَائِدَةٍ<sup>(٢)</sup> مَا لَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ فِي الْجُمْلَةِ بِمَا لَا يَعْمَلُهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا جَازَتْ هَذِهِ الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ غَيْرِهَا جَرَتْ فِي ذَلِكَ مَجْرَى دُخُولِ حَرْفٍ عَلَيْهَا فِي أَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَا لَمْ تَكُنْ تَحْتَمِلُهُ قَبْلُ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ جَازَ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ اسْمُ الزَّمانِ عَلَى تَأْوِيلِ الإِضَافَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ صِفَةُ النِّكَرَةِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْاسْمِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ) فِي مَوْضِعٍ: قَائِلُ ذَاكَ، فَلَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي وَجْهِهِ مِنْ وُجُوهِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا، إِلَّا أَنَّ الصِّفَةَ أَوْسَعُ مِنَ الإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ تَأْتِي بَعْدَ التَّمَامِ<sup>(٣)</sup>.

وَيَقَعُ الْبَيَانُ<sup>(٤)</sup> بِالْفِعْلِ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ كَانَ مِنْ مُتَكَلِّمٍ آخَرَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الإِضَافَةُ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَقَعُ مَوْقِعَ جُزْءٍ مِنَ الْاسْمِ، فَمُطَابَلَتُهُ بِالْمُبَيِّنِ لَهُ أَشَدُّ مِنْ مُطَابَلَةِ<sup>(٥)</sup> التَّامِّ بِالْمُبَيِّنِ لَهُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى إِحْكَامِ أَمْرِ الْمُبَيِّنِ لَهُ بِأَشَدِّ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ؛ فَلِذَلِكَ جَرَتْ فِي كُلِّ نَكِرَةٍ، وَلَمْ

(١) في د: (حقيقة).

(٢) في د: (الفائدة).

(٣) في د: (فأني بعد للتمام).

(٤) بعده في د: (له فيحتاج إلى إحكام أمر المبين له بأشد مما يحتاج إليه)، وقد كررت العبارة أيضًا بعد سطر.

(٥) في الأصل ود: (مطالبتة).

يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجْرِي فِي كُلِّ نَكِرَةٍ.  
وإنَّما يَجُوزُ فِي اسْمِ الزَّمَانِ خَاصَّةً عَلَى اطِّرادٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُغَيَّرَ الْإِضَافَةُ  
لَفْظَ الْفِعْلِ الْمُعْرَبِ؛ لِأَنَّ عَامِلَ الْاسْمِ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، فَجَرَتْ فِي هَذَا مَجْرَى  
إِضَافَةِ الْأَوَّلِ إِلَى اسْمٍ مَبْنِيٍّ فِي الْعَمَلِ فِي الْمَوْضِعِ [١٦٥] دُونَ اللَّفْظِ.

وَتَقُولُ: ( هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ )، وَ ( آتِيكَ يَوْمَ يَقُولُ ذَاكَ )، وَتَقْدِيرُهُ: هَذَا  
يَوْمٌ قِيَامَ زَيْدٍ، وَآتِيكَ يَوْمَ قَوْلِكَ ذَاكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرِهِ النَّكِرَةِ،  
وَالْتَعَرَّفَ مَعْرِفَةً مُبْهَمَةً كَتَعَرِّفِهِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّذِي يَصْلُحُ مَعَهُ أَنْ يَعْمَلَ  
عَمَلَ الْفِعْلِ، وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً مُؤَقَّتَةً لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُؤَقَّتِ (١).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ الْمُبْهَمَةِ وَالْمُؤَقَّتَةِ أَنَّ الْمُؤَقَّتَةَ إِذَا حَضَرَ فِيهَا الشَّيْءُ  
أَمَكْنَ أَنْ يُمَيَّزَ مِنْ غَيْرِهِ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُبْهَمَةُ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ:  
( وَجَدْتُ دِينَارًا ) فَتَقُولُ: ( مَا فَعَلَ الدِّينَارُ؟ ) فَيَقُولُ: ( الدِّينَارُ فِي هَذِهِ الدَّنَانِيرِ  
الْعَشْرَةِ )، فَهَذِهِ مَعْرِفَةٌ مُبْهَمَةٌ، وَلَوْ أَرَادَ التَّوَقُّيْتُ لِأَتَى بِعَلَامَةٍ لَيْسَ فِيهَا اشْتِرَاكٌ،  
عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ: ( عَلَيْهِ السَّكَّةُ الْمَأْمُونِيَّةُ )، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ تِلْكَ الدَّنَانِيرَ ظَهَرَ  
مِنْ بَيْنِهَا، وَأَمَكْنَ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ لِلْعَلَامَةِ الَّتِي لَا شَرِكَةَ فِيهَا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وَفِيهِ: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ  
الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩]، وَهَذَا شَاهِدٌ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ اسْمِ الزَّمَانِ إِلَى  
الْفِعْلِ.

وَتَقُولُ: ( مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِي )، وَ ( مُذْ جَاءَنِي )، فَتُضَيَّفُ الْمُبْهَمَ الْمَبْنِيَّ  
مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ تَجْزِ إِضَافَتُهُ إِلَى الْاسْمِ؛ لِعِلَّةِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ مَا يَكُونُ مَعْنَاهُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، فَيَكُونُ عَلَى مَعْنَى  
حَرْفِ الْجَرِّ، وَيَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْاسْمِ، وَيُحْمَى مِنْهُ كَانَ عَلَى مَعْنَى الْاسْمِ،  
فَلَا يُضَافُ إِلَى الْاسْمِ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ.

وَلَا تَمْتَنِعْ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلِطُهُ بِحُكْمِ الْحَرْفِ؛ إِذْ حَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ جَازَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَالْمَصْدَرِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُضَافَ هَذَا الْأِسْمُ إِلَيْهِ؟

قِيلَ لَهُ: جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَإِنْ مَنَعَتْ مِنْهُ عِلَّةٌ صَحِيحَةٌ، فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى قِيَاسِ الْمُقَدَّرَاتِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّاها فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَمِنْهَا: (أَيُّهُمْ ضَرَبْتُ) عَلَى تَقْدِيرِ مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجُوزَ تَأْخِيرُهُ إِلَى مَوْضِعِهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي أَبْوَابِ [١٦٦] شَتَّى.

وَقَالَ:

٨٢٠ بَايَةٌ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا<sup>(١)</sup>

فَإُضَافَ (بَايَةٌ) إِلَى الْفِعْلِ؛ وَإِنَّمَا أَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ دَلِيلٌ عَلَى الْفَاعِلِ، وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَالذَّلَالَةُ جَارِيَةٌ فِيهِ حَتَّى إِنَّ كُلَّ فِعْلٍ دَلِيلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَالْبَايَةُ الَّتِي هِيَ الْعَلَامَةُ مُبْهَمَةٌ تَقْتَضِي مَا لَهُ ذَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ تُبَيِّنُ عَنْهَا، وَالْفِعْلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، جَازَ أَنْ تُضَافَ إِلَى الْفِعْلِ، وَيَسْتَمِرَّ فِي كُلِّ فِعْلٍ بَيَّنَّ عَنْهَا، وَأَزَالَ الْإِبْهَامَ الَّذِي كَانَ فِيهَا.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الصَّعِقِ:

٨٢١ أَلَا مَنْ مَبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةٌ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من الوافر، وهو للأعشى في سيبويه ١١٨/٣. وقال في الخزانة ٥١٤/٦: «وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ لَمْ أَرَهُ مَنُشُوبًا إِلَى الْأَعْشَى إِلَّا فِي كِتَابِ سَيْبَوَيْهِ، وَفِي غَيْرِهِ غَيْرُ مَنُشُوبٍ إِلَى أَحَدٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ»، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٩٤/١، والتعليق للفارسي ٢٢٩/٢، والمحكم ٥٩٤/١٠، وتحصيل عين الذهب ٤٣٠، وابن يعيش ١٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/٣، وقواعد المطارحة ٢٢٥، وشرح الرضي ١٧٣/٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو في سيبويه ١١٨/٣، وابن السرياني ١٧٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٣٠. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٩٤/١، والزاهر ١٧٢/١، وليس في كلام العرب ٢٤٩، وابن يعيش ١٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/٣، وشرح الرضي ١٧٣/٣.

فهذا كالبَيْتِ الأوَّلِ في إِضَافَةِ ( آيَةٍ ) إِلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ ( مَا ) فِيهِ صَلَةٌ لِدَلَالَةِ أَنَّ الْمَعْنَى : بِآيَةٍ تُحِبُّونَ الطَّعَامَ ، إِلَّا أَنَّ ( مَا ) دَخَلَتْ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ . وَذَهَابُ التَّنْوِينِ يَقْتَضِي الإِضَافَةَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ نَفْيًا ؛ لِأَنَّ ( مَا ) النَّافِيَةَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ .

وَقَوْلُ الْعَرَبِ : ( لَا أَفْعَلُ ذَاكَ بِذِي تَسْلَمُ ) ، و ( لَا أَفْعَلُ ذَاكَ بِذِي تَسْلَمَانِ ) ، و ( لَا أَفْعَلُ بِذِي تَسْلَمُونَ ) ، وَالْمَعْنَى : لَا أَفْعَلُ بِسَلَامَتِكَ ، كَأَنَّ السَّلَامَةَ وَصْلَةٌ إِلَى أَلَّا يَفْعَلَ عَلَى جِهَةِ التَّبَرُّكِ بِهَا .

وإِنَّمَا جَازَتْ إِضَافَةُ ( ذِي ) إِلَى الْفِعْلِ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ :  
- أَحَدُهَا : أَنَّ الْاسْمَ نَاقِصٌ يَقْتَضِي الْمُبَيَّنَ .

- وَالثَّانِي : لُزُومُ الإِضَافَةِ لَهُ <sup>(١)</sup> قَبْلَ الدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ .

- وَأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ الْجِنْسَ ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ ، فَصَلَحَتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ ؛ لِأَنَّ لَهُ مَا يُطَالِبُ بِهِ مِمَّا هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْجِنْسُ . وَجَازَ فِي السَّلَامَةِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا ، وَأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ .

وَنَظِيرُ ( بِذِي تَسْلَمُ ) : ( لَدُنْ غُدُوَّةً ) فِي الْاِخْتِصَاصِ بِهَذَا الْمَعْمُولِ دُونَ غَيْرِهِ .

فَأَمَّا ( آيَةٌ ) فَتَطَرَّدُ <sup>(٢)</sup> فِي كُلِّ فِعْلٍ لِلْبَيَانِ <sup>(٣)</sup> عَنْهَا ؛ إِذْ لَمْ <sup>(٤)</sup> تَكُنْ قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ تَخْصُّ ضَرْبًا [ ظ ١٦٦ ] مِنْ ضُرُوبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ، فَتَشْتَدُّ مَطْلَابَتُهُ بِهِ وَاقْتِصَاؤُهُ لَهُ .

وَنَظِيرُ ( آيَةٍ ) فِي الْاِطِّرَادِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ : ( أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ) فَتَجْرِي فِي كُلِّ مَعْمُولٍ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ فِي : ( أَتَقُولُ ) دُونَ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، فَكَذَلِكَ فِي

(٢) في د : ( فنظيرة ) .

(١) قوله : ( له ) ليس في د .

(٤) في د : ( إذا لم ) .

(٣) في د : ( البيان ) .

(آيَة) دُونَ مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: (حُجَّةٍ)، و (بُرْهَانٍ)، وَمَا يَجْرِي  
هَذَا الْمَجْرَى.

وَمَا كَانَ مِنَ الْجُمْلِ عَلَى مَعْنَى (إِذْ) صَلَحَ أَنْ يُضَافَ الزَّمَانُ فِيهِ إِلَى الْابْتِدَاءِ  
وَالْخَبَرِ وَالْفِعْلِ. وَمَا كَانَ عَلَى مَعْنَى (إِذَا) لَمْ تَصْلُحِ الْإِضَافَةُ فِيهِ إِلَّا إِلَى الْفِعْلِ  
خَاصَّةً، فَتَقُولُ: (كَانَ هَذَا يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرٌ)؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: كَانَ هَذَا إِذْ زَيْدٌ أَمِيرٌ.  
وَلَا يَجُوزُ: (يَكُونُ هَذَا يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرٌ)؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:  
يَكُونُ هَذَا إِذَا زَيْدٌ أَمِيرٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (إِذَا)؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجَزَاءِ  
وَالْاِسْتِقْبَالِ، فَأُجْرِيَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ هَذَا الْمَجْرَى عَلَى شَبِّهِ (إِذْ) و (إِذَا).

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (كَانَ ذَلِكَ زَمَنَ زَيْدٍ خَارِجٍ)، وَلَا يَجُوزُ: (يَكُونُ ذَلِكَ زَمَنَ  
زَيْدٍ خَارِجٍ)؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَلَكِنْ تَقُولُ: (يَكُونُ ذَلِكَ زَمَنَ يَخْرُجُ زَيْدٌ)<sup>(٢)</sup>، أَيْ: إِذَا  
يَخْرُجُ زَيْدٌ.



(١) الكلام من قوله: (ولا يجوز يكون) ساقط من د.

(٢) في د: (زيدا).



## بَابُ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (إِنَّ) وَ (أَنَّ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِنَّ) وَ (أَنَّ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
 وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ (أَنَّ) مَوْقِعَ كُلِّ مُصَدَّرٍ؛ إِذْ هِيَ مَعَ صَلَاتِهَا مُصَدَّرٌ؟  
 وَمَا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةُ؟  
 وَمَا الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ؟  
 وَمَا قِسْمَةُ مَوْقِعِ (أَنَّ) بِالْفَتْحِ<sup>(١)</sup>؟  
 وَمَا قِسْمَةُ مَوْقِعِ (إِنَّ) بِالْكَسْرِ؟  
 وَلِمَ جَازَ فِي (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا الْعَوَامِلُ اللَّفْظِيَّةُ، وَلَمْ يَجْزِ<sup>(٢)</sup> فِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَةُ مِثْلُ ذَلِكَ؟  
 وَمِنْ<sup>(٣)</sup> أَيْنَ دَخَلَ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ تَفْخِيمُ الشَّأْنِ؟  
 وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (إِنَّ) الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ وَبَيْنَ (إِنَّ) الْمُخَفَّفَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ؟  
 وَلِمَ جَازَ: (أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ)، وَلَمْ يَجْزِ: (أَنَّكَ تَأْتِي خَيْرٌ لَكَ)؟  
 وَلِمَ جَازَ: (قَدْ عَرَفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) عَلَى مَعْنَى: قَدْ عَرَفْتُ انْطِلَاقَكَ، وَلَمْ يَجْزِ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) بِمَعْنَى: قَدْ عَلِمْتُ انْطِلَاقَكَ، عَلَى أَصْلِ بَابِ (عَلِمْتُ) [و١٦٧]؟

(\*) العنوان في الكتاب ١١٩/٣: «هذا باب إنَّ وإنَّ».

(١) قوله: (وما قسمة موقع أنَّ بالفتح) مكرر في د.

(٢) قوله: (يجز) ساقط من د. (٣) في الأصل ود: (من)، وكذا يقتضي السياق.

وَلَمْ جَازَ: (بَلَّغْنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ (بَلَّغْنِي) مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِذِكْرِهِ؟

وَلَمْ جَازَ أَنَّ يُوصَلَ الْحَرْفُ بِمَا يَكُونُ مَعَهُ اسْمًا، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (الَّذِي)، وَكِلَاهُمَا مَوْصُولٌ؟ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا حَتَّى كَانَ أَحَدُهُمَا حَرْفًا وَالْآخَرُ اسْمًا، وَكِلَاهُمَا مَعَ صَلَاتِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؟

وَلَمْ جَازَ فِي (أَنَّ) أَنْ تَعْمَلَ فِي صَلَاتِهَا، وَلَمْ يَجْزُ فِي (الَّذِي) أَنْ يَعْمَلَ فِي صَلَاتِهِ<sup>(١)</sup>؟

وَلَمْ صَارَتْ (أَنَّ) مِنْ (إِنَّ) كَالضَّرْبِ مِنْ (ضَرَبَ)؟  
وَلَمْ لَا تَكُونُ (إِنَّ) بِالْكَسْرِ إِلَّا مُبْتَدَأَةً، وَلَا تَكُونُ (أَنَّ) بِالْفَتْحِ إِلَّا غَيْرَ مُبْتَدَأَةٍ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِنَّ) وَ (أَنَّ) إِجْرَاؤُهَا عَلَى اخْتِلَافِ الْمَوَاقِعِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ مَعَ صَلَاتِهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، الَّذِي هُوَ اسْمٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ، مَرْتَبَةً عَامِلِهِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ.

وَمَنْزِلَةُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ مَنْزِلَةُ الْفِعْلِ الْمَاضِي الَّذِي يَسْتَعْنِي عَنْ عَامِلٍ، كَمَا يَسْتَعْنِي الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَالْعِلَّةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُفْرَدٌ، لَا يَسْتَحِقُّ عَامِلًا، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعَامِلُ لِمَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابُ، أَوْ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابُ، فَالْجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ لَا تَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ، فَلَا مَوْضِعَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ مُفْرَدٍ مُعْرَبٍ، فَكَذَلِكَ سَبِيلُ (أَنَّ) مَعَ صَلَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْقِعِ الْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ، وَهُوَ مُسْتَحِقُّ لِلْإِعْرَابِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (صَلَاتِهَا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي د: (الْمَوَاقِعُ).

ولا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ (أَنَّ) مَعَ صَلَاتِهَا مَوْقِعَ كُلِّ مَصْدَرٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقَعُ<sup>(١)</sup> إِلَّا مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا). وَلَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْمُبَيِّنِ لِعِدَّةِ الْمَرَّاتِ، وَلَا مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الَّذِي بِمَعْنَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا لَتَفْخِيمِ شَأْنِ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَقَعَ [إِلَّا]<sup>(٢)</sup> مَوْقِعَ الْمُؤَكَّدِ فَقَطْ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَا تَقَعُ مَوْقِعَ الَّذِي هُوَ لِعِدَّةِ الْمَرَّاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَهُ صِغَةُ تُبَيِّنُ عَنْهُ فِي مِثْلِ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً)، و (ضَرَبْتَيْنِ)، و (ضَرَبَاتٍ)، وَلَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الَّذِي بِمَعْنَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الْكَلَامِ لِتُبَيِّنَ مَعْنَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مَا هُوَ لِلْحَالِ فَإِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ فِيهَا مَعَ أَنَّ وَقُوعَ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَ الْحَالِ لَيْسَ [ظ ١٦٧] بِأَصْلٍ فِيهِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ الْمَصْدَرُ، وَإِنَّمَا تَقَعُ (أَنَّ) مَوْقِعَهُ، فَلَيْسَ لَهَا مِثْلُ مَنْزِلَتِهِ، فَيُتَصَرَّفُ فِي جَمِيعِ وُجُوهِهِ.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (إِنَّ) بِالْكَسْرِ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ الْمُجَرَّدُ مِنْ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ هُوَ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ الَّذِي فِيهِ تَفْخِيمُ الشَّأْنِ، عَلَى خِلَافِ مَوْقِعِ (إِنَّ).

### وَمَوَاقِعُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- الْاسْتِثْنَاءُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ كَلَامٌ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، وَهَذَا هُوَ أَظْهَرُ الْمَوَاقِعِ الَّتِي هِيَ لَهَا.

- الثَّانِي: الْحِكَايَةُ بَعْدَ الْقَوْلِ، وَهُوَ مَوْقِعُ اسْتِثْنَائِيٍّ؛ لِيُفْصَلَ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْحِكَايَةِ عَنْ غَيْرِهِ بِأَنْ يَسْتَأْنِفَ عَلَى جِهَتِهَا، كَقَوْلِكَ: (قُلْتُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ).

- وَالْمَوْقِعُ الَّذِي تَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ لِقَطْعِ الْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا، لِيَسْتَأْنِفَ الْكَلَامَ بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: (قَدْ عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ)، وَتَقْدِيرُ اللَّامِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ (إِنَّ)، وَلَكِنَّهَا زُحِلَتْ إِلَى الْخَبَرِ لِعِلَّةِ سَتَبَيِّنُ

(١) فِي د: (مَعَ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ [تَعَالَى] <sup>(١)</sup>.

- وَتَقَعُ هَذِهِ الْمَكْسُورَةُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اسْتِثْنَاءٍ؛ لِيُفْصَلَ الْقَسَمُ مِنَ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَيُوضَحُ ذَلِكَ لَأَمْ الْابْتِدَاءُ فِي قَوْلِكَ: (وَاللَّهُ لَزِيدٌ خَيْرٌ مِنْكَ).

وَأَمَّا مَوَاقِعُ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- الْمَوْقِعُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ حَرْفُ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا لَأَنَّكَ كَرِيمٌ)، و (بِأَنَّكَ عَلِيمٌ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

- وَالْمَوْقِعُ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ <sup>(٢)</sup> (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا، وَمَا أَشْبَهَهَا فِي طَلَبِ مَا فِيهِ مَعْنَى الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ)، و (بَلَّغَنِي أَنَّكَ قَادِمٌ).

- وَالْمَوْقِعُ الثَّالِثُ، وَهُوَ أَلْطَفُ هَذِهِ الْأَوْجُهِ، وَهُوَ مَوْقِعُ يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلُ الْابْتِدَاءِ الْمَبْنِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي اللَّفْظِ، عَلَى شَبهِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَشَبَهُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ مَا يَقْتَضِي الْمَفْرَدَ دُونَ الْجُمْلَةِ، كَمَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ، كَقَوْلِكَ: (فِي الْكِتَابِ أَنَّكَ رَاحِلٌ)، وَالظَّرْفُ هَاهُنَا خَبَرٌ، وَهُوَ يَقْتَضِي إِذَا كَانَ خَبَرًا الْمَفْرَدَ دُونَ الْجُمْلَةِ؛ فَلِهَذَا صَلَحَ أَنْ تَقَعَ الْمَفْتُوحَةُ هَذَا الْمَوْقِعَ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ [١٦٨] مَوَاقِعِهَا فِيمَا بَعْدَ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْقِسْمَةِ الَّتِي بَيَّنَّتُهَا.

وإِنَّمَا دَخَلَ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ تَفْخِيمِ الشَّأْنِ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبٌ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا وَفِي الْمَكْسُورَةِ التَّأْكِيدُ، إِلَّا أَنَّ التَّأْكِيدَ بِالْمَكْسُورَةِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّوْطِئَةِ بِمَا تَقَدَّمَ لِلْمَعْنَى قَبْلَ ذِكْرِهِ، وَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ، فَوَجْهُ التَّأْكِيدِ إِلَى تَفْخِيمِ الشَّأْنِ لِأَنَّهُ ضَرَبٌ مِنَ التَّأْكِيدِ يَصِحُّ فِي (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ. وَتَقُولُ: (أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَنَّكَ تَأْتِي خَيْرٌ لَكَ)؛ لِأَنَّهَا

(١) ما بين المعقوفين زيادة من د.

(٢) في الأصل ود: (فيها)، وكذا يقتضي السياق.

لَمَّا افْتُضَّتْ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَكْسُورَةِ بِمَوَاقِعِهَا<sup>(١)</sup> حَتَّى يَظْهَرَ مَعْنَاهَا عَلَى أَتَمِّ الظُّهُورِ حُمَيْتٍ مِنْ أَمَكَنِ الْمَوَاقِعِ الَّتِي هِيَ لِلْمَكْسُورَةِ.

وَتَقُولُ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ )، وَتَقْدِيرُهُ: قَدْ عَلِمْتُ انْطِلَاقَكَ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِي ( عَلِمْتُ ) الَّتِي لَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ؛ لِأَنَّهَا أَبْطَلَتْ<sup>(٢)</sup> مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي صَلَةِ ( إِنَّ )، فَتَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ، وَاسْتَغْنَتْ بِخَبَرِ ( إِنَّ ) عَنْ خَبَرٍ آخَرَ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَتَقُولُ: ( بَلَّغْنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ )، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بَلَّغْنِي انْطِلَاقَكَ. وَصَلَحَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ، وَأَنْ يُوصَلَ كَمَا يُوصَلُ ( الَّذِي )، إِلَّا أَنَّهَا حَرْفٌ، وَ ( الَّذِي ) اسْمٌ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ ضَمِيرٌ فِي صَلَتِهِ، كَقَوْلِكَ: ( الَّذِي أَكْرَمْتُهُ<sup>(٤)</sup> أَخُوكَ )، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( أَنْ )؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي صَلَتِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ الصَّدْرَ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَعْمَلَ صَلَةُ الْمَوْصُولِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِي حَالٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

و ( أَنْ ) مِنْ ( إِنَّ ) كَالضَّرْبِ مِنْ ( ضَرَبَ )؛ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فِي أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ، وَالْمَفْتُوحَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ.

وَلَا تَكُونُ ( إِنَّ ) الْمَكْسُورَةُ إِلَّا مُبْتَدَأَةً؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي قَطْعِ مَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا، وَفِي التَّأْكِيدِ الْمُتَقَدِّمِ، وَفِي صِلَاحِهَا لِجَوَابِ الْقَسَمِ، وَلَا تَكُونُ ( أَنْ ) بِالْفَتْحِ إِلَّا غَيْرَ مُبْتَدَأَةٍ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لَا بُدَّ أَنْ يُبْنَى عَلَى عَامِلٍ قَبْلَهَا فِي الْمَرْتَبَةِ [ظ ١٦٨].

\* \* \*

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: ( بَطَلَتْ ).

(٤) فِي د: ( أَكْرَمْتُ ).

(١) فِي د: ( بِمَوَاقِعِهَا ).

(٣) سِيبَوَيْهِ ٣/ ٣١٩.

## بَابُ <sup>(١)</sup> الْعَامِلِ فِي ( أَنْ ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْعَامِلِ فِي ( أَنْ ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْعَامِلِ فِي ( أَنْ )؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا كَلَامٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ أَخْصَّ مَوَاقِعَ ( إِنْ )، فَحَمَّوْهَا مِنْهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَوَاقِعَ ( إِنْ ) وَمَوَاقِعَ ( أَنْ )؟

وَمَا قِسْمَةُ الْمَوَاقِعِ لـ ( إِنْ )، و ( أَنْ )؟ وَمَا هُوَ لـ ( إِنْ ) خَاصَّةً؟ وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي هُوَ لـ ( أَنْ ) بِالْفَتْحِ خَاصَّةً؟ وَمَا الْمَوْقِعُ الْمُشْتَرَكُ؟ وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي لَا تَصْلُحُ فِيهِ ( إِنْ ) وَلَا ( أَنْ )؟

وَمَا حُكْمُ: ( ظَنَنْتُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ )؟ وَلِمَ عَمِلْتَ ( ظَنَنْتُ ) فِي ( أَنَّهُ ) مِنْ غَيْرِ خَبَرٍ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْكُسْرُ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ بِـ ( ظَنَنْتُ ذَاكَ ) <sup>(٢)</sup>، و ( ظَنَنْتُ <sup>(٣)</sup> ذَاكَ ) لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ( ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ )، و ( أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ) فِي مَوْضِعِ الظَّنِّ؟

وَمَا حُكْمُ: ( وَدِدْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ )؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ ( وَدِدْتُ ) فِي ( أَنْ ) مِنْ غَيْرِ خَبَرٍ؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَوْلَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ لَفَعَلْتُ كَذَا )؟ وَلِمَ وَجَبَ فَتْحُ ( أَنْ ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ غَيْرِ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ؟ وَهَلْ ذَاكَ لِأَنَّ ( لَوْلَا ) تُشْبِهُ الْعَامِلَ اللَّفْظِيَّ مِنْ

(١) قوله: ( باب ) ساقط من د.

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٢٠: « هذا باب من أبواب إن ».

(٢) في د: ( فظننت ).

(٣) سيبويه ٣/ ١٢٠.

ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: تَقَدَّمُهُ كَتَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَانْعِقَادُهُ بِمَا بَعْدَهُ كَانْعِقَادِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَدُخُولُهُ عَلَى الْأِسْمِ خَاصَّةً كَاخْتِصَاصِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ فَتْحُ (أَنْ) بَعْدَ (لَوْ لَا)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَوْ أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فَتْحُ (أَنْ) بَعْدَ (لَوْ)، وَهِيَ لِلْفِعْلِ خَاصَّةٌ؟ وَهَلْ يَتَوَجَّهُ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا شَبْهُهَا بِـ (لَوْ لَا)؛ إِذْ هِيَ أَصْلُ (لَوْ لَا)، وَ (لَوْ لَا) مُرَكَّبَةٌ مِنْهَا، وَالْآخَرُ إِضْمَارُ (كَانَ) عَلَى تَقْدِيرِ: لَوْ كَانَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ؟ وَلِمَ جَازَ: (لَوْ أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَكَانَ كَذَا)، وَلِمَ يَجْزُ: (لَوْ ذَهَابَهُ لَكَانَ كَذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَنَّ) (الْمَوْضُولَةَ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ لِطُولِهَا بِالصَّلَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا تُشَبِّهُ الْأَصْلَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ (لَوْ) مِنْ جِهَةِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْفَائِدَةِ [و١٦٩]، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ الْمَصْدَرِ الْمُصَرَّحِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (بِذِي تَسْلَمُ)، وَلَا يَقُولُونَ: (بِذِي سَلَامَتِكَ)؛ لِأَنَّهُ جَرَى كَالْمَثَلِ مَعَ الْأَسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْفَتْحِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْمُفْرَدِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (مُذْ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مُذْ ذَاكَ)، وَ (مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فَهُوَ كَمَا تَقُولُ: (الْخَبَرُ أَنَّكَ خَارِجٌ)، وَلَا تَقُولُ: (الْخَبَرُ أَنَّ خَارِجٌ)؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ لَا عَائِدَ فِيهَا إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَلَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ إِنَّ عَمْرًا خَارِجٌ)، وَيَجُوزُ: (زَيْدٌ إِنَّهُ خَارِجٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: حَقًّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ، وَأَلَّا<sup>(٢)</sup> إِنَّهُ ذَاهِبٌ؟ وَمِنْ أَيْنَ تَوَجَّهَ فِي (أَمَّا) الْوَجْهَانِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَنْبِيْهُ مُؤَكَّدٌ، فَجَرَتْ مَجْرَى (حَقًّا) فِي التَّأَكِيدِ، وَجَرَتْ مَجْرَى (أَلَّا) فِي التَّنْبِيْهِ، وَاخْتَلَفَ الْحُكْمُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟

وَلِمَ صَارَتْ (أَلَّا) لِلتَّنْبِيْهِ فَقَطْ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيَصْلَحَ اسْتِثْنَاؤُ الْكَلَامِ بَعْدَهَا،

فَجَازَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

أَلَا انْعِمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي .....

لَأَنَّهُ تَنْبِيهُ مَحْضٍ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ لِشَيْءٍ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ كَائِنٌ، وَلَمْ يَجْزُ: (أَمَا انْعِمُ)؛  
لَأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ مَا يُحَقِّقُ أَنَّهُ كَائِنٌ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ بِكَائِنٍ، وَإِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ<sup>(٢)</sup> بِمَنْزِلَةِ  
الْأَمْرِ فِي الطَّلَبِ وَالصَّيْغَةِ؟ وَهَلَّا صَلَحَتْ (أَمَا) فِي هَذَا الْمَوْقِعِ عَلَى مَعْنَى:  
(أَلَا)، كَمَا صَلَحَتْ فِي: (أَمَا أَنَّهُ ذَاهِبٌ) بِمَعْنَى: (أَلَا إِنَّهُ ذَاهِبٌ)؟ وَهَلْ يَمْتَنِعُ  
ذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَفْعُ فِي مَوْقِعِ التَّنْبِيهِ الْمَحْضِ إِذَا كَانَ مَوْقِعًا يَصْلُحُ فِيهِ التَّأْكِيدُ  
لِلْوَاجِبِ؟

وَهَلْ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى: (أَمَا وَاللَّهِ إِنَّهُ ذَاهِبٌ)، وَ (أَمَا وَاللَّهِ أَنَّهُ ذَاهِبٌ)؟  
وَلِمَ جَازَ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ الْمَجْرَى مَعَ الْإِفْصَاحِ بِالتَّأْكِيدِ بِالْقَسَمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
الْقَسَمَ إِذَا تَوَسَّطَ صَلَحَ أَنْ يُلْغَى وَأَلَّا يُلْغَى، فَإِنْ أُلْغِيَتْهُ قُلْتُ: (أَمَا وَاللَّهِ أَنَّهُ  
ذَاهِبٌ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَا أَنَّهُ ذَاهِبٌ، وَإِنْ لَمْ تُلْغِهِ كَسَرْتَ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ جَوَابُ  
الْقَسَمِ؟

وَمَا حُكْمُ: (قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ ثُمَّ أَنَّهُ مُعَجَّلٌ) [ظ ١٦٩]؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ  
الْوَجْهَانِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ثُمَّ إِنِّي أَخْبِرُكَ أَنَّهُ مُعَجَّلٌ، فَاسْتَأْنَفْتَ فِي هَذَا الْوَجْهِ،  
وَاشْتَرَكَ فِي الْأَوَّلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (رَأَيْتُهُ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمِئِذٍ يَفْخَرُ) عَلَى وَائِ الْحَالِ وَوَائِ الْعُطْفِ؟  
فَلِمَ جَازَ الْوَجْهَانِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ:

رَأَيْتُهُ عَلَى شَيْبِ الْقَدَالِ وَأَنَّهَا تَرَاجِعُ بَعْلًا مَرَّةً وَتَنْسِيمُ؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]؟



وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْفَتْحُ عَلَى إِعْمَالٍ (يُشْعِرُكُمْ)، وَهُوَ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ؟  
 وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقْلِبُ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ يَصِيرُ عُذْرًا لَهُمْ، وَلَا عُذْرَ لِلْمُشْرِكِينَ؟ وَلَمْ  
 جَازَ فِي قِرَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: (أَنَّهُا) بِالْفَتْحِ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ إِعْمَالٍ  
 (يُشْعِرُكُمْ)، وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup>: (آيَةُ السُّوقِ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا)  
 بِمَعْنَى: لَعَلَّكَ تَشْتَرِي؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجْتَ (أَنَّ) إِلَى مَعْنَى (لَعَلَّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُا  
 مِنْ أَخَوَاتِهَا مَعَ تَفْخِيمِ الشَّأْنِ فِيهِمَا، إِلَّا أَنَّهُ فِي (لَعَلَّ) عَلَى مَعْنَى الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ  
 فِي (أَنَّ) عَلَى تَفْخِيمِ شَأْنٍ مَعْنَى الْخَبَرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِنَّ هَذَا لَكَ عَلَيَّ وَأَنْتَ لَا تُؤْذِي)؟ وَلَمْ جَازَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؟  
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾<sup>(٣)</sup> وَأَنْتَ لَا  
 تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى<sup>(٤)</sup> [طه: ١١٨، ١١٩] قُرِئَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ<sup>(٥)</sup>؟ وَلَمْ جَازَ أَنْ تَفْتَحَ  
 (إِنَّ) (أَنَّ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يَجْزُ لَوْ وَلَيْتُهَا؟

وَلَمْ جَازَ: (إِنَّ فِي الْكِتَابِ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، وَلَمْ يَجْزُ: (إِنَّ أَنْتَ ذَاهِبٌ فِي  
 الْكِتَابِ)، وَلَا: (قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ أَنْتَ مُنْطَلِقٌ فِي الْكِتَابِ)؟ وَهَلْ رُفِضَ ذَلِكَ  
 لِلْفِرَارِ مِنَ التَّعْقِيدِ بِجَمْعِ الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَالْبَيَانُ يَقْتَضِي  
 التَّفْصِيلَ؟

وَلَمْ جَازَ: (بَلَّغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، و (عَرَفْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ)، وَلَمْ يَجْزُ: (أَنَّكَ  
 خَارِجٌ عَرَفْتُ)، وَلَا: (أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ بَلَّغَنِي)؟

وَمَا فِي اجْتِمَاعِ الْحَرْفَيْنِ فِي التَّأَكِيدِ، وَالْدُخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَاتِّفَاقِ

(١) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا﴾ مَكْسُورَةَ الْأَلْفِ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ  
 وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامَرٍ ﴿أَنَّهُا﴾ بِالْفَتْحِ. انظر السبعة ٢٦٥، وحجة القراءات ٢٦٥.  
 (٢) انظر قول العرب بنقل الخليل في سيبويه ١٢٣/٣، والأصول ٢٧١/١، ومعاني القرآن  
 وإعرابه للزجاج ٢٨٢/٢.

(٣) قَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ بِكَسْرِ الْأَلْفِ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو  
 وَابْنُ عَامَرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿وَأَنَّكَ﴾ مَفْتُوحَةَ الْأَلْفِ. انظر السبعة ٤٢٤، وحجة  
 القراءات ٤٦٤.

الصُّورَةَ، إِلَّا بِمَقْدَارِ الْفَتْحِ فِي الْهَمْزَةِ، مَا يَمْنَعُ مِنْ هَذَا؟

وَلَمْ جَاَزَ الْابْتِدَاءِ بِـ (أَنَّ) الْخَفِيفَةَ، وَلَمْ يَجْزُ بِـ (أَنَّ) الشَّدِيدَةَ؟

وَمَا حُكْمُ جَوَابِ الْقَائِلِ: (لَمْ فَعَلْتَ ذَاكَ؟)، فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: (لَمْ أَنَّهُ ظَرِيفٌ)؟

وَهَلْ يَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ [ ١٧٠ ] الْكَسْرُ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ عَلَى مُطَابَقَةِ السُّؤَالِ؟

وَمَا حُكْمُ تَفْسِيرِ مَا يَعْنِي الْمُتَكَلِّمُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (إِنِّي نَجِدُ)؟ وَلَمْ جَاَزَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْعَامِلِ فِي (أَنَّ) إِجْرَاؤُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ.

وَالْآخَرُ: شَبَهُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: تَقَدُّمُهُ كَتَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَانْعِقَادُهُ بِمَا بَعْدَهُ كَانْعِقَادِ الْعَامِلِ بِالْمَعْمُولِ، وَاخْتِصَاصُهُ بِالْأَسْمِ كَاخْتِصَاصِ عَامِلِ الْأَسْمِ بِالْأَسْمِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُبْدَأَ (أَنَّ) بِالْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ هُوَ أَحْصُ الْمَوَاقِعِ بِـ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ، فَحُمِيتْ مِنْهُ الْمَفْتُوحَةُ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوَاقِعِ لِهَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ.

وَقِسْمَةُ الْمَوَاقِعِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: مَوْقِعُ (إِنَّ) خَاصَّةً، وَمَوْقِعُ (أَنَّ) خَاصَّةً، وَمَوْقِعُ مُشْتَرَكٌ، وَمَوْقِعٌ لَا يَصْلُحُ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

- فَمَوْقِعُ (إِنَّ) خَاصَّةٌ هُوَ مَوْقِعُ الْابْتِدَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ قَبْلَهُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، وَلَا شَبَهُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ.

- وَمَوْقِعُ (أَنَّ) خَاصَّةٌ هُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي فِيهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، أَوْ شَبَهُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ<sup>(١)</sup>، عَلَى مَا فِي (أَنَّ) مِنْ تَفْخِيمِ الشَّانِ.

- وَالْمَوْقِعُ الْمُشْتَرَكُ هُوَ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، عَلَى وَجْهَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ تَقْتَضِيهِ أُصُولُهُمَا.

- وَالْمَوْقِعُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هُوَ مَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَلَا يَجُوزُ هَاهُنَا: (ضَرَبْتُ إِنِّي ضَرَبْتُ)، وَلَا: (ضَرَبْتُ أَنِّي ضَرَبْتُ) عَلَى الْإِتِّصَالِ<sup>(٢)</sup> بِهَذَا الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (ظَنَنْتُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ)، فَتَفْتَحُ لِلْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي (أَنَّ) عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِخَبَرِ (أَنَّ) عَلَى خَبَرِ الظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي الْمَعْنَى، وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ بِمَعْنَى: (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، إِلَّا بِمَقْدَارِ مَا فِي (أَنَّ) مِنْ تَفْخِيمِ الشَّانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كُلُّ مَوْصُولٍ، لَوْ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) لَمْ يَجْزُ أَنْ يُكْتَفَى بِخَبَرِ أَبِيهِ عَنْ خَبَرِ الظَّنِّ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ مُنْطَلِقٌ) لَكَانَتِ الْمَنْزِلَةُ وَاحِدَةً فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خَبَرِ (ظَنَنْتُ).

وَتَقُولُ: (وَدِدْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ)، فَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (وَدِدْتُ زَيْدًا).

وَتَقُولُ: (لَوْ لَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ لَفَعَلْتُ كَذَا)، فَتَفْتَحُ (أَنَّ)؛ لِأَنَّهَا [ظ ١٧٠] مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لَوْ لَا) كِبَائِهَا عَلَى الْعَامِلِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي بَيْنَا، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَوْ لَا زَيْدٌ لَفَعَلْتُ).

وَتَقُولُ: (لَوْ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ)، فَتَفْتَحُ (أَنَّ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

(١) الكلام من قوله: (وموقع أن خاصة هو الموقع) ساقط من د.

(٢) في د: (الإفصال).

(٣) في الأصل ود: (لولا)، وكذا في الكتاب ١٢١/٣، وهو ما يقتضيه السؤال والسياق.

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَ سَبَوِيهِ مِنْ أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ (لَوْلَا) <sup>(١)</sup>، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْهَا، وَهِيَ الْأَصْلُ فِيهَا، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا، وَإِنْ <sup>(٢)</sup> كَانَتْ (لَوْ) لِلْفِعْلِ، وَ (لَوْلَا) لِلْاسْمِ.

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ: أَنَّ (لَوْ) تُحْذَفُ مَعَهَا (كَانَ)، كَمَا تُحْذَفُ مَعَ (لَوْلَا) <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهَا <sup>(٤)</sup> أُخْتُهَا، فَتَقُولُ: (جِئْنِي <sup>(٥)</sup> بِطَعَامٍ وَلَوْ تَمَرًا)، أَيْ: وَلَوْ كَانَ تَمَرًا، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَوْ كَانَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَفَعَلْتُ كَذَا، عَلَى مَعْنَى: لَوْ كَانَ ذَهَابُهُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَجْرَى أَبُو الْعَبَّاسِ <sup>(٦)</sup> كُلَّ اسْمٍ يُذَكَّرُ بَعْدَ (لَوْ) عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ <sup>(٧)</sup>، فَمِنْ ذَلِكَ: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، عَلَى مَعْنَى: لَوْ تَمْلِكُونَ أَنْتُمْ، وَقَدْ فَسَّرَهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٨٢٢ لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ      أَدَّى الْحَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ <sup>(٨)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ اخْتَصَّ غَيْرُكُمْ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: (عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ) <sup>(٩)</sup>. وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (بِذِي تَسْلَمَ)، وَلَا يَقُولُونَ: (بِذِي سَلَامَتِكَ)؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِمَا جَرَى كَالْمَثَلِ.

وَتَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي)، فَتَفْتَحُ (أَنَّ)؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْخَبَرِ فِي: (مُذْ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ). وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (الْحَدِيثُ أَنَّ الْأَمِيرَ قَادِمٌ)، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ

(١) سيبويه ١٢١/٣. (٢) في د: (ولو).

(٣) في الأصل: (لو)، وكذا ما يقتضيه السياق. (٤) في د: (نها).

(٥) في الأصل ود: (جئني). (٦) المقتضب ٧٧/٣.

(٧) في د: (للفعل).

(٨) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٥٥٣ (صاوي)، وانظر الأصول ٢٦٨/١، والخزانة

٥/٤٣٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٧٨/٣، واللامات ١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٠،

ومغني اللبيب ٣٥٣، والهمع ٥٧٢/٢. وورد في الأصل ود: (بحمله).

(٩) في الأصل: (بحمله).

الكَلَامُ عَنِ الْإِنْعِقَادِ بِ (مُذْ) كَمَا يَنْقَطِعُ فِي قَوْلِكَ: (الْيَوْمَ أَنَّ زَيْدًا قَادِمٌ).

وَتَقُولُ: (أَمَّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ)، فَيَجُوزُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، أَمَّا الْفَتْحُ فَعَلَى مَعْنَى: حَقًّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ. وَأَمَّا الْكَسْرُ فَعَلَى مَعْنَى: أَلَا إِنَّهُ ذَاهِبٌ. وَصَلَحَ فِي (أَمَّا) الْوَجْهَانِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّأْكِيدِ.

وَأَمَّا (أَلَا) فَهِيَ تَنْبِيهٌ مَحْضٌ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَهَا فِي:

٨٢٢ أَلَا أَنْعِمَ صَبَاحًا ..... (١) .....

وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، وَهُوَ يُؤَكِّدُ أَنَّ الْمَعْنَى كَائِنٌ، كَمَا يُؤَكِّدُ (حَقًّا) أَنَّ الْمَعْنَى كَائِنٌ.

وَتَقُولُ: (أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّهُ ذَاهِبٌ)، فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، عَلَى جَوَابِ [ ١٧١ ] الْقَسَمِ، وَعَلَى الْغَائِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَسَّطَ الْكَلَامَ.

وَتَقُولُ: (قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ ثُمَّ إِنَّهُ مُعْجَلٌ)، فَيَجُوزُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، فَالْفَتْحُ بِالْعَطْفِ عَلَى (أَنَّ) الْأُولَى، وَالْكَسْرُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ، وَالْمَعْنَى: ثُمَّ إِنِّي أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ مُعْجَلٌ، وَحَسَنْتُ (ثُمَّ) لِلتَّفْصِيلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَتَقُولُ: (رَأَيْتُهُ شَابًّا وَإِنَّهُ يَوْمٌ يَفْخَرُ) عَلَى وَائِ الْحَالِ، وَإِنْ حَمَلْتَهَا عَلَى وَائِ الْعَطْفِ فَتَحَتِ.

وَقَالَ سَاعِدَةُ:

٨٢٤ رَأَيْتُهُ عَلَى شَيْبِ الْقَدَالِ وَأَنْهَا تَوَاقِعُ بَعْلًا مَرَّةً وَتَأْيِيمٌ<sup>(٢)</sup>

(١) جزء بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٧ وتمامه:

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي      وهل ينعمن من كان في العصر الخالي

وانظر شرح القصائد السبع ١٣٢، ٤٤٢، والزاهر ١٦٧/٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤١٩، والمحكم ١/٤٣٦، والمخصص ٢/٢٧٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٣، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٧٢، واللسان (صرع).

(٢) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١١٥٨، وانظر سيبويه ٣/١٢٣، وابن السيرافي ٢/١٠٠، وتحصيل عين الذهب ٤٣١، والنكت للأعلم ٧٦٧، وتنقيح =

فَيَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَالْإِنْشَادُ بِالْفَتْحِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فهذا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ (يُشْعِرُكُمْ)؛ لِأَنَّهُ يَقْلِبُ الْمَعْنَى، وَيَجْعَلُهُ عُدْرًا لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ طَلَبُوا الْآيَةَ، وَإِنْكَارًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ قَرَأَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى الْفَتْحِ، فَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِمْ: (أَيْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا)، بِمَعْنَى: لَعَلَّكَ. وَإِنَّمَا خَرَجَتْ (أَنَّ) إِلَى مَعْنَى (لَعَلَّ)؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُقَارَبَةِ فِي أَنَّهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا، وَمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى تَفْخِيمِ الشَّانِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّ هَذَا لَكَ عَلَيَّ وَأَنَّكَ لَا تُؤْذِي)، فَيَجُوزُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (١٣) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿طه: ١١٨، ١١٩﴾، فَمَوْضِعُ (أَنَّ) الثَّانِيَةَ نَضْبُ بِـ (إِنَّ)، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الْإِبْتِدَاءُ إِذَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ عَامِلٌ لَفْظِيًّا.

وَتَقُولُ<sup>(١)</sup>: (إِنَّ فِي الْكِتَابِ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ أَنَّكَ فِي الْكِتَابِ ذَاهِبٌ)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْقِيدِ بِاجْتِمَاعِ الْحَرْفَيْنِ الْمُشْبَهَيْنِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ التَّعْقِيدُ بَيْنَ الْمُشْبَهَيْنِ إِذَا جُمِعَا. فَأَمَّا الْمُتِمَاتِلَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوِ الْمُخْتَلِفَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِمَا اشْتِبَاهٌ كَمَا يَقَعُ فِي الْمُتَقَارِبَيْنِ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ ذَلِكَ سَبِيلُ دِينَارَيْنِ مِثْلَيْنِ، لَا يُعَادِرُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ شَيْئًا، فَهَذَا لَا يَقَعُ فِيهِ الْإِتْبَاسُ، وَكَذَلِكَ (دِينَارٌ)، وَ (دِرْهَمٌ)، فَأَمَّا (دِينَارٌ) وَمُمُوَّةٌ شَبِيهَةٌ بِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِيهِ الْإِتْبَاسُ، فَمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَمْ يَحْسُنِ الْجَمْعُ فِيهِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ.

وَتَقُولُ: (قَدْ عَرَفْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَنَّكَ [ظ ١٧١] خَارِجٌ عَرَفْتُ)، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ التَّأْخِيرُ؛ لِمَا بَيْنَنَا قَبْلُ مِنْ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ قَدْ حُمِيتْ مِنْ

= الألباب ٢١٥. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيويه للنحاس ١٧١، ويروى البيت: (رأته على فوت الشباب)، وجاءت في الأسئلة: (تراجع) بدل (توقع). وتثيم: تصبغ المرأة أيما بموت الزوج. (١) في الأصل: (وتقول في)، وكذا في د.

الابْتِدَاءِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟) فَقَالَ الْمُجِيبُ: (لِمَ أَنَّهُ ظَرِيفٌ)، فَالْفَتْحُ<sup>(١)</sup> عَلَى مُطَابَقَةِ السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ قَوْلَهُ: (لِمَ)، ثُمَّ أَجَابَ، فَقَالَ: لِأَنَّهُ ظَرِيفٌ، وَلَوْ اسْتَأْنَفَ فَكَسَرَ لَجَازَ، عَلَى قَوْلِكَ: (صَالِحٌ) فِي جَوَابِ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟). وَإِذَا قَالَ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامًا لَمْ يُفْصَحْ فِيهِ بِالْمَعْنَى، فَقَالَ الْقَائِلُ مُفَسِّرًا لِمَعْنَاهُ: (أَيُّ: إِنِّي نَجِدُ)، جَازَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، عَلَى تَقْدِيرِ: يَقُولُ: (إِنِّي نَجِدُ)، وَسَوَاءٌ عَنَى بِالنَّجْدِ هَاهُنَا الشُّجَاعَ، أَوْ عَنَى: إِنِّي مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ. وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup> جَائِزٌ مِنَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.



(٢) في د: (وكل الوجهين).

(١) في د: (والفتح).

## بَابُ ( أَنَّ ) الْمَعْطُوفَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَنَّ ) الْمَعْطُوفَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنَّ ) الْمَعْطُوفَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا؟ وَمَا الَّذِي [ لَا ] <sup>(١)</sup> يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطَفَ إِلَّا عَلَى عَامِلٍ يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ الْعُطْفِ؟ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطَفَ عَلَى مَعْمُولٍ كُلِّ عَامِلٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَامِلٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ عُطْفٍ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَلَّا يَعْمَلَ فِيهَا بِالْعُطْفِ؟ وَمَا حُكْمُ: ( ذَاكَ وَأَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ )؟ وَمَا تَقْدِيرُهُ؟ وَلِمَ قَدَرَهُ عَلَى قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup>: الْأَمْرُ ذَاكَ وَأَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: الْأَمْرُ أَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ، حَتَّى صَلُحَ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَعْمُولِ الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ: الْأَمْرُ وَهُوَ ذَاكَ؟ وَمَا تَأْوِيلُ الْمَصْدَرِ فِيهِ؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ: الْأَمْرُ ذَاكَ وَمُلْكُ <sup>(٣)</sup> مَا أَحْبَبْتَ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ [الأنفال: ١٨]؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ فِي الْإِفْصَاحِ بِالْمَصْدَرِ: الْأَمْرُ ذَلِكُمْ وَتَوْهِينُ اللَّهِ كَيْدَ الْكَافِرِينَ؟

وَمَا تَقْدِيرُ: ﴿ ذَلِكُمْ فَذُوقُوا وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ [الأنفال: ١٤]؟ وَهَلْ هُوَ: الْأَمْرُ ذَلِكُمْ وَعَذَابُ النَّارِ لِلْكَافِرِينَ [و١٧٢]؟

وَهَلْ جَمِيعُ هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى ( ذَلِكَ ) الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْابْتِدَاءِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ كَسْرُ ( إِنَّ ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٢٥: « هذا باب آخر من أبواب أن ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في د: (وهكذا).

(٣) سيبويه ٣/ ١٢٥.



وَعَزَّ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾ [الحج: ٦٠]؟ وهل هو عَلَى عَظْفٍ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: الْأَمْرُ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتُؤْنِفَ بِـ (مَنْ)؟ وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخَوَصِ:

عَوَّدْتُ قَوْمِي إِذَا مَا الضَّيْفُ نَبَّهَنِي      عَقَرُ الْعِشَارِ عَلَى عُسْرِي وَإِسَارِي  
إِنِّي إِذَا خَفِيتُ نَارًا لِمُرْمَلَةٍ      أُلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي  
ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ      أَخْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنِي عَلَى الْجَارِ<sup>(١)</sup>  
وَلِمَ لَا تَكُونُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا عَلَى الْاسْتِئْثْنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَصْلًا (وَأَنِّي) فِيهِ مَعَ تَقْدِيرِهِ عَلَى قَوْلِهِ: الْأَمْرُ ذَاكَ؟ وهل ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ لَامِ الْابْتِدَاءِ فِي الْخَبَرِ، فَصَارَ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ الْكَسْرِ فِي الْأَوَّلِ؟

### بَابُ (أَنْ) الْمَحْذُوفَةِ الْعَامِلِ<sup>(\*)</sup>

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (أَنْ)<sup>(٢)</sup> الْمَحْذُوفَةِ الْعَامِلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

#### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنْ) الْمَحْذُوفَةِ الْعَامِلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ عَامِلٍ مَحْذُوفٍ؟ وهل ذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الْعَوَامِلِ الْمَحْذُوفَةِ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي (أَنْ)؟  
وَمَا حُكْمُ: (جِئْتُكَ أَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْرُوفَ)؟ وَمَا الْمَحْذُوفُ مِنْهُ؟ وهل تَقْدِيرُهُ: جِئْتُكَ لِأَنَّكَ تُرِيدُ الْمَعْرُوفَ؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ اللَّامِ هُنَا؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِ:  
وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ.....؟

(١) انظر الأبيات الثلاثة في ديوانه ١٦٨. وجاء في الأصل ود: (لمولمة).

(\*) العنوان في الكتاب ١٢٦/٣: «هذا باب آخر من أبواب أَنْ».

(٢) قوله: (أَنْ) ساقط من د.

وَهَلْ يَقْتَضِي ذَلِكَ غَرَضَ الْفَاعِلِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] <sup>(١)</sup>؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي (أَنَّ)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ <sup>(٢)</sup>؟ وَلَآنَ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ <sup>(٣)</sup>؟

وَلِمَ جَازَ الْحَذْفُ مَعَ تَأْخُرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَنَّ) تَعْتَمِدُ عَلَى وَائِ الْعَطْفِ مَعَ [ظ ١٧٢] تَقْدِيرِ اللَّامِ الْعَامِلَةِ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] عَلَى مَعْنَى: لِذَلِكَ فَلْيَعْبُدُوا؟

وَمَا مَوْضِعُ (لَآنَ)؟ وَلِمَ حَمَلَهُ الْخَلِيلُ عَلَى النَّصْبِ؟ وَلِمَ أَجَازَ فِيهِ سِبْوَِيهِ الْجَرِّ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ الْكَسْرُ: ﴿وَلِإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾؟ وَلِمَ جَازَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (جِئْتُكَ إِنَّكَ تُرِيدُ الْمَعْرُوفَ)؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: فَدَعَا رَبَّهُ بِأَنِّي مَغْلُوبٌ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [هود: ٢٥]، أَيْ: بِأَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ؟ وَلِمَ جَازَ حَذْفُ الْبَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لاقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ:

(١) الآية في الأصل ود: (وَأَنَّ... فاعبدون)، وهناك آية في سورة الأنبياء بهذا اللفظ، ولكن بدون وائِ العطف قبل (إِنَّ)، وما أثبتناه موجود في سيبويه ٣/ ١٢٦، وذكر أ. هارون أنه قد جاء في بعض نسخ الكتاب: (فاعبدون)، كما أنه أشار إلى أنه لا خلاف بين القراء في كسر همزة (إِنَّ) في سورة الأنبياء، وما وقع فيه الخلاف هو المثبت، وهي آية سورة (المؤمنون). فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعُ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ (وَأَنَّ هَذِهِ) بِفَتْحِ الْأَلْفِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ (وَإِنَّ) بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ ﴿وَلِإِنَّ هَذِهِ﴾ بِكَسْرِ الْأَلْفِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ. انظر السبعة ٤٤٦، والمبسوط في القراءات العشر ٣١٢.

(٢) سيبويه ٣/ ١٢٧.

(٣) في الأصل: (فاعبدوني)، وفي د: (فاعبدون).

وَلَاَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ: وَلَاَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ فَاتَّقُونِ؟ وَلِمَ حَمَلَهُ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى: (أَوْحِي)، كَمَا حَمَلُوا: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الجن: ١٩] عَلَى: (أَوْحِي)؟ وَهَلْ يَجُوزُ الْكَسْرُ فِي مِثْلِهِ: «وَلِإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ»؟ وَلِمَ جَازَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

مَنْعَتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا      وَشَاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ؟  
وَلِمَ جَازَ فِي: (إِنِّي) الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَبَيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لِكَ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ؟  
وَمَا نَظِيرُ حَمَلِ (أَنَّ) عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهَا جَرٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ:  
وَبَلَدٌ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا

وَقَوْلِهِمْ: (لَا أَبُوكَ)؟

وَمَا فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ مِنْ تَقْوِيَةِ الْجَرِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
عَامِلَ النَّصْبِ مُتَأَخِّرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطِ (أَنَّ)؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَامِلُهَا  
قَبْلَهَا؟ وَهَلْ يُسْقِطُ ذَلِكَ أَنَّ التَّقْدِيرَ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْجَرِّ، فَهِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى،  
وَلِإِنْ كَانَ النَّاصِبُ هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَأَخِّرُ؟

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: (حَسْبُكَ يَنِمُ النَّاسُ)؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنَّ) الْمَعْطُوفَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا حَمَلُهَا عَلَى مَعْمُولٍ عَامِلٍ يَصْلُحُ  
أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا.

وَلَا يَجُوزُ [ ١٧٣ ] أَنْ تُحْمَلَ عَلَى عَامِلٍ لَا يَعْمَلُ فِيهَا، لَوْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ  
الْعَطْفِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ (أَنَّ) يَضِيقُ أَمْرُ عَامِلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا،

وَأَنْ يَكُونَ عَامِلًا<sup>(١)</sup> لَفْظِيًّا، أَوْ خَلْفًا مِنْ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِإِحْكَامِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَوْقِعِهَا وَمَوْقِعِ أُخْتِهَا، وَبَيْنَ مَوْقِعِهَا وَمَوْقِعِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعُهُ، فَجَرَتْ عَلَى الْإِحْكَامِ فِي الْعَمَلِ، فَلَوْ قُلْتَ: (ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا وَأَنْتَ رَجُلٌ سَوْءٌ) لَمْ يَجُزْ أَنْ تُعْطَفَ عَلَى (ضَرْبًا) الَّذِي هُوَ مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (ضَرَبْتُكَ أَنْتَ رَجُلٌ سَوْءٌ) عَلَى تَأْكِيدِ (ضَرَبْتُكَ)، وَلَكِنْ قَدْ يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا عَلَى حَذْفِ اللَّامِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (ضَرَبْتُكَ لِأَنَّكَ رَجُلٌ سَوْءٌ).

وَتَقُولُ: (ذَاكَ وَأَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ)، وَتَقْدِيرُهُ: الْأَمْرُ ذَاكَ وَأَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ، فَتُعْطَفُ (أَنَّ) عَلَى (ذَاكَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَهُ عَلَى: ذَاكَ الْأَمْرُ وَأَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَعْطُوفًا عَلَى مَحْذُوفٍ، وَلَوْ قُلْتَ: (الْأَمْرُ أَنَّ لَكَ عِنْدِي مَا أَحْبَبْتَ) جَازَ، كَمَا يَجُوزُ: الْأَمْرُ مُلْكُ مَا أَحْبَبْتَ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٨]، وَتَقْدِيرُهُ: الْأَمْرُ ذَلِكُمْ وَتَوْهِينُ اللَّهِ كَيْدَ الْكَافِرِينَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال: ١٤]، وَتَقْدِيرُهُ<sup>(٢)</sup>: الْأَمْرُ ذَلِكُمْ وَعَذَابُ النَّارِ لِلْكَافِرِينَ.

وَيَجُوزُ كَسْرُ (أَنَّ) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ، فَتُسْتَأْنَفُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ بِكَسْرِ (إِنَّ)، وَشَاهِدُ ذَلِكَ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾ [الحج: ٦٠]، وَتَقْدِيرُهُ: الْأَمْرُ ذَلِكْ، ثُمَّ اسْتَوْنَفَ مَا بَعْدَ الْوَائِ بِعُطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ.

وَقَالَ الْأَخْوَصُ:

٨٢٥ ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ أَخْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنِي عَلَى الْجَارِ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي د: (عَامِلَهَا). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَتَقْدِيرُ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْأَخْوَصِ فِي دِيَوَانِهِ ١٦٨، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ١٢٦/٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٣١، وَالْخَزَانَةُ ٢٦٨/١٠. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٣٤٦/١، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٧٢، وَالتَّعْلِيقَةُ لِلْفَارْسِيِّ ٢/٢٣٨، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٤/٣٤٤.

فهذا لا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الاسْتِثْنَاءُ لِدُخُولِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ، وَهُوَ شَاهِدٌ بَيِّنٌ عَلَى جَوَازِ الْكَسْرِ فِي الْأَوَّلِ.

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنَّ) الْمَحذُوفَةِ الْعَامِلِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى فِعْلِ مَا يَقْتَضِي [ظ ١٧٣] حَرْفَ الْجَرِّ، فَيُحَذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ، عَلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي ذَلِكَ حَذْفُ اللَّامِ؛ لِمَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ مِنَ الْغَرَضِ، أَوْ حَذْفُ الْبَاءِ؛ لِمَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ مِنَ السَّبَبِ.

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهَا عَلَى الْحَذْفِ فِي كُلِّ عَامِلٍ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَوَامِلِ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا، فَتَقُولُ: (جِئْتُكَ أَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْرُوفَ) عَلَى حَذْفِ اللَّامِ، وَتَقْدِيرُهُ: جِئْتُكَ لِأَنَّكَ تُرِيدُ الْمَعْرُوفَ، وَلَا يَجُوزُ: (جِئْتُكَ إِرَادَتَكَ لِلْمَعْرُوفِ)؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> الْحَذْفَ إِنَّمَا جَازَ فِي (أَنَّ)؛ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (جِئْتُكَ إِرَادَةً لِمَعْرُوفِكَ) عَلَى مَعْنَى: جِئْتُكَ لِإِرَادَتِي لِمَعْرُوفِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِذَا كَانَ لِحَالٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ جَازَ حَذْفُ اللَّامِ؛ لِغَلَبَةِ هَذَا الْغَرَضِ، وَإِذَا كَانَ لِحَالٍ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّامِ؛ لِضَعْفِ مَا يَعْمَلُهُ لِمَعْرُوفِ غَيْرِهِ، وَقُوَّةِ مَا يَعْمَلُهُ لِمَعْرُوفِ نَفْسِهِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ:

٨٢٦ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ .....<sup>(٢)</sup>

عَلَى مَعْنَى: لَا دِّخَارِي إِيَّاهُ، وَلَا يَصْلُحُ عَلَى مَعْنَى: لَا دِّخَارِهِ غَيْرُهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَيَجُوزُ: (جِئْتُكَ إِنَّكَ تُرِيدُ الْمَعْرُوفَ) بِالْكَسْرِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى غَرَضِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُخْرِجُ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الْخَبَرِ الْمَحْضِ، فَيَحْسُنُ مِثْلُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَأَنَّكَ).

(٢) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، عَجْزُهُ:

وَأَعْرَضَ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرِمًا

.....

وَقَدْ مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٣٤٥).

هذا؛ لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ دَلَالَةِ التَّصْمِينِ الَّذِي يَفْتَضِيهَا التَّذْكِيرُ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَذَاكَ) حَمَلَهُ عَلَى (مَجِيءٍ).

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] <sup>(١)</sup>، وَتَقْدِيرُهُ: وَلَآنَ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا حَسَنَ هَذَا؛ لِمَا تَفْتَضِيهِ (أُمَّتُكُمْ) مِنْ مَعْنَى: جَمَاعَتِكُمْ، عَلَى الْأُمُورِ الَّتِي تَفْتَضِي جَامِعًا <sup>(٢)</sup> جَمَعَكُمْ عَلَيْهَا لِلْإِنْعَامِ عَلَيْكُمْ بِالْأُلْفَةِ مِنَ الْأَخْلَاقِ الَّتِي تَفْتَضِيهَا الْإِنْسَانِيَّةُ، وَمِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَعْظُمُ شَأْنُهَا فِي صُدُورِ مَنْ جُمِعَ عَلَيْهَا، فَتَدَبَّرُوا ذَلِكَ، وَمَا تَفْتَضِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ لِمَنْ لَهُ هَذِهِ النِّعْمَةُ الْجَلِيلَةُ وَالْمَقْدَرَةُ الْعَظِيمَةُ.

وَإِنَّمَا جَازَ الْحَذْفُ مَعَ تَأْخُرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ؛ لِاعْتِمَادِ (أَنَّ) عَلَى الْوَائِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا كَلَامٌ لَمْ يَضْلُخْ: أَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاتَّقُونِ <sup>(٣)</sup>؛ لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ شَيْءٍ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ. وَنَظِيرُهُ [١٧٤]: ﴿لَا يَلِيفُ فُرَيْشٍ﴾ [فريش: ١]، كَأَنَّهُ قَالَ: لِذَاكَ فَلْيَعْبُدُوا.

وَمَوْضِعُ (أَنَّ) عِنْدَ الْخَلِيلِ نَصَبٌ <sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّهُ حَمَلَهُ <sup>(٥)</sup> عَلَى الْقِيَاسِ الْأَكْثَرِ، فِيمَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ، فَيَعْمَلُ الْفِعْلُ، نَحْوُ:

٨٢٧ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ..... (٧).....

﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وَأَجَازَ سَبَوِيهِ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ جَرًّا <sup>(٨)</sup>؛ لَأَنَّهُ قَدْ كَثَرَ حَذْفُ اللَّامِ وَالْبَاءِ مَعَ (أَنَّ) إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ أَنْ يَعْمَلَ مَحْذُوفًا، كَمَا عَمِلَتِ اللَّامُ فِي: (لَا أَبُوكَ)؛ لِكَثَرَتِهِ إِلَى حَدٍّ لَا يُخِلُّ بِهِ

(١) الآية في الأصل: (وَأَنَّ... فاعبدون)، وهناك آية في سورة الأنبياء بهذا اللفظ، ولكن بدون واو العطف قبل (إِنَّ)، وما أثبتناه موجود في سيبويه ١٢٦/٣، وفيها الشاهد المقصود.  
(٢) في د: (بجامعها).  
(٣) في الأصل ود: (فاعبدون).  
(٤) انظر رأيه في سيبويه ١٢٧/٣.  
(٥) في د: (جعله).  
(٦) في د: (فليعمل).  
(٧) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٣٨).  
(٨) سيبويه ١٢٨/٣.

أَنْ يَعْمَلَ مَحْذُوفًا، حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِي الْكَلَامِ عَوْضٌ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ:

٨٢٨ وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا<sup>(١)</sup>

وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ. وَقَوْلُ الْخَلِيلِ أَظْهَرُ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]، أَي: بِأَنِّي؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ. وَلَوْ قِيلَ: (إِنِّي) بِالْكَسْرِ جَازٍ؛ لِأَنَّ (دَعَا) يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى (قَالَ)، فَيُحْمَلُ عَلَى: قَالَ: إِنِّي مَغْلُوبٌ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [هود: ٢٥]، أَي: بِأَنِّي؛ لِأَنَّ الْإِرْسَالَ يَقْتَضِي أَنَّهُ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ.

وَفِيهِ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، فهذا عَلَى: (تَدْعُوا)، بِتَقْدِيرٍ: لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا، وَحَمَلَهُ الْمُفَسِّرُونَ<sup>(٢)</sup> عَلَى: (أَوْحَى)، وَكَانَ الْخَلِيلُ إِنَّمَا اخْتَارَ ذَلِكَ؛ لِبُعْدِ مَا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ؛ وَلِذَلِكَ حَسَنٌ: (وِإِنَّ الْمَسَاجِدَ) بِالْكَسْرِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٨٢٩ مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وَشَاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ<sup>(٤)</sup>

فهذا قَدْ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَقَوَى سِبْوَئِهِ أَنْ مَوْضِعَ (أَنْ)

(١) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ١٢٣ برواية: (ومهمه)، وانظر ابن السيرافي ١٧٩/٢، وأساس البلاغة (طوح). وبلا نسبة في سيبويه ١٢٨/٣، والنكت للأعلم ٧٧٠، والخزانة ١٠/٢٦.

(٢) قال الفراء في معانيه ١٩١/٣: «وكان عاصم يكسر ما كَانَ من قول الجن، ويفتح ما كَانَ من الوحي». وانظر الحجة للفارسي ٣٣١/٦. وقال الطبري في تفسيره ٦٥٣/٢٣: «ونصب ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾، فإنه خص ذلك بالوحي... وأما نافع فإن ما فتح من ذلك فإنه رده على قوله: (أَوْحَى إِلَيَّ)، وما كسره فإنه جعله من قول الجن، وأحب ذلك إلي أن أقرأ به الفتح فيما كان حيًا، والكسر فيما كان من قول الجن؛ لأن ذلك أفصحها في العربية، وأبينها في المعنى».

(٣) القراءة بالكسر قراءة ابن هرمز وطلحة في تفسير البحر المحيط ٣٤٥/٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٨٥٧ (صاوي) وليس في (حاوي)، وانظر سيبويه ١٢٨/٣، وشرح نقائض جريب والفردق لأبي عبيدة ٥٤٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٣٢، والنكت للأعلم ٧٧٠، وتنقيح الأبواب ٢١٨، والمقاصد الشافية ١٤٧/٣.

جَرُّ؛ لَأَنَّ الْفِعْلَ مُتَأَخَّرٌ، وَعَامِلٌ (أَنَّ) لَا يَتَأَخَّرُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَنَّهُ يُحْتَجُّ عَلَيْهِ  
بِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى اللَّامِ، فَهِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ فِي اللَّفْظِ لِلْفِعْلِ،  
كَمَّا أَنَّ قَوْلَهُمْ: (حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ) مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى: اكَتَفِ، وَاللَّفْظُ عَلَى  
الابْتِدَاءِ.





## بَابُ (أَنَّمَا) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (أَنَّمَا) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

[ظ ١٧٤] مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنَّمَا)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي (أَنَّمَا) أَنْ تَقَعَ إِلَّا مَوْقِعَ (أَنْ) مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ، كَمَا تَعْمَلُ (أَنْ)؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ (أَنَّمَا) غَيْرَ عَامِلَةٍ؟ وَلِمَ شَبَّهَ بِ (الَّذِي)؟ وَهَلَا كَانَ حَمْلُهَا عَلَى أَصْلِهَا فِي الْعَمَلِ أَحَقَّ بِهَا مِنْ حَمْلِهَا عَلَى (الَّذِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدًا﴾ [الكهف: ١١٠]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ الْإِطَنْابَةِ<sup>(١)</sup>:

أَبْلَغَ الْحَرْثَ بَنَ ظَالِمِ الْمَوْتِ      عِدَّ وَالنَّازِرَ النُّدُورَ عَلَيَّا  
أَنَّمَا نَقُتِلُ النَّيَامَ وَلَا نَقُتِلُ      تُلُ يَفْظَانِ ذَا سِلَاحٍ كَمِيًّا؟

وَلِمَ جَازَ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ؟

وَلِمَ جَازَ فِي: (أَنَّمَا) أَنْ تُلغَى؟ وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ: (أَشْهَدُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ)؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي (مَا) أَنْ تَكُونَ كَافَّةً، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (لَا)؟

وَمَا حُكْمُ: (وَجَدْتُكَ إِنَّمَا أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى)؟ وَلِمَ<sup>(٢)</sup> لَا يَجُوزُ فِي هَذَا

(\*) العنوان في الكتاب ١٢٩/٣: «هذا باب (إنما) و (أنما)».

(١) عمرو بن عامر الخزرجي، شاعر جاهلي فارسي، اشتهر بنسبته إلى أمه «الإطنابة» بنت شهاب، من بني القين، وفي الرواة من بعده من ملوك العرب في الجاهلية، وكان على رأس الخزرج في حرب لها مع الأوس. انظر ترجمته في الأعلام ٨٠/٥.

(٢) في الأصل ود: (ومما)، وكذا يقتضي السياق.

المَوْعِ إِلَّا ( إِنَّمَا ) بِالْكَسْرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَوْعٍ جُمْلَةٍ لَيْسَتْ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ: ( رَأَيْتُكَ إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا إِلَّا الْكَسْرُ؟ وَهَلْ هُوَ فِي مَوْضِعٍ: ( وَجَدْتُكَ أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى )؟

وَلِمَ كَانَتْ: ( أَنْ )، و ( أَنَّمَا ) يُصَيِّرَانِ الْكَلَامَ شَأْنًا وَحَدِيثًا؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْفَتْحُ هَاهُنَا، وَلَا فِي قَوْلِكَ: ( زَيْدٌ إِنَّمَا يُوَاحِي كُلَّ بَخِيلٍ )؟

وَمَا حُكْمُ: ( وَجَدْتُ خَبْرَهُ أَنَّمَا يُجَالِسُ أَهْلَ الْخُبَيْثِ )<sup>(١)</sup>، و ( أَرَى أَمْرَهُ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> )

يُجَالِسُ أَهْلَ الْفَسَادِ )؟ وَلِمَ وَجَبَ الْفَتْحُ هَاهُنَا؟

## بَابُ ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا

### مِنْ شَيْءٍ هُوَ الْآخِرُ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ هُوَ الْآخِرُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ هُوَ الْآخِرُ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ إِلَّا [ ١٧٥ ] فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ؟

(٢) فِي ذ: ( أَمْرٌ لَأَنَّهُ ).

(١) فِي ذ: ( الْخُبَيْثِ ).

(\*) الْعُنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ١٣٢/٣: « هَذَا بَابُ تَكُونُ فِيهِ ( أَنْ ) بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ هُوَ الْأَوَّلُ ». وَلَا تَخْرُجُ تَسْمِيَةُ الرَّمَانِيِّ عَنْ تَسْمِيَةِ سَيَّبِيوِيهِ، إِلَّا أَنَّ الرَّمَانِيَّ ذَكَرَ ( الْآخَرَ ) بَدَلِ ( الْأَوَّلِ )، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ ( أَنْ ) الْمَصْدَرِيَّةَ مَعَ اسْمِهَا تَكُونُ بَدَلًا مِنَ السَّابِقِ الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ ( الْآخِرُ )؛ لِأَنَّ ( أَنْ ) صَارَتْ مَصْدَرًا، وَقَدْ أَبْدَلَتْ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْآخِرَةِ.

وَمَا حُكْمُ: (بَلَّغْتَنِي قِصَّتَكَ أَنْتَ فَاعِلٌ)، و (بَلَّغْنِي الْحَدِيثُ أَنَّهُمْ مُنْطَلِقُونَ)؟  
وَمَا مَوْضِعُ (أَنَّ) هُنَا، وَفِي: (رَأَيْتُ قِصَّتَكَ أَنْتَ خَارِجٌ)؟

\* \* \*

### الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنَّمَا) الْفَتْحُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تُفْتَحُ فِيهِ (أَنَّ)، فَالْمَوْضِعُ فِيهِمَا وَاحِدٌ مِنَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ فِي (أَنَّ)، إِلَّا أَنَّ (أَنَّمَا) لَا تَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ (مَا) كَافَّةٌ لَهَا عَنِ الْعَمَلِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ مَوْضِعِ (أَنَّ)، كَمَا جَازَ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ عَمَلِ (أَنَّ)؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي تُوجِبُ الْمَوْضِعَ لَهُمَا وَاحِدَةً، وَهُوَ أَنْ تُوصَلَ بِالْجُمْلَةِ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ مَعَ تَفْخِيمِ الشَّأْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِلَّةُ الْإِلْغَاءِ مِنَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ (مَا) دَخَلَتْ لِيُسْتَأْنَفَ الْكَلَامُ بَعْدَهَا بِالْفِعْلِ وَالِاسْمِ وَالْحَرْفِ، وَلَا تَكُونُ هَكَذَا إِلَّا مُلْغَاءَةً مِنَ الْعَمَلِ؛ إِذْ عَامِلُ الْاسْمِ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ. فَقَدْ تَبَيَّنَ وَجْهُ ذَلِكَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا.

وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) فِي أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَلُ، فَكَانَتْ عِلَّةُ (الَّذِي) أَنَّهَا اسْمٌ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ صِلَةٌ لَهَا، وَيَجْرِي فِي الْاسْمِ وَالْحَرْفِ عَلَى حَدِّ مَا جَرَى فِي الْفِعْلِ. وَعِلَّةُ (أَنَّمَا) فِي الْإِلْغَاءِ عَنِ الْعَمَلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ (مَا) الْكَافَّةِ لَهَا؛ لِيَصْلُحَ اسْتِثْنَاءُ الْكَلَامِ بَعْدَهَا، فَلَوْ حُمِلَتْ مَعَ (مَا) عَلَى أَصْلِهَا بَطَلَ الْغَرَضُ الَّذِي لِأَجْلِهِ دَخَلَتْ (مَا) عَلَيْهَا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكَبِ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، فَهَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ أَنَّ يَجْرِي عَلَى الْفَتْحِ بِالْبِنَاءِ عَلَى (يُوحَى)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الْقَوْلِ فِي الْوَحْيِ ظَاهِرًا؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ بِالْإِلْهَامِ، وَبِالْإِشَارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَالَةِ، وَإِنَّمَا الْوَحْيُ إِقْفَاءُ الْمَعْنَى إِلَى النَّفْسِ بِضَرْبٍ مِنَ الضَّرْبِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠] فَيَصْلُحُ فِي مِثْلِ هَذَا

الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ؛ لظُهُورِ مَعْنَى الْقَوْلِ فِيهِ بِأَوْكَدَ مِنْهُ فِي (أَوْحَى).

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْإِطْنَابَةِ:

٨٢٠ أَبْلَغَ الْحَرْثَ بْنَ ظَالِمٍ الْمَوَّ عِدَّ وَالنَّاذِرَ النَّذُورَ عَلَيَّا [طه٥٥]

أَنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَّامَ وَلَا تَقُ تُلْ يَقْظَانِ ذَا سِلَاحٍ كَمِيًّا<sup>(١)</sup>

فهذا عَلَى الْفَتْحِ بِنَائِهِ عَلَى (أَبْلَغَ). وَيَصْلُحُ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ؛ لِتَمَامِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى مُتَّصِلًا، وَفِي اللَّفْظِ مُنْقَطِعًا؛ لِيُسْتَأْنَفَ مَا يُبْلَغُهُ إِيَّاهُ.

وإِنَّمَا جَازَ فِي (مَا) أَنْ تَكُونَ كَافَّةً عَنِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا النَّفْيُ الَّذِي لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَهِيَ تَمْنَعُ الْعَامِلَ الَّذِي قَبْلَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (لَا)؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُ بِلا شَيْءٍ)، فَمَنَعَتْ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِلَ عَنِ عَمَلِهِ، كَمَا تَمْنَعُ بِحَقِّ الصَّدْرِ إِذَا كَانَتْ نَفْيًا، وَكَذَلِكَ إِذَا سَلَطْتَ الْعَامِلَ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيطَ عَلَى الْعَمَلِ نَقِيضُ<sup>(٢)</sup> الْكَفِّ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ صِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَوَّمُ بِهَا الْكَلَامُ، كَمَا يَتَقَوَّمُ بِهَا فِي النَّفْيِ.

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْشَى:

٨٢١ فَادْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي الْجِدُّ مُمْ عَدَانِي عَنْ هَيْجِكُمْ أَشْغَالِي<sup>(٣)</sup>

فَقَدْ تَقَوَّمَ بِهَا وَزُنُ الشُّعْرِ.

وَكَذَلِكَ وَقَعَتْ صِلَةٌ فِي الْكَلَامِ يَقُومُ بِهَا النَّظْمُ فِي جِهَةِ الْحُسْنِ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ يَصْلُحُ أَنْ تُشَارِكَهَا (لَا)، فَأَصْلُهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا نَفْيًا، كَمَا أَنَّ أَصْلَ أَلِفِ الْاسْتِثْنَاءِ مَعَ (أَمْ) الْاسْتِثْنَاءُ، وَقَدْ تَقَعَّ غَيْرَ اسْتِثْنَاءٍ، وَالْأَصْلُ الْاسْتِثْنَاءُ،

(١) البَيِّنَاتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُمَا لِعَمْرُو بْنِ الْإِطْنَابَةِ فِي سَبِيحِهِ ٣/ ١٢٩، وَالْأَصُولُ ١/ ٢٧٢، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ

٢/ ١٧٩ - ١٨٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٣٣. وَهُمَا بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْأَخْفَشِ ١/ ١١٩، وَالتَّعْلِيقَةُ

٢/ ٢٤١، وَالْمَسَائِلُ الْمَثُورَةُ ١٨٩، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/ ٥٦.

(٣) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٣٥٣).

(٢) فِي د: (يَقْتَضِي).

كَقَوْلِكَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو).<sup>(١)</sup>

وَتَقُولُ: (وَجَدْتُكَ إِنَّمَا أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى)، فلا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ إِلَّا (إِنَّمَا) بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعُ اسْتِثْنَاةٍ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ؛ إِذْ لَيْسَ الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ. وَكَذَلِكَ: (رَأَيْتُكَ إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (رَأَيْتُكَ أَنْتَ مُنْطَلِقٌ)، و (وَجَدْتُكَ أَنْتَ صَاحِبُ كُلِّ خَنَى).

و(أَنَّ)، و (أَنَّمَا) فِيهِمَا مَعْنَى تَفْخِيمِ الشَّأْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا التَّوَكُّيدُ، فَلَمَّا وُصِّلَا بِالْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا الْفَائِدَةُ اقْتَضَى مُطَابَقَةً فِي التَّأْكِيدِ؛ لِتَفْخِيمِ الشَّأْنِ؛ إِذْ تَفْخِيمُ الشَّأْنِ ضَرْبٌ<sup>(٢)</sup> مِنَ التَّأْكِيدِ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي (أَنَّ) و (أَنَّمَا)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُوَصِّلَانِ لِمَا فِيهِ الْفَائِدَةُ، فَهُمَا عَلَى أَصْلِهِمَا فِي التَّأْكِيدِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ [١٧٦]:

٨٢٢ أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ<sup>(٤)</sup>

فَلَا يَجُوزُ فِي (إِنَّمَا) هُنَا إِلَّا الْكَسْرُ.

وَتَقُولُ: (وَجَدْتُ خَبْرَهُ أَنَّمَا يُجَالِسُ أَهْلَ الْخُبَثِ)، و (رَأَيْتُ أَمْرَهُ أَنَّهُ يُجَالِسُ أَهْلَ الْفَسَادِ)، فَهَذَا بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، فَهُوَ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ.

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنَّ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ هُوَ الْآخِرُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي يَكُونُ بَدَلًا مِنْ مَصْدَرٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَدَلِ الْمَصْدَرِ مِنْ شَخْصٍ، فَتَقُولُ: (بَلَّغْتَنِي قِصَّتَكَ أَنْتَ فَاعِلٌ)،

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (ضَرْبًا).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لِلتَّأْكِيدِ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِكَثِيرِ عِزَّةٍ فِي دِيَوَانِهِ ٥٠٨، وَانْظُرْ سَبِيحُ ١٣١/٣، وَالتَّعْلِيقَةُ ٢/٢٤٤، وَالمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ١٩٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٣٤، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٧٧٢، وَتَنْقِيحُ الْأَلْبَابِ ٢٢٠، وَابْنُ عِيْشٍ ٨/٥٥. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْأَخْفَشِ ١/١١٩، وَالْخَصَائِصُ ١/٣٣٨، وَالهَمْعُ ٢/٣٢٨.

و (بَلَّغْنِي الْحَدِيثَ أَنَّهُمْ مُنْطَلِقُونَ). وَمَوْضِعُ (أَنَّ) رَفْعٌ عَلَى بَدَلٍ<sup>(١)</sup> مَرْفُوعٍ مِنْ مَرْفُوعٍ.

وَنَقُولُ: (رَأَيْتُ قِصَّتَكَ أَنَّكَ خَارِجٌ)<sup>(٢)</sup>، فَمَوْضِعُ (أَنَّ) نَصْبٌ عَلَى بَدَلٍ مَنصُوبٍ مِنْ مَنصُوبٍ.



(٢) قوله: (خارج) مكرر في الأصل.

(١) في د: (بدل من).

## بَابُ ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ بِالْآخِرِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ بِالْأَوَّلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ بِالْآخِرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ الْبَدَلُ فِيهَا حَتَّى يَكُونَ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ؟ وَمَا الَّذِي يَكُونُ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ هُوَ الَّذِي يَكُونُ<sup>(٢)</sup> الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقُ الْعَامِلِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أُجْرِيَ عَلَى غَيْرِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]؟ وَلِمَ جَازَ بَدَلُ ( أَنْ ) مِنْ ( إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: يَعِدُكُم مَلِكُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، فـ ( أَنَّهَا لَكُمْ ) بِمَنْزِلَةِ: يَعِدُكُم إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مُلْكَهَا لَكُمْ؛ لِأَنَّهُ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ الَّذِي بُشِّرُوا بِهِ فِي الْوَعْدِ؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: لَا يَرْجِعُونَ؛ لِأَنَّهُمْ فِي قَبْضَةِ الْمَالِكِ لَهُمْ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَرْجِعُوا كَمَا ظَهَرُوا [١٧٦] أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَفِي هَذَا حُجَّةٌ عَلَى الْعَرَبِ الَّذِينَ لَا يَقْرُونَ بِالنِّشْأَةِ الثَّانِيَةِ؟ وَمَا مَوْضِعُ ( كَمْ )؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهَا؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٣٢: «هذا بابٌ تكون فيه أنَّ بدلاً من شيءٍ ليس بالآخر».

(١) قوله: ( وما الذي يكون المعنى مشتملاً عليه ) ليس في د.

(٢) قوله: ( يكون ) من د. وليس في الأصل.

فِيهَا (أَهْلَكْنَا)، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا (يَرَوْا)؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُبْدِلْتُ (أَنْتَهُمْ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مَا عَمَلَ فِي (كَمْ)؛ إِذْ لَا يَجُوزُ: أَهْلَكْنَا أَنْتَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ؟ فَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُبْدِلْتُ (أَنْتَهُمْ)؟ وَهَلْ هِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَأْوِيلِ (كَمْ)، لَا عَلَى لَفْظِهَا؛ إِذِ التَّأْوِيلُ: أَلَمْ يَرَوْا كَثْرَةَ مَنْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنْتَهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ، فـ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ (كَثْرَةٍ) فِي التَّأْوِيلِ، وَ (أَنْتَهُمْ) مَحْمُولَةٌ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] <sup>(١)</sup>؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أُبْدِلْتُ (أَنْتُمْ) الثَّانِيَّةُ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تُبَدَلَ مِنَ الْأُولَى، وَلَمْ تَتِمَّ بِخَبَرِهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ خَبَرَ الثَّانِيَّةِ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرِ الْأُولَى؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى خَبَرِ (أَنَّ) الثَّانِيَّةِ مِنْ خَبَرِ (أَنَّ) الْأُولَى؟ وَمَا نَظِيرُهُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِمْ: (عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ أَنَّهُ يَمْضِي)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُبْتَدَأَ (أَنْتُمْ) الثَّانِيَّةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَقْطَعُ عَنْ خَبَرِ الْأُولَى؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُبْتَدَأَ الْأُولَى، كَمَا تَقُولُ: (قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوهُ خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَعْدَ لَا يُعَلَّقُ، كَمَا يُعَلَّقُ الْعِلْمُ وَأَخَوَاتُهُ، لَوْ قُلْتَ: (وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ) لَمْ يَجْزْ كَمَا يَجُوزُ: (عَلِمْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ)؟ وَهَلْ يَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ التَّكْرِيرُ، فَيَكُونُ لَيْسَ فِيهِ بَدَلٌ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ، عَلَى مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا)، فَلَيْسَ فِي هَذَا بَدَلٌ، فَكَذَلِكَ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ أُعِيدَ (أَنْتُمْ) لِلتَّبْيِينِ، وَالتَّفْذِيرِ: أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا مُخْرَجُونَ، إِلَّا أَنَّهُ أُعِيدَ (أَنْتُمْ) لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَى جِهَةِ التَّبْيِينِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُكَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَلَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]؟ وَلِمَ جَعَلَ ﴿فَأَبْدَلَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ الْأُولَى مَعَ

(١) فِي الْأَصْلِ: (يَعِدْكُمْ أَنْتُمْ)، وَكَذَا فِي الْمَصْحَفِ.



دُخُولِ الْفَاءِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا مَحْمُولَانِ عَلَى عَامِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ (يَعْلَمُ) مَعَ <sup>(١)</sup> أَنَّ خَبَرَ الثَّانِيَةِ قَدْ [ ١٧٧ ] كُفِيَ مِنْ خَبَرِ الْأُولَى، فَهِيَ كَالآيَةِ الْأُولَى فِي هَذَا، وَإِنْ كَانَتْ <sup>(٢)</sup> تِلْكَ رَجَعَتْ إِلَى الْعَامِلِ الْوَاحِدِ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ، وَرَجَعَتْ هَذِهِ عَلَى جِهَةِ الْعَطْفِ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ حَسَنٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ غَيْرُهُ <sup>(٤)</sup> عَلَى مَعْنَى: فَلَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، وَكِلَا التَّأْوِيلَيْنِ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَشَدُّ فِي تَحْقِيقِ الْمَعْنَى؟ وَلِمَ جَازَ: (فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) بِالْكَسْرِ <sup>(٥)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى جَوَابِ الْجَزَاءِ بِالْفَاءِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:

وَعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ      فَلَا تُصْ تَخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحُ  
وَأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَهَا      فَأَنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ  
فَاسْتَأْنَفَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ إِنَّكَ سَوْفَ تَغْتَبِطُ) عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ؟ وَلِمَ جَازَ فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَسِرُونَ﴾ <sup>(١٨)</sup> ثُمَّ إِنَّكَ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ [ النحل: ١٠٩، ١١٠ ] <sup>(٦)</sup>؟ فَلِمَ حَسُنَ الْكُسْرُ هَاهُنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَا)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (كَانَ كَانَتْ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأُولَى زَائِدَةٌ.

(٣) سِيبَوَيْه ١٣٣/٣.

(٤) انْظُرْ هَذَا التَّأْوِيلَ بِلَا عَزْوٍ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيط ٦٦/٥، وَالْدَّرُ الْمَصُون ٧٨/٦، وَالْبَابُ فِي عِلُومِ الْكِتَابِ ١٠/١٣٤.

(٥) قَرَأَ الْجُمْهُورُ: ﴿فَأَنَّ لَهُ﴾ بِالْفَتْحِ، وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ: (فَإِنَّ لَهُ) بِالْكَسْرِ فِي الْهَمْزَةِ، حَكَاهَا عَنْهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَحْبُوبٌ عَنِ الْحَسَنِ، وَرَوَايَةُ أَبِي عِبِلَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو. انْظُرِ الْقِرَاءَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيط ٦٦/٥، وَإِعْرَابِ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَادِ لِلْعَكْبَرِيِّ ٦٢٤/١.

(٦) جَمَعَ الْمُصَنِّفُ فِي الْأَصْلِ وَد بَيْنَ آيَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي سَوْرَتَيْنِ، فَالْنَّصُّ فِي الْأَصْلِ: (لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَسِرُونَ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ =

لأنَّه اسْتِثْنَفُ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْجَوَابِ فِي ( لَا جَرَمَ )؟

وَمَا وَجْهَ قِرَاءَةِ الْأَعْرَجِ: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا إِبْجَهَلَهُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ الأنعام: ٥٤ ] بَفَتْحِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ هُوَ نَظِيرُ الْبَيْتِ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ فَتْحِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ لِلْإِسْتِثْنَاءِ بِالْفَاءِ؟ وَلِمَ كَسَرَ غَيْرُهُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ حِكَايَةٍ مَا كَتَبَ، فَكَانَهُ عَلَى تَقْدِيرِ: فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا إِبْجَهَلَهُ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي يَفْتَضِيهَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ فِي اللَّفْظِ عَلَى جِهَةِ مَا الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ.

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مُشْتَمَلًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى مُشْتَمَلًا عَلَيْهِ، وَالثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ [ ظ ١٧٧ ]، فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ، وَهُوَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ فِي مَعْنَاهُ وَفِي مَعْنَى الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ )، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: ( ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاهُ ) لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَّا عَلَى بَدَلِ الْغَلَطِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ. وَالَّذِي الْمَعْنَى مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَعْنَى مَعَ عَمَلِهِ فِي الْأَوَّلِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [ الأنفال: ٧ ]، فَهَذَا يَفْتَضِي أَنْ الْوَعْدَ وَقَعَ عَلَى: ﴿ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنَّ

= ربك من بعدها لغفور رحيم )، وليس في هاتين الآيتين مراد الرماني من الشاهد ومقصوده، إنما يجتمع مقصوده في ما أثبتناه، وقد حاول السيرافي في شرحه ٣/ ٣٥٦ تصويب ما وقع به شارحو الكتاب، إلا أنه أخطأ في الجمع بين آيتي سورة هود ٢٢ والنحل ١١٠؛ لأن الآية التي في هود آخرها ( الأخسرون )، والصواب ما أثبتناه مما هو في سورة النحل في آيتين متتاليتين، وهو الشاهد الذي أراده المؤلف.

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي بكسر الهمزة فيهما، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية، وقرأت فرقة بكسر الأولى وفتح الثانية حكاهما الزهراوي عن الأعرج، وحكى سيبويه عنه مثل قراءة نافع. انظر الحجة للفارسي ٣/ ٣١١، والسبعة ٢٥٨، وحجة القراءات ٢٥٢، وتفسير البحر المحيط ٤/ ١٤٤.

إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ.

وَفِيهِ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]، فهذا في المعنى حُجَّةٌ عَلَى الْعَرَبِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا النُّشْأَةَ الثَّانِيَةَ. وَفِيهِ مَوْعِظَةٌ بِكَثْرَةِ مَنْ أَهْلَكَ قَبْلُ، وَأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ إِلَى مِثْلِ حَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى دَارِ الدُّنْيَا؛ لَأَنَّهُمْ فِي قَبْضَةٍ مَنْ يَمْلِكُهُمْ؛ لِيُخْرِجَهُمْ إِلَى دَارِ الْجَزَاءِ. فَأَمَّا (أَنْ) فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (كَمْ)؛ لِأَنَّ عَامِلَ (كَمْ) (أَهْلَكْنَا)، وَعَامِلَ (أَنَّهُمْ) (يَرَوْا)، وَلَكِنْ هِيَ بَدَلٌ مِنْ تَأْوِيلِ (كَمْ)؛ إِذْ هِيَ فِي مَوْضِعِ: أَلَمْ يَرَوْا كَثْرَةَ مَنْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ، فَالْبَدَلُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْوِيلِ (كَمْ)، إِذْ مَعْنَاهَا التَّكْثِيرُ لِمَنْ أَهْلَكَ مِنَ الْقُرُونِ.

وفي (١) التَّنْزِيلِ: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنَّا إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّا نُخْرِجُكُمْ﴾ [المؤمنون:

٣٥]، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ (أَنْ) الثَّانِيَةَ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى، وَخَبَرُ الثَّانِيَةَ يُكْفَى مِنْ خَبَرِ الْأُولَى، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ ذِكْرَ الْمَوْتِ، وَكَوْنَهُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا؛ لِيُبَيِّنَ بَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْإِخْرَاجُ، فَقَدَّمَ ذِكْرَهُ عَلَى تَقْدِيمِ مَعْنَاهُ، وَحَقِيقَتُهُ: أَيَعِدْكُمْ أَنَّا نُخْرِجُكُمْ إِذَا كُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ (أَنَّكُمْ) الثَّانِي مُكَرَّرًا لِلتَّأْكِيدِ، لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ، فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَيَعِدْكُمْ أَنَّا نُخْرِجُكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا مُخْرَجُونَ، إِلَّا أَنَّهُ أُعِيدَ ذِكْرُ (أَنَّكُمْ) لِلْبَيَانِ، لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا بَدَلٌ، وَلَا حَذْفٌ<sup>(٣)</sup>.

وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَفِيهِ). وَفِي د: (وَفِيهِ وَفِيهِ).

(٢) سَيَبَوِيهِ ١٣٢/٣.

(٣) هَذَا قَوْلُ الْجَرْمِيِّ. انْظُرْهُ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٥٦/٢، وَشَرْحِ السِّيَرَانِي ٣٥٤/٣، وَالْمَسَائِلِ الْمَثُورَةِ ١٩٣.

وَهُوَ لِلْمَبْرَدِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ ٢٤٦/٢. وَهُوَ لِلْفَرَّاءِ فِي مَعَانِيهِ ٢٤٣/٢.

وَنَظِيرُهُ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا [١٧٨] فَعَلَ أَنَّهُ سَيَمُضِي)، فهذا بِمَنْزِلَتِهِ فِي حَذْفِ خَبَرِ الْأَوَّلِ، وَالْبَدَلِ، وَتَفْدِيمِ فِعْلٍ لَيْسَ بَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْمُضِيُّ.

وَلَا يَجُوزُ كَسْرُ: (أَنْتُمْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَلَّقُ (وَعَدْتُ)؛ إِذْ كَانَ<sup>(١)</sup> مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَطْلُبُ الْجُمْلَ، لَوْ قُلْتُ: (وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ) لَمْ يَجْزُ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، فَهَذَا عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِخَبَرِ الثَّانِي عَنْ خَبَرِ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَهُ نَارُ جَهَنَّمَ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ لِلَّذِي يُحَادِدُ<sup>(٢)</sup> اللَّهَ وَرَسُولَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، فَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَالْعَامِلُ وَاحِدٌ، وَخَبَرُ الثَّانِي قَدْ كُفِيَ مِنْ خَبَرِ الْأَوَّلِ، فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الْآيَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي الْبَدَلِ، وَالْفَاءُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِلْعَطْفِ.

وَفِيهِ تَأْوِيلٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَآنَ<sup>(٣)</sup> لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ، فَهَذَا عَلَى حَذْفِ اللَّامِ، وَالْفَاءُ فِيهِ جَوَابُ الْجَزَاءِ، وَلَيْسَ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى حَذْفِ الْخَبَرِ.

وَيَجُوزُ: (فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) بِالْكَسْرِ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ جَوَابُ الْجَزَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ مِنْ غَيْرِ تَفْدِيرِ اللَّامِ.

وَقَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ:

٨٢٣ وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ      فَلَا تُصْ تَخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحُ  
وَأَنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مُنَاخَهَا      فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِعُ<sup>(٤)</sup>

(١) فِي د: (إِذَا كَانَ). (٢) فِي د: (يُحَادِدُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَإِنَّ)، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ وَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٤) الْبَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُمَا فِي دِيَوَانِهِ ٥١، وَقَدْ وَرَدَا فِي دِيَوَانِهِ الْبَيْتِ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ:

وَأَنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مُنَاخَهَا      رَكِبْتُ وَلَمْ تَعْجِزْ عَلَيَّ الْمَنَاوِخُ

وَأَنِّي إِذَا ضَنَّ الرَّفُودُ بَرْفِيهِ      لِمَخْتَبِطٍ مِنْ تَالِدِ الْمَالِ جَارِحُ

وَعَاوَدْتُ أَسْدَامَ الْمِيَاهِ وَلَمْ تَزَلْ      فَلَا تُصْ تَحْتِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحُ

فَفَتَحَ (أَنَّ) الْأُولَى عَلَى مَعْنَى: وَبِأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي، كَأَنَّهُ قَالَ: وَعِلْمِي بِأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي، فَعَطَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ، فَأَشْرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَمِلْتُ فِيهِ الْبَاءُ، ثُمَّ ابْتَدَأَ<sup>(١)</sup> مَا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى مُقْتَضَى (إِذَا)؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْجَزَاءِ.

وَيَجُوزُ فِي الشُّعْرِ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ إِنَّكَ سَوْفَ تَعْتَبُطُ) عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَوَجْهُ الْكَلَامِ ذِكْرُهَا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(١٩)</sup> ثُمَّ لَيْتَ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا ﴿[النحل: ١٠٩، ١١٠]﴾<sup>(٢)</sup>، فَكُسِرَتْ (إِنَّ) الثَّانِيَةَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ (ثُمَّ)، وَلَمْ تُحْمَلْ عَلَى (لَا جَرَمَ)؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ [ظ ١٧٨] تَعْلِيقِ الْجَوَابِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فَفَتَحَ الْأُولَى وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّهُ أَعْمَلَ فِي الْأُولَى (كَتَبَ)، وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْجَوَابِ لـ (مَنْ).

وَأَمَّا قِرَاءَةُ غَيْرِهِ بِكَسْرِهِمَا جَمِيعًا فَهُوَ عَلَى الْحِكَايَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَتَبَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ، وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ عَلَى جَوَابِ الْجَزَاءِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.

= وانظر الشاهد في سيبويه ٣/ ١٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٢٥، والحجة للفراسي ٣/ ٣١٣، وابن السيرافي ٢/ ١٢٢، وتحصيل عين الذهب ٤٣٤، وتنقيح الألباب ٢٢٤. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٢. وأسدام المياه: جمع سُدُم وهو الماء المندفن، والطلائح: المُعْيِيَّة، وتخدي: تسرع، والركاب: الإبل، ومُنَاحِهَا: الموضع الذي أنيخت فيه، والجامح: الممتنع. وقد جاء في ابن السيرافي: (تُحْدَى) بالحاء المهملة.  
(١) في د: (ابدأ).

(٢) في الأصل: (لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة)، وقد مر بيان الخلط في هاتين الآيتين.

## بَابُ ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ

### مَبْنِيَّةٌ عَلَى الظَّرْفِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الظَّرْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الظَّرْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ؟

وَلِمَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ ( إِنَّ ) الْمَكْسُورَةِ فِيمَا قَبْلَهَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَهُ

صَدْرُ الْكَلَامِ كَ ( مَا ) النَّافِيَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَحَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ )، و ( أَلْحَقَّ أَنْكَ ذَاهِبٌ )، و ( أَكْبَرَ<sup>(١)</sup> )

ظَنُّكَ أَنْكَ ذَاهِبٌ )، و ( أَجْهَدَ رَأْيِكَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ )؟ وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى<sup>(٢)</sup>: ( أَفِي

حَقٍّ أَنْكَ ذَاهِبٌ، وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى الْفِعْلِ بِتَقْدِيرٍ: أَيْحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ،

وَإِذَا أَخْبَرَ كَانَ تَقْدِيرُهُ: أَحَقُّ الْحَقِّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي: ( أَنْكَ

ذَاهِبٌ )<sup>(٣)</sup>؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَلَمْ

يَجُزَّ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ؟

وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: ( أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ ) فِي الْإِعْتِمَادِ، وَلَا يَجُوزُ: ( قَاتِمٌ

أَخَوَاكَ )؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ ) بِالْكَسْرِ، عَلَى: إِنَّكَ ذَاهِبٌ حَقًّا؟

وَمَا مَعْنَى اعْتِلَالِهِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: « ( لَأَنَّ ( إِنَّ ) لَا تُبْتَدَأُ<sup>(٥)</sup> ) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ »؟ وَهَلْ

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ١٣٤: « هذا باب من أبواب أَنْ تكون أَنْ فيه مبنية على ما قبلها ».

(١) في الأصل: ( وأكبر )، وفي د: ( فأكثر )، وكذا في الكتاب ٣ / ١٣٥.

(٢) سيبويه ٣ / ١٣٥. (٣) الكلام من قوله: ( وإذا أخبر ) ساقط من د.

(٤) سيبويه ٣ / ١٣٥. (٥) في د: ( لا تبدأ ).

هذا الاعتلال<sup>(١)</sup> تَأْنِيسٌ لَا يَنْعَقِدُ بِهِ أَصْلٌ يُعْمَلُ عَلَيْهِ؟

وَمَا تَحْقِيقُ الْعِلَّةَ فِي هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِنَّ) لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؛  
لَأَنَّهَا حَرْفٌ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ)،  
وَلَا يَجُوزُ: (لَا مَحَالَةَ إِنَّكَ ذَاهِبٌ)؟

وَلِمَ مَثَلٌ<sup>(٢)</sup>: (أَفِي<sup>(٣)</sup> حَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ) (٤) بِقَوْلِهِمْ: (غَدَا الرَّحِيلُ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي بَيْتِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَغْفَرَ:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى<sup>(٥)</sup> ..... ؟

[١٧٩] وَهَلْ تَقْدِيرُهُ عَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ: أَيْحَقُّ حَقًّا تَهْدُدُّكُمْ، وَعَلَى مَذْهَبِهِ:

أَفِي حَقِّ تَهْدُدُّكُمْ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَبْدِيِّ:

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا      فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ؟

وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ يَمْنَعُ مَانِعٌ مِنَ النَّصْبِ، وَيَقُولُ<sup>(٦)</sup>: إِنَّ الصَّوَابَ: (أَحَقُّ  
أَنَّكَ ذَاهِبٌ) وَقَدْ جَاءَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ بِالنَّصْبِ؟ وَلِمَ جَازَ: (الْجَمَاعَةُ فَرِيقٌ  
وَصَدِيقٌ)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لِأَنَّ صِفَةَ الْمُبَالَغَةِ يَجُوزُ فِيهَا تَرْكُ الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ، كَمَا يَجُوزُ تَرْكُ عَلَامَةِ  
التَّأْنِيسِ حَتَّى تَكُونَ جَارِيَةً لِلْمُبَالَغَةِ عَلَى صِغَةِ وَاحِدَةٍ، فَيَكُونُ أَوْكَدَ فِي  
الْمُبَالَغَةِ وَالْإِخْرَاجِ عَنْ حَدِّ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ فِي الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ وَعَلَامَةِ  
التَّأْنِيسِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (الاعتدال)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) سَبِيوِيَه ١٣٥/٣.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فِي)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ١٣٦/٣.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (أَذَاهِبُ).

(٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (سَلِمَى)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣٥/٣، وَمَصَادِرُ الْبَيْتِ.

(٦) سَبِيوِيَه ١٣٧/٣.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

أَلْحَقَّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ انْبَسَتْ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ

وَقَوْلِ الْجَعْدِيِّ:

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا      أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي؟

وَلَمْ جَازَ فِي جَمِيعِ هَذَا الرَّفْعِ، فَتَقُولُ: (أَحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، و (أَكْبَرُ ظَنُّكَ

أَنَّكَ ذَاهِبٌ) بِجَعْلِ الْآخِرِ هُوَ الْأَوَّلُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( لَا مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ )؟ وَلَمْ حَمَلَهُ عَلَى إِضْمَارِ ( مِنْ )

بِتَقْدِيرِ<sup>(١)</sup>: لَا مَحَالَةَ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ<sup>(٢)</sup>، عَلَى مَعْنَى: ( لَا بُدَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ )، وَلَا

بُدَّ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟ وَمَا أَصْلُ: ( لَا مَحَالَةَ )؟ وَمَا أَصْلُ ( لَا بُدَّ )؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى

مَعْنَى: لَا انْقِلَابَ مِنْ هَذَا، وَلَا تَفَرُّقَ مِنْ هَذَا، مِنْ قَوْلِكَ: ( حَالٌ، يَحُولُ ) إِذَا

انْقَلَبَ، و ( بَدَّدْتَهُ تَبْدِيدًا ) إِذَا فَرَّقْتَهُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَمَّا حَقًّا فَلِإِنَّكَ ذَاهِبٌ )؟ وَلَمْ جَازَ الْكَسْرُ مَعَ ( أَمَّا )، وَلَمْ يَجْزُ بَغَيْرِ

( أَمَّا )؟

وَمَا الْعَامِلُ فِي ( يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) إِذَا قُلْتَ: ( أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلِإِنَّكَ رَاحِلٌ )؟

وَلَمْ حَمَلَهُ الْمَازِنِيُّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ ( أَمَّا ) مِنْ أَجْلِ أَنْ فِيهَا مَعْنَى: مَهْمَا يَكُنْ

مِنْ شَيْءٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلِإِنَّكَ رَاحِلٌ، وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ ( رَاحِلٌ )؛ إِذْ<sup>(٣)</sup>

كَانَتْ ( أَمَّا )<sup>(٤)</sup> لَا تَمْنَعُهَا الْفَاءُ الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْعَطْفِ [ظ ١٧٩] مِنْ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا

فِيمَا قَبْلَهَا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: ( أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ )، فَكَذَلِكَ لَمْ تَمْنَعْ مَعَهَا ( إِنَّ ) الْعَامِلَ

الَّذِي بَعْدَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهَا؟

وَمَا الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ؟ وَهَلْ هِيَ الْإِشْعَارُ بِقُوَّةِ طَلَبِ ( أَمَّا ) لِلْأَسْمِ دُونَ الْفِعْلِ

(٢) الكلام من قوله: ( ولم حمله على ) ساقط من د.

(١) سيبويه ٣ / ١٣٧.

(٤) قوله: ( أَمَّا ) ليس في د.

(٣) في د: ( إذا ).



مَعَ رَفْعِ الْإِيهَامِ أَنَّهَا<sup>(١)</sup> تَصْلُحُ لِلْفِعْلِ مَعَ مَا قَبْلَهَا مِنْ مَعْنَى الْجَزَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا لِلتَّفْصِيلِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (أَيْنَ إِخْوَتُكَ؟) فَتَقُولُ: (أَمَّا زَيْدٌ ففِي الدَّارِ، وَأَمَّا عَمْرُو وَخَالِدٌ ففِي السُّوقِ)، فَهَذَا لِلإِشْعَارِ بِقُوَّةِ أَنَّهَا لِلتَّفْصِيلِ، لَا لِلجَزَاءِ، وَإِنَّمَا الْجَزَاءُ فِيهَا عَارِضٌ؟

وَمَا حُكْمُ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]؟ وَلِمَ حَمَلَ (جَرَمَ) عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ، بِمَنْزِلَةِ<sup>(٢)</sup>: حَقٌّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ؟ وَمَا أَصْلُ (جَرَمَ)؟ وَهَلْ هُوَ (قَطَعَ)؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ إِلَى مَعْنَى (حَقًّا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ: قَطَعَ كَوْنُ النَّارِ لَهُمُ الطَّمَعُ فِي خِلَافِهِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ الْمُفَسِّرُونَ: حَقًّا أَنَّ لَهُمُ النَّارَ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَزَارِيِّ:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيْيَنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فَرَازَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا؟

وَهَلْ مَعْنَاهُ: قَطَعْتُ فَرَازَةً عَنِ الْغَضَبِ؟ وَلِمَ فَسَّرَهُ سِيبَوَيْهِ عَلَى مَعْنَى<sup>(٣)</sup>: حَقَّتْ فَرَازَةٌ أَنْ يَغْضَبُوا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا: بَعَثْتُ فَرَازَةً أَنْ يَغْضَبُوا كَغَضَبِي، فَقَدْ حَقَّتْهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ: حَقَّتْ فَرَازَةٌ تَرُكُ الْغَضَبِ؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ: (لَا جَرَمَ) إِلَّا جَوَابًا لِكَلَامٍ قَدْ تَقَدَّمَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (فَعَلُوا كَذَا وَكَذَا)، فَتَقُولُ: (لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ سَيَنْدُمُونَ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: حَقٌّ كَوْنُ نَدَمِهِمْ؟ وَمِنْ أَيْنَ دَخَلَهَا مَعْنَى الْإِبْهَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِإِخْرَاجِهَا فِي الْجَوَابِ إِلَى مَعْنَى: حَقٌّ كَوْنُ كَذَا وَكَذَا؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا جَهْدَ رَأْيِي فَأَنْتَ ذَاهِبٌ)؟ وَلِمَ نُصِبَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الظَّرْفِ، كَمَا يُنْصَبُ فِي: (جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ ذَاهِبٌ) بِالْفَتْحِ؟ وَلِمَ جَارَ عَلَى ضَعْفِهِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (الْيَوْمَ أَنَّكَ خَارِجٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِكُسْرِ (إِنَّ)؟ وَهَلَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: (أَمَّا الْيَوْمَ فَأَنَّكَ مُرْتَحِلٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا الْيَوْمَ فَارْتَحِلْكَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ [العزير] <sup>(١)</sup>)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْكَسْرِ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ (بَعْدُ) مَبْنِيًّا عَلَيْهَا، كَمَا يُبْنَى [و ١٨٠] عَلَى الْخَبَرِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ مُضَافَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكُونُ اسْتِفْتَاخَ كَلَامٍ؛ لِيُسْتَأْنَفَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ: (أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ) بِالْفَتْحِ؟

وَمَا حُكْمُ: (شَدَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، و (عَزَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ)؟ وَلِمَ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ <sup>(٢)</sup>: (حَقَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا شُدَّ فَقَدْ حَقَّقَ، وَمَا تَعَزَّزَ بِأَمْرِ فَقَدْ تَحَقَّقَ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (تَعَزَّزَ بِالْعِظَمَةِ)؟

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ: (أَمَّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ) بِمَنْزِلَةِ: (حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِي (أَمَّا) مِنْ مَعْنَى التَّكْيِيدِ الْمَشَاكِلِ لِلتَّحْقِيقِ؟

وَلِمَ أُوْخِي <sup>(٣)</sup> بِ (لَوْ) (لَوْ لَا) مَعَ (أَنَّ) خَاصَّةً، وَلَمْ يُؤَاخَ بَيْنَهُمَا فِي غَيْرِ (أَنَّ)؛ إِذْ <sup>(٤)</sup> كَانَتْ (لَوْ) لِلْفِعْلِ، و (لَوْ لَا) لِلْإِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَاءَ حَرْفٌ يُنَاسِبُ بَيْنَهُمَا، فَتَقْتَضِيهِ (لَوْ) بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَائِدَةِ، كَالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ لِلْفَائِدَةِ، وَتَقْتَضِيهِ (لَوْ لَا)؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْإِسْمِ، فَلَمَّا جَاءَ حَرْفٌ يُعْطِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَطْلُبُهُ جُمْعَ بَيْنَهُمَا؛ وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي: (شَدَّ مَا) أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (نِعَمَ مَا)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: نِعَمَ الْعَمَلِ أَنَّكَ تَقُولُ الْحَقَّ؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ (شَدَّ مَا) إِلَى مَعْنَى (نِعَمَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (شَدَّ) <sup>(٥)</sup> فِي الْوَفَاءِ مَدْحٌ ك (نِعَمَ الشَّيْءِ)؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي

(١) ما بين المعقوفين في د. وليس في الأصل.

(٢) في الأصل ود: (ووخى).

(٣) سيبويه ١٣٩/٣.

(٤) في د: (يشد).

(٥) في د: (إذا).

(أَنَّهُ)؟ وَلِمَ جَعَلَ الْكَافَ هِيَ الْعَامِلَةَ فِي (أَنَّ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ (مَا) مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، لَا تَقُولُ: (كَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَاكَ)؛ لِأَنَّ هَذَا تَقْرِيبٌ، وَ (كَأَنَّهُ) تَحْقِيقٌ؟ وَهَلْ لُزُومٌ (مَا) فِي هَذَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَيْنِ كَالْفَرْقِ فِي: (إِنْ كَانَ لَيَفْعَلُ) بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ؟

وَلِمَ جَازَ: (هَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَاهُنَا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَطْقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وَ ﴿مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ نَطْقُونَ﴾؟ وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي عِلَّةِ النَّصْبِ؟ وَمَا مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ فِيهِ؟ وَمَا مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ؟ وَمَا مَذْهَبُ الْجَرْمِيِّ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْجَعْدِيِّ:

فُرُومٌ تَسَامَى عِنْدَ بَابٍ دِفَاعُهُ      كَأَن يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلَا؟  
وَلِمَ أَجَازَ حَذْفَ (مَا) فِي الشَّعْرِ، كَمَا جَازَ فِي: (كَأَنَّهُ يُؤْخَذُ)؟ وَهَلْ مَنَزَلَةٌ ذَلِكَ فِي الْحَذْفِ [ظ ١٨٠] كَمَنَزَلَةِ قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

..... ٨٢٤ ..... وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا<sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ ذَهَبَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْشِدُهُ إِلَّا بِالنَّصْبِ:

..... كَأَن يُؤْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ .....؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنَّ) الْمَبْنِيَّةَ عَلَى الظَّرْفِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْابْتِدَاءُ، وَالظَّرْفُ الْمُقَدَّمُ خَبَرٌ لَهَا، وَأَنَّهَا مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ؛ لِتَقَدُّمِهِ فِي اللَّفْظِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَقَوْلِهِ)، وَكَذَا فِي د.

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَتَمَامُهُ:

سَقَنُوهُ الرِّوَايَةَ مِنْ صَيِّفٍ      وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

وَقَدْ مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرْ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ رَقْمَ (٢٥٥). وَفِي الْأَصْلِ وَد: (وَأَنْ يَغْدَمَا).

وإِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ<sup>(١)</sup> مِنْ حَيْثُ هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ التَّأخِيرُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ (أَنَّ) فِيمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ فِي صَلَاحِهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ. وَلَا يَجُوزُ فِي (إِنْ) أَيْضًا أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ.

وَتَقُولُ: (أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، فَتَقْدِيرُهُ: أَفِي حَقِّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، عِنْدَ سَيَبَوِيهِ، وَعَمِلَ فِيهِ مَا يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ، إِذَا قُلْتَ: (خَلَفَكَ ذَاهِبٌ زَيْدٌ)<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى جِهَةِ الْحَذْفِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ مِنَ الْمَكَانِ. وَغَيْرُ سَيَبَوِيهِ يَذْهَبُ إِلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup>، كَأَنَّهُ قَالَ: أَيْحَقُّ<sup>(٥)</sup> أَنَّكَ ذَاهِبٌ. وَكِلَا الْمَذْهَبَيْنِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعَ صِحَّتِهِ فِي التَّقْدِيرِ.

وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ الْابْتِدَاءُ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَجْزِ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَلَامٌ، مِنْ قَبْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَوْقِعِ (إِنْ) بِالْكَسْرِ وَبَيْنَ مَوْقِعِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَوْقِعُ الَّذِي هُوَ ابْتِدَاءٌ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَلَامٌ أَحَقُّ بِـ (إِنْ) أُلْخِصَ لَهَا، فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ شَرِكَةٌ أَصْلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ<sup>(٦)</sup>. [و ١٨١]. [ظ ١٨١].

الْجُزْءُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيْسَى النَّخْوِيِّ أَيْدَهُ اللَّهُ [و ١٨٢]  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ سَتِّرْ<sup>(٧)</sup>

وَنَظِيرُهُ: (أَقَاتِمُ<sup>(٨)</sup> أَخَوَاكَ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَمَدَ عَلَى أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ، وَلَا يَجُوزُ:

(١) فِي د: (كَانَ الْكَلَامُ مَوْضِعُهُ).

(٢) فِي د: (خَلَفَكَ ذَاهِبٌ زَيْدًا).

(٣) فِي د: (لَأَنَّهُ).

(٤) هَذَا رَأْيُ أَبِي عَمْرِو الْجَرْمِيِّ فِي الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ ١٩٥، وَنَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْعُضْدِيَّاتِ ٢٤٠ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(٥) فِي د: (أَحَقُّ).

(٦) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، يَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: وَنَظِيرُهُ: أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ).

(٧) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (الْجُزْءُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ) لَيْسَ فِي د.

(٨) فِي د: (أَقَامَ).

(قَائِمٌ أَخَوَاكَ)؛ لِأَنَّ حَقَّ اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِيَكُونَ بِمَنْزِلَتِهِ صِفَةً جَارِيَةً عَلَى مَا قَبْلَهَا.

ولا يَجُوزُ: (حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ)؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِنَّ) لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، كَمَا أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَكَمَا أَنَّ لَمْ التَّأْكِيدِ فِي قَوْلِكَ: (لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ) وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَتَقُولُ: (لَا مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ) عَلَى مَعْنَى: لَا مَحَالَةَ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، بِمَنْزِلَةِ: (لَا بُدَّ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ).

وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرٍ:

٨٢٥ أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ<sup>(١)</sup>

كَأَنَّهُ قَالَ: أَفِي حَقِّ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ.

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ:

٨٢٦ أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٤٢، وانظر سيبويه ٣/ ١٣٥، وابن السيرافي ٨٨/ ٢، وأما ابن الشجري ٣/ ١٩٧، وفرحة الأديب ٢٠٠، وتحصيل عين الذهب ٤٣٥. وهو بلا نسبة في المسائل المثورة ١٩٦، والإغفال ٢/ ٤٥٨، والعصديات ١٩٥، والتمام لابن جني ٥٨، وقواعد المطارحة ٥١٥. وقد جاء في بعض المصادر برواية: (وسط المحافل)، و(وعيدكم).

(٢) البيت من الوافر، وهو للعبدي في سيبويه ٣/ ١٣٦، والأصول ١/ ٢٧٣. وهو للمفضل عامر ابن معشر بن أسحم النكري في الأصبغيات ٢٠٠، وابن السيرافي ٢/ ١٩٣. وقد ذكر العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/ ٤٣٣ أنه المفضل بن معشر العبدي، من عبد القيس، وهذا يعني أنه من ذكره سيبويه. وهو لرجل من عبد القيس في تحصيل عين الذهب ٤٣٥. ونقل في الدرر ٢/ ٢١٥ أن المفضل النكري هو عياض بن معشر بن سمي. وهو لعامر بن أسحم بن عدي الكندي في الحماسة البصرية ١/ ٥٣، وانظر المقاصد النحوية ٢/ ٤٧. وأرى أنه نفسه السابق ذكره، والخلاف في الاسم تحريف. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٢، والبغداديات ٤٢٣، والتعليقة للفراسي ٢/ ٢٤٨، والعصديات ١٩٧، وقواعد المطارحة ٥١٤. وجاء في بعض المصادر برواية: (ألم تر أن).

وَجَازَ: ( الْجَمَاعَةُ صَدِيقٌ وَفَرِيقٌ )؛ لَأَنَّ صِفَةَ الْمُبَالَغَةِ تَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي أَنَّهَا لَا تُشْنَى وَلَا تُجْمَعُ وَلَا تُؤَنَّثُ؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهَا فِي أَعْلَى مَرْتَبَةٍ بِالصَّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ، عَلَى خِلَافِ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ، فَلَوْ قُلْتُ: ( السَّخَاءُ قُرَيْشٌ )، كَمَا تَقُولُ: ( السَّخَاءُ حَاتِمٌ ) جَازَ، وَفَهُمَ مِنْهُ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ فِي أَعْلَى مَرْتَبَةٍ.

وَيَجُوزُ: ( أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ ) بِالرَّفْعِ فِيهِ وَفِي أَخَوَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، فَيَجِبُ الرَّفْعُ بِهَذَا الْوَجْهِ. فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَوْضِعُهُ هُوَ الْأَوَّلُ فَيَجْرِي عَلَى النَّصْبِ، كَأَنَّ الذَّهَابَ فِي الْحَقِّ، فَهَذَا عَلَى النَّصْبِ<sup>(١)</sup>، إِذَا أَسْقَطْتَ حَرْفَ الْجَرِّ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

٨٢٧ أَلْحَقَّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ<sup>(٢)</sup>

فهذا نصبٌ مع تعريفِ الحقِّ.

وَقَالَ الْجَعْدِيُّ:

٨٢٨ أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا      أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكَمْ هَجَانِي<sup>(٣)</sup>

[ ١٨٢ ] وَتَقُولُ: ( أَمَّا حَقًّا فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ )، فَتُكْسَرُ مَعَ ( أَمَّا )، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ: ( حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ )، وَاخْتَلَفُوا فِي الْعِلَّةِ: فَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ ( أَمَّا )

(١) الكلام من قوله: ( كَأَنَّ الذَّهَابَ ) ساقط من د.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٣٢ برواية: ( أَحَقًّا لَنْ )، وانظر سيبويه ١٣٦/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٣٥٤، والنكت للأعلم ٧٨٢، وتنقيح الأبواب ٢٢٦، والمقاصد الشافية ٥١١/٨. وهو لجميل بثينة في ديوانه ٦٧ برواية: ( أَوْ إِنْ شَطَّ وَلِي ). وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٦٨ برواية: ( أَجْدُكَ أَنْ ). وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٣، والعضديات ١٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦٧/٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ١٨١، وانظر سيبويه ١٣٧/٣، والمخصص ٣٩٩/٢، والنكت للأعلم ٧٨٢، وتحصيل عين الذهب ٤٣٦، وتنقيح الأبواب ٢٢٦، والمقاصد الشافية ٥٨٤/١. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/١، وشرح الرضي ٣٤٦/٤.

بِمَعْنَاهَا<sup>(١)</sup>؛ إِذْ مَعْنَاهَا: مَهْمَا<sup>(٢)</sup> يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ. وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَا بَعْدَ (إِنَّ)<sup>(٣)</sup>؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ الَّذِي بَعْدَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهَا مَعَ (أَمَّا)، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيْدًا<sup>(٤)</sup> فَضَرَبْتُ)، وَكَذَلِكَ (إِنَّ) لَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ مَعَ (أَمَّا) كَمَا لَمْ تَمْنَعُهُ الْفَاءُ.

وَعَلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ (أَمَّا) لِتَفْصِيلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأِسْمُ، كَقَوْلِكَ: (أَيْنَ أَخَوَاكَ؟) فَتَقُولُ: (أَمَّا أَحَدُهُمَا فِي الدَّارِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فِي السُّوقِ)، فَهِيَ لِلْإِسْمِ<sup>(٥)</sup> خَاصَّةٌ، لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهِ، فَاقْتَضَى لَهَا هَذَا أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةً تُوجِبُ أَنَّهَا لِلْإِسْمِ، وَأَنَّ مَعْنَى الْجَزَاءِ عَارِضٌ فِيهَا، فَجَازَ أَنْ يُنْقَلَ الْإِسْمُ عَنْ مَوْضِعِهِ إِلَيْهَا بِمَا لَوْلَاهَا<sup>(٦)</sup> لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.

وَكِلَا الْمَذْهَبَيْنِ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْأَخِيرِ: (أَمَّا زَيْدًا فَإِنَّكَ ضَارِبٌ)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) لَا تَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ؛ إِذْ لَا يَفْتَضِيهِ تَقْدِيرُهَا: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، وَلَكِنْ تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٧)</sup>.

وَيَقُولُ [اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ]<sup>(٨)</sup>: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ [النحل: ٦٢]، ف (جَرَمَ) فِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ: (حَقَّ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ)، وَلَا تَكُونُ (لَا جَرَمَ) إِلَّا جَوَابًا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا نُقِلَتْ عَلَى الْقَطْعِ الْمَحْضِ إِلَى مَعْنَى (حَقَّ) أُلْزِمَتْ مَوْقِعًا يَظْهَرُ فِيهِ مَعْنَاهَا، وَهُوَ مَوْقِعُ الْجَوَابِ.

(١) انظر رأيه في الأصول ١/ ٢٠٨، ٢٧٤، وشرح السيرافي ٢/ ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٢) قوله: (مهما) ليس في د.

(٣) وهو رأي المبرد. انظر المقتضب ٢/ ٦٩ - ٧١، ٣/ ٢٧، وشرح السيرافي ٢/ ٢٧٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٧٦.

(٤) في د: (زيد).

(٥) الكلام من قوله: (كقولك أين أخواك) ساقط من د.

(٦) في د: (بما لولولاها).

(٧) الكلام من قوله: (ولكن تعمل) ساقط من د.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فَأَمَّا (لا) فَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا نَفْيٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْفَرَاءُ<sup>(١)</sup>، وَيَقُولُ: هِيَ رَدٌّ لِكَلَامِ<sup>(٢)</sup> أَهْلِ الْبَاطِلِ وَاسْتِثْنَاءٌ بِالْحَقِّ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، وَلَا يُجِيزُ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً إِلَّا عَلَى النَّفْيِ. وَغَيْرُهُ يُجِيزُ أَنْ تَكُونَ صِلَةً مُؤَكَّدَةً فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا، أَمَّا (لا أَقْسِمُ) فَلَأَنَّ الْقُرْآنَ كَالسُّورَةِ الْوَاحِدَةِ، فَتَجِيءُ حِجَاجُهُ وَمَعَانِيهِ مَتَّصِلَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدٍ<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا (لا جَرَمَ) فَلَأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَوَابًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ الْفَرَارِيُّ [ظ ١٨٢]:

٨٢٩ وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فَزَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا<sup>(٦)</sup>

كَأَنَّهُ قِيلَ: حَقَّتْ فَزَارَةٌ بَعْدَهَا عَلَى الْعَضْبِ، أَوْ تَرَكَ الْعَضْبُ، وَ (عَلَى الْعَضْبِ) أَظْهَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: حَقَّقْتُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَغْضَبُوا كَغَضْبِي، وَيَأْنَفُوا كَأَنْفَتِي. وَلَا يَصْلُحُ فِي تَأْوِيلِهِ: قُطِعَتْ فَزَارَةٌ عَنِ الْعَضْبِ، إِلَّا أَنْ يَصْحَبَ الْكَلَامَ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَظْهَرَ.

وَلَا يَجُوزُ: (أَمَّا جَهْدَ رَأْيِي فَأَنْتَ<sup>(٧)</sup> ذَاهِبٌ) بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا<sup>(٨)</sup> يُفْحَمُ فِيهِ الشَّانُ. وَلَا: (أَمَّا فِي الدَّارِ فَأَنْتَ قَائِمٌ)، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (أَمَّا غَدًا فَأَنْتَ رَاحِلٌ)؛ لِأَنَّ الرَّحِيلَ يُفْحَمُ فِيهِ الشَّانُ.

(١) معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣. (٢) في د: (رد الكلام).

(٣) في د: (يجوز).

(٤) انظر زيادة (ما) للتوكيد في المقتضب ٥٤/٢، وانظر رأيه في زيادة (لا) في الأصول ٢٧٩/١، وابن يعيش ١٣٦/٨.

(٥) سيبويه ١٣٨/٣.

(٦) البيت من الكامل، وهو لرجل من فزارة في سيبويه ١٣٨/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٣٧. وهو لجرير في المحرر الوجيز ١٧٧/٣، وليس في ديوانه. وهو لأبي أسماء بن الضريبة في شرح أدب الكاتب للجواليقي ١٢٠/١. وهو لأبي أسماء بن الضريبة أو عطية بن عفيف في مجاز القرآن ٣٥٨/١، وابن السيرافي ١٣٤/٢. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٢٧٢/١، ومعاني الفراء ٩/٢، والمقتضب ٣٥٢/٢، والتعليقة ٢٥٠/٢، والعصديات ١٩٧، وشرح الرضي ٣٤٧/٤.

(٧) في الأصل ود: (بأنك). (٨) كذا في د. وفي الأصل: (كما).



وَتَقُولُ: (أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ)، وَلَا يَصْلُحُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّ (بَعْدُ) إِذَا لَمْ تُضَفْ فَإِنَّمَا اسْتِفْتَا حُ كَلَامٍ لِيُسْتَأْنَفَ الْكَلَامُ بَعْدَهَا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْكَسْرِ.

وَتَقُولُ: (شَدَّ مَا أَنْتَ ذَاهِبٌ)، وَ (عَزَّ مَا أَنْتَ ذَاهِبٌ)، فَ (شَدَّ مَا) فِعْلٌ، وَكَذَلِكَ: (عَزَّ مَا)، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي (أَنَّ) بِمَنْزِلَةِ: يَحِقُّ<sup>(١)</sup> أَنْتَ ذَاهِبٌ.

وَتَقُولُ: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَاكَ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ)، فَ (أَنَّ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْكَافِ، وَ (مَا) زَائِدَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا تُفَرِّقُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّقْرِيبِ؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ: (كَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَاكَ)، كَانَ تَقْرِيبًا، وَإِذَا قُلْتَ: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَاكَ) كَانَ تَحْقِيقًا.

وَيَجُوزُ: (هَذَا حَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْتَ هَاهُنَا)، وَ (هَذَا حَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْتَ هَاهُنَا) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَسَيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup> يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٨٤٠ لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ<sup>(٣)</sup>

وَيَجُوزُ: (غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُبْهَمًا أَضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ. وَالْمَازِنِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (مِثْلُ) مَعَ (مَا) مَبْنِيٍّ<sup>(٤)</sup> كِبْنَاءِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)<sup>(٥)</sup>. وَالْجَرْمِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ الْجَعْدِيُّ:

٨٤١ قُرُومٌ تَسَامَى عِنْدَ بَابٍ دِفَاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلَا<sup>(٧)</sup>

(١) فِي د: (حَقٌّ). (٢) سَيَبَوِيهِ ٣/ ١٤٠.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٦٥٧).

(٤) فِي د: (بَنِي).

(٥) انْظُرِ رَأْيَهُ فِي الْأَصُولِ ١/ ٢٧٥، وَالتَّعْلِيقَةُ لِلْفَارِسِيِّ ٢/ ٢٥٤، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ٦٩.

(٦) انْظُرِ رَأْيَهُ فِي التَّعْلِيقَةِ لِلْفَارِسِيِّ ٢/ ٢٥٤، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ٦٩، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/ ١٣٥.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ١٣٦، وَانْظُرِ سَيَبَوِيهِ ٣/ ١٤١، وَالْأَصُولُ ١/ ٢٧٨، وَالتَّعْلِيقَةُ ٢/ ٢٥٦، وَابْنُ السِّيْرَافِيِّ ٢/ ١٥٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٣٧، وَالنَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ ٧٧٩، وَتَنْقِيحُ الْأَلْبَابِ ٢٣٠. وَالْقُرُومُ: الْأَسْيَادُ، وَمَعْنَاهُ فِي الْأَصْلِ: الْفُحُولُ، وَتَسَامَى: مِنَ السُّمُوِّ وَالتَّرْفَعَةِ.

[و١٨٣] فهذا عَلَى مَعْنَى: (كَأَنَّهُ)، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ فِي الشُّعْرِ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُ  
(مَا) مِنْ قَوْلِكَ: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ) فِي الشُّعْرِ. وَالْمَازِنِيُّ يَذْهَبُ إِلَى النَّصْبِ  
بِـ (أَنَّ) الْعَامِلَةِ فِي الْفِعْلِ<sup>(١)</sup>، وَيُنْشَدُ:

..... كَأَن يُؤْخَذَ الْمَرْءُ .....

لَأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ صَحِيحٌ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ، وَلَا ضَرُورَةَ.

\* \* \*  
\* \*  
\*

## بَابُ ( إِنَّ ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( إِنَّ ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( إِنَّ ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ؛ لِاعْتِمَادِهَا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا، وَإِنْ عَمِلَ فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حِكَايَةٍ تُسْتَأْنَفُ<sup>(١)</sup> فِيهَا الْجُمْلَةُ الَّتِي تَقَعُ بِهَا الْفَائِدَةُ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( قَالَ عَمْرُو: إِنَّ زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ )؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا  
قَالَ: ( زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ )، فَتَدْخُلُ ( إِنَّ )، وَيَجِبُ لَهَا الْكَسْرُ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى  
حِكَايَةِ اللَّفْظِ؟ وَلِمَ جَازَ مِثْلُ هَذَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَى  
الْلَفْظِ تَسْتَوِي فِي هَذَا الْبَابِ؛ بِدَلِيلِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ حِكَايَةً عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذْ هُوَ  
بِالْعَرَبِيَّةِ، وَالْمَحْكِيُّ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكُلُّهُ  
جَاءَ بِالْكَسْرِ، فَهَذَا دَلِيلٌ؟ وَهَلْ عَلَّتُهُ أَنَّ الْحِكَايَةَ عَلَى الْمَعْنَى يَجِبُ أَنْ تُعْرَبَ مِنْ  
الْحِكَايَةِ [ عَلَى ]<sup>(٢)</sup> الْلَفْظِ، فَإِذَا اسْتُؤْنِفَتِ الْجُمْلَةُ بِـ ( إِنَّ ) [ دَلَّ أَنْ ]<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ مِنْ  
كَلَامِ الْحَاكِي، وَكَانَتْ الْبَقِيَّةُ كُلُّهَا مِنْ مَعْنَى كَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنْهُ؟

وَلِمَ صَارَتْ ( قَالَ ) مَعَ ( إِنَّ ) بِمَنْزِلَتِهَا مَعَ ( زَيْدٍ ) إِذَا قُلْتُ: ( قَالَ زَيْدٌ: عَمْرُو  
خَيْرٌ النَّاسِ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ ( زَيْدٌ ) مُبْتَدَأٌ، وَتَقَعُ  
فِيهِ ( إِنَّ )، وَهُوَ مَوْقِعٌ وَاحِدٌ، لَا تَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ ( قَالَ )؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعُ إِبْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ،  
فَلَا سَبِيلَ لَهَا عَلَيْهِ؟

وَمَا مَعْنَى اعْتِلَالِهِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: « لَأَنَّ ( أَنْ ) تَجْعَلُ الْكَلَامَ شَأْنًا<sup>(٥)</sup>، وَأَنْتَ

(\*) العنوان في الكتاب ١٤٢/٣: « هذا باب من أبواب إن ».

(١) في د: ( فتستأنف ).

(٢) (٣، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في د: ( منفا ).

(٤) سيبويه ١٤٢/٣.

لَا تَقُولُ: (قَالَ الشَّانُ) كَمَا تَقُولُ: (زَعَمَ الشَّانُ مُتَّفَاقِمًا)؟ وهل ذَلِكَ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ (قَالَ) وَبَيْنَ (زَعَمَ) وَأَخَوَاتِهَا مَعَ أَنَّهُمَا جَمِيعًا يَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ؟ وَلِمَ جَازَ [ظ ١٨٣] لِأَحَدِ الْفِعْلَيْنِ أَنْ يُزِيلَ الْابْتِدَاءَ، وَيَعْمَلَ فِيمَا كَانَ الْابْتِدَاءُ عَامِلًا<sup>(١)</sup> فِيهِ، وَلَمْ يَجْزُ لِلْفِعْلِ الْآخَرِ مِثْلُ ذَلِكَ، فَأَجَابَ بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ تَجْعَلُ الْكَلَامَ شَأْنًا، فَلَوْ قُلْتُ: (زَعَمَ الشَّانُ مُتَّفَاقِمًا) صَحَّ، وَلَوْ قُلْتُ: (قَالَ الشَّانُ مُتَّفَاقِمًا) لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ الْحِكَايَةَ رَأْسًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وفي: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرِّلَهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]؟

وَمَا حُكْمُ: (مَتَى تَقُولُ: إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَلَمْ يَجْزُ مَعَ غَيْرِ (تَقُولُ) فِي الْاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلِ الْكَسْرُ بِالِإِجْرَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْفَتْحُ بِالِإِخْرَاجِ إِلَى مَعْنَى الظَّنِّ؟

وَمَا حُكْمُ: (قَالَ عَمْرُو: إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ وَجَبَ الْكَسْرُ مَعَ أَنَّ الْهَاءَ تَرْجِعُ إِلَى (عَمْرُو)، وَكُلُّهُ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ مِنْهُ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْهُ، بِمَنْزِلَةِ: (قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؟ وَهَلِ ذَلِكَ لِأَنَّكَ تَحْكِي عَنْ نَفْسِكَ، كَمَا تَحْكِي عَنْ غَيْرِكَ؟ وَلِمَ جَازَ فِي قِرَاءَةِ عَيْسَى: (فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ)<sup>(٢)</sup>، وَفِي قِرَاءَتِنَا: ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]<sup>(٣)</sup>؟ وَمَا نَظِيرُ إِضْمَارِ الْقَوْلِ مِنْ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر: ٣]، أَيْ<sup>(٤)</sup>: قَالُوا: مَا نَعْبُدُهُمْ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (أَنِّي) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؟

(١) في د: (عاما).

(٢) قرأ ابن إسحاق وعيسى والأعمش وزيد بن علي، ورويت عن عاصم: إني بكسر الهمزة، على إضمار القول على مذهب البصريين، أو على إجراء الدعاء مجرى القول على مذهب الكوفيين. وقرأ الجمهور: بفتحها. انظر مختصر ابن خالويه ١٤٨، وتفسير البحر المحيط ٨/ ١٧٥.

(٣) في الأصل ود: (أنا مغلوب). (٤) في د: (إن).

وَمَا خَبِرُ (أَوَّلُ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ<sup>(١)</sup>؟

### بَابُ (إِنَّ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ (حَتَّى) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ (إِنَّ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ (حَتَّى) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

#### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِنَّ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ (حَتَّى)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْكَسْرُ إِذَا كَانَتْ عَلَى تَقْدِيرِ الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْقِعَ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْمَصْدَرُ، وَإِنَّمَا تَقَعُ مَفْتُوحَةً فِي الْمَوْقِعِ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (قَدْ قَالَهُ الْقَوْمُ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ)، و (انْطَلَقَ الْقَوْمُ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ دُخُولِ لَامِ الْابْتِدَاءِ فِي الْخَبَرِ؟ [و ١٨٤] وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفَتْحُ هَاهُنَا مُحَالًا<sup>(٢)</sup> بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: انْطَلَقَ الْقَوْمُ حَتَّى الْانْطِلَاقُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُوهِمُ فِي الْانْطِلَاقِ مُنْتَهَى نَفْسِهِ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ<sup>(٣)</sup>: «هُوَ مُحَالٌ»؟

وَمِنْ أَيْنَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ: انْطَلَقَ الْقَوْمُ حَتَّى الْانْطِلَاقُ؟ وَهَلَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: انْطَلَقَ الْقَوْمُ حَتَّى انْطِلَاقَ زَيْدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَالْتَّعْرِيفِ بِالْإِصْفَاءِ، فَهُوَ يَخْرُجُ فِي الْفَتْحِ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْفَاسِدِ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَرَرْتُ فَإِذَا إِنَّهُ يَقُولُ)؟ وَلِمَ جَاَزَ الْكَسْرُ بَعْدَ (إِذَا)؟ وَمَا مَوْضِعُ (إِذَا) فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ فَإِذَا هُوَ يَقُولُ)؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهَا؟ وَهَلْ هُوَ

(١) فِي د: (الْجَوْهَيْنِ).

(\*) الْعِنَانُ فِي الْكِتَابِ ٣/ ١٤٣: «هَذَا بَابٌ آخَرُ مِنْ أَبْوَابِ إِنَّ».

(٣) سَيَبُوه ٣/ ١٤٤.

(٢) فِي د: (مُحَالٌ).

مَحْدُوفٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: مَرَرْتُ فَتَبَيَّنْتُ إِذَا هُوَ يَقُولُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ (إِذَا يَقُولُ)؟

وَلِمَ جَازَ بِالْفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرٍ<sup>(١)</sup>: مَرَرْتُ فَإِذَا قَوْلُهُ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي (إِذَا) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَمَا مَوْضِعُهَا؟ وَلِمَ كَانَ رَفْعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَنَصَبًا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ؟  
وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: فَتَبَيَّنْتُ إِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا؟

وَلِمَ جَازَ: (مَرَرْتُ فَإِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (قَدْ عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ أَحْمَقُ)؟ وَلِمَ جَازَ بِالْفَتْحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْقِعُ الْمَصْدَرِ، لَا مَوْقِعُ الْجُمْلَةِ؛ إِذْ لَوْ أَفْصَحَ<sup>(٢)</sup> بِهِ فَقَالَ: (قَدْ عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى حُمَقَكَ) جَازَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: (قَدْ عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى الْحُمَقُ) جَازَ؟

وَمَا حُكْمُ: (كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْفَتْحِ؟ وَهَلَّا جَازَ الْكَسْرُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (كَمَا أَنْتَ هَاهُنَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، كَقَوْلِكَ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْتَ هَاهُنَا)، وَلَا يَجُوزُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ هَاهُنَا)؛ لِأَنَّ (إِنَّ) لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ لَهَا<sup>(٣)</sup> صَدْرَ الْكَلَامِ، لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَى مَوْقِعِ الْخَبَرِ، وَالْمُبْتَدَأُ وَإِنْ كَانَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ فَقَدْ يَزُولُ عَنْهُ إِلَى مَوْقِعِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (فِي الدَّارِ [١٨٤] إِنَّ زَيْدًا)، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (كَيْفَ إِنَّكَ صَانِعٌ؟) وَيَجُوزُ: (كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ؟) وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ؟

(١) الكلام من قوله: (مررت فتبينت) ليس في د.

(٢) في د: (فصح). (٣) في الأصل ود: (لهما).

## بَابُ ( إِنْ ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ ( إِلَّا ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي [ إِنْ ] <sup>(١)</sup> الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ ( إِلَّا ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مسائلُ هذا البابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ ( إِلَّا )؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ بَعْدَ ( إِلَّا ) فِيهَا  
الْفَتْحُ؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ دُخُولِ لَامِ الْابْتِدَاءِ فِي الْخَبَرِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا إِنَّهُ مُكْرِمٌ لِي )؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾  
[الفرقان: ٢٠]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ إِلَّا الْكَسْرُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ لَامِ  
الْابْتِدَاءِ؟ وَلِمَ لَا يَصِحُّ هَذَا الْاِعْتِلَالُ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ:

مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي <sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ دُخُولَ اللَّامِ فِي هَذَا وَخُرُوجَهَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( مَا غَضِبَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْكَ فَاسِقٌ )؟ وَلِمَ وَجَبَ الْفَتْحُ هَاهُنَا؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا﴾  
[التوبة: ٥٤]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا هُنَا إِلَّا الْفَتْحُ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَعْطَيْتُهُ مَا إِنْ شَرُّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدِ مَا مَعَكَ )، و ( هَوَلَاءَ الَّذِينَ إِنْ  
أَجَبْنَهُمْ لَا شَجْعَ مِنْ شُجْعَانِكُمْ )؟ وَمَا فِي دُخُولِ اللَّامِ مِنَ الدَّلِيلِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٤٥: «هذا باب آخر من أبواب إِنْ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل ود: (وما سألتهما)، وكذا الرواية في مصادر البيت.

وَلَمْ جَازَ أَنْ يَفْعَ الْقَسْمُ فِي الصَّلَاةِ؟ وَلَمْ جَازَتْ (إِنَّ) فِي الصَّلَاةِ وَصِفَةِ النَّكِرَةِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَأَيْنَنَّهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]؟

\* \* \*

## الجواب عن الباب الأول

الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِنَّ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ الْكَسْرِ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْجُمْلَةَ مِنْ صِيغَةِ الْحِكَايَةِ وَطَرِيقِهَا، فَتَبْطُلُ الْحِكَايَةُ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ كَلَامِ الْحَاكِي وَبَيْنَ [١٨٥] الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ كَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنْهُ، فَتُسْتَأْنَفُ تِلْكَ لِيَفْعَ الْفَصْلُ، وَإِلَّا اخْتَلَطَ اخْتِلَاطٌ مَا يُنَاقِضُ الْحِكَايَةَ.

وَتَقُولُ: (قَالَ عَمْرُو: إِنَّ زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ) فَتَكْسِرُ، وَإِنْ كَانَ (عَمْرُو) إِنَّمَا قَالَ: (زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)، وَلَمْ يَذْكُرْ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اسْتِثْنَاءِ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى كَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنْهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْكَسْرِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ<sup>(١)</sup> جَمِيعًا مِنْ حِكَايَةِ اللَّفْظِ وَحِكَايَةِ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، فَهَذَا بِالْكَسْرِ مَعَ أَنَّهُ حِكَايَةٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْعِلَّةُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ فَصْلٍ مَعْنَى كَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنْهُ مِنْ كَلَامِ الْحِكَايَةِ بِاسْتِثْنَاءِ الْجُمْلَةِ الَّتِي مَعْنَاهَا مَعْنَى كَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ ابْتِدَاءً لَيْسَ عَلَى شَبهِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ مِمَّا يَقْتَضِي مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ يَحِقُّ لـ (إِنَّ) (٣) فِيهِ الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) فِي الْابْتِدَاءِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ كَلَامٌ، فَهَذَا أَصْلُ الْبَابِ، وَعَلَى قِيَاسِهِ تَجْرِي مَوَاقِعُ الْكَسْرِ، إِذَا

(١) في د: (الكسر بين الوجهين).

(٢) الكلام من قوله: (من كلام الحكاية باستثناء) ساقط من د.

(٣) في الأصل ود: (يحق إن).



كَانَتْ بِمَنْزِلَتِهِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ يَفْتَضِي الْمُفْرَدَ، وَلَا شَبَهُ الْعَامِلِ  
الْلَفْظِيِّ فِي اقْتِضَاءِ الْمُفْرَدِ.

وَلَوْ فَتَحْتَ بَعْدَ الْقَوْلِ، كَمَا تَفْتَحُ بَعْدَ الزَّعْمِ لَبَطَلَتِ الْحِكَايَةُ، كَمَا تَبْطُلُ  
فِي: ( زَعَمَ زَيْدُ الشَّانِ مُتَّفَاقِمًا )، فَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: ( قَالَ زَيْدُ الشَّانِ  
مُتَّفَاقِمًا ) لَاقْتَضَى أَنَّهُ لَا حِكَايَةَ فِيهِ، كَمَا لَيْسَ فِي ( زَعَمَ )، وَلَا فِي ( ظَنَّ ).  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَوْ<sup>(١)</sup> قُلْتُ: ( قَالَ: الشَّانُ مُتَّفَاقِمٌ )؛ لِأَنَّ فَضْلَهُ بِاسْتِثْنَائِ الْجُمْلَةِ  
قَدْ أَتَبَّأَ عَنْ مَعْنَى الْحِكَايَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ كَلَامِ الْحَاكِيِ وَالْمَحْكِيِّ عَنْهُ.

كَمَا تُكْسَرُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ؛ لِيُفْصَلَ بَيْنَ الْقَسَمِ وَالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، فَهَذَا مَوْقِعٌ  
لَا يَصْلُحُ فِيهِ إِلَّا الْكُسْرُ، كَمَا لَا يَصْلُحُ إِذَا تَقَدَّمَ كَلَامٌ، دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ وَاحِدٌ،  
فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي ( إِنَّ )؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ قَطَعَ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ:  
( قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ<sup>(٢)</sup> ) إِنِّي<sup>(٣)</sup> لَا تَعْجَبُ مِنْهَا [ ظ ١٨٥ ]، فَهَذَا مَوْضِعٌ  
قَطَعَ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: ( إِنِّي لَا تَعْجَبُ مِنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ قَدْ تَكَلَّمَ  
النَّاسُ فِيهَا ) فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَوَاقِعِ ( إِنَّ ) الَّتِي يُسْتَأْنَفُ الْمَعْنَى بِهَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( لَوْ ) و ( لَوْ لَا )؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوَاقِعِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يُسْتَأْنَفَ  
الْمَعْنَى بِهَا لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ بِمَعْنَى ( لَوْ ) و ( لَوْ لَا ) لَازِمٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ  
مَا يَفْصِلُهُ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يَفْصَلَ الْقَسَمُ مِنَ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَكَمَا يَجِبُ أَنْ يَفْصَلَ  
كَلَامُ الْحَاكِيِ مِنْ كَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنْهُ، وَكَمَا يَجِبُ أَنْ يَفْصَلَ مَا وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ  
بِمَنْزِلَةٍ فِي اسْتِثْنَائِ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَكَمَا يَفْصَلُ مَا قَبْلَهُ كَلَامٌ مُنْعَقِدٌ  
بِتَفْصِيلِ الْجُمْلَةِ مِمَّا قَبْلَهُ كَلَامٌ لَا يَنْعَقِدُ بِتَفْصِيلِ الْجُمْلَةِ كَالظَّنِّ وَالْقَوْلِ، فَالظَّنُّ  
يَنْعَقِدُ بِتَفْصِيلِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى طَرِيقِ إِبْطَالِ الْإِبْتِدَاءِ، وَكَوْنِهِ عَامِلًا  
فِيمَا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ عَامِلًا<sup>(٤)</sup> فِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْطَلُ الْإِبْتِدَاءُ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: ( كَثِير ).

(١) فِي د: ( وَلَوْ ).

(٤) فِي د: ( كَامِلًا ).

(٣) فِي د: ( إِنَّ ).

الَّذِي كَانَ قَبْلَ دُخُولِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَرَّهَ عَلَى حَالِهِ؛ لِيَكُونَ عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ الْمَحْكِيَّةِ.

وَتَقُولُ: (مَتَى تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، فَيَجُوزُ فِي هَذَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، أَمَّا الْكَسْرُ فَعَلَى الْأَصْلِ فِي الْحِكَايَةِ، وَأَمَّا الْفَتْحُ فَعَلَى الْإِخْرَاجِ إِلَى مَعْنَى (تَظُنُّ)، كَمَا جَازَ إِعْمَالُهَا فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ مِنْ قَوْلِهِ:

٨٤٢..... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا<sup>(١)</sup>

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَتَقُولُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ)، كَمَا جَازَ:

٨٤٢ أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا<sup>(٢)</sup>

فهذا عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَالْعِلَّةُ فِي الْإِعْمَالِ عَلَى طَرِيقَةِ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَجُزْ هَذَا فِي (أَنَّ) لَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ مَا اسْتُعْمِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَلَكِنْ لَمَّا فَهَمْنَا الْمَعْنَى، وَعَرَفْنَا الْعِلَّةَ أَجْرَيْنَاهَا فِي كُلِّ مَا كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ. وَلَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا تَصَرَّفَ مِنَ الْقَوْلِ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ بَابِ (إِنَّ).

وَتَقُولُ: (قُلْتُ: إِنِّي مُنْطَلِقٌ) فَتَكْسِرُ؛ لِأَنَّكَ تَحْكِي عَنْ نَفْسِكَ، كَمَا تَحْكِي عَنْ غَيْرِكَ، فَتَفْصِلُ كَلَامَكَ الَّذِي لَيْسَ عَلَى الْحِكَايَةِ مِنْ كَلَامِكَ الَّذِي عَلَى الْحِكَايَةِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَدَعَا [و١٨٦] رَبَّهُ أَنْ يَمْلَأَنِي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]<sup>(٣)</sup> بِالْفَتْحِ فِي قِرَاءَتِنَا، أَيُّ: دَعَا رَبَّهُ بِأَنِّي مَغْلُوبٌ، وفي قِرَاءَةِ عَيْسَى: (إِنِّي مَغْلُوبٌ) بِالْكَسْرِ، أَيُّ: فَقَالَ: إِنِّي. وَإِضْمَارُ الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أَيُّ: يَقُولُونَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ.

وَتَقُولُ: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) فَتَفْتَحُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ (أَوَّلُ)، كَأَنَّكَ

(١) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم ١٢٦.

(٢) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم ١٢٥.

(٤) في الأصل: (بأنا).

(٣) في الأصل: (أنا مغلوب).

قُلْتُ: أَوَّلُ مَا أَقُولُ اسْتِفْتَاخُ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَأَوَّلُ مَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ، ف (الْحَمْدُ) رَفْعٌ بِأَنَّهُ خَبَرٌ (أَوَّلُ). وَيَجُوزُ الْكَسْرُ عَلَى الْحِكَايَةِ بَعْدَ الْقَوْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَوَّلُ قَوْلِي الْحَمْدُ لِلَّهِ مُتَبَرِّكٌ بِهِ، أَوْ مِفْتَاحُ لِكَلَامِي، أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى، عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ. وَيَجُوزُ: (هَذَا أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ)، كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ جَائِزٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

### وَالْجَوَابُ<sup>(١)</sup> عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِنَّ) الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ (حَتَّى) الْكَسْرُ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) حِينَئِذٍ تَصِيرُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ دُخُولُ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ، فَيُحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَفْصَلَ هَذَا الْمَوْقِعَ مِنَ الْمَوْقِعِ الَّذِي تَدْخُلُ فِيهِ عَلَى الْمُفْرَدِ بِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْابْتِدَاءِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ كَلَامٌ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَوْقِعُ الْمُفْرَدِ، فَكُلُّ مَوْقِعٍ لِلْجُمْلَةِ صَلَحَ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ فِي الْخَبَرِ فَهُوَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ، وَكُلُّ مَوْقِعٍ امْتَنَعَتْ مِنْهُ اللَّامُ، وَكَانَ مِنْ مَوَاقِعِ الْمُفْرَدِ فَهُوَ لـ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ.

وَتَقُولُ: (قَدْ قَالَهُ الْقَوْمُ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ)، وَ (انْطَلَقَ الْمَلَأُ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقًا)، وَلَوْ أَدْخَلْتَ لَامَ الْابْتِدَاءِ فِي الْخَبَرِ جَازًا، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ مَوْقِعِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَوْقِعِ الْمُفْرَدِ.

وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ فَإِذَا إِنَّهُ يَقُولُ)، فَيَجُوزُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَمَّا الْكَسْرُ فَعَلَى مَوْقِعِ الْجُمْلَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ فَإِذَا هُوَ يَقُولُ. وَأَمَّا الْفَتْحُ فَعَلَى مَوْقِعِ الْمُفْرَدِ، كَأَنَّكَ [ظ ١٨٦] قُلْتَ: مَرَرْتُ فَإِذَا قَوْلُهُ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٤٤ وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>

فهذا بالكسر في الرواية، ويصلح في مثله الفتح، كقولك: (مررت فإذا أنه عبد) بالكسر والفتح، تقديره<sup>(٢)</sup>: مررت فإذا هو عبد، ومررت فإذا العبودية، وموضع (إذا) في هذا رفع، كأنك قلت: مررت فهناك العبودية، أو فثم العبودية، فهو على الابتداء والخبر. وعلى القول الأول موضع (إذا) نصب، كأنك قلت: مررت فتبينت إذا إنه عبد؛ لأنها في هذا الوجه بمعنى الوقت، وهي مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها شيء مما أضيفت إليه، وهي بمنزلة (حيث) في الإضافة إلى الجملة.

وتقول: (قد عرفت أمورك حتى أنك أحمق)، فهذا موضع المفرد، والفتح فيه لازم، كأنك قلت: (قد عرفت أمورك حتى حمقك).

وتقول: (كما أنك هاهنا)، ولا يجوز هاهنا الكسر، وإن كان يقع في هذا الموقع المبتدأ، كقولهم: (كما أنت هاهنا)؛ فهذا يجوز؛ لأن ما بعد المبتدأ يعمل فيما قبله، كقولك: (يوم الجمعة أنت هاهنا)، ولا يعمل ما بعد (إن) فيما قبلها، لا يجوز أن تقول: (يوم الجمعة إنك هاهنا)؛ من قبل أن المبتدأ أقوى؛ لأنه نظير الفاعل في قوته، فيصلح أن يقع موقع الخبر، ويتقدم الخبر في موقعه، كقولك: (في الدار أنت)، و(في الدار زيد)، ولا يجوز مثل ذلك في (إن)، لا تقول: (في الدار إن زيدا)، ولا: (في الدار إنك)؛ لضعف الحرف عن منزلة المبتدأ، فأما الفتح فهو لعمل الكاف فيها، وإن

(١) البيت من الطويل، هو للفرزدق في المغني لابن فلاح ١٨٨/٣، ولم ينسبه غيره، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، والأصول ٢٦٥/١، والبغداديات ٣٤٧، وتحصيل عين الذهب ٤٣٨، والخصائص ٣٩٩/٢، وإصلاح الخلل ١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١، وقواعد المطارحة ٣٧١، وشرح الرضي ٣٤٠/٤، ٣٤٤. واللهازم: جمع لهزمة، وهي طرف الحلقة، وهما عظمتان في اللحين.

(٢) في الأصل ود: (تقدير).

كَانَتْ (مَا) لَزِمَةً لِيُفَرِّقَ بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّقْرِيبِ فِي: (كَأَنَّكَ هَاهُنَا)،  
و (كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا).

وكَذَلِكَ سَبِيلُ: (كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ؟) وَلَا يَجُوزُ: (كَيْفَ إِنَّكَ صَانِعٌ؟)؛ لِمَا  
بَيَّنَّا مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي يَقْتَضِي صِحَّةَ عَمَلِ الْعَامِلِ فِيمَا قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ، وَفَسَادَ عَمَلِهِ  
فِيمَا قَبْلَ (إِنْ).

### الجواب عن الباب الثالث

الَّذِي يَجُوزُ فِي (إِنْ) [١٨٧] الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ (إِلَّا) الْكَسْرُ، إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ  
الْجُمْلَةِ الَّتِي تَصْلُحُ فِي الْخَبَرِ مِنْهَا اللَّامُ؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَضْلِ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْقِعِ الْمُفْرَدِ.

وَتَقُولُ: (مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا إِنَّهُ مُكْرِمٌ لِي) بِمَنْزِلَةِ: مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ  
إِلَّا هُوَ مُكْرِمٌ، فَهَذَا مَوْقِعُ الْجُمْلَةِ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَى الْفَضْلِ فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الْمُفْرَدِ، وَدَلِيلُهُ دُخُولُ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ، إِذَا قُلْتُ: مَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا إِنَّهُ  
لَمُكْرِمٌ لِي.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾  
[الفرقان: ٢٠]، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَسْرُ (إِنْ) فِي هَذَا لِدُخُولِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ  
لَا يَكُونُ دُخُولُهَا وَخُرُوجُهَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ فِي وُجُوبِ الْحُكْمِ.  
وَقَالَ كَثِيرٌ:

٨٤٥ مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي<sup>(١)</sup>  
فهذا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْكَسْرِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

(١) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٧٣، وانظر سيبويه ٣/ ١٤٥، والمسائل المنتورة ٢٥٠،  
والنكت للأعلام ٧٨٤، وتحصيل عين الذهب ٤٣٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٢٤. وهو بلا نسبة في معاني  
الأخفش ١/ ١١٧، والمقتضب ٢/ ٣٤٦، وشرح عمدة الحفاظ ٢٢٧. وفي الأصل ود: (وما سألتهما)،  
وكذا في مصادر البيت.

وَتَقُولُ: ( مَا غَضِبْتُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّكَ فَاسِقٌ )، فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْمُفْرَدِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِلَّا لِفِسْقِكَ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٥٤]، فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، عَلَى مَعْنَى الْفَاعِلِ، بِتَقْدِيرِ: مَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا<sup>(١)</sup> كُفْرُهُمْ بِاللَّهِ.

وَتَقُولُ: ( أَعْطَيْتُهُ مَا إِنْ شَرُّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدِ مَا مَعَكَ )، فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَوْضِعَ جُمْلَةٍ، تَنْفَصِلُ مِنَ الْمَوْصُولِ، وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُفْرَدُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِلُزُومِ الْكَسْرِ.

وَسَيَبَوِّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا فِي هَذَا الْمَوْقِعِ جَوَابٌ لِلْقَسَمِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّأَكِيدِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَعْطَيْتُهُ مَا وَاللَّهِ إِنْ شَرُّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدِ مَا مَعَكَ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَنبَنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُؤْمٍ بِالْعَصَبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، فَدُخُولُ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ مِنْ مَوَاقِعِ ( إِنْ ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَامِلٌ لَفْظِي<sup>(٣)</sup>. [ظ ١٨٧].



(١) الكلام من قوله: ( لأنه في موضع المفرد على معنى ) ساقط من د.

(٢) قوله: ( ليس فيه عامل لفظي ) ساقط من د.

(٣) سيبويه ١٤٦/٣.

## بَابُ ( إِنْ ) الَّتِي تَدْخُلُ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا<sup>(\*)</sup>

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( إِنْ ) الَّتِي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( إِنْ ) الَّتِي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ؟<sup>(١)</sup> وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟  
وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَمْتَنَعَ اللَّامُ مِنْ كُلِّ مَوْضِعٍ لِلْمَفْتُوحَةِ خَاصَّةً؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ يَكُونُ مَعَهُ ( إِنْ ) فَتَكْسِرَهَا كَمَا تُكْسِرُ فِي  
الظَّنِّ وَأَخَوَاتِهِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ مَعَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا الْكَسْرُ<sup>(٢)</sup>؟  
وَلِمَ جَازَ أَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ؟  
وَمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفِي تَأْكِيدٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؟ وَهَلَّا<sup>(٣)</sup> جَازَ ذَلِكَ كَمَا  
يَجُوزُ تَكْرِيرُ الْحَرْفِ؟  
وَمَا الْفِعْلُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ مَعَ دُخُولِ اللَّامِ؟ وَمَا الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ  
يُعْلَقَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ عَامِلٍ أَنْ يُعْلَقَ، كَمَا يَجُوزُ فِي الظَّنِّ وَأَخَوَاتِهِ؟  
وَلِمَ جُعِلَ مَنْعُ الْعَامِلِ تَعْلِيْقًا لَهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْعَهُ مِنَ النُّفُوذِ إِلَى الْمَعْمُولِ  
بِمَنْزِلَةِ تَعْلِيْقِهِ فِي مَوْضِعِهِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ١٤٦/٣: « هذا باب آخر من أبواب إِنْ ».

(١) الكلام من قوله: ( مما لا يجوز ) ساقط من د.

(٢) في د: ( وهل ) .

(٣) في د: ( بالكسر ) .

وَمَا حُكْمُ: (أَشْهَدُ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ فِي (أَشْهَدُ) أَنْ يُعَلَّقَ، وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ بَابَ (أَعْلَمَ) فِي التَّبَيِّنِ<sup>(١)</sup> لِلشَّيْءِ مِنْ وُجُوهِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا: (أَرَى إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ) مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ؟

وَلِمَ صَارَ (أَشْهَدُ) بِمَنْزِلَةِ (وَاللَّهِ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِهِ الْخَبَرُ، كَمَا يُؤَكَّدُ بِالْقَسَمِ؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَشْهَدُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ)؟ وَلِمَ جَازَ مَعَ اللَّامِ، وَلَمْ يَجْزُ مَعَ: (أَشْهَدُ عَبْدُ اللَّهِ خَيْرًا مِنْكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَشْهَدُ) بِمَنْزِلَةِ (وَاللَّهِ)؟

وَهَلْ قِيَاسُ: (أَشْهَدُ أَنَّكَ لَذَاهِبٌ) كَقِيَاسِ (أَشْهَدُ بِذَلِكَ)؟ وَمَا الْعِلَّةُ فِيهِمَا؟ وَهَلْ هِيَ أَنَّ اللَّامَ تَمْنَعُ أَحَدَ الْعَامِلَيْنِ، كَمَا تَمْنَعُ الْآخَرَ، فَهِيَ تَمْنَعُ كُلَّ عَامِلٍ، وَلَا تُكْسِرُ الْمَفْتُوحَةَ مَعَ كُلِّ عَامِلٍ، إِنَّمَا تُكْسِرُهَا<sup>(٢)</sup> مَعَ الْعَامِلِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّقَ بِحَقِّ الْأَصْلِ أَوِ الشَّبِّهِ؟

وَمَا الْعَامِلُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّقَ بِحَقِّ الْأَصْلِ؟ وَهَلْ هُوَ الْعَامِلُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُلغَى مِنَ الْعَمَلِ فِي الْجُمْلَةِ إِذَا تَوَسَّطَ وَتَأَخَّرَ؟

وَهَلِ الْعَامِلُ [ ١٨٨ ] الَّذِي يُلغَى بِحَقِّ الشَّبِّهِ هُوَ الَّذِي يَجْرِي بِمَنْزِلَةِ هَذَا الْعَامِلِ فِي التَّبَيِّنِ الْمُتَصَرِّفِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُتَفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦]؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَشْهَدُ بِأَنَّكَ لَذَاهِبٌ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَلَّقَ حُرُوفُ الْجَرِّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا بِحَقِّ الْأَصْلِ وَلَا الشَّبِّهِ؟



وَمَا حُكْمُ: ( أَشْهَدُ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ وَإِنَّهُ مُنْطَلِقٌ )؟ وَلِمَ أَجَازَ الْكَسْرَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ لِحَاقِ اللَّامِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَحِقَتْهُ اللَّامُ مِنْ أَجْلِ الْعَطْفِ عَلَى الْأَوَّلِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: ( أَشْهَدُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَأَنَّهُ لَمُنْطَلِقٌ ) عَلَى أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ مِنْ أَجْلِ الْعَطْفِ عَلَى مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُعْلَقَ يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ بِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ، فَالْلامُ تَمْنَعُ الْعَامِلَ، فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَامِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا غَيْرَ عَامِلٍ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَطْفُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلَقِ بِمَا يُوجِبُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ؛ لِأَنَّ هَذَا صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ مُتَنَاقِضٌ؟

وَمَا حُكْمُ: ( قَدْ عَلِمْتُ إِنَّكَ لَخَيْرٌ مِنْهُ )؟ وَلِمَ كَانَ التَّعْلِيلُ فِي ( عَلِمْتُ ) بِحَقِّ الْأَصْلِ، حَتَّى جَازَ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ )، وَ ( قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ )؟ وَهَلْ قِيَاسُ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَخَيْرٌ مِنْكَ ) كَقِيَاسِ: ( قَدْ عَلِمْتُ لَزَيْدًا خَيْرًا مِنْكَ ) فِي الْفَسَادِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّامَ تَمْنَعُ الْعَامِلَ؟

وَلِمَ جَازَ: ( رَأَيْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ الْكَرِيمُ ) مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، وَلَمْ يَجْزُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وَفِي <sup>(١)</sup> قَوْلِهِ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [الصفافات: ١٥٨]، وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلُّ مُمْزِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبا: ٧]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [العنكبوت: ٤٢]؟ وَمَا مَعْنَى ( مَا ) هُنَا؟ وَلِمَ كَانَتْ بِمَعْنَى ( أَيُّ )، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَيًّا تَدْعُوا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ، عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِفْهَامِ؟

وما [ظ ١٨٨] الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَسَرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا؟  
وَهَلْ يَجُوزُ: (أَحَقًّا إِنَّهُ لَذَاهِبٌ)؟ وَلِمَ كَانَ بِمَنْزِلَةٍ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ)؟  
وَهَلْ يَجُوزُ: (وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ فِي: (أَشْهَدُ إِنَّكَ  
لَخَارِجٌ)؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (رَأَيْتُ إِنَّكَ لَخَارِجٌ) مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ؟  
وَلِمَ صَارَتْ: (عَلِمْتُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ) مَعَ دُخُولِ اللَّامِ بِمَنْزِلَتِهَا مُؤَخَّرَةً؟ وَهَلْ  
ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِحُّ فِيهَا الْإِلْغَاءُ؟

وَمَا نَظِيرُ اللَّامِ فِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مِنْ (إِنْ) فِي قَوْلِهِمْ: (إِنْ  
خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ) فِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى <sup>(١)</sup> الْفِعْلِ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ:  
(أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ) فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِهِمْ: (لَهِنَّكَ لَرَجُلٌ صَدِيقٌ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ:  
(لَإِنَّكَ لَرَجُلٌ صَدِيقٌ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعَ (إِنَّ) مُبْدَلَةً، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ  
تَكُونَ مَعَهَا مُظْهَرَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَ حَرْفِي تَأْكِيدٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ،  
وَأَمَّا جُمْعُ بَيْنَ حَرْفِ نَادِرٍ، وَحَرْفٍ هُوَ بَدَلٌ مِنَ التَّأْكِيدِ، فَضَعُفَ عَنْ مَنْزِلَتِهِ؛ إِذْ  
لَيْسَ هُوَ مَوْضِعًا لِلتَّوَكِيدِ، وَلَيْسَ يُسْتَنْكَرُ الضَّعْفُ فِي الْأَبْدَالِ، كَمَا يُسْتَنْكَرُ  
الضَّعْفُ فِي الْأَصُولِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هَرَقْتُ) <sup>(٢)</sup> فِي (أَرَقْتُ)؟

وَلِمَ جَازَ: (إِنْ زَيْدًا لَمَّا لَيَنْطَلِقَنَّ)؟ فَلِمَ جَازَ الْجُمْعُ بَيْنَ اللَّامِ وَبَيْنَ (مَا)،  
وَهُمَا حَرْفَا تَأْكِيدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُوْهَمُ الْفَسَادُ؛ إِذِ اللَّامُ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ مِنْ  
(مَا)؛ إِذْ كَانَتْ <sup>(٣)</sup> (مَا) الَّتِي هِيَ صِلَةٌ تَقَعُ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛

(١) الكلام من قوله: (الابتداء) ساقط من د.

(٢) في د: (إذا كانت).

(٣) في د: (عرت).

لَأَنَّ دُخُولَهَا كَخُرُوجِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اللَّامُ؛ لِأَنَّهَا لِلابْتِدَاءِ<sup>(١)</sup> مَعَ التَّأَكِيدِ، فَهِيَ تَزَاجِمُ ( إِنَّ ) فِي الْمَوْضِعِ، فَلَمْ يَصْلُحِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ لِمَا يُوهِمُ مِنَ الْفَسَادِ، فَأُخِّرَتِ اللَّامُ عَنْ مَوْضِعِهَا لِمُعَامَلَةٍ<sup>(٢)</sup> تَقْتَضِي أَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ عَنْ مَوْضِعِهَا؟

وَمَا اللَّامُ فِي: ( لَرَجُلٍ صِدْقٍ )؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى لَامَ الْقَسَمِ، وَالثَّانِيَةِ لَامَ ( إِنَّ )، وَعَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي: ( إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لَيْسَ تَطْلِقَنَّ ) [و ١٨٩]؛ إِذِ اللَّامُ الْأُولَى فِي هَذَا لَامَ ( إِنَّ )، وَالثَّانِيَةِ لَامُ الْقَسَمِ؟

وَهَلَّا<sup>(٣)</sup> يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ: ( أَشْهَدُ إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ )؟ وَمَا وَجْهُ جَوَازِهِ؟ وَهَلْ هُوَ تَشْبِيهُ بِالْقَسَمِ، وَكَذَلِكَ: ( أَشْهَدُ أَنْتَ ذَاهِبٌ )؟ وَلِمَ كَانَ قِيَحًا ضَعِيفًا إِلَّا بِاللَّامِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ: ( عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ )، وَ ( قَدْ عَلِمْتُ عَمْرٌ وَخَيْرٌ مِنْكَ ) عَلَى حَذْفِ اللَّامِ؟

وَلِمَ حَسَنَ حَذْفِ اللَّامِ مِنْ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس: ٩] وَلَمْ يَحْسُنْ مِنَ الْأَوَّلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِطُولِ الْكَلَامِ؟

وَمَا حُكْمُ ( كَانَ )؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا ( أَنْ ) الْخَفِيفَةُ، لِحِقَّتْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ، وَصَارَتْ مَعَهَا كَحَرْفٍ وَاحِدٍ، كَمَا صَارَ: ( كَأَيُّ<sup>(٤)</sup> رَجُلًا )، وَ ( لَهُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا )؟ وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْعَرَبِ فِي الْجَوَابِ: ( إِنَّهُ )؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ إِلَى مَعْنَى ( أَجَلٌ )؟ وَلِمَ إِذَا وَصَلَتْ قُلْتُ: ( إِنَّ يَأْفَتِي ) بِمَعْنَى ( أَجَلٌ )؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي ( إِنَّ ) الَّتِي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ كَسْرُهَا مَعَ كُلِّ عَامِلٍ يَصْلُحُ فِيهِ التَّعْلِيلُ، وَالْعَامِلُ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ التَّعْلِيلُ بِحَقِّ الْأَصْلِ هُوَ الْعَامِلُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُلْغَى إِذَا تَوَسَّطَ أَوْ تَأَخَّرَ مِنْ عَوَامِلِ الْجَمْلِ، وَالْعَامِلُ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ

(٢) فِي د: ( الْعَامِلَةُ ).

(٤) فِي د: ( كَانَ ).

(١) فِي د: ( الْابْتِدَاءُ ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( وَهَلْ لَا ).

التَّعْلِيقُ بِحَقِّ الشَّيْءِ هُوَ الْمُوَافِقُ لِلْعَامِلِ الَّذِي يُلْغَى فِي مَعْنَى يَقْتَضِي لَهُ صِحَّةَ الْحُكْمِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تَدْخُلُهُ اللَّامُ، وَإِنْ عَمِلَ فِي (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّعْلِيقُ بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَا الشَّيْءِ.

وَلَا يَجُوزُ مَعَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا كَسْرُ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا أُخْرِثَ إِلَى مَوْضِعِ الْخَبَرِ لثَلَاثِ جُمَعٍ بَيْنَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ، وَمَوْضِعُهُمَا وَاحِدٌ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِبْهَامِ الْفَسَادِ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، وَأَنَّ أَحَدَهُمَا أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ مِنَ الْآخَرِ، فَأُخْرِثَ اللَّامُ إِلَى مَوْضِعِ الْخَبَرِ عَلَى أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهَا الصَّدْرَ فِي مَوْضِعِ (إِنَّ)، وَكَانَ أَحَقُّ بِالتَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَامِلٍ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ التَّأْكِيدُ بِالتَّكْرِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا فُسَادَ فِيهِ؛ إِذَا الْحَرْفُ الْوَاحِدُ يُكْرَّرُ.

وَتَقُولُ: (أَشْهَدُ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ)، فَيُعَلِّقُ (أَشْهَدُ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (أَعْلَمُ) فِي التَّبْيِينِ<sup>(١)</sup> لِلشَّيْءِ مِنْ وُجُوهِ.

وَلَا يَجُوزُ: (أَرَى إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ) مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا [ظ ١٨٩] لَا تَتَوَجَّهُ إِلَّا إِلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَشْهَدُ)؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ: (أَشْهَدُ أَنَّهُ غَائِبٌ)، وَ (أَشْهَدُ أَنَّهُ حَاضِرٌ)، وَ (أَشْهَدُ أَنَّهُ مَعْدُومٌ)، وَ (أَشْهَدُ أَنَّهُ مُوجُودٌ)، وَ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي رُؤْيَا الْعَيْنِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَـ (أَشْهَدُ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ) بِمَنْزِلَةِ: (وَاللَّهِ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ) لِكثْرَةِ مَا يَقَعُ (أَشْهَدُ) مَوْضِعَ الْقَسَمِ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ: (أَشْهَدُ إِنَّهُ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) فِي مَوْضِعِ: (وَاللَّهِ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ).

وَ (أَشْهَدُ) لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْجُمْلَةِ، لَوْ قُلْتَ: (أَشْهَدُ عَبْدَ اللَّهِ خَيْرًا مِنْكَ) لَمْ يَجُزْ، وَيَجُوزُ مَعَ اللَّامِ، لِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ. وَيَجُوزُ: (أَشْهَدُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) عَلَى مَعْنَى: أَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُنْطَلِقٌ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فَاللَّامُ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا).

(١) فِي د: (التَّبْيِين).

كَسَرَتْ (إِنْ).

ولا يَجُوزُ: (أَشْهَدُ بِأَنَّكَ لَذَاهِبٌ)؛ لَأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلِّقُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهَا بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَلَا الشَّبَه.

وَتَقُولُ: (أَشْهَدُ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ وَإِنَّهُ مُنْطَلِقٌ)، فَتَعْطِفُ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ عَامِلٌ مُعَلَّقٌ، وَلَا يَجُوزُ: (أَشْهَدُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَأَنَّهُ لَمُنْطَلِقٌ) بِالْعَطْفِ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ يَعْمَلُ؛ لَأَنَّ الْمَانِعَ فِي الثَّانِي يَمْنَعُهُ الْعَمَلُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْمَلًا غَيْرًا<sup>(١)</sup> مُعْمَلٍ، وَلَكِنْ تَكْسِرُ بِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَلَا يَكُونُ الثَّانِي عَلَى مَعْنَى: أَشْهَدُ بِهِ، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ فِي قَوْلِكَ: (إِنَّهُ لَمُنْطَلِقٌ).

وَتَقُولُ: (قَدْ عَلِمْتُ إِنَّكَ لَخَيْرٌ مِنْهُ)؛ لَأَنَّ تَعْلِيْقَ (عَلِمْتُ) بِحَقِّ الْأَصْلِ، وَنَظِيرُهُ<sup>(٢)</sup>: (قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، و(قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ)، وَيَجُوزُ: (رَأَيْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ الْكَرِيمُ) مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وفيه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٥٨]، و: ﴿هَلْ نَدْكُمُ عَلَى رَجُلٍ يَنْتَشِكُمُ إِذَا مِزْقَتُهُ كُلُّ مِزْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا: ٧]، فَالْفِعْلُ فِي كُلِّ هَذَا مُعَلَّقٌ.

وَكَذَلِكَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ [و ١٩٠] يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] <sup>(٣)</sup>، مَوْضِعُ (مَا) نَصْبٌ بِ(تَدْعُونَ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا (يَعْلَمُ)؛ لَأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٤١ أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةً  
لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا<sup>(٤)</sup>

(١) في د: (غيره).

(٢) الكلام من قوله: (قد علمت) ساقط من د.

(٣) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامَرٍ: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾ بِالتَّاءِ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَفْصُ

عَنْ عَاصِمٍ: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ بِالْيَاءِ. انظر السبعة ٥٠١، وحجة القراءات ٥٥٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للشمر دل بن شريك اليربوعي في ابن السيرافي ١٣٧/٢. وهو بلا نسبة =

فهذا لا يَجُوزُ إِلَّا بِالْكَسْرِ؛ لِأَجْلِ اللَّامِ الَّتِي فِي الْخَبَرِ.

ولا يَجُوزُ: (أَحَقًّا إِنَّهُ لَذَاهِبٌ)، كَمَا لَا يَجُوزُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ)؛  
لَأَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ خَبَرٍ (إِنَّ) عَلَيْهَا، وَلَا يَجُوزُ عَلَى: (فِي حَقِّ إِنَّهُ لَذَاهِبٌ)،  
كَمَا يَجُوزُ: (فِي حَقِّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ)؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ الْخَبَرُ بِالظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ مُخْبِرٍ  
عَنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَعَ (أَنَّ) بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: فِي حَقِّ انْطِلَاقِهِ.

ولا يَجُوزُ: (وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ)؛ لِأَنَّ الْوَعْدَ لَيْسَ مِمَّا يُعْلَقُ، وَيَجُوزُ:  
(عَرَفْتُ إِنَّكَ لَخَارِجٌ)؛ لِأَنَّ (عَرَفْتُ) يَصْلُحُ أَنْ يُعْلَقَ بِحَقِّ شَبِّهِ (عَلِمْتُ).  
ولا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ إِنَّكَ لَخَارِجٌ) مِنْ رُؤْيَا الْعَيْنِ، وَيَجُوزُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ.

(وَعَلِمْتُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ) يَكُونُ مَعَ دُخُولِ اللَّامِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي آخِرِ الْكَلَامِ؛ لَأَنَّهُ  
عَلَى عِلَّةٍ يَصْلُحُ مَعَهَا الْإِلْغَاءُ فِي التَّقْدِيمِ، كَمَا يَصْلُحُ فِي التَّأْخِيرِ.

وَتَقُولُ: (لِهِنَّكَ لَرَجُلٌ صَدَقَ)؛ وَالْأَصْلُ: لِإِنَّكَ لَرَجُلٌ صَدَقَ؛ فَاللَّامُ الْأُولَى  
لَامُ الْقَسَمِ، وَالثَّانِيَّةُ لَامُ (إِنَّ) <sup>(١)</sup>.

وَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لَيْنُطَلِقَنَّ)، فَاللَّامُ الْأُولَى لَامُ (إِنَّ)، وَالثَّانِيَّةُ لَامُ  
الْقَسَمِ، وَدَلِيلُهُ التَّوْنُ الشَّدِيدَةُ.

وَصَلَحَ أَنْ تُجْمَعَ اللَّامُ مَعَ (إِنَّ) مُبْدَلَةً، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَجْتَمِعَ مَعَهَا مُظْهَرَةٌ؛  
لَأَنَّهَا تَضَعُفُ عَنْ مَنَعِهَا مُبْدَلَةً، وَلَا تَضَعُفُ عَنْ مَنَعِهَا مُظْهَرَةٌ، فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ  
جَازَ: (لِهِنَّكَ) <sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَجْزَ: (لِإِنَّكَ) حَتَّى تُؤَخَّرَ اللَّامُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَقْوَى عَلَى  
الْمَنَعِ، وَلَا يَقْوَى عَلَيْهِ الْبَدَلُ.

وَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفِي تَأْكِيدٍ فِي: (إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لَيْنُطَلِقَنَّ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ

= فِي سَبِيحِهِ ١٤٩/٣، ٢٢٠، وَالْمَحْكَمُ ٦١٣/٨، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٣٩، وَتَنْقِيحُ الْأَبَابِ ٢٣٩،  
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٨٤/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢٠/٢، وَتَخْلِيسُ الشَّوَاهِدِ ٣٤٣،  
وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَةِ ٣٢٥/٢، وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ٣٥٩.

(٢) فِي د: (أَمْنِكَ).

(١) قَوْلُهُ: (إِنَّ) سَاقِطٌ مِنْ د.

مَوْضِعُهُمَا وَاحِدًا<sup>(١)</sup>؛ إِذِ اللَّامُ لِلابْتِدَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (مَا)؛ لِأَنَّهَا تُؤَكِّدُ حَيْثُ وَقَعَتْ  
صِلَةً مِنْ حَشْوِ الْكَلَامِ أَوْ غَيْرِهِ؛ وَلِذَلِكَ صَلَحَ أَنْ تَقَعَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَلَمْ  
يَصْلُحْ [ظ ١٩٠] فِي اللَّامِ.

وَيَجُوزُ فِي الصَّرُورَةِ: (أَشْهَدُ إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ)؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ بِقَوْلِكَ: (وَاللَّهِ إِنَّ  
زَيْدًا ذَاهِبٌ).

فَأَمَّا: (أَشْهَدُ أَنْتَ ذَاهِبٌ) فَضَعِيفٌ فَيُحْجِ، وَوَجْهُ جَوَازِهِ فِي الصَّرُورَةِ حَذْفُ  
الْلامِ مِنْ قَوْلِكَ: (أَشْهَدُ لِأَنْتَ<sup>(٢)</sup> ذَاهِبٌ)، وَقِيَاسُ ذَلِكَ قِيَاسُ: (عَلِمْتُ زَيْدٌ خَيْرٌ  
مِنْكَ) عَلَى حَذْفِ اللَّامِ فِي الصَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ تُحَذَفَ فِي الْكَلَامِ الْحَسَنُ  
لِطُولِ الْكَلَامِ جَازَ أَنْ تُحَذَفَ فِي الصَّرُورَةِ تَشْبِيهًا بِذَلِكَ.

و (كَأَنَّ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (كَأَنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) هِيَ (أَنَّ) دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ،  
وَصَارَتْ مَعَهَا كَحَرْفٍ وَاحِدٍ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ:

٨٤٧ وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ<sup>(٣)</sup>  
وَقَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْجَوَابِ: (إِنَّهُ) بِمَعْنَى (أَجَلَ)، وَإِذَا وَصَلُوا قَالُوا: (إِنَّ  
يَا فَتَى)؛ لِأَنَّهَا هَاءُ السَّكْتِ، وَإِنَّمَا خَرَجَتْ إِلَى مَعْنَى (أَجَلَ)؛ لِأَنَّ تَحْقِيقَ الْمَعْنَى  
الَّذِي ذُكِرَ كِتَابِيئِهِ، ف (إِنَّ) مَا تَحَقَّقَ بِهِ أَنَّهُ كَائِنٌ كَمَا تُؤَكِّدُ أَنَّهُ كَائِنٌ.



(١) فِي د: (وَاحِدٌ). (٢) فِي د: (لَا أَنْتَ).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٤٧٥).

## بَابُ (أَنْ) وَ (إِنْ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (أَنْ) وَ (إِنْ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ [ فِي ] (أَنْ) وَ (إِنْ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَوْقِعَ الْأُخْرَى؟

وَمَا مَوَاقِعُ (أَنْ) بِالْفَتْحِ؟ وَمَا مَوَاقِعُ (إِنْ) بِالْكَسْرِ؟

وَعَلَى كَمْ وَجْهًا تَكُونُ (أَنْ) <sup>(١)</sup>؟ وَعَلَى كَمْ وَجْهًا تَكُونُ (إِنْ)؟ وَمَا الْاِشْتِرَاكُ

الْوَاقِعُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ أَمْ عَلَى أُصُولٍ

مُخْتَلِفَةٍ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ الْاِشْتِرَاكُ فِي اللَّفْظِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَعْنَى؟ وَهَلْ

ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَرْفُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ صَارَ الْعَمَلُ فِي الْبَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ عَلَى

مَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَلَمْ يَقَعَ بِذَلِكَ إِخْلَالٌ، وَحَصَلَ بِهِ تَشَاكُلٌ بَيْنَ الْمَعَانِي الْمُتَقَارِبَةِ،

وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أُصُولٍ مُخْتَلِفَةٍ؟

وَمَا مَوْقِعُ (أَنْ) الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ [ ١٩١ و ]؟

وَمَا مَوْقِعُ (أَنْ) الَّتِي بِمَنْزِلَةِ (أَيِّ)؟

وَمَا مَوْقِعُ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ؟

وَمَا مَوْقِعُ (أَنْ) الزَّائِدَةِ؟

وَمَا مَوْقِعُ (إِنْ) الَّتِي تَكُونُ لِلْمُجَازَاةِ؟

وَمَا مَوْقِعُ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ؟ وَلِمَ لَزِمَتْهَا اللَّامُ فِي الْحَبَرِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٥١: «هذا باب (أَنْ) وَ (إِنْ)».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا في د.

(٢) في د: (أَيِّ).



وَمَا مَوْقِعُ (إِنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (مَا)؟ وَلِمَ صُرِفَتْ (مَا) إِلَى الْابْتِدَاءِ حَتَّى اسْتَوَى  
 مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَبَنِي تَمِيمٍ فِيهَا؟  
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:  
 فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا؟

## بَابُ (أَنْ)

### الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ (أَنْ) الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ  
 مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنْ) الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟  
 وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ مَعَ السَّيْنِ وَ (سَوْفَ)، كَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مَعَ  
 (لَا)؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مُبْتَدَأَةً، لَهَا خَبَرٌ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا  
 خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ:

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا؟

وَمَا هَذَا الْمَوْقِعُ؟ وَلِمَ قَدَرُهُ عَلَى قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: (رَأَيْتُ حَسْبَكُمْ لُبْسَ الثِّيَابِ) عَلَى  
 خَبَرٍ (رَأَيْتُ)؟

(\*) العنوان في الكتاب ١٥٣/٣: «هذا بابٌ من أبواب (أَنْ) التي تكون والفعل بمنزلة مصدر».

(١) سيبويه ١٥٤/٣.

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِمْ: (إِنَّمَا انْقَطَعَ إِلَيْكَ أَنْ تُكْرِمَهُ)؟ وَلِمَ كَثُرَ مَعَهَا، وَاطَّرَدَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ، وَلِمَ يَجُزُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]؟ وَلِمَ جَعَلَهُ شَاهِدًا فِي حَذْفِ اللَّامِ مَعَ احْتِمَالِهِ غَيْرَ ذَلِكَ، بِتَقْدِيرٍ: كَرَاهَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ وَالزَّجَّاجُ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى اخْتِيَارِهِ فِي إِجْرَاءِ الْكَلَامِ عَلَى لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ السَّبَبَ فِي اللَّفْظِ [١٩١ ظ] وَأَخَّرَ الْغَرَضَ، وَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ الْغَرَضِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: لِأَن تَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى إِذَا ضَلَّتْ، فَالْغَرَضُ الْإِذْكَارُ، وَسَبَبُ هَذَا الْغَرَضِ الَّذِي هُوَ الْإِذْكَارُ الْإِضْلَالُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وَقَعَ الْإِذْكَارُ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِذْكَارِ؟

وَلِمَ جَاَزَ قَوْلُ الزَّجَّاجِ مَعَ أَنَّهُ إِذَا عَطَفَ عَلَى (أَنْ) بِتَقْدِيرٍ: كَرَاهَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، صَارَ الْإِذْكَارُ مَكْرُوهًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ هَذَا التَّقْدِيرِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ (أَنْ) غَيْرِ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٨٤٨ لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(٢)</sup>

فَهُوَ مَعْطُوفٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْكَرَاهَةِ، لَا عَلَى مَا عَمِلْتُ فِيهِ الْكَرَاهَةَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لِكَرَاهَةِ الْإِضْلَالِ وَالْإِذْكَارِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ<sup>(٣)</sup>: أَلَا أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي مَوْضِعِ (أَنْ) مَعَ اللَّامِ؟

(١) انظر رأييهما معًا في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣١ / ١.

(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٧٤١).

(٣) سيبويه ١٥٤ / ٣.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضَرَّ بِهِ رَبُّ الْمَنُونِ وَدَهَرُ مُتَبِلٌ خَيْلٌ؟

وَهَلْ تَقْدِيرُهُ<sup>(١)</sup>: الْأَنَّ رَأَتْ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِي مَوْضِعِ ( أَنَّ ) مَعَ اللَّامِ؟ وَهَلْ هُوَ فِعْلٌ بَعْدَ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ ( أَضَرَّ )؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ بَعْدَ ( قَبْلَ ) وَ ( بَعْدَ )؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ( ابْتِنِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ كَذَا وَبَعْدَ أَنْ يَكُونَ كَذَا )؟ وَلِمَ جَازَ: ( أَتَيْتَنِي بَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْأَمْرُ ) مَعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَلَمْ يَجْزُ مَعَ الْأَسْمِ؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ ( أَمَّا )؟ وَلِمَ جَازَ: ( أَمَّا أَنْ أُسِيرَ إِلَى الشَّامِ فَمَا أَكْرَهُهُ، وَأَمَّا أَنْ أَقِيمَ فَلِي فِيهِ أَجْرٌ )؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ بَعْدَ ( عَنْ ) فِي التَّقْدِيرِ، وَ ( عَنْ ) مَحْذُوفَةٌ؟ وَلِمَ جَازَ: ( لَا يَلْبَثُ أَنْ يَأْتِيكَ ) بِمَعْنَى: لَا يَلْبَثُ عَنْ إِيْتَانِكَ، أَيُّ: لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ ( إِلَّا ) الَّتِي لِلْاسْتِثْنَاءِ [و ١٩٢]؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦]، فَوَقَعَتْ بَعْدَ ( إِلَّا ) عَلَى مَعْنَى اسْمٍ كَانَ؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ ( مِنْ ) مَحْذُوفَةٌ؟ وَلِمَ جَازَ: ( مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا ) بِمَعْنَى: مِنْ إِيْتَانِنَا؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَفْعُولَةٌ؟ وَلِمَ جَازَ: ( قَدْ خِفْتُ أَنْ تَفْعَلَ ) عَلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup>: ( أَنْعِمَ أَنْ تُشَدَّهُ )؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: أَنْعِمَ شَدَّهُ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (تقدير).

(٢) انظر قولهم في سيبويه ٣/ ١٥٥، والمسائل المشورة ٢٤٢، والارتشاف ٤/ ١٦٣٨.

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ جَوَابًا لِمَنْ سَأَلَ: (مَا هُوَ؟)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿يُسْكَمَا اسْتَرَوْا بِوَعْدِ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ٩٠]؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ (مَا) الْمُكْتَفِيَةِ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ صَلَاحٍ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (إِنِّي مِمَّا<sup>(١)</sup> أَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ)؟ وَلِمَ قَدَرَهُ عَلَى<sup>(٢)</sup>: إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَوْ مِنَ الشَّيْءِ أَنْ أَفْعَلَ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِ: (يُسْكَمَا) بِمَعْنَى: بِشَيْءٍ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>: (اَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ مَا تَقُولُ ذَاكَ)؟ وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنْ (بَعْدَ) لَيْسَتْ مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؟

وَلِمَ جَازَ: (إِنِّي مِمَّا أَفْعَلَ) عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) مَعَ (مِنْ) بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، كَأَفْعَلٍ لَهَا، نَحْوُ: (رُبَّمَا)؟ وَمَا مَوْضِعُ (مِمَّا) فِي هَذَا الْقَوْلِ؟ وَمَا مَوْضِعُهَا فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؟ وَمَا الْعَامِلُ فِيهَا فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَّةَ النُّمَيْرِيِّ:

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ (أَنْ) بَعْدَ (أَهْلٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْجَرِّ؟ وَلِمَ جَازَ: (إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ)، و (مَخَافَةٌ أَنْ يَفْعَلَ) بِالإِضَافَةِ إِلَى (أَنْ)، وَجَازَ بِالتَّنْوِينِ: (إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ)، و (مَخَافَةٌ أَنْ يَفْعَلَ)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كَابَةٌ أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا؟

وَهَلْ يَجُوزُ: (أَنْتَ<sup>(٤)</sup> أَهْلٌ أَنْ تَفْعَلَ) عَلَى أَنْ تَكُونَ (أَهْلٌ) عَامِلَةً فِي (أَنْ) عَمَلٍ (مُسْتَحِقٌّ) فِيهِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (مَا)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ١٥٦/٣.

(٢) سيبويه ١٥٦/٣.

(٣) انظر القول في سيبويه ١٥٦/٣، والتعليق ٢٦٦/٢.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (رَأَيْتَ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ١٥٧/٣.

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ (أَنَّهُ) بَعْدَ (حَقُّ) عَلَى الْإِصَافَةِ مِنْ غَيْرِ خَبَرٍ  
[ظ ١٩٢] لـ (حَقُّ)؟ وَلِمَ جَازَ: (لَحَقُّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ) عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِدَلَالَةِ الْكَلَامِ  
مِنْ غَيْرِ<sup>(١)</sup> خَبَرٍ (حَقُّ)؟ وَهَلْ تَقْدِيرُهُ: لَحَقُّ ذَهَابٍ كَانَ، أَوْ كَائِنْ؟ وَهَلِ التَّنْوِينُ  
أَوْجَهُ فِي هَذَا؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ (خَلِيقٍ) وَ (جَدِيرٍ)؟ وَهَلْ هُوَ عَلَى حَذْفِ  
الْلَّامِ؟

وَمَا الْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ بَعْدَ (عَسَى)؟ وَهَلْ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، كَمَا يَحْتَمِلُ:  
(قَارَبَ أَنْ يَفْعَلَ)، وَ (قَارَبَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ)، فَيَحْتَمِلُ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ؟  
وَهَلْ تَجْرِي: (اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ) ذَلِكَ الْمَجْرَى؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِالْمَصْدَرِ فِي (عَسَيْتُ)؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنْ تَرْكِ التَّصْرِيحِ<sup>(٢)</sup>  
بِالْمَصْدَرِ فِي قَوْلِهِمْ: (بِذِي تَسْلَمُ) عَلَى مَعْنَى التَّفَاوُلِ لَهُ بِالسَّلَامَةِ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (عَسَيْتُ الْفِعْلُ)، وَلَا: (عَسَيْتُ لِلْفِعْلِ)؟

وَلِمَ جَازَ فِي (عَسَى) تَرْكُ تَشْنِيَةِ الضَّمِيرِ وَجَمْعِهِ، وَتَرْكُ التَّأْنِيثِ، وَجَازَ  
ذِكْرُ ذَلِكَ، فَمَا الْوَجْهُ فِيهِ؟

وَلِمَ جَازَ فِي الضَّرُورَةِ: (زَيْدٌ عَسَى يَفْعَلُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (عَسَى فَاعِلًا)، وَ (كَادَ  
يَفْعَلُ)، وَلَا يَجُوزُ: (كَادَ فَاعِلًا)؟ وَمَا وَجْهُ اعْتِلَالِهِ فِي هَذَا بِالِاسْتِغْنَاءِ<sup>(٣)</sup> بِالشَّيْءِ  
عَنِ الشَّيْءِ؟

وَمَا مَوْضِعُ (يَفْعَلُ) مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ عَسَى يَفْعَلُ) فِي الضَّرُورَةِ؟ وَهَلْ هُوَ  
عَلَى تَقْدِيرِ: (عَسَى الْغُيُورُ أَبْوُسًا)، أَمْ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ بِحَذْفِ (أَنْ) مِنْ  
الْفِعْلِ؟ وَهَلْ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ؟

(١) فِي د: (غَيْرِ).

(٢) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (بِالْمَصْدَرِ فِي عَسَيْتُ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٣) فِي د: (فَالِاسْتِغْنَاءِ).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ (١) هُدْبَةً:

عَسَى اللَّهُمَّ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ  
وَقَوْلِ الْآخَرِ:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِيقٌ لَيْئِمٌ؟  
وَلِمَ كَانَ الْقِيَاسُ مِنْ ذِكْرِ (أَنْ) مَعَ (عَسَى)، وَتَرْكِهِ مَعَ (كَادَ)، وَكِلَاهُمَا عَلَى  
تَقْدِيرٍ: (قَارَبَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (جَعَلَ يَقُولُ ذَاكَ) (٢)، وَ (أَخَذَ يَقُولُ ذَاكَ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْفِعْلُ،  
وَلِمَ يَجُزُ (فَاعِلٌ)، كَمَا يَجُوزُ: (كَانَ قَائِلًا ذَاكَ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَعْنَى  
مُبَالَغَةِ التَّقْرِيبِ فِي الْفِعْلِ، كَمَا فِي: (كَادَ يَقُولُ)؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ رُؤْبَةَ:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٣)؟

[و ١٩٣] وَلِمَ جَازَ: (لَعَلِّي أَفْعَلُ)، وَلِمَ يَجُزُ: (لَعَلِّي أَنْ أَفْعَلَ) إِلَّا فِي الشَّعْرِ،  
عَلَى خِلَافِ حُكْمِ (عَسَى) مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى؟  
وَمَا مَوْضِعُ: (يُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ)، وَ (تُوشِكُ أَنْ تَجِيءَ)؟ وَلِمَ جَرَتْ (يُوشِكُ)  
مَجْرَى (عَسَى) مَعَ أَنَّهَا لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَ (عَسَى) لِلْمَاضِي؟ وَهَلْ هِيَ تُشَبَّهُ (٤) بِهَا؛  
لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى فِي الْفِعْلَيْنِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا (٥)؟  
وَلِمَ جَازَ: (أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ)، وَ (أُرِيدُ لِأَنْ تَفْعَلَ)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى (٦): إِرَادَتِي لِهَذَا؟

(١) فِي د: (قَوْلُهُ). (٢) فِي د: (أَخَاكَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَكَادَ)، وَكَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (مُشَبَّه). (٥) فِي الْأَصْلِ: (يَعُوفِقُهَا)، وَكَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٦) سَبِيحِيَّة ١٦١/٣.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

أَتَغَضِبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزُنَّا .....؟

وَلِمَ جَاَزَ فِيهِ ( إِنْ ) بِالْكَسْرِ، وَلِمَ يَجِبُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ مَضَى؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) إِجْرَاؤُهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: ( أَنْ ) الَّتِي تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، و ( أَنْ ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، و ( أَنْ ) بِمَعْنَى ( أَيْ )، و ( أَنْ ) الزَّائِدَةُ الْمُؤَكِّدَةُ.

وَالَّذِي يَجُوزُ فِي ( إِنْ ) إِجْرَاؤُهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: ( إِنْ ) الَّتِي بِمَعْنَى الْجَزَاءِ، و ( إِنْ ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، و ( إِنْ ) بِمَعْنَى ( مَا ) فِي النَّفْيِ، و ( إِنْ ) الزَّائِدَةُ الْمُؤَكِّدَةُ.

وَلَا يَجُوزُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْأُخْرَى؛ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى. وَمَوْقِعُ ( أَنْ ) بِالْفَتْحِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ النَّصْبِ هُوَ مَوْقِعُ الْمَصْدَرِ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْرِضُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مَانِعٍ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْقِعُ لَهُ فِي التَّقْدِيرِ، وَذَلِكَ:

- الْمَوْضِعُ الَّذِي يُخَدَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ لَطَوِيلِ ( أَنْ ) بِالْصَّلَةِ.

- وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ.

- وَالْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ لِلْفَائِدَةِ، كَقَوْلِكَ: ( لَوْ أَنَّهُ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ )؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ لِلْفِعْلِ الَّذِي فِيهِ الْفَائِدَةُ.

فَلَا يَصْلُحُ الْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ الَّتِي هِيَ لَهُ لِمَانِعٍ مَنَعَ مِنْهُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يَصْلُحُ لـ ( أَنْ ) وَلِلْمَصْدَرِ عَلَى التَّعَاقُبِ.

وَمَوْقِعُ (إِنْ) الَّتِي تَجْزِمُ الْفِعْلَ هُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَهَا فِيهِ فِعْلٌ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ.

وَالْأَشْتِرَاكُ فِي (أَنْ) إِنَّمَا هُوَ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ عَلَى [ظ ١٩٣] مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى مِنْ أَجْلِ مَا يَلْزِمُهُ مِمَّا يُفْصَلُ بِهِ، وَيَكُونُ مَبْنِيًّا لِلْمَعْنَى؛ إِذَا الْحَرْفُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ.

وَمَوْقِعُ (أَنْ) <sup>(١)</sup> الَّتِي بِمَعْنَى (أَيُّ) مَوْقِعُ التَّفْسِيرِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَ: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا﴾ [ص: ٦].

وَمَوْقِعُ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ هُوَ مَوْقِعُ الثَّقِيلَةِ.

وَمَوْقِعُ (أَنْ) الزَّائِدَةُ هُوَ الْمَوْقِعُ الَّذِي يَكُونُ دُخُولُهَا فِيهِ وَخُرُوجُهَا وَاحِدًا <sup>(٢)</sup>، إِلَّا بِمَقْدَارِ التَّأْكِيدِ.

وَمَوْقِعُ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ هُوَ مَوْقِعُ الثَّقِيلَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزِمُهَا اللَّامُ فِي الْخَبَرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ.

وَمَوْقِعُ (إِنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (مَا) هُوَ مَوْقِعُ (مَا) النَّافِيَةِ.

وَمَوْقِعُ الزَّائِدَةُ هُوَ <sup>(٣)</sup> الْمَوْقِعُ الَّذِي يَكُونُ دُخُولُهَا فِيهِ وَخُرُوجُهَا سَوَاءً، إِلَّا بِمَقْدَارِ التَّأْكِيدِ، وَهَذِهِ الزَّائِدَةُ تَكْفُفُ (مَا) عَنِ الْعَمَلِ، كَمَا كَفَّتْهَا (مَا) فِي: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٤٩ فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا <sup>(٤)</sup>

(١) بعده في الأصل: (من الكلمة) وعليها شطب، وهي مثبتة في د.

(٢) في د: (واحد). (٣) في الأصل ود: (فهو).

(٤) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك المرادي في سيبويه ١٥٣/٣، والأصول ٢٣٦/١، وابن السيرافي ١١٤/٢، والتلكت للأعلم ٧٨٧/٢، وأمالى ابن الشجري ١٤٨/٣. وقيل: هو لذي =



فهذا رُفِعَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا، مَذْهَبِ الْحِجَازِ، وَمَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ؛ لِأَنَّ (إِنْ) كَفَّتْ (مَا) عَنِ الْعَمَلِ، وَبَاعَدَتْهَا عَنْ شَبِّهِه (لَيْسَ)؛ إِذْ لَا تَدْخُلُ (إِنْ) مَعَ (لَيْسَ).

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنْ) الَّتِي مَعَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ نَصْبُ الْفِعْلِ، وَاخْتِصَاصُهَا بِالْدُّخُولِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ، وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى مَوْجِعِ الْمَصْدَرِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ لِلتَّأْكِيدِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، فَلَا تَقَعُ (أَنْ) هَذَا الْمَوْجِعَ، لَا يَجُوزُ: (ضَرَبْتُ أَنْ ضَرَبْتُ)، وَلَا: (ضَرَبْتُ أَنْ أَضْرِبَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهَا، كَمَا يُؤَكَّدُ بِالْمَصْدَرِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِمَأْخُودٍ مِنْ (أَنْ فَعَلَ).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَقَعُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، فَلَا يَصْلُحُ فِي ذَلِكَ الْمَوْجِعِ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالْحَذْفِ مِنْهُ؛ مِنْ أَجْلِ [١٩٤] أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَالْمَصْدَرُ يَصْلُحُ أَلَّا يُوصَلَ، كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ، فَتَقُولُ: (مَا<sup>(١)</sup> مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنِي) بِمَعْنَى: مَا مَنَعَكَ مِنْ إِيْتَانِي، وَلَا يَجُوزُ: (مَا مَنَعَكَ إِيْتَانِي).

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ يَفْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ، فَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الْمَصْدَرُ، نَحْوُ: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]<sup>(٢)</sup>، وَ (يُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ)، فَلَا يَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَفْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ؛ بِدَلَالَةِ الْحَرْفِ عَلَيْهِ.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ تَقَعُ فِيهَا (أَنْ)، وَلَا يَقَعُ الْمَصْدَرُ؛ وَلِهَذَا بَيَّنَّ سَيِّبُونَهُ

= الإصبع العدواني في الحماسة البصرية ٤١٦/٢. وهو للكميت في ابن يعيش ١٢٩/٨. وهو بلا نسبة في الإغفال ٢/٢١٥، والبغداديات ٢٨٠، والخصائص ٣/١٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/٧٠. في الأصل: (فإما إن)، وكذا في مصادر البيت.  
(١) في د: (أما).  
(٢) في الأصل ود: (عسى)، وكذا في المصحف.

مَوَاقِعَ ( أَنْ ) عَلَى التَّفْصِيلِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِتَعْلَمَ مَذْهَبَ الْعَرَبِ فِيهَا، وَيَكُونَ مَعَكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ مِثَالٌ يُحْتَدَى عَلَيْهِ فِي تَمْيِيزِ مَا يَجُوزُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ ( أَنْ ) مَعَ السَّيْنِ وَ ( سَوْفَ )، لَوْ قُلْتَ: ( عَلِمْتُ أَنْ سَيَقْدِمَ )، أَوْ ( سَوْفَ يَقْدِمُ ) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ حَرْفُ اسْتِيقْبَالٍ عَلَى حَرْفِ اسْتِيقْبَالٍ، كَمَا لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ، وَلَا تَعْرِيفٌ عَلَى تَعْرِيفٍ، وَلَا اسْتِفْهَامٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّعْقِيدِ وَإِيْهَامِ الْفَسَادِ بِأَنَّ إِحْدَى الْعَلَامَتَيْنِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى، وَالتَّضَاعِيفُ تَعْقِيدٌ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ عِلَامَتَيْنِ لِمَعْنَى يُوْهِمُ أَنَّ إِحْدَاهُمَا لَا تَدُلُّ، فَتَنْكَبُوا هَذَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ فِي: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠].

وَأَمَّا دُخُولُهَا عَلَى ( لَا ) فَيَجُوزُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ( لَا ) فِيهَا اشْتِرَاكٌ، تَارَةً تَكُونُ لِلْاسْتِيقْبَالِ، وَتَارَةً لَا تَكُونُ لِذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: ( ضَرَبْتُ زَيْدًا لَا عَمْرًا )، فَجَازَ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَلَّا يَأْتِيَنِي ) عَلَى أَنْ تَكُونَ ( أَنْ ) هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى الْاسْتِيقْبَالِ، وَ ( لَا ) نَافِيَةٌ فَقَطْ، وَعَلَى ذَلِكَ قِرَاءُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] <sup>(١)</sup>.

وَالْمَوْقِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مُبْتَدَأَةً، لَهَا خَبَرٌ عَلَى خِلَافِ ( أَنْ ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَقَوْلِكَ: ( أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ )، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ:

٨٥٠. إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشَبِعُوا <sup>(٢)</sup>

(١) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامَرَ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ نَصْبًا، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ رَفْعًا. انْظُرِ السَّبْعَةَ ٢٤٧، وَالحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٣/٢٤٦، وَحِجَّةُ الْقُرَاءَاتِ ٢٣٣.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ فِي سَبْيُوهِ ٣/١٥٣، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٤٠. وَهُوَ لِسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ٢/١٦١، وَرَبِيعِ الْأَبْرَارِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ٤/٤٣٠. وَهُوَ لَجَرِيرِ بْنِ الْكَشَافِ ٢/٢٢١، وَلَيْسَ فِي دِيوانِهِ. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْثَرَةِ ٢٤١، وَالنُّكْتِ

[ظ ١٩٤] فَوَقَعَتْ فِي هَذَا مَوْقِعَ خَبَرٍ (رَأَيْتُ).

وَأَمَّا الْمَوْقِعُ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ فَأَكْثَرُ مَا <sup>(١)</sup> يُحْدَفُ مَعَهَا اللَّامُ، كَقَوْلِهِمْ: (إِنَّمَا انْقَطَعَ إِلَيْكَ أَنْ تُكْرِمَهُ)، أَي: لَأَنَّ <sup>(٢)</sup> تُكْرِمَهُ. وَإِنَّمَا اطَّرَدَ فِي اللَّامِ لِأَنَّهَا الَّتِي تُتْرَكُ فِي الْإِصَافَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهَا فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] بِمَعْنَى: لَأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا، عَلَى مَعْنَى لَامِ السَّبَبِ الْمُقَدَّمِ مَعَ تَأْخِيرِ الْغَرَضِ، وَالْأَضْلُ تَقْدِيمُ الْغَرَضِ. وَنَظِيرُ هَذِهِ اللَّامِ لَامُ الْعَاقِبَةِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَالنَّظَطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فَالْغَرَضُ الْإِذْكَارُ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الضَّلَالِ يُحْتَاجُ إِلَى الْإِذْكَارِ، فَقُدِّمَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَالْغَرَضُ مُقَدَّمٌ فِي الطَّلَبِ، وَالسَّبَبُ مُقَدَّمٌ فِي الْعَمَلِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الْغَرَضِ فِي الْحَجِّ، فَهُوَ أَوَّلُ مَا يَقَعُ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ الْعَمَلُ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ يُؤَدِّي إِلَيْهِ وَاقِعٌ قَبْلَهُ، فَلَهُ حَظٌّ مِنَ التَّقْدِيمِ لِهَذَا الْوَجْهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤] <sup>(٣)</sup>، وَتَقْدِيرُهُ: أَلَا أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (قَالَ)، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: أَقَالَ: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ لِأَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ <sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الْأَعْشَى:

٨٥١ أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ <sup>(٥)</sup>

لِلأَعْلَمِ ٧٨٧.

(٢) فِي د: (لَأَي).

(١) فِي د: (مِمَّا).

(٣) فِي د: (أَنْ كَانَ).

(٤) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَالْعَامِلُ فِيهِ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلأَعْشَى فِي دِيَوَانِهِ ٥٥، وَانْظُرْ سَبِيحَتَهُ ٣/ ١٥٤، ٥٥٠، وَالْأَصُولُ ٢/ ٤٠٥، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ٢/ ٨٥، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٤٠. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ١/ ١٥٥، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٥/ ٢٩٥، وَالحِجَّةُ لِلْفَارَسِيِّ ١/ ٢٨٦، ٤/ ١٧٤. جَاءَ الْبَيْتُ فِي مَصَادِرِهِ بِالرُّوَايَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرَهُمَا الرَّمَانِيُّ، وَهُمَا: (مَتَبَلْ خَبِلَ) وَ (مَفْسَدُ خَبِلَ)، وَفِي الدِّيَوَانِ: (مَفْسَدُ خَبِلَ).

وَتَقْدِيرُهُ: أَلَا أَنْ رَأَتْ رَجُلًا صَدَّتْ أَوْ تَكَرَّهَتْ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ (أَضَرَّ)؛ لِأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ.

وَمَوْقِعُ<sup>(١)</sup> (أَنْ) (بَعْدَ) (قَبْلَ) وَ (بَعْدَ) صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعٌ يَقَعُ فِيهِ الْمَصْدَرُ، وَيُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانِ الْوَقْتِ، كَقَوْلِكَ: (اِئْتِنِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ كَذَا وَبَعْدَ أَنْ يَقَعَ كَذَا)، وَ (اِئْتِنِي بَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْأَمْرُ)، فَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ؛ لِمُنَاسَبَةِ الْمَاضِي لِلْمُسْتَقْبَلِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْاسْمُ.

وَتَقَعُ بَعْدَ (أَمَّا) كَقَوْلِكَ: (أَمَّا أَنْ أَخْرُجَ مَعَكَ فَمَا لِي فِي ذَلِكَ حَاجَةٌ، وَأَنْ أُقِيمَ فَلِي فِيهِ نَظَرٌ)، فَهُوَ مَوْقِعٌ لِلْاسْمِ، وَيَصْلُحُ فِيهِ الْمَصْدَرُ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ يَمْنَعُ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ.

وَتَقُولُ: (لَا يَلْبُثُ أَنْ يَأْتِيكَ)، وَتَقْدِيرُهُ: لَا يَلْبُثُ عَنْ إِيْتَانِكَ، أَيُّ: لَا يَتَأَخَّرُ [١٩٥] عَنْ ذَلِكَ.

وَتَقَعُ بَعْدَ (إِلَّا) الَّتِي لِلْاسْتِثْنَاءِ، كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦]، وَ: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [البجائية: ٢٥].

وَتَقَعُ بَعْدَ (مِنْ) مَحذُوفَةً، كَقَوْلِكَ: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا) بِمَعْنَى: مَا مَنَعَكَ مِنْ إِيْتَانِنَا.

وَتَقَعُ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِكَ: (قَدْ خِفْتُ أَنْ تَفْعَلَ) بِمَعْنَى: قَدْ خِفْتُ فِعْلَكَ، وَ (أَنْعِمَ أَنْ تَشُدَّهُ) بِمَعْنَى: أَنْعِمَ شُدَّهُ.

وَتَقَعُ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: (مَا هُوَ؟)، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يَسْكَمَا أَشْتَرُوا بِهِءَ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠].

وَتَقَعُ بَعْدَ (مَا) مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ)، أَيُّ: إِنِّي

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (هُوَ مَوْقِعٌ).

مِنَ الْأَمْرِ فِعْلِي. وَيَجُوزُ فِيهِ: (إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ) بِمَعْنَى: إِنِّي رُبَّمَا أَفْعَلُ، كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّةَ النَّمِيرِيُّ:

٨٥٢ وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ<sup>(١)</sup>  
وَتَقَعُ بَعْدَ (أَهْلٍ)، و (مَخَافَةٍ) مُضَافَةً<sup>(٢)</sup> وَمُنْفَصِلَةً، كَقَوْلِكَ: (إِنَّهُ أَهْلٌ  
أَنْ يَفْعَلَ)، و (جِئْتُهُ)<sup>(٣)</sup> مَخَافَةً أَنْ يَفْعَلَ، وَلَكَ أَنْ تُنَوِّنَ فَتَقُولَ: (أَهْلٌ أَنْ  
يَفْعَلَ)، و (مَخَافَةً أَنْ يَفْعَلَ)<sup>(٤)</sup>، أَي: لِأَنْ يَفْعَلَ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٥٣ تَظَلَّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كَابَةً أَنَّهُا فَقَدَتْ عَقِيلًا<sup>(٥)</sup>

فهذا عَلَى الْإِضَافَةِ.

وَيَجُوزُ إِعْمَالُ (أَهْلٍ) فِي (أَنْ يَفْعَلَ) كَعَمَلِ (مُسْتَحِقُّ أَنْ يَفْعَلَ)؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ  
ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وَتَقُولُ: (لَحَقُّ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ ذَاهِبٌ) عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِمَفْهُومِ الْكَلَامِ مِنْ خَبَرِ (حَقٌّ)،  
وَالْتَّنَوِينُ أَوْضَحُ، كَقَوْلِكَ: (لَحَقُّ أَنَّهُ).

وَتَقُولُ: (خَلِيقٌ أَنْ يَفْعَلَ)، و (جَدِيرٌ أَنْ يَفْعَلَ) عَلَى حَذْفِ اللَّامِ.

وَأَمَّا (عَسَى أَنْ يَفْعَلَ) فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِ (أَنْ)، وَلَا يَجُوزُ بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ  
مَوْضِعٌ يَقْتَضِي الْاِسْتِقْبَالَ. وَكَذَلِكَ: (اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطِّرَ).

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ١٧٤، وانظر سيبويه ١٥٦/٣، وتحصيل  
عين الذهب ٤٤١، وأما ابن الشجري ٥٦٧/٢، وتنقيح الألباب ٢٤٦. وهو بلا نسبة في المقتضب  
١٧٤/٤، والحلبيات ٢٠٠، وإيضاح الشعر للفارسي ٤٢٧، والتعليقة للفارسي ١٧٢/٢.

(٢) في د: (مهانة). (٣) قوله: (جئته) ليس في د.

(٤) الكلام من قوله: (ولك أن تنون) ساقط من د.

(٥) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٤،  
وتحصيل عين الذهب ٤٤١، والنكت للأعلم ٧٩٣، وتنقيح الألباب ٢٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك  
٢١/٢، وابن الناظم ١٢٢، وتخليص الشواهد ٣٥٣، وتمهيد القواعد ١٣٢٥.

(٦) في الأصل ود: (الحق)، وكذا في السؤال، والكتاب ١٥٧/٣، والسياق على ذلك.

وَيَجُوزُ: (أَخَوَاكَ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا)، و (إِخْوَتَكَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا)؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ) فِي الْمَعْنَى، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا فِي اللَّفْظِ.

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشْنِي وَيَجْمَعُ، فَيَقُولُ: (عَسِيَا) <sup>(١)</sup>، و (عَسَوْا)، وَيُؤَنِّثُ فَيَقُولُ [ظ ١٩٥]: (عَسَتْ)، عَلَى قِيَاسِ: (رَمِيَا)، و (رَمَوْا)، و (رَمَتْ). وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالشَّبْهِ.

وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ: (عَسَى يَفْعَلُوا)، قَالَ هُدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ:

٨٥٤ عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ <sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ آخَرُ:

٨٥٥ فَأَمَّا كَيْسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حِمَقٌ لَيْئِمٌ <sup>(٣)</sup>  
وَأَمَّا (كَادَ) <sup>(٤)</sup> فَحَقُّهَا إِسْقَاطُ (أَنْ) مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مُبَالِغَةٌ فِي التَّقْرِيبِ، وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ إِدْخَالُ (أَنْ) مَعَهَا، كَمَا قَالَ رُؤْبَةُ:

٨٥٦ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا <sup>(٥)</sup>

وَيَجُوزُ: (لَعَلِّي أَنْ أَفْعَلَ) تَشْبِيهًا بِ (عَسَى أَنْ أَفْعَلَ)، وَحَقُّهَا إِسْقَاطُ (أَنْ) مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ.  
وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

(١) فِي د: (وَعَسِيَا)، وَالْوَاوُ فِي الْأَصْلِ عَلَيْهَا شَطْبٌ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْوَاوِ، وَهُوَ لَهْدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ فِي دِيْوَانِهِ ٥٩، وَانْظُرْ سَبْيُوهِ ١٥٩/٣، وَجَاءَ فِيهِ بِرَوَايَةِ: (عَسَى الْكَرْبُ)، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِي ١٢٠، وَابْنُ السِّيرَافِيِّ ١٤٢/١، وَشَرَحَ اللَّمْعُ لَابْنَ بَرَهَانَ ٤٢٤/٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٤٢. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٧٠/٣، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنَ عَصْفُورٍ ١٧٦/٢، وَالْمَقْرَبُ ١٥٢، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٧/٧، وَشَرَحَ الرِّضَى ٢١٩/٤. وَجَاءَ بِرَوَايَةِ: (عَسَى الْغَمُ).  
(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَاوِ، وَهُوَ لِلْمَرَارِ بْنِ سَعِيدِ الْفَقْعَسِيِّ الْأَسَدِيِّ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ٧٥/٢. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَبْيُوهِ ١٥٩/٣، وَالْمَحْتَسَبُ ١١٩/١، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٧٩١/٢، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ لَابْنَ عَصْفُورٍ ١٥٣، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ ٢٤/١، وَالْإِرْتِشَافُ ٢٠٣١/٤، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ ٢٠٠/١، وَتَعْلِيقُ الْفَرَايِدِ ١٠٤/١، وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ١٠٦/١.

(٤) فِي د: (كَانَ).

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ، وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٢٩٣)، (٧١٣). وَجَاءَ فِي الْأَصْلِ: (قَدْ كَانَ).

٨٥٧ يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوْافِقُهَا<sup>(١)</sup>

فَحَذَفَ (أَنْ) فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا يَحْذِفُهَا مِنْ (عَسَى).

وَتَقُولُ: (أُرِيدُ لِأَنْ تَفْعَلَ)، فَتَدْخُلُ اللَّامَ مَعَ (أَنْ) عَلَى تَقْدِيرِ: إِرَادَتِي لِهَذَا، وَلَا يَصْلُحُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا جَارَ أَنْ تُحَذَفَ مَعَ (أَنْ) لِلتَّخْفِيفِ جَارَ أَنْ تُقَحَّمَ مَعَهَا لِلتَّكْيِيدِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢]، أَي: أَمْرِي لِهَذَا. وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

٨٥٨ أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ<sup>(٢)</sup>

فَهَذَا مِنْ مَوْقِعِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ مَضَى، وَلَكِنْ لَمْ تَصْلُحْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِتَقْدِيمِ الْاسْمِ، وَهِيَ مِمَّا لَا يَصْلُحُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْاسْمِ؛ لِأَنَّهَا تَلْتَسِبُ بِـ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَحَمَوْهَا مِنْ هَذَا، فَكَسَرَ (إِنْ) عَلَى تَقْدِيرِ الشَّرْطِ بِمَا لَمْ يَقَعْ بَعْدُ، فَكَانَتْهُ قَال: أَحَسَبُ مَا قَدْ كَانَ لَمْ يَكُنْ، كَيْفَ سَيِّلُكَ فِي هَذَا الْمَعْنَى؟! وَمَا جَوَابُكَ عَنْهُ؟! أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ [١٩٦]، فَتَغَضَّبُ لِحَزِّ الْأُذْنِ، وَلَا تَغَضَّبُ لِلْقَتْلِ، وَالْقَتْلُ أَعْظَمُ مِنْ حَزِّ الْأُذْنِ.

(١) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ملحق ديوانه ١٧٢، وانظر سيبويه ٣/١٦١، والأصول ٢/٢٠٨، وابن السيرافي ٢/١٦٠، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣، وابن يعيش ٧/١٢٦. وهو لرجل من الخوارج قتله الحجاج في الكامل ١/٩٩. وهو لعمران بن حطان، انظر شعر الخوارج ٣١. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٣، والمساعد ١/٢٩٧، وتعليق الفرائد ٣/٢٩١. والغرات: الإعراض عن الشيء، والغفلة عنه.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٥٦٤، وهو من قصيدة مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي حنين عجول تبغني البورائم

وانظر البيت في سيبويه ٣/٢١٣، ومعاني الفراء ٣/٢٧، برواية: (أتجزع) (ولم تجزع)، والحجة للفارسي ٣/٢١٣، والمسائل المثورة ٢٤٥، والبصريات ٤٤٤، والأزهية ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٣/١٦٣، وتحصيل عين الذهب ٤٤٣. وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٥٣، وشرح الرضي ٤/١١٥، والجنى الداني ٢٢٤، والهمع ٢/٤٠٩. وقد روي البيت بالوجهين: فتح الهمزة في (أَنْ) وكسرها.

## بَابُ <sup>(١)</sup> (أَنْ) بِمَنْزِلَةِ (أَي) <sup>(\*)</sup>

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي (أَنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (أَي) (مِمَّا لَا يَجُوزُ).

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (أَي)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (أَي) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهِتِكُمْ﴾ [ص: ٦]؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ: أَيِ امْشُوا؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ تَقْدِيرُهُ: بِأَنْ امْشُوا؟

وَمَا حُكْمُ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: أَيِ اعْبُدُوا؟

وَمَا حُكْمُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَفْعَلَ)، و (أَمَرْتُهُ أَنْ تُمْ)؟ وَكَمْ وَجْهًا يَحْتَمِلُ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: أَيِ أَفْعَلَ، وَبِمَعْنَى: بِأَنْ أَفْعَلَ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْأَمْرِ صَلَةً (أَنْ)، وَلِمَ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي صَلَةِ (الَّذِي)؟ وَلِمَ قَاسَهُ <sup>(٣)</sup> بِصَلَاةِ (الَّذِي) بِ (تَفَعَّلُ)؟ وَلِمَ جَازَ: (أَنْتَ الَّذِي تَفَعَّلُ)، وَلِمَ يَجْزُ: (الَّذِي تَفَعَّلُ أَنْتَ)؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (أَوْعَزَ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَعْنَى الصَّلَاةِ؟

وَلِمَ لَا تَدْخُلُ (أَنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (أَي) الْبَاءُ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ؟

(١) فِي د: (الْبَاب).

(\*) الْعُنْوَانُ فِي الْكِتَابِ ١٦٢/٣: «هَذَا بَابُ مَا تَكُونُ فِيهِ (أَنْ) بِمَنْزِلَةِ (أَي)».

(٢) فِي د: (تَقْدِيرِ: أَنْ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (بِاسِهِ)، وَسَبَّوْهُ فِي الْكِتَابِ ١٦٢/٣ شَبَّهَ صَلَاتَهُ بِصَلَاةِ الَّذِي يَتَفَعَّلُ.



وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَتَّبِعْهُ هَيْمُ﴾ ١٠٤ ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا﴾ [الصفات: ١٠٤، ١٠٥]؟  
وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (أَيِّ) وَالْمُخَفَّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَرْسَلَ إِلَيْكَ أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ؟  
وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] <sup>(١)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ  
إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ إِلَّا مُضْمَرًا فِيهَا، أَوْ مُعْمَلَةً بِمَنْزِلَةِ  
(كَأَنَّ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ:

كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءٌ <sup>(٢)</sup> خُلِبَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ  
كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَّهُ هَالِكٌ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنْ بِسْمِ اللَّهِ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا [ظ ١٩٦] وَجْهٌ  
وَاحِدٌ؟

وَلِمَ جَازَ:

كَأَنَّ وَرِيدَاهُ رِشَاءٌ خُلِبَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ؟ .....

وَهَلَّا جَازَ إِذْ حَذَفُوا مِنْ (أَنْ) أَنْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ: (إِنَّمَا) فِي أَنَّهُ لَا إِضْمَارَ  
فِيهَا؟ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ؟

(١) هذه قراءة الحسن ويعقوب والأعرج وقتادة وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون، وهي بتخفيف (أَنْ)،  
(و غَضِبَ اللَّهُ) مصدر مرفوع، وقرأ نافع ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾ فعلاً ماضياً وخفف ﴿أَنْ﴾، وقرأ باقي السبعة  
بتشديد ﴿أَنَّ﴾ ونصب ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾. انظر القراءات في السبعة ٤٥٣، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٣٩٩.  
(٢) في د: (وشاه).

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ( قَدْ عَرَفْتُ أَلَّا تَقُولَ ذَاكَ )، وَالْامْتِنَاعِ مِنَ الرَّفْعِ، إِلَّا بِعَوَاضٍ مِنَ الدَّلِيلِ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَرَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا، كَمَا يَجُوزُ فِي: ( إِنَّمَا تَقُولُ )، وَ ( لَكِنْ تَقُولُ )؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الَّتِي بِمَعْنَى ( أَيْ ) إِجْرَاؤُهَا بَعْدَ كَلَامٍ مُبْهَمٍ يَقْتَضِي التَّفْسِيرَ، عَلَى حَدِّ مَا يَكُونُ عَلَى ( أَيْ ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّفْسِيرُ إِلَّا بَعْدَ التَّمَامِ إِذَا كَانَ تَفْسِيرَ الْجُمْلَةِ؛ فَإِنْ كَانَ تَفْسِيرَ اسْمٍ مُفْرَدٍ مُضْمَرٍ، أَوْ مُبْهَمٍ، فَهُوَ بَعْدَ تَمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ هَذَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرٌ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ يَنْقَلِبُ الْمَعْنَى عَنِ الْحَدِّ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ لَوْ انْقَطَعَ الْكَلَامُ بِهِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ( زَيْدٌ قَائِمٌ )، فَبَادَرَ إِنْسَانٌ يُتَرَجِّمُ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ قَبْلَ تَمَامِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: زَيْدٌ قَائِمٌ بِالتَّنْبِيرِ، لَكَانَ غَالِطًا بِالتَّفْسِيرِ.

وَتَأْوِيلُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ﴾ [ص: ٦] عَلَى مَعْنَى: أَيْ<sup>(١)</sup> أَمْشُوا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرٍ: بِأَنْ أَمْشُوا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ: أَنْطَلِقُوا بِالْمَشْيِ، وَإِنَّمَا مَشْيُهُمْ قَامَ مَقَامَ: أَعْرِضُوا عَمَّا<sup>(٢)</sup> دَعَاكُمْ إِلَيْهِ، وَأَصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ، فَمِنْ هَاهُنَا ذَكَرَ الْمَشْيَ عَلَى جِهَةِ التَّفْسِيرِ؛ لِغَرَضِهِمْ فِي الْإِنْطِلَاقِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧]، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى: بِأَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ النَّبِيُّ<sup>(٤)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِأَنْ يَعْبُدَ النَّاسُ اللَّهَ، فَلَيْسَ يُتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُبْهَمِ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعِبَادَةَ وَغَيْرَهَا مِنْ تَفْصِيلِ الْمَأْمُورِ بِهِ؛ فَلِهَذَا

(٢) كذا في د. وفي الأصل: ( عملا ).

(١) في د: ( أن )

(٣) في د: ( أن ).

(٤) في الأصل ود: ( أن النبي )، وكذا يقتضي السياق.

كَانَتْ عَلَى التَّفْسِيرِ.

وَتَقُولُ: ( كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَفْعَلَ ) [ ١٩٧ ]، و ( أَمَرْتُهُ أَنْ قُمْ )، فِيهِ وَجْهَانِ:  
أَحَدُهُمَا: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ، وَأَمَرْتُهُ بِأَنْ قُمْ، عَلَى أَنْ تَكُونَ ( أَنْ ) الْمَوْصُولَةَ  
بِالْفِعْلِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: بِمَعْنَى ( أَيَّ )، كَأَنَّهُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَيَّ أَفْعَلَ، فَيَكُونُ تَفْسِيرًا  
لِلْمُبْتَهَمِ.

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ تُوصَلَ ( أَنْ ) بِفِعْلِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي صَلَةِ ( الَّذِي )<sup>(١)</sup>  
وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يُبَيِّنُ عَنِ الْمَوْصُولِ، و ( أَنْ ) حَرْفٌ، لَيْسَ لَهَا مَعْنَى  
فِي نَفْسِهَا، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا<sup>(٢)</sup> فِي نَفْسِهَا، و ( الَّذِي ) اسْمٌ يَحْتَاجُ إِلَى  
مَا يُبَيِّنُهُ فِي نَفْسِهِ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ لَا يُبَيِّنُ مَعْنَى شَيْءٍ؛ لِأَنَّ التَّيْسِينَ فِي هَذَا  
تَخْصِصٌ، فَلَوْ قُلْتُ: ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُمْ إِلَيْهِ ) أَوْ ( لَا تَقُمْ إِلَيْهِ ) لَمْ يَكُنْ قَدْ  
خَصَّصَ رَجُلًا؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُوصَلَ بِهِ ( الَّذِي ) وَأَخَوَاتُهُ، وَصَحَّ أَنْ تُوصَلَ بِهِ  
( أَنْ )؛ لِأَنَّهَا كَجَزءٍ مِمَّا بَعْدَهَا، يَفْتَضِي أَنْ تُحْمَلَ مَعَ الصَّلَةِ عَلَى التَّأْوِيلِ،  
فَحُمِلَتْ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ، فَصَحَّ الْكَلَامُ بِهَا  
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَشَبَّهَهَا سِبَوِيهِ بِصَلَةِ ( الَّذِي ) بِ ( تَفَعَّلَ ) فِي قَوْلِهِمْ: ( أَنْتَ الَّذِي تَفَعَّلَ )  
مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ ( أَنْتَ )، وَاقْتَضَى أَنْ يُبْنَى الْكَلَامُ  
عَلَيْهِ، صَارَ ( تَفَعَّلَ ) يَدُلُّ عَلَى ( يَفْعَلُ )؛ إِذْ هُوَ ( الَّذِي )، وَكِلَاهُمَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ،  
أَعْنِي: ( أَنْتَ ) و ( الَّذِي )، فَدَلَّ ( تَفَعَّلَ ) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى ( يَفْعَلُ )؛ وَحَسَنَهُ  
تَقْدِيمُ ( أَنْتَ )؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْمُقَدَّمِ.

وَيَجُوزُ: ( أَنْتَ الَّذِي تَفَعَّلَ )، و ( أَنَا الَّذِي فَعَلْتُ )، وَلَا يَجُوزُ: ( [ الَّذِي ] )<sup>(٣)</sup>

(٢) فِي د: ( بَيْنَهَا ).

(١) فِي د: ( التَّيْ ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ زِيَادَةُ مِنَ السُّؤَالِ. وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد.

تَفْعَلُ أَنْتَ )، و ( الَّذِي فَعَلْتُ أَنَا )؛ لِأَنَّ الَّذِي حَسَنَ الْحَمْلَ عَلَى التَّأْوِيلِ تَقَدَّمَ ( أَنْتَ ) و ( أَنَا )<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُمْ: ( أَوْعَزَ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ ) دَلِيلٌ عَلَى صَلَهِ ( أَنْ ) بِفِعْلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ( أَنْ ) مَعَ دُخُولِ الْبَاءِ فِي مَعْنَى ( أَيْ )؛ إِذِ الْبَاءُ تُوجِبُ اتِّصَالَ الْكَلَامِ بِمَا هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ، و ( أَيْ )<sup>(٢)</sup> تُوجِبُ اسْتِثْنَاءَ الْكَلَامِ لِلتَّفْسِيرِ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ تَكُونَ ( أَنْ ) إِلَّا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ لِأَنَّ الَّتِي بِمَعْنَى ( أَيْ )<sup>(٣)</sup> لَا تَكُونُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالَّتِي تُوصَلُ بِالْفِعْلِ لَا يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا الْأِسْمُ، فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ [ظ ١٩٧] جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَنْ يَتَابَرَهِيْمُ﴾<sup>(٤)</sup> قَدْ صَدَقَتْ الرُّبُيَا [الصافات: ١٠٤]، ١٠٥ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا عَلَى مَعْنَى: نَادَيْنَاهُ<sup>(٥)</sup> بِأَنَّكَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا، فَتَكُونُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرًا لـ ( نَادَيْنَاهُ أَيْ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا )، فَيَجُوزُ فِي تَأْوِيلِهِ وَجْهَانِ.

وَتَقُولُ: ( أَرْسِلْ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا )، أَيْ: أَرْسِلْ إِلَيْهِ بِأَنْ مَا أَنْتَ وَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَرْسِلْ إِلَيْهِ أَيْ: مَا أَنْتَ وَذَا.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبُ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]، فَلَيْسَ يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَإِذَا خُفِّفَتْ ( أَنْ ) بِالْفَتْحِ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِي اللَّفْظِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُضْمَرًا فِيهَا، عَلَى خِلَافِ ( إِنْ )؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُعَامَلَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِمَا يَقْتَضِيهَا حَالُهَا، فَحَالُ ( إِنْ ) إِذَا خُفِّفَتْ تَقْتَضِي أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى أُخْتِهَا، وَهِيَ لَا مُلْأَ الْابْتِدَاءِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ، وَلَا التَّقْدِيرِ، وَلَيْسَ لـ ( أَنْ ) بِالْفَتْحِ مَا تَخْرُجُ إِلَيْهِ مِمَّا يَقْتَضِي أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي أَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ،

(٢)، (٣) فِي د: (وَأَنْ).

(٥) قَوْلُهُ: (لَمْ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَنْتَ وَأَنْتَ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (نَادَيْنَاهُمْ).

وَلَا غَيْرِهِ، فَلَزِمَهَا الْعَمَلُ فِي اللَّفْظِ أَوْ التَّقْدِيرِ؛ لِلزُّومِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَكَانَ هَذَا أَحَقَّ بِهَا، عَلَى حَسَبِ مُقْتَضَى حَالِهَا.

وَنَظِيرُ (أَنْ) (كَأَنَّ) فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْابْتِدَاءِ، وَلَكِنَّ لَهَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَمَا لِهَذِهِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٥٩ أَكَّأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ<sup>(١)</sup>

فَاعْمَلَهَا فِي اللَّفْظِ، وَيَجُوزُ:

كَأَنَّ وَرِيدَاهُ<sup>(٢)</sup> رِشَاءُ خُلْبٍ

وَقَالَ الْأَعَشَى:

٨٦٠ فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ<sup>(٣)</sup>

كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَّهُ هَالِكٌ.

وَتَقُولُ: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ)، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٨٦١ ..... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٤)</sup>

فَتَقْدِيرُهُ: كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ (أَنَّ) بِالْحَذْفِ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا)؛ لِأَنَّ (مَا) دَخَلَتْ كَافَّةً،

(١) البيت من الرجز، نسب إلى رؤية في المقاصد النحوية ٨١/٢، وهو في زيادات ديوانه ١٦٩. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/١٦٤، ١٦٥، ومجاز القرآن ٢/٢٢٣، ومعاني الزجاج ٥/٤٤، والأصول ١/٢٣٨، ٢٣٩، وابن السيرافي ٢/٨٦، والمنصف ٣/١٢٨، وتحصيل عين الذهب ٤٤٥، والارتشاف ٣/١٢٧٩. وقد جاء في بعض المصادر برواية: (كَأَنَّ وَرِيدِيهِ)، و(رِشَاءُ صَلْب). و(الْخُلْبُ) بضم الخاء واللام، ويجوز تسكين اللام تخفيفاً، والباء ساكنة في ديوانه وفي كثير من المصادر. والخلب جمع خلبة: وهي الليفة.

(٢) من البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٧٩).

(٣) في د: (قديده).

(٤) من البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٧٥)، (٨٤٧).

فَيَصْلُحُ: ( إِنَّمَا تَقُولُ )، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( أَنْ )؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَحِّبْهَا مَا يَقْلِبُهَا عَنْ حُكْمِهَا [ ١٩٨ ]، فَهِيَ عَلَى حَالِهَا فِي الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ أَوِ التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَأَبْعَدُ مِنْ اخْتِلَالِ الْأَسْمِ.

وَقَوْلُهُمْ: ( قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ تَقُولَ ذَاكَ )، وَلَا يَحْسُنُ الرَّفْعُ إِلَّا بِعَوَضٍ مِنَ السَّيْنِ أَوْ ( سَوْفَ )، أَوْ ( قَدْ )، أَوْ ( لَا )، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا حَرْفَيْنِ آخَرَيْنِ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حُذْفُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ، لَمْ يُسْتَقْبَحْ إِلَّا بِعَوَضٍ، وَلَجَرَى مَجْرَى: ( إِنَّمَا تَقُولُ )، وَ ( لَكِنْ تَقُولُ )، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ حَرْفَانِ، وَدَخَلَتْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهَا فِي أَصْلِهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ، اقْتَضَى الْعَوَاضُ؛ لئَلَّا تَخْتَلَّ بِالتَّبَاعُدِ الشَّدِيدِ عَنْ أَصْلِهَا.



## بَابُ ( أَنْ ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ (\*)

الْعَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَنْ ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُخَفَّفَ إِلَّا مُضْمَرًا فِيهَا، أَوْ عَامِلَةً فِي اللَّفْظِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( قَدْ عَلِمْتُ أَلَّا تَقُولَ ذَاكَ )، و ( تَيَقَّنْتُ أَلَّا يَفْعَلَ )؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [المزمل: ٢٠] إِلَّا أَنْ تَكُونَ

الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ

الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد: ٢٩] <sup>(١)</sup>؟ وَمَا وَجْهُ الشَّاهِدِ فِي مُصْحَفِ أَبِي:

(أَنْتُمْ [ لَا ] يَقْدِرُونَ) <sup>(٢)</sup>؟ <sup>(٣)</sup>

وَلِمَ صَارَ مَوْضِعُ الْيَقِينِ وَالْإِيجَابِ أَحَقَّ بِ ( أَنْ ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ؟

وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: ( كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَلَّا يَقْلَ ذَاكَ )؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ؟

وَمَا حُكْمُ: ( ظَنَنْتُ )، و ( خِلْتُ )، و ( حَسِبْتُ )، و ( رَأَيْتُ ) مِنْ الرَّأْيِ؟ وَلِمَ

جَازَ فِيهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالتِّي تَنْصِبُ الْفِعْلَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]؟

وَمَا حُكْمُ: ( خَشِيتُ )، و ( خِفْتُ )، و ( طِمَعْتُ )، و ( رَجَوْتُ )، و ( عَسَيْتُ )؟

(\*) العنوان في الكتاب ١٦٥/٣: «هذا باب آخر فيه ( أن ) مخففة».

(١) بعده في د: ( على شيء ) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود. وكذا في الجواب، والكتاب ١٦٦/٣.

(٣) انظر القراءة في سيبويه ١٦٦/٣، والمقتضب ٣١/٢، وشرح السيرافي ٤٠٤/٣، ولم يقم بتخريجها أ. هارون، ولا الشيخ الجليل عزيمة، ولم تشر إليها كتب القراءات والتفسير.

وَلَمْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِـ (أَنْ) النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ، وَ (عَلِمْتُ)، وَ (عَرَفْتُ)، وَ (تَيَقَّنْتُ) بِـ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَازَ فِي (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتِهَا الْوَجْهَانِ؟ فَمَا عَلَتْ ذَلِكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ﴾ [ظ ١٩٨] بِهَا فَافْرَةٌ ﴿[القيامة: ٢٥]، وَ: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]؟

وَلَمْ ضَعُفَ: (أَخْشَى أَلَّا تَفْعَلَ)، بِمَعْنَى: أَخْشَى أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ، وَلَمْ يَكُنْ وَجْهَ الْكَلَامِ؟

وَلَمْ ضَعُفَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ)، وَ (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ ذَاكَ) حَتَّى يَقُولَ: (سَيَفْعَلُ)، أَوْ (قَدْ فَعَلَ)، أَوْ (لَا يَفْعَلُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْعَوَضِ مِنَ الْمَحْذُوفِ؟

وَلَمْ جَازَ وَحَسُنَ: (أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا)، وَ (أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ) مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ؟ وَلَمْ لَا يُوصَلُ فِي هَذَا إِلَى (قَدْ)، وَلَا (السَّيْنِ) الَّتِي تَكُونُ عَوَضًا مَعَ كَثْرَةِ الدُّعَاءِ فِي الْكَلَامِ؟

وَلَمْ جَازَ: (أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا) عَلَى مَعْنَى: أَمَّا إِنَّهُ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا؟ وَمَا وَجْهُ التَّشْبِيهِ فِي هَذَا بِـ (أَنَّهُ)؟ وَلَمْ إِذَا جَازَ أَنْ يُحْذَفَ (إِنَّهُ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَ حَذْفُ (أَنَّهُ) أَجُوزَ؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ)، وَ (لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُ) عَلَى وَجْهِ الْمَشُورَةِ؟ وَلَمْ كَانَ الْعِلْمُ هَاهُنَا بِمَعْنَى الظَّنِّ؟

وَلَمْ جَازَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَمَّرُوا ذَاهِبٌ) بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَلَمْ يَحْسُنَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ) إِلَّا بِعَوَضٍ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأِسْمِ



والفعل، بخلاف ما كانت عليه قبل التخفيف.

ولا يجوزُ أَنْ تُخَفَّفَ مع الدُّخُولِ عَلَى الفعلِ أو الاسمِ الَّذِي لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ إِلَّا مُضْمَرًا فِيهَا؛ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ لَا يُخْرِجُهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا تَخْرُجُ (إِنْ)؛ إِذَا كَانَ مَعْنَاهَا الْمَصْدَرُ، مُخَفَّفَةً كَانَتْ أَوْ مُثَقَّلَةً، وَلَكَمَا لَزِمَهَا مَا يُبْطِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ وَجَبَ أَنْ تُعَامَلَ بِمَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ مِنْ لُزُومِ الْعَمَلِ كُلُّزُومٍ مَعْنَى الْمَصْدَرِ.

وَالْأَفْعَالُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

فِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ: (عَلِمْتُ)، و (عَرَفْتُ)، و (تَيَقَّنْتُ)، فهذا حَقُّهُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

وَفِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ: (خِفْتُ)، و (خَشِيتُ)، و (رَجَوْتُ)، و (طَمَعْتُ)، و (عَسَيْتُ)، فهذا حَقُّهُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ (أَنْ) النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ.

وَفِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ: (ظَنَنْتُ)، و (حَسِبْتُ)، و (خِلْتُ)، و (رَأَيْتُ) مِنَ الرَّأْيِ، فهذا حَقُّهُ أَنْ يَجُوزَ [١٩٩] فِيهِ الْوَجْهَانِ مِنَ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالنَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ.

وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ مَعْنَاهَا التَّحْقِيقُ وَالْإِجَابُ مَعَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَهِيَ بِالْعِلْمِ أَحَقُّ، وَأَمَّا النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ فَهِيَ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَقَطُّ، فَحَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ تَحْقِيقٌ مِنْ (خِفْتُ)، و (خَشِيتُ)، وَبَابِهِ.

وَأَمَّا (ظَنَنْتُ) فَهِيَ تُشَبِّهُ بَابَ (عَلِمْتُ) فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى؛ أَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلِقُوَّةُ أَحَدِ النِّقِیْضَيْنِ فِيهَا عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ نَهَايَةَ الثَّقَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ قَارَبَهُ، فَيُذْهَبُ بِهَا مَذْهَبُ الْعِلْمِ. وَيَجُوزُ فِيهَا كَ (خِفْتُ) وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا قَطْعٌ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، كَمَا لَيْسَ فِي الطَّمَعِ وَالرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ، فَعَلَى هَذَا مَجَرَى الْبَابِ.

قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿عِلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠] لَا يَصْلُحُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، وَالْآخَرُ دُخُولُ السَّيْنِ لِلْإِسْتِقْبَالِ،

فَلَا تَكُونُ هَاهُنَا ( أَنْ ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ، لَوْ قُلْتَ: ( ظَنَنْتُ أَنْ سَيَقُومُ ) لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِالرَّفْعِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [ طه: ٨٩ ]، و: ﴿ لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾ [ الحديد: ٢٩ ]، كُلُّ ذَلِكَ إِذَا حُقِّقَ بِمَعْنَى ( عَلِمْتُ ) لَمْ<sup>(١)</sup> يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِمَا بَيَّنَّا؛ وَفِي مُصْحَفِ أَبِي تَحْقِيقِ الرَّفْعِ: ( أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ ). وَتَقُولُ: ( كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَلَّا يَقُلْ<sup>(٢)</sup> ذَاكَ )، فَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

( أَلَّا يَقُلْ ) عَلَى النَّهْيِ، بِمَعْنَى: أَيُّ لَا يَقُلْ، إِلَّا أَنَّهُ جَازٍ بِالْيَاءِ لِلْغَيْبَةِ، وَيَجُوزُ بِالنَّاءِ عَلَى الْخِطَابِ فِي الْحِكَايَةِ.

وَيَجُوزُ بِالنَّصْبِ: ( كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ ) عَلَى ( أَنْ ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ. [ وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ ]<sup>(٣)</sup>: ( كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ ) عَلَى الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ ذَاكَ، أَيُّ<sup>(٤)</sup>: ذَلِكَ مِنْ رَأْيِهِ وَشَأْنِهِ. وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ [ المائدة: ٧١ ]، فِهَذَا عَلَى مُبَالَغَةِ الْحُسْبَانِ حَتَّى قَارَبَ الْيَقِينَ، وَقُرِئَ [ ظ ١٩٩ ]: ﴿ أَلَّا تَكُونَ ﴾ بِالنَّصْبِ<sup>(٥)</sup>، فِهَذَا عَلَى أَنَّ<sup>(٦)</sup> الْحُسْبَانَ لَا يُقْطَعُ بِهِ، وَلَمْ يُبَالِغْ فِي مَعْنَاهُ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ تَطُنُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاغْرَةٌ ﴾ [ القيامة: ٢٥ ]، و: ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [ البقرة: ٢٣٠ ]<sup>(٧)</sup>، فِهَذَا شَاهِدٌ فِي دُخُولِ الظَّنِّ عَلَى ( أَنْ ) النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ.

وَيُضَعَّفُ فِي الْكَلَامِ: ( أَخْشَى أَلَّا تَفْعَلَ )؛ لِأَنَّهُ مُوَضِّعٌ لَا يُقْطَعُ فِيهِ بِالْمَعْنَى، وَلَا يُقَارَبُ مَا يُقْطَعُ فِيهِ بِالْمَعْنَى، وَلَكِنْ يَجُوزُ إِذَا وُضِعَ مُوَضِّعُ الظَّنِّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَظُنُّ أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ.

(١) فِي د: ( لِمَا ).

(٢) فِي د: ( يَقْتُلْ ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٤) فِي د: ( إِنْ ).

(٥) مَرَّتِ الْقِرَاءَةُ سَابِقًا، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَعَاصِمٍ وَابْنِ عَامِرٍ.

(٦) قَوْلُهُ: ( أَنْ ) لَيْسَ فِي د.

(٧) فِي د: ( ظَنَّنَا ).

وَتَقُولُ: ( أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ) فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذِكْرُ الْعَوْضِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ دُعَاءٌ مَعَ كَثَرَتِهِ فِي الْكَلَامِ.

وَيَجُوزُ بِالْكَسْرِ: ( أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا )<sup>(١)</sup> عَلَى مَعْنَى: أَمَا إِنَّهُ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَتَأْتِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْمَكْسُورَةُ مُخَفَّفَةً بِغَيْرِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى الْإِضْمَارِ فِيهَا؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ مَوْضِعٌ لَا تَصْلُحُ فِيهِ اللَّامُ؛ لِأَنَّهَا تُحَقِّقُ الْكَائِنَ، فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهَا التَّخْفِيفُ وَطَرَحَ اللَّامُ مَعَ مَا يَلِيهَا مِنَ الْفِعْلِ وَتَرَكَ إِعْمَالَهَا، فَلِهَذَا أُضْمِرَ فِيهَا، فَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

وَإِذَا جَازَ الْإِضْمَارُ فِي ( إِنْ ) بِالْكَسْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهُوَ فِي ( أَنْ ) الْمَفْتُوحَةِ أَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُضْمَرُ فِيهَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ.

وَتَقُولُ: ( مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ )، وَ ( لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَنَا ) عَلَى وَجْهِ الْمَشُورَةِ؛ لِأَنَّ ( عَلِمْتُ ) يَخْرُجُ فِي طَرِيقِ الْمَشُورَةِ إِلَى تَغْلِيْبِ الرَّأْيِ، وَيُسْتَعَارُ لَهُ لَفْظُ ( عَلِمْتُ ) لِيُؤَكِّدَ أَنَّهُ مِنْ ( الرَّأْيِ ) الَّذِي يَعْمَلُ عَلَيْهِ، كَمَا يَعْمَلُ عَلَى ( الْعِلْمِ ).



(١) الكلام من قوله: ( فيجوز من غير عوض ) ساقط من د.

## بَابُ ( أَمْ ) وَ ( أَوْ )

### فِي مُوجِبِ اخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) وَ ( أَوْ ) فِي مُوجِبِ اخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا  
مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَمْ )، وَ ( أَوْ ) فِي مُوجِبِ اخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ [٢٠٠]؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْقِعَ الْآخَرِ، بِدَلَالَتِهِمَا عَلَى مَعْنَى أَحَدٍ؟  
وَمَا مَوْقِعُ ( أَمْ )؟ وَمَا مَوْقِعُ ( أَوْ )؟  
وَمَا مَعْنَى ( أَمْ )؟ وَمَا مَعْنَى ( أَوْ )؟  
وَمَا الَّذِي يَجْتَمِعَانِ فِيهِ؟ وَمَا الَّذِي يَفْتَرِقَانِ فِيهِ؟  
وَلِمَ اجْتَمَعَا فِي مَعْنَى أَحَدٍ، وَفِي الْعَطْفِ، وَاخْتَلَفَا فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالْادِّعَاءِ؟  
وَلِمَ كَانَتْ ( أَمْ ) الْمُعَادِلَةُ لِلْأَلِفِ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ<sup>(١)</sup> مَرَاتِبِ السُّؤَالِ؟  
وَلِمَ جَاَزَ الْادِّعَاءُ فِي السُّؤَالِ؟ وَمَا السُّؤَالُ الَّذِي لَا ادِّعَاءَ فِيهِ؟ وَمَا السُّؤَالُ الَّذِي  
فِيهِ ادِّعَاءٌ؟

### بَابُ ( أَمْ ) ( أَوْ ) الْمُعَادِلَةُ لِلْأَلِفِ (\*\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) ( أَوْ ) الْمُعَادِلَةُ لِلْأَلِفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

(\*) العنوان في الكتاب ١٦٩/٣: « هذا باب ( أَمْ ) وَ ( أَوْ ) ».

(١) قوله: ( من ) ليس في د. (٢) في د: ( الباب ).

(\*\*) العنوان في الكتاب ١٦٩/٣: « هذا باب ( أَمْ ) إذا كان الكلام بها بمنزلة: أيهما وأيهما ».

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَمْ) الْمُعَادِلَةِ لِلْأَلْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَادَلَ إِلَّا الْأَلْفَ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا يُسْتَفْهَمُ بِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟)، و (أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ بِشْرًا؟) وَمَا جَوَابُهُ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ تَعْيِينَ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (بِشْرًا)، أَوْ تَذَكُّرُ<sup>(١)</sup> الْأِسْمِ الْآخَرِ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا السُّؤَالِ ادِّعَاءُ أَحَدِهِمَا؟ وَمَا الْفَصْلُ<sup>(٢)</sup> بَيْنَ الْادِّعَاءِ

فِي (أَيِّ) وَبَيْنَ الْادِّعَاءِ فِي (أَمْ)؟ وَمَا الْفَصْلُ بَيْنَ الْادِّعَاءِ فِي (مَا) وَبَيْنَ الْادِّعَاءِ فِي (أَيِّ)؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي جَوَابِ مَا فِيهِ ادِّعَاءُ (لَا) أَوْ (نَعَمْ)؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَقْدِيمَ الْأِسْمِ فِي: (أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ بِشْرًا؟) أَحْسَنُ مِنْ تَقْدِيمِ

الْفِعْلِ؟

وَلِمَ صَارَ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟) أَحْسَنَ مِنْ: (أَعِنْدَكَ<sup>(٣)</sup> زِيدُ أَمْ عَمْرُو؟)؟

وَلِمَ جَازَ الْوَجْهَ الْآخَرَ؟

وَمَا حُكْمُ التَّسْوِيَةِ فِي: (مَا أَبَالِي أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ عَمْرًا<sup>(٤)</sup>)، و (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَزِيدًا

كَلَّمْتُ أَمْ عَمْرًا)؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ التَّسْوِيَةُ بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ؟ وَمَا نَظِيرُهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ

فِي النَّدَاءِ إِذَا قُلْتَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ)؟ وَلِمَ يُوجَّهُ عَلَى اخْتِصَاصِ

الْمُخَاطَبِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ دُونَ الْغَائِبِ؟

وَلِمَ كَانَ [ظ ٢٠٠] الْاسْتِفْهَامُ فِي التَّسْوِيَةِ بِ (أَمْ) وَالْأَلْفِ جَمِيعًا، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ

(١) فِي د: (أَوْ مَذْكَرًا). (٢) فِي د: (الْفِعْل).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَعِنْدَ).

(٤) بَعْدَهُ فِي د: (وَلَمْ جَازَ الْوَجْهَ الْآخَرَ وَمَا حُكْمُ التَّسْوِيَةِ)، وَهُوَ تَكَرُّرُ أَقْحَمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

يَكُونُ الاختِصَاصُ فِي النَّدَاءِ بِـ (يَا) وَ (أَيُّهَا) جَمِيعًا؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَذْرِي<sup>(١)</sup> أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو) وَ (لَيْتَ<sup>(٢)</sup> شِعْرِي أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو)؟  
وَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا عَلَى التَّسْوِيَةِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي جَوَابًا؟  
وَمَا حُكْمُ: (أَضْرَبْتُ<sup>(٣)</sup> زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ؟)؟ وَلِمَ كَانَ الْبَدْءُ هَاهُنَا بِالْفِعْلِ أَحْسَنَ؟  
وَمَا حُكْمُ: (مَا أَذْرِي أَقَامَ أَمْ قَعَدَ)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (مَا أَذْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ)؟ وَلِمَ صَارَ هَذَا الْأَخِيرُ بِمَنْزِلَةِ: (تَكَلَّمْتُ وَلَمْ تَكَلِّمْ<sup>(٤)</sup>)، وَلِمَ يَجُزُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِـ (أَوْ)؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَمْ) وَ (أَوْ) فِي مُوجِبِ اخْتِلَافٍ مَعْنَاهُمَا اخْتِلَافُ مَوَاقِعِهِمَا،  
وَالْجَوَابُ عَنِ الاسْتِفْهَامِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْمَعْنَى فِيهِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى  
مَوْضُوعٍ<sup>(٥)</sup> كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوِيَا فِي الْجَوَابِ وَالْمَوَاقِعِ، وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي مَعْنَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّ لَهُمَا  
مَعْنَى آخَرَ<sup>(٦)</sup> لَا يَسْتَوِيَانِ فِيهِ، فَـ (أَمْ)<sup>(٧)</sup> فِيهَا اسْتِفْهَامٌ، وَفِيهَا مَعَ الْأَلْفِ ادِّعَاءٌ،  
وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي (أَوْ). وَيَجْتَمِعَانِ فِي مَعْنَى الْعَطْفِ، وَمَعْنَى أَحَدٍ.

وَالَّذِي يَلْزَمُ (أَمْ) الْاسْتِفْهَامُ وَالْعَطْفُ، وَتَكُونُ مَعَ الْأَلْفِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:  
يَلْزَمُهَا الْاسْتِفْهَامُ، وَالْعَطْفُ، وَمَعْنَى أَحَدٍ، وَالْادِّعَاءُ. وَأَمَّا (أَوْ) فَمَعْنَاهُ مَعْنَى أَحَدٍ،  
عَلَى تَفْصِيلِ مَا أَجْمَلْتَهُ (أَحَدٌ) مَعَ الْعَطْفِ الَّذِي فِيهَا.

و(أَمْ) الْمُعَادِلَةُ لِلْأَلْفِ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ مَرَاتِبِ السُّؤَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ

(٢) فِي د: (وَوَلِيَتْ).

(٤) فِي د: (وَلَمْ تَكَلِّمْ).

(٦) قَوْلُهُ: (لَأَنَّ لَهُمَا مَعْنَى آخَرَ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(١) فِي د: (أَحْدِي).

(٣) فِي د: (أَضْرَبَ).

(٥) فِي د: (مَوْضِع).

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: (بَأَم).

الْمَرْتَبَةِ لِمَا لَا ادِّعَاءَ فِيهِ، وَيُسَمَّى سُؤَالَ الْإِنِّيَّةِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِكَ: (أَزِيدُ فِي الدَّارِ؟)،  
و (هَلْ عِنْدَكَ مَتَاعٌ؟) فَإِذَا قَالَ: (نَعَمْ) لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا هُوَ، إِذَا سُئِلَ: (مَا ذَلِكَ  
الْمَتَاعُ؟) فَإِذَا قَالَ: (بَزٌّ) قِيلَ لَهُ: (أَيُّ الْبَزِّ هُوَ؟)، فَلَزِمَ أَنْ يَأْتِيَ بِتَفْصِيلٍ  
مَا أَجْمَلْتَهُ (مَا)؛ فَلِهَذَا كَانَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ، فَإِذَا قَالَ: (كَتَّانٌ) لَزِمَهُ أَنْ  
يُجِيبَ عَنْ قِسْمِهِ فِي قَوْلِ السَّائِلِ<sup>(٢)</sup>: أَدَبِيْقِيٌّ أَمْ شَرَعَبِيٌّ<sup>(٣)</sup> أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْكَتَّانِ،  
فهذا<sup>(٤)</sup> الرَّابِعُ سُؤَالُ حُجْرٍ<sup>(٥)</sup> [٢٠١]، جَوَابُهُ جُزْءٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ  
إِلَّا: (دَبِيْقِيٌّ) بِهَذَا اللَّفْظِ، أَوْ يَذْكُرَ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى هَذِهِ الْجَهَةِ.

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي السُّؤَالِ ادِّعَاءٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى جَوَابِ الْمُجِيبِ بُنِيَ السُّؤَالُ،  
وإِلَّا بِالْأَصْلِ الَّذِي لَمْ يُبْنِ عَلَى جَوَابِ الْمُجِيبِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ادِّعَاءٌ،  
كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ؟) فَلَمْ يَدَّعِ فِي هَذَا شَيْئًا.  
وكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: (هَلْ لِلْعَالَمِ صَانِعٌ؟) لَمْ يَدَّعِ فِي هَذَا شَيْئًا. وَجَوَابُهُ: (نَعَمْ)

(١) في الكليات ١/ ١٩٠: «أطلقت الفلاسفة لفظ الإنية على واجب الوجود لذاته، لكونه أكمل  
الموجودات في تأكيد الوجود وفي قوة الوجود، وهذا لفظ محدث ليس من كلام العرب»، وفي الفصل  
في الملل ٢/ ١٣٣: «أول مراتب الإثبات فيما بيننا هي الإنيَّة، وهي إثبات وجود الشيء فقط»،  
وتناول هذا المصطلح الفخر الرازي في تفسيره ١/ ١١٩، قال: «إطلاق (الإنية): المسألة العاشرة:  
في إطلاق لَفْظِ (الإنية) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى: اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تَسْتَعْمِلُهَا الْفَلَّاسِفَةُ كَثِيرًا، وَشَرَحَهُ  
بِحَسَبِ أَصْلِ اللَّغَةِ أَنَّ لَفْظَةَ (إِنَّ) فِي لُغَةِ الْعَرَبِ تُفِيدُ التَّأَكِيدَ وَالْقُوَّةَ فِي الْوُجُودِ، وَلَمَّا كَانَ  
الْحَقُّ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ، وَكَانَ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَكْمَلَ الْمَوْجُودَاتِ فِي تَأَكُّدِ  
الْوُجُودِ، وَفِي قُوَّةِ الْوُجُودِ، لَا جَرَمَ أَطْلَقَتِ الْفَلَّاسِفَةُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ لَفْظَ الْإِنِّيَّةِ عَلَيْهِ».

(٢) في د: (قسمة قول السائل).

(٣) في الأصل ود: (أم شر)، وكذا يقتضي السياق. والشرعبي: ضرب من البرود. القاموس المحيط  
(شرعبي)، والديقية: ثياب تنسب إلى دبيق، وهي بلد بمصر. القاموس المحيط (دبق)، وتاج العروس  
(دبق).

(٤) في د: (فلهذا).

(٥) ذكره الرماني في حدوده ٨١، قال: «سؤال الحُجْرَةِ طلب لقسم من عِدَّةٍ محصورة، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:  
أحدهما طلب جُزْءٍ مِنَ السُّؤَالِ، كَقَوْلِكَ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو؟ وَالْآخَرُ طَلَبُ أَوْ دَلَالَةُ الْخَلْفِ مِنْ  
الْمَحْذُوفِ دَلَالَةً شَيْءٍ يَفْتَضِي مَعْنَى مَا لَمْ يَذْكُرْ مِمَّا تَقْدِيرُهُ أَنْ يَذْكُرَ، وَذَلِكَ نَحْوُ تَكْبِيرِ النَّاسِ عِنْدَ طَلَبِ  
الْهَلَالِ ...».

أَوْ ( لا ). وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: فِيهِ ادِّعَاءٌ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ الصَّانِعَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلصُّنْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ( لا )، فَقَدْ أَتَى عَلَى هَذَا، إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِصُنْعٍ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ صُنْعٌ لَا صَانِعَ لَهُ.

فَقَدْ بَانَ مَرْتَبَهُ هَذَا السُّؤَالِ، وَأَنَّهُ سُّؤَالٌ لَا ادِّعَاءَ فِيهِ، وَهُوَ أَوَّلُ، لَا سُؤَالَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ جَوَابَهُ: ( نَعَمْ ) أَوْ ( لا )، وَهُوَ سُّؤَالٌ حُجْرٍ<sup>(١)</sup>، وَسُّؤَالُ الْحُجْرِ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِي مِنَ الْمُجِيبِ تَعْيِينَ وَاحِدٍ مِنْ قِسْمَةِ مَحْصُورَةٍ، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُصَرِّحٌ، وَالْآخَرُ مُضْمَنٌ، فَالْمُضْمَنُ هُوَ الْمَذْلُولُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَطْلُوبِ بَعَيْنِهِ، كَالَّذِي جَوَابُهُ: ( نَعَمْ ) أَوْ ( لا )، وَالْمُصَرِّحُ كَالَّذِي جَوَابُهُ: ( زَيْدٌ ) أَوْ ( عَمْرُو ). وَصُورَةُ السُّؤَالِ فِيهِ: ( أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ )، فَكُلُّ هَذَا مِنْ سُؤَالِ الْحُجْرِ.

وَأَمَّا سُؤَالُ التَّفْوِيزِ فَمَا عَدَا هَذَا مِنَ السُّؤَالَاتِ، كَسُّؤَالِ: ( مَا هُوَ؟ )، وَ ( أَيُّ؟ )<sup>(٢)</sup> هُوَ؟ ( إِلَّا أَنْ ) ( أَيًّا ) يَقْتَضِي تَفْصِيلَ مَا أَجْمَلْتَهُ ( مَا ) عَلَى مَا بَيَّنَّا، فَكَذَلِكَ ( كَمْ )، وَ ( كَيْفَ )، وَ ( مَنْ )، كُلُّ هَذَا مِنْ سُؤَالِ التَّفْوِيزِ.

### الجواب عن الباب الثاني

الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) الْمُعَادِلَةُ لِلْأَلْفِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى تَقْدِيرِ ( أَيُّ )، وَتَعْيِينِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِي الْجَوَابِ، كَقَوْلِكَ: ( أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعَادِلَ ( أَمْ ) إِلَّا الْأَلْفَ خَاصَّةً؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلْفَ هِيَ أُمُّ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ الَّتِي وُضِعَتْ لَهُ، وَلَمْ تُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، كَمَا نُقِلَتْ ( هَلْ ) عَنْ مَعْنَى ( قَدْ )، وَنُقِلَتْ الْأَسْمَاءُ عَنْ مَعْنَى الْأَسْمِ [ ٢٠١ ظ ] الَّذِي لَا اسْتِفْهَامَ فِيهِ إِلَى تَقْدِيرِ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ، مِنْ نَحْوِ: ( مَنْ )، وَ ( مَا )، وَ ( أَيُّ ).

وَتَقُولُ<sup>(٣)</sup>: ( أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ بِشْرًا؟ )، فَتَقْدِيمُ الْأَسْمِ فِي هَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ

(٢) فِي د: ( أَي ) بَلَا وَوَاوِ الْعُطْفِ.

(١) فِي د: ( وَهُوَ حَجَر ).

(٣) قَوْلُهُ: ( وَتَقُول ) لَيْسَ فِي د.



المَطْلُوبُ مِنَ الْمُجِيبِ، وفي هذا السُّؤَالِ ادِّعَاءُ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ لَقِيَهُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْمَسْئُولِ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالادِّعَاءِ فِي السُّؤَالِ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ ادِّعَاءٌ عَلَى جَوَابِ الْمَسْئُولِ. وَلَوْ قَالَ: (هَلِ التَّمْرُ الَّذِي عِنْدَكَ سِهْرِيزٌ؟) <sup>(١)</sup> لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى الادِّعَاءِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ جَوَابُهُ (نَعَمْ) أَوْ (لَا)، فَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى جَوَابِ الْمَسْئُولِ.

ففي (مَا) ادِّعَاءٌ، وفي (أَيُّ) ادِّعَاءٌ، وفي الألفِ مَعَ (أَمْ) ادِّعَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الادِّعَاءَ فِي الألفِ مَعَ (أَمْ) تَفْصِيلٌ لَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ، كـ (زَيْدٍ) و (عَمْرٍو). والادِّعَاءُ فِي (أَيُّ) تَفْصِيلٌ <sup>(٢)</sup> مَا أَجْمَلْتُهُ (مَا) مَعَ الاِشْتِرَاكِ فِيهِ، والادِّعَاءُ فِي (مَا) تَبْيِينٌ مَا أَجَابَ بِهِ الْمُجِيبُ، عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ.

وَكُلُّ هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا (نَعَمْ) أَوْ (لَا)، وَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ فِي (كَيْفَ)، و (كَمْ) (نَعَمْ) أَوْ (لَا)؛ لِأَنَّ فِيهَا ادِّعَاءٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: (كَمْ مَالُكَ؟) بَعْدَ: (هَلِ عِنْدَكَ مَالٌ؟)، و (كَيْفَ حَالُكَ؟) بَعْدَ: (هَلِ لَكَ حَالٌ؟).

وَيَجُوزُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٍو؟)، وَعَلَى الاتِّسَاعِ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. وَتَقُولُ: (مَا أَبَالِي أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ عَمْرًا)، و (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ عَمْرًا) <sup>(٣)</sup>، فَهَذَا تَسْوِيَةٌ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بِصِغَةِ الاسْتِفْهَامِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى اسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ أَيُّهُمَا الْمُخْبِرُ، كَمَا يَسْتَوِي عِنْدَ الْمُسْتَفْهِمِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْاِخْتِصَاصُ فِي النَّدَاءِ، إِذَا قُلْتَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)، و (عَلَى الْمُضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ)، فَيَصْلُحُ فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ؛ لِأَنَّهُمَا حَاضِرَانِ، وَلَا يَصْلُحُ فِي الْغَائِبِ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ الألفُ مَعَ (أَمْ) فِي التَّسْوِيَةِ، وَلَمْ تَجِبْ (يَا) مَعَ (أَيُّهَا) فِي

(١) فِي الْمَحْكَمِ ٤/٤٧٦: «السَّهْرِيْزُ: ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ، وَسَهْرٌ بِالْفَارْسِيَّةِ: الْأَحْمَرُ، وَقِيلَ: هُوَ بِالْفَارْسِيَّةِ سَهْرِيْزٌ، وَبِالْعَرَبِيَّةِ سَهْرِيْزٌ، يَقَالُ: تَمْرٌ سَهْرِيْزٌ وَسَهْرِيْزٌ».

(٢) فِي د: (يَفْصَلُ).

(٣) قَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ عَلَيَّ أَزِيدًا لَقِيتَ أَمْ عَمْرًا) مَكْرَرٌ فِي د.

الاختصاص على طريقة النداء؛ لأنه لو اقتصر على أحد الحرفين في التسوية انقلب المعنى، كقولك: ( قد علمت أزيد في الدار )، فهذا خلاف معنى: ( قد علمت أزيد في [ ٢٠٢ ] الدار <sup>(١)</sup> أم عمرو )، وليس كذلك الاقتصار على ( أيها ) في الاختصاص على طريقة النداء؛ لأنه يدل على المعنى على الصحة، ولا يحتاج فيه إلى الحرف الآخر.

وتقول: ( أصربت زيدا أم قتلتَه؟ )، فتقديم الفعل في هذا أحسن؛ لأنه المطلوب من المجيب.

وتقول: ( ما أدري أقام أم قعد ) على معنى: ما أدري أيهما كان، إذا علمت أن أحدهما <sup>(٢)</sup> قد كان، ولم تدري أيهما هو، فإذا قلت: ( ما أدري أقام أو قعد ) فهذا على أنك لم تعتد بقيامه ولا قعوده، كأنك قلت: ما أدري أكان أحدهما؛ لأن ( أو ) لا ادعاء فيها؛ فلهذا صلحت على هذا المعنى، كما تقول: ( تكلمت ولم تكلم ) إذا لم تعتد بكلامه، ولا يصلح مثل هذا في ( أم )؛ لما فيها من الادعاء.



(١) الكلام من قوله: ( فهذا خلاف معنى ) مكرر في د.

(٢) في الأصل: ( أحدها )، وكذا في د.

## بَابُ ( أَمْ ) مُنْقَطِعَةً<sup>(\*)</sup>

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) الْمُنْقَطِعَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) الْمُنْقَطِعَةِ؟ وَمَا<sup>(١)</sup> [ الَّذِي ]<sup>(٢)</sup> لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهَا تَعْيِينَ الشَّيْءِ، كَمَا يَكُونُ مَعَ الْأَلِفِ فِي الْمُعَادِلَةِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَعْمَرُوا عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ زَيْدٌ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْكَلَامِ  
إِلَّا مُنْقَطِعَةً؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْأَشْتِرَاكِ بِالسُّؤَالِ عَنْ كَوْنِ عَمْرٍو عِنْدَهُ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: ( أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ ) إِلَّا عَلَى التَّكْرِيرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
عَلَى أَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ ( عِنْدَكَ ) الثَّانِيَّةُ دَلَّ عَلَى الْأَسْتِفْهَامِ بِالْأَسْتِفْهَامِ، وَإِلَّا فَـ ( عِنْدَكَ )  
الْأُولَى تَكْفِي لَوْ كَانَ عَلَى مَعْنَى: ( أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ ) كَمَا تَكْفِي فِي هَذَا الْكَلَامِ،  
وَلَا يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى التَّكْرِيرِ إِذَا تَوَجَّهَ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ؟  
وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ ( أَمْ ) مُنْقَطِعَةً؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ  
قَدْ تَقَدَّمَ؟

وَمَا ( أَمْ ) الْمُنْقَطِعَةُ؟

وَلِمَ جَازَ: ( إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءُ يَا قَوْمُ؟ ) مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ [ ظ ٢٠٢ ] اسْتِفْهَامٍ؟ وَمَا شَاهِدُهُ  
مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَارْتَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> أَمْ  
يَقُولُونَ أَفْتَرَيْنَاهُ ﴿ [ السجدة: ١ - ٣ ]؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً بَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؟

(\*) العنوان في الكتاب ١٧٢/٣: « هذا باب ( أَمْ ) منقطعة ».

(١) في الأصل ود: ( مما ).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

وَلَمْ جَاءَتْ فِي: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ﴾ عَلَى طَرِيقَةِ الاسْتِفْهَامِ وَمَعْنَى التَّقْرِيرِ؟  
 وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِ أَفْلا تُبْصِرُونَ﴾ (٥١) أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا  
 الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴿[الزخرف: ٥١، ٥٢]؟ وَلَمْ قَالَ سَيَبَوِّه بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ  
 أَفْتَرَنَاهُ﴾: «وَمِثْلُ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>، فَذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ بِمَا يَقْتَضِيهِ الْإِنْقِطَاعُ مَعَ أَنَّهَا فِي  
 بَابِ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ (٣): «كَأَنَّ فِرْعَوْنَ قَالَ: أَفْلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنْتُمْ بُصْرَاءُ»،  
 أَيُّ: أَمْ تُبْصِرُونَ؛ لِتَكُونَ عَلَى الْمُعَادِلَةِ، وَاسْتَدَلَّ بِالْجَوَابِ فِي أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: نَحْنُ  
 بُصْرَاءُ، لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ)، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالُوا<sup>(٤)</sup>: (أَنْتَ خَيْرٌ  
 مِنْهُ)<sup>(٥)</sup> لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (نَحْنُ بُصْرَاءُ)، فَكَيْفَ تَكُونُ مُنْقَطِعَةً مُتَّصِلَةً؟

وَمَا تَأْوِيلُ: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ (١٥) أَمْ أَخَذَ  
 مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَسْنِينِ ﴿[الزخرف: ١٥، ١٦]؟ فَلَمْ جَاءَ<sup>(٦)</sup> التَّفْرِيعُ الْأَوَّلُ  
 عَلَى طَرِيقِ الْخَبَرِ، وَجَاءَ التَّفْرِيعُ الثَّانِي عَلَى طَرِيقِ الاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
 الثَّانِي أَوْضَحَ فِي الْفَسَادِ مِنَ الْأَوَّلِ، حَتَّى لَا يَتَوَجَّهَ لِصَاحِبِهِ أَنْ<sup>(٧)</sup> يُجِيبَ عَنْهُ  
 بِجَوَابٍ يُعْتَدُّ بِمِثْلِهِ إِلَّا وَفِيهِ فَضِيحَةٌ عَلَيْهِ؟

وَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ: (السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ؟) (٨)؟ فَهَلْ  
 (الشَّقَاءُ) هَاهُنَا هُوَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ خَيْرٌ أَصْلًا؟

وَمَا حُكْمُ: (أَعِنْدَكَ عَمْرُو أَمْ لَا؟)؟ فَهَلْ (أَمْ) مُنْقَطِعَةٌ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا؟

(١) سيبويه ١٧٣/٣.

(٢) في الأصل ود: (أَنَّ المنقطعة)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) قوله: (قال) ليس في د. وانظر القول في سيبويه ١٧٣/٣.

(٤) في الأصل ود: (قال)، وكذا يقتضي السياق، والكتاب ١٧٣/٣.

(٥) الكلام من قوله: (لكان بمنزلة) ليس في د.

(٦) في الأصل ود: (جاز)، وكذا يقتضي سياق الجواب.

(٨) الجملة في د: (السعادة إليك الشقاء).

(٩) في د: (أن).

وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ عَلَى: أَكْذَبَتْكَ عَيْنُكَ  
أَمْ رَأَيْتَ، بِحَذْفِ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ لِلضَّرُورَةِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ عَزَّةَ [٢٠٣]:

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُرَاعَةِ أَزْهَرِ<sup>(١)</sup>؟  
فَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا مُنْقَطِعَةً؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَغْفُرَ:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ؟  
وَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى<sup>(٢)</sup>: أَشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ، بِحَذْفِ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ  
لِلضَّرُورَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانٍ؟  
وَلِمَ حَمَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى: أَبَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ عَلَى الضَّرُورَةِ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَمْ) الْمُنْقَطِعَةِ إِجْرَاؤها عَلَى مَعْنَى: بَلْ أَكْذَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا لِلْعَطْفِ مَعَ الاسْتِفْهَامِ، فَإِذَا أَنْ  
تَعَطِفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُبْدَأَ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ تَقَدَّمَ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي: (بَلْ أَكْذَا).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهَا مُنْقَطِعَةً إِلَّا (نَعَمْ) أَوْ (لَا)؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَتْ  
الْمُعَادَلَةُ لِلانْقِطَاعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَزْهَر)، وَكَذَا فِي مَوَادِدِ الْبَيْتِ.

(٢) سَبْيُوِيه ١٧٤/٣ - ١٧٥.

وَتَقُولُ: (أَعْمَرُوا عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ زَيْدٌ؟) فـ (أَمْ) هَاهُنَا مُنْقَطِعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحُلُو ذِكْرُ (عِنْدَكَ) الثَّانِيَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّكْرِيرِ لِلتَّوَكِيدِ، أَوْ يَكُونَ لِمَعْنَى صَحِيحٍ غَيْرِ مَعْنَى التَّأْكِيدِ، فَلَوْ كَانَ عَلَى التَّكْرِيرِ لَمْ يَجْزِ مَعَ تَوَجُّهِهِ عَلَى مَعْنَى صَحِيحٍ مُفِيدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْمَلُ الْكَلَامُ إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى الْمُفِيدِ مَتَى تَوَجَّهَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا هُوَ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ وَطَلَبِ جَوَابٍ خِلَافِ الْجَوَابِ الَّذِي يَكُونُ مَعَ التَّوَكِيدِ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ.

وَيُوضَّحُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى التَّكْرِيرِ لَكَفَى مِنْهُ: (أَعْمَرُوا عِنْدَكَ أَمْ زَيْدٌ) إِلَّا بِمِقْدَارِ التَّأْكِيدِ، وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سِبْوَيهُ مِنْ أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ: (أَعْمَرُوا عِنْدَكَ؟) وَهُوَ فِي أَوَّلِ حَالِهِ مُتَوَهِّمٌ أَنَّهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّكُّ وَالاضْطِرَابُ فِي ذَلِكَ، فَيُضْرَبُ<sup>(١)</sup> عَنْهُ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ، فَيَقُولُ: (بَلْ أَعِنْدَكَ [ظ ٢٠٣] زَيْدٌ؟)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْكَلَامِ عَلَى مَا فَسَّرْنَا.

وإنَّمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ (أَمْ) مُنْقَطِعَةٌ؛ لِأَنَّهَا نَظِيرَةُ الْأَلِفِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، فَلَمَّا كَانَتْ الْأَلِفُ يَصْلُحُ فِيهَا الْمُعَادِلَةُ وَالْإِنْقِطَاعُ صَلَحَ فِي نَظِيرِهَا مَا صَلَحَ فِيهَا، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْعَطْفِ دُونَ الْأَلِفِ، فـ (أَمْ)<sup>(٢)</sup> اسْتِفْهَامٌ وَعَطْفٌ، وَالْأَلِفُ اسْتِفْهَامٌ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ<sup>(٣)</sup>. [و ٢٠٤].

الجزء الثامن والثلاثون من شرح كتاب سبْوَيهُ إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى النَّخَوِيِّ أَيْدَهُ اللَّهُ [ظ ٢٠٤]  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ<sup>(٤)</sup>

و (أَمْ) الْمُنْقَطِعَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ بِمَعْنَى: (بَلْ أَكْذَا)، وَجَوَابُهَا (نَعَمْ) أَوْ (لَا).  
و (أَمْ) الْمُعَادِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ (أَيِّ)، وَجَوَابُهَا ذِكْرُ الشَّيْءِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَنَضْرِبُ)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٢) قَوْلُهُ: (فَأَمْ) مَكْرَرٌ فِي د.

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. يَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: وَأَمَّ الْمُنْقَطِعَةُ هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى: بَلْ أَكْذَا).

(٤) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (الْجُزْءُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ) لَيْسَ فِي د.

بِعَيْنِهِ مِمَّا هُوَ جُزْءٌ مِنَ السُّؤَالِ.

وَتَقُولُ: (إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ يَا فَتَى؟)، فهذه مُنْقَطَعَةٌ بَيِّنَةٌ فِي الانْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الْخَبَرِ.

وَيُوضِّحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الْم ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴿٣﴾ [السجدة: ١ - ٣]، فَقَدْ تَكُونُ مُنْقَطَعَةٌ بَعْدَ الْخَبَرِ، وَبَعْدَ الاسْتِفْهَامِ؛ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الانْقِطَاعِ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَجَاءَتْ فِي: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ عَلَى طَرِيقَةِ الاسْتِفْهَامِ وَمَعْنَى التَّبْقِيرِ <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي الْحِكَايَةِ عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِ أَفْلَا بُصُرُونَ﴾ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴿٥٢﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، فَهُوَ فِي مَخْرَجِ الْمُنْقَطَعَةِ وَمَعْنَى الْمُتَّصِلَةِ.

وَيُوضِّحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فَوَقَعَ كَلَامٌ مَوْقِعَ كَلَامٍ لِعَلَّةٍ صَحِيحَةٍ فِي هَذَا، فَكَذَلِكَ سَبِيلُ: ﴿أَفَلَا بُصُرُونَ﴾؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ مَوْقِعَ: (أَمْ تُبْصِرُونَ)، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ أَجَابُوا فَقَالُوا: (نَحْنُ نُبْصِرُ) لَكَانَ قَدْ أَجَابُوهُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ: (أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ). وَكَذَا لَوْ قَالُوا: (أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) [لَكَانَ] <sup>(٢)</sup> بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: (نَحْنُ نُبْصِرُ) أَوْ (نَحْنُ بُصْرَاءُ)؛ إِذَا الْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ بِذِكْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الانْقِطَاعَ، وَالْآخَرُ يَقْتَضِي الاتِّصَالَ.

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنْ الْإِنْسَانُ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ ﴿١٥﴾ أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَنِينَ ﴿١٦﴾ [الزخرف: ١٥، ١٦]، فَ (أَمْ) هَذِهِ مُنْقَطَعَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الْخَبَرِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (التَفْرِيعُ)، وَكَذَا فِي السُّؤَالِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وإنما حسنَ أَنْ يَخْتَلِفَ التَّفْرِيعُ، فَيَكُونَ الْأَوَّلُ بِالْخَبَرِ، والثَّانِي بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الثَّانِي أَظْهَرَ [ ٢٠٥ ] فِي الْفَسَادِ كَانَ أَبْعَدَ مِنْ أَنْ يَتَوَجَّهَ لَهُ جَوَابٌ إِلَّا بِمَا فِيهِ فَضِيحَةٌ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَجْعَلُوا الْإِلَهَ <sup>(١)</sup> دُونَ الْأَحْسَنِ عِنْدَهُمْ، وَجَعَلُوا لَأَنْفُسِهِمُ الْأَجَلَ الْأَعْظَمَ عِنْدَهُمْ، فَهَذَا نِهَايَةُ الْخِزْيِ لِمَنْ قُرِعَ بِهِ.

وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: (السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ)، ف (أم) هذه مُعَادَلَةٌ، وَلَكِنْ ذَكَرَهَا سَيَبَوِيهِ لِيُبَيِّنَ بِهَا التَّفْرِيرَ وَالتَّنْبِيَةَ عَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَمْ أَمَّا تَأْتِي بِنَاتٍ وَأَصْفَكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي أَنَّ الْقَائِلَ لَيْسَ بِمُسْتَفْهِمٍ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ فِيهِمَا، وَالشَّقَاءُ هَاهُنَا عَلَى الشَّقَاءِ الْمَحْضِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي إِلَى نَفْعٍ، فَتَقَرَّرَ بِهِ الْقَائِلُ هَذَا الْمُخَاطَبُ؛ لِيُلْزِمَهُ عَلَى إِقْرَارِهِ أَنَّهُ قَدْ نَقَضَهُ بِعَمَلِهِ لِلْفَسَادِ الَّذِي هُوَ شَقَاءٌ لَا يُؤَدِّي إِلَى نَفْعٍ، فَلَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ الْعَمَلِ إِنَّمَا يُحِبُّ الشَّقَاءَ، لَا السَّعَادَةَ.

وَتَقُولُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ لَا؟)، ف (أم) هَاهُنَا مُنْقَطِعَةٌ.

وَقَوْلُ الْأَخْطَلِ:

٨١٢ كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ عَاسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ حَيَالًا <sup>(٣)</sup>

(أم) فِيهِ مُنْقَطِعَةٌ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى حَذْفِ الْأَلِفِ فِي الضَّرُورَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَصَحُّبُ الْكَلَامَ.

وَقَالَ كُثَيْرٌ عَزَّةً:

(١) بعده في الأصل: (إلا).

(٢) قوله: (مما يخلق) ساقط من الأصل.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٢٤٥، وانظر سيبويه ٣/ ١٧٤، والمقتضب ٣/ ٢٩٥، وابن السيرافي ٢/ ٧٨، وفرحة الأديب ٢٠١، والأزهية ١٢٩، وأمالى ابن الشجري ٣/ ١٠٩، وتحصيل عين الذهب ٤٤٥، والنكت للأعلم ٧٩٩. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٣٣، والحجة للفارسي ٦/ ٢٣١، والتعليقة للفارسي ٢/ ٢٨٢، والمسائل المثورة ٢٠٢، واللباب ٢/ ١٣٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٤.



٨١٣ أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُرَاعَةٍ أَزْهَرَا<sup>(١)</sup>

فـ (أم) هَاهُنَا مُنْقَطَعَةٌ؛ لِتَكْرِيرِ (لَيْسَ)، كَمَا كُرِّرَ (عِنْدَكَ) فِي قَوْلِهِ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمَّرُوا).

وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرٍ:

٨١٤ لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ<sup>(٢)</sup>

فهذا عَلَى الْحَذَفِ، بِتَقْدِيرِ: أَشْعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ؟ لِأَنَّهُ لَمَّا رَفَعَ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يُعْمَلْ<sup>(٤)</sup> (أَذْرِي) اقْتَضَى الْاسْتِثْنَاءَ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

٨١٥ لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانٍ<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير غزة في ديوانه ٢٣٣ برواية:

أليس أبي بالصِّلْتُ أم ليس أسرَتي لكل هجان من بني النضر أزهرًا

وانظر رواية سيبويه والرماني منسوبة في سيبويه ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٣/٣، والتعليقة للفراسي ٢٨٢/٢، وابن السيرافي ١٤٢/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٤٦، وتنقيح الألباب ٢٦٨. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٥، برواية (أزهر). وفي الأصل ود: (أزهر)، وكذا في مصادر البيت.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في سيبويه ١٧٥/٣، وتحصيل عين الذهب ٤٤٦، وتنقيح الألباب ٢٦٩، والمقاصد الشافية ١٠٥/٥. وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٤٩ برواية:

لعمرك ما أدري أَمِنْ حَزْنٍ مَحْجَنِ شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ لِحِزْنِ بْنِ مِنْقَرٍ

وانظر تفسير الطبري ٤٨٤/١١. وهو للعين المنقري في الكامل ١٨١/٢. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨١/١، ٣٠١/٢، والمحتسب ٥٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٩، وشرح الرضي ٤٠٤/٤، والهمع ١٩٨/٣.

(٣) في د: (وقع).

(٤) في د: (يعلم).

(٥) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٦٢ برواية:

فوالله ما أدري وإنِّي لحاسبٌ بسبع رميت .....

وانظر سيبويه ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وابن السيرافي ١٤٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٤٧. وهو بلا نسبة في المحتسب ٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٢١٥/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٢٠/٢، وشرح الرضي ٤٠٤/٤، والموشح ٧٧٢، وتمهيد القواعد ٣٤٥٠/٧.

فهذه مُعَادِلَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ عَلَى حَذْفِ الْأَلِفِ<sup>(١)</sup>، وهو الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ [ ٢٠٥ ]: ( أُمٌ بِشَمَانٍ ) قَدْ عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ؛ إِذْ هُوَ عَطْفٌ عَلَى: ( بَسْبَعٍ )، و ( رَمَيْنَ ) هُوَ الْعَامِلُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: ( أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ لَا ) فَإِنَّمَا كَانَتْ ( أَمْ ) فِيهِ مُنْقَطِعَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ ذِكْرَتْ لِلتَّوَكِيدِ أَوْ لِمَعْنَى مُفِيدٍ، فَلَوْ ذِكْرَتْ لِلتَّوَكِيدِ الَّذِي يَكْفِي فِيهِ: ( أَزِيدُ عِنْدَكَ ؟ )؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي ( نَعَمْ ) أَوْ ( لَا )، لَكَانَ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَعَ تَوَجُّهِهِ عَلَى مَعْنَى مُفِيدٍ، وَهُوَ الْإِنْقِطَاعُ الَّذِي يَفْتَضِي ( نَعَمْ ) أَوْ ( لَا )، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى الْمُعَادِلَةِ لَمْ تَقْتَضِ<sup>(٣)</sup> فِي الْجَوَابِ ( نَعَمْ ) أَوْ ( لَا )، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي: زَيْدٌ عِنْدِي، بِهَذَا اللَّفْظِ، أَوْ ( لَا )؛ إِذْ كَانَتْ الْمُعَادِلَةُ تَوْجِبُ تَعْيِينَ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ جُزْءٌ مِنَ السُّؤَالِ.



(١) انظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٦، والجنى الداني ٣٤، والمقاصد الشافية ١٠٨/ ٥.

(٢) في د: ( لخروجها ).

(٣) في الأصل: ( تقضي ). وفي د: ( تقتضي ).

## بَابُ (أَوْ) فِي الاسْتِفْهَامِ بِـ (أَيٍّ) (\*)

الغَرَضُ فِيهِ [ أَنْ يُبَيَّنَ ]<sup>(١)</sup> مَا يَجُوزُ فِي (أَوْ) فِي الاسْتِفْهَامِ بِـ (أَيٍّ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَوْ) مَعَ الاسْتِفْهَامِ بِـ (أَيٍّ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ (أَمْ) مَوْقَعَ (أَوْ) فِي الاسْتِفْهَامِ بِـ (أَيٍّ) عَلَى جِهَةِ الْمُعَادَلَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ نَقْتُلُ؟)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أُمَّ زَيْدًا؟)؟ كَمَا تَقُولُ: (أَأَحَدُ هَؤُلَاءِ تَضْرِبُ أُمَّ زَيْدًا؟)؟

وَلِمَ لَا تُعَادِلُ (أَمْ) إِلَّا الْأَلْفَ خَاصَّةً؟ وَهَلْ يَجُوزُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ زَيْدًا؟)<sup>(٢)</sup>؟ وَهَلْ يَجُوزُ بِالْوَاوِ: (أَيُّهُمْ<sup>(٣)</sup> تَضْرِبُ وَزَيْدًا؟)؟

وَلِمَ جَرَتْ: (مَنْ يَأْتِيكَ أَوْ يُحَدِّثُكَ؟) مَجْرَى (أَيٍّ)؟

وَلِمَ قَالَ<sup>(٤)</sup>: « لَا يَكُونُ هُنَا إِلَّا أَوْ »؟ وَهَلْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِضْرَابٌ عَنِ الاسْتِفْهَامِ بِـ (أَيٍّ)؟

وَلِمَ جَرَتْ (مَا)، وَ (مَتَى)، وَ (كَمْ)، وَ (كَيْفَ) مَجْرَى (أَيٍّ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ أَوْ تَمْرٌ؟)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى الاسْتِفْهَامِ بِـ (هَلْ) إِلَّا (أَوْ) دُونَ (أَمْ)؟ وَمَا جَوَابُهُ عَلَى الاسْتِفْهَامِ بِـ (هَلْ)؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٧٥: « هذا باب (أَوْ) ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا في د.

(٢) بعده في د: (كما تقول). (٣) في الأصل ود: (وأيهم).

(٤) سيبويه ٣/ ١٧٥.

وَمَا جَوَابُهُ لَوْ<sup>(١)</sup> قَالَ: (هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ<sup>(٢)</sup> أَمْ تَمْرٌ؟)؟ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَرَّرُ إِذَا قَالَ: (نَعَمْ) في هذا [٢٠٦]؟ وَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَرَّرُ إِذَا قَالَ: (نَعَمْ) فِي الْأَوَّلِ؟  
وَمَا حُكْمُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَمْ تَقْتُلُ)<sup>(٣)</sup> لَوْ جَاءَ بـ (أَمْ) عَلَى كَلَامَيْنِ؟ وَمَا جَوَابُهُ؟  
وَمَا حُكْمُ: (هَلْ تَأْتِينَا أَوْ تُحَدِّثُنَا؟)؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ بـ (هَلْ) إِلَّا (أَوْ)؟ وَمَا جَوَابُهُ فِي هَذَا؟ وَمَا جَوَابُهُ لَوْ جَاءَ بـ (أَمْ) عَلَى كَلَامَيْنِ؟  
وَلِمَ جَازَ: (أَتَضْرِبُ زَيْدًا؟) عَلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ يَضْرِبُهُ، وَلَمْ يَجْزُ: (هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا؟) عَلَى الِادِّعَاءِ؟

وَمَا شَاهِدُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ

وَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا: هَلْ طَرَبًا؟ فَلِمَ كَانَ لِلْأَلِفِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لـ (هَلْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ الْمُعَادَلَةِ بِهَا، وَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَا إِشْكَالَ؟

وَمَا جَوَابُ: (هَلْ تَأْتِينِي أَمْ تُحَدِّثُنِي؟)؟ وَبِأَيِّ شَيْءٍ يَقَعُ الْإِقْرَارُ إِذَا قَالَ: (نَعَمْ)، وَكَذَلِكَ: (هَلْ عِنْدَكَ بُرٌّ أَمْ شَعِيرٌ)؟

وَلِمَ جَازَ: (هَلْ تَأْتِينَا أَمْ هَلْ تُحَدِّثُنَا؟)؟ وَلَمْ يَجْزُ: (هَلْ تَأْتِينَا أَمْ أَتُحَدِّثُنَا؟)

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زُفَرِ بْنِ الْحَرِثِ<sup>(٤)</sup>:

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي لَكَ لَائِمٌّ<sup>(٥)</sup>؟

(١) في الأصل ود: (أو). (٢) في د: (أَمْ بُرٌّ).

(٣) في الأصل ود: (أو تقتل)، وكذا في الجواب واقتضاء السياق.

(٤) هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي، أبو الهذيل، وهو من التابعين، وكان كبير قيس في زمانه، شهد صفين مع معاوية، وكان أميراً على أهل قسرين، وشهد وقعة مرج راهط مع الضحاك ابن قيس الفهري، وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان. انظر ترجمته في الإكمال ٧ / ٢١٠، والأعلام ٣ / ٤٥.

(٥) في الأصل ود: (هل لمتني مذ).

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِـ (أَوْ) <sup>(١)</sup> كَلَامًا وَاحِدًا، وَبـ (أَمْ) عَلَى كَلَامَيْنِ؟  
وَمَا حُكْمُ: (مَا أَذْرِي هَلْ تَأْتِينَا أَوْ تُحَدِّثُنَا؟)، و (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَأْتِينَا  
أَوْ تُحَدِّثُنَا؟)؟ وَلِمَ جَازَ بِـ (أَوْ) وَلِمَ يَجْزُ فِي (سَوَاءٍ) مِنْ قَوْلِكَ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ  
أَأْتَيْتَنِي أَمْ تُحَدِّثُنِي)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ  
يَضُرُّونَ ﴿ [الشعراء ٧٢، ٧٣]؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:  
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى [من الأمر] أَوْ يَبْذُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا <sup>(٣)</sup>  
وَقَوْلِ مَالِكِ بْنِ الرَّيِّبِ <sup>(٤)</sup>:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَزَنِ أَوْ أَضَحَّتْ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ؟  
وَلِمَ أَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ: (أَمْ أَضَحَّتْ بِفَلَجٍ)؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ <sup>(٥)</sup> [ظ ٢٠٦]:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوَدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبَلُهَا إِذْ تَأْتِكَ [اليوم] مَضْرُومٌ  
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ <sup>(٥)</sup>؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَوْ) مَعَ الاسْتِفْهَامِ بِـ (أَيَّ) إِجْرَاؤُهَا عَلَى مَعْنَى (أَحَدٍ)، مِنْ  
غَيْرِ أَنْ يَصْلُحَ فِي مَوْقِعِهَا (أَمْ)؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ يَصِحُّ بِـ (أَيَّ)، وَيَكُونُ الْجَوَابُ

(١) في الأصل ود: (أو) بلا حرف جر. (٢) ما بين المعقوفين ساقط، وهو من الجواب.

(٣) هو مالك بن الريب المازني، كان من الشعراء للصوص، وكان شاعرًا فاتكًا، ومنشؤه في بادية بني تميم بالبصرة من شعراء صدر الإسلام في أول أيام بني أمية. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٤١، والأغاني ٢٢/ ٢٨٨. في د: (بن الزبير).

(٤) في الأصل ود: (عبد).

(٥) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ود، وكذا في الديوان ومصادر البيت.

جَوَابًا عَنْهَا مَعَ (أَوْ) عَلَى الصَّحَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ (أَمْ) مَوْقِعَ (أَوْ) فِي الاسْتِفْهَامِ بـ (أَيٍّ)؛ لِأَنَّ (أَمْ) لَا تُعَادِلُ إِلَّا الْأَلِفَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا نَظِيرُهَا فِي أَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي وُضِعَ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ عَنْ بَابِهِ إِلَى الاسْتِفْهَامِ، وَإِلَّا حُذِفَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ مَعَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُوَضَعَ لِلِاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ لِنَقْلِ الْكَلَامِ عَنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى، أَوْ فَضْلِ كَلَامٍ بِكَلَامٍ، أَوْ قَطْعِ كَلَامٍ عَنْ كَلَامٍ هِيَ الْأَدَوَاتُ الْمَوْضُوعَةُ لِتَقْوِيمِ، وَهُوَ حُرُوفُ الْمَعَانِي، فَلَمَّا كَانَ الَّذِي يَنْقُلُ الْخَبَرَ إِلَى الاسْتِخْبَارِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا حَرْفًا، كَمَا أَنَّ الَّذِي يَنْقُلُ الْكَلَامَ عَنْ الْإِيجَابِ إِلَى النَّفْيِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا حَرْفًا، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ: (مَنْ)، و (مَا)، و (أَيُّ)، و (أَيْنَ)، و (مَتَى)، و (كَيْفَ)، و (كَمْ)، وَكُلُّ هَذِهِ مُقَدَّرٌ مَعَهَا حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ الْحَذْفِ؛ لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ تُلْزَمُ الاسْتِفْهَامَ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا (هَلْ) فَهِيَ مَنْقُولَةٌ مِنْ مَعْنَى (قَدْ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]: الْمَعْنَى <sup>(١)</sup>: قَدْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ <sup>(٢)</sup> حِينَ مِنَ الدَّهْرِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ دُخُولُ (أَمْ) عَلَيْهَا فِي:

..... أَمْ هَلْ لَامَنِي لَكَ لَائِمٌ

كَأَنَّهُ قَالَ: أَمْ قَدْ لَامَنِي لَكَ لَائِمٌ <sup>(٣)</sup>. فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ نَظِيرُ (أَمْ) سِوَى الْأَلِفِ عَادَلَتْهَا، وَلَمْ تُعَادِلْ سِوَاهَا.

وَتَقُولُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ؟)، فَلَا يَجُوزُ مَعَ الاسْتِفْهَامِ بـ (أَيٍّ) إِلَّا (أَوْ) دُونَ (أَمْ)؛ لِمَا بَيَّنَّا [٢٠٧] مِنْ أَنَّ (أَمْ) لَا تُعَادِلُ إِلَّا الْأَلِفَ.

(١) انظر تفسير الطبري ٢٤ / ٨٧.

(٢) قوله: (المعنى قد أتى على الإنسان) ساقط من د.

(٣) قوله: (كأنه قال أم قد لامني لك لائم) مكرر في الأصل.

ولا يَجُوزُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أُمَّ زَيْدًا) عَلَى مُعَادَلَةٍ (زَيْدٍ) بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا (أَيُّ)؛ إِذْ تَقْدِيرُهَا<sup>(١)</sup>: أَبْكَرًا أَمْ عَمْرًا أَمْ خَالِدًا تَضْرِبُ أُمَّ زَيْدًا؟ فَهَذَا يَجُوزُ هَكَذَا، وَلَا يَجُوزُ مَعَ (أَيُّ)<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَظِيرَةً (أَمْ)، كَمَا بَيَّنَّا.

وَيَجُوزُ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ زَيْدًا؟)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي وَقَعَ الْادِّعَاءُ عَلَيْهِ هُوَ: أَضْرِبُ أَحَدَ هَؤُلَاءِ أَوْ زَيْدًا، فَإِذَا اسْتَفْهَمَهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَالَ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ زَيْدًا؟)، وَلَا يَصْلُحُ تَرْكُ ذِكْرِ (زَيْدٍ) فِي هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ؟) عَلَى مَعْنَى تِسْعَةٍ يُسْأَلُ عَنْهُمْ، وَالْمُجِيبُ إِنَّمَا أَقْرَبَ بِأَنَّهُ يَضْرِبُ أَحَدَ الْعَشَرَةِ، فَلَا يَلْزُمُهُ جَوَابٌ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، فَلَا بُدَّ مِنْ (أَوْ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

فَإِنْ قَالَ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ وَزَيْدًا) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى جَوَابِ: أَضْرِبُ أَحَدَ هَؤُلَاءِ وَزَيْدًا، فَإِذَا قَالَ عَلَى هَذَا: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ وَزَيْدًا) فَقَدْ أَدْخَلَ الْكَلَامَ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَجَابَهُ فَقَالَ: (بَكْرًا) فَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ بَكْرًا وَزَيْدًا. وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا اسْتَفْهَمَهُ فَقَالَ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ؟) فَلَيْسَ يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ زَيْدٍ فِي الاسْتِفْهَامِ. وَالتَّخْلِيطُ إِنَّمَا هُوَ الْإِدْخَالُ فِي الشَّيْءِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، أَوْ الْإِخْرَاجُ عَنْهُ مَا هُوَ مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ تَخْلِيطٌ بِالْإِدْخَالِ فِي الشَّيْءِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

وَتَقُولُ: (هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ أَوْ تَمْرٌ؟) فَلَا يَجُوزُ مَعَ الاسْتِفْهَامِ بِـ (هَلْ) إِلَّا (أَوْ) (دُونَ أَمْ)، وَجَوَابُهُ (نَعَمْ) (أَوْ) (لَا)؛ لِأَنَّ (أَمْ) لَا تُعَادِلُ (هَلْ)؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ نَظِيرَتِهَا عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَلَوْ قَالَ: (هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ أَمْ تَمْرٌ؟) عَلَى كَلَامَيْنِ، وَأَجَابَهُ بِـ (نَعَمْ) لَكَانَ قَدْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ عِنْدَهُ تَمْرًا.

وَلَوْ قَالَ: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَمْ تَقْتُلُ؟) لَكَانَ جَوَابُهُ: (نَعَمْ) (أَوْ) (لَا)، فَإِنْ قَالَ: (نَعَمْ) اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ يَقْتُلُ أَحَدَهُمْ.

(١) الكلام من قوله: (على معادلة زيد) إلى هذا الموضع مكرر في الأصل، وعليه شطب.

(٢) في د: (أَنْ).

وَتَقُولُ: ( أَتَضْرِبُ زَيْدًا؟ ) عَلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ يَضْرِبُهُ، وَلَا يَجُوزُ: ( هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا ) [ ٢٠٧ ] عَلَى ادِّعَاءِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهَا ادِّعَاءٌ، وَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مُعَادِلَةٌ لـ ( أُم )، فَإِذَا صَحِبَ الْكَلَامَ دَلِيلٌ مِنَ الْحَالِ قَامَ مَقَامَ دَلَالَةِ ( أُم ) عَلَى الْادِّعَاءِ، وَلَيْسَ فِي ( هَلْ ) <sup>(١)</sup> ادِّعَاءٌ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ مُعَادِلَةً لـ ( أُم )، وَيُوضَحُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَجَّاجِ:

٨١٦ أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِي <sup>(٢)</sup>

فَهُوَ يَدَّعِي أَنَّهُ قَدْ طَرَبَ، وَيُنْكِرُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ كَبِيرٌ، وَلَوْ قَالَ: هَلْ طَرَبًا؟، لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْمَخْضِ.

وَإِذَا قَالَ: ( هَلْ عِنْدَكَ بُرٌّ أَمْ شَعِيرٌ أَوْ تَمْرٌ؟ ) فَقَالَ الْمُجِيبُ: ( نَعَمْ )، فَقَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ عِنْدَهُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الشَّعِيرِ أَوْ التَّمْرِ، وَلَوْ قَالَ <sup>(٤)</sup> بـ ( أُم ) فِيهِمَا، فَقَالَ: ( هَلْ عِنْدَكَ بُرٌّ أَوْ شَعِيرٌ أَمْ تَمْرٌ؟ ) فَقَالَ: ( نَعَمْ ) لَكَانَ قَدْ أَقَرَّ بِالتَّمْرِ <sup>(٥)</sup> فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْأَخِيرَ إِضْرَابٌ عَنِ الْأَوَّلِ.

وَتَقُولُ: ( هَلْ تَأْتِينَا أَمْ هَلْ تُحَدِّثُنَا؟ ) وَلَا يَجُوزُ: ( هَلْ تَأْتِينَا أَمْ أَتُحَدِّثُنَا؟ )؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، كَمَا لَا يَدْخُلُ تَعْرِيفٌ عَلَى تَعْرِيفٍ، وَلَا تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ، وَلَا نَفْيٌ عَلَى نَفْيٍ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى نَفْيِ النَّفْيِ. وَأَمَّا ( أَمْ هَلْ ) فَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّ ( هَلْ ) رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا بِمَعْنَى ( قَدْ ).

وَقَالَ زُفَرُ بْنُ الْحَرْثِ:

٨١٧ أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي لَكَ لَائِمٌ <sup>(٦)</sup>

(١) في د: ( هذا ).

(٢) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم ( ٢٤٧ ).

(٣) في د: ( هذا ).

(٤) في د: ( قال ).

(٥) في د: ( بالتم ).

(٦) البيت من الطويل، وهو لزفر بن الحارث في سيبويه ٣/ ١٧٦، والمقاصد الشافية ٥/ ١٠٣. وهو للبحاف بن حكيم في شرح نقاوض جريز والفرزدق لأبي عبيدة ٢/ ٥٦٩، وحروف المعاني ٤٩، وابن السيرافي ٢/ ٥١، والتمام لابن جني ١٧٥، وتحصيل عين الذهب ٤٤٧، والمقاصد الشافية =



كَأَنَّهُ: أَمْ قَدْ لَامَنِي. فَالْكَلَامُ بِـ (أَوْ) كَلَامٌ<sup>(١)</sup> وَاحِدٌ، وَهُوَ بِـ (أَمْ) عَلَى كَلَامَيْنِ. وَتَقُولُ: (مَا أَذْرِي هَلْ تَأْتِينَا أَوْ تُحَدِّثُنَا)، أَوْ (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَأْتِينَا أَوْ تُحَدِّثُنَا)، فَيَجُوزُ بِـ (هَلْ)، وَ (أَوْ)<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ بِالْأَلِفِ وَ (أَمْ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَلْ يَكُونُ أَحَدٌ هَذَيْنِ؟ وَفِي الْأَلِفِ: لَيْتَ شِعْرِي أَيُّ هَذَيْنِ كَانَ؟

فَأَمَّا فِي (سَوَاءٍ) فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْأَلِفِ مَعَ (أَمْ)؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) تَطْلُبُ شَيْئَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَأَتَيْتَنِي أَمْ حَدَّثْتَنِي)<sup>(٣)</sup> بِمَنْزِلَةِ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَيُّ ذَيْنِكَ كَانَ، فَلَا يَجُوزُ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَزِيدُ فِي الدَّارِ)، كَمَا لَا يَجُوزُ: (اسْتَوَى زَيْدٌ) [٢٠٨] بِمَعْنَى الْمُعَادَلَةِ مَعَ غَيْرِهِ، حَتَّى تَقُولَ: (اسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمْرُو) فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَنَظِيرُهُ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ)، لَا يَجُوزُ حَتَّى تَقُولَ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو).

وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِي (أَيَّ) دُونَ (أَحَدٍ)؛ لِأَنَّ (أَيَّا) تَدُلُّ عَلَى (أَحَدٍ) قَدْ انْعَقَدَ لَهُ الْمَعْنَى، فَتَأْتِي (سَوَاءً) عَلَى أَنَّ الْآخَرَ مُسَاوٍ لَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَحَدٌ) عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾<sup>(٧٦)</sup> أَوْ يَفْعَلُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿[الشعراء ٧٢، ٧٣] عَلَى مَعْنَى: هَلْ يَكُونُ أَحَدٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؟ وَقَالَ زُهَيْرٌ:

٨٦٨ أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى  
عَلَى مَعْنَى: هَلْ يَكُونُ أَحَدٌ هَذَيْنِ؟  
مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْذُلُ لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا<sup>(٤)</sup>

= ١٠٣/٥. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْأَخْفَشِ ١/ ٣٧٤، وَالْمَسَائِلِ الْمُنَوَّرَةِ ٢١٣، وَتَنْقِيحِ الْأَلْبَابِ ٢٧٠، وَالْإِرْتِشَافِ ٢٠٩. وَفِي الْأَصْلِ وَد: (لَمَتِي مَذ).

(١) قَوْلُهُ: (كَلَامٌ) لَيْسَ فِي د. (٢) فِي د: (وَأَمْ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (حَدَّثَنِي)، وَالْمُثَبِّتُ مُقْتَضِي سِيَاقِ السُّؤَالِ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى فِي شَرْحِ دِيوانِهِ ٢٠٧، وَانْظُرْ سَبِيوَهُ ٣/ ١٧٧، وَابْنَ السَّيْرَافِي ٢/ ١١٧، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٤٨. وَنَسَبَ إِلَى صَرْمَةِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي شَرْحِ دِيوانِ زُهَيْرٍ ٢٠٧. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَمْسِ الْعُلُومِ ١/ ١٤٤، وَشَرْحِ الْقِصَائِدِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١/ ٢٧٢. وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ الرَّيْبِ:

٨٦٩ أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَزَنِ أَوْ أَضَحَتْ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ<sup>(١)</sup>  
 عَلَى مَعْنَى: هَلْ يَكُونُ أَحَدُ هَذَيْنِ؟ وَقَدْ أَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ: (أَمْ أَضَحَتْ)<sup>(٢)</sup>، كَأَنَّهُ  
 قَالَ: بَلْ أَضَحَتْ كَمَا هِيَ، عَلَى كَلَامَيْنِ.  
 وَقَالَ عَلَقَمَةُ:

٨٧٠ هَلْ مَا عَلِمْتُ وَمَا اسْتَوْدَعْتُ مَكْتُومٌ أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ  
 أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَجَبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ<sup>(٣)</sup>  
 كَأَنَّهُ قَالَ: أَمْ قَدْ كَبِيرٌ بِكَى، رَدَّهَا إِلَى مَعْنَى (قَدْ).



(١) البيت من الطويل، وهو لمالك بن الريب في جمهرة أشعار العرب ٦١٢، برواية: (رحى الحرب)، وسيبويه ١٧٨/٣، وابن السيرافي ١١٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، والنكت للأعلم ٨٠٢، وتنقيح الألباب ٢٧١، والمقاصد الشافية ١٠٢/٥. وهو بلا نسبة في اللامات ١٥٥. والرَّحَى: موضع عال فيه استدارة، وفَلَج: موضع بعينه، والحَزَن: موضع بعينه. والحزن: المكان الغليظ.  
 (٢) في الأصل ود: (أو).

(٣) البيتان من البسيط، وهما لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٣٣، وانظر المفضليات ٣٧٩٧، وسيبويه ١٧٨/٣، والمحتسب ٢/٢٩١، والأزهية ١٢٨، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، وتنقيح الألباب ٢٧١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٢٩٠، والأصول ٥٩/٢، ومنازل الحروف للرماني ٤٢، وابن عيش ٤/١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٥، وشرح الرضي ٤/٤٤٩. وفي الأصل ود: (نأت) و (أم كثير)، وفي د: (هل علمت)، وكذا في الديوان ومصادر البيت.

## بَابُ ( أَوْ ) مَعَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَوْ ) مَعَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَوْ ) مَعَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ مُعَادَلَةٌ بَيْنَ ( أَوْ ) وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ  
نَظِيرَتَهَا فِي الاسْتِفْهَامِ، وَإِذَا كَانَ مَا لَيْسَ نَظِيرَ ( أَمْ ) فِي أَصْلِ الاسْتِفْهَامِ<sup>(١)</sup>، لَا  
يَجُوزُ فِيهِ مُعَادَلَةٌ، فَمَا لَيْسَ فِيهِ اسْتِفْهَامٌ أَصْلًا أَبْعَدُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا<sup>(٢)</sup> أَوْ خَالِدًا؟ )؟ وَلِمَ كَانَ جَوَابُهُ ( نَعَمْ ) ( أَوْ ) لَا؟  
وَمَا [ ظ ٢٠٨ ] تَقْدِيرُ: ( أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو )؟ وَهَلْ ( أَوْ ) تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتَهُ  
( أَحَدٌ )، كَمَا أَنَّ [ أَمْ ]<sup>(٣)</sup> مَعَ الْأَلِفِ تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتَهُ ( أَيْ )، وَ ( أَيْ ) تَفْصِيلُ  
مَا أَجْمَلْتَهُ ( مَا )؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: ( أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو؟ ) ادِّعَاءُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ، لَمْ  
يَقَعْ بَعْدَ جَوَابٍ مِنَ الْمَسْئُولِ، فَيَكُونُ فِيهِ ادِّعَاءٌ عَلَى مَا أَجَابَ بِهِ الْمَسْئُولُ؟  
وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ صِحَّةِ<sup>(٤)</sup> الْجَوَابِ بِ ( لَا ) أَوْ ( نَعَمْ )، وَلَوْ كَانَ فِيهِ ادِّعَاءٌ لَمْ يَصَحَّ  
الْجَوَابُ بِ ( لَا )، أَوْ ( نَعَمْ )؟

وَلِمَ كَانَ تَأْخِيرُ الْأِسْمِ فِي ( أَوْ ) أَحْسَنَ، عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ فِي ( أَمْ )؟ وَهَلْ  
ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُعَادَلَةَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْأِسْمِ، مَعَ أَنَّكَ عَنْ مَعْنَاهُ سَأَلُ،

(\*) العنوان في الكتاب ١٧٩/٣: « هذا باب آخر من أبواب ( أَوْ ) ».

(١) العبارة في د: ( في أصل فيه الاستفهام أصلاً ).

(٢) في د: ( وعمرًا ).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق والجواب.

(٤) في د: ( عن صحة ).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَوْ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو؟)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ إِلَّا بِ (أَمْ)؟ وَلِمَ أَطْلَقَ أَنَّهُ لَوْ قُلْتَ: (أَزِيدُ أَفْضَلَ) لَمْ يَجْزُ، وَأَطْلَقَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو) إِلَّا بِ (أَمْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ، وَإِلَّا فَهُوَ جَائِزٌ بِ (أَوْ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي السُّؤَالِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ (أَيُّ) إِلَّا بَعْدَ تَقْدِيرِ (أَحَدٍ)، كَمَا لَا تَأْتِي (مَا) إِلَّا بَعْدَ تَقْدِيرِ الْجَوَابِ بِ (نَعَمْ)؟ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلِمَ حُمِلَ كَلَامُهُ عَلَى هَذَا مَعَ أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي خِلَافَهُ؟ قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَوَّلَ كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَا يَصِحُّ، وَيَجُوزُ إِذَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ الْوَجْهَ، وَإِنْ كَانَ بِحَذْفٍ، أَوْ وَضَعَ كَلَامٌ مَوْضِعَ كَلَامٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ عَلَى الْغَلْطِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِثْلُهُ عَلَى جِهَةِ السَّهْوِ مِنَ الْإِنْسَانِ.

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَدْرِي أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو؟)، و (لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو؟)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِ (أَمْ) عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ؟

وَمَا حُكْمُ: (لَيْتَ شِعْرِي أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا؟)، و (مَا أَدْرِي أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؟)؟ وَلِمَ جَازَ بِ (أَوْ) و (أَمْ)؟

وَمَا حُكْمُ: (مَا أَبَالِي أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا؟) وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِ (أَمْ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ: (مَا أَبَالِي أَضْرَبْتَ زَيْدًا) لَكَانَ [الكَلَامُ] <sup>(١)</sup> نَاقِصًا؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ (مَا أَبَالِي) يَقْتَضِي فِي هَذَا التَّسْوِيَةَ [و ٢٠٩] كَمَا يَقْتَضِي فِي: (سَوَاءٌ <sup>(٢)</sup> عَلَيَّ أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا)؟ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (مَا أَبَالِي) بِمَنْزِلَةِ (سَوَاءٌ عَلَيَّ) مَعَ جَوَازِ (مَا أَبَالِي بِهَذَا) وَامْتِنَاعِ (سَوَاءٌ عَلَيَّ هَذَا) حَتَّى تَقُولَ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ هَذَا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجْزُ: (مَا أَبَالِي أَضْرَبْتَ) دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، وَإِنْ انفَصَلَ مِنْ (سَوَاءٍ) بِأَنَّ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) قوله: (في سواء) ليس في د.

مُتَعَلِّقُهُ وَاحِدٌ، وَمُتَعَلِّقٌ (سَوَاءٍ) اِثْنَانِ<sup>(١)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَجْلِسُ<sup>(٢)</sup> أَوْ تَذْهَبُ أَوْ تُحَدِّثُنَا؟)؟ وَمَا جَوَابُهُ بِ (أَمْ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانَ:

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْيْمُ؟

وَلِمَ جَاءَ<sup>(٣)</sup> بِالْفِعْلِ مَعَ (أَمْ)، وَهُوَ لَا يَتَقَدَّرُ بِ (أَيَّ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَقَدَّرُ

عَلَى طَرِيقِ الْمُجْمَلِ فِي قَوْلِكَ: (أَيُّ الْفِعْلِ كَانَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَزِيدَا أَوْ عَمِّرَا رَأَيْتَ أَمْ بَشَرَا)؟ وَمَا جَوَابُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (الْحَسَنُ أَفْضَلُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ؟)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ أَرْبَعَةُ

أَوْجُهٍ، كُلُّهُ بِ (أَوْ)، وَكُلُّهُ بِ (أَمْ)، وَالْأَوَّلُ بِ (أَوْ) وَالثَّانِي بِ (أَمْ)، وَالْأَوَّلُ

بِ (أَمْ) وَالثَّانِي بِ (أَوْ)؟ وَمَا جَوَابُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ:

كَيْفَ رَأَيْتَ زَيْرَا

أَقِطَّا أَوْ تَمَرَا

أَمْ قُرَشِيًّا صَارِمًا هَزَنَرَا؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: (أَمْ تَمَرَا)، وَلَا فِي مَوْضِعِ: (أَمْ قُرَشِيًّا)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عِنْدَكَ عَمْرٌو؟)؟ وَلِمَ اتَّفَقَ الْحُكْمُ فِي (أَوْ) مَعَ

تَكْرِيرِ (عِنْدَكَ)، وَاخْتَلَفَ فِي (أَمْ) مَعَ التَّكْرِيرِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَتَضْرِبُ أَوْ تَحْسِبُ زَيْدًا)؟ وَلِمَ كَانَ الْوَجْهَ دُونَ: (أَتَضْرِبُ أَوْ زَيْدًا

تَحْسِبُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ عَطْفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ، وَكَذَلِكَ عَطْفُ اسْمٍ

عَلَى اسْمٍ بِمَنْزِلَةِ: (أَزِيدَا أَوْ عَمِّرَا تَضْرِبُ)، وَإِنْ شِئْتَ: (أَتَضْرِبُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا)؟

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (تَجْلِسُ)، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(١) فِي د: (بَاثْنَانِ).

(٣) فِي د: (جَازَ).

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ [ظ ٢٠٩]:

أَتَغْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَالْخِشَابَا؟

وَلَمْ اسْتَوَى الْحُكْمُ فِي: (أَتَجْلِسُ أَمْ تَذْهَبُ؟) بـ (أَمْ) و (أَوْ)، وَلَمْ يَسْتَوْ مَعَ الْمَفْعُولِ فِي: (أَتَضْرِبُ أَوْ تَحْبِسُ<sup>(١)</sup> زَيْدًا)، و (أَزِيدًا أَوْ عَمْرًا تَضْرِبُ)، إِذَا قَدَّمْتَ الْفِعْلَ فِي [ (أَوْ) ]<sup>(٢)</sup> كَانَ أَحْسَنَ، وَإِذَا قَدَّمْتَهُ فِي (أَمْ) كَانَ أَوْعَفَ؟ وَمَا الْأَصْلُ فِي هَذَا؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَوْ) مَعَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَعْنَى (أَحَدٍ)، وَجَوَابُهُ بـ (نَعَمْ) أَوْ (لَا)؛ لِأَنَّ (أَوْ) تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتَهُ (أَحَدٌ)، كَمَا أَنَّ (أَمْ) مَعَ الْأَلِفِ تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلْتَهُ (أَيُّ)، يَقُولُ الْقَائِلُ: (جَاءَنِي أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو)، كَمَا يَقُولُ السَّائِلُ: (أَيُّهُمَا عِنْدَكَ أَزِيدُ أَمْ عَمْرٌو؟).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ مُعَادَلَةٌ بَيْنَ (أَوْ) وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَظِيرَتَهَا فِي الاسْتِفْهَامِ، وَإِذَا امْتَنَعَتِ الْمُعَادَلَةُ بَيْنَ (أَمْ) و (هَلْ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَظِيرَتَهَا فِي أَصْلِ الاسْتِفْهَامِ، فَمَا لَيْسَ نَظِيرًا فِي الاسْتِفْهَامِ أَصْلًا أَحَقُّ بِالامْتِنَاعِ.

وَتَقُولُ: (أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا؟)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلْقَيْتَ أَحَدَهُمَا هَؤُلَاءِ؟، وَجَوَابُهُ: (نَعَمْ) أَوْ (لَا)؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ السُّؤَالِ، وَكُلُّ سُؤَالٍ أَوَّلٌ فِي الْمَرْتَبَةِ فَجَوَابُهُ (نَعَمْ) أَوْ (لَا) إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْإِيجَابِ.

وَتَقُولُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو؟) وَتَقْدِيرُهُ: أَعِنْدَكَ أَحَدُ هَذَيْنِ؟.

وَتَأْخِيرُ الْأِسْمَ فِي (أَوْ) أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ أَلِفَ الاسْتِفْهَامِ تَطْلُبُ الْفِعْلَ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ يَطْلُبُ عَطْفَ اسْمٍ عَلَى اسْمٍ، أَوْ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ. فَأَمَّا فِي (أَمْ) فَيَطْلُبُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَوْ تَجْلِسُ)، وَكَذَا مَقْتَضَى الْمَعْنَى.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَد.

الاسم الذي يُعَادِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الاسمِ بَعْدَ (أَمْ)، أو الفِعْلُ الذي يُعَادِلُ<sup>(١)</sup> بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفِعْلِ الذي بَعْدَ (أَمْ).

وَتَقُولُ: (أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو؟) فلا يَجُوزُ هذا إِلَّا بِ (أَمْ) إِذَا كَانَ قَدْ صَحَّ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ فِي جَوَابِ الْمَسْئُولِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (أَزِيدُ أَفْضَلَ)، وَإِنْ لَمْ يَفْعَ جَوَابُ مِنَ الْمَسْئُولِ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ<sup>(٢)</sup> جَازَ بِ (أَوْ).

وَيُوضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ عَلَيَّ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا يَقْطَعُ فِي ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ هَذَا بِ (أَمْ)؛ لِأَنَّ السَّائِلَ [و٢١٠] لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا مِنْهُ، إِذَا لَمْ يُعْطِهِ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ، وَسُؤَالُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ أُعْطِيَ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ، وَلَكِنَّهُ إِنْ سَأَلَ بِ (أَوْ) فَقَالَ: (أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلُ أَوْ عَلَيٌّ؟) جَازَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ فِي سُؤَالِهِ شَيْئًا، وَتَحْقِيقُ جَوَابِهِ مِنَ الْعَالِمِ: (نَعَمْ) (أَوْ) (لا)، وَمِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ: لَا أَدْرِي.

وَتَقُولُ: (مَا أَدْرِي أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو؟)، وَ (لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمْرُو؟)، فَيَجُوزُ فِي هَذَا بِ (أَمْ)، وَ (أَوْ).

فَأَمَّا: (مَا أَبَالِي أَضْرَبْتُ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا) فَيَجْرِي مَجْرَى: (سَوَاءُ أَضْرَبْتُ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا)؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَدَلِيلُهُ النُّقْصَانُ فِي: (مَا أَبَالِي أَضْرَبْتُ زَيْدًا)، فَهَذَا كَلَامٌ نَاقِضٌ، لَا يَتَّصِلُ حَتَّى تَقُولَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْوِيَةِ مِنْ قَوْلِكَ: (أَمْ عَمْرًا)، أَوْ تَقُولَ: (أَمْ قَتَلْتَهُ) أَوْ مَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (أَتَجَلِسُ أَوْ تَذْهَبُ أَوْ تُحَدِّثُنَا؟)، وَجَوَابُهُ (نَعَمْ)، أَوْ (لا)، وَإِنْ قُلْتَ بِ (أَمْ) فَجَوَابُهُ تَعْيِينُ الفِعْلِ.

(١) قوله: (يعادل) ليس في د.

(٢) بعده في د: (في جواب المسؤل وإن لم يقع جواب من المسؤل أن أحدهما أفضل من الآخر)، وهو تكرار.

وَقَالَ حَسَّانُ:

٨٧١ مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزْنِ تَيْسُ أُمَ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٍ<sup>(١)</sup>

فَلَوْ قَالَ: مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزْنِ تَيْسُ، وَسَكَتَ، كَانَ نَاقِصًا؛ لِأَنَّ (مَا أَبَالِي) لَمَّا كَانَ لَا يَتَعَدَّى فِي الْأَصْلِ إِلَّا بِحَرْفٍ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَبَالِي بِهَذَا) طَلَبَ التَّسْوِيَةَ حَتَّى يَصِحَّ<sup>(٢)</sup> اتِّصَالُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى طَرِيقِ الْخَبَرِ.

وَنَقُولُ: (الْحَسَنُ أَفْضَلُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ؟)، فَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: كُلُّهُ بِ (أَمْ)، وَكُلُّهُ بِ (أَوْ)، وَالْأَوَّلُ بِ (أَوْ) وَالثَّانِي بِ (أَمْ)، وَالْأَوَّلُ بِ (أَمْ) وَالثَّانِي بِ (أَوْ). وَالْجَوَابُ مُخْتَلِفٌ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ مَعْنَى السُّؤَالِ<sup>(٣)</sup>:

فَجَوَابُ (أَوْ) فِي الْجَمِيعِ<sup>(٤)</sup>: (نَعَمْ) أَوْ (لَا).

وَجَوَابُ (أَمْ) تَعْيِينُ الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ بَعَيْنِهِ، كَقَوْلِهِ: (الْحَسَنُ) أَوْ يَقُولُ: (الْحُسَيْنُ) بِهَذَا اللَّفْظِ، أَوْ يَقُولُ: (ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ)، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فِي الْمَذْهَبِ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُقْتَضَى السُّؤَالِ.

وَجَوَابُ (أَوْ) فِي الْأَوَّلِ مَعَ (أَمْ) فِي الثَّانِي (أَحَدُهُمَا) بِهَذَا اللَّفْظِ، أَوْ يَقُولُ: (ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ).

وَجَوَابُ (أَمْ) فِي الْأَوَّلِ وَ (أَوْ)<sup>(٥)</sup> فِي الثَّانِي أَنْ يَقُولَ: (أَحَدُهُمَا) بِهَذَا اللَّفْظِ، إِذَا كَانَ الْجَوَابُ عَلَى الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ قَالَ: (الْحَسَنُ). وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ: الْحَسَنُ [ظ ٢١٠] أَفْضَلُ أَمْ أَحَدُهُمَا، فَمِيقَاسُهُ قِيَاسُ: (الْحُسَيْنُ)

(١) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (برقوقي) ٣٧٨، وانظر سيبويه ٣/ ١٨١، ومجاز القرآن ٢/ ١٥٨، وابن السيرافي ٢/ ١٤٣، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، وتنقيح الألباب ٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٠. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ١/ ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣، وشرح الرضي ٤/ ٤١١. وفي د: (أنب بالحسن).

(٢) قوله: (يصح) ليس في د.

(٣) قوله: (معنى) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (أم)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) في الأصل ود: (الجمع).



أَفْضَلُ أَوْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ أَمْ الْحَسَنُ؟)، فَجَوَابُهُ: (أَحَدُهُمَا) بِهَذَا اللَّفْظِ، أَوْ يَقُولُ: (الْحَسَنُ)، فَإِنْ قَالَ: (الْحُسَيْنُ) يَدُلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحُسَيْنَ أَوْ ابْنَ الْحَنْفِيَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْحَسَنِ، جَازٌ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَطَفَ بِـ (أَوْ) عَلَى الْأَفْضَلِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَسْئُولِ، فَعَلَى هَذَا مَجْرَى (أَمْ) وَ (أَوْ) فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

وَقَوْلُ صَفِيَّةَ بِنْتِ<sup>(٢)</sup> عَبْدِ الْمُطَّلِبِ:

٨٧٢ كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرًا

أَقْطَأَ أَوْ تَمْرًا

أَمْ قُرْشِيًّا صَارِمًا هَزْبَرًا<sup>(٣)</sup>

فهذا لا يَصْلُحُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدْنَاهُ إِلَّا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، كَأَنَّهَا قَالَتْ: أَطْعَامًا رَأَيْتَهُ أَمْ قُرْشِيًّا صَارِمًا.

وَتَقُولُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَوْ عِنْدَكَ عَمْرُو؟) فَيَسْتَوِي الْحُكْمُ مَعَ تَكْرِيرِ (عِنْدَكَ) فِي (أَوْ)، وَلَا يَسْتَوِي مَعَ (أَمْ)، لَوْ قُلْتَ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو؟) لَكَانَ السُّؤَالُ قَدْ تَوَجَّهَ إِلَى الْأَخِيرِ، وَوَقَعَ الْجَوَابُ عَنْهُ خَاصَّةً؛ لِلانْقِطَاعِ الَّذِي فِي (أَمْ)

(٢) في الأصل: (بن).

(١) قوله: (جاز) مكرر في د.

(٣) الرجز لصفيّة بنت عبدالمطلب في سيبويه ١٨٢/٣، والمقتضب ٣/٣٠٣، وأمالى ابن السجري ٣/١١١، والأزهية ١٣٦، وتحصيل عين الذهب ٤٥٠، والنكت للأعلم ٨٠٤. وبلا نسبة في الصاهل والشاحج ٤٣١. وقد جاءت رواية البيت الثالث بعدة روايات؛ منها: (أَمْ قُرْشِيًّا صَقْرًا)، ومنها: (أَوْ مَشْعَلًا صَقْرًا)، ومنها: (أَمْ حَضْرَمِيًّا مَرًا)، ومنها: (أَمْ قُرْشِيًّا بَازِلًا هَزْبَرًا). وقد ذكر في الصاهل والشاحج أَنَّ بعض الناس غَيَّرُوا فِي الْأَبْيَاتِ رَغْبَةً فِي إِصْلَاحِ الْوِزْنِ، قَالَ: «أَلَا تَرَى إِلَى قَصْرِ الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلِينَ وَطُولِ الْبَيْتِ الثَّلَاثِ؟»، فَأَصْلَحُوا الْبَيْتَ الثَّلَاثَ وَغَيَّرُوا فِيهِ لِيَكُونَ مُنَاسِبًا فِي الطُّوْلِ لِلْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الصَّاهِلِ وَالشَّاحِجِ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ هِيَ رِوَايَةُ سَيْبَوِيهِ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الرِّمَانِيُّ، لَكِنَّ الْمَثْبُوتَ فِي كِتَابِ سَيْبَوِيهِ هِيَ الرِّوَايَةُ الْمَصْلُحَةُ، وَقَدْ ذَكَرَ مُحَقِّقُ كِتَابِ سَيْبَوِيهِ الشَّيْخُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي نَسْخَةٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ هِيَ الرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الرِّمَانِيُّ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الصَّاهِلِ وَالشَّاحِجِ أَنَّهَا الرِّوَايَةُ الْمَثْبُوتَةُ الصَّحِيحَةُ عِنْدَ الْأَعْلَمِ الشَّنْتَمَرِيِّ أَيْضًا، قَالَ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٥٠: «وَيُرْوَى: (أَمْ قُرْشِيًّا صَقْرًا)، وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى أَصَحُّ، كَأَنَّهَا أَرَادَتْ السَّجْعَ وَلَمْ تَقْصِدْ قَصْدَ الرِّجْزِ».

عَنِ الْمُعَادَلَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي (أَوْ).

وَقَالَ جَرِيرٌ:

٨٧٣ أَتَغْلِبَةَ الْفَوَارِسِ أُمَّ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا<sup>(١)</sup>

فَعَطَفَ بِ (أَوْ) اسْمًا عَلَى اسْمٍ، وَأَخَّرَ الْفِعْلَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحَدَ هَذَيْنِ عَدَلْتَ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا.

وَتَقُولُ: (أَتَجْلِسُ أَمْ تَذْهَبُ؟)، فَيَسْتَوِي فِي هَذَا (أَمْ) وَ (أَوْ)، وَلَا يَسْتَوِي مَعَ ذِكْرِ الْمَفْعُولَاتِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَمَّا لَمْ يَنْفَصِلْ لَمْ يَحْتَمِلْ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، كَمَا يَحْتَمِلُهُ الْمُنْفَصِلُ، فَقَوْلُكَ: (أَتَضْرِبُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) أَحْسَنُ مِنْ تَقْدِيمِ الْاسْمِ فِيهِ<sup>(٢)</sup> تَقْدِيمُ الْفِعْلِ، لِمَا بَيَّنَّا قَبْلُ.



(١) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٠٣).

(٢) بعده في الأصل ود: (أحسن من).

## بَابُ ( أَوْ ) فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَوْ ) فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَوْ ) فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي النَّهْيِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْأَمْرِ [٢١١] عَلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ  
الشَّيْئَيْنِ بِالْمَعْنَى؟

فَلِمَ إِذَا قَالَ: ( كُلْ هَذَا أَوْ ذَاكَ )<sup>(١)</sup> فَأَكَلَ أَحَدُهُمَا فَقَدْ أَطَاعَ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ  
ذَلِكَ فِي النَّهْيِ إِذَا قَالَ: ( لَا تَأْكُلْ هَذَا أَوْ ذَاكَ )<sup>(٢)</sup>؟ فَلِمَ لَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَأْكُلْ أَحَدُهُمَا  
فَقَدْ أَطَاعَ، وَإِنْ أَكَلَ الْآخَرَ؟

وَمَا حُكْمُ: ( جَالِسٌ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا )<sup>(٣)</sup>؟ وَهَلْ يَكُونُ مُطِيعًا بِمُجَالَسَةِ  
الْجَمِيعِ، أَمْ إِنَّمَا هُوَ مُطِيعٌ بِمُجَالَسَةِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؟

وَمَا حُكْمُ: ( اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا )<sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ كَانَ الْأَظْهَرُ مِنْ هَذَا خِلَافَ  
الْأَظْهَرِ مِنَ الْأَوَّلِ؟

وَمَا الْأَصْلُ فِي ( أَوْ )؟ وَمَا قِسْمَتُهَا<sup>(٥)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: ( كُلْ لَحْمًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا ) فِي الطَّاعَةِ بِالْجَمِيعِ؟ وَمَا حُكْمُ: ( كُلْ  
لَحْمًا أَوْ خُبْزًا أَوْ تَمْرًا ) فِي الطَّاعَةِ بِذَلِكَ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ ءِثْمًا أَوْ كُفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤]؟ وَهَلْ يَكُونُ لَوْ  
قِيلَ: ( أَطِيعْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا ) عَاصِيًا بِطَاعَةِ الْجَمِيعِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ١٨٤: « هذا باب ( أَوْ ) في غير الاستفهام ».

(١، ٢) في د: ( وذاك ).

(٣، ٤) في الأصل: ( خلدا ).

(٥) في د: ( قسمها ).

وَمَا الْأَظْهَرُ فِي: (كُلُّ خُبْرًا أَوْ لَحْمًا)؟ وَلِمَ صَارَ فِيهِ مَعْنَى: لَا تَجْمَعُهُمَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَدَلَ بِـ (أَوْ) عَنِ الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ فِي جَمْعِهِمَا؟

وَمَا حُكْمُ: (خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُطِيعًا إِنْ أَخَذَهُ بِالْجَمِيعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى: خُذْهُ كَيْفَ تَصَرَّفْتَ الْحَالُ؛ وَلِذَلِكَ عَاقَبَتْ (أَوْ) <sup>(١)</sup> الْوَاوَ فِي <sup>(٢)</sup> هَذَا، فَكَفَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ أُخْتِهَا؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ (أَوْ) قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَاوِ؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (جَالِسَ الْحَسَنِ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (لَأُضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَوْ مَكَّةَ)؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ عَلَى الْحَالِ مَعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَعَلَى (إِنْ) الْجَزَاءِ، فَقَالَ <sup>(٣)</sup>: «كَأَنَّهُ قَالَ: لَأُضْرِبَنَّ ذَاهِبًا أَوْ مَاكِثًا، أَوْ لَأُضْرِبَنَّ إِنْ ذَهَبَ أَوْ مَكَّةَ»؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَوَجَّهُ فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى: لَأُضْرِبَنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَلِهَذَا جَازَتْ الْحَالُ فِي الْمَاضِي؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ بِـ (أَمْ) فِي قَوْلِكَ: (لَأُضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَمْ مَكَّةَ)؟ وَلِمَ جَازَ: (لَأُضْرِبَنَّ أَذْهَبَ أَمْ مَكَّةَ)، وَلَمْ يَجْزُ: (لَأُضْرِبَنَّ أَذْهَبَ أَوْ مَكَّةَ)؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ <sup>(٤)</sup> زِيَادَةَ بْنِ زَيْدٍ الْعُدْرِيِّ <sup>(٥)</sup> [ظ ٢١١]:

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عَنْدَهُ أَطَالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا (أَمْ)، إِنْ كَانَتْ الْأَلِفُ فِي (أَطَالَ) (أَلِفَ) (أَفْعَلَ)، وَيَجُوزُ إِنْ كَانَتْ أَلِفَ الاسْتِفْهَامِ، وَلَا يَجُوزُ بِـ (أَوْ) إِنْ <sup>(٦)</sup> كَانَتْ أَلِفَ الاسْتِفْهَامِ؟

(١) قوله: (أو) ليس في د.

(٣) سيبويه ١٨٥/٣.

(٤) قوله: (في قول) مكرر في د.

(٥) هو زِيَادَةُ بْنُ زَيْدٍ الْحَارِثِيُّ، مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ سَعْدِ أَخِي عُدْرَةَ، وَقِيلَ: هُوَ زِيَادَةُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ سَعْدِ هَذِيمٍ، شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ، عَاشَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، قَتَلَهُ ابْنُ عَمِّهِ هَذِيمَةُ بْنُ خَشْرَمٍ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْخَزَانَةِ ٣٦٦/٤.

(٦) في د: (وإن).

وقول الشاعر:

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مُطْرِفٍ      حُتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ هَذَا بِ (أَمْ) أَصْلًا؟

وَلِمَ جَازَ: (مَا أَذْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ)، وَلِمَ يَجُزْ: (لَأُضْرِبَنَّهُ أَذْهَبَ أَوْ مَكَثَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَعْلَمُ أَقَامَ زَيْدٌ)، وَلِمَ يَجُزْ: (لَأُضْرِبَنَّهُ أَذْهَبَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (وَكُلُّ حَقٍّ لَهُ سَمِينَاهُ أَوْ لَمْ نُسَمِّهِ)، و(كُلُّ حَقٍّ عَلِمْنَاهُ أَوْ جَهِلْنَاهُ)،  
و(كُلُّ حَقٍّ هُوَ لَهَا دَاخِلٌ فِيهَا أَوْ خَارِجٌ مِنْهَا)؟ وَلِمَ كَانَ هَذَا عَلَى (أَوْ) الَّتِي  
لِلإِبَاحَةِ؟ وَهَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (خُذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (أَعْلَمْنَاهُ أَمْ جَهِلْنَاهُ)، وَلِمَ يَجُزْ: (أَعْلَمْنَاهُ أَوْ جَهِلْنَاهُ)؟ وَهَلْ هُوَ  
بِمَنْزِلَةِ: (لَأُضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ)؟

وَلِمَ جَازَ: (عَلِمْنَاهُ أَوْ جَهِلْنَاهُ) عَلَى الصِّفَةِ وَالْحَالِ، وَلِمَ يَجُزْ فِي: (لَأُضْرِبَنَّهُ<sup>(١)</sup>)  
ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ) إِلَّا عَلَى أَحَدِهِمَا؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَوْ) فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْأَصْلِ، فِيهَا مَعْنَى  
(أَحَدٍ)<sup>(٢)</sup>، وَتَحْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ قَدْ قَصَدَهَا بِحَسَبِ  
مَا يَصْحَبُ (أَوْ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى تَضْمِينِهَا الْمَعْنَى:

فَالْأَوَّلُ: مَعْنَى (أَحَدٍ) مُجَرَّدٍ، عَلَى الْإِبْهَامِ<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ  
إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُوكَ﴾ [الصفات: ١٤٧]، أَيْ: إِلَى إِحْدَى الْعِدَّتَيْنِ.

الثَّانِي: كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (مَا أَذْرِي مَنْ جَاءَنِي الْيَوْمَ إِلَّا أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَنِي  
رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ)، فِهَذَا قَدْ وَجَّهَهَا إِلَى الشَّكِّ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا أُضْرِبَنَّهُ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ١٨٧/٣ وَالْجَوَابُ.

(٢) فِي د: (أَخَذَ).

(٣) فِي د: (الْإِبْهَامُ).

الثالث: التَّخْيِيرُ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (كُلَّ السَّمَكِ أَوْ اشْرَبِ اللَّبَنَ)، فهذا عَلَى التَّخْيِيرِ.

الرَّابِعُ: الإِبَاحَةُ، كَقَوْلِكَ: (جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ).

ولا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ فِي النَّهْيِ مَجْرَاهَا فِي الْأَمْرِ، كَقَوْلِكَ: (كُلْ هَذَا الطَّعَامَ أَوْ ذَاكَ)، فهو إِذَا أَكَلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ مُطِيعٌ.

فَإِنْ قَالَ: (لَا تَأْكُلْ هَذَا الطَّعَامَ أَوْ ذَاكَ)، فهو إِنْ لَمْ يَكُنْ يَأْكُلْ أَحَدُهُمَا دُونَ [٢١٢] الْآخَرِ عَاصٍ، وَلَا يَكُونُ مُطِيعًا إِلَّا بِالْامْتِنَاعِ مِنْهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ نَهْيُ النَّفْسِ، إِذَا قَالَ: (لَمْ أَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ هَذِهِ الدَّارَ)، فهو إِنْ دَخَلَهُمَا جَمِيعًا فَقَدْ كَذَبَ، وَإِنْ دَخَلَ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى فَقَدْ كَذَبَ.

وَلَوْ قَالَ: (دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ هَذِهِ الدَّارَ)، فَكَانَ قَدْ دَخَلَ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى، فَإِنَّهُ صَادِقٌ.

وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّفْيَ يَطْلُبُ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ أَعْمُ الْعَامِّ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْإِيجَابِ، فَإِنَّمَا يَطْلُبُ أَقْلٌ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الصِّفَةَ.

وَتَقُولُ: (جَالِسِ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا) <sup>(١)</sup>، فَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنْ يُجَالَسَ مِنْ غَيْرِ فَسَادٍ فِي التَّدْبِيرِ كَانَ مُطِيعًا بِمُجَالَسَةِ أَحَدِهِمْ، وَبِمُجَالَسَةِ الْجَمِيعِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ صَحِبَ الْكَلَامَ مَا <sup>(٢)</sup> يَقْتَضِي أَنْ جَمْعُهُمْ فِي الْمُجَالَسَةِ فِيهِ فَسَادٌ فِي التَّدْبِيرِ كَانَ عَاصِيًا بِمُجَالَسَةِ الْجَمِيعِ. وَإِنْ اسْتَبْهَمَ ذَلِكَ لَمْ يُقْطَعْ بِأَنَّهُ مُطِيعٌ إِلَّا بِمُجَالَسَةِ أَحَدِهِمْ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنْهُمْ مَوْقُوفًا عَلَى دَلِيلِهِ، فَعَلَى هَذَا مَجْرَى الْبَابِ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْأَمْرِ.

وَتَقُولُ: (اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا) <sup>(٣)</sup>، فَلَا ظَهْرَ فِي هَذَا أَنَّهُ <sup>(٤)</sup> يَكُونُ مُطِيعًا بِضَرْبِ أَحَدِهِمْ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: (أَعْطِ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ بَكْرًا) فَلَا ظَهْرَ فِيهِ أَنْ يَكُونُ مُطِيعًا

(٢) فِي د: (بِهَا).

(٤) فِي د: (أَنْ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (خَلِدًا).

(٣) فِي الْأَصْلِ: (خَلِدًا).

بِعَطِيَّةٍ أَحَدِهِمْ فَقَطْ.

وَتَقُولُ: (كُلْ لَحْمًا أَوْ خُبْزًا أَوْ تَمْرًا)، فَظَاهِرُ هَذَا الطَّاعَةِ بِأَكْلِ أَحَدٍ<sup>(١)</sup> هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ حَظَرٍ لِمَا عَدَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: (كُلْ لَحْمًا أَوْ خُبْزًا) كَانَ عَلَى الْحَظَرِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ إِلَى (أَوْ) فَأَخْرَجَ الْمَعْنَى عَنِ الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ فِيهِ مِنْ أَكْلِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوا اللَّحْمَ وَالتَّمْرَ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ: (كُلْ لَحْمًا أَوْ خُبْزًا أَوْ تَمْرًا) لَصَارَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ فِي الْحَظَرِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ أَكْلِ اللَّحْمِ وَالْخُبْزِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الْإِنْسَانُ: ٢٤]، فَالْمَعْصِيَةُ تَقَعُ بِطَاعَةِ أَحَدِهِمَا، وَبِطَاعَتِهِمَا جَمِيعًا، وَلَوْ قَالَ: (أَطْعِ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) لَمْ تَقَعِ الطَّاعَةُ لِهَذَا الْأَمْرِ إِلَّا بِطَاعَةِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهَا تَكْفِي فِي الْأَمْرِ الْخَاصِّ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَطْعُهُ فِي الْإِرْشَادِ إِلَى الطَّرِيقِ، فَقَصَدَ طَاعَةَ أَحَدِهِمَا، وَاسْتَعْنَى [ظ ٢١٢] أَنْ يُقْصَدَ طَاعَةُ الْآخَرِ، أَوْ يُطْلَبَ<sup>(٢)</sup> مَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ)، فَهَذَا يَكُونُ مُطِيعًا إِذَا أَخَذَهُ بِالْجَمِيعِ؛ لِمَا دَخَلَ الْكَلَامَ مِنْ مَعْنَى: خُذْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>: (خُذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ)، وَتَدَاخَلَ الْكَلَامَانِ حَتَّى صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُجْزِئُ<sup>(٤)</sup> مِنْ صَاحِبِهِ.

وَلَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى<sup>(٥)</sup> أَنَّ (أَوْ) قَدْ نُقِلَتْ إِلَى مَعْنَى الْوَاوِ، كَمَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ قَدْ نُقِلَتْ إِلَى مَعْنَى (أَوْ)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْجَمْعِ، فَهِيَ إِذَا أَخَذَهُ بِأَحَدِهِمَا مُطِيعٌ؛ لِلتَّدَاخُلِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْكَلَامِ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَتَقُولُ: (لَا ضَرْبَ نَهْ دَهَبٍ أَوْ مَكَّةَ)، فَيُقَدَّرُ<sup>(٦)</sup> عَلَى وَجْهَيْنِ، كِلَاهُمَا صَحِيحٌ فِيهِ: لَا ضَرْبَ نَهْ ذَاهِبًا أَوْ مَاكِثًا، عَلَى الْحَالِ، وَلَا ضَرْبَ نَهْ إِنْ دَهَبَ أَوْ مَكَّةَ، عَلَى

(٢) في د: (ويطلب).

(١) قوله: (أحد) ليس في د.

(٣) انظر القول في سبويه ٣/ ١٨٦، وشرح السيرافي ٣/ ٤٤٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١٢٧.

(٥) قوله: (على) ليس في د.

(٤) في د: (يجري).

(٦) في د: (فقدّر).

مَعْنَى الشَّرْطِ؛ لِمَا دَخَلَهُ مِنْ مَعْنَى: لَأَضْرِبَنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَلِذَلِكَ تَوَجَّهَ فِي الْمَاضِي أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَأَضْرِبَنَّ ذَاهِبًا أَوْ مَآكِثًا فِي مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ؛ وَلِهَذَا قَدَّرَهُ بِـ (إِنْ) الْجَزَاءِ وَبِالْحَالِ.

وَلَا يَجُوزُ: (لَأَضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَمْ مَكْثَ)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَنْقَطِعُ بِـ (أَمْ)، فَلَا يَتَّصِلُ الْأَوَّلُ، وَلَا الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْعُمُومِ، وَالثَّانِي قَدْ اسْتَقْبَلَ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: (لَأَضْرِبَنَّ أَدَّهَبَ أَمْ مَكْثَ)؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَأَضْرِبَنَّ أَيَّ ذَلِكَ كَانَ، فَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَعْنَى: عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ مَعْنَى الْكَلَامِ.

وَلَا يَجُوزُ: (لَأَضْرِبَنَّ أَدَّهَبَ أَوْ مَكْثَ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (لَأَضْرِبَنَّ أَدَّهَبَ)، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى: عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَوْ) مَعَ الْأَلِفِ عَلَى تَقْدِيرِ: لَأَضْرِبَنَّ أَحَدَ ذَلِكَ كَانَ، فَلَيْسَ هَذَا: عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَقَالَ زِيَادَةُ بْنُ زَيْدٍ الْعُذْرِيُّ:

٨٧٤ إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَ<sup>(١)</sup>

فَهَذَا إِذَا كَانَ مِنْ<sup>(٢)</sup>: (أَطَالَ، يُطِيلُ) لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِـ (أَوْ) دُونَ (أَمْ)، فَإِنْ كَانَ مِنْ (طَالَ، يَطُولُ) لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِـ (أَمْ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (لَأَضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَمْ مَكْثَ)<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الشَّاعِرُ [٢١٣]:

٨٧٥ وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مُطَرِّفٍ حُتُوفَ الْمَنَابَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لزيادة بن زيد العذري في سيبويه ٣/ ١٨٥، وابن السيرافي ٢/ ١٤٤، والمحكم ٤/ ٣٨٤، وتنقيح الألباب ٢٧٨. وهو لزائدة بن زيد العذري في تحصيل عين الذهب ٤٥١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٠٢، والتعليقة ٢/ ٢٨٨، وأمالى ابن الحاجب ٧٤٧، وشرح الرضي ٤/ ٤١٤. وفي د: (أطال وأملى).

(٢) قوله: (من) ليس في د. (٣) في د: (أو مكث).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمليح بن علاق القعيني في ابن السيرافي ٢/ ١٤٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ١٨٥، والأزهية ١٢٧، وتحصيل عين الذهب ٤٥١، والنكت للأعلم ٨٠٨، وتنقيح الألباب ٢٧٨، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٧٤٧، وشرح الرضي ٤/ ٤١٣، والخزانة ١١/ ١٦٩.



فهذا لا يَجُوزُ بِـ (أَمْ) أَصْلًا، عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ.

وَتَقُولُ: ( مَا أَذْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ )؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ: ( مَا أَذْرِي أَحَدَهُمَا كَانَ )؟  
ولا يَجُوزُ: ( لِأَضْرِبَنَّهُ أَذْهَبَ أَوْ مَكَثَ )؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ: ( أَحَدَهُمَا كَانَ )؛ لِأَنَّ هَذَا  
لَا يَدُلُّ: عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ الاسْتِفْهَامُ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْعُمُومِ بِـ (أَمْ) مَعَ  
الْأَلْفِ.

وَيَجُوزُ: ( أَعْلَمَ أَقَامَ ) إِذَا جَرَى ذِكْرُ إِنْسَانٍ. وَلَا يَجُوزُ: ( لِأَضْرِبَنَّهُ أَذْهَبَ )؛  
لِأَنَّ (أَعْلَمَ) لَا يَقْتَضِي: عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَيْسَ يَطْلُبُ عُمُومًا، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (أَعْلَمَ  
زَيْدًا).

وَتَقُولُ: ( وَكُلُّ حَقٍّ لَهُ عِلْمُنَاهُ أَوْ جَهْلُنَاهُ ) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: ( لِأَضْرِبَنَّهُ أَذْهَبَ  
أَوْ مَكَثَ ) فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ، أَوْ لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْلُحُ هَذَا عَلَى الصِّفَةِ لِـ (حَقٍّ)؛  
لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ<sup>(١)</sup> وَصِفَ بِنَكْرَةٍ، وَلَا يَصْلُحُ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْحَالِ. وَلَا يَجُوزُ فِي: ( أَذْهَبَ  
أَوْ مَكَثَ ) إِلَّا عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ مَعْرِفَةٌ.



## بَابُ الْوَائِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى خِلَافٍ مَعْنَى (أَوْ) (\*)

الْغَرَضُ [فِيهِ] <sup>(١)</sup> أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْوَائِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى خِلَافٍ مَعْنَى (أَوْ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْوَائِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى خِلَافٍ مَعْنَى (أَوْ)؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْوَائُ مَعَ الْأَلْفِ عَلَى اسْمٍ مُفْرَدٍ؟ وَلِمَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى جُمْلَةٍ فِي هَذَا؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْأَلْفُ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا (هَلْ)؟  
وَهَلَّا جَازَ أَنْ تَدْخُلَ <sup>(٢)</sup> هِيَ عَلَى الْأَلْفِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهَا مُتَّصِلَةٌ بِالْأَوَّلِ؟

وَلِمَ جَازَ أَنْ يَتَّصِلَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ مَعَ الْأَلْفِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَتَّصِلَ بِعَمَلِ الْعَامِلِ؟

وَمَا حُكْمُ قَوْلِ الْقَائِلِ: (أَوْ هُوَ مِمَّنْ يَكُونُ عِنْدَهُ؟) بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَكَلِّمِ: (هَلْ وَجَدْتَ فُلَانًا؟) <sup>(٣)</sup> عِنْدَ فُلَانٍ؟

(\*) العنوان في الكتاب ١٨٧/٣: «باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا في د.

(٢) الكلام من قوله: (عليها الألف) إلى هذا الموضع ساقط من د.

(٣) في د: (فلان).

وَلِمَ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى [ ظ ٢١٣ ] الْجُمْلَةِ فِي هَذَا، وَلِمَ يَجُزُّ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُفْرَدِ، فَتَقُولَ: (أَوْ فَلَانًا)؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ (هَلْ) عَلَى وَائِ الْعَطْفِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ أَخَانَا ؟ )؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ بِالْوَاوِ، وَبَيْنَهُ بِـ (أَوْ) <sup>(١)</sup>، إِذْ قُلْتَ: ( أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ أَخَانَا ؟ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى: ( لَا بَلْ لَسْتَ <sup>(٢)</sup> أَخَانًا ) إِذَا كُرِّرَ الْعَامِلُ؟

وَلِمَ جَازَ <sup>(٣)</sup> أَنْ تَكُونَ (أَوْ) مُتَّصِلَةً وَمُنْقَطِعَةً، وَلِمَ يَجُزُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (أَمَّا)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَوْ) تَقَعُ مَوْقِعَ الْاسْتِدْرَاكِ، كَمَا تَقَعُ (أَمْ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَمَّا)؛ لِأَنَّهُ يُسْتَقْبَلُ <sup>(٤)</sup> بِهَا الْمَعْنَى؟

وَلِمَ وَجَبَ تَكْرِيرُ الْعَامِلِ فِي: (أَمَّا أَنْتَ صَاحِبِنَا أَوْ مَا أَنْتَ أَخَانَا؟)، وَلِمَ يَجِبُ فِي (أَوْ) إِذَا قُلْتَ: (أَمَّا أَنْتَ صَاحِبِنَا أَوْ أَخَانَا؟) وَفِي: (أَلَا تَأْتِينَا أَوْ لَا تُحَدِّثُنَا) بِتَكْرِيرِ (لَا)، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (أَوْ) إِذَا قُلْتَ: (أَلَا تَأْتِينَا أَوْ تُحَدِّثُنَا؟) وَلِمَ كَانَ: ( أَلَسْتَ أَخَانًا أَوْ صَاحِبِنَا أَوْ جَلِيسِنَا ؟ ) عَلَى مَعْنَى: أَلَسْتَ عَلَى أَحَدٍ <sup>(٥)</sup> هَذِهِ الْأَحْوَالِ؟ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ إِذَا قُلْتَ: ( أَلَسْتَ أَخَانًا أَوْ لَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ جَلِيسِنَا ؟ ) عَلَى مَعْنَى التَّفْصِيلِ بِأَنَّكَ قَدْ جَمَعْتَ هَذِهِ الْأَحْوَالَ؟

وَلِمَ كَانَتْ (أَوْ) مُنْقَطِعَةً مَعَ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، وَمُتَّصِلَةً مَعَ تَرْكِ تَكْرِيرِهِ فِي: ( لَسْتَ بَشَرًا أَوْ لَسْتَ عَمْرًا )، وَفِي: ( مَا أَنْتَ بِبَشَرٍ أَوْ مَا أَنْتَ بِعَمْرٍو )؟ وَلِمَ يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: ( لَسْتَ بَشَرًا أَوْ عَمْرًا )؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ: ﴿ لَا تُطْعِمُهُمْ ءِثْمًا أَوْ كُفُورًا ﴾ [ الْإِنْسَانُ: ٢٤ ]، وَبَيْنَهُ لَوْ قِيلَ:

(٢) فِي د: ( أَلَسْتَ ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( وَبَيْنَهُ أَوْ ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: ( يَسْتَقِلُّ )، وَكَذَا فِي الْجَوَابِ.

(٣) فِي د: ( وَلَمْ لَا جَازَ ).

(٥) فِي د: ( مَعْنَى ).

(أَوْ لَا تُطِيعُ كُفُورًا)؟ فَلِمَ قَالَ<sup>(١)</sup>: «لَوْ قِيلَ كَذَا انْقَلَبَ الْمَعْنَى»؟

وَلِمَ كَثُرَتْ هَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ فِي الْقُرْآنِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِحُسْنِ الْإِتِّصَالِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾<sup>(١٧)</sup> أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿ [الأعراف: ٩٧، ٩٨] ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾<sup>(١٨)</sup> أَوْ إِنَّا لَأَوَّلُونَ ﴿ [الصفات: ١٦، ١٧] ؟ وَلِمَ جَازَ الْمُفْرَدُ<sup>(٢)</sup> [ ٢١٤ ] هَاهُنَا؟ وَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ كَلِمَا عَهْدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠] <sup>(٣)</sup>؟

## بَابُ ( أَمْ )

### الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَمْ ) الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَلْفِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى غَيْرِهَا؟

فَلِمَ جَازَ: ( أَمْ هَلْ تَقُولُ )؟ وَلِمَ يَجُزْ: ( أَمْ أَتَقُولُ )؟

وَلِمَ جَازَ تَرْكُ الْأَلْفِ مَعَ ( مَنْ )، و ( مَتَى )، و ( مَا ) وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَلِمَ

(٢) قوله: (المُفْرَد) مكرر في الأصل.

(١) سيبويه ١٨٨/٣.

(٣) في الأصل: (أفكلما)، وكذا في المصحف.

(\*) العنوان في الكتاب ١٨٩/٣: «هذا باب تبيان ( أَمْ ) لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف؟».

يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ اسْمٍ مُبْهَمٍ؟

وَلِمَ جَاَزَ فِي (مَتَى)، وَلَمْ يَجْزُ فِي (إِذَا)؟

وَلِمَ جَاَزَ فِي (أَيْنَ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي (حَيْثُ)؟

وَلِمَ جَاَزَ تَرْكُ الْأَلِفِ فِي (هَلْ)، وَلَمْ يَجْزُ فِي (قَدْ)؟

وَلِمَ تَرَكْتَ الْأَلِفَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ تَجْزُ أَصْلًا فِي (كَمْ)، وَلَا (كَيْفَ)،

وَلَا (أَيْنَ)، وَلَا (مَتَى)، وَجَاَزَتْ فِي (مَنْ)، وَ (مَا)؟ وَلِمَ جَاَزَتْ (أَمْ) <sup>(١)</sup> فِي

جَمِيعِ ذَلِكَ وَلَمْ تَجْزِ الْأَلِفُ؟

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْوَائِ <sup>(٢)</sup> الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى [خِلَافِ] <sup>(٣)</sup> مَعْنَى (أَوْ) دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَوْضِعَ لَهَا لِتَعْقِدِهَا بِالْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَلَا عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ؛ لِأَنَّهُ يُنَاقِضُ الْأَصْلَ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ فِي أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا، وَلَا مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ الَّذِي يَعْقِدُ مَا بَعْدَ الْأَلِفِ بِمَا <sup>(٤)</sup> قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْقِدُهُ فِي اللَّفْظِ، وَعَمَلُ الْعَامِلِ يَعْقِدُهُ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لَهَا الصَّدْرُ الَّذِي يُوجِبُ الاسْتِثْنَاءَ بِهَا مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي بَعْدَهَا مُنْعَقِدٌ بِمَا قَبْلَهَا مَعَ اللَّفْظِ.

فَأَمَّا إِذَا انْفَرَدَ اتِّصَالُ اللَّفْظِ فَقَطْ <sup>(٥)</sup> فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مُشَاهَدَةِ الْقَائِلِ يَصِلُ كَلَامُهُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَوُضِلَ حَرْفِ [ظ ٢١٤] الْعَطْفِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ فِي أَنَّهُ

(١) فِي د: (فِي أَمْ). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (الْوَا).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا فِي الْعُنْوَانِ.

(٤) فِي د: (عَلَى بِمَا). (٥) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَقَدْ).

لا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْإِبْتِدَاءِ قَدْ رَتَّبَتْ الْمَعَانِي عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ.  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ ( هَلْ ) عَلَى وَائِ الْعَطْفِ، كَمَا جَازَ فِي الْأَلِفِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ  
 مُتَمَكِّنَةً فِي صَدْرِ الْكَلَامِ بِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( هَلْ )، فَيَجِبُ أَنْ  
 تَدْخُلَ وَائِ الْعَطْفِ عَلَى ( هَلْ )؛ لِتَدْخُلَ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهَا قَدْ اتَّصَلَتْ  
 بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى؛ إِذْ لَمْ تَتَمَكَّنْ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَلِفِ؛  
 لِتَمَكُّنِهَا هُنَاكَ، فَمُنِعَتِ الْوَائُ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّكُنْ مِنْهَا فِي الصَّدْرِ؛ إِذْ هِيَ  
 مَوْضُوعَةٌ لِقَطْعِ مَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا، وَالْوَائُ مَوْضُوعَةٌ لَوْصُلِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا،  
 فَوَصَلَتْ الْجُمْلَةُ فِي ( هَلْ )؛ لِضَعْفِهَا عَنِ الصَّدْرِ، وَلَمْ تَصِلْ [ فِي ]<sup>(٢)</sup> الْأَلِفِ لِقَوَّتِهَا  
 فِي الصَّدْرِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَيَقُولُ الْقَائِلُ: ( هَلْ وَجَدْتَ<sup>(٣)</sup> فُلَانًا<sup>(٤)</sup> عِنْدَ فُلَانٍ )، فَتَقُولُ: ( أَوْ هُوَ مِمَّنْ  
 يَكُونُ عِنْدَهُ ) فَتَسْتَأْنِفُ الْجُمْلَةَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ فِي  
 اللَّفْظِ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْقَائِلُ أَوَّلًا، وَلَوْ قَالَ: ( أَوْ فُلَانًا ) فَأَدْخَلَهَا عَلَى الْمَفْرَدِ  
 لَمْ يَجْزِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا.

وَتَقُولُ: ( أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ لَسْتَ أَخَانَا )، فَتُكْرِّرُ الْعَامِلَ، لِتَكُونَ قَدْ  
 عَقَدْتَ جُمْلَةً بِجُمْلَةٍ، وَلَوْ أَتَيْتَ بِـ ( أَوْ ) لَمْ تَحْتَجْ إِلَى تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، فَكُنْتَ  
 تَقُولُ: ( أَلَسْتَ صَاحِبِنَا أَوْ أَخَانَا )، وَلَوْ كَرَّرْتَ الْعَامِلَ مَعَ ( أَوْ ) لَصَارَ الْمَعْنَى  
 عَلَى الْإِنْقِطَاعِ بِالْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى الثَّانِي فِي: ( أَلَسْتَ صَاحِبِنَا  
 أَوْ لَسْتَ أَخَانَا )، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَسْتَ أَخَانَا، فَبَقِيَتْ عَلَى جِهَةِ الْإِضْرَابِ عَنِ  
 الْأَوَّلِ، بِمَنْزِلَةِ ( لَا بَلْ لَسْتَ أَخَانَا ).

وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةٌ عَلَى تَفْصِيلِ أَجْمَلَتُهُ (أَحَدٌ)، وَمُنْقَطِعَةٌ بِالنَّفْيِ  
 وَالْإِيجَابِ عَلَى مَعْنَى ( بَلْ )؛ لِأَنَّهَا نَظِيرَةٌ ( أُمُّ ) فِي وَقُوعِهَا مَوْقِعَ الْاسْتِدْرَاكِ،

(١) فِي د: ( الْوَائِ ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: ( فُلَانِ ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( وَدَدْتَ ).

وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي [وه ٢١٥]: (أَمَا)؛ لِأَنَّهُ يُسْتَقْبَلُ بِهَا الْمَعْنَى.

وَإِذَا قُلْتَ: (أَلَسْتَ أَخَانًا أَوْ صَاحِبَنَا أَوْ جَلِيسِنَا؟) فَهُوَ عَلَى مَعْنَى: أَلَسْتَ أَحَدًا<sup>(١)</sup> هَذِهِ الْأَحْوَالُ؟.

فَإِنْ قُلْتَهُ بِالْوَاوِ قُلْتَ: (أَلَسْتَ أَخَانًا أَوْ لَسْتَ صَاحِبَنَا أَوْ لَسْتَ جَلِيسِنَا؟) عَلَى التَّقْرِيرِ بِأَنَّكَ قَدْ جَمَعْتَ هَذِهِ الْأَحْوَالَ.

و (أَوْ) مُنْقَطِعَةٌ مَعَ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، كَمَا تَكُونُ (أَمْ)، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا اسْتِفْهَامٌ، وَإِنَّمَا انْقَطَعَتْ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ يَدُلُّ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ بِالْجُمْلَةِ، وَإِلَّا فَلِأَنَّهُ يَكْفِي مِنْهُ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ.

وَمِنْ ذَلِكَ: ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَوْكَفُّوْا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أَيْ: لَا تُطِيعْ أَحَدَ هَٰذَيْنِ. وَلَوْ قِيلَ: (أَوْ لَا تُطِيعْ كَفُّوْا) لَانْقَلَبَ الْمَعْنَى إِلَى النَّهْيِ عَنِ طَاعَةِ الْكُفُورِ خَاصَّةً.

وهذه الواو تكثر في القرآن لحسن<sup>(٢)</sup> الاتصال في الكلام، فَمِنْ ذَلِكَ: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾<sup>(١٧)</sup> أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧، ٩٨]، فَهَذَا شَاهِدٌ عَلَى دُخُولِ<sup>(٣)</sup> الْأَلْفِ عَلَى الْوَاوِ وَعَلَى الْفَاءِ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْفَاءِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَعَلَى ذَلِكَ دَخَلَتْ: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]؛ لِأَنَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ يُقِيمُ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ أَوَّلًا، ثُمَّ يَعْظُهُمْ وَيُخَوِّفُهُمْ بِالْعِقَابِ، إِنَّ عَدَلُوا عَنْ مُوجِبِهَا، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَأَنذَرْتُ سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ، وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١٣)</sup> فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤].

وَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾<sup>(١١)</sup> أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٦، ١٧] دَخَلَتْ فِي هَذَا عَلَى الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنَّ الْخَبَرَ مُحذُوفٌ، بِتَقْدِيرِ: أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ مَبْعُوثُونَ.

(٢) في الأصل ود: (بحسن)، وكذا في السؤال.

(١) في د: (على أحد).

(٣) في الأصل: (دخل)، وكذا د.

وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَوْكَلَمَا عَنْهُدُوا عَهْدًا تَبَذَّهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]،  
فهذه جُمْلَةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَائُ مَعَ الْأَلِفِ.

### وَالْجَوَابُ<sup>(١)</sup> عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَمْ) دُخُولُهَا عَلَى حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ الَّتِي لَهَا أَصْلُ<sup>(٢)</sup> تَرْجِعُ  
إِلَيْهِ غَيْرُ الاسْتِفْهَامِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَلِفِ؛ لِأَنَّهُ [ظ ٢١٥] لَا أَصْلَ لَهَا غَيْرَ الاسْتِفْهَامِ،  
وَلَا يَدْخُلُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: (أَمْ هَلْ نَقُولُ كَذَا)،  
وَلَا يَجُوزُ: (أَمْ أَتَقُولُ كَذَا).

وَيَجُوزُ تَرْكُ الْأَلِفِ مَعَ (مَنْ)، و (مَتَى)، و (مَا)، وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ  
الْمُبْهَمَةِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ اسْمٍ مُبْهَمٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْمُبْهَمِ  
النَّاقِصِ الَّذِي لَا يَلْزَمُهُ صَلَةٌ، أَوْ إِضَافَةٌ تُبَيِّنُهُ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ فِي (مَتَى)،  
وَلَمْ يَجْزِ فِي (إِذَا)؛ لِلزُّومِ الْإِضَافَةِ فِي (إِذَا)، وَجَازَ فِي (أَيْنَ)، وَلَمْ يَجْزِ فِي  
(حَيْثُ) لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَجَازَ فِي (هَلْ)، وَلَمْ يَجْزِ فِي (قَدْ)؛ لِأَنَّ (هَلْ) تُشَبِّهُ الْأَلِفَ فِي أَنَّ مَخْرَجَ الْهَاءِ  
مِنْ مَخْرَجِهَا، فَكَانَتْ لِذَلِكَ أَحَقُّ بِأَنْ تَنْوِبَ عَنْهَا.

وَلَا تَجُوزُ الْأَلِفُ فِي (كَمْ)، وَلَا (كَيْفَ)، وَلَا (أَيْنَ)، وَلَا (مَتَى)، وَتَجُوزُ  
فِي (مَنْ) و (مَا)؛ لِأَنَّهَا تُوَصَّلُ، فَتَخْرُجُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي تَنْوِبُ فِيهِ عَنِ أَلِفِ  
الاسْتِفْهَامِ، وَتَصِيرُ مَعَ الصَّلَةِ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي). و (أَمْ) تَجُوزُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ  
لِلتَّحَوُّلِ بِهَا مِنْ كَلَامٍ إِلَى كَلَامٍ؛ إِذْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الْعَطْفِ مَعَ الاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ الْأَلِفُ.

\* \* \*

(٢) قوله: (أصل) مكرر في الأصل.

(١) في د: (الجواب).



أَبْوَابُ  
مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ



## بَابُ ( أَفْعَل ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَفْعَل ) مِنَ الصَّرْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَفْعَل ) مِنَ الصَّرْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ؟

وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ إِذَا نُكِّرَ<sup>(١)</sup> بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؟ وَمَا الصَّوَابُ؟

وَلِمَ يَدَأُ بِهِ قَبْلَ سَائِرِ الْأَبْوَابِ<sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي زِنَةِ ( أَفْعَل ) مَعَ الصِّفَةِ أَوْ الْمَعْرِفَةِ مَنَعُ الصَّرْفِ، وَلَمْ يَجِبْ مَعَ

الْعُجْمَةِ وَهِيَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ؟

وَكَمْ الْأَسْبَابُ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ؟ وَلِمَ مَنَعَتْ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ، وَلَمْ تَمْنَعْ

بِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ؟

وَمَا السَّبَبُ الَّذِي يَضْعُفُ حَتَّى لَا يُعْتَدَّ بِهِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ؟ وَمَا السَّبَبُ الَّذِي

يَقْوَى [٢١٦] حَتَّى يَمْنَعَ الصَّرْفَ؟

وَمَا وَجْهُ شَبِّهِ الْفِعْلِ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ؟ وَمَا شَبِّهِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ؟

وَهَلْ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الشَّبِّهِ الَّذِي يُثْقِلُ<sup>(٣)</sup> الْأِسْمَ دُونَ الشَّبِّهِ الَّذِي لَا يُثْقِلُ<sup>(٤)</sup>

الْإِسْمَ؟

وَهَلَّا كَانَ مِنَ الْأَسْبَابِ خُرُوجُ الْإِسْمِ إِلَى زِنَةِ الْخُمَاسِيِّ، وَهُوَ النَّهَائِيَّةُ فِي

الثَّقَلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ الْفِعْلَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا خُمَاسِيَّ فِيهِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ١٩٣/٣: « هذا باب ( أفعل ) ».

(١) في د: ( أنكر ).

(٢) في د: ( الأسباب ).

(٣، ٤) في د: ( ينقل ).

وَمَا حُكْمُ: (أَحْمَرَ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الصِّفَةِ؟ وَمَا حُكْمُهُ فِي التَّسْمِيَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَذْهَبَ)، و (أَصْنَعَ) إِذْ سُمِّيَ بِهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَحْمَرَ)، و (أَخْضَرَ)، و (أَسْوَدَ) فِي التَّحْقِيرِ؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ مَعَ

خُرُوجِهِ عَنِ زِنَةِ الْفِعْلِ فِي الْأَصْلِ، كَمَا يَنْصَرِفُ (عُمَرُ) فِي التَّصْغِيرِ؟

## الجواب

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَفْعَلَ) مِنَ الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُ فِي الصِّفَةِ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ، وَفِي اسْمِ الْجِنْسِ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكْرَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي الصِّفَةِ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُثْقِلُهُ<sup>(١)</sup> وَيُقَرِّبُهُ مِنَ الْفِعْلِ، فَأَحَدُهُمَا<sup>(٢)</sup> زِنَةُ (أَفْعَلَ) الَّتِي تَغْلِبُ عَلَى الْفِعْلِ. وَالْآخَرُ كَوْنُهُ صِفَةً، وَهِيَ تُثْقِلُهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهَا ثَانِيَةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا مُضَمَّنَةٌ بِالْمَوْصُوفِ، كَتَضْمِينِ<sup>(٤)</sup> الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ، وَأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ كاشتقاق الفعل منه.

وَاخْتَلَفُوا فِي النَّكْرَةِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِالصِّفَةِ:

- فَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَبَوَيْهِ إِلَى أَنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَجَعَتْ إِلَى شَبِّهِ حَالِهَا فِي الصِّفَةِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، فَلَا شَيْءَ أَشْبَهُ بِحَالِهَا مِنْ تِلْكَ الْحَالِ، وَإِذَا كَانَتْ الْأَحْكَامُ تَجِبُ لِلشَّبِّ الْقَرِيبِ، وَحَصَلَ هَذَا الشَّبُّ الْقَرِيبُ وَجَبَ لَهُ الْحُكْمُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّكْرَةَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ تُثْقَلُ<sup>(٦)</sup> بِالاسْمِ كَثَقُلِ<sup>(٧)</sup> الصِّفَةِ فِي الْاسْمِ الَّذِي قَدْ كَانَ يَجِبُ لَهُ مَنَعُ الصَّرْفِ بِالثَّقَلِ<sup>(٨)</sup> بِهَذَا الشَّبِّ الْقَرِيبِ.

(٢) فِي د: (وَأَحَدُهُمَا).

(٤) فِي د: (لِتَضْمِينِ).

(٦) فِي د: (تَنْقُلِ).

(٨) فِي د: (بِالنَّقْلِ).

(١) فِي د: (يُنْقِلُهُ).

(٣) فِي د: (تَنْقِلُهُ).

(٥) سَيَبَوَيْهِ ٣/ ١٩٣.

(٧) فِي الْأَصْلِ: (كَثَقُلِ). وَفِي د: (كَتَقُلِ).

ولهذا أَصْلٌ مُجْمَعٌ [ظ ٢١٦] عَلَيْهِ فِيمَا تُقَطَّعُ فِيهِ أَلْفُ الْوَصْلِ وَمَا لَا تُقَطَّعُ؛  
وذلك أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا: (اسْتَضْرَبْتَ) لَمْ تُقَطَّعْ أَلْفُ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> حَالَهُ بَعْدَ  
التَّسْمِيَةِ تُشَبِّهُ حَالَهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ؛ إِذْ لَمْ يُخْرِجْهُ النُّقْلُ إِلَّا إِلَى تَسْمِيَةٍ قَدْ كَانَ عَلَى  
مِثْلِهَا قَبْلُ، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا: (اسْتَضْرَبْتَ) لَقَطَّعْتَ أَلْفَ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ بَعْدَ  
التَّسْمِيَةِ لَا تُشَبِّهُ حَالَهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ؛ إِذْ قَدْ أَخْرَجْهُ النُّقْلُ إِلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ  
الَّذِي يُبَاعِدُهُ مِنَ الْجِنْسِ الْأَوَّلِ، فَلَزِمَهُ أَحْكَامُ مَا خَرَجَ إِلَيْهِ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ أَحَقَّ بِهِ  
مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَصْلٌ آخَرُ وَهُوَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْحَرَكَةِ بِمَا تَنْفَصِلُ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ  
الْمَبْنِيَّةِ عَلَى السُّكُونِ، فَقَوْلُهُمْ: (مِنْ عَلٍ) بَنَوُهُ عَلَى الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ فِيمَا  
خَرَجَ إِلَيْهِ مِنَ الْبِنَاءِ تُشَبِّهُ حَالَهُ مُعَرَّبًا فِي قَوْلِكَ: (مِنْ عَلٍ)، فَوَجَبَ لَهُ بِهَذَا حُكْمُ  
الْبِنَاءِ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (كَمْ)<sup>(٢)</sup>، وَ(إِذْ)، فَبُيِّنَا عَلَى السُّكُونِ  
الَّذِي يَجِبُ لِكُلِّ مَبْنِيٍّ لَمْ تَعْرِضْ فِيهِ عِلَّةٌ.

وَكُلُّ هَذَا يُقَوِّي مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ فِي مَنَعَ صَرْفِ (أَحْمَرَ) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ إِذَا نُكِّرَ.  
- وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ يَنْصَرِفُ<sup>(٣)</sup>، وَاعْتَلَّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَانِعَ زَالَ، وَهُوَ  
الْصَّفَةُ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْصَرِفَ؛ إِذْ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَكُنْ السَّبَبُ الْوَاحِدُ، وَهُوَ زِنَةُ (أَفْعَل) مِمَّا

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَأَنَّهُ). (٢) فِي د: (حُكْم).

(٣) لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَسَيَبَوِيهِ فِي أَنَّ (أَحْمَرَ) لَا يَنْصَرِفُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً فِي الْأَصْلِ لِلْوصْفَةِ  
ووزن الفعل، وَلَا خِلَافَ أَيْضًا بَيْنَهُمَا إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَصَارَ عَلَمًا أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ أَيْضًا لِلْعِلْمِيَةِ وَالْوِزْنِ،  
وإنَّمَا يَخْتَلِفُ الْاِثْنَانِ فِي صَرْفِهِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ نَكَرَتْ. ذَهَبَ سَيَبَوِيهِ إِلَى مَنَعَ صَرْفِهِ، فَالْوصْفِيَّةُ تَعُودُ  
بَعْدَ التَّنْكِيرِ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى صَرْفِهَا، فَالْوصْفِيَّةُ لَا تَعُودُ عِنْدَ التَّنْكِيرِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْأَخْفَشَ رَجَعَ عَنِ  
هَذَا الرَّأْيِ إِلَى رَأْيِ سَيَبَوِيهِ. انْظُرْ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١/ ١١٣، وَمَا يَنْصَرِفُ  
وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ٧، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ٢١٧، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ١/ ١٧٥، وَابْنُ يَعِيشَ ١/ ٧٠، وَالبُدَيْعُ فِي  
عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٢/ ٢٦٨، وَالتَّخْمِيرُ ١/ ٢٢٣، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْتَدٍ لِلْقَوَّاسِ الْمُوصِلِيِّ ١/ ٤٦٥، وَشَرْحُ  
كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْقَوَّاسِ الْمُوصِلِيِّ ١/ ١٣٥، وَابْنُ النَّاطِمِ ٤٦٩، وَالبَيَانُ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ ٥١٧،  
وَخِلَافُ الْأَخْفَشِ ١٧٩.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِذَا).

يَمْنَعُ الصَّرْفَ، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِالشَّبَهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا فِي الْقِيَاسِ عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَبَدَأَ سَبَبِيَّتَهُ بِهَذَا الْبَابِ، وَهُوَ بَابُ (أَفْعَلْ)؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ وَأَغْلَبُ؛ إِذْ كَانَ يَكْثُرُ فِي الصِّفَةِ وَالتَّسْمِيَةِ، وَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَزَنَةُ (أَفْعَلْ) مَعَ الصِّفَةِ أَوْ الْمَعْرِفَةِ تَمْنَعُ الصَّرْفَ، وَلَا تَمْنَعُ مَعَ الْعُجْمَةِ؛ لِأَنَّ الْعُجْمَةَ الَّتِي يُعْرَبُ الْأِسْمُ بِهَا فِي حَالِ التَّنْكِيرِ لَا يُعْتَدُّ بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْأِسْمُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْجِنْسِ، أَوْ الْوَصْفِ الْمَوْضُوعِ فِي أَصْلِ الْعَرَبِيَّةِ، نَحْوُ: (أَجْرٌ)<sup>(١)</sup>، وَ (فِرْنَدٌ)<sup>(٢)</sup>، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

وَالْأَسْبَابُ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ تِسْعَةٌ: وَزْنُ [٢١٧] الْفِعْلِ، وَالصِّفَةُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالْأَلْفُ وَالتَّوْنُ الْمُضَارِعَةُ لِأَلْفِي التَّأْنِيثِ، وَالتَّعْرِيفُ، وَالْجَمْعُ، وَالْعَدْلُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْأَسْمَاءُ الْمُرَكَّبَةُ. وَلَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إِلَّا اجْتِمَاعُ سَبَبَيْنِ مِنْهَا؛ لِضَعْفِ أَحَدِهِمَا عَنِ التَّقْرِيبِ مِنَ الْفِعْلِ فِي الثَّقَلِ.

وَالسَّبَبُ الَّذِي يَضْعُفُ حَتَّى لَا يُعْتَدَّ بِهِ هُوَ الْعَارِضُ<sup>(٣)</sup>، كَالْعُجْمَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا، وَكَالتَّأْنِيثِ الْعَارِضِ، وَكَالْجَمْعِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ، فَهُوَ كَالْوَاحِدِ، وَبِمَنْزِلَةِ الْعَارِضِ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ.

وَالسَّبَبُ الَّذِي يَقْوَى حَتَّى يَمْنَعَ الصَّرْفَ هُوَ اللَّازِمُ أَوْ الْغَالِبُ كُلُّزُومِ الْمَعْرِفَةِ لِلْإِسْمِ الْعَلَمِ، وَإِنَّمَا يَعْزِضُ التَّنْكِيرُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

(١) (أَجْرٌ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ (أَجْرٌ): «قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هُوَ الْأَجْرُ مُخَفَّفُ الرَّاءِ، وَهِيَ الْأَجْرَةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَجْرٌ وَآجُورٌ عَلَى فَاعُولٍ، وَهُوَ الَّذِي يُبْنَى بِهِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، قَالَ الْكِسَائِيُّ: الْعَرَبُ تَقُولُ أَجْرَةً، وَأَجْرٌ لِلْجَمْعِ، وَأَجْرَةٌ، وَجَمْعُهَا: أَجْرٌ وَأَجْرَةٌ، وَجَمْعُهَا: أَجْرٌ وَآجُورَةٌ، وَجَمْعُهَا: آجُورٌ»، وَانْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (أَجْرٌ).

(٢) (فِرْنَدٌ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا، وَ (بِرْنَدٌ) بِكَسْرِ الرَّاءِ لَا غَيْرَ، وَ (الْفِرْنَدُ): مَاءُ السَّيْفِ، وَفِي تَاجِ الْعُرُوسِ (فِرْدُ): «وَقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: (فِرْنَدُ السَّيْفِ): جَوْهَرُهُ، وَمَاؤُهُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ، وَطَرَائِقُهُ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (فِرْنَدُ السَّيْفِ): وَشِيئُهُ، وَرُبْدُهُ».

(٣) فِي د: (بِهِ وَالْعَارِضُ).

وَسَبَّهُ الْفِعْلُ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ هُوَ الشَّبَهُ الَّذِي يُثْقِلُ <sup>(١)</sup> الْأِسْمَ عَلَى اللِّسَانِ،  
أَوْ فِي الطَّبَاعِ؛ لِكَوْنِهِ مُضْمَنًا أَوْ ثَانِيًا فِي الْمَرْتَبَةِ، كَمَا يَكُونُ الْفِعْلُ ثَانِيًا  
بَعْدَ الْأِسْمِ. وَالشَّبَهُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ هُوَ الشَّبَهُ الَّذِي لَا يُثْقِلُ <sup>(٢)</sup>، وَإِنْ  
أَشْبَهَ الْفِعْلُ فِي اقْتِضَاءِ مَعْمُولٍ يُبْنَى عَلَيْهِ يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ، وَيَجُوزُ أَلَّا يُذَكَّرَ،  
كَالْمُضَدِّ، وَاسْمِ الْفَاعِلِ، فَهَذَا شَبَهُ لَا يُثْقِلُ <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَلَزِمُ ذِكْرَ الْمَعْمُولِ فِيهِ.  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ خُرُوجُ الْأِسْمِ إِلَى زِنَةِ  
الْحُمَاسِيِّ، وَإِنْ ثَقُلَ بِكَثْرَةِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُ تَبَاعَدَ بِهَذَا عَنِ الْفِعْلِ بِمَا يُوجِشُ مِنْ  
حَمَلِهِ عَلَيْهِ؛ إِذْ <sup>(٤)</sup> كَانَ الْفِعْلُ لَا يَكُونُ حُمَاسِيًّا أَصْلًا، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَخَذَ بِحَقِّهِ مِنْ  
جَهَةِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ بِقِلَّةِ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي تَكُونُ عَلَيْهِ، وَبِقِلَّتِهِ <sup>(٥)</sup> فِي الْكَلَامِ، مَعَ  
أَنَّهُ قَدْ وُضِعَ مَوْضِعَ <sup>(٦)</sup> الْمُتَمَكِّنِ التَّامِّ التَّمَكُّنِ، وَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ، فَلَمْ يُعْتَدَ بِهَذَا  
الْوَجْهِ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

و (أَذْهَبَ)، و (أَصْنَعَ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي  
النَّكِيرَةِ بِإِجْمَاعٍ؛ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى شَبِهِ حَالِهِ قَبْلُ؛ إِذْ كَانَ مَنْقُولًا عَنِ الْفِعْلِ إِلَى  
الْإِسْمِ.

و (أَحْمَرُ) إِذَا صُغِرَ لَمْ يَنْصَرِفْ، تَقُولُ: (هَذَا أُحْيِمِرُ)، وَكَذَلِكَ: (أُخْيِضِرُ)،  
و (أُسَيِّدُ)؛ لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> زِنَةَ الْفِعْلِ بَاقِيَةٌ فِيهِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِالتَّصْغِيرِ إِلَى مَا لَا يَكُونُ <sup>(٨)</sup>  
عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَصْلًا؛ إِذْ يَجُوزُ فِي التَّعَجُّبِ: (مَا أُمِيلِحَ زَيْدًا!)، وَلَيْسَ [ظ ٢١٧]  
كَذَلِكَ (عُمَرُ) <sup>(٩)</sup> فِي التَّصْغِيرِ، إِذَا قُلْتَ: (هَذَا عُمَيْرُ)، فَصَرَفْتَهُ؛ لِأَنَّ زِنَةَ  
(فُعِيلٍ) لَا تَكُونُ مَعْدُولَةً عَنْ شَيْءٍ، فَقَدْ بَطَلَتِ الْعِلَّةُ، وَتَغَيَّرَ الْأِسْمُ عَنْ تِلْكَ  
الصَّيْغَةِ، وَصَارَ لَهُ بِذَلِكَ حُكْمُ الصَّرْفِ.

(١ - ٣) فِي د: (يَنْقُلُ).

(٥) فِي د: (وَنَقْلَتَهُ).

(٤) فِي د: (إِذَا).

(٧) فِي د: (لِأَنَّهُ).

(٦) فِي د: (وَضَعَ).

(٩) فِي د: (عَمُرُو).

(٨) فِي د: (مَا يَكُونُ).

## بَابُ ( أَفْعَلَ )

### مَعَ أَخَوَاتِهِ فِي زِنَةِ الْفِعْلِ (\*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَفْعَلَ ) مَعَ أَخَوَاتِهِ فِي زِنَةِ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَفْعَلَ ) مَعَ أَخَوَاتِهِ فِي زِنَةِ الْفِعْلِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي نَقْلِهِ إِلَى الْأِسْمِ تَرْكُ أَلِفِ الْوَصْلِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَفْكَلَ )<sup>(١)</sup>، و ( أَزْمَلَ )<sup>(٢)</sup>، و ( أَيْدَعَ )<sup>(٣)</sup>، و ( أَرْبَعَ ) فِي الصَّرْفِ؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ؟  
وَلِمَ انْصَرَفَ: ( أَرْبَعَ ) فِي قَوْلِكَ: ( مَرَرْتُ بِسِنْوَةِ أَرْبَعٍ ) مَعَ أَنَّهُ صِفَةٌ عَلَى وَزْنِ ( أَفْعَلَ )؟

وَمَا حُكْمُ: ( يَرْمَعُ )<sup>(٤)</sup>، و ( يَعْمَلُ ) فِي الصَّرْفِ؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟  
وَمَا حُكْمُ: ( أَكْلَبِ )، و ( أَفْلَسِ )؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَهَلَّا مَنَعَهُ

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ١٩٤: « هذا باب ( أفعل ) إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد ».

(١) الأفكل كأحمد: الرعدة تعلو الإنسان تكون من البرد والخوف، ولا فعل له. ( تاج العروس: فكل ).

(٢) أزمَلَ كل شيء: صوته. ( أدب الكاتب ١٣٣ ). وفي د: ( وأرسل ).

(٣) الأيدع: الزعفران، وقيل: صبغ أحمر، وهو خَسْبُ البَقَم. وقيل: دَمُ الأخوين. وقيل: الأيدع: البَقَم. وقيل: صبغ أحمر يُجَلَّبُ من سَقَطَرَى. وقيل: طائر. وغير ذلك من المعاني. انظرها في تاج العروس: يدع.

(٤) في جمهرة اللغة ٧٧٢: « رمع يرمع رمعاً ورمعاً، إذا اضطرب. واليرمع: حجارة يبيض رخوة تلمع في الشمس ».



الصَّرْفَ زِنَةً الْفِعْلِ مَعَ أَنَّهُ لِيَجْمَعَ<sup>(١)</sup>؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي: (أَعْصَرَ)، و (يَعْصِرُ) مِمَّا سَمَّيْتُ<sup>(٢)</sup> بِهِ الْعَرَبُ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ<sup>(٣)</sup> فِي: (أَفْكَلَ) زَائِدَةً، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ تَذْهَبُ فِيهِ الْأَلْفُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ: (الرَّجَازَةِ)<sup>(٤)</sup>، و (الرَّبَابَةِ)<sup>(٥)</sup> أَلْفٌ زَائِدَةً، وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ حَرْفُ الزِّيَادَةِ؟ وَهَلَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ بِمَنْزِلَةِ (الْقَمْطَرَةِ)<sup>(٦)</sup>، و (الْهَدْمَلَةِ)<sup>(٧)</sup>؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَجْرِيَ الْيَاءُ الَّتِي تَقَعُ مَوْقِعَ الْهَمْزَةِ مِنْ (أَفْكَلَ) مَجْرَاهَا فِي الزِّيَادَةِ؟

وَمَا زِنَةُ: (أَوَّلِي)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (فَوَعْلٌ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ: (أَلِقَ)<sup>(٨)</sup>، و (مَأْلُوقٍ)<sup>(٩)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ مِثَالِ: (أَكَلَلِ)، و (أَيَقُّ) لَوْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ؟ وَلِمَ وَجَبَ صَرْفُهُ عَلَى أَنَّهُ (فَعْلَلٌ)، وَلَمْ يَكُنْ (أَفْعَلٌ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ (أَيَقُّ): (فَيَعْلَلُ)؟ وَهَلْ يَجِبُ الْإِدْغَامُ لَوْ كَانَ (فَيَعْلَلُ)، وَلَا يَجِبُ إِذَا كَانَ (أَفْعَلُ)؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَمَا زِنَةُ: (أَوَّلُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ (أَفْعَلُ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هُوَ أَوَّلُ مِنْكَ)، و (مَرَرْتُ بِأَوَّلٍ مِنْكَ)، و (الأولى)؟

وَمَا حُكْمُ [٢١٨]: (أَلْبَبُ)<sup>(١٠)</sup> إِذَا سُمِّيَ بِهِ؟ وَلِمَ جَازَ قَوْلُهُمْ:

(١) فِي د: (يَجْمَعُ).

(٢) فِي د: (سَمِيتُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِلْأَلْفِ).

(٤) فِي الْمَخْصَصِ ٢/ ٢١٠: «الرَّجَازَةُ: كَسَاءُ تَجْعَلُ فِيهِ أَحْجَارٌ وَيُعَلَّقُ بِأَحَدِ جَانِبِي الْهُودُجِ إِذَا مَالَ لِيَعْتَدِلَ، وَقِيلَ: الرَّجَازَةُ: شَعَرٌ أَوْ صُوفٌ يعلَقُ عَلَى الْهُودُجِ فِي خِيوطِ يُزَيْنُ بِهِ.»

(٥) فِي الْإِسْتِثْقَاءِ ١٨٠: «الرَّبَابَةُ: خِرْقَةٌ تُجْمَعُ فِيهَا الْقِدَاحُ.»

(٦) فِي الصَّحَاحِ (قَمَطَرُ): «الْقَمْطَرَةُ مَا تَصَانُ فِيهِ الْكُتُبُ.»

(٧) الْهَدْمَلَةُ: الرَّمْلَةُ الْكَثِيرَةُ الشَّجَرِ، وَلَهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ. انْظُرْهَا فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (هَدَلُ).

(٨) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَمْ وَجِبَ فِيهِ) لَيْسَ فِي د.

(٩) فِي الصَّحَاحِ (وَلَقَ): «الْأَوَّلُ: شِبْهُ الْجَنُونِ... وَهُوَ فَوَعْلٌ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَلِيقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَأْلُوقٌ، عَلَى مَفْعُولٍ.»

(١٠) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (لَبَّ): «وَبَنَاتُ أَلْبَبٍ بِضَمِّ الْبَاءِ، وَفَتَحَهَا الْمُبَرِّدُ: عُرُوقٌ فِي الْقَلْبِ تَكُونُ =

## قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبَةِ

يَعْنُونَ لَبَّه؟

وَمَا حُكْمُ: (تَنْضُبُ) <sup>(١)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ: (تَفْعُلُ) عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ؟

وَمَا زِنَةُ: (تُرْتَبُ) <sup>(٢)</sup>؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (تُفْعُلُ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (تُرْتَبُ)، و (تُرْتَبُ)؟ وَمَا حُكْمُ: (تُرْتَبُ) فِي الصَّرْفِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ؟ وَمَا زِنَةُ: (تُذْرَأُ) <sup>(٣)</sup>؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ: (تُفْعُلُ)؟ وَهَلْ هُوَ مِنْ: (دَرَأْتُ)؟ وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي: (تَتَفَلُّ) <sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَاءَهُ زَائِدَةٌ؟

وَلِمَ رُفِضَ مِثَالُ: (جَعْفُرُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِثِقَلِهِ بِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ يَجْتَمِعُ فِي آخِرِهِ ضَمَّانٍ فِي قَوْلِكَ: (جَعْفُرُ)؟

وَمَا حُكْمُ: (تَأَلَّبُ) <sup>(٥)</sup>؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ: (تَفْعُلُ)؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَلَبَ، يَأَلِبُ) إِذَا طَرَدَ طَرِيدَتَهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (تَوَلَّبُ) <sup>(٦)</sup>، و (نَهَشَلُ) <sup>(٧)</sup> فِي التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ عَلَى أَنَّ وَزَنَهُ: (فَعْلَلُ)؟ وَهَلَّا كَانَتْ النُّونُ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي: (يَرْمَعُ)،

= مِنْهَا الرُّقَّةُ: وفي الأصل ود: (أَلَبْتُ).

(١) في الاختيارين ٢٢: «التنضب: شجر له دخان أبيض. والواحدة: تنضبة.»

(٢) في المحكم ٩/ ٤٨٢: «التُّرْتُبُ، والتُّرْتَبُ، والتُّرْتَبُ، كُلُّهُ: الشَّيْءُ الْمُقِيمُ الثَّابِتُ.»

(٣) في القاموس (دراً): «رَجُلٌ ذُو تُذْرٍاءٍ وَتُذْرٍاءُ: مُدَافِعٌ ذُو عِزٍّ وَمَنْعَةٍ.»

(٤) في المحكم ٩/ ٤٩١: «التَّتَفُلُّ: نَبَاتٌ أَخْضَرُ فِيهِ خُطْبَةٌ، وَهُوَ آخِرُ مَا يَجِفُّ.» الكلام من قوله: (ولم وجب أنه تفعل) ليس في د.

(٥) في تاج العروس (أَلَبَ): «والتَّأَلَّبُ كَتَغَلَّبَ: صَرِيحٌ فِي أَنَّ تَاءَهُ زَائِدَةٌ... هُوَ الشَّدِيدُ الْغَلِيظُ الْمُجْتَمِعُ مِثْلًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنْ حُمُرِ الْوَحْشِ، وَالتَّأَلَّبُ: الْوَعْلُ، وَهِيَ أَيُّ: أَنْثَاهُ تَأَلَّبَةٌ بِهَاءٍ، تَأَوُّهُ زَائِدَةٌ، وَالتَّأَلَّبُ: شَجَرٌ.» في د: (تَأَلَّبَ).

(٦) في الصحاح (تَلَبَّ): «التَّوَلَّبُ: الْجَحْشُ.»

(٧) في أدب الكاتب ٥٨: «نَهَشَلُ: الذَّنْبُ، مِنْ (النَّهَشِ).»

وَالْهَمْزَةُ<sup>(١)</sup> فِي: (أَفْكَلَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (إِثْمِدَ)<sup>(٢)</sup>، و (إِصْبَعَ)، و (أُبْلِمَ)<sup>(٣)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟

وَلِمَ جَاَزَ صَرَفُ: (تُرْتُبَ)، وَلِمَ يَجُزُ صَرَفُ: (أُبْلِمَ)؟

وَلِمَ قَلَّ زِنَةُ: (تَفْعَلِ)، و (يَفْعَلِ) فِي الْأَسْمَاءِ، وَلِمَ تَقَلَّ زِنَةُ: (أَفْعَلِ)، وَكِلَاهُمَا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا، فَجَاَزَ أَنْ يَكْثُرَ فِي الصِّفَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ: (يَزِيدَ)، و (يَشْكُرَ)، و (تَغْلِبَ)، و (يَعْمَرُ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ جَاَزَ صَرَفُ: (يَزِيدِ) فِي النَّكِرَةِ، وَلِمَ يَجُزُ صَرَفُ: (أَحْمَرَ) فِي النَّكِرَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (إِضْرَبَ)، و (أَفْتُلَ)، و (إِذْهَبَ) فِي التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ قَطْعُ أَلِفِ الْوَصْلِ، وَلِمَ يَجِبُ فِي: (ابْنِ)، و (اسْمِ) إِذَا نُقِلَ إِلَى الْاسْمِ الْعَلَمِ؟  
وَلِمَ وَجَبَ تَغْيِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي أَوَّلُهُ أَلِفُ الْوَصْلِ فِي التَّسْمِيَةِ، وَلِمَ يَجِبُ تَغْيِيرُ: (ضَرَبَ)، و (ضُورِبَ) فِي التَّسْمِيَةِ، كَمَا تَغْيِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ أَلِفُ الْوَصْلِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الصِّيغَةِ خِلَافَ تَغْيِيرِ الْحَرْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ بِمَا يَفْتَضِيهِ حَالُ الْاسْمِ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الْحَرْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ يَجْرِي مَجْرَى تَغْيِيرِهِ إِلَى الْجَرِّ فِي النَّكِرَةِ، وَمَجْرَى تَغْيِيرِهِ بِحَسَبِ الْعَامِلِ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، فَهَذَا [ظ ٢١٨] لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لِلْاسْمِ بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ، وَلَيْسَ يَجِبُ تَغْيِيرُ الصِّيغَةِ بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ، وَيَجِبُ التَّغْيِيرُ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الْإِعْرَابِ بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ؟

وَمَا دَلِيلُهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالْحِكَايَةِ فِي أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَتَطَرَّقْ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى تَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ فِي أَنَّهُ فِي الْحَرْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ تُرِكَ عَلَى حَالِهِ،

(١) فِي د: (وَالْعِزَّة).

(٢) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (ثَمَد): «الْإِثْمِدُ، بِالْكَسْرِ: حَجَرُ الْكُحْلِ».

(٣) فِي الصَّحَاحِ (بَلَم): «الْأَبْلَمُ: خَوْصُ الْمُقْلِ. وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: أَبْلَمْتُ، وَأَبْلَمْتُ، وَإِبْلَمْتُ».

فَكَذَلِكَ: (ضَرَبَ)، و (ضُورَبَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (أَمْرِي) فِي التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ صَرْفُهُ وَتَرَكَ أَلِفَ الْوَصْلِ عَلَى حَالِهَا؟ وَهَلَّا<sup>(١)</sup> جَرَى مَجْرَى: (إِثْمِدٍ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (هَذَا أَمْرٌ)، و (مَرَزْتُ بِأَمْرِي)، و (رَأَيْتُ أَمْرًا)؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي: (انْطِلَاقٍ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ تَرَكَ أَلِفَ الْوَصْلِ عَلَى حَالِهَا، وَلَمْ يَجِبَ فِي: (انْطَلَقَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (إِصْلِيَتٍ)<sup>(٢)</sup>، و (أُسْلُوبٍ)<sup>(٣)</sup>، و (يَنْبُوتٍ)<sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ انْصَرَفَ جَمِيعُ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَكَذَلِكَ: (يَضْرُوبُ)، و (إِضْرِبُ)، و (تَضْرِبُ)؟ وَهَلَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: (عُمَر) فِي الْعَدْلِ عَنْ لَفْظِ الْفِعْلِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْدُولًا لَكَانَ مُغَيَّرًا فِي اللَّفْظِ فَقَطْ، كَتَغْيِيرِ: (عُمَر) عَنْ: (عَامِرٍ)، و: (مَثْنَى) عَنْ: (اثنَيْنِ اثنَيْنِ)، و: (سَحَرَ) عَنْ: (السَّحَرِ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَرَأَقَ)، و (هَرِقَ) فِي التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟ وَهَلْ يَجِبُ فِي (هَرِقَ): (هَرِيقُ) كَمَا فِي (أَقِمَ): (أَقِيمُ) فِي التَّسْمِيَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: (تَضَارِبُ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ، ثُمَّ حُقِّرَ، فَقِيلَ: (تَضَرِبُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي كُلِّ مَا سَاوَى تَحْقِيرُهُ تَحْقِيرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا يَنْصَرِفُ<sup>(٥)</sup>، وَفِي كُلِّ مَا سَاوَى تَحْقِيرُهُ تَحْقِيرَ مَا يَنْصَرِفُ أَنْ يَنْصَرِفَ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَجَادِلَ)<sup>(٦)</sup> اسْمِ رَجُلٍ فِي التَّحْقِيرِ؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟

(١) فِي د: (وَهْل).

(٢) سِيفُ إِصْلِيَتٍ: صَارِم. جُمُورَةُ اللُّغَةِ ٤٠٠.

(٣) فِي الْمَحْكَمِ ٨/ ٥٠٥: «وَالْأُسْلُوبُ: الطَّرِيقُ تَأْخُذُ فِيهِ، وَأَخَذَ فِي أَسَالِيبَ مِنَ الْقَوْلِ: أَيِ أَفَانِينَ، وَإِنْ أَتَقَهُ لَفِي أُسْلُوبٍ إِذَا كَانَ مُتَكَبِّرًا».

(٤) فِي الْمَحْكَمِ ٩/ ٥٠٦: «الْيَنْبُوتُ: شَجَرُ الْخَشْخَاشِ، وَقِيلَ: هِيَ شَجَرَةٌ شَاكَّةٌ، لَهَا أَغْصَانٌ وَوَرَقٌ، وَتَمَرُثُهَا جِرْوٌ، أَيِ: مُدَوَّرَةٌ».

(٥) الْعِبَارَةُ ابْتِدَاءً مِنْ: (فِي كُلِّ مَا سَاوَى) مُكَرَّرَةً فِي الْأَصْلِ وَد.

(٦) أَجَادِلُ: جَمْعُ أَجْدَلٍ، وَهُوَ الصَّقَر. جُمُورَةُ اللُّغَةِ ٤٤٩.

## الجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (أَفْعَلْ) مَعَ أَخَوَاتِهِ فِي زِنَةِ الْفِعْلِ الَّذِي يَخْصُّهُ أَوْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ مَنَعُ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَالصَّرْفُ فِي النَّكِرَةِ. إِلَّا (أَفْعَلْ) صِفَةً عَلَى مَا قِيلَ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ. وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ اجْتِمَاعُ سَبَبَيْنِ: زِنَةُ الْفِعْلِ الَّتِي هِيَ لَهُ فِي الْأَصْلِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، فَقَدْ نُقِلَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ كَثَقُلَ الْفِعْلِ، فَاِمْتَنَعَ صَرْفُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ فِيمَا نُقِلَ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْأِسْمِ تَرْكُ الْأَلِفِ الْوَصْلِ عَلَى حَالِهَا [٢١٩]؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْ جِنْسٍ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ، وَانْتَقَلَتْ أَحْكَامُهُ، فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى شَبِّهِ الْحَالِ الْأَوَّلَى؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

و (أَفْكَلْ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلْ)، مَعْرِفَةٌ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ<sup>(١)</sup>، كَمَا تَصَرَّفُهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ، فَتَقُولُ: (هَذَا أَفْكَلٌ)، وَ (بِالرَّجُلِ أَفْكَلٌ)، وَكَذَلِكَ: (أَزْمَلٌ)، وَ (أَيْدَعٌ).

وَلَا يَمْتَنِعُ صَرْفُ: (أَرْبَعٌ) فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)، وَإِنْ كَانَ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلْ) وَوُصِفَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ بِهِ عَارِضٌ؛ إِذْ أَصْلُهُ الْعَدَدُ، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدَلٍ) الْمَصْدَرُ، فَكَذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِصَفَّةٍ خَزٍّ)، فَالْوَصْفُ فِي مِثْلِ هَذَا عَارِضٌ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَصَارَ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهَا تَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ، وَيَجْرِي مَجْرَى أَخَوَاتِهِ فِي (أَفْكَلْ) وَنَحْوِهِ.

و (يَرْمَعُ) لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ: (يَفْعَلُ)، وَكَذَلِكَ: (يَعْمَلُ).

و (أَكْلَبُ)، وَ (أَفْلُسُ)، لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ، وَلَا يَمْتَنِعُ<sup>(٢)</sup> صَرْفُ (أَكْلَبُ) وَإِنْ كَانَ جَمْعًا عَلَى زِنَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (صَفْتَهُ).

(٢) فِي د: (يَمْنَعُ).

يُجْمَعُ، فَيُقَالُ: ( أَكَالِبُ )، فَلَيْسَ بِنِهَائِيَةِ الْجُمُوعِ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ الْجَمْعُ الَّذِي هُوَ نِهَائِيَةُ الْجُمُوعِ، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْجَمْعِ يَجْرِي مَجْرَى الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُكْسَرَ تَكْسِيرَ الْوَاحِدِ فِي ( أَكَالِبَ ).

وَالْهَمْزَةُ فِي: ( أَفْكَلَ ) لَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةً، وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ حَرْفُ الزِّيَادَةِ؛ مِنْ أَجْلِ كَثَرَةِ زِيَادَتِهَا أَوَّلًا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِعِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَاتِ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ إِلَّا الْهَمْزَةُ أَوَّلًا، وَالْيَاءُ ثَانِيًا؛ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ زِيَادَتِهَا تَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، كَأَنَّهَا أَصْلٌ يُبْنَى عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْحُرُوفِ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَسْمِ، مِنْ أَوَّلِ الْمَخَارِجِ، فَهِيَ أَوَّلُ لَأَوَّلٍ، فَتَمَكَّنَتْ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. فَأَمَّا الْيَاءُ فَهِيَ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ، وَهُوَ مَوْضِعُ تَمَكُّنٍ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَلَيْسَتْ مِمَّا يُفْتَحُ لَوْ تَكَرَّرَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، كَحَالِ الْوَائِ، فَتَمَكَّنَتْ فِي الزِّيَادَةِ أَوَّلًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ لِشَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ [ظ ٢١٩] الزِّيَادَةِ سِوَى هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنةً، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ تُزَادَ أَوَّلًا، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ زِيَادَتُهَا فِي كُلِّ مَوْقِعٍ بَعْدَ سَلَامَةِ الْأَوَّلِ. [ وَهِيَ <sup>(١)</sup> أَشَدُّ مِنْ تَمَكُّنِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الْحُرُوفِ، وَأَوَّلَاهَا بِالزِّيَادَةِ؛ لِخِفَّتِهَا، وَالْمَدُّ الَّذِي فِيهَا وَاللِّينُ؛ وَلِذَلِكَ غَلَبَتْ عَلَى بَابِ الْأُبْيَةِ حَتَّى كَانَ بَابُ الْأَلِفِ أَضْعَافًا كَثِيرَةً عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ، فَلَا شَيْءَ أَكْثَرَ مِنْ زِيَادَةِ الْأَلِفِ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي كَلِمَةٍ، وَإِنَّمَا تَكُونُ زَائِدَةً، أَوْ مُنْقَلِبَةً <sup>(٢)</sup>؛ لِلإِشْعَارِ بِقُوَّةِ التَّغْيِيرِ فِيهَا؛ وَلِذَلِكَ أُلْزِمَ سَبَوْنَهُ مِنْ زَعَمَ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي ( أَفْكَلَ ) لَيْسَتْ زَائِدَةً أَنْ يَقُولَ فِي مِثْلِ: ( الرَّجَازَةُ ) وَ ( الرَّبَابَةُ )؛ إِنَّ الْأَلِفَ فِيهِ لَيْسَتْ زِيَادَةً بِمِثْلِ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ <sup>(٤)</sup> أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ؛ وَأَمْرُهُ بَيِّنٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، عَلَى مَا قَدْ فُهِمَ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّا.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( الثَّلَاثَةُ )، وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا. وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ لِمَتَامِ الْمَعْنَى.

(٢) فِي الْأَصْلِ: ( وَمُنْقَلَةٌ ). وَفِي د: ( أَوْ مُنْقَلَةٌ ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: ( يَقُولُ ).

(٣) سَبَوْنَهُ ٣/ ١٩٥.

و(أَوَّلَقُ) يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ (فَوَعَلَ)، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ:  
(أَلَقِ الرَّجُلُ)، و(رَجُلٌ مَأْلُوقٌ)، وَلَوْلَا هَذَا الثَّبْتُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلَ)  
عَلَى قِيَاسِ بَابِهِ، وَلَكِنْ قَدْ صَحَّ أَنَّهُ: (فَوَعَلَ)، وَلَزِمَهُ حُكْمُ الصَّرْفِ.

وَأَمَّا (أَكَلَلُ) لَوْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ، وَسُمِّيَ بِهِ لَا نَصَرَفُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ (فَعْلَلُ)؛  
بِدَلِيلِ إِظْهَارِ التَّضْعِيفِ، وَلَوْ كَانَ (أَفْعَلَ) لـ (كَلَّ) (كَلَّ)<sup>(٢)</sup>: (أَكَلَّ)، كَقَوْلِهِمْ: (أَرَدَّ)<sup>(٣)</sup>،  
وَلَكِنَّ التَّضْعِيفَ يَفْتَضِي أَنَّهُ زِيَادَةٌ لِلإِلْحَاقِ، بِمَنْزِلَةِ<sup>(٤)</sup>: (مَهْدَدٍ)، و(قَرَدَدٍ).

وَأَمَّا (أَيَقَّقُ)، فَسَوَّى سِبْوَیْهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَكَلَلُ)<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَجْعَلْهُ: (فَعْلَلُ)؛  
لَأَنَّ الْأَغْلَبَ فِيمَا يُلْحَقُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّضْعِيفِ، حَتَّى لَوْ بَنَيْتُ<sup>(٦)</sup> عَلَى مِثَالِ  
(جَعَفَرٍ) مِنْ (ضَرَبَ) قُلْتُ: (ضَرَبَبٌ)، وَلَمْ تَقُلْ: (ضِيرَبٌ)؛ لِلْعَلَّةِ الَّتِي  
بَيْنَا، فَلِذَلِكَ حَمَلَهُ عَلَى: (فَعْلَلُ)، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى: (فَعْلَلُ).

و(أَوَّلُ): (أَفْعَلَ)، وَدَلِيلُهُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَوَّلَ مِنْكَ)، و(هُوَ أَوَّلُ مِنْكَ)،  
و(الأوَّلَى)، كَقَوْلِكَ: (الْأَفْضَلُ)، و(الْفُضْلَى)، فَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ وَالْوَاوُ الْأَوَّلَى  
فَاءُ الْفِعْلِ، وَالثَّانِيَةُ عَيْنُ الْفِعْلِ مُضَاعَفَةٌ، وَالْأَصْلُ أَقْوَى مِنَ الزَّائِدِ؛ بِدَلِيلِ:  
(وَعَدَ)، و(وَصَفَ)، و(وَزَنَ). وَلَا تَقَعُ الْوَاوُ أَوَّلًا<sup>(٧)</sup> زَائِدَةً أَصْلًا، فَهَذَا [٢٢٠]  
يُقَوِّي أَنَّ الْوَاوَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ<sup>(٨)</sup> مُضَاعَفَةٌ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلِيَّ أَقْوَى مِنَ  
الزَّائِدِ، وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا.

و(الْبُبُّ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ (أَفْعَلَ)، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ:

٨٧٦ قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بَنَاتُ الْبُبِّ<sup>(٩)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَا أَنْصَرَفَ)، وَكَذَا فِي د.

(٢) فِي د: (لَكِنْ).

(٣) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (أَزَه).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (فَمَنْزِلَةٌ).

(٥) سِبْوَیْهِ ٣/ ١٩٥.

(٦) فِي الْأَصْلِ: (بَلَيْتَ)، وَفِي د: (حَتَّى لَمْ يَكْتُبَ).

(٧) فِي د: (أَصِيلَةٌ).

(٨) فِي د: (وَلَا).

(٩) الْبَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ، قَائِلُهُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سِبْوَیْهِ ٣/ ١٩٥، ٣٢٠، ٤/ ٤٣٠، وَالْمَقْتَضِبُ

١/ ١٧١، ٢/ ٩٩، وَالْأَصُولُ ٣/ ٣٤٧، ٤٤٢، وَالتَّعْلِيقُ ٣/ ١٣٢، وَالْمَنْصَفُ ١/ ٢٠٠، وَالْمَخْصَصُ =

يُرِيدُونَ: لُبَّهُ، وهو شاذٌّ؛ لَأَنَّ قِيَاسَ مِثْلِهِ الإِدْعَامُ، ولكن إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ تَرَكَتَهُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّكَ نَقَلْتَهُ مِنْ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ.

و (تَنْضُبُ) <sup>(١)</sup> لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ (تَفْعُلُ)، وَدَلِيلُ زِيَادَةِ التَّاءِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: (جَعْفِرُ).

فَأَمَّا (تُرْتُبُ) فَهُوَ (تُفْعُلُ)، وَدَلِيلُ زِيَادَةِ التَّاءِ قَوْلُهُمْ: (تُرْتَبُ)، وَ (تَرْتُبُ). وَكَذَلِكَ <sup>(٢)</sup>: (تُفْعُلُ) هُوَ (تُفْعُلُ)، وَدَلِيلُهُ: (تُفْعُلُ)، وَ (تَتْفُلُ).

وَأَمَّا (تَالِبُ) فَهُوَ (تَفْعُلُ)، وَدَلِيلُهُ: (أَلْبُ، يَأْلُبُ) إِذَا طَرَدَ.

وَأَمَّا (تَوَلَّبُ)، وَ (نَهَشَلُ) فَيَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ (نَهَشَلًا) (فَعْلَلُ)، وَ (تَوَلَّبُ): (فَوَعَلُ)، فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجْرِ الثُّونُ مَجْرَى الْهَمْزَةِ <sup>(٣)</sup> فِي (أَفْكَلُ)؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكْثُرْ زِيَادَتُهَا فِي الْاسْمِ أَوَّلًا كَكَثَرَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ <sup>(٤)</sup> أَوَّلًا فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ صِفَاتٌ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ <sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ قُوَّةٍ تَقْتَضِي لَهَا أَنْ تَكُونَ كَالْهَمْزَةِ، فَانْصَرَفَ <sup>(٦)</sup> (نَهَشَلُ) فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِفِ (أَفْكَلُ) فِيهَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةُ.

وَ (إِئْمِدُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (اضْرِبُ)، فِي الْمَعْرِفَةِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ.

وَ (أَبْلُمُ) بِمَنْزِلَةِ (أَقْتُلُ)، وَ (إِضْبِعُ) بِمَنْزِلَةِ (أَذْهَبُ)، وَلَيْسَ (تُرْتُبُ) بِمَنْزِلَةِ (أَبْلُمُ)؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ زِيَادَةِ الْفِعْلِ فِي (أَفْعُلُ).

وَ (يَزِيدُ) لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ، وَكَذَلِكَ: (يَشْكُرُ)، وَ (تَغْلِبُ)، وَ (يَعْمُرُ). وَإِنَّمَا انْصَرَفَ (يَزِيدُ) فِي النَّكِرَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِفِ (أَحْمَرُ)

= ١٣٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٣، واللسان (لب)، والخزانة ٧/٣٤٥.

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَيَنْصَرِفُ).

(٢) فِي د: (وَلِذَلِكَ).

(٣، ٤) فِي د: (الْعِزَّة).

(٥) فِي د: (الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ).

(٦) فِي د: (وَانْصَرَفَ).



فِيهَا؛ لِأَنَّ (يَزِيدَ) نُقِلَ مِنْ جِنْسٍ إِلَى جِنْسٍ، فَلَمْ يُشَبَّهْ حَالُهُ بَعْدَ النِّقْلِ حَالَهُ قَبْلَ النِّقْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَحْمَرُ)؛ لِأَنَّهُ نُقِلَ مِنْ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ.

و (إِضْرَبْ) فِي التَّسْمِيَةِ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَتُقَطَّعُ أَلْفُ الْوَصْلِ فِيهِ، وَلَا تُقَطَّعُ فِي (ابْنٍ)، وَلَا (اسْمٍ)؛ لِأَنَّ (إِضْرَبْ) نُقِلَ مِنْ فِعْلٍ إِلَى اسْمٍ، وَ (ابْنُ) إِنَّمَا نُقِلَ مِنْ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ.

وَلَا يَلْزَمُ تَغْيِيرُ: (ضَرَبَ)، وَ (ضُورِبَ) فِي التَّسْمِيَةِ، كَمَا يَلْزَمُ تَغْيِيرُ أَلْفِ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الْبَنِيَةِ لَيْسَ لِلْاسْمِ بِحَقِّ التَّسْمِيَةِ، وَلَهُ تَغْيِيرُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ [٢٢٠] مِنْ تَغْيِيرِ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ التَّسْمِيَةُ؛ فَلِذَلِكَ غُيِّرَ أَلْفُ الْوَصْلِ إِلَى الْقَطْعِ، وَلَمْ تُغَيَّرِ الصَّيغَةُ إِلَى صِيغَةٍ أُخْرَى.

وَحُكْمُ<sup>(١)</sup> (أَمْرِي) فِي التَّسْمِيَةِ أَنَّ يُتْرَكَ عَلَى حَالِهِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَلْفُ الْوَصْلِ، وَالصَّرْفُ، وَالِإِتْبَاعُ؛ لِأَنَّهُ نُقِلَ مِنْ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ، فَتَقُولُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ: (هَذَا أَمْرُو)، وَ (رَأَيْتُ أَمْرًا)، وَ (مَرَرْتُ بِأَمْرِي) عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ.

وَ (انْطِلَاقُ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ يَنْصَرِفُ، وَلَا تُقَطَّعُ أَلْفُ الْوَصْلِ فِيهِ، لِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> نُقِلَ مِنْ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ.

وَ (هَرَاقُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> بِمَنْزِلَةِ (أَرَاقُ)؛ إِذَا الْهَمْزَةُ قَدْ أَبْدَلَتْ مِنْهَا الْهَاءَ، وَكَذَلِكَ: (هَرِيقُ)، تَقُولُ فِيهِ: (هَذَا هَرِيقُ)، فَلَا يَنْصَرِفُ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَعْرِفَةِ.

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (تَضَارَبَ): (هَذَا تُضَيَّرُ)، فَلَا يَنْصَرِفُ<sup>(٥)</sup> فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (تُعِيلِبَ) تَصْغِيرُ (تَغْلِبَ). وَكَذَلِكَ تَحْقِيرُ (أَجَادِلَ)، تَقُولُ فِيهِ: (أُجِيدِلَ)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَحْقِيرِ (أَجْدَلَ).

فَكُلُّ مَا يَنْصَرِفُ إِذَا سَاوَى تَحْقِيرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لَمْ يَنْصَرِفْ، كَمَا أَنَّ كُلَّ مَا

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَصْرِف).

(١) فِي د: (وَمَا حَكَم).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَأَنَّ).

(٥) فِي الْأَصْلِ: (يَصْرِف)، وَكَذَا فِي د.

لَا يَنْصَرِفُ إِذَا سَاوَى تَحْقِيرَ مَا يَنْصَرِفُ أَنْصَرَفَ، نَحْوُ تَحْقِيرِ: (أَسْوَدَ) فِي تَرْخِيمِ  
التَّحْقِيرِ، تَقُولُ فِيهِ: (سُوَيْدٌ) فَيَنْصَرِفُ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الصَّرْفِ  
قَدْ زَالَ فِي هَذَا، كَمَا حَدَثَ الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي ذَلِكَ.



## بَابُ ( أَفْعَلَ )

### الَّذِي يَكُونُ صِفَةً تَارَةً وَاسْمًا تَارَةً(\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( أَفْعَلَ ) الَّذِي يَكُونُ صِفَةً [ تَارَةً ]<sup>(١)</sup>،  
وَاسْمًا تَارَةً مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( أَفْعَلَ ) الَّذِي يَكُونُ صِفَةً تَارَةً، وَاسْمًا تَارَةً؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي كُلِّ صِفَةٍ مَا جَازَ<sup>(٢)</sup> فِي هَذِهِ الصِّفَةِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ؟

وَمَا الصِّفَةُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَجْدَلْ )، و ( أَخْيَلْ )<sup>(٣)</sup>، و ( أَفْعَى )؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ  
صِفَةً وَاسْمًا لَيْسَ بِصِفَةٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، أَحَدُهُمَا  
يَقْتَضِي لَهُ الصِّفَةَ، وَالْآخَرُ يَقْتَضِي لَهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَيْسَ بِصِفَةٍ؟

وَمِمَّ أَخَذَ: ( أَجْدَلْ )، و ( أَخْيَلْ )<sup>(٥)</sup>؟ وَمَا مَعْنَى [ ٢٢١ ] ( الْخِيلَانِ )؟ وَلِمَ فَسَّرَهُ  
بِأَنَّهُ طَائِرٌ أَخْضَرُ<sup>(٦)</sup>، عَلَى جَنَاحِهِ لُمْعَةٌ مُخَالَفَةٌ لَوْنُهُ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ٢٠٠: « هذا باب ما كان من ( أفعل ) صفة في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة من العنوان، وليس في الأصل ود.

(٢) في الأصل ود: ( جاء ).

(٣) رجلٌ أخيل: به خيلانٌ، والخيلان جمع خال، وهي الشامة في البدن. انظر القاموس المحيط ( خيل ).

(٤) قوله: ( فيه ) ليس في د. (٥) في د: ( أخيل ) بلا واو العطف.

(٦) سيبويه ٣/ ٢٠١.

وَلَمْ جَارَ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَى) صِفَةً، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ يَتَصَرَّفُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ أَصْلٍ مُهْمَلٍ أَخَذَ مِنْهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَذْهَمَ) بِمَعْنَى الْقَيْدِ، وَ (أَسْوَدَ) بِمَعْنَى الْحَيَّةِ، وَ (أَزْقَمَ) الَّذِي هُوَ حَيَّةٌ؟ وَلَمْ لَا يَنْصَرِفُ مِثْلُ هَذَا فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؟ وَهَلَّا كَانَ اسْمًا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: (أَرَأَقَمَ)، وَ (أَذَاهِمَ)، وَ (أَسَاوِدُ) فَيَجْمَعُهُ جَمْعَ الْأَسْمِ، وَلَا يَجْمَعُهُ (فُعْلٌ)، عَلَى قِيَاسِ الصِّفَةِ فِي: (حُمِرَ)، وَ (خُضِرَ)، وَ (شُقِرَ)، وَبَابِهِ؟

وَمَا وَجْهُ اخْتِجَاجِهِ بِقَوْلِهِمْ: (أَبَاطِحُ)، وَ (أَجَارِعُ)، وَ (أَبَارِقُ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (أَبْطَحَ) وَأَخَوَاتِهِ أَظْهَرُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ، وَقَدْ جُمِعَ جَمْعَ الْأَسْمِ؟ وَلَمْ فَسَّرَ (الْأَبْرَقَ) بِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى حُمْرَةٍ وَبَيَاضٍ وَسَوَادٍ<sup>(٢)</sup>، وَقَالُوا: (تَيْسٌ<sup>(٣)</sup> أَبْرَقَ) حِينَ كَانَ فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وَفَسَّرَ (الْأَبْطَحَ) بِأَنَّهُ الْمَكَانُ الْمُنْبَطِحُ مِنَ الْوَادِي، وَ (الْأَجْرَعُ) الْمَكَانُ الْمُسْتَوِي مِنَ الرَّمْلِ الْمُتَمَكِّنِ، يُقَالُ: (مَكَانٌ جَرِعُ)؟

وَلَمْ كَانَ (الْأَذْهَمَ) وَأَخَوَاتُهُ صِفَةً لَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا إِلَى الْأَسْمِ مَعَ كَثَرَتِهِ فِي مَوَاقِعِ الْأَسْمِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (الْأَجْدَلِ)؟  
وَمَا حُكْمُ: (أَبْغَثَ) الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى اللَّوْنِ؟ وَلَمْ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ مَعَ كَثَرَتِهِ فِي مَوَاقِعِ الْأَسْمَاءِ؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (جَرَعَاءَ)، وَ (بَطَحَاءَ)، وَ (بَرَقَاءَ) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى حُكْمِ (أَذْهَمَ) وَأَخَوَاتِهِ؟ وَلَمْ قَدَّرَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى قَوْلِهِمْ: (قَيْدُ أَذْهَمَ)، وَ (مَكَانُ أَجْرَعُ)، وَ (مَكَانُ أَبْطَحُ)، ثُمَّ حَذَفَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (أَجْدَلُ) فَيَمْنُ جَعَلَهُ اسْمًا؟

## بَابُ ( أَفْعَلَ مِنْكَ ) (\*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي: ( أَفْعَلَ مِنْكَ ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( أَفْعَلَ مِنْكَ )؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِيرَةٍ؟

وَلِمَ انْصَرَفَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ بِغَيْرِ ( مِنْكَ )؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَحْمَدِ )، و ( أَصْغَرِ )، و ( أَكْبَرِ )؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ: ( هَذَا رَجُلٌ أَصْغَرُ )، ولا: ( هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ ) حَتَّى تَقُولَ:

( مِنْكَ )، أَوْ ( مِنْ كَذَا )؟

وَلِمَ جَازَ: ( هَذَا الرَّجُلُ أَفْضَلُ ) بِحَذْفِ [ظ ٢٢١]: ( مِنْكَ ) فِي الْخَبَرِ، وَلَمْ يَجُزْ

فِي الصِّفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( أَجْمَعَ )، و ( أَكْتَعَ ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ،

وَلَيْسَ مِمَّا يَكُونُ مَعَهُ: ( مِنْكَ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ؟ وَلِمَ جَازَ:

( أَخَذْتُ الدَّرْهَمَ أَجْمَعَ )، وَلَمْ يَجُزْ: ( أَخَذْتُ دِرْهَمًا أَجْمَعَ )؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( أَفْعَلَ ) الَّذِي يَكُونُ صِفَةً تَارَةً، وَاسْمًا تَارَةً، إِجْرَاؤُهُ إِذَا تَوَجَّهَ

إِلَى مَعْنَى الصِّفَةِ عَلَى أَلَّا يَنْصَرِفَ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِيرَةٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ

عَلَى قِيَاسِ ( أَحْمَرِ )، وَإِذَا وُجَّهَ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِسْمِ لَمْ يَنْصَرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ،

وَانْصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ إِذَا صَارَ عَلَمًا عَلَى قِيَاسِ ( أَفْكَلُ ).

ولا يَجُوزُ في كُلِّ اسمٍ أَنْ يَكُونَ بِهذهِ المَنْزِلَةِ؛ لِأَنَّ الاِشْتِرَاكَ عَلَى هذهِ الجِهَةِ عَارِضٌ يَجُوزُ في بَعْضِ الكلامِ، كَمَا يَجُوزُ الاِخْتِصَارُ والأَصْلُ التَّيَمُّنُ، واِخْتِلَافُ اللَّفْظِ لاختِلَافِ المَعْنَى، واِتِّفَاقُ اللَّفْظِ لاتِّفَاقِ المَعْنَى، وما خَرَجَ عَن ذلِكَ فَعَلَى جِهَةِ العَارِضِ.

والفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ والاسمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ أَنَّ الصِّفَةَ ثَانِيَةٌ فِي المَرْتَبَةِ بَعْدَ الاسمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ، وَلَهَا مَعْنَى سِوَى المَوْصُوفِ، لَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ ذلِكَ الاسمُ الَّذِي <sup>(١)</sup> هو صِفَةٌ. والأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً مِنَ المَصْدَرِ، فهذه الأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ تُفَرِّقُ بَيْنَ الاسمِ والصِّفَةِ.

وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ: كَلِمَةٌ مُشْتَقَّةٌ مُبَيَّنَةٌ بِمَعْنَاهَا لِلْمَوْصُوفِ الَّذِي لَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ تَجِبْ لَهُ الصِّفَةُ.

وَحُكْمُ: (أَجْدَلُ)، و (أَخْيَلُ)، و (أَفْعَى) أَنْ يَجْرِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: الصِّفَةُ والاسمُ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ، عَلَى تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ:

أَمَّا الصِّفَةُ بِ (أَجْدَلُ) فَلأنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الجَدَلِ، وَفِيهِ مَعْنَى الشَّدَّةِ، فَعَلَى هذا يَتَوَجَّهُ إِلَى مَعْنَى الصِّفَةِ، وَيَجْرِي حُكْمُهُ عَلَى حُكْمِ الصِّفَةِ. وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي مَوَاقِعِ الأَسْمَاءِ إِلَى حَدِّ صَارَ بِمَنْزِلَةِ اسمِ الشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ، حَتَّى إِذَا قِيلَ: (أَجْدَلُ) فَهَمَّ مِنْهُ [٢٢٢] مَعْنَى (صَقِرَ)، وَإِنْ قِيلَ: (صَقِرَ) فَهَمَّ مِنْهُ مَعْنَى (أَجْدَلُ)، فَهَذَا إِذَا أُخْرِجَ إِلَى هذهِ المَنْزِلَةِ صَارَ اسْمًا فِي مَنْزِلَةِ: (أَفْكَلُ).

وَكَذَلِكَ: (أَخْيَلُ)؛ لأنَّهُ مِنَ الخِيَلانِ، وَهُوَ طَائِرٌ أَخْضَرُ، فِي جَنَاحِهِ لُمْعَةٌ، فَإِذَا <sup>(٢)</sup> وُجِّهَ عَلَى هذا فَهُوَ صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ المَصْدَرِ عَلَى مَعْنَى الأَخْضَرِ الَّذِي فِي جَنَاحِهِ لُمْعَةٌ. وَأَمَّا الِوَجْهُ الآخَرُ فَعَلَى أَنَّهُ يَكْثُرُ فِي مَوَاقِعِ الاسمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ، إِلَى حَدِّ يَكُونُ هُوَ واسمُ الشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ عَلَى مَنْزِلَةِ سِوَاءٍ فِي ظُهُورِ ذلِكَ الشَّيْءِ بِهِ، حَتَّى كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَخْيَلُ) فَقَدْ قُلْتَ: (شِقْرَاقُ)، وَإِنْ قُلْتَ:

(١) قوله: (الذي) مكرر في د.

(٢) في الأصل ود: (فهذا).

(شِقْرَاقُ) فَقَدْ قُلْتَ: (أَخِيلُ) فِيمَا يَدُلُّ بِهِ مِنَ الْمَعْنَى.

وَكَذَلِكَ: (أَفْعَى) إِذَا وُجَّهَ عَلَى جِهَةِ الصَّفَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي اسْتَقَّ مِنْهُ مُهْمَلٌ، وَفِيهِ مَعْنَى الشَّدَّةِ، وَإِذَا وُجَّهَ تَوْجِيهَ الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ فَعَلَى أَنَّهُ كَثُرَ فِي مَوَاقِعِ الْأَسْمِ إِلَى حَدِّ يُفْهَمُ بِهِ مِثْلَ مَا يُفْهَمُ بِالْأَسْمِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ اسْمٍ قَبْلَهُ يَكُونُ هَذَا مُبَيَّنًا لَهُ، فَهَذَا عَلَى مَعْنَى الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ، فَإِذَا<sup>(١)</sup> وَجَّهَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ فَحُكْمُهُ فِي التَّسْمِيَةِ أَلَّا يَنْصَرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفَ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُذَ بِمَنْزِلَةِ: (أَفْكَلْ).

و (أَذْهَمُ) بِمَعْنَى الْقَيْدِ، لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا<sup>(٢)</sup> نَكِرَةٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ. وَكَذَلِكَ: (أَسَوْدُ) بِمَعْنَى الْحَيَّةِ، وَ (أَرْقَمُ) بِمَعْنَى الْحَيَّةِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَإِنْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي مَوْقِعِ الْأَسْمِ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ فِي الْكَثَرَةِ إِلَى حَدِّ يُسْتَعْنَى عَنْ الْأَسْمِ فِيهَا، حَتَّى قَدَّرَ الْأَخْفَشُ أَنَّ الْأَسْمَ مَحْذُوفٌ مِنْهَا<sup>(٣)</sup>، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (قَيْدُ أَذْهَمُ)، فَهَذِهِ صِفَاتٌ لَا يَجِبُ لَهَا مَا يَجِبُ لِلْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ بِالْكَثَرَةِ فِي مَوَاقِعِ الْأَسْمَاءِ إِلَى أَنْ تَصِيرَ بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْبَيَانِ عَنِ الْمَعْنَى.

وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ: (أَذَاهُمْ)، وَ (أَسَاوِدُ)<sup>(٤)</sup>، وَ (أَرَاقِمُ) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ إِلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي تُسَاوِي بِهَا الْأَسْمَاءُ؛ لِأَنَّهَا تَجْرِي فِي هَذَا مَجْرَى قَوْلِهِمْ: (أَبَاطِحُ)، وَ (أَجَارِغُ)، وَ (أَبَارِقُ) مَعَ قَوْلِهِمْ: (جَرَعَاءُ)، وَ (بَرْقَاءُ)، وَ (بَطْحَاءُ)، فَلَمْ تَبْلُغْ ذَلِكَ [ظ ٢٢٢] الْحَدَّ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ صِفَاتٌ يَلْزُمُهَا حُكْمُ الصَّفَةِ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ، إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِمَّا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْعَرَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَجْدَلُ)، وَ (أَخِيلُ)، وَ (أَفْعَى)، وَلَوْ لَمْ يَخْتَلِفُوا، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ.

(٢) قوله: (ولا) مكرر في د.

(١) في د: (وإذا).

(٤) قوله: (وأساود) ليس في د.

(٣) انظر رأيه في تنقيح الألباب ٢٩٣.

## الجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي: ( أَفْعَلَ مِنْكَ ) إِجْرَاؤُهُ عَلَى أَلَّا يَنْصَرِفَ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ، فِي حَالِ التَّسْمِيَةِ بِهِ، عَلَى جِهَةِ الْعَلَمِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ فِي النَّكِرَةِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ تُشَبِّهُ حَالَهُ قَبْلَهَا، بِأَبْيَنِ مِمَّا عَلَيْهِ ( أَحْمَرُ )؛ إِذْ مَعَهُ ( مِنْكَ )، فَهُوَ يُشَبِّهُ حَالَ الْفِعْلِ الَّذِي مَعَهُ الْفَاعِلُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ. وَلَا يَلْزَمُ الْأَخْفَشُ فِي هَذَا أَنْ يَصْرِفَهُ، كَمَا صَرَفَ ( أَحْمَرُ ) فِي النَّكِرَةِ.

وَإِذَا سُمِّيَ بِهِ بَعِيرٍ: ( مِنْكَ ) انْصَرَفَ فِي النَّكِرَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي عَلَى زَنَةِ ( أَفْعَلَ )؛ إِذْ كَانَتْ حَالُهُ فِي النَّكِرَةِ لَا تُشَبِّهُ حَالَهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، فـ ( أَحْمَدُ )<sup>(١)</sup>، و ( أَصْغَرُ )، و ( أَكْبَرُ ) يَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ، وَلَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ.

وَتَقُولُ: ( هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ )، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ ( مِنْكَ ) فِي الصِّفَةِ<sup>(٢)</sup>. قِيلَ: إِنَّ ( أَفْعَلَ ) يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا<sup>(٣)</sup>: مَا هُوَ لِلتَّعَاطُفِ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

فَالَّذِي هُوَ لِلتَّعَاطُفِ يَلْزَمُهُ ( مِنْكَ )، أَوْ ( مِنْ كَذَا ). وَالَّذِي لَيْسَ لِلتَّعَاطُفِ لَا يَجُوزُ فِيهِ: ( مِنْ كَذَا )، كَقَوْلِكَ: ( أَفْضَلُ مِنْكَ )، و ( أَعْلَمُ مِنْكَ )، و ( أَكْبَرُ مِنْكَ ).

فَأَمَّا ( أَحْمَرُ )، و ( أَسْوَدُ )، و ( أَبْيَضُ )، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ ( مِنْكَ )، فـ ( مِنْكَ ) يَلْزَمُ الصِّفَةَ؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ.

وَتَقُولُ: ( زَيْدٌ أَفْضَلُ )، فَتَحْذِفُ ( مِنْكَ ) فِي الْخَبَرِ، وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ: ( اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ )، و ( اللَّهُ أَعْظَمُ )، أَي: أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَعْظَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُحْذَفَ ( مِنْكَ ) فِي الْخَبَرِ، وَلَمْ يَجْزُ مِنَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ

(٢) بعده في الأصل ود: ( مثل ).

(١) في الأصل ود: ( أحمر ).

(٣) في د: ( أحدها ).



تَتَضَمَّنُ بَيَانَيْنِ: بَيَانَ مَعْنَاهَا فِي نَفْسِهَا، وَبَيَانَ مَعْنَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَبَرُ، وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

٨٧٧ إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا      بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(١)</sup>  
أَي: أَعَزُّ مِنْ بَيْتِكَ يَا جَرِيرُ وَأَطْوَلُ.

و (أَجْمَعَ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ [و ٢٢٣] فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَبِّهِ حَالِهِ قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَبْلُ إِلَّا مَعْرِفَةً. وَإِنَّمَا لَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ؛ لِأَنَّهُ تَأَكِيدُ لِمَعْنَى الْعُمُومِ، وَالْعُمُومُ يَكُونُ مُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ أَوْ الْعَهْدِ، فَإِذَا كَانَ التَّعْرِيفُ لِحُجْمَلَةٍ اسْتَعْرَقَهَا، وَإِذَا سَقَطَتْ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْأَسْمِ بَطَلَ مَعْنَى الْعُمُومِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الرَّجَالُ)، و (جَاءَنِي رَجَالٌ).

فَأَمَّا: (أَخَذْتُ الدَّرْهَمَ أَجْمَعَ) فَيَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ: (أَخَذْتُ دِرْهَمًا أَجْمَعَ)؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُؤْوَلُ الْمَعْنَى إِلَى عُمُومِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَأَخَذَهُمَا<sup>(٣)</sup> بِعَلَامَةِ الْعُمُومِ يَصْلُحُ أَنْ يَتَّبِعَهُ عَلَامَةُ الْعُمُومِ، حَتَّى يَجْرِيَ<sup>(٤)</sup> عَلَى قِيَاسِ الْأَصْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَجْهُ الْآخَرُ.



(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٨/٢، وانظر العين ٧٦/١، ومجاز القرآن ١٢١/٢، والزاهر ١٢٣/١، وتهذيب اللغة ١٠/١٢٢، والمحكم ١/٧٣، والموشح ٥٥٨، والمقاصد الشافية ٤/٥٨٢. وهو بلا نسبة في العضديات ١٨١، ومجمع الأمثال ٢/٤٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٠، وشرح الرضي ٣/٤٥٣.

(٢) في د: (أسقطت).

(٣) في الأصل ود: (فأحدها).

(٤) في د: (يجوز).

## بَابُ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ؟ وَمَا <sup>(١)</sup> الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ صَرْفُ (أَفْعَلُ) إِذَا مُثِّلَ بِهِ الْوَصْفُ خَاصَّةً فِي قَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ  
أَفْعَلُ)؟ وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ <sup>(٢)</sup>؟ وَمَا الصَّوَابُ؟

وَمَا حُكْمُ: (كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ وَصْفًا لَا تَصْرِفُهُ)، وَ (كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ اسْمًا  
تَصْرِفُهُ فِي النَّكِرَةِ)؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تَقُولَ: لَا أَصْرِفُهُ، وَأَنْتَ تَصْرِفُهُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لَأَنَّهُ تَرْجَمَهُ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ مِثَالٍ يَكُونُ عَلَى زِنَةِ الْفِعْلِ الَّتِي  
تَغْلِبُ عَلَيْهِ، وَهُوَ صِفَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ)، فَأَنْتَ تَصْرِفُ مِثَالًا قَدْ خَصَّصْتَهُ هَذَا  
التَّخْصِصَ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ تَرْجَمَهُ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ، فَكَذَلِكَ تَصْرِفُ (أَفْعَلًا) إِذَا  
كَانَ تَرْجَمَهُ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ <sup>(٣)</sup>، كَمَا تَصْرِفُ مِثَالًا إِذَا كَانَ تَرْجَمَهُ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ،  
وَلَيْسَ (أَفْعَلُ) بِصِفَةٍ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ <sup>(٤)</sup> تَرْجَمَهُ عَنِ الصِّفَةِ، كَمَا لَيْسَ  
(مِثَالُ) بِصِفَةٍ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ تَرْجَمَهُ [ظ ٢٢٣] عَنِ الصِّفَةِ <sup>(٥)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (كُلُّ أَفْعَلٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْفِعْلَ فَهُوَ مَفْتُوحٌ أَبَدًا)، فَلِمَ انْصَرَفَ

(\*) العنوان في الكتاب ٢٠٣ / ٣: « هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف ».

(١) في د: (وأما).

(٢) فيه خلاف بين سيبويه والمازني، قال الفارسي في التعليقة ٢٢ / ٣: « قال [يعني سيبويه]:  
وتقول إذا قلت: هذا رجلٌ أَفْعَلٌ لم تصرفه على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصفَ خاصةً، فصار  
كقولك: كُلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ نَصَبٌ أَبَدًا، لأنك مثلت به الفعلَ خاصةً. قال أبو عثمان: أخطأ، ينبغي له أن  
يصرف، وإلا نقض جميع قوله لأن (أَفْعَلُ) ليس بوصف، إنما هو مثال للفعل، وليس يمتنع إلا من  
صرف (أَفْعَلُ) الذي هو صفة ».

(٣) قوله: (عما لا ينصرف) ليس في د. (٤) الكلام من قوله: (وليس أَفْعَلُ) ساقط من د.

(٥) الكلام من قوله: (كما ليس مثال) مكرر في الأصل ود.

(أَفْعَلُ) في هذا؟

وَمَا حُكْمُ: (أَفْعَلُ إِذَا كَانَ وَصْفًا لَمْ أَصْرِفْهُ)؟ وَلِمَ تَرَكْتَ صَرْفَهُ هَاهُنَا، وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ بَعْدَ (كُلُّ) فِي قَوْلِكَ: (كُلُّ أَفْعَلٍ إِذَا كَانَ وَصْفًا لَمْ أَصْرِفْهُ)؟

وَمَا حُكْمُ: (هَذَا رَجُلٌ أَفْعَلُ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ هَاهُنَا؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ لَطَرِيقَةٍ<sup>(١)</sup> الصِّفَةِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: (كُلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ فَهُوَ مَفْتُوحٌ)، فَهَذَا حِكَايَةٌ بَيْنَهُ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَقَوْلَكَ: (هَذَا رَجُلٌ أَفْعَلُ) حِكَايَةٌ لَطَرِيقَةٍ الصِّفَةِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ إِذَا سَمَّيْتَ إِنْسَانًا بِـ (زَيْدٍ الْعَاقِلِ): (هَذَا زَيْدٌ الْعَاقِلُ)، وَ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ)، وَ (رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ) فَهُوَ اسْمٌ عَامٌّ، إِلَّا أَنَّكَ تَحْكِي طَرِيقَةَ الصِّفَةِ، فَكَذَلِكَ إِذَا: (هَذَا رَجُلٌ أَفْعَلُ) حِكَايَةٌ لَطَرِيقَةِ الصِّفَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ هَاهُنَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؟

وَلِمَ جَازَ: (كُلُّ آدَمَ فِي الْكَلَامِ لَا أَصْرِفْهُ)، وَلَمْ يَجْزُ: (كُلُّ أَفْعَلٍ فِي الْكَلَامِ صِفَةً لَا أَصْرِفْهُ)؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: (كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ صِفَةً لَا أَصْرِفْهُ) وَبَيْنَ قَوْلِكَ: (كُلُّ أَفْعَلٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَا أَصْرِفْهُ)؟ وَلِمَ صَحَّ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ، وَفَسَدَ الْآخَرُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُخَصَّصٌ بِمَا يَصِحُّ بِهِ الْمَعْنَى، وَالْآخَرُ مُطْلَقٌ عَلَى مَا يَفْسُدُ بِهِ الْمَعْنَى، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (كُلُّ مِثَالٍ يَكُونُ صِفَةً عَلَى زِنَةِ الْفِعْلِ لَا أَصْرِفْهُ) فَهَذَا صَحِيحٌ، وَقَوْلَكَ: (كُلُّ مِثَالٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ عَلَى زِنَةِ الْفِعْلِ لَا أَصْرِفْهُ)<sup>(٢)</sup> خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ إِنَّمَا تُذَكَّرُ بَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ الْمُعْلَلِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: كُلُّ مِثَالٍ لَا أَصْرِفْهُ لِكَيْتَ وَكَيْتَ، فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مِثَالٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ؟

(١) قوله: (لَطَرِيقَةٍ) عليها شطب في الأصل، والظاهر من كلام الرمانى أنها موجودة في النص، وكذا

في د.

(٢) الكلام من قوله: (فهذا صحيح) ليس في د.

وَمَا حُكْمُ: ( هَذَا رَجُلٌ فَعْلَانٌ )؟ وَلِمَ انْصَرَفَ وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ الْوَصْفُ خَاصَّةً؟  
وَمَا حُكْمُ: ( كُلُّ فَعْلَانٍ كَانَ <sup>(١)</sup> صِفَةً وَلَهُ فَعْلَى لَمْ يَنْصَرِفْ )؟ وَلِمَ صَرَفْتَهُ فِي  
هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَرْجَمَةٌ عَنْ مَا لَهُ ( فَعْلَى )، وَلَيْسَ [ ٢٢٤ ] بِحِكَايَةٍ  
لِمَا لَهُ ( فَعْلَى )؟

وَمَا حُكْمُ: ( كُلُّ فَعْلَى أَوْ فَعْلَى كَانَتْ أَلِفُهَا لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ انْصَرَفَ، وَإِنْ كَانَتْ  
الْأَلِفُ لِلتَّأْنِيثِ لَمْ يَنْصَرِفْ )؟ وَلِمَ جَازَ هَذَا الْمِثَالُ بِالْصَّرْفِ وَتَرَكَ الصَّرْفُ؟  
وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَوَجَّهُ فِيهِ التَّرْجَمَةُ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ الْحِكَايَةُ  
لِمَا لَا يَنْصَرِفُ، كَمَا تَحْكِي: ( عَضْبَى ) <sup>(٢)</sup>، فَتَقُولُ: ( فَعْلَى )، وَلَا تَصْرِفُ، وَلَوْ  
تَرْجَمْتَ عَنِ الزَّنَةِ <sup>(٣)</sup>، كَمَا تُتَرْجِمُ <sup>(٤)</sup> بِقَوْلِكَ: ( هَذَا مِثَالٌ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ) لَصَرَفْتَهُ،  
فَقُلْتَ: ( هَذَا فَعْلَى )، كَمَا تَقُولُ: ( هَذَا مِثَالٌ ) مِنْ غَيْرِ حِكَايَةٍ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْحِكَايَةِ؟ وَمَا قِسْمَةُ الْمَسَائِلِ فِي هَذَا؟ وَلِمَ كُلُّ  
مَا يُوَجَّهُ فِيهِ التَّرْجَمَةُ وَالْحِكَايَةُ فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ، وَكُلُّ مَا لَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ الْحِكَايَةُ  
لِمَا لَا يَنْصَرِفُ خَاصَّةً فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، وَكُلُّ مَا لَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ إِلَّا التَّرْجَمَةُ فَإِنَّهُ  
يَنْصَرِفُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( هَذَا رَجُلٌ فَعْنَلَى ) <sup>(٥)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْصَّرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ  
لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى حِكَايَةٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: ( حَبْنَطَى ) <sup>(٦)</sup>  
إِلَّا مُنْصَرِفٌ؟

وَمَا حُكْمُ: ( كُلُّ فَعْلَى فِي الْكَلَامِ لَا يَنْصَرِفُ )؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا  
تَرْكُ الصَّرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ إِلَّا حِكَايَةُ مَا لَا يَنْصَرِفُ خَاصَّةً؛  
إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: ( حُبْلَى ) إِلَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ، فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ: ( هَذَا رَجُلٌ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: ( غَضْبَايَ ).

(٤) فِي د: ( تَرْجَمَ ).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( كَانَتْ ).

(٣) فِي د: ( عَلَى الزَّنَةِ ).

(٥) فِي د: ( فَعْلَى ).

(٦) فِي د: ( حَمَطَى ). وَالْحَبْنَطَى: الْقَصِيرُ الْغَلِيظُ. تَاجُ الْعُرُوسِ ( حَبَطَ ).

أَفْعُلْ ) فِي أَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ إِلَّا الْحِكَايَةُ، وَعَلَى ذَلِكَ: (كُلُّ فَعْلَاءَ<sup>(١)</sup>) فِي الْكَلَامِ لَا يَنْصَرِفُ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى قِيَاسِ غَيْرِ الْأَمْثَلَةِ فِي اجْتِمَاعِ السَّبَبِينَ<sup>(٢)</sup> الَّذِينَ يَمْنَعَانِ مِنَ الصَّرْفِ، فَمَا كَانَ فِيهِ سَبَبَانِ مِنْهَا لَمْ يَنْصَرِفْ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سَبَبَانِ انْصَرَفَ، إِلَّا أَنْ لِلْأَمْثَلَةِ فِي هَذَا الْبَابِ شُبُهًا تَعْرِضُ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى عَقْدٍ<sup>(٣)</sup> أَصْلُ تَنْحَلُّ بِهِ تِلْكَ الشُّبُهَةُ، وَهُوَ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى جِهَةِ التَّرْجَمَةِ فِي ذِكْرِ الْمِثَالِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ، وَمَا كَانَ عَلَى جِهَةِ الْحِكَايَةِ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ.

فَكُلُّ مِثَالٍ تُرْجِمَ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ، وَكُلُّ مِثَالٍ [ ظ ٢٢٤ ] حُكِيَ بِهِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ يُؤَدِّي فِيهَا اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، فَيَجِبُ لَهُ مِثْلُ<sup>(٤)</sup> حُكْمِ الْمَحْكِيِّ، كَمَا يَجِبُ إِذَا حُكِيَ الشَّعْرُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَإِنَّمَا يُحْكَى بِشَعْرٍ، وَإِذَا تُرْجِمَ عَلَى الْمَعْنَى فَقَدْ يُتَرْجَمُ بِغَيْرِ شَعْرٍ، كَمَا تُتَرْجَمُ الْعَرَبِيَّةُ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَلَا تُحْكَى الْعَرَبِيَّةُ بِالْفَارِسِيَّةِ، إِلَّا عَلَى طَرِيقِ حِكَايَةِ الْمَعْنَى فَقَطْ، فَيَرْجَعُ إِلَى بَابِ التَّرْجَمَةِ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْحِكَايَةِ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا مَنَعُ الصَّرْفِ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي<sup>(٥)</sup> الْحِكَايَةِ التَّامَّةِ فِي الْأَمْثَلَةِ<sup>(٦)</sup> لِمَا لَا يَنْصَرِفُ، أَلَا<sup>(٧)</sup> تَكُونُ إِلَّا بِمَا لَا يَنْصَرِفُ، فَإِنْ ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبُ التَّرْجَمَةِ انْصَرَفَ.

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: ( هَذَا رَجُلٌ أَفْعُلْ ) فَلَا تَصَرِّفُ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ لِطَرِيقَةِ الصَّفَةِ بِمَا يُوجِبُ أَنَّ ( أَفْعَلْ ) هَاهُنَا صِفَةٌ لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ عَلَى زِنَةِ ( أَفْعَلْ ) فَيَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ ( أَحْمَرُ ).

(٢) فِي د: ( الشَّيْئِينَ ).

(١) فِي د: ( كَأَفْعَلَاءَ ).

(٤) قَوْلُهُ: ( مِثْلُ ) لَيْسَ فِي د.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( أَعْقَدَ ).

(٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: ( الْحِكَايَةُ لِمَا ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: ( لَا )

(٦) قَوْلُهُ: ( فِي الْأَمْثَلَةِ ) لَيْسَ فِي د.

وَتَقُولُ: (كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ صِفَةً فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ) فَتَصْرِفُهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ تَرْجَمَةٌ عَنِ الصِّفَةِ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، وَالْأَوَّلُ حِكَايَةٌ لِلصِّفَةِ، وَهُوَ صِفَةٌ.

وَتَقُولُ: (كُلُّ أَفْعَلٍ أَرَدْتَ بِهِ الْفِعْلَ فَهُوَ مَفْتُوحٌ) فَتَصْرِفُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرْجَمَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي الَّذِي هُوَ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلٍ)، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ مَاضٍ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلٍ)، فَلَا يَلْزَمُهُ حُكْمُهُ بِالتَّرْجَمَةِ عَنْهُ، كَمَا يَلْزَمُهُ حُكْمُهُ بِالْحِكَايَةِ لَهُ.

وَتَقُولُ: (أَفْعَلٌ إِذَا كَانَ وَصْفًا لَمْ أَصْرِفْهُ)، فَلَا تَصْرِفُ (أَفْعَلٌ) فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلٍ)؛ لِأَنَّكَ قَصَدْتَ هَذَا الْمِثَالَ بِعَيْنِهِ، فَقُلْتَ: إِذَا كَانَ<sup>(١)</sup> عَلَى حَالٍ كَذَا فَحُكْمُهُ كَذَا، فَهَذَا مِثَالٌ لِلْمَعْرِفَةِ خَاصَّةً، وَهُوَ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلٍ)، فَأَنْتَ تَحْكِي بِهِ الْمَعْرِفَةَ خَاصَّةً، وَتُتَرْجِمُ بِهِ عَنِ الصِّفَةِ، وَإِذَا حَكَيْتَ بِهِ الْمَعْرِفَةَ خَاصَّةً لَزِمَهُ حُكْمُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِمَّا<sup>(٢)</sup> يَجِبُ فِي الْحِكَايَةِ مِنْ لُزُومِ حُكْمِ الْمَحْكِيِّ، وَلَمْ تَحْكُ بِهَا<sup>(٣)</sup> الصِّفَةَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَرْجَمَةٌ عَنِ الصِّفَةِ بِحِكَايَةِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلٍ)، وَإِنَّمَا تَوَجَّهَ فِيهِ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ عَنْهُ، كَمَا تُخْبِرُ عَنْ (أَحْمَدَ) إِذَا [كَانَ]<sup>(٤)</sup> اسْمًا عَلَمًا، فَإِنَّمَا قَصَدْتَ قَصْدَ [و ٢٢٥] هَذَا الْمِثَالِ بِعَيْنِهِ لِتُخْبِرَ<sup>(٥)</sup> عَنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى حَالٍ كَذَا فَحُكْمُهُ [كَذَا]<sup>(٦)</sup>، وَإِذَا كَانَ عَلَى حَالٍ كَذَا فَحُكْمُهُ كَذَا.

وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةٍ: (كُلُّ أَفْعَلٍ إِذَا كَانَ وَصْفًا لَمْ أَصْرِفْهُ)<sup>(٧)</sup>؛ لِأَنَّ دُخُولَ (كُلِّ) عَلَيْهِ قَدْ نَكَّرَهُ، وَمَنْعَكَ أَنْ تَقْصِدَ قَصْدَ الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ، وَصَيَّرَهُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ جُمْلَةٍ، فَأَفَادَ الْخَبَرَ عَنْهُ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ مِنَ الْعُمُومِ فَائِدَةً صَحِيحَةً، كَمَا تَقُولُ: (كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ) فَيُفِيدُ، وَلَوْ قُلْتَ: (رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمٌ) لَمْ يُفِيدَ، فَإِنْ قُلْتَ:

(١) قوله: (كان) ليس في د.

(٢) قوله: (مما) مكرر في الأصل.

(٣) في د: (به).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وليس في الأصل ود.

(٥) في د: (لخبر).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وليس في الأصل ود.

(٧) في د: (أصرف).

( الرَّجُلُ لَهُ دِرْهَمٌ )<sup>(١)</sup> أَفَادَ، فَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: ( أَفْعَلُ إِذَا كَانَ صِفَةً لَمْ يَنْصَرِفْ ) لَمْ يَحْسُنْ هَذَا الْكَلَامُ، فَإِنْ قُلْتَ: ( كُلُّ أَفْعَلٍ إِذَا كَانَ صِفَةً لَمْ يَنْصَرِفْ ) حَسُنَ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: ( أَفْعَلُ إِذَا كَانَ صِفَةً لَمْ يَنْصَرِفْ ) حَسُنَ أَيْضًا.

وَتَقُولُ: ( كُلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ ) فَهُوَ مَفْتُوحٌ، فَيَلْزِمُهُ حُكْمُ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ، فَلَيْسَ يَتَوَجَّهُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ تَرْجَمَةً؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ سُمِّيَ بِهِمَا.

وَتَقُولُ: ( كُلُّ آدَمَ فِي الْكَلَامِ لَا أَصْرِفُهُ )، فَلَا تَصْرِفُ ( آدَمَ )؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، وَلَيْسَ بِتَرْجَمَةٍ عَنِ الصِّفَةِ، كَمَا يَكُونُ ( أَفْعَلُ ) تَرْجَمَةً عَنِ الصِّفَةِ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ.

وَتَقُولُ: ( كُلُّ فَعْلَانِ كَانَ صِفَةً وَلَهُ فَعْلَى لَا يَنْصَرِفُ )، فَتَصْرِفُهُ هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ تَرْجَمَةٌ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ، وَلَيْسَ بِحِكَايَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الصِّفَةِ تَابِعًا لِمَوْصُوفٍ عَلَى أَنَّ لَهُ ( فَعْلَى )، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: ( هَذَا رَجُلٌ فَعْلَانٌ ) صَرَفْتَهُ، وَإِنْ كَانَ حِكَايَةً لِلصِّفَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ صَرَفُهُ بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً عَلَى ( فَعْلَانِ ) فَقَطْ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ قَوْلُكَ: ( هَذَا رَجُلٌ نَدْمَانٌ ) مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً عَلَى ( فَعْلَانِ ).

وَتَقُولُ: ( كُلُّ فَعْلَى أَوْ فِعْلَى كَانَتْ أَلِفُهَا لِعَيْرِ التَّأْنِيثِ انْصَرَفَ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ لَمْ يَنْصَرِفْ )، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ( كُلُّ فَعْلَى أَوْ فِعْلَى ) فَلَمْ يَنْصَرِفْ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الْأَلِفَ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ حِكَايَةً لِيَابِ: ( غَضَبِي )، وَ ( ذِكْرِي )، فَيَلْزِمُهُ حُكْمُهُ، وَلَكِ<sup>(٢)</sup> أَنْ تَجْعَلَ الْأَلِفَ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ<sup>(٣)</sup> [ ظ ٢٢٥ ]، وَتَدُلُّ بِهِ عَلَى هَذَا الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، فَيَكُونُ تَرْجَمَةً عَنْهُ، وَيَنْصَرِفُ، فَأَنْتَ فِي هَذَا بِالْخِيَارِ.

وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: ( هَذَا رَجُلٌ فَعْلَانٌ وَلَهُ فَعْلَى )؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَكْفِي فِي

(٢) فِي د: ( فَلَكَ ).

(١) فِي د: ( دَرَم ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( الْإِلْحَاق ).

(فَعْلَانُ) أَنْ يُقَدَّرَ عَلَى مُضَارَعَةِ أَلِفِ التَّائِيثِ فَقَطْ دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُ (فَعْلَى) يَدُورُ فِي الْكَلَامِ، وَيُفْهَمُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِثَالٌ، فَلَمْ يَصَحَّ فِيهِ مَعْنَى الْحِكَايَةِ؛ لِتَقْصِيرِهِ عَنْ أَنْ يَدُورَ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، فَأَمَّا (فَعْلَى) فَيَكْفِي فِي أَلِفِ التَّائِيثِ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلتَّائِيثِ أَنْ تُقَدَّرَ عَلَى هَذَا تَقْدِيرًا صَحِيحًا، كَمَا يَكْفِي فِي أَنْ تَكُونَ لِلإِلْحَاقِ أَنْ تُقَدَّرَ عَلَى جِهَةِ الإِلْحَاقِ تَقْدِيرًا صَحِيحًا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْحِكَايَةِ أَنَّ التَّرْجَمَةَ تَتَضَمَّنُ جِهَةً مَخْصُوصَةً، وَهِيَ جِهَةُ الْمَعْنَى. وَأَمَّا الْحِكَايَةُ<sup>(١)</sup> التَّامَّةُ فَتَتَضَمَّنُ تَأْدِيَةَ الْأَوَّلِ الْمَحْكِيِّ عَلَى التَّامِّ، فَيَلْزَمُهُ حُكْمُهُ فِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ شِعْرًا فَهُوَ شِعْرٌ، وَإِنْ كَانَ رِسَالَةً فَهُوَ رِسَالَةٌ، وَإِنْ كَانَ كَلَامًا مَنْشُورًا يَدُورُ بَيْنَ النَّاسِ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ نَظْمٌ وَتَأْلِيفٌ هُوَ فِي أَعْلَى طَبَقَاتِ الْبَلَاغَةِ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا يُحْكِي الْقُرْآنُ بِقُرْآنٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ خِلَافٌ ذَلِكَ، فَالْحِكَايَةُ أَحَقُّ تَأْدِيَةً لِمَا<sup>(٢)</sup> فِي الْمَحْكِيِّ مِنَ التَّرْجَمَةِ؛ فَلِهَذَا اخْتَرْنَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَهِيَ الَّتِي يُؤَدِّي فِيهَا جِهَةُ الْأَوَّلِ بَعَيْنِهِ عَلَى تَمَامِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّرْجَمَةِ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ التَّقْرِيبَ<sup>(٣)</sup> وَالتَّوْجِيهَ إِلَى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ دُونَ غَيْرِهَا.

فَالْمَسَائِلُ فِي بَابِ الْأُمَثِلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مِنْهَا مَا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى التَّرْجَمَةِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ، وَمِنْهَا مَا يَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ:

- فَأَمَّا مَا<sup>(٤)</sup> لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَّا عَلَى التَّرْجَمَةِ فَهُوَ مَضْرُوبٌ فِي بَابِ الْأُمَثِلَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُتَرَجِّمًا بِهِ عَمَّا يَنْصَرِفُ<sup>(٥)</sup>، أَوْ عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ، كَقَوْلِكَ<sup>(٦)</sup>: (كُلُّ أَفْعَلٍ

(١) الكلام من قوله: (أن الترجمة) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (ما).

(٣) قوله: (التقريب) مكرر في الأصل.

(٤) قوله: (ما) ليس في د.

(٥) في د: (عما لا ينصرف).

(٦) في الأصل: (كقول)، وكذا في د.



يَكُونُ صِفَةً فَإِنَّهُ<sup>(١)</sup> لَا يَنْصَرِفُ )، و ( كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ اسْمًا فَإِنَّهُ<sup>(٢)</sup> يَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ ) [ ٢٢٦ ] .

- وَأَمَّا مَا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ فَهُوَ لَا يَنْصَرِفُ، كَقَوْلِكَ: ( هَذَا رَجُلٌ أَفْعَلٌ )، فِهَذَا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْحِكَايَةِ لِلصِّفَةِ خَاصَّةً .

- وَكُلُّ مَا يَتَوَجَّهُ عَلَى التَّرْجَمَةِ وَالْحِكَايَةِ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ؛ إِنْ شِئْتَ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَصْرِفْهُ .

وَتَقُولُ: ( هَذَا رَجُلٌ فَعْنَلِي )<sup>(٣)</sup>، وَتَصْرِفْهُ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ لِمَا يَنْصَرِفُ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ: ( حَبَنْطَى ) لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْرُوفًا .

وَتَقُولُ: ( كُلُّ فَعْلَى فِي الْكَلَامِ لَا يَنْصَرِفُ )، فِهَذَا لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ؛ إِذْ مِثْلُ: ( حُبْلَى ) لَا يَنْصَرِفُ أَصْلًا .

وَتَقُولُ: ( كُلُّ فَعْلَاءٍ فِي الْكَلَامِ لَا يَنْصَرِفُ )؛ لِأَنَّ هَذَا الْمِثَالَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى حِكَايَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ خَاصَّةً؛ إِذْ مِثْلُ: ( حَمَرَاءَ )، أَوْ ( صَفَرَاءَ )، وَمَا أَشْبَهَ [ ذَلِكَ ]<sup>(٥)</sup> لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ .



(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( فَعْلَى ) .

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: ( بَأَنَّهُ ) .

(٤) فِي د: ( لَا يَنْصَرِفُ ) .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ د. وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ .

## بَابُ (١) التَّسْمِيَةِ بِالْفِعْلِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي التَّسْمِيَةِ بِالْفِعْلِ مِنَ الصَّرْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّسْمِيَةِ بِالْفِعْلِ مِنَ الصَّرْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي التَّسْمِيَةِ بِالْفِعْلِ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ (٢) زِيَادَةُ الْفِعْلِ الصَّرْفِ؟

وَمَا الْخِلَافُ فِيمَا لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ (٣) الْفِعْلِ؟ وَمَا وَجْهُ قَوْلِ عِيسَى فِي تَرْكِ

صَرْفِهِ؟ وَلِمَ صَرْفَهُ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ وَسَيَبَوِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ تَسْمِيَةِ رَجُلٍ بِـ (ضَارِبٍ) (٤)، وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يُؤْمَرُ بِهِ؟ وَلِمَ جَازَ

صَرْفُهُ فِي قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو وَالْخَلِيلِ وَيُونُسَ؟ وَلِمَ لَا يَصْرِفُهُ عِيسَى؟ وَلِمَ أُجْرِيَ

مَجْرَى (ضَارِبٍ) الَّذِي هُوَ اسْمٌ، وَأُجْرِيَ (ضَارِبٍ) مَجْرَى (تَابِلٍ) (٥)، وَأُجْرِيَ

(ضَرَبَ) مَجْرَى (حَجَرَ)؟ وَلِمَ أُخْرِجَ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ التَّسْمِيَةُ بِـ (تَغْلِبَ)،

و (تَنْضَبَ)، و (يَرْمَعُ)؟

وَمَا فِي التَّسْمِيَةِ بِـ (كَعَسَبَ) مِنَ الدَّلِيلِ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ، مِنَ الْكَعَسَبَةِ،

بِمَعْنَى الْعَدْوِ الشَّدِيدِ مَعَ تَدَانِي الْخُطَا؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ الْيَرْبُوعِيِّ [ظ ٢٢٦]:

أَنَا ابْنُ جَلَاوِطٍ لَأَعْلَى الشَّنَائِيَا مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي؟

وَلِمَ لَا يَكُونُ عَلَى قَوْلِ عِيسَى؟ وَمَا وَجْهُ تَرْكِ صَرْفِهِ؟

(١) قوله: (باب) ليس في د.

(\*) العنوان في الكتاب ٢٠٦/٣: «هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سُمِّيَتْ به رجلاً».

(٢) في الأصل ود: (أول)، وكذا ما يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (زياد)، وكذا في د. (٤) في د: (مضارب).

(٥) في العين ١٢٤/٨: «تَوَلَّتِ الْقَدْرَ تَوَلَّةً: جَعَلَتْ فِيهِ التَّوَابِلَ، الْوَاحِدُ: تَابِلٌ».

وَلِمَ حُمِلَ عَلَى قَوْلِهِ:

بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ؟ .....

وَمَا حُكْمُ تَسْمِيَةِ رَجُلٍ: (ضَرَبَ)، أَوْ (ضَرَبَ)، أَوْ (ضَرَبَ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا<sup>(١)</sup> وَيَذَرُ وَالْغَمْرَا

وَفِي قَوْلِهِمْ: (هُم بَنُو دُثَلٍ) رَهْطُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ (الدُّثَلِ)، وَ (الدَّلِيلِ)، وَ (الدُّوَلِ)؟ فَلِمَ أُجْرِيَ عَلَى أَنَّ (الدُّثَلِ) رَهْطُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ، [وَ (الدَّلِيلِ)]<sup>(٢)</sup> مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَ (الدُّوَلِ) مِنْ حَنِيفَةَ؟

وَمَا فِي تَرْكِهِمْ صَرْفُ: (خَضَمَ)، وَهُوَ الْعَنْبَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ؟

وَمَا حُكْمُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي التَّصْغِيرِ؟

وَلِمَ انْصَرَفَتْ<sup>(٣)</sup> كُلُّهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهَا زِيَادَةُ الْفِعْلِ؟

وَمَا حُكْمُ تَسْمِيَةِ رَجُلٍ: (بَقَمَ)<sup>(٤)</sup>، وَ (شَلَمَ)، وَهُوَ بَيْتُ الْمَقْدِسِ؟ فَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ: (ضَرَبَ)، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ فِعْلٍ؟ وَهَلْ يُلْزَمُ مَنْ جَعَلَ (بَقَمَ) أَصْلًا فِي الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ أَعْرَبٌ، أَنْ يَصْرِفَ (فَعَلَ)<sup>(٥)</sup> كُلُّهُ؟ وَلِمَ أُلْزِمَ الْأَخْفَشُ هَذَا الْإِلْزَامَ، وَخَالَفَهُ أَبُو عَثْمَانَ، فَقَالَ: أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُ لَصَرَفْنَا بَابَ (مَسَاجِدَ)، وَ (مَنَادِيلَ)؛ لِأَنَّ فِي الْأَعْجَمِيَّةِ (سَرَاوِيلَ)، وَلَكِنَّا لَا نَجْعَلُ الْأَعْجَمِيَّ أَصْلًا لِلْعَرَبِيِّ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَمَكْلُومًا)، وَكَذَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٣) فِي د: (انْصَرَفَ).

(٤) الْبَقَمُ: صَبَغَ مَعْرُوفٌ، وَفِي اللِّسَانِ (الْبَقَمُ): «قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَسَوِيِّ: أَعْرَبِي هُوَ؟

فَقَالَ: مَعْرَبٌ». وَانْظُرْ تِمَّةَ الْقَوْلِ.

(٥) فِي د: (فَعَلَى).

وَمَا حُكْمُ تَسْمِيَةِ رَجُلٍ: (ضَرَبُوا) عَلَى: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (ضَرَبُونَ)، وفي (أُولِي): (أَلُونُ)<sup>(١)</sup>، و (رَأَيْتُ ضَرَبِينَ وَأَلِينَ)؟

وَلِمَ جَازَ فِيهِ: (ضَرَبِينَ) عَلَى: (يَبْرِينَ)، و (مُسْلِمِينَ)؟

وَلِمَ جَازَ فِي التَّسْمِيَةِ بِـ (ضَرَبْتُ): (هَذَا ضَرَبَةٌ قَدْ جَاءَ)، وَتَقِفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ؟

وَمَا حُكْمُ التَّسْمِيَةِ بِـ (ضَرَبَا)؟ وَلِمَ وَجَبَ: (هَذَا ضَرَبَانِ)، و (رَأَيْتُ ضَرَبَيْنِ) بِمَنْزِلَةِ<sup>(٢)</sup> التَّسْمِيَةِ بِـ (رَجُلَانِ)، و (رَجُلَيْنِ)؟ وَلِمَ لَا بُدَّ مِنَ التَّوْنِ؟ وَلِمَ صَارَ حَذْفُ التَّوْنِ نَظِيرَ الْفَتْحِ فِي: (ضَرَبَا)؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>: « كَمَا كَانَ الْكَسْرُ [ ٢٢٧ ] فِي: ( هَيْهَاتِ ) نَظِيرَ الْفَتْحِ فِي: ( هَيْهَاتِ ) »؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا عَلَى جِهَةِ الْبِنَاءِ؟ وَلِمَ وَقِفَ عَلَى: ( هَيْهَاتِ ) بِالْكَسْرِ وَالتَّاءِ، و ( هَيْهَاتِ ) بِالْهَاءِ إِذَا وُصِلَ بِالْفَتْحِ؟

وَمَا حُكْمُ تَسْمِيَةِ رَجُلٍ: (ضَرَبَنَ)، أَوْ: (يَضْرِبَنَ)؟ فَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟

## الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي التَّسْمِيَةِ بِالْفِعْلِ إِجْرَاءُ كُلِّ بِنَاءٍ مُشْتَرِكٍ عَلَى الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ مِثَالٌ فِي أَصُولِ الْأَسْمَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ، فَقَدْ صَحَّ لَهُ مَعْنَى الْاِشْتِرَاكِ، وَلَا يُلْتَفَتُ فِي هَذَا إِلَى كَثْرَةِ الْبِنَاءِ فِي الْأَفْعَالِ مَعَ قَلْتِهِ فِي الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي الْأَصُولِ.

وَلَا يَجُوزُ فِيمَا كَانَ أَوَّلُهُ زِيَادَةُ الْفِعْلِ إِلَّا تَرَكَ الصَّرْفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْفِعْلِ عِلَّةٌ تُوجِبُ أَنَّهُ بِالْفِعْلِ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْاِسْمِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْعَلَبَةِ عَلَى الْفِعْلِ مَعَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهِ. وَكُلُّ بِنَاءٍ مُخْتَصٍّ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ. وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْبِنَاءُ الَّذِي يَكُونُ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَمَنْزِلَةٌ).

(١) فِي د: (أُولِي).

(٣) سِيَبَوِيهِ ٣/ ٢١٠.

لَهُ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَصْرِفُهُ عِيسَى<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ نَقَلَهُ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْأِسْمِ، وَالصَّرْفُ مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَيُونُسَ، وَالْخَلِيلِ، وَسِيبَوَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ؛ بِدَلِيلِ صَرْفِهِمْ رَجُلًا سُمِّيَ بِـ (كَعَسَبٍ)، فَهُوَ الْقِيَاسُ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ عِيسَى قِيَاسٌ ضَعِيفٌ، وَهُوَ تَغْلِيْبُ حَالِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُهُ عِنْدِي أَلَّا يَصْرِفَ مِثْلُ: (تَابِلٍ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّ (فَاعِلٌ) أَغْلَبَ وَأَكْثَرَ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا لَا يَلْزَمُ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، فَكَذَلِكَ: (ضَارِبٌ)؛ لَأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ إِلَى مَا هُوَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَالْقِيَاسُ.

وَإِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ<sup>(٤)</sup>: (ضَارِبٌ) الَّذِي هُوَ فِعْلٌ الْأَمْرِ انْصَرَفَ؛ لِأَنَّ لَهُ مِثَالًا فِي أَصُولِ الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ الْفِعْلِ فِي أَوَّلِهِ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ. وَكُلُّ بِنَاءٍ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأِسْمِ [ ٢٢٧ ظ ] وَالْفِعْلِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ، لَا يَمْنَعُهُ الْبِنَاءُ مِنَ الصَّرْفِ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ فِي: (تَابِلٍ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ (تَنْضُبًا) وَإِنْ كَانَ اسْمًا فَقَدْ جَرَى عَلَى طَرِيقِ الْجِنْسِ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْعَلَمِ مَنَعْتَهُ الصَّرْفَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى الْبِنَاءِ الَّذِي هُوَ بِالْفِعْلِ<sup>(٥)</sup> أَوَّلَى، فَكَذَلِكَ يَلْزَمُكَ فِي: (تَابِلٍ)<sup>(٦)</sup> أَنْ تَمْنَعَهُ الصَّرْفَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى الْبِنَاءِ الَّذِي هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى مِنْ جِهَةِ الْكَثَرَةِ، إِذَا جَعَلْتَ الْكَثَرَةَ وَالزِّيَادَةَ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ فِي: (تَابِلٍ) وَنَحْوِهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكَثَرَةَ لَا تَكْفِي فِي هَذَا الْبَابِ دُونَ زِيَادَةِ الْفِعْلِ، وَأَنَّ خَاصَّةَ الْفِعْلِ تَكْفِي مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: كَثَرَةُ عَلَى مَنْزِلَةِ الْأِسْمِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْأِسْمِ مِثْلُ ذَلِكَ الْبِنَاءِ.

فَأَمَّا التَّسْمِيَةُ بِـ (ضَرْبٍ) فَلَا إِشْكَالَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ يَنْصَرِفُ؛ لَأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ،

(٣) قوله: (لا) ليس في د.

(٥) في د: (ال فعل).

(١، ٢) سيبويه ٢٠٦/٣.

(٤) في د: (رجلا).

(٦) في د: (تأويل).

عَلَى مَنَزَلَةٍ سَوَاءٍ فِي الْكَثَرَةِ؛ إِذْ (فَعَلَ) كَثِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ جِدًّا، نَحْوُ: (حَجَرٍ)،  
و (جَبَلٍ)، و (مَدَرٍ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَالَ سُحَيْمٌ بْنُ وَثِيلٍ:

٨٧٨ أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(١)</sup>  
فهذا لا شاهد فيه لِعَيْسَى؛ لَأَنَّهُ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ  
سُمِّيَ بِالْفِعْلِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ، فَحُكِيَ، كَمَا قَالَ:

٨٧٩ ..... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ<sup>(٢)</sup>

وَالْمَعْنَى يَفْتَضِيهِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: أَنَا ابْنُ الَّذِي جَلَا عَنْ نَفْسِهِ بِمَا يُوجِبُ الْمَفْخَرِ.  
وَلَا حُجَّةَ لِعَيْسَى فِيهِ؛ إِذْ لَيْسَ مَعَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ سُمِّيَ<sup>(٣)</sup> بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ.  
وَإِذَا سُمِّيَ<sup>(٤)</sup> رَجُلٌ: (ضَرَبَ)، أَوْ (ضَرِبَ)، أَوْ (ضُرِبَ) لَمْ يَنْصَرِفْ فِي  
الْمَعْرِفَةِ؛ لَأَنَّهُ بِنَاءٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ، وَقَالَ كَثِيرٌ<sup>(٥)</sup>:

(١) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي في سيبويه ٢٠٧/٣، وشرح القصائد  
للأنباري ٤٩٣، وتحصيل عين الذهب ٤٥٢، وابن يعيش ٦٢/٣، وقواعد المطارحة ٢٦. وهو بلا نسبة  
في العين ١٨١/٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠، ومجالس ثعلب ١٧٦/١، وعلل النحو ٤٦٧،  
وشرح الرضي ١٦٧/١، والارتشاف ٩٠٦/٢. وابن جلا: واضح مكشوف، والثنايا: جمع ثنية، وهي  
الطريق في الجبل.

(٢) عجز بيت من الطويل، صدره:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا

وقد مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (٤٤٩).

(٣، ٤) في د: (يسمى).

(٥) في حاشية الكتاب ٢٠٨/٣ نقل أ. هارون نصاً من نسختين من نسخ الكتاب، وهذا النص من كلام  
الأخفش، وهو تقريباً شبيه بنص الرمانى، قال: «قال أبو الحسن: سمعت يونس ينشد هذا البيت لكثير  
عزة:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جَرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ الْغَمَرَا

وقد جاء مثل: (ضَرَبَ) اسماً معرفة، قالوا في بني دُثُل، وهو رهط أبي الأسود الدؤلي، الناس يقولون:  
الدُّلِي، وذلك لأنَّ همزتها مخففة، وإنما الكلام: (دُولِي)، وإنما (الدُّلِي) في عبد القيس، و (الدُّول)  
في حنيفة.»

٨٨٠ سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ وَالْغَمْرًا<sup>(١)</sup>

وقولهم: ( بَنُو دُئِلٍ ) رَهْطُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، دَلِيلٌ فِي هَذَا الْبَابِ، فَأَمَّا ( الدَّلِيلُ )<sup>(٢)</sup> فَمِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَأَمَّا ( الدُّوَلُ ) فَمِنْ حَنِيفَةَ<sup>(٣)</sup>. وقولهم [ ٢٢٨ ]: ( خَضَمَ ) وَهُوَ الْعَبْرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ بَنَزَرَ الصَّرْفِ دَلِيلٌ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِي أَوَّلِهَا زِيَادَةُ الْفِعْلِ تَنْصَرِفُ فِي التَّصْغِيرِ؛ لَأَنَّهَا قَدْ سَاوَتْ بِنَاءً مَا يَنْصَرِفُ، وَكُلُّ اسْمٍ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ يُسَاوِي زِنَةً مَا لَا يَنْصَرِفُ<sup>(٤)</sup> بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ فَهُوَ غَيْرُ مَضْرُوفٍ فِي التَّصْغِيرِ، وَإِنْ انْصَرَفَ فِي مُكَبَّرِهِ، نَحْوُ: ( تَضَارَبَ ) إِذَا صُغِرَ.

و ( بَقَمَ ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ أُعْرِبَ، وَلَيْسَ يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعُجْمَةُ، وَلَكِنْ<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ عَلَى زِنَةِ: ( فَعَّلَ ) إِذَا<sup>(٦)</sup> سُمِّيَ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْعَلَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ أَصْلًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَوْ اعْتَدَّ بِهِ لَوَجَبَ أَنْ يُصَرَفَ كُلُّ ( فَعَّلَ ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَصَرِفْ: ( خَضَمَ )، و ( بَذَرَ )<sup>(٧)</sup>، و ( عَثَرَ )<sup>(٨)</sup>، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُعْتَدُوا بِ ( بَقَمَ ) أَصْلًا فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وَهَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ<sup>(٩)</sup>، وَهُوَ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَا وَجْهَ لِمَا رَدَّ عَلَيْهِ

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٣، وانظر تحصيل عين الذهب ٤٥٢، وابن يعيش ١/ ٦١، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٥١. وهو بلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٥، وتصحيح الفصح ٤٣٢، والمخصص ٤/ ٤٢٤. وكذا جاء في جميع مصادره، وفي الأصل ود: ( ومكلوما ).

(٢) في د: ( للدليل ).

(٣) في د: ( وأما الدؤل فمن يترك الطرف خفيفة ).

(٤) في د: ( زنة ما ينصرف ).

(٥) في د: ( ولكنه ).

(٦) في د: ( إلا إذا ).

(٧) بَذَرَ: اسم بثر بمكة حفرها هاشم بن عبد مناف عند خطم الخندمة على فم شعب أبي طالب. معجم البلدان ١/ ٣٦١.

(٨) موضع باليمن، وهو مأسدة، كثير الأسود. ينظر معجم البلدان ٤/ ٨٥.

(٩) انظر رأيه في شرح السيرافي ٣/ ٤٧١، والتعليقة للفارسي ٣/ ٢٩، والارتشاف ٢/ ٨٦٣.

أَبُو عُثْمَانَ بِإِلْزَامِهِ صَرْفَ: ( مَنَادِيلَ )؛ لَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مِثْلَ: ( سَرَاوِيلَ )؛ لَأَنَّ الْأَخْفَشَ إِنَّمَا أُلْزِمَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ صَرْفَ بَابِ ( فَعَّلَ ) كُلِّهِ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ صَحِيحٌ، فَيَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ مَا قَالَ أَبُو عُثْمَانَ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ: ( صَرَبُوا ) عَلَى: ( أَكْلُونِي الْبَرَاعِيْثُ ) وَجَبَ رَدُّ النُّونِ، فَتَقُولُ: ( هَذَا صَرَبُونَ )، وَ ( رَأَيْتُ صَرَبَيْنِ )؛ لَأَنَّ وَآوَ الْجَمْعِ لَا تَكُونُ فِي الْأَسْمِ إِلَّا مَعَ النُّونِ، وَإِذَا أَخْرَجْتَهُ إِلَى حَالِ الْأَسْمَاءِ لَزِمَ رَدُّ النُّونِ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي ذَهَابِ<sup>(٢)</sup> النُّونِ كَالْقِيَاسِ فِي الْفَتْحَةِ الَّتِي فِي الْوَاحِدِ؛ إِذْ<sup>(٣)</sup> كَانَا جَمْعًا لِلْبِنَاءِ، فَإِذَا بَطَلَ الْبِنَاءُ بَطَلَا جَمْعًا<sup>(٤)</sup>، فَبُطْلَانُ سُقُوطِ النُّونِ كَبُطْلَانِ فَتْحَةِ الْبِنَاءِ بِالْإِعْرَابِ الَّذِي وَجَبَ لِلْأَسْمِ.

وَلَكَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: ( هَذَا صَرَبَيْنِ ) فَتَجْعَلَ النُّونَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، فَيَجْرِي مَجْرَى: ( غَسْلَيْنِ )، وَعَلَى<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ يَجُوزُ: ( مُسْلِمَيْنِ ) فِي التَّسْمِيَةِ، كَقَوْلِكَ: ( يَبْرَيْنِ )، وَ ( قَنْسَرَيْنِ )، فَلِلْعَرَبِ فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا سُمِّيَ بِهِ مَذْهَبَانِ، كِلَاهُمَا صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ.

وَتَقُولُ فِي التَّسْمِيَةِ بِـ ( صَرَبَتْ ) : ( هَذَا صَرَبُهُ قَدْ جَاءَ )، وَتَقِفُ [ ظ ٢٢٨ ] بِالْهَاءِ، كَقَوْلِكَ: ( لَبَطَهُ )<sup>(٦)</sup>؛ لَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى حَالِ الْأَسْمِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ بِمَا يَكُونُ أَدَلَّ عَلَى الزِّيَادَةِ لِلتَّأْنِيثِ، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْفِعْلِ؛ لَأَنَّ فِي تَصْرِيْفِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ، فَيَجِبُ لَهُ مِنْ تَقْوِيَةِ<sup>(٧)</sup> الْعِلَامَةِ مَا يَجِبُ لِمَا فِيهِ التَّأْنِيثُ الْحَقِيقِيُّ، فَقَدْ بَانَ أَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ إِلَى الْأَسْمِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُعَامَلَ

(١) انظر رأيه في التعليقة للفارسي ٢٩/٣. (٢) في د: ( ذباب ).

(٣) في د: ( إذا ). (٤) في د: ( جميعا ).

(٥) في الأصل ود: ( على )، وكذا يقتضي السياق.

(٦) في الأفعال للسرقسطي ٤٥٨/٢: « لبطه لبطاً مثل خبطه، إلا أن اللبظ باليد، والخبط بالرجل، وبه

سمي الرجل: لبطة ».

(٧) في د: ( تقوة ).



مُعَامَلَةُ الْأِسْمِ فِي عِلَامَةِ التَّائِيثِ.

وَإِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ<sup>(١)</sup>: ( ضَرَبَا ) مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ، قُلْتُ فِيهِ: ( هَذَا ضَرَبَانِ )،  
و ( رَأَيْتُ ضَرْبَيْنِ )، تَحْكِي حَالَ التَّثْنِيَةِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، كَمَا تَقُولُ ذَلِكَ فِي:  
( رَجُلَانِ ). وَلَكَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: ( هَذَا ضَرَبَانُ )، فَتُجْرِيهِ<sup>(٢)</sup> مَجْرَى:  
( عَسَلَانِ )<sup>(٣)</sup>، و ( رَتَكَانِ )<sup>(٤)</sup> إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَلَا يَلْزُمُكَ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى الْيَاءِ؛ لِكثَرَةِ زِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ فِي آخِرِ<sup>(٦)</sup>  
الْأِسْمِ فِي أَبْنِيَةِ كَثِيرَةٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاوُ وَالنُّونُ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ  
يُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَيُوجَدُ لِلْيَاءِ وَالنُّونِ مِثْلُ: ( غِسْلَيْنِ ) وَنَحْوِهِ. وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ  
تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ، حَتَّى قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي: ( أَرْبَعِينَ )، كَقَوْلِهِ:

٨٨١ ..... وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ<sup>(٧)</sup>

لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا كَالْأِسْمِ الْعَلَمِ لِلْوَاحِدِ رَدَّهُ إِلَى الْيَاءِ، وَجَعَلَ النُّونَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ.  
وَالْكَسْرَةُ فِي: ( هَيْهَاتِ ) نَظِيرَةُ الْفَتْحَةِ فِي: ( هَيْهَاءَ )؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا لِلْبِنَاءِ،  
كَمَا أَنَّ إِذْهَابَ النُّونِ مِنْ: ( ضَرَبَا ) نَظِيرُ الْفَتْحَةِ فِي: ( ضَرَبَ )؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا

(١) فِي د: ( رَجُلَا ).

(٢) فِي د: ( فِي جَرِي فِيهِ ).

(٣) الْعَسَلَانُ: مَشْيُ الذُّبِّ وَاهْتِرَازُ الرُّمَحِ. تَاجُ الْعُرُوسِ ( عَسَل ).

(٤) الرَّتَكَانُ: عَدُوٌّ كَعَدُوِّ النَّعَامِ. تَاجُ الْعُرُوسِ ( حَتَكَ ).

(٥) انظر الوجهين في سيبويه ٢/٣٠٩، والانتصار ١٩٦، وشرح السيرافي ٣/٤٧٢، والارتشاف ٢/٨٩٨.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: ( آخِرِهِ ).

(٧) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ، وَصَدَرَهُ:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

.....

وَقَدْ تُسَبِّبُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ شَاعِرٍ: فَهُوَ لِسَحِيمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢/٦٢٧، وَابْنِ  
يَعِيشَ ٥/١١ - ١٣، وَالْمَحْصُولُ ٧٩١. وَقِيلَ: هُوَ لِأَبِي زَبِيدِ الطَّائِي، انظر المقاصد النحوية ١/١١٦،  
وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ. وَقِيلَ: هُوَ لِلْعَرَجِيِّ، انظر خزانة الأدب ١/٢٥٧. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣/٣٣٢،  
٤/٣٧، وَالْمَسَائِلُ الشِّيرَازِيَّاتِ ١/١٩٨، بِرَوَايَةٍ: ( رَأْسُ الْأَرْبَعِينَ )، وَابْنُ دَيْعٍ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٢/٩٨،  
وشرح الرضوي ٣/٣٨٣. وَابْنُ دَيْعٍ فِي مَصَادِرِهِ جَمِيعًا: ( حَدُّ الْأَرْبَعِينَ ) إِلَّا الشِّيرَازِيَّاتِ، وَفِي الْأَصْلِ  
وَد: ( رَأْسُ أَرْبَعِينَ ).

لِلْبِنَاءِ، وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى هَيْهَاتِ بِالتَّاءِ فَهُوَ يُشَبَّهُ بِ ( بَيْضَاتٍ )<sup>(١)</sup>، وَمَنْ قَالَ:  
( هَيْهَاتَ ) بِالْفَتْحِ جَعَلَهُ مِثْلَ: ( عَلَقَاةٍ )<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ: ( ضَرْبَنَ ) أَوْ: ( يَضْرِبَنَ ) لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثَالَ لَهُ فِي  
الْأَسْمَاءِ، فَتَقُولُ: ( هَذَا ضَرْبَنُ )، وَ ( رَأَيْتُ ضَرْبَنَ ) إِذَا لَمْ تَكُنِ النَّوْنُ ضَمِيرًا،  
وَمَنْ جَعَلَهَا ضَمِيرًا حَكَى.



(١) فِي د: ( بَيْضَاة ).

(٢) فِي الْمَخْصَص ٤ / ٤٧٥: « الْعَلْقَى: نَبْتُ، وَقَدْ يُنَوَّن، وَاحِدَتُهُ: عَلَقَاة ».

## بَابُ الْأَلِفِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَلِفِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مسائلُ هذا البابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَلِفِ الَّتِي تَمْنَعُ [ ٢٢٩ ] الصَّرْفَ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ؟ وَلِمَ<sup>(١)</sup> انْصَرَفَ [ مَا ]<sup>(٢)</sup> فِيهِ أَلِفُ الْإِلْحَاقِ فِي النَّكْرَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَمَا أَلِفُ التَّأْنِيثِ؟ وَمَا أَلِفُ الْإِلْحَاقِ؟ وَمَا الْأَلِفُ الزَّائِدَةُ لِتَكْثِيرِ الْكَلِمَةِ؟ وَمَا دَلِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا؟ وَمَا وَجْهُ الدَّلِيلِ بِالتَّصْغِيرِ؟ وَمَا وَجْهُ الدَّلِيلِ بِالامْتِنَاعِ مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ؟<sup>(٣)</sup> وَمَا وَجْهُ الدَّلِيلِ بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَخُصُّ التَّأْنِيثَ؟ وَمَا وَجْهُ الدَّلِيلِ بِالامْتِنَاعِ مِنَ الصَّرْفِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؟ وَمَا وَجْهُ الدَّلِيلِ بِإِفْرَادِ الْمَذْكَرِ بِالْبِنَاءِ؟ وَمَا حُكْمُ: ( حُبْلَى )، و ( حَبَارَى )، و ( جَمَزَى )؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ مِثْلُ هَذَا فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ، وَلَا تَكُونُ أَلِفُهُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ فِي مِثْلِ هَذَا الْبِنَاءِ؟ وَمَا حُكْمُ: ( غَضَبَى )، و ( سَكْرَى )، و ( عَطَشَى )؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ أَلِفُ مِثْلِ هَذَا إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ، بِقَوْلِهِمْ: ( غَضَبَانُ )، و ( سَكْرَانُ )، و ( عَطْشَانُ )؟ وَمَا حُكْمُ: ( دَفْلَى )<sup>(٤)</sup>، و ( شَرَوَى )<sup>(٥)</sup>؟ وَلِمَ لَا تَكُونُ أَلِفُهُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ بِالامْتِنَاعِ

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٢١٠: « هذا باب ما لحقته الألف في آخره، فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة ».

(١) في د: ( ولما ) . (٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الكلام من قوله: ( وما وجه الدليل بالتصغير ) ساقط من د .

(٤) في المحكم ٩ / ٣٣٦: « الدَّفْلَى: شَجَرٌ مُرٌّ أَخْضَرٌ، حَسَنُ الْمَنْظَرِ، يَكُونُ فِي الْأَوْدِيَةِ » .

(٥) في الأصل ود: ( وشورى ) . وفي العين ٦ / ٢٨٢: « شَرَوَى الشَّيْءُ: مِثْلُهُ، وَفُلَانٌ شَرَوَى فُلَانٌ أَي: مِثْلُهُ » .

مِنْ (فِعْلَاةٍ)، و (فِعْلَاةٍ) فِيهِ؟

وَمَا حُكْمُ: (ذِفْرَى) <sup>(١)</sup>، و (عَلَقَى)؟ وَلِمَ اخْتَلَفَتْ الْعَرَبُ فِي هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ، فَصَرَفَهُ بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يَصْرِفْهُ بَعْضُهُمْ؟ وَلِمَ كَانَ: (هَذِهِ ذِفْرَى أَسِيلَةٌ) بِالصَّرْفِ أَقَلَّ اللَّغَتَيْنِ؟

وَمَا حُكْمُ: (تَثْرَى) <sup>(٢)</sup>؟ وَلِمَ <sup>(٣)</sup> جَازَ فِيهَا الصَّرْفُ وَتَرَكَ الصَّرْفُ؟

وَمَا حُكْمُ: (مِعْزَى)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا <sup>(٤)</sup> الصَّرْفُ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي: (أَرْطَى) <sup>(٥)</sup> إِلَّا الصَّرْفُ؟ وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (أَرْطَاةٌ) مِنْ الدَّلِيلِ، وَكَذَلِكَ: (عَلَقَاةٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (بُهْمَى) <sup>(٦)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (حَبَنَى)؟ وَلِمَ جَرَتْ مَجْرَى: (مِعْزَى)، و (أَرْطَى)؟

[ وَمَا حُكْمُ: (قَبَعَثَرَى) <sup>(٧)</sup>؟ ] <sup>(٨)</sup> وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (قَبَعَثَرَاةٌ) مِنَ الدَّلِيلِ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ مَعَ [ أَنْ ] <sup>(٩)</sup> الْأَلِفَ زَائِدَةً لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا لِلْإِلْحَاقِ <sup>(١٠)</sup>؟

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

يَسْتَنُّ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ <sup>(١١)</sup>؟

(١) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيط (ذِفْرَى): «الذَّفْرَى - بِالْكَسْرِ مِنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانِ - مَا مِنْ لَدُنِ الْمَقْدِّ إِلَى نِصْفِ الْقَدَالِ، أَوْ الْعَظْمُ الشَّائِضُ خَلْفَ الْأُذُنِ».

(٢) فِي الصَّحَاحِ (وَتَرَى): «وَتَثْرَى أَصْلُهَا وَتَثْرَى، مِنَ الْوَثْرِ، وَهُوَ الْفَرْدُ».

(٣) قَوْلُهُ: (لَمْ) لَيْسَ فِي د. (٤) قَوْلُهُ: (إِلَّا) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٥) فِي الْمَخْصَصِ ٤/ ٤٨٠: «أَرْطَى: وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ، وَأَلْفُهُ زَائِدَةٌ مُلْحَقَةٌ، وَهَمْزَتُهُ أَصْلٌ».

(٦) فِي الْعَيْنِ ٤/ ٦٢: «الْبُهْمَى: نَبَاتٌ تَجِدُ بِهِ الْغَنَمُ وَجَدًا شَدِيدًا مَا دَامَ أَخْضَرَ».

(٧) الْقَبَعَثَرَى مَقْصُورًا: الْجَمَلُ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ. تَاجُ الْعُرُوسِ (قَبْعَثَر).

(٨، ٩) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَد.

(١٠) فِي د: (الْإِلْحَاقُ). (١١) فِي د: (بُكُور).

وَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلَ: (جَمَزَى) <sup>(١)</sup> مُلْحَقًا؟

وَمَا حُكْمُ: (مُوسَى)، و (عِيسَى)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفَانِ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَمَا وَزْنُهُمَا؟  
وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَلِفُ (مُوسَى) أَصْلِيَّةً، وَأَلِفُ <sup>(٢)</sup> [ظ ٢٢٩] (عِيسَى) مُلْحَقَةً؟  
وَلِمَ انْصَرَفَ (مُوسَى) الْحَدِيدِ، وَهُوَ (مُفْعَلٌ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ مَعَ  
أَنَّ الْأَلِفَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَلِفِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ،  
أَوْ مُشَبَّهَةٍ لِأَلِفِ التَّأْنِيثِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا لِحَاقُ  
هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ لَهَا فِي حَالِ التَّعْرِيفِ، فَإِذَا خَرَجَتْ إِلَى التَّنْكِيرِ  
خَرَجَتْ إِلَى حَالٍ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ، فَانْصَرَفَ الْأِسْمُ فِي النِّكَرَةِ، وَلَمْ  
يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَلَا يَجُوزُ فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ أَنْ يَنْصَرِفَ الْأِسْمُ الَّذِي هِيَ فِيهِ فِي مَعْرِفَةٍ  
وَلَا نِكَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ بُنِيَ عَلَى عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ الَّتِي <sup>(٣)</sup> تَلْزُمُ الْأِسْمَ، وَيُكْسَرُ  
عَلَيْهَا، مِثْلُ: (حُبْلَى)، و (حَبَالٍ).

وَلَا تَلْحَقُ عَارِضَةً، كَمَا تَلْحَقُ هَاءُ التَّأْنِيثِ، فَجَعَلُوا قُوَّتَهَا بِلِزُومِهَا لِلْأِسْمِ،  
بِمَنْزِلَةِ سَبَبَيْنِ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ، وَهَذَا مِمَّا فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الْإِذَا  
وَالْعَارِضِ.

وَالْأَلِفَاتُ الزَّائِدَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَأَلِفُ  
إِلْحَاقِ، وَأَلِفُ زَائِدَةٌ لِتَكْثِيرِ الْكَلِمَةِ.  
فَالْأَلِفُ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ هِيَ الَّتِي زِيدَتْ لِتَدُلَّ عَلَى التَّأْنِيثِ.

(١) الْجَمَزَى: نَوْعٌ مِنَ الْعَدُوِّ. انْظُرْ تَاجَ الْعُرُوسِ (جَمَزَ).

(٢) قَوْلُهُ: (وَأَلِفُ) مَكْرُورَةٌ فِي الْأَصْلِ. وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (الَّذِي)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

والألفُ التي <sup>(١)</sup> للإلحاق هي التي زِيدَتْ لِتُلْحَقَ بِنَاءِ الْأَقْلِّ بِبِنَاءِ الْأَكْثَرِ، فَتُلْحَقَ الثَّلَاثِيَّ بِالرُّبَاعِيِّ، أَوِ الرُّبَاعِيَّ بِالْخُمَاسِيِّ.

وَالزِّيَادَةُ لِغَيْرِ تَأْنِيثٍ، وَلَا إِلْحَاقٍ، هِيَ الَّتِي تُزَادُ لِتَكْثِيرِ الْكَلِمَةِ، فَتُكْثَرُ بِهَا الْأُبْنِيَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ.

وَالدَّلِيلُ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّأْنِيثِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: التَّصْغِيرُ، وَاخْتِصَاصُ الْبِنَاءِ بِالتَّأْنِيثِ، وَانْفِرَادُ الْمَذْكَرِ بِصِغَةِ خِلَافِ صِغَةِ الْمُؤَنَّثِ، وَامْتِنَاعُ لِحَاقِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَمَنْعُ الصَّرْفِ فِي النَّكِرَةِ:

- وَذَلِكَ أَنَّ التَّصْغِيرَ لِمَا فِيهِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ يَجْرِي مَجْرَى تَصْغِيرِ مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ، فِي أَنَّهُ يُصَغَّرُ الصَّدْرُ، كَمَا يُصَغَّرُ الْأِسْمُ الَّذِي يُضَمُّ إِلَى اسْمٍ فِي: (حُضِيرَمَوْتَ) وَبَابِهِ، فَتَقُولُ فِي (حُبْلَى) [و ٢٣٠]: (حُبَيْلَى)، كَمَا تَقُولُ فِي (طَلْحَةَ): (طَلِيحَةُ). وَأَمَّا مَا أَلْفُهُ لِلإِلْحَاقِ فَيَجْرِي مَجْرَى الْأُصُولِ، وَيُكْسَرُ الْأِسْمُ عَلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ فِي (مِعْزَى): (مُعِزَى)، كَمَا تَقُولُ فِي (جَعْفَرٍ): (جُعَيْفَرٍ)، فَهَذَا دَلِيلٌ.

- وَأَمَّا اخْتِصَاصُ التَّأْنِيثِ فَنَحْوُ: (حُبْلَى)، وَ (حُبَارَى)، وَ (جَمَزَى)، فَإِذَا فُهِمَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ مُخْتَصَّةٌ بِالتَّأْنِيثِ، لَا يَكُونُ فِي بِنَاءٍ يَكُونُ لِلتَّذْكِيرِ، لَزِمَهَا مَنْعُ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ.

- وَأَمَّا انْفِرَادُ الْمَذْكَرِ بِبِنَاءِ دُونَ الْمُؤَنَّثِ فَنَحْوُ: (سَكْرَانَ)، وَ (سَكْرَى)، وَ (غَضْبَانَ)، وَ (غَضْبَى)، وَ (عَطْشَانَ)، وَ (عَطْشَى).

- وَأَمَّا امْتِنَاعُ هَاءِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْأَلْفِ فَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ.

- وَأَمَّا مَنْعُ الصَّرْفِ <sup>(٢)</sup> فِي النَّكِرَةِ فَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ

(١) قوله ابتداء من: (في آخر الكلمة على ثلاثة أوجه) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (الطرف).

كَانَتْ لِغَيْرِهِ لِانْصَرَفَ فِي النَّكِرَةِ.

فهذه خَمْسَةُ أَوْجِهٍ قَدْ بَيَّنَّاها نَمِيزُ بِها مَا كَانَتْ أَلْفُهُ لِلتَّائِيثِ مِمَّا كَانَتْ لِغَيْرِ التَّائِيثِ:

فَ (حُبْلَى)، و (حُبَارَى)، و (جَمَزَى) لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ؛ بِدَلَالَةٍ: (غَضْبَانَ)، و (عَطْشَانَ)، و (سَكْرَانَ).

و (دِفْلَى)، و (شُرَوَى)<sup>(١)</sup> لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ؛ بِدَلَالَةٍ امْتِنَاعِ هَذَا التَّائِيثِ مِنْ لِحَاقِهِ.

و (ذِفْرَى)، و (عَلْقَى) يَخْتَلِفُ فِيهِمَا الْعَرَبُ<sup>(٢)</sup>: فَمَنْ جَعَلَهَا أَلْفَ تَأْنِيثٍ لَمْ يَصْرِفْ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ، وَمَنْ جَعَلَهَا أَلْفَ إِلْحَاقٍ صَرَفَهَا فِي النَّكِرَةِ، وَلَمْ يَصْرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (هذه ذِفْرَى أُسَيْلَةٌ)، وَهُمْ الْأَقْلُ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ يَجْعَلُ الْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ، فَلَا يَصْرِفُ.

و (تَتْرَى) يَخْتَلِفُ فِيهَا الْعَرَبُ<sup>(٣)</sup>، فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُ، وَمَنْ لَا يَصْرِفُ، وَهِيَ (فَعْلَى) مِنَ الْمُوَاتَرَةِ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا (مِعْزَى)، و (أَرْطَى) فَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ بِلَا خِلَافٍ، و (أَرْطَاةٌ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ لِلْإِلْحَاقِ، وَكَذَلِكَ: (عَلْقَاةٌ)، عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ صَرَفَ؛ إِذْ (عَلْقَاةٌ) فِيهَا خِلَافٌ، فَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ لَمْ يَجْزُ فِي مَذْهَبِهِ: (عَلْقَاةٌ).

وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

٨٨٢ يَسْتَنْ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُورٍ<sup>(٤)</sup>

(٢، ٣) سيبويه ٣/ ٢١١.

(١) في د: (وشورى).

(٤) هذا من الرجز، وهو في ديوانه ٢٣٦ برواية: (فحط في علقى)، وانظر البيت في سيبويه ٣/ ٢١٢، وإصلاح المنطق ٣٦٥، وما ينصرف ٣٨، ومجالس العلماء ٥١، والتكملة ٣٢٥، وابن السيرافي ٢/ ٢١٦، وجمهرة اللغة ٧٩٩، ٩٤٠، وسر صناعة الإعراب ٥٥٨، وتحصيل عين الذهب ٤٥٣، وتنقيح =

[ظ ٢٣٠] أَنْشَدَهُ رُؤْبَةً بِتَرْكِ الصَّرْفِ.

و(بُهِمَى) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ.

و(حَبَنْطَى) يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلإِلْحَاقِ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَ(حَبَنْطَاءُ) دَلِيلٌ عَلَى الإِلْحَاقِ.

و(قَبَعَثَرَى) يَنْصَرِفُ بِلا خِلَافٍ، وَ(قَبَعَثَرَاءُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ، فَلَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا<sup>(١)</sup> لِلإِلْحَاقِ.

و(جَمَزَى) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ.

وَأَمَّا (مُوسَى) وَ(عِيسَى) فَلَا يَنْصَرِفَانِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفَانِ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَجْلِ الْعُجْمَةِ عَلَى قِيَاسِ: (إِبْرَاهِيمَ)، وَ(إِسْمَاعِيلَ)، وَ(مُوسَى): (مُفْعَلٌ)، وَ(عِيسَى): (فِعْلَى).

وَأَمَّا (مُوسَى) الْحَدِيدُ فَيَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ أَصْلِيَّةٌ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ<sup>(٢)</sup> مَعْرِفَةً.

وَعَلَامَةُ التَّائِيثِ الَّتِي هِيَ الْهَاءُ تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي حَالِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهَا لَزِمَةٌ، وَلَا تَمْنَعُ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ إِلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا عَارِضَةً<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا أَلْفُ الإِلْحَاقِ فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ فِي حَالِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ التَّائِيثِ فِي امْتِنَاعِ لِحَاقِ هَاءِ التَّائِيثِ لَهَا فِي حَالِ الْمَعْرِفَةِ؛ إِذْ كَانَ الْأِسْمُ عَلَمًا لَمْ يَجِبْ لِمَعْنَى سِوَى نَفْسِ الْمُسَمَّى الَّتِي لَا تَزُولُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، حَتَّى تَكُونَ نَفْسُهُ لَيْسَتْ نَفْسُهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ؛ إِذْ هَذَا مُحَالٌ، فَصَارَتِ الْعَلَامَةُ لَزِمَةً لِلْإِسْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَبِيلُ النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ لِمَعْنَى يَجِبُ تَارَةً، وَلَا يَجِبُ تَارَةً، فَيَجِبُ لِلْمُؤَنَّثِ تَارَةً، وَلِلْمُذَكَّرِ تَارَةً.

= الألباب ٣٠٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٣٧/١.

(١) قوله: (هذا) ليس في د. (٢) في د: (يؤنث).

(٣) كلامه من: (تمنع من الصرف في حال) مكرر في د.



وَتَلْحَقُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ عَارِضَةً، وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، فَإِذَا ثَبَتَ فِي الْحَالِ الَّتِي  
تَعْرِضُ فِيهِ الْعَلَامَةُ لَمْ<sup>(١)</sup> يُعْتَدَّ بِهِ، وَصَارَ دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ فِي الْحُكْمِ.




---

(١) قوله: (لم) ليس في د.

## بَابُ أَلِفِ التَّائِيثِ فِي الْمَمْدُودِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي أَلِفِ التَّائِيثِ فِي الْمَمْدُودِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي أَلِفِ التَّائِيثِ فِي الْمَمْدُودِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَلِفُ التَّائِيثِ وَمَا لَيْسَ لِلتَّائِيثِ، كَمَا جَازَ فِي الْأَلِفِ  
الَّتِي فِي الْمَقْصُورِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهَا التَّغْيِيرُ عَنْ صُورَتِهَا [ ٢٣١ ] مِنْ  
أَجْلِ الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا اقْتَضَتْ اخْتِصَاصًا يَكُونُ أَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّائِيثِ مِنْهَا لَوْ كَانَتْ  
مُشْتَرَكَةً؟

وَمَا حُكْمُ: ( حَمَرَاءَ )، و ( صَفَرَاءَ )، و ( خَضَرَاءَ )<sup>(١)</sup>، و ( صَحْرَاءَ )، و ( طَرْفَاءَ )<sup>(٢)</sup>،  
و ( نُفَسَاءَ )، و ( عُشْرَاءَ )<sup>(٣)</sup>، و ( قُوبَاءَ )<sup>(٤)</sup>، و ( فُقَهَاءَ )، و ( سَابِيَاءَ )<sup>(٥)</sup>،  
و ( حَاوِيَاءَ )<sup>(٦)</sup>، و ( كِبْرِيَاءَ )، و ( عَاشُورَاءَ )، و ( أَصْفِيَاءَ )، و ( أَصْدِقَاءَ )،  
و ( زِمَكَاءَ )<sup>(٧)</sup>، و ( بَرُوكَاءَ )<sup>(٨)</sup>، و ( بَرَكَاءَ )<sup>(٩)</sup>، .....

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٢١٣: « هذا باب ما لحقته ألف التائيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة ».

(١) في د: ( وخضراء ) .

(٢) في المحكم ٩ / ١٥١: « والطَّرْفَةُ: شَجَرَةٌ، وَهِيَ الطَّرْفُ، وَالطَّرْفَاءُ: جَمَاعَةُ الطَّرْفَةِ ».

(٣) في الصحاح ( عشر ): « قَدْ عَشَّرْتُ النَّاقَةَ تَعْشِيرًا، أَي صَارَتْ عُشْرَاءَ ».

(٤) الْقُوبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَتَقَشَّرُ وَيَتَّسِعُ، يُعَالَجُ بِالرَّبِّيقِ، وَهُوَ ظَهْرٌ فِي الْجَسَدِ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ. تَاجُ الْعُرُوسِ ( قوب ).

(٥) في الصحاح ( سبي ): « السَابِيَاءُ: الْمَشِيمَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مَعَ الْوَلَدِ. وَالسَابِيَاءُ أَيْضًا: النَّتَاجُ. وَإِذَا كَثُرَ نَسْلُ الْغَنَمِ فَهِيَ السَابِيَاءُ ».

(٦) في اللسان ( حوي ): « وَالْحَوِيَّةُ وَالْحَاوِيَةُ وَالْحَاوِيَاءُ: مَا تَحْوِي مِنَ الْأَمْعَاءِ، وَهِيَ بَنَاتُ اللَّبَنِ ».

(٧) في المخصص ٥ / ١٥: « زِمَكَاءُ: أَصْلُ ذَنْبِ الطَّائِرِ ».

(٨) في الأصل ود: ( برتكاء )، وكذا في الكتاب ٣ / ٢١٢.

(٩) في تاج العروس ( برك ): « الْبَرُوكَاءُ كَجَلُوكَاءَ، وَالْبَرَكَاءُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَهُوَ الثَّبَاتُ فِي الْحَرْبِ ».

و (دُبُوقَاءَ)<sup>(١)</sup>، و (خُنْفَسَاءَ)، و (عُنْظَبَاءَ)<sup>(٢)</sup>، و (عَقْرَبَاءَ)<sup>(٣)</sup>، و (زَكْرِيَاءَ)؟  
فَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْأَلِفِ التَّائِيثِ  
الْمَمْدُودَةِ؟

وَهَلْ هِيَ<sup>(٤)</sup> اثْنَا<sup>(٥)</sup> عَشَرَ بِنَاءً: (فَعْلَاءُ)، و (فُعْلَاءُ)، و (فَاعِلَاءُ)، و (فَعَالَاءُ)،  
و (فِعْلِيَاءُ)، و (فُعُولَاءُ)، و (فَاعُولَاءُ)، و (أَفْعِلَاءُ)<sup>(٦)</sup>، و (فِعِلَاءُ)، و (فُنْعِلَاءُ)<sup>(٧)</sup>،  
و (فَعْلَلَاءُ)، و (فَعْلِيَاءُ)؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ الْأَخِيرَةُ لِلتَّائِيثِ فَقَطْ دُونَ الْأُولَى؟  
وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ: (عِلْبَاءَ)<sup>(٨)</sup>، و (حِرْبَاءَ) لَا تَكُونَ أُلْفَةً لِلتَّائِيثِ فِي  
مِثْلِ هَذَا الْبِنَاءِ أَصْلًا؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنْ الْهَمْزَةُ بَدَلُ مِنْ يَاءٍ، كَالْيَاءِ فِي (دِرْحَايَةَ)<sup>(٩)</sup> عَلَى جِهَةِ الْإِلْحَاقِ  
بِـ (سِرْدَاحِ)<sup>(١٠)</sup>، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ: (صَحْرَاءَ)، و (طَرْفَاءَ) مُلْحَقًا؟ وَهَلْ ذَلِكَ  
لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: (سِرْبَالٍ)؟

وَلِمَ لَا يُلْحَقُ غَيْرُ أَلْفِي التَّائِيثِ شَيْئًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ إِلَّا أَوَّلُهُ<sup>(١١)</sup> مَكْسُورٌ

(١) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (دُبِقْ): «كُلُّ مَا تَمَطَّطَ وَتَمَدَّدَ وَتَلَزَّجَ فَهُوَ دُبُوقَاءٌ».

(٢) فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ٨١: «وَالْعُنْظُبُ: ذِكْرُ الْجَرَادِ، وَقَرَأْتُهُ فِي كِتَابِ سَيَبُويه (الْعُنْظُبَاءُ) بِالْمَدِّ»، وَانْظُرِ  
الصَّحَاحَ (عَنْظَبَ)، وَفِي سَفَرِ السَّعَادَةِ ١/ ٣٨٣: «قَالَ الْجَرْمِي: الْعَنْظَبُ، بَضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ الظَّاءِ: ذِكْرُ  
الْجَرَادِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: يَجُوزُ ضَمُّ الظَّاءِ وَفَتْحُهَا. وَفِي كِتَابِ سَيَبُويه: الْعَنْظُبَاءُ، بَضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ الظَّاءِ وَأَلْفُ  
مَمْدُودَةٌ»، وَفِي الْمَخْصَصِ ٣/ ٣٥٣: «وَالْجَمْعُ: الْعُنْظُبَاءُ، حَكَاهُ النُّحَوِيُّونَ سَيَبُويه وَغَيْرُهُ».

(٣) «الْعَقْرَبَاءُ»: الْأَثْنَى مِنَ الْعَقَارِبِ. تَاجِ الْعُرُوسِ (عَقْرَبَ).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَهْلُ هَلْ). (٥) فِي د: (اِثْنَى).

(٦) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَفَاعِلَاءَ) مَكْرَرٌ فِي د. (٧) فِي د: (وَفَعِيلَاءَ).

(٨) فِي الصَّحَاحِ (عَلَبَ): «الْعِلْبَاءُ: عَصَبُ الْعَنْقِ».

(٩) فِي الصَّحَاحِ (دِرْحَ): «رَجُلٌ دِرْحَايَةً، أَيْ: قَصِيرٌ سَمِينٌ ضَخْمُ الْبَطْنِ».

(١٠) السَّرْدَاخُ وَالسَّرْدَاخَةُ: النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ، وَالسَّرْدَاخُ، أَيْضًا، جَمَاعَةُ الطَّلْحِ، وَاحْدَتُهُ: سِرْدَاخَةٌ.  
وَالسَّرْدَاخُ: مَكَانٌ لَيْنٌ يَنْبِتُ النُّجْمَةَ وَالنَّصِي وَالْعَجَلَةَ. وَأَرْضُ سِرْدَاخٍ: بَعِيدَةٌ. وَالسَّرْدَاخُ: الضَّخْمُ. انْظُرِ  
الْمَحْكَمَ ٤/ ٦٤. فِي د: (وَسِرْدَاخَ).

(١١) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِلَاوَلُهُ).

أَوْ مَضْمُومٌ؟

وَلِمَ وَجَبَ صَرْفُ: (قُبَاءٍ)؟<sup>(١)</sup> وَهَلْ هِيَ مُلْحَقٌ بِـ (قُسْطَاسٍ)<sup>(٢)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ  
صَرْفُ<sup>(٣)</sup> (قُبَاءٍ)؟

وَلِمَ انْصَرَفَ: (خُشَاءٍ)<sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ: (خُشَشَاءٍ)<sup>(٥)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (غَوْغَاءٍ)؟ وَلِمَ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعَرَبُ، فَصَرَفَهَا بَعْضُهُمْ، وَلَمْ  
يَصْرِفْهَا بَعْضٌ؟

## بَابُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ

### فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ<sup>(\*)</sup>

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْأَلِفِ وَالنُّونِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ فِي  
الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ<sup>(٦)</sup> فِي الْأَلِفِ وَالنُّونِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؟  
وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَمْنَعَ إِلَّا أَنْ يَكُونَا عَلَى مُقَابَلَةِ التَّأْنِيثِ فِي الْاِخْتِصَاصِ عَلَى  
طَرِيقَةٍ: (فَعْلَانِ، فَعْلَى)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْعِلَّةِ الَّتِي تَمْنَعُ لِحَاقَ [ظ ٢٣١] هَاءِ التَّأْنِيثِ  
مَنْعًا لِازِمًا فِي كُلِّ حَالٍ؟

(١) بعده في د: (وَلِمَ انْصَرَفَ: (خُشَاءٍ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ: (خُشَشَاءٍ)؟).

(٢) في لسان العرب (قسط): «ويقال: قسطاس وقسطاس والإقسط والقسط العدل».

(٣) في د: (حرف).

(٤) في الصحاح (خشش): «الخُشَاءُ: العظم الناتئ خلف الأذن، وأصله: الخُشَشَاءُ، على فُعْلَاءٍ فَأُدْغِمَ».

(٥) قوله: (ولم لا ينصرف خششاء) جاء في موضع سابق في د.

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ٢١٥: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة».

(٦) في الأصل ود: (لا يجوز).

وَمِنْ أَيْنَ أَشْبَهَ: ( غَضْبَانُ ) ( حَمَرَاءُ ) ؟

وَمَا حُكْمُ: ( عَطْشَانَ )، و ( سَكْرَانَ )، و ( عَجَلَانَ )؟ وهل ذَلِكَ لاختصاصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِنَاءٍ يَنْفَرِدُ بِهِ، [ ف ( غَضْبَانُ ) ]<sup>(١)</sup>، و ( غَضْبَى ) ك ( أَحْمَرَ )، و ( حَمَرَاءُ )<sup>(٢)</sup>؟

وَلِمَ وَجَبَ لِلتَّأْنِيثِ مِثْلُ هَذَا مَعَ الْعَلَامَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ، وَتَسْقُطُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْمُذَكَّرِ؟ وهل ذَلِكَ لِيَكُونَ لِلتَّأْنِيثِ تَأْنِيثُ سَلَامَةٍ وَتَأْنِيثُ تَكْسِيرٍ، كَمَا لِلجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ فِي أَنَّهُ فَرُعٌ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْوَاحِدُ الْمُذَكَّرُ؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي الْمَمْدُودِ مَنَعُ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ، كَمَا يَجُوزُ فِي الْأَلِفِ الْمُفْرَدَةِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ مُؤَنَّثٌ تَأْنِيثًا لَازِمًا، وَفِيهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ لَازِمَةٌ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ. وَلَا يَجِبُ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ مَنَعُ ( قَائِمَةٍ ) وَجِنْسِهِ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ عَارِضٌ، وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَقَدْ صَارَ لُزُومُ الْعِلَامَةِ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّأْنِيثُ عَارِضًا لَا يُعْتَدُّ بِهِ<sup>(٤)</sup>، فَإِذْنِ فِيهِ تَأْنِيثٌ يُعْتَدُّ، وَهُوَ ثَقِيلٌ، وَلُزُومُ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ ثَقِيلٌ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُثْقِلُهُ، فَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَازِمَةً فِي الْحَالَيْنِ جَمِيعًا.

وَلَا يَجُوزُ فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمَمْدُودِ اشْتِرَاكُ الْأَبْنِيَةِ، بَيْنَ مَا هُوَ لِلتَّأْنِيثِ وَمَا لَيْسَ لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَمَّا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ بِصُورَتِهَا، ثُمَّ لَحِقَهَا التَّغْيِيرُ بِالْقَلْبِ الَّذِي<sup>(٥)</sup> بِحَقِّهَا، وَهِيَ<sup>(٦)</sup> فِي دَلَالَتِهَا عَلَى التَّأْنِيثِ، فُجِعِلَ لُزُومُ الْبِنَاءِ لِلتَّأْنِيثِ جُبْرَانًا لِذَلِكَ الْوَهْنِ الَّذِي لَحِقَهَا بِالتَّغْيِيرِ عَنْ صُورَتِهَا.

(١) ما بين المعقوفين تنمة يقتضيها السياق.

(٢) في د: ( وحرارة ).

(٣) في د: ( وتسقط ).

(٤) في د: ( عارضًا والعارض لا يعتد به ).

(٥) قوله: ( وهى ) بمعنى: وهن وضعف.

(٦) في الأصل ود: ( التي ).

وَقَدْ ذَكَرَ سَبَبِيهِ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ اسْمًا مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ فِيهِ أَلْفِي<sup>(٢)</sup>  
التَّانِيثَ، وَلَهَا اثْنَا<sup>(٣)</sup> عَشَرَ بِنَاءً قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي السُّؤَالِ؛ لِأَنَّا نَبِينُ عِلَلِ التَّرْتِيبِ  
فِي الْأُبْنِيَةِ.

وَالْمُؤَاخَاةُ فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

- مُؤَاخَاةٌ بِالتَّفَاقِ إِلَّا فِي الْحَرَكَاتِ.

- وَمُؤَاخَاةٌ بِحُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ فِي الثَّلَاثِيَّ.

- وَمُؤَاخَاةٌ بِحُرُوفِ [و ۲۳۲] الْاِعْتِلَالِ.

- وَمُؤَاخَاةٌ بِالثَّقَلِ<sup>(٤)</sup>.

فَ (فَعْلَاءُ)، وَ (فُعْلَاءُ) مُتَوَاخِيَانِ بِالتَّفَاقِ إِلَّا<sup>(٥)</sup> فِي الْحَرَكَاتِ.

وَمَا يَتَوَاخَى بِحُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ يُبْدَأُ فِيهِ بِالْأَخْفِ فَلَا أَخْفَ، وَهُوَ خَمْسَةٌ  
أُبْنِيَّةٌ: (فَاعِلَاءُ)، وَ (فَعْلَاءُ)، وَ (فَعْلِيَاءُ)، وَ (فَعُولَاءُ)، وَ (فَاعُولَاءُ).

وَأَمَّا حُرُوفُ الْاِعْتِلَالِ فَفِي بِنَاءَيْنِ؛ فِي أَحَدِهِمَا<sup>(٦)</sup> الْهَمْزَةُ، وَفِي الْآخَرِ التَّضْعِيفُ:  
(أَفْعِلَاءُ)، وَ (فِعْلَاءُ).

وَالْعَاشِرُ مُفْرَدٌ: (فُنْعُلَاءُ).

وَأَمَّا التَّثْقِيلُ فَفِي بِنَاءَيْنِ، أَحَدُهُمَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ<sup>(٧)</sup> رُبَاعِيٌّ، وَالْآخَرُ مِنْ جِهَةٍ  
أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ، وَذَلِكَ: (فَعْلَلَاءُ)، وَ (فَعْلِيَاءُ).

فَهَذِهِ اثْنَا<sup>(٨)</sup> عَشَرَ بِنَاءً، وَهَذَا تَرْتِيبُهَا، وَهِيَ الْأَكْثَرُ فِيمَا يَدُورُ فِي الْكَلَامِ، وَقَدْ  
يَجِيءُ غَيْرُهَا لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ، وَسَتَبِينُ فِي أُبْنِيَّتِهِ<sup>(٩)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) سببويه ٣/ ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) في د: (ألفا).

(٣) في د: (اثنى).

(٤) في الأصل ود: (النقل). والمثبت ما دل عليه تفصيل الجواب.

(٥) قوله: (إلا) ليس في د.

(٦) في الأصل: (أحدها).

(٧) في د: (أنه من جهة أنه).

(٨) في د: (اثنى).

(٩) في الأصل: (أبنية)، وكذا في د.

والألفُ الآخرَةُ في ( حَمَراء ) هي التي للتأنيث، وإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً؛ لِثَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا فِي التَّأْنِيثِ؛ لِمَا يَجِبُ مِنْ تَقْلِيلِ<sup>(١)</sup> الْأُصُولِ، وَتَكْثِيرِ الْفُرُوعِ فِيمَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ ذَلِكَ، وَيَحْسُنُ.

وَأَمَّا ( عِلْبَاءُ )، و ( حِرْبَاءُ ) فَمَضْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِبَابِ: ( سِرْدَاحِ )، و ( سِرْبَالِ )، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ<sup>(٢)</sup> يَاءٍ، كَالْيَاءِ فِي: ( دِرْحَايَةِ )؛ لِأَنَّ الْإِلْحَاقَ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ، فَحُمِلَ عَلَى التَّغْلِيْبِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لَا تَقْوَى زِيَادَتُهَا إِلَّا فِي الطَّرَفِ، لَا مُبْتَدَأَةً، أَوْ مَقْطَعٌ<sup>(٣)</sup>، كَانَتْ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، وَكَانَ يُحْتَاجُ إِلَى زِيَادَتِهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِمَعْنَى، أَوْ لِيَتَقَعَ الْحَرَكَةُ عَلَيْهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْحَرَكَةُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، أُخْلِصَتْ لِهَذَا، وَلَمْ تَرُدْ لِلْإِلْحَاقِ لِتَمَكِّيْنِهَا فِيمَا هِيَ أَوْلَى بِهِ.

وَلَا تُلْحَقُ الْأَلِفُ<sup>(٤)</sup> الَّتِي لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثِيًّا سَاكِنَ الْأَوْسَطِ، إِلَّا أَوَّلُهُ مَضْمُومٌ أَوْ مَكْسُورٌ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ مِثْلَ: ( فُعْلَالِ )، و ( فُعْلَالِ )، كَقَوْلِكَ: ( قُسْطَاسٌ )، و ( سِرْدَاحٌ )، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: ( فُعْلَالِ )، لَمْ يَجِئْ مِثْلُ: ( سِرْدَاحِ ).

فَكُلُّ هَذَا لِلْبِنَاءِ الْمُؤَنَّثِ خَاصَّةً، وَكُلُّ الْبِنَاءِ الْأَوَّلِينَ<sup>(٦)</sup> [ مُخْتَصَّةٌ ]<sup>(٧)</sup> بِغَيْرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، فَرِزْنَةُ: ( فُعْلَاءُ ) مُخْتَصَّةٌ بِالتَّأْنِيثِ [ ظ ٢٣٢ ]، وَزِرْنَةُ: ( فُعْلَاءُ )، و ( فِعْلَاءُ ) مُخْتَصَّةٌ بِالْإِلْحَاقِ.

و ( قُوبَاءُ ) يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِ ( قُسْطَاسِ )، و ( قُوبَاءُ ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ

(١) في الأصل: (تشليل). وفي د: (في تقلال).

(٢) في الأصل ود: (في). وكذا في السؤال. (٣) يعني: أو متوسطة.

(٤) في الأصل ود: (ألف).

(٥) بعده في الأصل ود: (الممدودة)، والسؤال: (ولم لا يلحق غير ألفي التأنيث شيئاً؟)، وفي

الكتاب ٣/ ٢١٥: «ولا تلحق ألفان للتأنيث شيئاً».

(٦) في د: (من البنائين). (٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

مُخْتَصٌّ بِالتَّائِيثِ. وَمِثْلُهُ: (خُشَّاءُ)، و (خُشَّاءُ).

و (غَوْغَاءُ) مَنْ جَعَلَهَا (فَعْلَاءُ) بِمَنْزِلَةِ (عَوْرَاءُ) لَمْ يَصْرِفْ، وَمَنْ جَعَلَ  
الْهَمْزَةَ مُنْقَلِبَةً مِنْ وَاوٍ، عَلَى تَقْدِيرِ: (غَوْغَاوُ) أَجْرَاهُ مُجْرَى الْمُضَاعَفِ مِنْ:  
(قَضْقَاضٍ)<sup>(١)</sup>، و (نَضْنَضٍ)<sup>(٢)</sup>، وَصَرَفَ.

## الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأَلِفِ وَالنُّونِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ إِجْرَاؤُهَا  
عَلَى ذَلِكَ بِشَبِّهِ أَلْفِي التَّائِيثِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:  
- زِيَادَةُ حَرْفَيْنِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَلِفٌ.  
- وَالْاِخْتِصَاصُ بِالْمَعْنَى دُونَ الْاِشْتِرَاكِ بَيْنَ التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ  
وَاحِدٌ.

- وَامْتِنَاعُ هَاءِ التَّائِيثِ أَنْ تَلْحَقَ أَصْلًا: فَلَا تَلْحَقُ فِي النَّكِرَةِ الَّتِي هِيَ أَوَّلٌ؛  
لَأَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلَى طَرِيقَةٍ: (فَعْلَى). وَلَا تَلْحَقُ فِي الْمَعْرِفَةِ الْعَلَمِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ  
عَلَمًا قَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ. وَلَا تَلْحَقُ فِي النَّكِرَةِ عَنِ الْأِسْمِ الْعَلَمِ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ  
الْمَعْنَى يُرَادُ بِهِ.

فَجَرَتْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي بَيْنَا مَجْرَى أَلْفِي (حَمْرَاءُ)، وَلَمْ يَنْصَرِفْ فِي مَعْرِفَةٍ  
وَلَا نَكِرَةٍ، فَ (غَضْبَانُ)، و (عَطْشَانُ)، و (سَكْرَانُ)، و (عَجَلَانُ) مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ  
فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى: (فَعْلَانُ)، (فَعْلَى).

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ الْأُبْنِيَّةُ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفَةً عَلَى خِلَافِ مَا فِيهِ هَاءُ  
التَّائِيثِ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ لَمَّا أَشَبَّ الْجَمْعَ، وَكَانَ الْجَمْعُ فِيهِ جَمْعُ سَلَامَةٍ وَجَمْعُ

(١) أَسَدٌ قَضْقَاضٌ: يُقْضِقُضُ فَرِيستَه، وَهُوَ صَوْتُ كَسْرِ الْعِظَامِ. الصَّحَاحُ (قَضْقَاضٌ).

(٢) فِي الصَّحَاحِ (نَضْنَضٌ): «النَّضْنَضَةُ: تَحْرِيكُ الْحَيَّةِ لِسَانِهَا. وَيُقَالُ لِلْحَيَّةِ: نَضْنَضٌ وَنَضْنَضَةٌ».

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَغَضْبَانُ) سَاقِطٌ مِنْ د.



تَكْسِيرٍ أُجْرِي نَظِيرُهُ عَلَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ، فَالتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ كَجَمْعِ السَّلَامَةِ،  
والتَّأْنِيثُ بِاخْتِلَافِ الْأَبْنِيَةِ كَجَمْعِ التَّكْسِيرِ<sup>(١)</sup> [و ٢٣٣].



(١) بعده في الأصل: (والحمد لله رب العالمين، يتلوه في الجزء الذي يليه باب الاسم الذي في آخره ألف ونون وليست له فعلى).

الجزء التاسع والثلاثون من شرح كتاب سيبويه  
 إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي  
 أيده الله [ ظ ٢٣٣ ]  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عَوْنُكَ يَا رَبِّ<sup>(١)</sup>

## بَابُ الْأِسْمِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ وَنُونٌ لَيْسَتْ لَهُ ( فَعْلَى ) (\*)

الغرض فيه أن يُبينَ ما يجوزُ في الاسمِ الذي آخِرُهُ أَلِفٌ وَنُونٌ لَيْسَتْ لَهُ  
 ( فَعْلَى ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ وَنُونٌ لَيْسَتْ لَهُ ( فَعْلَى )؟ وَمَا الَّذِي  
 لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الصَّرْفِ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ<sup>(٢)</sup> الْأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَيْنِ؟ وَهَلْ  
 ذَلِكَ لِشَبْهَةِهَا بِالْفِي التَّائِيثِ فِي ( حَمَرَاءَ ) مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ الَّتِي يَمْتَنِعُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهَا  
 لَحَاقُ هَاءِ التَّائِيثِ؟

وَلِمَ صَارَتِ الزِّيَادَةُ تُثْقِلُ بِمَا لَا تُثْقِلُ الْأُصُولُ؟

وَمَا حُكْمُ: ( عُرْيَانَ )، و ( سِرْحَانَ )<sup>(٤)</sup>، و ( إِنْسَانَ )؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي  
 الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ؟

(١) الكلام من قوله: ( الجزء التاسع والثلاثون ) ليس في د.

(\*) العنوان في الكتاب ٢١٦/٣: « هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي  
 في نحو: بشرى، وما أشبهها ».

(٢) قوله: ( تكون ) ليس في د. (٣) في د: ( يمنع ).

(٤) في الصحاح ( سرح ): « والسرّحان: الذئب. وهذيل تُسمّى الأسد سرّحاناً ».

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ زَائِدَتَانِ فِي: (سِرْحَانْ)، وَأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِـ (سِرْدَاخْ)؟  
وَلَمْ وَجَبَ فِي: (إِنْسَانٍ) زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ كَيْفَ تَصَرَّفَتِ الْحَالُ فِي أَخْذِهِ  
[مِنْ] <sup>(١)</sup> الْإِنْسِ أَوْ مِنَ النَّسِيَانِ؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ (ضِبْعَانَ): (فِعْلَانِ) بِقَوْلِهِمْ: (الضَّبْعُ)، و (الضَّبَاعُ)؟ وَمَا نَظِيرُ  
امْتِنَاعِ صَرْفِهِ مِنْ: (أَفْكَلَ) فِي الْمَعْرِفَةِ؟

وَلَمْ وَجَبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي (فِعْلَانِ) إِنَّمَا هُوَ لِبَابِ (فِعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعْلَى)؟  
وَمَا حُكْمُ: (سِرْحَانِ) فِي التَّحْقِيرِ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ: (سُرَيْحِينَ) فِي الصَّرْفِ؟  
وَهَلَّا جَرَى مَجْرَى (غَضْبَانَ) إِذَا حُقِّرَ فِي تَرْكِ الصَّرْفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَارِجٌ  
عَنْ شَبْهِهِ بِأَنَّهُ فِي التَّحْقِيرِ: (غَضْبَانَ)، و (سُرَيْحِينَ) بِمَنْزِلَةِ: (غَسْلِينَ) <sup>(٢)</sup>،  
و (سِنِينَ) فَيَمْنُ قَالَ: (هَذِهِ سِنِينَ)؟

وَمَا حُكْمُ: (طَحَانِ)، و (سَمَانِ)، و (تَبَانِ) <sup>(٣)</sup>؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ فِي  
الْمَعْرِفَةِ: الصَّرْفُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ؟

وَمَا حُكْمُ: (دِهْقَانِ) <sup>(٤)</sup>، و (شَيْطَانِ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ <sup>(٥)</sup>؟  
وَمَا حُكْمُ: (مُرَّانِ) <sup>(٦)</sup>؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الصَّرْفُ بِمَنْزِلَةِ: (حُمَاضٍ) <sup>(٧)</sup>؟  
وَمَا حُكْمُ: (فَيْتَانِ)؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهُ: (فَيْعَالٌ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لِشَعْرِهِ فُنُونٌ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في تهذيب اللغة ٨/ ٦٨: « قَالَ ابْنُ الْمُظْفَرِ: غَسْلِينَ: شَدِيدُ الْحَرِّ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: يُقَالُ: إِنَّهُ مَا يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ ».

(٣) فِي الْقَامُوسِ (تَبَنَ): « وَالتَّبَانُ: بَائِعُ التَّبَنِ ».

(٤) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (دَهَقَ): « الدَّهْقَانُ بِالْكَسْرِ وَبِالضَّمِّ: التَّاجِرُ ».

(٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي الْمَعْرِفَةِ الصَّرْفُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٦) فِي اللَّبَابِ ١/ ٥١٨: « فَأَمَّا: مُرَّانٌ وَهِيَ الرَّمَاحُ فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ انْصَرَفَ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَرَانَةِ، لِلْنِّهْنِ بِالتَّوْدِيرِ ».

(٧) فِي الْقَامُوسِ (حَمِضَ): « وَالحُمَاضُ كُرْمَانٍ: عُشْبَةٌ وَرَقُهَا... حَامِضٌ طَيِّبٌ، وَمِنْهُ مُرٌّ، وَكِلَاهُمَا نَافِعٌ لِلْعَطَشِ وَالصَّفَرَاءِ وَالْغَثْيَانِ ».

كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ<sup>(١)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (دِيَوَانٍ)؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَفِي قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: (دِيَوَانٌ) بِمَنْزِلَةِ [٢٣٤] (يَيْطَارٍ)؟

وَمَا حُكْمُ: (رُْمَانٍ)؟ وَلِمَ وَجَبَ تَرْكُ صَرْفِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اشْتِقَاقٌ يَذْهَبُ فِيهِ حَرْفُ الزِّيَادَةِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْ أَنَّهُ: (يَرْمُ الْفُؤَادَ)، كَمَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ، بِمَعْنَى: يُضْلِحُهُ؟

وَمَا حُكْمُ: (سَعْدَانٍ)، وَ (مَرْجَانٍ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ حَرْفُ الزِّيَادَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: (سَرْدَاحٍ)، كَمَا أَنَّ الْأَكْثَرَ: (فَعْلَانٌ)؟

وَمَا حُكْمُ: (جَنْجَانٍ)<sup>(٢)</sup>؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَكَانَ عَلَى: (فَعْلَالٍ) بِمَنْزِلَةِ: (خَضْخَاضٍ)<sup>(٣)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ: (حَبَنْطَى)، وَ (عَلَقَى)؟ وَلِمَ<sup>(٤)</sup> لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: (عِلْبَاءٍ)، وَ (حِرْبَاءٍ) حَتَّى انْصَرَفَ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ ذَلِكَ؟

وَلِمَ انْصَرَفَ (عَلَقَى) فِي التَّخْفِيرِ، وَلَمْ يَنْصَرِفِ (مِعْزَى) فِي التَّخْفِيرِ إِذَا سُمِّيَ بِهَا رَجُلٌ؟

وَمَا تَخْفِيرُ: (عَلَقَى) عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: (عَلَقَاةٌ)، وَعَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ: (عَلَقَاةٍ)، وَلَا يَصْرِفُ<sup>(٥)</sup>؟

(١) كَذَا فِي الْكِتَابِ ٢١٨/٣، وَالْجَوَابُ. وَفِي الْأَصْلِ وَد: (الشَّعْرُ).

(٢) فِي الْقَامُوسِ (جَنْجَنٌ): «الْجَنْجَانُ: عِظَامُ الصَّدْرِ، الْوَاحِدُ: جَنْجَنٌ وَجَنْجَنَةٌ بِكُسْرِهِمَا، وَيُفْتَحَانِ». وَلَمْ أَجِدْ: (جَنْجَانًا)، وَفِيهِ: (جَنْجُونٌ).

(٣) فِي جُمُهِرَةِ اللُّغَةِ ١٩٠: «وَمَكَانٌ خَضْخَاضُ: كَثِيرُ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ».

(٤) قَوْلُهُ: (لَمْ) لَيْسَ فِي د. (٥) فِي د: (يَنْصَرِفُ).

وَمَا حُكِّمُ: (مِعْزَى) فَيَمِّنْ ذَكَرَ، فَقَالَ: (هذا<sup>(١)</sup> مِعْزَى)، و (جَاءَ المِعْزَى)؟  
وَمَا شَاهِدُهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمِعْزَى هَدِبًا يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا؟  
وَلِمَ انْصَرَفَ فِي<sup>(٣)</sup> هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ وَنُونٌ، لَيْسَتْ لَهُ (فَعْلَى)، مَنَعُ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ زَائِدَانِ قَدْ امْتَنَعَ عَلَيْهَا لِحَاقِ هَاءِ التَّانِيثِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا، وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي حَالٍ لَا يَمْنَعُ مِنْ لِحَاقِ هَاءِ<sup>(٤)</sup> التَّانِيثِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَابُ (غَضَبَانَ) فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالٍ يَمْنَعُ<sup>(٥)</sup> مِنْ لِحَاقِ هَاءِ التَّانِيثِ، وَهِيَ كَوْنُ (فَعْلَى) لَهُ، أَوْ رَدُّهُ إِلَى شَبِّهِ تِلْكَ الْحَالِ.

وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَانِ شَبَّهُ أَلْفِي التَّانِيثِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- الزِّيَادَةُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ كَالزِّيَادَةِ فِي آخِرِ (حَمْرَاءَ).

- وَلِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ، الْأَوَّلُ<sup>(٦)</sup> مِنْهُمَا الْأَلِفُ.

- وَأَنَّهُ فِي حَالٍ يَحْظَرُ لِحَاقُ هَاءِ التَّانِيثِ.

وَالزَّائِدُ يُثْقَلُ بِمَا لَا يُثْقَلُ الْأَصْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ تَرْكِيبٌ [ ظ ٢٣٤ ] عَلَى الْأَصْلِيِّ، فَالْمُرَكَّبُ أَثْقَلُ مِنَ الْمُفْرَدِ، وَهُوَ أَيْضًا أَثْقَلُ مِمَّا هُوَ عَلَى عِدَّتِهِ وَزِنَتِهِ مِنَ الْأَصُولِ، لَمَّا كَانَتْ قُوَّتُهُ مُتَمَكِّنَةً خَفَّتْ عَلَى الطَّبَاعِ، كَثَمَنَ آلَاةُ الَّتِي يَسْهَلُ بِهَا الْعَمَلُ عَلَى مَنَزَلَةِ الْآلَةِ الضَّعِيفَةِ.

(٢) فِي د: (الشاهد فِي).

(٤) فِي د: (هَذَا).

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِلأَوَّل).

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (هَذِهِ).

(٣) قَوْلُهُ: (فِي) لَيْسَ فِي د.

(٥) فِي د: (يَمْنَع).

و (عُرْيَانُ) لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ زَائِدَانِ، وهو مَعْرِفَةٌ. و (سِرْحَانُ)، و (إِنْسَانُ) بهذه المَنْزِلَةِ، عَلَى مِثَالِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

و (سِرْحَانُ) مِنْ: (سَرَحْتُ)، فَكَأَنَّ الذُّنْبَ يُسَمَّى بِـ (سِرْحَانٍ) مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ خِفَّةُ ذَهَابِهِ وَمَجِيئِهِ.

و (إِنْسَانُ) إِنْ<sup>(١)</sup> كَانَ مِنَ الْإِنْسِ فَهُوَ (فِعْلَانُ)، وَإِنْ كَانَ مِنَ النَّسْيَانِ فَهُوَ (إِفْعَلَانُ)<sup>(٢)</sup>، وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ تَكُونُ الْأَلِفُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

و (ضِبْعَانُ) لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ، وَدَلِيلُ الزِّيَادَةِ فِيهِ: (الضَّبْعُ)، و (الضَّبَاعُ).

وَنَظِيرُ امْتِنَاعٍ صَرَفٍ (فَعْلَانُ) فِي المَعْرِفَةِ امْتِنَاعُ صَرَفٍ (أَفْكَلُ) فِي المَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفَانِ فِي النِّكَرَةِ.

وَنَظِيرُ [امْتِنَاعٍ]<sup>(٤)</sup> صَرَفٍ (غَضْبَانُ) فِي المَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ امْتِنَاعُ<sup>(٥)</sup> صَرَفٍ (أَحْمَرُ) فِي المَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ.

وَبَابُ (فَعْلَانُ) الَّذِي لَهُ (فَعْلَى) هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، وَالصِّفَةُ أَقْرَبُ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي لَهُ التَّصَرُّفُ بِالزِّيَادَاتِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ.

و (سِرْحَانُ) يَنْصَرِفُ فِي التَّحْقِيرِ، تَقُولُ: (سُرَيْحِينُ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: (غَضْبَانُ)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِيهِ: (غُضْيَبَانُ)، وَالْعِلَّةُ لِازِمَةٌ لَهُ.

و (طَحَّانُ)، و (سَمَّانُ)، و (تَبَّانُ) يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: إِنْ أُخِذَ مِنَ الطَّحْنِ

(١) فِي د: (وَأِنْ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (فَعْلِيَانُ)، قَالَ فِي تَاغِ الْعُرُوسِ (أَنْس): «وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي أَصْلِهِ إِنْسِيَانُ فَهُوَ إِفْعَلَانُ مِنَ النَّسْيَانِ».

(٣) فِي د: (زَائِدَتَانِ).

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) فِي د: (وَامْتِنَاعُ).

والتَّبْنُ والسَّمْنُ انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَإِنْ أُخِذَ مِنَ الطَّحِّ<sup>(١)</sup> وَالتَّبِّ<sup>(٢)</sup> وَالسَّمِّ<sup>(٣)</sup> لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ.

و ( دِهْقَانُ )، و ( شَيْطَانُ )، و ( حَسَانُ ) [ إِنْ أُخِذَ مِنَ التَّدَهْقِنِ، وَالتَّشْيِطِنِ، وَالحُسْنِ ]<sup>(٤)</sup> انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَإِنْ أُخِذَ مِنَ الدَّهْقِ وَالتَّشْيِيطِ وَالْحِسِّ لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ<sup>(٥)</sup>.

و ( مُرَّانُ ) يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَرَانَةِ، كَالْحَمَاضِ مِنَ الْحُمُوضَةِ.  
و ( فَيْئَانُ ) يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفُنُونِ وَالْفَنَنِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: لِشَعْرِهِ فُنُونٌ كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ.

( دِيَوَانُ ) يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: ( دَوْنْتُ ) [ ٢٣٥ ] بِمَنْزِلَةِ: ( قَيْرَاطٍ )، وَالْأَصْلُ فِيهِ: ( دِوَانُ )، و ( قِرَاطُ )<sup>(٦)</sup>، وَمَنْ قَالَ: ( دِيَوَانُ ) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: ( بَيْطَارٍ ).

و ( رُمَّانُ ) لا<sup>(٧)</sup> يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ ( فُعْلَانُ ) مَعْرِفَةٌ، يُحْمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٨)</sup>: إِنَّهُ مِنْ: ( رَمَ ) كَأَنَّهُ يَرُمُّ الْفُؤَادَ، كَمَا قِيلَ: ( السَّفَرُ جُلُّ يُحِجُّ الْفُؤَادَ ).

(١) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢٦٩/٣: « الطَّحُّ: أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ عَقِبَهُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَسْحَجُهُ بِهَا... وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: طَحَّانُ فُعْلَانُ مِنَ الطَّحِّ: مُلْحَقٌ بِبَابِ فُعْلَانُ وَفَعْلَى، وَهُوَ السَّحْجُ ». (٢) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ ( تَبْنُ ): « التَّبْنُ بِالْكَسْرِ: عَصِيفَةُ الزَّرْعِ مِنْ بُرٍّ وَنَحْوِهِ... وَالتَّبَّانُ: بَائِعُ التَّبْنِ »، وَالتَّبُّ: هُوَ الْخَسَارُ وَالْهَلَاكُ. انْظُرِ الْعَيْنَ ١١٠/٨، وَالْمَحْكَمَ ٤٦٧/٩. (٣) السَّمَّانُ: بَائِعُ السَّمْنِ، وَفِي الصَّحَاحِ ( سَمَمَ ): « السَّمُّ: الثَّقْبُ، وَمِنْهُ سَمُّ الْخِيَاطِ ». (٤) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ زِيَادَةٌ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي سِيَاقِ الْكِتَابِ ٢١٧/٣. (٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: ( وَالنَّكَرَةُ وَإِنْ أُخِذَ ) سَاقِطٌ مِنْ د. (٦) فِي الْأَصْلِ: ( فَرَاطُ ). (٧) فِي الْأَصْلِ وَد: ( لِأَنَّهُ لَا ).

(٨) فِي رِمَانِ رَأْيَانٍ، رَأْيُ الْخَلِيلِ وَسَبِيوِيهِ أَنَّ النَّوْنَ زَائِدَةٌ، وَحَمَلُهَا عَلَى الْأَكْثَرِ، وَرَأْيُ الْأَخْفَشِ أَنَّ النَّوْنَ أَصْلِيَّةٌ، فَالْخَلِيلُ يَرَى أَنَّهُ مِنْ ( رَمَ )، وَالْأَخْفَشُ يَرَى أَنَّهَا مِنْ ( رَمَنْ ). انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي سَبِيوِيهِ ٢١٩/٣، وَشَرْحَ السِّيَرَانِي ٤٨٣/٣، وَالْمَسَائِلَ الْمُنْثَوْرَةَ ٢١٦، وَالْعَضْدِيَّاتِ ٨٤، وَالْمُقْتَصَدَ ١٠٠١، وَابْنَ عِيْشَ ٦٧/١.

و (سَعْدَانُ)، و (مَرْجَانُ) لَا يَنْصَرِفَانِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَالْأَلْفُ وَالْثُونُ [ لَا ]<sup>(١)</sup> يَكُونَانِ فِي مِثْلِهِ إِلَّا زَائِدَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: (سَرْدَاحُ).  
و (جَنْجَانُ) يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الثُّونَ أَصْلِيَّةٌ، بِمَنْزِلَةِ: (خَصَخَاضٍ).

و (حَبْنَطَى)، و (عَلْقَى) لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ<sup>(٣)</sup>؛ لِشَبِّهِ الْأَلْفِ بِالْفِ التَّائِيثِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَتْ إِلَى مَا يَحْظُرُ لِحَاقِ هَاءِ التَّائِيثِ، وَهِيَ أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي آخِرِ الْأِسْمِ، وَالْبِنَاءُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ، فَالشَّبَّهُ قَائِمٌ بِهَذَا الْوَجْهِ.

فَأَمَّا (عِلْبَاءُ)، و (حِرْبَاءُ)، فَيَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ مُذَكَّرٌ، وَالْبِنَاءُ مُخْتَصٌّ بِالْمُذَكَّرِ، فَبَعُدَ عَنْ شَبِّهِ بَابِ (حَمَرَاءُ).

وَيَنْصَرِفُ (عَلْقَى) فِي التَّحْقِيرِ، فَتَقُولُ: (عَلَيْتُ)، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَنْصَرِفْ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ فِي التَّحْقِيرِ غَيْرُ مَضْرُوفٍ، يَقُولُ فِيهِ: (عَلَيْتِي).

و (مِعْزَى) لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مَعْرِفَةٌ، فَإِنْ صَغَّرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْهُ أَيْضًا؛ لِاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ. وَأَمَّا مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ:

٨٨٢ وَمِعْزَى هَدْبًا يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانًا<sup>(٥)</sup>

فَهُوَ يَنْصَرِفُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ، وَهُوَ اسْمٌ مُذَكَّرٌ، فَلَا يَبْقَى فِيهِ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا، إِلَّا أَنَّهُ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل ود: (زائدة).

(٣) الكلام من قوله: (وينصرف في النكرة) ليس في د.

(٤) في د: (ينصرف).

(٥) البيت من الهزج، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٢١٩/٣، وما ينصرف ٣٠، والتكملة ٤٨٧، وسر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢، والمنصف ٣٦/١، ٧/٣، والمحكم ٣٦١/٦، وتنقيح الألباب ٣٠٨، وشرح الملوكي ١٢٨، والمحصول ١٠٦٢. وجاء في بعض المصادر: (هديا) بالياء، وأظنه تصحيف. والهدب بالياء: كثير الهدب، وهو الشعر، والقران: ما ارتفع من الأرض.



مَعْرِفَةُ وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، فَلَا يَنْصَرِفُ فِي هَذَا الْحَالِ، كَمَا لَا يَنْصَرِفُ: ( حَبَنْطَى )،  
فَإِنْ نَكَّرَهُ صَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مُذَكَّرٌ، كَمَا يَصْرِفُهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ.



## بَابُ هَاءِ التَّأْنِيثِ (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ مِنَ الصَّرْفِ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

[ظ ٢٣٥].

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ مِنَ الصَّرْفِ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ صَرْفُ<sup>(١)</sup> الْأِسْمِ مَعَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ، قَلَّتْ حُرُوفُ الْأِسْمِ أَوْ كَثُرَتْ؟  
وَهَلَّا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ فِيمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ إِذَا سُمِّيَ<sup>(٢)</sup>  
بِهِ مُذَكَّرٌ أَنْصَرَفَ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ زِيَادَةَ هَاءِ التَّأْنِيثِ تُثْقِلُ الْأِسْمَ بِمَا لَا يُثْقِلُهُ  
مَعْنَى التَّأْنِيثِ؟

وَلِمَ أَنْصَرَفَ مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ فِي النِّكَرَةِ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ مَا فِيهِ أَلْفُ  
التَّأْنِيثِ فِي النِّكَرَةِ؟

وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُتَفَصِّلِ مَعَ أَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْأِسْمِ؟  
وَمَا تَرْتِيبُ اتِّصَالِ الْحَرْفِ فِي الْأِسْمِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: اتِّصَالُ  
الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ، وَاتِّصَالُ الزِّيَادَةِ فِي حَشْوِ الْأِسْمِ، وَاتِّصَالُ الزِّيَادَةِ فِي طَرَفِ  
الْأِسْمِ، مِمَّا يُبْنَى عَلَيْهِ وَلَا يَنْفَكُ مِنْهُ، وَاتِّصَالُ الزِّيَادَةِ فِي طَرَفِ الْأِسْمِ مِمَّا  
لَا يُبْنَى عَلَيْهِ وَيَصْلُحُ أَنْ يَنْفَكَ مِنْهُ؟

وَلِمَ صَارَتْ زِيَادَةُ الْهَاءِ فِي الْأِسْمِ بِمَنْزِلَةِ زِيَادَةِ اسْمٍ عَلَى اسْمٍ؟  
وَبِأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْحَرْفُ أَشَدَّ اتِّصَالًا بِمَا يَلِيهِ؟ وَهَلْ كُلُّ مَا كَانَ أَلْزَمَ لِلْأِسْمِ  
فَهُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِهِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٣/ ٢٢٠: «هذا باب هاءات التأنيث».

(٢) في د: (يسمى).

(١) في د: (صرفه).

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي ( طَلْحَة ) بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ فِي ( حَضَرَمَوْت )، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَلِفِ ( حُبَارَى )؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: ( حُبَيْرٌ ) فِي تَصْغِيرِ ( حُبَارَى )، وَ ( دُجَيْجَةٌ ) فِي تَصْغِيرِ ( دَجَاجَةٍ ) مِنَ الدَّلِيلِ فِي ثُبُوتِ الْهَاءِ، وَحَذْفِ الْأَلِفِ، كَثُبُوتِ الزِّيَادَةِ فِي ( حَضَرَمَوْت )، وَحَذْفِ الْأَصْلِيِّ فِي: ( سُفَيْرِج )، وَ ( جُحَيْنِجٍ )<sup>(١)</sup> مِثْلُ ( حُبَيْرٍ )؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْحَقَ الْهَاءُ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا أَلْحَقَتْ شَيْئًا بِشَيْءٍ قَطُّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُلْحَقَّ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ فِي اللَّزُومِ، وَالْهَاءُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْأَصْلِ مَا هُوَ مُتَفَصِّلٌ مِنَ الْأَسْمِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تُلْحَقَ الْهَاءُ بِنَاءً بِبِنَاءٍ؟

## بَابُ الْمَذْكُورِ الَّذِي يَنْصَرِفُ

عَلَى كُلِّ حَالٍ<sup>(\*)</sup>

[ ٢٣٦ ] الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْمَذْكُورِ الَّذِي يَنْصَرِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ.

## مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَذْكُورِ الَّذِي يَنْصَرِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلَمْ ذَلِكَ؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَالْمُؤَنَّثِ الَّذِي عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا ثَقُلَ بِغَيْرِ عِلَاقَةٍ؟

(١) ( جحجج ) تصغير ( جحجي )، قال في القاموس المحيط ( جحجج ): « جحجج العدو: أهلكه: وفي الشيء: تردد، وجاء، وذهب، وجحجج اسم، وجحجبي حي من الأنصار ».

(\*) العنوان في الكتاب ٣ / ٢٢٠: « هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره حرف التأنيث ».

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ كُلَّ مُذَكَّرٍ مُسَمًّى بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ لِلتَّانِيثِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ، كَأَنَّا مَا كَانَ، أَعْجَمِيًّا أَوْ عَرَبِيًّا، أَوْ مُؤَنَّثًا، إِلَّا (فَعَلَ) مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ، أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَ (يَجِدُ)، وَ (يَضَعُ)، أَوْ يَكُونُ كَ (ضَرِبَ) لَا يُشَبِّهُ الْأَسْمَاءَ؟

فَلَمْ وَجَبَ فِي (قَدَمَ) اسْمِ رَجُلٍ الصَّرْفُ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ مُؤَنَّثٌ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي: (عُمَرَ) الْمَعْدُولِ عَنْ (عَامِرٍ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ الَّذِي قَدْ كَانَ يُثْقَلُ مِنَ التَّانِيثِ، وَهُوَ مَعْنَى التَّانِيثِ لَمَّا سُمِّيَ <sup>(١)</sup> بِهِ مُذَكَّرٌ، وَحَدَّثَ لـ (عُمَرَ) مَا يُثْقَلُ مِنَ الْعَدْلِ مَعَ التَّعْرِيفِ؟

وَمَا الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مِمَّا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِي تَسْمِيَةِ الْمُذَكَّرِ؟  
وَمَا الَّذِي يَنْصَرِفُ؟ وَمَا عَلَّتُهُ؟ وَهَلْ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مِنْهُ الْمُذَكَّرُ؟

وَلَمْ أَنْصَرَفَ (نُوحٌ)، وَ (لُوطٌ) عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَعَ وُجُودِ سَبَبِ الثَّقَلِ مِنَ الْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَى أَحْفِ الْأَبْنِيَةِ وَأَعْدَلَهَا وَأَمَكْنَهَا، ثُمَّ جَرَى عَلَى الْمُذَكَّرِ الَّذِي هُوَ أَحْفُ مِنَ الْمُؤَنَّثِ، زَالَ سَبَبُ الثَّقَلِ رَأْسًا، كَمَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ رَجُلٍ بِـ (جُنُلٍ)؛ إِذْ <sup>(٢)</sup> كَانَ قَبْلَ نَقْلِهِ إِلَى الْمُذَكَّرِ قَدْ ضَعُفَ فِيهِ سَبَبُ الثَّقَلِ، حَتَّى صَرَفَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَصْرِفْهُ بَعْضُ <sup>(٣)</sup>، فَلَمَّا نُقِلَ إِلَى الْمُذَكَّرِ بَطَلَ الثَّقَلُ رَأْسًا، فَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ (لُوطٌ) أَلْحَقَهُ بِاجْتِمَاعِ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ؛ مِنْ أَنَّهُ عَلَى أَحْفِ الْأَبْنِيَةِ، وَأَمَكْنَهَا، وَأَعْدَلَهَا، ثُمَّ صَارَ لِلْمُذَكَّرِ جَرَى مَجْرَى (جُنُلٍ) إِذْ <sup>(٤)</sup> صَارَ لِلْمُذَكَّرِ؟

وَلَمْ أَنْصَرَفَ (قَدَمٌ) اسْمُ رَجُلٍ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا سُمِّيَ بِهِ امْرَأَةً؟ وَمَا تَحْقِيرُهُ فِي [ظ ٢٣٦] تَسْمِيَةِ الرَّجُلِ؟ وَلَمْ وَجَبَ فِيهِ (قَدِيمٌ) <sup>(٥)</sup> بِالْصَّرْفِ وَتَرَكِ الْهَاءُ فِي التَّحْقِيرِ؟

(١) فِي د: (يَسْمَى).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (إِذَا).

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ وَد: (فَلَمَّا نُقِلَ إِلَى الْمُذَكَّرِ قَدْ ضَعُفَ فِيهِ سَبَبُ الثَّقَلِ).

(٥) فِي د: (قَدَم).

(٤) فِي د: (إِذَا).

وَمَا حُكِّمُ: (بِنْتُ)، و (أُخْتُ) في اسْمِ رَجُلٍ؟ وَلِمَ انْصَرَفَتْ (أُخْتُ)، وَلَمْ تَنْصَرِفْ (ثُبَّةُ) فِي تَسْمِيَةِ رَجُلٍ؟

وَمَا حُكِّمُ: (هَنَةُ) فِي تَسْمِيَةِ رَجُلٍ، وَقَدْ كَانَتْ فِي الْوَصْلِ: (هَنْتُ)؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهَا: (هَنَةُ) <sup>(١)</sup> يَا فَتَى؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَازَتْ <sup>(٢)</sup> تِلْكَ الطَّرِيقَةُ فِي (هَنْتِ)؛ لِأَنَّهَا فِي بَابِ مَا لَا يَكُونُ التَّانِيثُ حَقِيقِيًّا، فَلَمْ يَخْرُجْ <sup>(٣)</sup> إِلَى مَا يَكُونُ فِيهِ التَّانِيثُ حَقِيقِيًّا، وَالتَّذْكِيرُ لَزِمَهُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ التَّسْمِيَةِ لِرَجُلٍ بِ (ضَرَبَتْ)، تَقُولُ فِيهِ: (هَذَا ضَرَبْتُ يَا فَتَى)، وَتَقِفُ عَلَى (ضَرَبَهُ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَمَّا يَكُونُ <sup>(٤)</sup> فِيهِ التَّانِيثُ حَقِيقِيًّا إِلَى مَا [ لَا ] <sup>(٥)</sup> يَكُونُ فِيهِ، فَلَزِمَهُ حُكْمُهُ؟

\* \* \*

### الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الْأَوَّلِ

الَّذِي يَجُوزُ فِي هَاءِ التَّانِيثِ صَرْفُ الْأِسْمِ فِي التَّكْرَرِ وَتَرْكُ صَرْفِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنِّ فِيهِ <sup>(٦)</sup> هَاءُ التَّانِيثِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ التَّانِيثِ؛ لِأَنَّ أَلِفَ التَّانِيثِ يُنَى عَلَيْهَا الْأِسْمُ بِنَاءً لَا تَنْفَكُ مِنْهُ أَنْفَكَكَ الْعَارِضِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْهَاءُ.

و (قَدَمٌ) مُؤَنَّثٌ إِذَا سُمِّيَ <sup>(٧)</sup> بِهِ مُذَكَّرٌ انْصَرَفَ. و (ثُبَّةُ) لَا يَنْصَرِفُ فِي تَسْمِيَةِ الْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ (قَدَمٌ) تَأْنِيثٌ مَعْنَى قَدْ زَالَ بِتَعْلِيلِهِ عَلَى الْمُذَكَّرِ، وَتَأْنِيثُ (ثُبَّةُ) تَأْنِيثٌ بِعَلَامَةٍ، لَا يَزُولُ عَنْهُ حَتَّى تَزُولَ الْعَلَامَةُ.

وَالْحُرُوفُ فِي شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، وَأَشَدُّهَا اتِّصَالًا الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ،

(١) فِي د: (هَنْتُ). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لأنه لها جاز).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (خرج)، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ وَالْجَوَابُ يَقْتَضِي هَذَا.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَد: (لا يكون)، وَكَذَا يَقْتَضِي السِّيَاقُ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٦) قَوْلُهُ: (فيه) لَيْسَ فِي د. (٧) فِي د: (يسمى).

ثُمَّ الزَّائِدُ فِي حَشْوِ الْأِسْمِ، ثُمَّ الزَّائِدُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ مِمَّا بُنِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ الزَّائِدُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ مِمَّا لَا يُبْنَى عَلَيْهِ، فَهَاءُ التَّائِيثِ زَائِدَةٌ فِي آخِرِ الْأِسْمِ مِمَّا لَا يُبْنَى عَلَيْهِ، وَتَقْدِيرُهَا تَقْدِيرُ الْمُنفَصِلِ، كـ (حَضَرَمَوْتُ) <sup>(١)</sup> فِي أَنَّهُ شَيْءٌ ضُمَّ إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ. وَكُلُّ مَا كَانَ أَلْزَمَ فَهُوَ أَشَدُّ اتِّصَالًا.

وَأَلِفٌ (حُبَارَى) مِمَّا بُنِيَ عَلَيْهِ الْأِسْمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: (حُبَارٌ) وَ (حُبَارَى)، كَمَا يُقَالُ: (قَائِمٌ) وَ (قَائِمَةٌ)، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْأَصُولِ فِي التَّخْفِيرِ، كَقَوْلِهِمْ: (حُبَيْرٌ) بِحَذْفِ الْأَلِفِ، كَمَا تُحَذَفُ [٢٣٧] اللَّامُ فِي: (سُفَيْرٌ).  
وَتُعَامَلُ الْهَاءُ مُعَامَلَةَ الْأِسْمِ الَّذِي ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، فَيُحَقَّرُ الصَّدْرُ، وَتُتْرَكُ عَلَى حَالِهَا، كَقَوْلِهِمْ فِي (دَجَاجَةٍ): (دُجِيجَةٌ)، كَمَا تَقُولُ فِي (حَضَرَمَوْتُ): (حُضَيْرَمَوْتُ).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُلْحَقَ الْهَاءُ بِنَاءٍ <sup>(٢)</sup> بِنَاءً؛ لِأَنَّ الْمُلْحَقَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَصْلِيِّ فِي الْإِتِّصَالِ، وَالْهَاءُ مُنْفَصِلَةٌ، فَيَتَنَافَى <sup>(٣)</sup> هَذَا.

## الْجَوَابُ عَنِ الْبَابِ الثَّانِي

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْمَذْكُورِ الَّذِي يَنْصَرِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِجْرَاؤُهُ فِي الثَّلَاثِيِّ <sup>(٤)</sup> الَّذِي هُوَ عَلَى أَعْدَلِ الْأَبْنِيَةِ وَأَمْكِنُهَا بِحَقِّ الْأَصْلِ. وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا قَبْلَ تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا أَنْصَرَفَ أَيْضًا؛ لِخِفَّتِهِ.  
فـ (نُوحٌ) وَ (لُوطٌ) يَنْصَرِفَانِ لِلْخِفَّةِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَعْدَلِ الْأَبْنِيَةِ، وَأَمْكِنُهَا، وَأَخَفُّهَا:

أَمَّا أَعْدَلُهَا فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، وَأَمْكِنُهَا فَلِأَنَّهُ أَصُولٌ كُلُّهَا. وَأَمَّا أَخَفُّهَا لِسُكُونِ الْأَوْسَطِ، فَلَمَّا قَاوَمَ هَذَا مَعَ أَنَّهُ لِمَذْكُورِ الْعُجْمَةِ الَّتِي فِيهِ، وَالتَّعْرِيفِ، صَارَ بِمَنْزِلَةِ

(١) فِي د: (لِحَضَرَمَوْتُ).

(٢) قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ) لَيْسَ فِي د. وَهُوَ فِي الْأَصْلِ عَلَيْهِ شَطْبٌ. وَكَذَا يَقْتَضِي السُّؤَالُ وَالسِّيَاقُ.

(٤) فِي د: (الثَّانِي).

(٣) فِي د: (فَيَتَنَافَى فِي).

مَا لَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ يَمْنَعُ الصَّرْفَ.

وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ ( هِنْدٍ )، و ( جُمْلٍ )، و ( دَعْدٍ ) الَّذِي تَخْتَلِفُ فِيهِ الْعَرَبُ قَبْلَ تَسْمِيَةِ الْمُذَكَّرِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعُجْمَةَ إِذَا عَرَضَ فِيهَا مَا يُضَعِّفُهَا<sup>(١)</sup> بَطَلَ أَنْ يَكُونَ يَجِبُ [ مَنْعُ الصَّرْفِ ]<sup>(٢)</sup> لِأَجْلِهَا رَأْسًا، نَحْوُ: ( أَجْرٌ )، و ( يَأْقُوتٌ )، وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّانِيثُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ ضَعُفَ فَلَيْسَ<sup>(٣)</sup> يَبْطُلُ حُكْمُهُ رَأْسًا، كَمَا يَبْطُلُ فِي حُكْمِ تَخْفِيرِ ( قَدَمٍ ) : ( قَدِيمَةٌ )، و ( نَارٍ ) : ( نُورَةٌ )؛ فَلِهَذَا بَطَلَ حُكْمُ الْعُجْمَةِ رَأْسًا بِمَا بَيَّنَّا، وَلَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ التَّانِيثِ رَأْسًا فِي ( جُمْلٍ ) وَأَخَوَاتِهَا. وَأَمَّا ( عُمَرُ ) فَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَقَدْ وَافَقَ بِهَا الْأَعْدَلُ وَالْأَمْكَنُ، فَهُوَ بِحَقِّ الِاسْتِعَارَةِ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ، كَمَا هُوَ لـ ( قَدَمٍ ) بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ ( عَامِرٌ ).

وَأَمَّا ( يَجْدُ )، و ( يَضَعُ ) فَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَمْكَنِ الْأَبْنِيَةِ كَتَمَكْنِ الْأَصُولِ. وَأَمَّا ( ضَرِبَ ) فَهُوَ بِنَاءٌ مُسْتَعَارٌ فِي الْأِسْمِ بِنَقْلِهِ مِنَ الْفِعْلِ، فَلَيْسَ لَهُ الْأَعْدَلُ الْأَمْكَنُ بِحَقِّ الْأَصْلِ.

وَالْمُذَكَّرُ الَّذِي يَنْصَرِفُ فِيمَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى بِنَاءِ الْأَعْدَلِ الْأَمْكَنِ، مُؤَنَّثًا كَانَ أَوْ أَعْجَمِيًّا، وَمَا عَدَا [ ظ ٢٣٧ ] هَذَا مِمَّا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ مِثْلُ حُكْمِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي ( عُمَرِ )، و ( يَجْدُ )، و ( ضَرِبَ ).

و ( بِنْتُ ) يَنْصَرِفُ، وَكَذَلِكَ ( أُخْتُ ) فِي تَسْمِيَةِ الْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ بِنَاءَ الْمُلْحَقِ، فَجَرَى مَجْرَى ( قُفْلٍ )، و ( جِذْعٍ ) مِنَ الْحُرُوفِ الْأَصُولِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ ( ثَبَةٍ )؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُنْفَصِلِ لَوَجَبَ فَتْحُ مَا قَبْلَ التَّاءِ، كَمَا يَجِبُ فِي

(١) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ مَطْمُوسَةٌ. (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) قَوْلُهُ: ( فَلَيْسَ ) مَكْرَرٌ فِي د.

( حَضَرَمَوْتُ )؛ حَتَّى يَسْتَمِرَّ الْقِيَاسُ عَلَى مِنْهَاجٍ؛ فَلِذَلِكَ انْصَرَفَ ( أُخْتُ )، وَلَمْ يَنْصَرَفْ ( ثُبَّةُ ) فِي تَسْمِيَةِ الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا ( هَنَةُ ) فِي تَسْمِيَةِ رَجُلٍ فَلَا يَنْصَرِفُ، وَيَتَغَيَّرُ عَمَّا <sup>(١)</sup> كَانَ عَلَيْهِ فِي الْوَصْلِ مِنْ قَوْلِكَ: ( هَنْتُ يَا فَتَى )؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى مَا يَكُونُ التَّذْكِيرُ فِيهِ حَقِيقِيًّا، كَذَلِكَ إِنَّ التَّذْكِيرَ الْحَقِيقِيَّ مَا لِلزَّوْجِ <sup>(٢)</sup> الذَّكَرِ، وَالتَّأْنِيثَ الْحَقِيقِيَّ مَا لِلزَّوْجِ الْأُنْثَى مِنَ الْحَيَوَانِ، فَلَمَّا خَرَجَ إِلَى هَذَا لَزِمَهُ حُكْمُهُ، كَمَا أَنَّ لِلْفِعْلِ فِي ( ضَرَبْتُ ) إِذَا خَرَجَ إِلَى هَذَا لَزِمَهُ حُكْمُهُ، فَتَقُولُ فِي تَسْمِيَةِ رَجُلٍ: ( هَذَا ضَرَبْتُ )، وَتَقِفُ عَلَيْهِ ( ضَرَبْتُ )، كَقَوْلِكَ: ( طَرَفَهُ ) وَ ( لَبَطُهُ )، وَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفْتَ بِالْهَاءِ.



(٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لِزَوْجِ).

(١) فِي د: (كَمَا).



## بَابُ ( فَعَلَ ) (\*)

الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي ( فَعَلَ ) مِنَ الصَّرْفِ مِمَّا <sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ <sup>(٢)</sup>.

### [ مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ ]

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي ( فَعَلَ ) مِنَ الصَّرْفِ؟ وَمَا <sup>(٣)</sup> [ الَّذِي لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟  
وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ هَذَا الْبِنَاءُ إِذَا كَانَ مَعْدُولًا مَعْرِفَةً <sup>(٤)</sup>، وَيَنْصَرِفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
مَعْدُولًا؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَدْلِ وَبَيْنَ التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ؟ وَهَلْ كُلُّ مَعْدُولٍ مُغَيَّرٌ عَنِ  
الْأَصْلِ، وَلَيْسَ كُلُّ مُغَيَّرٍ عَنِ الْأَصْلِ مَعْدُولًا؟

وَمَا الْعَدْلُ؟ وَهَلْ هُوَ التَّغْيِيرُ عَنِ الْأَصْلِ، عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَاهُ لِغَيْرِ تَخْفِيفِ  
اللَّفْظِ، فَهَذَا يَشْتَقِلُ لِتَضْمِينِ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ الصَّيْغَةِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ فِي الْأَصْلِ،  
لَا <sup>(٥)</sup> عَلَى تَخْفِيفِ اللَّفْظِ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي عُرِّبَ فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ  
فِي الشَّقْلِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( صُرِدَ ) <sup>(٦)</sup>، و ( جُعِلَ ) <sup>(٧)</sup>، و ( ثُقِبَ )، و ( حُفِرَ )؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي  
الْمَعْرِفَةِ؟

وَمَا حُكْمُ: ( حُطِمَ ) <sup>(٨)</sup>، .....

(\*) العنوان في الكتاب ٢٢٢/٣: « هذا باب فعل ». وفي د: ( فعلى ).

(١) في الأصل: ( ومما ). (٢) في د: ( وما ) فقط، وقوله: ( لا يجوز ) ليس في د.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قوله: ( معرفة ) ليس في د. (٥) في د: ( إلا ).

(٦) في الصحاح ( صرد ): « الصُّرْد: طائر، وجمع صُرْدَانٌ. والصُّرْدُ أَيْضًا: بَيَاضٌ يَكُونُ عَلَى ظَهْرِ الْفَرَسِ مِنْ أَثَرِ الدَّبَرِ ».

(٧) في الصحاح ( جعل ): « الْجُعَلُ: دَوْبَةٌ ».

(٨) في الصحاح ( حطم ): « وَرَجُلٌ حُطِمَ وَحُطِمَتْ أَيْضًا، إِذَا كَانَ قَلِيلَ الرَّحْمَةِ لِلْمَاشِيَةِ يَهْشِمُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ ».

و (لَبِدٌ) <sup>(١)</sup>، و (بُرْكٌ) <sup>(٢)</sup>، و (سُكْعٌ) <sup>(٣)</sup>، و (خُتَعٌ) <sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ؟  
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْحُطَمِ الْقَيْسِيِّ <sup>(٥)</sup>:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمَ

[و٢٣٨] وفي التَّنْزِيلِ: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا بُدَّ﴾ [البلد: ٦]؟

وَلِمَ انْصَرَفَ مِثْلُ: (قَدَمٌ) لَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ (عُمَرُ)،  
وَكِلَاهُمَا ثَلَاثِي قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَمْنَعُ الصَّرْفَ، فَالْعُجْمَةُ  
وَالْتَعْرِيفُ كَالْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ بِنَاءَ الْأَعْجَمِيِّ الْمُعَرَّبِ أَصْلٌ فِي  
بَابِهِ، وَبِنَاءُ مِثْلِ (عُمَرُ) مُسْتَعَارٌ لَهُ، إِنَّمَا أَصْلُهُ (عَامِرٌ) عَدَلَ عَنْهُ إِلَى (عُمَرُ)، وَلَمْ  
يُعْتَدَّ بِهَذِهِ الْخَفَةِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَعَارَةٌ، وَاعْتَدَّ بِخَفَةِ مِثْلِ: (قَدَمٌ)؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ فِي بَابِهَا؟  
وَلِمَ لَا يَجُوزُ عَدْلُ (عُمَرُ) عَنْ (عَامِرٍ) إِلَّا فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ؟ وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ  
مَنْ مَنَعَ الْأَعْجَمِيَّ الصَّرْفَ إِذَا عُرِّبَ <sup>(٦)</sup> فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ، وَتَرَكَ مَنْعَهُ إِذَا عُرِّبَ فِي  
حَالِ تَنْكِيرِهِ؟

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ تَغْيِيرِ (ضَارِبٍ) عَنْ (ضَرْبٍ)، وَبَيْنَ تَغْيِيرِ (عُمَرُ) عَنْ  
(عَامِرٍ) حَتَّى وَجَبَ بِأَحَدِهَا مَنَعُ الصَّرْفِ، وَلَمْ يَجِبْ بِالْآخَرِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
تَغْيِيرَ الْأَشْتِقَاقِ يَصِيرُ بِهِ الْأِسْمُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ الْمَوْضُوعِ لِلْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
تَغْيِيرُ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَنٌ بِذَلِكَ الْمَعْنَى بَعِيْنَهُ مَعَ تَغْيِيرِ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ، فَهَذَا

(١) فِي الصَّحَاحِ (لَبِدٌ): «وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا بُدَّ﴾، أَيُّ جَمًّا. وَيُقَالُ أَيْضًا: النَّاسُ لُبْدٌ،  
أَيُّ مَجْتَمِعُونَ. وَاللُّبْدُ أَيْضًا: الَّذِي لَا يَسَافِرُ وَلَا يَبْرَحُ».

(٢) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (وَبَرْدُ). وَفِي الصَّحَاحِ (بُرْكُ): «وَالْبُرْكَةُ بِالضَّمِّ: طَائِرٌ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ  
أَبْيَضُ، وَالْجَمْعُ: بُرْكٌ».

(٣) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (سُكْعُ): «رَجُلٌ سُكْعٌ كَصُرْدٍ، أَيُّ مُنَحَيَّرٌ».

(٤) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (خُتَعُ): «خُتَعٌ كَصُرْدٍ: مِنْ أَشْمَاءِ الضَّبْعِ، وَلَيْسَ بِشَبْتٍ، وَقَالَ غَيْرُهُ: دَلِيلٌ، خُتَعٌ:  
هُوَ الْحَادِثُ فِي الدَّلَالَةِ الْمَاهِرُ».

(٥) الْحُطَمُ: هُوَ شَرِيحُ بْنُ ضَبِيعَةَ بْنِ شَرْحِبِيلَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَرْتَدٍ، أَحَدُ بَنِي قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ  
الْحُطَمَ؛ لِأَنَّهُ حِينَ رَجَعَ مِنْ غَزَاةٍ مِنْ حَضْرَمَوْتَ قَالَ هَذَا الْبَيْتُ. انْظُرْ فَرَحَةَ الْأَدِيبِ ١٤٥.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (عَرَفُ).

يُثْقَلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَغْيِيرُ الْأَشْتِقَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرُدُ فِي الْبَابِ اطَّرَادَ الْأَصْلِ  
الْمَوْضُوعِ لِلْمَعْنَى، فَالتَّضْمِينُ مَعَ قِلَّةِ الْأَسْتِعْمَالِ فِي الْبَابِ يُثْقَلُ، كَمَا أَنَّ الْإِطْلَاقَ  
مَعَ الْاطَّرَادِ<sup>(١)</sup> فِي الْبَابِ يُخَفَّفُ، فَلَيْسَ مَنَزَلَتُهُمَا سَوَاءً فِي هَذَا؟

وَلِمَ انْصَرَفَ: (عُمِرَ آخِرُ)؟

وَلِمَ جَازَ مَعَ الْأَشْتِرَاكِ فِي (عُمَرَ) جَمْعُ (عُمَرَةٍ)، وَ (زُفِرَ) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ  
مِنْ قَوْلِهِ:

يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفُلُ الزُّفْرُ .....

أَنْ يُمْنَعَ الصَّرْفَ، وَقَدْ جَرَى هَذَا الْبِنَاءُ بِعَيْنِهِ عَلَى أَصْلٍ مُتِمِّكِنٍ؟ وَهَلْ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ  
عَلَى أَنَّ التَّضْمِينَ يَثْقُلُ عَلَى الطَّبَاعِ؛ إِذِ الْبِنَاءُ وَاحِدٌ، وَقَدْ كَثُرَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ،  
وَأِنَّمَا يَفْصِلُهُ التَّضْمِينُ بِنِجَاءِ الْأَصْلِ؟

وَلِمَ وَجَبَ صَرْفُ (عُمَرَ) فِي التَّحْقِيرِ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>: «لَأَنَّ فُعِيلًا لَا يَقَعُ مَحْدُودًا عَنْ فُؤَيْعِلٍ»؟ وَهَلْ فِي ذَلِكَ  
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ زَالَ التَّضْمِينُ<sup>(٣)</sup> إِذَا لَمْ يَكُنْ<sup>(٤)</sup> (فُعِيلٌ) مُنْعَقِدًا بِ (فُؤَيْعِلٍ)  
كَانْعَقَادٍ (فُعَلٌ) بِ (فَاعِلٍ) فِي (عُمَرَ) وَ (عَامِرٍ) [ظ ٢٣٨]؟

وَمَا حُكْمُ: (زُحَلَ) اسْمِ الْكُوكَبِ؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟

وَمَا حُكْمُ: (جُمِعَ)، وَ (كُتِعَ)؟ وَلِمَ [لَا]<sup>(٥)</sup> يَنْصَرِفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الْمَعْرِفَةِ،  
وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِيرَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ عَدْلُهُ عَنْ جَمْعِ (جَمَعَاءَ)، وَجَمْعِ (كُتَعَاءَ)  
حَتَّى صَارَ مُضْمَنًا بِذَلِكَ فِي التَّقْدِيرِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِعْمَالٍ؟

وَمَا حُكْمُ: (صُغِرَ) فِي الْمَعْرِفَةِ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ؟ وَهَلَّا كَانَ فِي التَّسْمِيَةِ مَعْدُولًا

(١) فِي د: (لَهُ اطَّرَادُ).

(٢) سَبِيوِيَه ٣/ ٢٢٤.

(٣) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: (يَفْصِلُهُ التَّضْمِينُ) سَاقِطٌ مِنْ د.

(٤) قَوْلُهُ: (يَكُنْ) لَيْسَ فِي د.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أُخْرَ) حَتَّى لَمْ يَنْصَرِفْ (أُخْرَ) فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِيرَةٍ، وَانْصَرَفَ (صُغْرُ) فِيهِمَا؟

وَلَمْ وَجَبَ إِلَّا يَنْصَرِفَ (أُخْرَ)؟ وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: عُدَلْ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَخَرَجَ عَنِ النَّظَائِرِ بِتَعَرِّيهِ مِنْهُمَا؟

وَلَمْ لَا يَجُوزُ: (نِسْوَةٌ صُغْرُ)، وَلَا: (نِسْوَةٌ وَسْطُ)، كَمَا يَجُوزُ: (قَوْمٌ<sup>(١)</sup> أُخْرُ)، وَلَا: (قَوْمٌ أَصَاغِرُ)؟

فَلِمَ لَزِمَ هَذِهِ الصِّفَةُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِلْإِيذَانِ بِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنِ الْبَابِ الَّذِي كَانَتْ تُمْنَعُ فِيهِ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهُوَ بَابُ: (أَفْعَلُ مِنْ كَذَا)؟

وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ (لُكْعُ)<sup>(٢)</sup> الْمَعْدُولُ مِنْ (أَلْكَعَ) فِي قَوْلِهِمْ: (يَا لُكْعُ)، وَ(فُسْقُ) الْمَعْدُولُ عَنْ (فَاسِقُ) فِي قَوْلِهِمْ: (يَا فُسْقُ)؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ: (فُسْقُ) وَ(لُكْعُ) إِلَّا فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً؟

وَلِمَ انْصَرَفَ (أُخْرَ) اسْمَ رَجُلٍ فِي التَّحْقِيرِ؟ وَمَا تَحْقِيرُ (أُخْرَ) صِفَةً؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ: (أُخْرِيَّاتٌ)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِرَدِّهِ إِلَى جَمْعِ<sup>(٣)</sup> الْقَلِيلِ؟

وَمَا حُكْمُ: (أَحَادَ)، وَ(مَثْنَى)، وَ(ثَلَاثَ)، وَ(رُبَاعَ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟ وَلِمَ كَانَ مَعْدُولًا عَنْ قَوْلِهِمْ: (وَاحِدًا وَاحِدًا)<sup>(٤)</sup>، وَ(اثنَيْنِ اثنَيْنِ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ فِي النَّكِيرَةِ؟

وَمَا فِي: ﴿أَوَلَيْ أَجْنَحَفُ مَثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١] مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ النَّكِيرَةِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (يَوْمَ).

(٢) فِي الصَّحاحِ (لُكْعُ): «رَجُلٌ لُكْعٌ، أَي: لَثِيمٌ، وَيُقَالُ: هُوَ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ النَّفْسِ. وَامْرَأَةٌ لُكَاعٌ».

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (جَمِيعَ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: (وَاحِدَ وَاحِدَ)، وَفِي د: (وَاحِدًا وَاحِدَ)، وَكَذَا فِي الْكِتَابِ ٣/ ٢٢٥، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ.

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْةَ:

٨٨٤ وَعَاوَدَنِي دِينِي فَبِتُ كَأَنَّمَا خِلَالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شَرَعٌ مُمَدَّدٌ<sup>(١)</sup>  
ثُمَّ قَالَ:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادِ أُنَيْسُهُ ذِنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ  
وَمَا تَحْقِيرُ (أَحَادَ)، و (ثَنَاءَ)؟ وَلِمَ انْصَرَفَ؟

وَمَا حُكْمُ (قِيلَ) فِي التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ مَعَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (فِعَلٍ)،  
و (قَالَ) مَعْدُولٌ عَنْ (فَعَلَ)؟

وَلِمَ انْصَرَفَ (عَلِمَ) فِي التَّسْمِيَةِ [٢٣٩] مَعَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (فَعَلَ)<sup>(٢)</sup>؟ فَلِمَ  
لَا يُعْتَدُ بِهَذَا الضَّرْبِ<sup>(٣)</sup> مِنَ التَّغْيِيرِ؟ وَهَلَّا كَانَ (عُمَرُ) مَحْذُوفًا مِنْ (عَامِرٍ)  
لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا غُيِّرَ (قَالَ) مِنْ (قَوْلَ) لِلتَّخْفِيفِ، و (مَيِّتٌ) مِنْ (مَيِّتٍ)  
لِلتَّخْفِيفِ<sup>(٤)</sup>؟

وَمَا فِي (مَثْنَى) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُولَ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْحَذْفِ  
لِلتَّخْفِيفِ؟

وَمَا حُكْمُ: (ضُرِبَ) فِي التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي التَّخْفِيفِ إِذَا قُلْتُ:  
(ضُرِبَ)؟ وَمَا الْخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ سَيَبَوَيْهِ وَأَبِي الْعَبَّاسِ؟

وَمَا فِي صَرْفِ (هَارٍ) الْمُغَيَّرِ عَنْ (هَائِرٍ) مِنَ الدَّلِيلِ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي (فَعَلَ) مِنَ الصَّرْفِ صَرْفُ كُلِّ (فَعَلٍ) لَمْ يُعْدَلْ عَنْ شَيْءٍ فِي  
تَّسْمِيَةِ الْمُذَكَّرِ، وَمَنْعُ صَرْفِ<sup>(٥)</sup> كُلِّ (فَعَلٍ) مَعْدُولٍ عَنْ (فَاعِلٍ) فِي حَالِ الْمَعْرِفَةِ،

(١) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جوية في شرح أشعار الهذليين ١١٦٥.

(٢) في د: (أفعل وقال معد علم).

(٣) في الأصل ود: (الصرف).

(٤) الكلام من قوله: (كما غير قال) ساقط من د.

(٥) في الأصل ود: (الصرف).

وصَرَفُهُ فِي النَّكِرَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ الْمَعْدُولُ فِي حَالِ الْمَعْرِفَةِ وَصَرَفُهُ فِي النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ يُثْقَلُ؛ لِأَنَّهُ مُغَيَّرٌ مُضْمَنٌ بِمَعْنَى الْمَعْدُولِ عَنْهُ بِعَيْنِهِ، وَالْمُضْمَنُ بغيرِهِ أَثْقَلُ مِنَ الْمُطْلَقِ، فَالتَّضْمِينُ يُثْقَلُ مَعَ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْإِطْرَادِ فِي الْبَابِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَدْلِ وَبَيْنَ التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ أَنَّ كُلَّ عَدْلٍ تَغْيِيرٌ عَنْ أَصْلٍ، وَلَيْسَ كُلُّ تَغْيِيرٍ عَنْ أَصْلٍ عَدْلًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُضْمَنًا بِمَعْنَى الْأَصْلِ بِعَيْنِهِ، عَلَى قَلَّةِ جَرَيَانِهِ فِي بَابِهِ، فَيَكُونُ لَهُ مَنْزِلَةٌ مِنَ الثَّقَلِ لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْمُغَيَّرِ.

وَالْعَدْلُ هُوَ التَّغْيِيرُ عَنْ أَصْلٍ عَلَى جِهَةِ التَّضْمِينِ لِمَعْنَاهُ لِعَبَرِ تَخْفِيفِ اللَّفْظِ، وَلَكِنْ لِيَدُلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ بِنَاءً آخَرَ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْأَعْجَمِيِّ فِي التَّغْيِيرِ عَنِ الْأَصْلِ فِي حَالِ التَّعْرِيفِ عَلَى جِهَةِ التَّضْمِينِ بِذَلِكَ الْأَصْلِ، نَحْوُ: (إِبْرَاهِيمَ) <sup>(١)</sup>، غَيْرَ عَنْ (إِبْرَاهَامَ) عَلَى جِهَةِ التَّضْمِينِ بِمَعْنَى ذَلِكَ اللَّفْظِ، كَأَنَّهُمْ أَحَبُّوا أَنْ يَتَبَرَّكُوا بِاسْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِعَيْنِهِ، فَقَدَّرُوهُ هَذَا التَّقْدِيرَ، وَكَذَلِكَ تَغْيِيرُ (عُمَرُ) عَنْ (عَامِرٍ)؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَدُلُّوا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ بِنَاءً آخَرَ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، وَكِلَاهُمَا مُغَيَّرٌ عَنْ أَصْلِهِ فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَيَجِبُ [ظ ٢٣٩] عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ (عُمَرُ) الْمُسَمَّى فِي هَذَا الزَّمَانِ بِهَذَا الْأِسْمِ لَهُ اسْمٌ (عَامِرٍ)؛ حَتَّى يَصِحَّ الْعَدْلُ عَنْ اسْمِهِ الَّذِي هُوَ (عَامِرٌ).

قِيلَ لَهُ: لَا يَجِبُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ حَالِ اسْتِعْمَالِهِ عَلَى هَذَا جَرَى، ثُمَّ كَثُرَتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، كَمَا كَثُرَتِ التَّسْمِيَةُ بِ(إِبْرَاهِيمَ)، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ اسْمِ النَّبِيِّ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ (إِسْحَاقُ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَبَرَّكُ بِاسْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَوْ سُمِّيَ <sup>(٣)</sup> بِالْمُضَدِّ مِنْ:

(٢) فِي د: (يَتْرَكُوا).

(١) فِي د: (إِبْرَاهِيمَ).

(٣) فِي د: (يَسْمَى).

(أَسْحَقَهُ اللَّهُ إِسْحَاقًا) لَا نَصْرَفَ، كَمَا أَنَّهُ [يَنْصَرِفُ] <sup>(١)</sup> إِذَا سُمِّيَ <sup>(٢)</sup> بِـ (عُمَرُ) جَمَعَ (عُمَرَةَ)، وَلَكِنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ مُوَافَقَةُ الْمُعْظَمِ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ <sup>(٣)</sup> رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ بِـ (عُمَرَ) عَلَى جِهَةِ الْعَدْلِ عَنْ اسْمِهِ الَّذِي هُوَ (عَامِرٌ)؛ تَفْخِيمًا لِشَأْنِهِ بِإِفْرَادِهِ بِاسْمٍ لَهُ، لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ أَصْلًا، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، ثُمَّ يُحْتَدَى فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ، فَيُسَمَّى بِاسْمٍ هُوَ لِذَلِكَ التَّعْظِيمِ بِبَرَكَاتِهِ، أَوْ تَشْبِيهَا بِهِ، كَمَا سُمِّيَ <sup>(٤)</sup> (إِبْرَاهِيمُ)، وَ (إِسْحَاقُ)، وَ (يَعْقُوبُ) عَلَى جِهَةِ التَّسْمِيَةِ بِاسْمِ النَّبِيِّ خَاصَّةً، لَا بِـ (يَعْقُوبُ) الَّذِي هُوَ ذَكَرُ الْقَبِجِ <sup>(٥)</sup>؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَ (صُرْدٌ)، وَ (جُعَلٌ)، وَ (ثَقَبٌ)، وَ (حُفَرٌ)، ذَلِكَ يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ؛ إِذْ لَمْ يُعْتَدَلْ عَنْ شَيْءٍ.

وَ (حُطَمٌ)، وَ (لُبْدٌ)، وَ (بُرْكٌ)، وَ (سُكْعٌ)، وَ (خُتَعٌ) صِفَاتٌ تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، قَالَ الْحُطَمُ الْقَيْسِيُّ:

٨٨٥ قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمٌ <sup>(٦)</sup>

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأَ﴾ [البلد: ٦]، فَهَذَا عَلَى صِفَةِ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ؛ وَكَذَلِكَ <sup>(٧)</sup> يَنْصَرِفُ (سُبْدٌ) <sup>(٨)</sup> فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ هَذَا فِي

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ زِيَادَةً يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ. (٢ - ٤) فِي د: (يُسَمَّى).

(٥) فِي الصَّحَاحِ (قَبِجٌ): «الْقَبِجُ: الْحَجَلُ، فَارِسِي مُعَرَّبٌ... وَالْقَبِجَةُ تَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى حَتَّى تَقُولَ يَعْقُوبُ فَيُخْتَصُّ بِالذَّكَرِ».

(٦) هَذَا مِنَ الرِّجْزِ، وَهُوَ لِلْحُطَمِ الْقَيْسِيِّ فِي سَبِيوهِ ٢٢٣/٣، وَابْنُ السِّيَرَانِيِّ ٢٥٣/٢، وَفَرَحَةُ الْأَدِيبِ ١٤٤. وَهُوَ لِرَشِيدِ بْنِ رَمِيضٍ الْعَنْزِيِّ يَقُولُهُ فِي الْحُطَمِ فِي الْأَغَانِي ٢٤٦/١٥، وَالْحَمَاسَةُ لِأَبِي تَمَامٍ ٢٠٧/١. وَهُوَ يَنْسَبُ لِأَبِي زُعْبَةَ الْخَارِجِيِّ أَوْ (زُعْبَةَ) فِي ابْنِ السِّيَرَانِيِّ ٢٥٣/٢، وَفَرَحَةُ الْأَدِيبِ ١٤٥. وَهُوَ لِلْأَغْلَبِ الْعَجَلِيِّ فِي الْحَمَاسَةِ الشَّجَرِيَّةِ ١٤٤/١. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمُقْتَضَبِ ٥٥/١، ٣٢٣/٣، وَمَا يَنْصَرِفُ ٣٩، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢٨٩/٥، وَالْمَنْصِيفُ ٢٠/١، وَشَرْحُ الْمَعْرِفَةِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٤٤٦، وَالْمَحْكَمُ ٢٤٩/٣، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٤٨/٢.

(٧) كَذَا فِي د. وَفِي الْأَصْلِ: (وَلِذَلِكَ).

(٨) فِي الْأَصْلِ وَد: (سَبِلٌ). وَفِي اللِّسَانِ (سَبْدٌ): «السَّبْدُ: طَائِرٌ إِذَا قَطَرَ عَلَى ظَهْرِهِ قَطْرَةٌ مِنْ مَاءٍ جَرَى؛ وَقِيلَ: هُوَ طَائِرٌ لَيْنٌ الرَّيْشِ».

(عَمَر)؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ الْخَفِيفَ مُسْتَعَارٌ لَهُ؛ إِذْ هُوَ مُضَمَّنٌ بِ (عَامِرٍ) الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (سُبْدٌ)<sup>(١)</sup>؛ إِذِ الْبِنَاءُ أَصْلٌ لَهُ يَطْرُدُ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ، وَكَذَلِكَ (قَدَمٌ). وَتَغْيِيرُ (ضَارِبٍ) عَنْ (ضَرْبٍ) لَا يَكُونُ مِنَ التَّثْقِيلِ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ [٢٤٠] مُضَمَّنًا بِذَلِكَ الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ عَلَى أَصْحَقِ وَجْهِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُطْرَدٌ فِي بَابِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَغْيِيرُ (عَمَر) عَنْ (عَامِرٍ)؛ فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يَمْنَعَ الْعَدْلُ فِي (عَمَرٍ) الصَّرْفَ، وَلَا يَمْنَعُ التَّغْيِيرُ الَّذِي فِي (ضَارِبٍ) الصَّرْفَ، وَإِنْ اجْتَمَعَ هَذَا التَّغْيِيرُ مَعَ الْوَصْفِ.

وَتَقُولُ: (هَذَا عَمَرٌ آخَرُ) فَتَصْرِفُهُ فِي النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ، كَمَا تَصْرِفُ (أَحْمَدَ)، وَهُوَ أَيْضًا قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْعَدْلِ، فَلَا<sup>(٢)</sup> يُعْدَلُ إِلَّا فِي حَالِ تَعْرِيفِهِ.

وَفِي صَرْفِ (عَمَرٍ) جَمَعَ (عُمَرَةُ)، وَ (زُفَرٍ) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ:

٨٨١ أَخُو رَغَائِبَ يُعْطِيهَا وَيَسْأَلُهَا يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفُلُ الزُّفَرُ<sup>(٣)</sup>

دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ التَّضْمِينَ يُثْقَلُ مَا لَا يُثْقَلُ الْمُطْلَقُ الْمَوْضُوعُ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَاوَاهُ فِي الزَّنَةِ وَكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي يُثْقَلُ.

وَ (عَمَرُ) يَنْصَرِفُ فِي التَّحْقِيرِ، فَتَقُولُ: (هَذَا عُمَيْرٌ)؛ لِأَنَّ (فُعَيْلًا) لَا يَكُونُ مَعْدُولًا عَنْ شَيْءٍ.

وَ (زُحَلٌ) اسْمُ الْكَوْكَبِ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (رَاحِلٍ) مَعْرِفَةً. وَإِذَا نُكِّرَ الْمَعْدُولُ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْعَدْلِ بِالتَّنْكِيرِ، وَلَكِنَّهُ تَنَكَّرَ عَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (سَبَل). (٢) فِي الْأَصْلِ وَد: (لَا).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِأَعَشَى هَمْدَانَ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ ٩٠، وَجُمُهَاةُ الْلُغَةِ ١١٧٤، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٤٤٩، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ ١٧. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١/٤٥٢، ٤/٣٨٥، وَالزَّاهِرِ ١/١١٠، وَالِاشْتِقَاقِ ٥٣، وَإِبْضَاحُ الشَّعْرِ لِلْفَارِسِيِّ ٥٢١، وَالنَّكَتُ لِلْأَعْلَمِ ٤٨٤، وَابْنُ يَعِيشَ ١/٦٢، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ ٤٢٢.



الْمَعْدُولِ، كَمَا أَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ عَارِضٌ عَنْ مَعْرِفَةٍ كَانَ عَلَيْهَا قَبْلُ، وَلَيْسَ كَالنَّكِرَةِ<sup>(١)</sup> الْمَوْضُوعَةِ فِي الْأَصْلِ لِلْمَعْنَى.

و (جُمِعَ)، و (كُتِعَ) لَا يَنْصَرِفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ جَمْعٍ (جَمْعَاءَ)، و (كُتْعَاءَ)؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِي جَمْعٍ (فَعْلَاءَ) الَّذِي هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ الصِّفَةِ (فَعْلٌ)، فَعَدَلَ بِهِ إِلَى (جُمِعَ)، و (كُتِعَ)، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَقَوَى هَذَا الْعَدْلَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ عَلَى خِلَافِ تَعْرِيفِ الصِّفَةِ؛ إِذِ<sup>(٢)</sup> كَانَتْ الصِّفَةُ لَا تَتَعَرَّفُ إِلَّا بِالْعَلَامَةِ، فَصَارَ هَذَا الْعَدْلُ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَامَةِ لِلتَّعْرِيفِ.

و (صُغِرَ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَدَلْ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي التَّسْمِيَةِ، وَإِنَّمَا نُقِلَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ مَعْنَى الْأِسْمِ الْعَلَمِ، فَانْصَرَفَ لِهَذِهِ [ظ ٢٤٠] الْعِلَّةِ.

و (أُخِرَ) لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ قِيَاسِ أَخَوَاتِهِ بِإِسْقَاطِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ وَالصِّفَةِ فِي حَالِ الْعَدْلِ.

و لَا يَجُوزُ: (نِسْوَةٌ صُغِرَ)؛ لِأَنَّ بَابَ (فَعَلَ) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ فِي جَمْعٍ (الْفُعْلَى) لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَابِ التَّعَاطُفِ بِذِكْرِ الْمُضَافِ فِي (أَفْعَلَ مِنْكَ) إِلَى بَابِ التَّعَاطُفِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمُضَافِ، فَأُعْطِيَ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَا مُنِعَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ لِلإِذَانِ بِالنَّقْلِ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ؛ فَأَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ الشَّأْنِ مَعَ ذِكْرِ الْمُضَافِ بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ. وَالْآخَرُ مُطْلَقٌ لِيَدُلَّ عَلَى عِظَمِ الشَّأْنِ فِي النَّفْسِ، كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَهَذَانِ مَعْنِيَانِ يُحْتَاجُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي عِظَمِ الشَّأْنِ.

وَلَهُمَا طَرِيقَتَانِ، تَدُلُّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ عَلَى مَعْنَاهَا، ف (الْأَفْعَلُ)،

(١) قوله: (كان عليها قبل وليس كالنكرة) مكرر في الأصل ود.

(٢) في د: (إذا).

و (الْفُعْلَى)، و (الْفُعْلُ)، و (الْأَفَاعِلُ) تَلَزَمُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لِلإِذَا نِ بِخُرُوجِهِ عَنْ بَابِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى<sup>(١)</sup> ذِكْرِ الْمُضَافِ؛ لِيَخْلَصَ الْعِظَمُ فِي النَّفْسِ مِنْ ذِكْرِ الْمُضَافِ، فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا تَدْخُلُ فِي (أَفْعَلْ مِنْكَ)، وَلَا تَسْقُطُ مِنْ (الْأَفْعَلِ) الَّذِي نُقِلَ عَنْ (أَفْعَلْ مِنْكَ) لِلْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا.

فَأَمَّا (أَفْعَلْ) الَّذِي لَمْ يُنْقَلْ عَنْ هَذَا، فَيَجُوزُ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ، نَحْوُ: (أَحْمَرُ)، و (الْأَحْمَرُ).

وَلَا يَجُوزُ فِي (أَفْعَلْ مِنْكَ) التَّعْرِيفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَا التَّأْنِيثُ، وَلَا التَّثْنِيَةُ، وَلَا الْجَمْعُ؛ لِيَلْزَمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً فِي عِظَمِ الشَّأْنِ مَعَ ذِكْرِ الْمُضَافِ الْمَفْضُولِ فِي ذَلِكَ الْبَابِ؛ إِذْ قَدْ صَارَ لُزُومُ (مِنْكَ) يَسْتَحِيلُ سُقُوطُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا يَسْتَحِيلُ تَرْكُ الْفَاعِلِ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي عَلَى طَرِيقَةٍ<sup>(٢)</sup> (فَعَلَ)، فَمُنِعَ مَا يُمْنَعُهُ الْفِعْلُ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّأْنِيثِ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ، وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالتَّأْنِيثِ فِي: (قَامَتْ هُنْدٌ)؛ لِأَنَّ هَذَا التَّأْنِيثَ عَلَامَةٌ أَنَّ الْفَاعِلَ<sup>(٣)</sup> مُؤَنَّثٌ، وَلَيْسَ كَتَأْنِيثِ الْأِسْمِ فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ تَأْنِيثِ: (ثُبَّةٌ) [٢٤١] و (تَمْرَةٌ)، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ فِي قَوْلِكَ: (هَذِهِ تَمْرَةٌ)، و (هَذِهِ ثُبَّةٌ)، فَلَوْ كَانَ (قَامَتْ) مُؤَنَّثًا بِهَذِهِ التَّاءِ لَوَجَبَ أَنْ يَلْزَمَ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لِلْمُذَكَّرِ، فَكَانَ يَجُوزُ: (قَامَتْ زَيْدٌ)، وَهَذَا فَاسِدٌ.

فَقَدْ صَحَّ لَكَ أَنَّ (الْأَكْبَرَ) قَدْ أُعْطِيَ كُلُّ مَا كَانَ قَدْ مُنِعَ (أَكْبَرُ مِنْكَ) مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ. فَهِيَ أَرْبَعَةٌ قَدْ جَارَتْ لـ (الْأَكْبَرِ)، وَلَمْ تَجْزُ فِي (أَكْبَرِ مِنْكَ)، وَذَلِكَ لِتَمَكِينِ الدَّلِيلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمَعْنَى الْمُخَالَفِ لِمَعْنَى الْآخِرِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا.

(١) قوله: (إلى) مكرر في د.

(٢) الكلام من قوله: (على هذا المعنى) ساقط من د.

(٣) الكلام من قوله: (ولا معتبر بالتأنيث) ساقط من د.

(٤) في د: (منها).

فَعَلَ هَذَا الَّذِي بَيْنَا يُحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُنْظَرَ أَيُّمَا أَجَلٌ فِي الصِّفَةِ؟ قَوْلُكَ: (اللَّهُ أَكْبَرُ) أَوْ قَوْلُنَا: (اللَّهُ الْأَكْبَرُ):

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَهُوَ أَفْصَحُ فِي الْعِظَمِ الَّذِي لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ. وَقَوْلُنَا: (اللَّهُ الْأَكْبَرُ) إِلَى هَذَا الْمَعْنَى يُؤْوِلُ، إِلَّا<sup>(١)</sup> أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ بَعْدَ تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى فِي التَّقْدِيرِ، فَالْاِخْتِيَارُ مَا أَفْصَحَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْعِظَمِ. وَصَلَحَ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ عَلَى جِهَةِ التَّعْرِيفِ لَهُ، فَيُقَالَ لَهُ: (اللَّهُ أَكْبَرُ)، أَيْ: أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. فَقَوْلُنَا<sup>(٢)</sup>: (اللَّهُ أَكْبَرُ) إِنَّمَا هُوَ تَذْكِيرٌ لِمَنْ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ فِي التَّقْدِيرِ، كَأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ (الْأَكْبَرَ) الَّذِي لَيْسَ يُسَاوِيهِ غَيْرُهُ فِي مَعْنَى الْكِبَرِ، وَعَرَفَ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ، فَقِيلَ لَهُ: الَّذِي<sup>(٣)</sup> عَرَفْتُهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ إِلَهٌ هُوَ الَّذِي عَرَفْتُهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ الْأَكْبَرُ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَاوِيَهُ غَيْرُهُ فِي الْكِبَرِ، فَقَوْلُنَا: (اللَّهُ أَكْبَرُ) أَفْصَحُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى وَأَوْضَحُ.

و (لُكْعُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ فِي النَّدَاءِ عَنْ: (يَا أَلْكَعُ)، كَمَا عُدِلَ: (فُسُقُ) فِي النَّدَاءِ عَنْ: (يَا فَاسِقُ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى يُرَادُ<sup>(٤)</sup> بِعَيْنِهِ، وَقَدْ غُيِّرَ اللَّفْظُ؛ لِيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى بِنَاءً آخَرَ.

وَلَا يَجُوزُ: (فُسُقُ)، وَ (لُكْعُ) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا خُصَّ بِهِ النَّدَاءُ؛ لِلإِذَانِ بِقُوَّتِهِ عَلَى التَّغْيِيرِ.

وَتَحْقِيقُ (أَخَرَ) اسْمُ رَجُلٍ يَنْصَرِفُ، تَقُولُ فِيهِ: (أَخِيرُ). فَأَمَّا [ ٢٤١ ] تَحْقِيقُهُ صِفَةً فَتَقُولُ فِيهِ: (أَخِيرِيَّاتُ).

و (أَحَادُ)، وَ (مَثْنَى)، وَ (ثَلَاثُ)، وَ (رُبَاعُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ صِفَةً،

(١) فِي د: (إِلَى).

(٢) فِي د: (الَّذِينَ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَنظِيرِ قَوْلِنَا).

(٤) قَوْلُهُ: (يُرَادُ) مَكْرَرٌ فِي د.

عَدْلٌ عَنْ: وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتْنَىٰ وَتِلْكَ وَرَبَّعٌ﴾ [فاطر: ١]، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ نَكْرَةٍ.  
وَقَالَ:

٨٨٧ ..... تَبَعَّى النَّاسَ مَتْنَى وَمَوْحَدٌ<sup>(١)</sup> ....

فَهُوَ نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةٍ (ذَنَابٍ).

وَتَحْقِيرُ: (أَحَادَ)، وَ (ثَنَاءً) يَنْصَرِفُ، تَقُولُ فِيهِ: (أَحْيَدٌ)، وَ (ثُنْيٌ)<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (حُبِيرٍ)، وَ (عُطْيٍ).

وَ (قِيلَ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ أَنْصَرَفَ، فَكَذَلِكَ: (قَالَ)، وَكَذَلِكَ: (عَلِمَ) الْمُسْكَنُ مِنْ (عَلِمَ)؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا غَيَّرَ لِلتَّخْفِيفِ، وَلَيْسَ بِتَغْيِيرٍ يُوجِبُ التَّثْقِيلَ، وَإِنْ كَانَ مُضَمَّنًا بِلَفْظِ الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ لِلتَّخْفِيفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَدْلُ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ عَلَى جِهَةِ التَّضْمِينِ؛ لِيَدُلَّ بِتَغْيِيرِ الْبِنَاءِ عَلَى مَعْنَى الْأَصْلِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَبَوَيْهِ<sup>(٣)</sup>: «إِنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ (عُمَرُ) عَنْ (عَامِرٍ)»، أَيْ: إِنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ لِلتَّخْفِيفِ، وَإِنَّمَا غَيَّرَ الْبِنَاءُ؛ لِيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ بِنَاءً آخَرَ يَخْصُصُهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَفِي هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّعْظِيمِ وَتَفْخِيمِ الشَّانِ.

وَقَوْلُهُمْ: (مَتْنَى) دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ الْعَدْلِ لَيْسَ لِلتَّخْفِيفِ عَلَى جِهَةِ الْحَذَفِ؛ لِأَنَّ (مَتْنَى) زِيَادَةٌ مَعَ تَغْيِيرِ الْبِنَاءِ.

وَإِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ: (ضَرْبٌ) لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، فَإِنْ خُفِّفَ فَقِيلَ: (ضَرْبٌ)

(١) البيت من الطويل، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ١١٦٦، وقد ذكر تمامه ونسبته في الأسئلة، وانظر البيت الشاهد منسوباً في سيبويه ٢٢٦/٣، وابن السيرافي ٢/٢١٥، والتبصرة ٥٦٠، وتحصيل عين الذهب ٤٥٤، والنكت للأعلم ٨٢٧. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٨١، وما ينصرف ٤٤، والمخصص ٥/٢٠٧، وقواعد المطارحة ١٨.

(٢) سيبويه ٣/٢٢٧.

(٣) في د: (أحمد وتبني).

بَعْدَ التَّسْمِيَةِ أَنْصَرَفَ عِنْدَ سَيَّبُوَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَنْصَرِفْ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ التَّثْقِيلَ فِي النَّيَّةِ، فَأَمَّا إِذَا خُفِّفَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَقِيلَ: (ضُرِبَ)، ثُمَّ سُمِّيَ<sup>(٣)</sup> بِهَذَا الْمُخَفَّفِ أَنْصَرَفَ بِإِجْمَاعٍ.

قَالَ الشَّيْخُ أَيْدُهُ اللَّهُ: وَالَّذِي عِنْدِي [أَنَّ<sup>(٤)</sup>] لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَجْهًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ فِي (رُؤْيَا): (رُيَا) إِذَا لَيَّنَ الْهَمْزَةَ، فَيُجْرِيهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي اجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَإِنْ كَانَ مُخَفَّفًا مِنَ الْهَمْزَةِ؛ فَلِذَلِكَ يُجْرِيهِ سَيَّبُوَيْهِ عَلَى قِيَاسِ الْمُخَفَّفِ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الْكُسْرَ، وَهَذَا أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ رَدُّ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الصَّرْفُ [٢٤٢] وَذَلِكَ تَغْيِيرٌ عَنِ الْأَصْلِ بِالْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ، فَهُوَ أَقْوَى عَلَى مَا ذَكَرَهُ سَيَّبُوَيْهِ.



(٢) المقتضب ٣/ ٣٢٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(١) سيبويه ٣/ ٢٢٧.

(٣) في د: (يسمى).

(٥) انظر سيبويه ٤/ ٤٠٤.

## بَابُ الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثَالِ ( مَفَاعِلَ ) أَوْ ( مَفَاعِيلَ ) (\*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثَالِ ( مَفَاعِلَ )  
أَوْ ( مَفَاعِيلَ ) مِمَّا لَا يَجُوزُ.

### مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثَالِ ( مَفَاعِلَ ) أَوْ ( مَفَاعِيلَ )؟ وَمَا الَّذِي  
لَا يَجُوزُ؟ وَلِمَ ذَلِكَ؟

وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ؟

وَكَيْفَ يَجِيءُ فِي النِّكَرَةِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ<sup>(١)</sup>؟

وَلِمَ انْصَرَفَ: ( مُقَاتِلٌ )، و ( عُذَافِرٌ )<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الزَّنَةِ، لَيْسَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ ( مَفَاعِلَ ) إِلَّا الضَّمَّةُ فِي أَوَّلِهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ زِنَةَ ( مَفَاعِلَ ) تَخُصُّ الْجَمْعَ  
الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْوَاحِدِ؟

وَلِمَ انْصَرَفَ ( ثَمَانٍ )، وَهُوَ عَلَى زِنَةِ ( صَحَارٍ )؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ  
تَقْدِيرَهُ: ( ثَمَانِيٌّ ) عَلَى لِحَاقِ يَاءِ النِّسْبَةِ، مُنْفَصِلَةً مِنْ بَنِيَةِ الْاسْمِ،  
فَكَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِيهِ، وَكَذَلِكَ: ( يَمَانٍ )، و ( شَامٍ )، هُوَ بِمَنْزِلَةِ ( يَمَانِيٍّ )،  
و ( شَامِيٍّ )؟

وَلِمَ جَازَ: ( رَأَيْتُ رَبَاعِيًّا ) بِالصَّرْفِ، وَإِنْ لَمْ تُثَقَّلْ يَأْوُهُ<sup>(٣)</sup>؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا  
عَلَى تَقْدِيرِ يَاءِ النِّسْبَةِ؟

(\*) العنوان في الكتاب ٢٢٧/٣: « هذا باب ما كان على مثال: مفاعل ومفاعيل ».

(١) قوله: ( الأخفش ) ساقط من د.

(٢) في الصحاح ( عذفر ): « جمل عذافرٌ، وهو العظيم الشديد، وناقة عذافرة ».

(٣) في د: ( ياء ) .

وَمَا حُكْمُ: (صَيَاقِلَ) <sup>(١)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ، كَمَا انْصَرَفَ (صَيَاقِلَةً)؟ وَهَلْ زَادَتْهُ  
الْهَاءُ إِلَّا ثِقَلًا مَعَ مَعْنَى الْجَمْعِ، وَوُجُودِ الزَّنَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى مِثَالِ  
الْوَاحِدِ فِي: (عَبَاقِيَةِ) <sup>(٢)</sup>، وَ (حَزَابِيَةِ) <sup>(٣)</sup>، فَبَطَلَ الثَّقُلُ بِاخْتِصَاصِهِ بِمِثَالٍ لَا  
يَكُونُ إِلَّا لِجَمْعٍ <sup>(٤)</sup> الْجَمْعُ الَّذِي هُوَ نِهَآيَةُ الْجُمُوعِ، وَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى نَظِيرِهِ  
مِنْ بَابِ (حَضَرَمَوْتَ)؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ قَدْ أُوجِبَ لَهُ ذَلِكَ؟

وَمَا فِي أَنْ الْوَاحِدَ (مَدَائِنِي) مِنْ الدَّلِيلِ؟

وَمَا حُكْمُ (جَنْدَلٍ) <sup>(٥)</sup>، وَ (ذُلْدَلٍ) <sup>(٦)</sup>؟ وَهَلَّا جَازَ تَرْكُ صَرْفِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ  
(جَنَادِلَ)، وَ (ذَلَاذِلَ) <sup>(٧)</sup>؟

وَمَا حُكْمُ (مَسَاجِدَ) فِي التَّخْفِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ انْصَرَفَ؟ وَلِمَ جَرَى  
(حَضَاجِرُ) <sup>(٨)</sup> مَجْرَى (مَسَاجِدَ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ، ثُمَّ حَقَّرَ، وَلِمَ أزالَ عَنْهُ التَّأْنِيثَ  
فِي الْجَمْعِ حَتَّى إِذَا صَغُرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ انْصَرَفَ؟

وَمَا حُكْمُ (سَرَاوِيلَ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟ وَمَا حُكْمُ (سَرَاوِيلَ) فِي التَّخْفِيرِ بَعْدَ  
التَّسْمِيَةِ [ظ ٢٤٢]؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ، كَمَا انْصَرَفَ تَخْفِيرُ (حَضَاجِرَ) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؟  
وَمَا حُكْمُ (شَرَاخِيلَ) <sup>(٩)</sup>؟ وَلِمَ انْصَرَفَ فِي التَّخْفِيرِ؟

(١) فِي الْقَامُوسِ (صَقَلَ): «الصَّيْقَلُ: شَحَّاذُ السُّيُوفِ وَجَلَّأُهَا، ج: صَيَاقِلٌ وَصَيَاقِلَةٌ».

(٢) فِي الصَّحَاحِ (عَبَقَى): «الْعَبَاقِيَةُ أَيْضًا: الدَّاهِيَةُ».

(٣) فِي الصَّحَاحِ (حَزَبَ): «يَقَالُ: رَجُلٌ حَزَابٌ وَحَزَابِيَةٌ أَيْضًا، إِذَا كَانَ غَلِيظًا إِلَى الْقَصْرِ».

(٤) فِي د: (بِجَمْعِ).

(٥) فِي الْمَحْكَمِ ١/٧: ٥٩١: «الْجَنْدَلُ: مَا يَقِلُّ الرَّجُلُ مِنَ الْحَجَارَةِ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَجَرُ كُلُّهُ، الْوَاحِدَةُ: جَنْدَلَةٌ».

(٦) فِي الْأَصْلِ وَد: (دَلْدَل) بِإِعْجَام. وَفِي الصَّحَاحِ (ذَلْدَل): «ذَلَاذِلُ الْقَمِيصِ: مَا يَلِي الْأَرْضَ مِنْ  
أَسَافِلِهِ، الْوَاحِدُ: ذُلْدَلٌ».

(٧) فِي الْأَصْلِ وَد: (وَدَلْدَل) مِنْ غَيْرِ إِعْجَام.

(٨) فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (حَضَرَ): «الْحَضَجْرُ بِكسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ: الْعَظِيمُ الْبَطْنُ الْوَاسِعُ، وَالْوَطْبُ  
أَوْ الْوَاسِعُ مِنْهُ، ج: حَضَاجِرُ، وَبِالْهَاءِ: الْإِبِلُ الْمُتَفَرِّقَةُ عَلَى الرَّاعِي لِكَثْرَتِهَا. وَحَضَاجِرُ: اسْمٌ لِلضَّبْعِ».

(٩) شَرَاخِيلُ: اسْمُ رَجُلٍ، قَالَ فِي جُمُورَةِ اللُّغَةِ ٢/ ١١٤١: «وَشَرَحَلُ، زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ مِنْهُ اشْتِقَاقُ شَرَاخِيلَ،  
وَلَيْسَ بَثْبَثٌ، وَلَيْسَ لِلشَّرْحَةِ أَصْلٌ فِي كَلَامِهِمْ».

وَمَا حُكْمُ (أَجْمَالٍ)، و (فُلُوسٍ)؟ وَلِمَ انْصَرَفَ مَعَ أَنَّهُ جَمْعٌ يَغْلِبُ عَلَى بِنَاءِ الْجَمْعِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُجْمَعَ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ فِي قَوْلِكَ: (أَعْرَابٌ)، و (أَعَارِبٌ) <sup>(١)</sup>؟

وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ (جَدَائِدُ) <sup>(٢)</sup>، و (رَكَائِبُ)؟ وَلِمَ لَوْ جَمَعْتَهُ اسْمَ رَجُلٍ جَمَعَ التَّكْسِيرِ لَمْ تُجَاوِزْ هَذَا الْبِنَاءَ، وَلَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا جَمْعُ السَّلَامَةِ؟ وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (أَتَيْتُ) <sup>(٣)</sup> مِنَ الدَّلِيلِ؟

وَلِمَ وَجَبَ فِي (الْأَنْعَامِ) أَنَّهُ وَاحِدٌ مُذَكَّرٌ؟ وَمَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿سَتَقِمْ كَرَمَاتِي بِطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]؟

وَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ)، وَقَوْلِهِمْ: (سُدُوسٌ)، و (جُدُورٌ) مِنَ الدَّلِيلِ؟

وَمَا حُكْمُ (بَخَاتِي) <sup>(٤)</sup>؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟ وَهَلَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ (مَدَائِنِي)؟ وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْنُ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِ؟

وَلِمَ انْصَرَفَ (بَخَاتِي) فِي التَّخْفِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، و (صَحَارِي) فِيمَنْ قَالَ: (صُحَيْرٌ)، أَوْ (صُحَيْرٌ)؟

وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ (ثَمَانٍ) فِي التَّخْفِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِي يَاءِ (ثَمَانٍ)، و (رَبَاعٍ) أَنَّهَا يَاءُ النَّسْبَةِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى النَّسْبَةِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِيَجْزِيَ التَّقْدِيرُ عَلَى طَرِيقَةِ التَّحْقِيقِ، كَمَا جَازَ فِي (بُخْتِي)، و (عَادِي)، و (قُمْرِي)، و (حَوَارِي)؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَد: (أَعْرَابِيْب).

(٢) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (جَدَد): «وَالْجَدُودَةُ: الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ عَيْبٍ. وَالْجَمْعُ: جَدَائِدُ وَجَدَادٌ».

(٣) فِي الْمَحْكَمِ ٥٤٦/٩: «وَالْأَتِيُّ: التَّهَرُّ يُسَوِّفُهُ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضِهِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَفْتَحُ. وَكُلُّ مَسِيلٍ سَهْلَتَهُ لِمَاءٍ: أَتَيْتُ، وَهُوَ الْأَتِيُّ، حَكَاهُ سِيبَوْنِيهِ. وَقِيلَ: الْأَتِيُّ جَمْعٌ».

(٤) فِي الْقَامُوسِ (بَخْت): «الْبَخْتُ: الْجَدُّ، مُعَرَّبٌ، وَبِالضَّمِّ: الْإِبِلُ الْخُرَاسَانِيَّةُ كَالْبُخْتِيَّةِ، ج: بَخَاتِي وَبَخَاتَى وَبَخَاتٍ».



وَمَا حُكْمُ (عَوَارِيٍّ)، و (عَوَادِيٍّ)، و (حَوَالِيٍّ)؟ وَلِمَ لَا يَنْصَرِفُ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَمْعُ (حَوْلِيٍّ)، و (عَادِيٍّ)، و (عَارِيَّةٍ)، فَلَمْ تَلْحَقْ يَاءُ التَّسْبِةِ فِيهِ بَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ بَلْ كُسِرَ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ؟

### الْجَوَابُ

الَّذِي يَجُوزُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلٍ) مَنَعُهُ الصَّرْفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ بِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ جَمْعِ الْجَمْعِ الَّذِي يَخُصُّهُ دُونَ الْوَاحِدِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ.

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ. فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ، وَإِنْ بَطَلَ مَعْنَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ الزَّنَةُ الَّتِي تَخُصُّ الثَّقِيلَ مَعَ [٢٤٣] التَّعْرِيفِ. فَإِنْ <sup>(١)</sup> نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ يَنْصَرَفْ؛ لِأَنَّهُ عَلَى قِيَاسِ (أَحْمَرٍ) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، إِذَا تَنَكَّرَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ عَلَى الزَّنَةِ الَّتِي تَثْقُلُ، وَهُوَ نَكِرَةٌ، كَمَا كَانَ قَبْلُ نَكِرَةً، فَلَيْسَ تَنْفَصِلُ حَالُهُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأُولَى إِلَّا بِمَعْنَى الْجَمْعِ، كَمَا لَا تَنْفَصِلُ حَالُ (أَحْمَرٍ) إِلَّا بِمَعْنَى الصِّفَةِ.

وَيَجِيءُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ أَنْ تَصْرِفَهُ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ قَدْ زَالَ، كَمَا زَالَ مَعْنَى الصِّفَةِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنَعُ الصَّرْفِ لِهَذِهِ الزَّنَةِ فَقَطْ دُونَ أَنْ تَكُونَ زِنَةً قَدْ اخْتَصَّتْ الْجَمْعُ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ الْجُمُوعِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَجْلِ الزَّنَةِ لَمْ يَنْصَرَفْ (عُذَافِرٌ)، و (مُقَاتِلٌ) فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الضَّمَّةُ الَّتِي فِي هَذَا فِي مَوْجِعِ الْفَتْحَةِ الَّتِي فِي ذَاكَ، وَالضَّمَّةُ أَثْقَلُ مِنَ الْفَتْحَةِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

(١) فِي د: (وَأِنْ).

(٢) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى خِلَافِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ صَرْفِ (أَحْمَرٍ). وَقَدْ مَرَّتْ سَابِقًا، وَانْظُرْ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١/ ١١٣، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٧، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ٢١٧، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ١/ ١٧٥.

[ لا ]<sup>(١)</sup> مُعْتَبَرٍ بِالزَّيْنَةِ فَقَطْ دُونَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَّرْنَا.

و (ثَمَانٍ) يَنْصَرِفُ، وَلَا يَنْصَرِفُ (صَحَارٍ)، تَقُولُ: (رَأَيْتُ ثَمَانِيًّا)<sup>(٢)</sup>، و (رَأَيْتُ صَحَارِي قَبْلُ)؛ وَإِنَّمَا أَنْصَرَفَ (ثَمَانٍ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءُ يَاءُ النِّسْبَةِ لَحِقَتْ فِي (ثَمَانٍ)، و (رَبَاعٍ) عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى النِّسْبَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى النِّسْبَةِ؛ وَذَلِكَ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ الصَّحِيحَ يُعْمَلُ عَلَيْهِ، كَمَا يُعْمَلُ<sup>(٣)</sup> عَلَى التَّحْقِيقِ، فَقَوْلُهُمْ: (يَمَانٍ)، و (شَامٍ) عَلَى لَفْظِ النِّسْبَةِ وَمَعْنَاهَا، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَاءَ (ثَمَانٍ)<sup>(٤)</sup>، و (رَبَاعٍ).

و (صَيَاقِلُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ عَلَى زَيْنَةٍ (فَيَاعِلُ). فَإِنْ قُلْتَ: (صَيَاقِلَةٌ) صَرَفْتُهُ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ قَدْ أَخْرَجَتْهُ إِلَى بِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنْ نَحْوِ: (عَبَاقِيَّةٍ)، و (حَزَابِيَّةٍ)، فَبَطَلَ الثَّقُلُ الَّذِي كَانَ فِيهِ، وَاجْتِيَاحُ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ نَظَرٌ فِيهِ، فَوَجَبَ لَهُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى مَا فِيهِ هَاءُ التَّائِيثِ، مِمَّا لَا تُثْقَلُ زَيْنَةُ الْجَمْعِ، فَوَجَبَ لَهُ أَلَّا يَنْصَرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفَ فِي النِّكَرَةِ، فَجَرَى مَجْرَى (حَضْرَمَوْتٍ).

وَأَمَّا (جَنْدَلُ)، و (ذُلْدُلُ)<sup>(٥)</sup> فَيَنْصَرِفُ، وَإِنْ كَانَ فِي تَقْدِيرِ (جَنَادِلَ)، و (ذَلَاذِلَ)<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ بِنَاءِ<sup>(٧)</sup> مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَنْصَرِفُ، وَدَخَلَ فِي حُكْمِ الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَّرْنَا [ظ ٢٤٣] قَبْلُ، مِثْلُ أَنْ كُلَّ شَيْءٍ سَاوَى تَصْغِيرُهُ تَصْغِيرَ مَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: (سُوَيْدٍ) تَصْغِيرَ (أَسْوَدَ)، و (حُمَيْدٍ) تَصْغِيرَ (أَحْمَدَ)، وَكُلُّ مَا سَاوَى تَصْغِيرُهُ تَصْغِيرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: (تَضَارَبَ) اسْمَ رَجُلٍ، فَهَذَا [ لا ]<sup>(٨)</sup> يَنْصَرِفُ، وَإِنْ صَغَّرْتَهُ لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ (تُضِيرَبَ)<sup>(٩)</sup> مُسَاوِيًا لِتَصْغِيرِ (تَغْلِبَ)، إِذَا قُلْتَ: (تُغْلِبُ).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل ود: (بيان).

(٣) في د: (يحمل).

(٥) في الأصل ود: (ودلدل) بلا إعجام.

(٦) في الأصل ود: (ودلدل) بلا إعجام.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٩) في د: (يضرب).

(٧) في د: (من بناء).

و (سَرَاوِيلُ) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ جَمْعِ الْجَمْعِ الَّذِي لَا يُجْمَعُ، فَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ. وَلِهَذَا الَّذِي قَالَ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ الْجَمْعَ يُثْقَلُ، كَمَا أَنَّ التَّانِيثَ يُثْقَلُ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُ مَا يَحْتَمِلُ فِيهِ الثَّقَلُ، لَا عَارِضَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ لِازِمٌ لَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِدَادِ بِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ:

..... ٨٨٨ ..... فِي سَرَاوِيلَ رَامِحٍ<sup>(٢)</sup>

وَهَذَا يُقَوِّي تَرْكَ الصَّرْفِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْأَخِيرِ يَزْعُمُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ:

٨٨٩ يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا .....<sup>(٣)</sup>

وَإِذَا حُقِّرَ (سَرَاوِيلُ) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مَعْرِفَةً. وَ (حَضَاجِرُ) يَنْصَرِفُ فِي التَّخْفِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ قَدْ زَالَ، وَلَا مُعْتَبَرَ بِتَأْنِيثِ الْوَاحِدِ فِي (الْحَضَجِرِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَطَلَ بِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ؛ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ تَأْنِيثَانِ فِي اسْمٍ.

(١) هَذَا رَأَى ابْنَ السَّرَاجِ، فَعِنْدَهُ يَنْصَرِفُ سَرَاوِيلُ فِي النُّكْرَةِ. انْظُرِ الْأَصُولَ ٨٨ / ٢، وَالتَّعْلِيقَةَ لِلْفَارْسِيِّ ٥٥ / ٣. وَبَيْنَ سَبِيحِيهِ وَالْمَبْرَدِ خِلَافٌ فِي عِلَّةِ مَنَعِ الصَّرْفِ، فَسَبِيحِيُّهُ لَا يَصْرِفُهُ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، وَلِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ فِي الْكَلَامِ. وَالْمَبْرَدُ لَا يَصْرِفُهُ لِأَنَّهُ جَمْعٌ، وَلِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، وَلَمْ يَجِئْ وَاحِدُهُ. انْظُرِ سَبِيحِيهِ ٢٢٩ / ٣، وَالْمَقْتَضِبَ ٣٤٥ / ٣.

(٢) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ لَتَمِيمِ بْنِ مِقْبَلٍ فِي دِيْوَانِهِ ٤٨، وَتَمَامُهُ فِيهِ:

أَتَى دُونَهَا ذُبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارْسِيٌّ فِي سَرَاوِيلِ رَامِحٍ

وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي جُمُهِرَةِ اللُّغَةِ ٦٦، وَابْنَ يَعِيشَ ١ / ٦٤، وَشَرْحَ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٨٥٠. وَهُوَ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ ٣٠٣، وَانْظُرِ دِيْوَانَ الْمَعَانِيِّ ١٣٢ / ٢. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ١٠٠٥، وَالْمَخْصَصِ ٢٦٦ / ٢، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ ١٥٠ / ١.

(٣) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ، وَقَدْ مَرَّ تَمَامُهُ فِي الْأَسْئَلَةِ، وَالْبَيْتُ لِابْنِ مِيَادَةَ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٩١، وَانْظُرِ ابْنَ السَّرَافِي ٢ / ٢٦٠. وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِيهِ ٣ / ٢٣١، وَمَا يَنْصَرِفُ ٤٧، وَالْأَصُولُ ٣ / ٩١، وَالتَّعْلِيقَةُ ٣ / ٥٦، وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ١ / ٦٤، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٥٧٢، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٤٥٥، وَتَنْقِيحُ الْأَلْبَابِ ٣٢١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١١٠ / ١.

فَأَمَّا ( ثَمَانٍ )<sup>(١)</sup> فلا يَنْصَرِفُ فِي التَّخْفِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ كَتَأْنِيثِ  
( عَنَاقٍ )<sup>(٢)</sup>.

وَالْجَمْعُ الَّذِي عَلَى زِنَةِ ( مَفَاعِلَ ) لَوْ أُريدَ جَمْعُهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَصِيرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ  
لَا بُدَّ لِنَهَايَةِ الْجُمُوعِ مِنْ صِيغَةٍ يُرْجَعُ إِلَيْهَا فِي الْبَيَانِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَتِلْكَ  
الصِّيغَةُ هِيَ<sup>(٣)</sup> زِيَادَةُ أَلِفِ الْجَمْعِ ثَالِثَةً، وَكَوْنُ الْفَتْحَةِ فِي أَوَّلِ الْأِسْمِ، وَالْكَسْرَةُ بَعْدَ  
أَلِفِ الْجَمْعِ.

وَقَوْلُهُمْ: ( سُدُوسٌ )، وَ ( أُتَيَّ ) فِي الْوَاحِدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَا يَخْتَصُّ  
كَمَا يَخْتَصُّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ ( مَفَاعِلَ ) الْجَمْعِ دُونَ الْوَاحِدِ.

وَقَوْلُهُمْ: ( أَنْعَامٌ )، وَ ( ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ ) فِي الْوَاحِدِ يَجْرِي ذَلِكَ الْمَجْرَى، وَيُوضِّحُ  
هَذَا قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ نَسْفِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [ النحل: ٦٦ ] بِالتَّذْكِيرِ.

وَ ( جُدُورٌ ) مِثْلُ ( سُدُوسٌ )، وَكَذَلِكَ: ( أُتَيَّ ).

وَ ( بَخَاتِي ) لَا يَنْصَرِفُ [ و٢٤٤ ]؛ لِأَنَّهُ كُسِرَ عَلَى [ وَاحِدِهِ ]<sup>(٤)</sup>: ( بُخْتِي )، فَلَمْ  
يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ: ( مَدَائِنِي ) الَّذِي تَلَحُّقُهُ يَاءُ النَّسْبَةِ بَعْدَ سَلَامَةِ الصِّيغَةِ.

وَ ( بُخْتِي )، وَ ( قُمْرِي )، وَ ( حَوَارِي ) عَلَى لَفْظِ النَّسْبَةِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَاهَا.

وَ ( حَوَالِي )، وَ ( عَوَارِي )، وَ ( عَوَادِي )، كُلُّ هَذَا كُسِرَ عَلَى وَاحِدِهِ مِنْ  
( حَوْلِي )، وَ ( عَادِي )، وَ ( عَارِيَّة )<sup>(٥)</sup>.



(١) فِي د: ( فَأَمَّا تَأْنِيثَانِ ).

(٢) فِي مَقَابِيسِ اللُّغَةِ ٤/ ١٦٣: « الْعَنَاقُ: الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْزِ، وَالْجَمْعُ: عُنُوقٌ ».

(٣) فِي الْأَصْلِ وَد: ( هُوَ ). (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) الْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: ( مَنْ غَيْرِ مَعْنَاهَا ) سَاقِطٌ فِي د.